جامعة طاهري محمد، بشار
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجلة علمية دولية دورية، متخصصة ومحكمة
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ISSN: 2437-0932 / EISSN : 2600-6391
الإيداع القانوني: 3910-2015

المجلد السادس، العدد 02 (ديسمبر 2020)
-الجزء الأول-

مجلة البشائر الاقتصادية

الرئيس الشرفي للمجلة

أ.د معموري سعيد

مدير الجامعة

مدير المجلة

أ.د. مخلوفي عبد السلام

عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د. طافر زهير

هيئة التحرير

د. شريفي مسعودة

د. العرابي مصطفى

د. بن عبد العزيز سفيان

د. الهزام محمد

د. بن لخضر محمد العربي

د. بن جيمة عمر

د. بكار أمال

د. بن سفيان الزهرة

د. حمادة أمينة

د. شاشي عبد القادر

د. أحمد مهدي بلوافي

د. عبد الرحمان سليمان رشوان

د. الحسين الملوكي

د. أوكيل عمار

د. هاني عبد الحكيم اسماعيل

د. طارق توفيق يوسف

د. بن قدور أشواق

للاتصال بنا:

أمانة المجلة: أ.لحسن فاطمة *revsecg.univbechar@gmail.com*

مجلة البشائر الاقتصادية مجلةٌ دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة طاهري محمد، بشار (الجزائر).

تهتم المجلة بنشر الإسهامات النظرية والتطبيقية لباحثين من شتى مجالات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. وتُخضع المقالات المقترحة لتقييم مزدوج من طرف خبراء مرموقين في التخصص، ووفقاً للمعايير الدولية المعمول بها.

الرؤية:

جعل مجلة البشائر الاقتصادية مرجعًا و قبلةً للباحثين لنشر بحوثهم الأصيلة.

الرسالة:

نشر بحوث و دراسات علمية متخصصة في ميدان الاقتصاد و التجارة و التسيير، تسهم في رفاهية و ازدهار البشرية.

القيم:

- علمية: نشر بحوث علمية متخصصة تتوافق و المعايير الأكاديمية الدولية.
- موضوعية: تبني منهج علمي، موضوعي و محايد.
- إيجابية: اقتراح حلول عملية لقضايا اقتصادية جوهرية.

البريد الإلكتروني: revsecg.univbechar@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: univtmbechar.wixsite.com/al-bashaer

ميثاق أخلاقيات مجلة البشائر الاقتصادية

- العمل المقدم للنشر يجب أن يكون أصيلاً لم يُسبق نشره على أي صورة كانت، ولم يُسبق تقديمه خلال أي تظاهرة علمية.
- يجب أن تكون المعلومات الواردة في المقالات من تأليف المؤلفين المدرجة أسمائهم، وأن مساهتهم فيها فعلية.
- في حالة مطالبة أصحاب المقالات، وبناءا على تقارير الخبراء، بإدخال تعديلات شكلاً و/أو محتوى، يراسل المؤلفون بتقارير الخبراء (بعد إخفاء هوية الخبير)، ويلتزم المؤلفون بإجراء كل التعديلات المطلوبة.
- في حالة قبول المقال للنشر، يوافق أصحاب المقال على نشره في مجلة "البشائر الاقتصادية" في نسختيها الورقية والإلكترونية، وعلى نقل حقوق الملكية الفكرية لمجلة "البشائر الاقتصادية". كما يوافقون على أنه ليس من حقهم التصرف فيه سواء بالنشر (على حاله أو بعد ترجمته) في جهة أخرى أو بتحميلها على قواعد البيانات أو أي موقع على الشبكة أو الإفادة منها بوسائل الإعلام، إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية من رئيس المجلة.
- يتحمل المؤلفون المسؤولية القانونية والأخلاقية كاملةً على كل ما يرد في المقال.
- يجب أن يتصف المقال بالأمانة العلمية، وكل مقال تبثث في حقه سرقة علمية أو عدم احترام أخلاقيات البحث العلمي، يُدرج أصحابه في قائمة سوداء تُقصيهم من النشر في المجلة مستقبلاً.

مجلة البشائر الاقتصادية
جامعة طاهري محمد
ص.ب 417 شارع الاستقلال
بشار، الجزائر

ISSN/EISSN : 2437-0932 / 2600-6391
الإيداع القانوني: Dépôt Légal3910-2015
البريد الالكتروني: revseg.univbechar@gmail.com :Email
Website : http://univtmbechar.wixsite.com/al-bashaer
الهاتف/الفاكس: +213.770.91.44.58 :Tel/Fax

Al-Bashaer Economic Journal
Tahri Mohammed University
Po.Box 417, Al-Istiklal Bvd
Béchar, ALGERIA

التاريخ: 2020-10-25

الرقم: L20/033 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البشائر الاقتصادية المحترم

جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، بشار / الجزائر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي الخامس للمجلات للعام 2020**.

يخضع معامل التأثير 'ارسيف Arcif" لإشراف 'مجلس الإشراف والتنسيق' الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة ،جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل **'ارسيف Arcif'** قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن(**5100**) عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1400**) هيئة علمية أو بحثية في (**20**) دولة عربية،(باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (**681**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif'** في تقرير **عام 2020** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة البشائر الاقتصادية** الصادرة عن **جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل 'ارسيف Arcif'** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**31**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة 2020 (**0.3133**). ونهنئكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الثالثة و الثلاثون** عربياً **من مجموع إجمالي المجلات** في معامل **'ارسيف Arcif**" العام، **و البالغ عددها (681)**.
- **المرتبة التاسعة** في **تخصص الاقتصاد** من **إجمالي عدد المجلات (78)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص** كان (**0.158**). وقد صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الأولى Q1)، وهي الفئة الأعلى.
- **المرتبة العاشرة** في **تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات)** من **إجمالي عدد المجلات (116)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص** كان (**0.15**). وقد صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الأولى Q1)، وهي الفئة الأعلى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif'

جامعة طاهري محمد – بشار

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجلة البشائر الاقتصادية

قواعد النشر

مجلة البشائر الاقتصادية مجلةٌ دورية محكمة، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة طاهري محمد، بشار (الجزائر)، ومفهرسة في "البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)، في "قاعدة معلومات الاقتصاد والإدارة" (EcoLink) التابعة لـ "دار المنظومة"، في قاعدة البيانات الأوروبية IndexCopenicus و قاعدة البيانات الأمريكية EBSCO. تهتم المجلة بنشر الإسهامات النظرية والتطبيقية لباحثين من شتى مجالات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وفق قواعد النشر الآتية:

1. يجب أن يكون المقال أصيلاً، ويشكل إضافة علمية في التخصص سواء كان ذلك في الجانب النظري أو التطبيقي.
2. يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى، أو عرض ضمن فعاليات ملتقى.
3. تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الانجليزية، على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية والثاني بالإنجليزية (مهما كانت لغة المقال)، وأن لا يتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله، أما الخاتمة فيجب أن تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها.
4. يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
5. يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والملاحق (إن وجدت).
6. إذا كان المقال بالعربية أو بالفرنسية، فيجب إضافة ترجمة باللغة الإنجليزية لعنوان المقال، تأتي مباشرة تحت العنوان الأصلي.
7. تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word).
   - بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.
   - بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.
   - تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

- إعدادت الصفحة: أعلى= 3، أسفل= 3، يمين =2.5 ويسار=1.5.

8. يكتب المقال في صفحات من حجم 18.2x25.7 (B5 JIS).
9. تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها و بريده الالكتروني.
10. إن كانت هناك إحالات، فيجب أن تُدرج في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.
11. لا تدرج المراجع على شكل إحالات، بل تدوينها يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "APA" (أنظر الرابط أسفل الصفحة*) أي بذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، وذكر المرجع كاملا في قائمة المراجع.
12. **قبول المقال للتحكيم مرهون بإرسال التعهد الخاص بالنشر في المجلة (متوفر للتحميل على الموقع و على منصة ASJP) وبالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يمكن الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة البشائر (متوفر للتحميل من الموقع ومنASJP).**
13. تلتزم المجلة بإخطار الباحثين بتسلم المقالات ونتيجة التحكيم النهائية، كما أن المقالات المرسلة لا ترجع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
14. يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.
15. **ترسل المقالات حصرياً عبر الصفحة المخصصة لمجلة البشائر على "البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)"** (https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/196)**، ولا تقبل المقالات المرسلة عبر العنوان الالكتروني للمجلة.**
16. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة، كما أن الآراء الواردة فيها لا تعبر سوى عن آراء أصحابها.

* أسلوب APA لتدوين المراجع بطريقة آلية عن طريق Word:
https://support.office.com/fr-fr/article/APA-MLA-Chicago-%E2%80%93-Mise-en-forme-automatique-de-bibliographies-405c207c-7070-42fa-91e7-eaf064b14dbb

هيئة تحرير مجلة البشائر الاقتصادية

لجنة القراءة

أ.د. قدي عبد المجيد (جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.)
أ.د. زبيري رابح (جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.)
أ.د. بن بوزيان محمد (جامعة تلمسان ، الجزائر.)
أ.د. كرزابي عبد اللطيف (جامعة تلمسان ، الجزائر.)
أ.د. ماضي بلقاسم (جامعة عنابة ، الجزائر.)
أ.د. بريش عبد القادر (المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر.)
أ.د. داودي طيب (جامعة بسكرة ، الجزائر.)
أ.د. كورتيل فريد (جامعة سكيكدة ، الجزائر.)
أ.د. بودي عبد القادر (جامعة بشار ، الجزائر.)
أ.د. بوشنافة أحمد (جامعة بشار ، الجزائر.)

اللجنة العلمية

أ.د. مخلوفي عبد السلام (جامعة بشار ، الجزائر.)
أ.د. بالرقي تيجاني (جامعة سطيف 1 ، الجزائر.)
أ.د. بلمقدم مصطفى (جامعة تلمسان ، الجزائر.)
أ.د. بن عبد الفتاح دحمان (جامعة أدرار ، الجزائر.)
أ.د. بوجلال محمد (جامعة المسيلة ، الجزائر.)
أ.د. بوسهمين أحمد (جامعة بشار ، الجزائر.)
أ.د. جاسم محمد شهاب الفارس (جامعة الموصل، العراق.)
أ.د. حسان بليهي (جامعة ابن زهر ، المملكة المغربية.)
أ.د. ساهل سيدي محمد (المدرسة العليا للتسيير، الجزائر.)
أ.د. دراجي سعيد (جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر.)
أ.د. رزيق كمال (جامعة البليدة ، الجزائر.)
أ.د. زايري بلقاسم (جامعة وهران 2 ، الجزائر.)
أ.د. زوبير عياش (جامعة أم البواقي ، الجزائر.)
أ.د. زيدان محمد (جامعة الشلف ، الجزائر.)
أ.د. زيدي جمال الدين (جامعة تونس ، تونس.)
أ.د. شنوف شعيب (جامعة بومرداس ، الجزائر.)
أ.د. طافر زهير (جامعة بشار ، الجزائر.)
أ.د. عدالة العجال (جامعة مستغانم، الجزائر.)
أ.د. فراجي بلحاج (جامعة بشار ، الجزائر.)
أ.د. فرحي محمد (جامعة الأغواط ، الجزائر.)
أ.د. قدور بن نافلة (جامعة الشلف، الجزائر.)
أ.د. قويدري محمد (جامعة الأغواط ، الجزائر.)
أ.د. محمد المعتز المجتبى ا.ط (جامعة النيلين ، السودان)
أ.د. مصيطفى عبد اللطيف (جامعة غرداية ، الجزائر.)
د. أبو بكر بوسالم (جامعة ميلة، الجزائر.)
د. أحمد مهدي بلوافي (جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية.)
د. الحسين الملوكي (جامعة فاس، المغرب)
د. العرابي مصطفى (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. الهزام محمد (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. بكار امال (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. بن جيمة عمر (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. بن عبد العزيز سفيان (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. بن علي امينة (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. بن لخضر محمد العربي (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. بوعزة عبد القادر (جامعة أدرار ، الجزائر.)
د. حسن محمد الرفاعي (جامعة الأوزاعي – لبنان.)
د. دحماني عزيز (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. دولي سعاد (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. سالم عبد العزيز (جامعة وهران، الجزائر)
د. سعيدي وصاف (جامعة الإحساء، السعودية.)
د. سملالي محمد يحضيه (جامعة الملك فيصل، السعودية.)
د. شاشي عبد القادر (البنك الإسلامي للتنمية، السعودية.)
د. شريفي مسعودة (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. ع.الرحمن م.سليمان رشوان (كلية العلوم، فلسطين.)
د. عبار محمد (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. عمر عبابنه (جامعة الزرقاء، الأردن)
د. عوادي مصطفى (جامعة الوادي، الجزائر.)
د. لخديمي عبد الحميد (جامعة أدرار ، الجزائر.)
د. مازري عبد الحفيظ (جامعة بشار ، الجزائر.)
د. محيريق فوزي (جامعة الوادي، الجزائر)

محتويات المجلد السادس، العدد 02 (ديسمبر 2020)

الجزء الأول

عنوان المقال	المؤلفون	الصفحة
فعالية النماذج الذكية في بناء وتطوير الأنظمة التنبؤية في مجال التسيير: استخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية ANN للنمذجة و التنبؤ.	مراس محمد غربي صباح بن عبد العزيز سفيان	16-1
الفساد المالي في الجزائر: دراسة تحليلية لواقعه و آليات مكافحته (2017/2003).	مسعود راضية سعدي حيدرة	36-17
دور الدولة في إرساء دعائم الذكاء الاقتصادي: إشارة إلى التجربة الفرنسية .	بوزرب خير الدين خوالد أبو بكر	53-37
ممارسات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات عالية التكنولوجيا، دراسة مقارنة بين بعض المؤسسات الجزائرية.	محمدي سميحة بن سفيان الزهراء	65-54
أثر الإستثمار الحكومي والخاص على معدلات البطالة في الجزائر: 1997-2017.	قوري يحيى عبد الله	79-66
التضخم في الجزائر بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي (2001-2017).	نسيلي جهيدة نسيلي خديجة	97-80
دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016).	سويح جمال بن ثابت علال	111-98
العملات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها.	مرزوق امال	128-112
اختبار قانون فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970-2018.	عشار ايمان زايري بلقاسم	145-129
التيسير الكمي: بديل داخلي غير تقليدي لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر.	زروقي يحيى زروقي أبو بكر الصديق مكيديش محمد	161-146
أثر تحويلات العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية للفترة 1997- 2016 .	السعيدي وصاف	176-162
تبعات الأزمات المالية و الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000- 2018.	طيبي خديجة صحراوي بن شيحة بودي عبد الصمد	200-177
أثر سياسة التنويع الاستثماري على خصائص المحفظة المالية -دراسة قياسية لحالة بعض البورصات العربية-	شعوفي فاطيمة الزهراء	217-201

محتويات المجلد السادس، العدد 02 (ديسمبر 2020)

الجزء الأول

عنوان المقال	المؤلفون	الصفحة
تأهيل الجهاز المصـــرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصـــادية الدولية: العولمة المالية والتحرير المالي.	بلغنامي نبيلة	234-218
اســـتخدام اختبارات الضـــغط في قياس المخاطر المصـــرفية دراســـة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن.	القرشي عبد الله	249-235
توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية:تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02).	العرابي مصطفى طروبيا نذير	264-250
حقيقة تسعير الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية. دراسة مقارنة بين السعر المعتمد في البنوك التقليدية والسعر في البنوك الإسلامية.	بن يحي حسين بودي عبد القادر عبدالله علي الصيفي	279-265
واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر.	ولد الصافي عثمان علماوي أحمد بن عبد الرحمان ذهيبة	298-280
استراتيجية عصرنة ادارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.	قدوري نورة غازي نورية	318-299
فعالية الجباية البيئية في حماية البيئة من تلويث المنشآت المصنفة.	كوثر بوحزمة مداح حاج علي	333-319
الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة: جدلية الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية.	ابرادشة فريد	352-334
تقييم جودة الخدمة الصحية على رضا الزبون (المريض) من منظور هيئة المستشفى، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية محمد بوضياف بغليزان.	بن حراث العربي بن سليمان نجيب	367-353
تحسين اتخاذ القرارات باستخدام نظم المعلومات دراسة حالة المؤسسات الاستشفائية بسيدي بلعباس.	بوجمعة فاطمة الزهرة	381-368
اشكالية تمويل التعليم العالي بين الاحادية والتنويع في ضوء تجارب دول.	عمري ريمة بوزيان لعجال	396-382
الفقر وعلاجه بين الاقتصاد الوضعي المعاصر وبين الإسلام.	محمد مصطفى أحمد شعيب	410-397

محتويات المجلد السادس، العدد 02 (ديسمبر 2020)

الجزء الأول

عنوان المقال	المؤلفون	الصفحة
أثر أخلاق العمل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي.	ملالة إيمان	426-411
واقع راس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر.	عباس نوال بوثلجة عبد الناصر	438-427
التميز بالأداء من خلال تطبيق الادارة بالأهداف، دراسة حالة مؤسسة أوريدو بشار .	يعقوب أسماء	454-439
التقنيات الحديثة لإدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية "أداة نشر وظيفة الجودة المبهمة QFD Fuzzy نموذجا.	مجدوبي خيرة طويطي مصطفى	473-455
المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار واستقرارها في سوق النفط العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ودور الجزائر في ذلك.	بن عباس شامية	490-474
التسويق السياحي كآلية تجارية و قانونية لبعث التنمية المحلية الصحراوية المقصد السياحي (الساورة).	العماري يمينة	507-491
تقييم النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1995-2016.	بوجمعة شهرزاد	526-508
الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحسين جودة الخدمة، دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز- بشار- قسم العلاقات التجارية.	بن يامين خالد	543-527

ملاحظات:

- تم ترتيب المقالات وفق التصنيف "JEL" (Journal of Economic Literature).

- التواريخ المذكورة في بداية كل مقال والتي تخص "تاريخ الاستلام"، تشير إلى تاريخ استلام أول نسخة مرسلة عبر المنصة الوطنية للمجلات العلمية ASJP، وقد لا تتوافق مع ما هو مذكور على المنصة، والتي تشير إلى تاريخ ارسال آخر نسخة معدلة (بعد التصويبات). أما تاريخ القبول، فهو يشير إلى تاريخ الموافقة على التعديلات التي طُلب بها أصحاب المقالات.

فعالية النماذج الذكية في بناء وتطوير الأنظمة التنبؤية في مجال التسيير، استخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية ANN للنمذجة و التنبؤ .

The Effectiveness of Smart Models in Building and Developing Predictive Systems in the Field of Management Using ANN Models for Modeling and Forecasting

د. مراس محمد — جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر — Merras_med@hotmail.fr

أ. غربي صباح — المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت ، الجزائر — sabah_sa16@hotmail.com

د. بن عبد العزيز سفيان — جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر — benabdelazzsoufyane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/23 تاريخ القبول: 2020/08/14

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة النماذج الذكية في بناء و تطوير النماذج التنبؤية للمعطيات و البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية من أجل التسيير، حيث من خلال التطبيق وبالاستعانة ببرنامج Alyda NeuroIntelligence و بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الأخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP أي تتكون من ثلاث طبقات . وبالتالي على متخدي القرارات الاعتماد على مثل هذه النماذج للاسترشاد بمعطيات المستقبل من أجل التسيير .

الكلمات المفتاحية: نماذج ذكية، شبكات عصبية، تسيير، نمذجة، تنبؤ.

Abstract: The current study aims to know the extent to which can smart models build and develop predictive models of data and data that are in the form of time series for management, through the application and use of Alyda NeuroIntelligennce program,Based on a set of criteria including the AIC standard and minimizing errors, we find that the best architectural network is MLP which consists of three layers Hence, decision-makers must rely on such models to guide future data for management.

Keys Words: smart models, Neural networks ,Managing, Modeling, Forecasting.

JEL classification: C51 ,C53.

*مرسل المقال: بن عبد العزيز سفيان (benabdelazizsoufyane@gmail.com)

المقدمة:

يمكن القول أنه توجد في بيئة الأعمال أنواع مختلفة من الشبكات العصبية ، و هي بشكل أو بآخر نماذج و نظم تحاكي في تركيباتها الشبكات و النظم العصبية المتواجدة في الإنسان. و هذه الشبكات تقوم بتمثيل و معالجة البيانات و المعلومات عن طريق العقل البشري . و للشبكات العصبية تطبيقات واسعة في الحياة العملية ، و نظرا للإمكانيات العالية للشبكات العصبية في التعامل مع البيانات على اختلاف أنواعها سيما منها المعقدة فإنه بالإمكان استخدام الشبكات في استخلاص النماذج و اكتشاف العلاقات ، سواء كان ذلك من خلال الأساليب التقليدية أو الأساليب الحديثة . كما أن للشبكات العصبية طرقا مختلفة لحلول المشاكل غير تلك الطرق التي توفرها الحواسيب التقليدية ، و يمكن القول أن الشبكات العصبية تتعامل مع البيانات و تعالجها بنفس الطريقة التي يتعالج بها في العقل البشري ، حيث تتكون الشبكة من عدد كبير من العناصر التي تشبه الخلايا العصبية و التي تعمل بشكل متوازي من أجل دراسة و حل المشاكل . كانت البداية بدراسة أجراها الأخصائي النفساني (Wiliames jemes) سنة 1890، والتي توصل من خلالها إلى تفسير طريقة عمل الخلية العصبية وكيفية انتشار أثرها للخلايا المجاورة. فالخلية العصبية (العصبون) تتكون من ثلاث مناطق أساسية تؤهلها لأن تكون نظاما قائما بذاته وهي: التغصن (les dendrites) ، الجسم الخلوي (les corps cellulaires) ، والمحور الخلوي (l'axone). وإعتمادا على هذه الميكانيزمات تم بناء أول نموذج للشبكات العصبية الاصطناعية سنة 1943 من قبل(MC. Colloch) و (Walter pits) ، ورغم بساطته إلا أنه استطاع حساب بعض الدوال المنطقية التي يمكن للخلية الواحدة أن تقوم بتنفيذها. وتواصلت الأبحاث في هذا الشأن إلى أن تم إكتشاف أول شبكة عصبونية على شكلها الحالي من طرف كل من (Wisard Stonham et Wikie) سنة 1980، وسميت بشبكة Wisard ومنذ ذلك الحين وهي تستخدم في مجالات عدة من بينها المالية.

و عليه نطرح الاشكالية الجوهرية التالية :ما مدى فعالية النماذج الذكية " نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية " في بناء و تطوير الأنظمة التنبؤية من أجل التسيير داخل المؤسسات ؟

حيث للإجابة على هذه الاشكالية سوف نطرح بعض التساؤلات الجزئية لهذه الدراسة كمايلي :

- كيف تساهم الأنظمة الذكية في بناء و تطوير نماذج التنبؤ من أجل التسيير ؟
- ما مدى كفاءة نماذج الشبكات العصبية في النمذجة و التنبؤ باعتبارها جزء من الأنظمة الذكية ؟
- ما مستقبل الأنظمة الذكية في استخدامها من أجل التسيير الفعال ؟

1. النماذج الذكية في مجال التسيير :

بدأ البحث في الأنظمة الخبيرة بانخفاض فائدة الميكانيزمات العامة التي كانت تعالج المشاكل العامة, و لهذا عجزت عن حل المشاكل في المجالات الخاصة, و بالتالي نقص الفعالية efficacité نظرا للاهتمام بالعمومية généralité. و قد بدأ Edward Feigenbaum في أوائل الستينات بالاهتمام بتقديم ميكانيزمات التفكير القائمة على الاستنتاج و الخبرة Mécanisme de raisonnement et empirique. و المشكل الذي واجهه هو كيفية وضع أحسن فرضية تعبر على مجموعة المعطيات المتوفرة. و قد أدت الرغبة في نمذجة هذا النوع من السلوك العلمي إلى ظهور مشروع Dendral لنفس الباحث سنة 1971, و الخاص بمجال الكيمياء, و هو أول نتيجة للبحث في الأنظمة الخبيرة في جامعة Stanford, مهمته تحليل و تحديد الهيكل الكيميائي للعناصر المدروسة. ضمّ المشروع متخصص في المعلوماتية, خبير في الكيمياء, و آخر في الطب, اعتبرت هذه الأعمال لعدة سنوات أحد مجالات الذكاء الصناعي "IA" لأنها لم تكن تيار سائد لبحث (لم تكن بارزة), لهذا قام المهتمون بطرح المشكل الرئيسي من جديد و هو تمثيل و هيكلة المعارف بما أنهم لم يعالجوا فقط المشاكل البسيطة التي تحتوي على عدد محدود من الوسائط. بعد التقدم المعتبر الناتج عن البحث في ميكانيزمات التفكير للمجالات الخاصة, ظهر سنة 1974 بجامعة Stanford أول نظام خبير في مجال الطب مهمته التشخيص الطبي و توصيف الدواء, وProspector في الجيولوجيا. (الجبوري، 1999)

1-1 النظم الخبيرة :

تعد من النظم المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي نتاج العقل الإنساني أي مزج بين استخدام التقنية التي تستند على حقول عديدة كالهندسة والرياضيات، وكذلك تطبيقات عديدة في إدارة الأعمال. ولهذه النظم دور مهم في تقديم حلول للمشكلات الإدارية بالاستناد على المعرفة، حيث إن هذه النظم تميزت في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغيير طريقة تفكير الفرد في حل المشكلات، لذا فإن النظام الخبير يعد بمثابة نظام له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة والحلول العملية للمشكلات الصعبة والمعقدة، فضلاً عن أنه نظام يستخدم لتوثيق المعرفة والخبرة الإنسانية، ودعم عمليات صنع القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة . (الغرابي، 1972) (Bourbonnis, 2010). بدأ البحث في الأنظمة الخبيرة بانخفاض فائدة الميكانيزمات العامة التي كانت تعالج المشاكل العامة, و لهذا عجزت عن حل المشاكل في المجالات الخاصة, و بالتالي نقص الفعالية efficacité نظرا للاهتمام بالعمومية. Généralité (.Bonnet, Haton, & Truong, 1986) .

2-1 بعض الأنظمة الخبيرة في مجال التسيير(l allem, ; 2001) (L. Lallem, 2002):

- **ISIS**: هو نظام خبير مختص في تسيير و مراقبة الإنتاج في الورشة, باستعمال مراحل زمنية, ISIS يضع مخطط إنتاج و يشكل الترتيبات بالأخذ بعين الاعتبار القيود.
- **SEXSY**: طور من طرف Philips سنة 1987, وضع تحت تصرف شبكة التوزيع, و هو نظام للصيانة الصناعية, و يسمح العبور بواسطة Minitel إلى قاعدة المعارف التقنية لتشخيص حالات العطل و القيام بالتصليحات. SESSY يمتلك قاعدة معارف تحتوي على حوالي 600 قاعدة.

- **B.I.Survey**: طور من طرف MVI Technicatome لمراقبة عمليات الإنتاج و خصوصا لمتابعة نشاط الآلات, كذلك يضع تشخيص بتقييم ظواهر و يتنبأ بدقة بوقت التصليح الذي يسمح من جهة بعدم القيام بالصيانة الوقائية, و من جهة أخرى التدخل قبل العطل لاستبعاد الصيانة التصحيحية.
- **TRACOR**: هو نظام خبير لتسيير الإنتاج بمساعدة الحاسوب, و دوره يتمثل في الضبط الأمثل و تصحيح أخطاء الإنتاج, وهو مستعمل من طرف مجموعة Kaisserbetrg في المنتجات البلاستيكية, و طورته شركة Cognitec, يستعمل 223 قاعدة.
- **Penelope**: نظام خبير لتخطيط فرق البناء, يوافق أو يساعد المهندسين في تحليل مخطط البناء, لديه ملف شامل لوضع برنامج Pert, يقوم أيضا بتقييم تطور المشروع و تقديم الحلول. Penelope مطور من طرف Cognitec.
- **Finexpro**: هو نظام خبير للتحليل المالي, يحتوي على 450 قاعدة, موجهة لأصحاب البنوك, للخبراء في المحاسبة والمديرين الماليين في المؤسسة, هدفه تحليل نشاط المؤسسة من الجانب المالي, يسمح بالحكم على مردوديتها, توازنها المالي, و يشير إلى المخاطر و يقترح مخططات العمل.
- **Crédit Manager**: هو نظام خبير مختص في معالجة المعلومة المحاسبية, و قد فحص بنجاح ملايين المؤسسات و يمنح المساعدة لأصحاب البنوك لتقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تطلب قروض.

2. نموذج و منهجية الدراسة : في هذه المرحلة من المقال سوف نعرض أهم المفاهيم و المبادئ الأساسية في نماذج الشبكات العصبية باعتبارها شق مهم من النماذج الذكية التي أصبحت تستخدم في علم الادارة و التسيير .

2-1 المفاهيم الأساسية للشبكة العصبية الاصطناعية :

الشبكات العصبية الاصطناعية هي نظام ترابطي يتكون من وحدات المعالجة العصبية القادرة على العمل كذاكرة محلية مع إجراء عمليات المعالجة المختلفة التي تترابط مع بعضها البعض لتأخذ شكل هيكل محدد ،و يتكون هيكل الشبكة البيولوجيا كما يلي (العباسي، 2002) :

الشكل رقم 01: هيكل الشبكة البيولوجيا

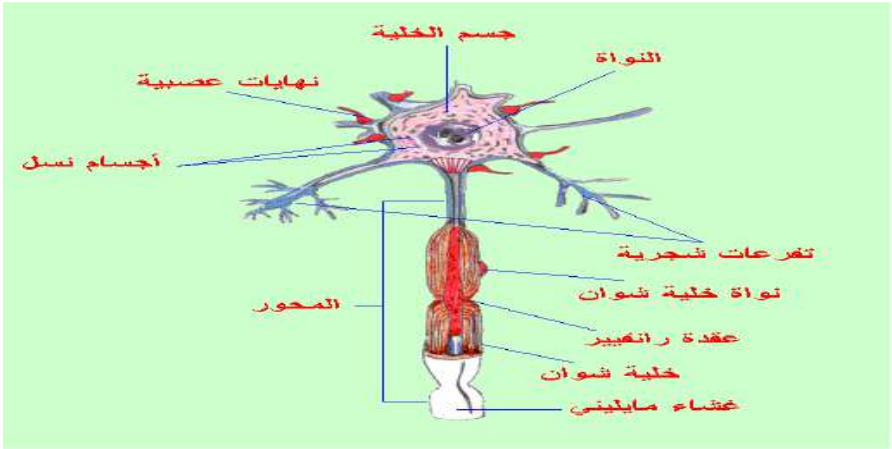

المصدر : العباسي، ع، " مقدمة في الشبكات العصبية "" ، معهد الدراسات و البحوث الاحصائية_القاهرة.

- **الطبقات** : **Layers** هي عبارة عن العدد الكلي لطبقات الشبكة العصبية ، و هي عبارة عن طبقات المدخلات و طبقات المخرجات مع ملاحظة أن عقد (Nodes) المدخلات تستخدم فقط لتوزيع الأوزان .
- **حجم الطبقة:** يحدد بحجم الذاكرة المحدد بالبرنامج الخاص بتشغيل الشبكة العصبية الاصطناعية
- **الدالة العصبية المستخدمة** : هي الدالة اللوجيستية التالية : $f(y) = \frac{1}{1+e^{-x_i}}$

أ. خصائص الشبكة العصبية الاصطناعية: تتميز الشبكات العصبية الاصطناعية بمجموعة من الخصائص منها :

- تعتمد على أساس رياضي قوي
- تمثل إحدى تطبيقات تكنولوجيا التشغيل الذكي للمعلومات
- تقبل أي نوع من البيانات الكمية أو النوعية
- لها القدرة على تخزين المعرفة المكتسبة من خلال الحالات التي تم تشغيلها
- لها عدة تطبيقات في شتى الميادين

ب. مكونات الشبكة العصبية الاصطناعية : تتكون الشبكة العصبية الاصطناعية من مجموعة مركبة من عدة عناصر معالجة يطلق عليها اسم (Neuron) و هذه العناصر لها القدرة على إجراء العمليات الحسابية من خلال عدة خطوات:

- معالجة البيانات تمر أولا من خلال عناصر المعالجة البسيطة .
- تمر الاشارات بين الأعصاب عبر خطوط الربط الناقلة ..
- و من خطوط الربط الناقلة يتم إعطاء وزن معين لكل مدخل في الشبكة .

ب. أنواع الشبكات العصبية الاصطناعية (الحسيني، 2010):

تنظم الشبكة العصبية الاصطناعية بعدة طرق مختلفة منها :

- **الشبكات العصبية ذات التغذية الأمامية** : و هي الشبكات التي يخلو تركيبها من وجود حلقة مغلقة من الترابطات بين الوحدات المكونة لها . و تعد هذه الشبكات من أكثر الشبكات استخداما حيث تتكون الشبكة من هذا النوع من طبقتين على الأقل , كما تتواجد في كثير من الأحيان طبقات مخفية بين طبقات المدخلات والمخرجات و تنتقل العمليات الحسابية في اتجاه واحد إلى الأمام من طبقة المدخلات إلى طبقة المخرجات عبر الطبقات المخفية .
- **الشبكة العصبية ذات التغذية العكسية** : هي الشبكات التي تجد لمخرجاتها طريقا خلفيا مرة أخرى لتصبح مدخلات لكي تعطي أفضل النتائج .
- **الشبكة العصبية ذات الترابط الذاتي** : و هي الشبكات التي تلعب كافة العناصر المكونة لها دورا نموذجيا يتمثل في استقبال المدخلات و بث المخرجات في نفس الوقت .

ت. مزايا وعيوب الشبكات العصبية الاصطناعية (Hoang, 2003) : لنماذج الشبكات العصبية عدة مزايا تجعل الباحث يعتمدها كما أنها لا تخلو من نقائص التي نجملها فيما يلي :

ت1. مزايا الشبكات العصبية الاصطناعية :

- **التعلم الذاتي:** تتمثل هذه الخاصية في إجراء يتم عن طريقه تقدير معاملات الشبكة من أجل أن تقوم الشبكة بالمهام الموكلة إليها بطريقة مثلى حيث تكون بذلك نظاما يتعلم بنفسه ويستنبط القوانين المناسبة التي تسمح بحل المشاكل و هناك نوعان من التعلم:
- **تعلم غير مراقب:** حيث تقوم الشبكة بتقييم المدخلات التي تعرض عليها إلى عدة أصناف تم اختيار معايير التقسيم لوحدها، وما على المستعمل إلا فرض عدد الأصناف التي يريد الحصول عليها.
- **تعلم مراقب:** في هذا النوع يقدم للشبكة مدخلات ويفرض عليها مخرجات يراد الحصول عليها حيث تعمل هذه الشبكة على الوصول إلى القيمة المثلى للأوزان التي تمكنها من حساب قيمة المخرجات المطلوبة وذلك بالإعتماد على تقنيات تقليل الخطأ وتستعمل هنا عينتين الأولى للتعلم والثانية للإختبار .
- **اللاخطية:** تتمكن من إيجاد العلاقات غير الخطية بين المتغيرات وأخذها بعين الإعتبار في إعطاء النتائج.
- **السرعة في الاستعلام:** (10 micro secondes câblé -50millis secondes على جهاز IBM pc.).
- سهل الاستخدام ويوفر الجهد والوقت اللازمين للتحليل عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية حيث أنه لا يتطلب كفاءة في الرياضيات، الإعلام الآلي أو الإحصاء
- لا تؤثر قلة المعطيات كثيرا على نتائج التحليل العصبوني.
- يتميز النموذج العصبوني بقدرته على التكيف مع التطورات الحاصلة والظروف المحيطة الحالية التي بإمكانها أن تفقده فعاليته في التمييز مع مرور الزمن، وبالتالي فإن إصلاح الشبكة العصبونية ليس بالأمر الصعب. يكفي فقط إعادة إدخال قاعدة أمثلة جديدة للحصول على المعايير المميزة الجديدة لتعليم الشبكة.

ت2. عيوب الشبكات العصبية الاصطناعية :

- تحديد هندسة النموذج المثالية (عدد الطبقات الخفية، عدد العصبونات في الطبقة الخفية، الاتصال بين مختلف الطبقات) يمثل في الوقت الحالي مشكلا لم يعرف إلا حلولا جزئية.
- مشكل العلبة السوداء (boite noir) حيث أن الشبكة تكتشف بنفسها العلاقة بين المتغيرات ولا تبين كيفية استخراجها أو العناصر التي استخدمت لتفسير تلك المتغيرات، ولكن من الصعب على المستعمل أن يكتشف تلك العلاقات لأنها تبقى داخلية.
- كثرة التحويلات على المتغيرات (تحويل توزيعها إلى الطبيعي، إلى تحويل اللوغارتمي) الأمر الذي يتسبب في ابتعاد نتائج تلك المعالجة عن الأرقام الحقيقية لها.

3. النتائج التطبيقية للدراسة :

سوف نستعمل شبكة بيرسبترون متعددة الطبقات (MLP) و ذلك لكثرة استعمالها من طرف الباحثين في النمدجة و التنبؤ لمثل هذه السلاسل الزمنية و لمزاياها التنبؤية . حيث بحوزتنا ثمانية سلاسل زمنية سوف نحاول بناء لها شبكات عصبية تنبؤية .

1.3. عينة الدراسة: عينة الدراسة تتمثل في وكالات الشركات المستثمرة في خدمة الأنترنت : شركة اتصالات الجزائر " وكالة سعيدة _ وكالة مغنية " ، شركة موبيليس " وكالة مغنية _ وكالة سعيدة " ، شركة أوريدو " وكالة مغنية _ و كالة سعيدة " ، شركة جيزي " وكالة مغنية _ وكالة سعيدة ".

2.3. بناء الشبكات للسلاسل الزمنية محل الدراسة :

أ. تحديد المدخلات: بالنسبة لطبيعة المعطيات و البيانات التي بحوزتنا و التي تتمثل في المشاهدات لظاهرة اشتراكات الأنترنت لدى كل من وكالات المتعاملين في السوق الجزائرية محل الدراسة ، فإن طبيعة المدخلات في الشبكات التي سوف نقوم بتقديرها أو بناءها هو مدخل واحد (1) بالنسبة لكل شبكة والمتمثل في السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى كل وكالة محل الدراسة.

ب. مرحلة التحليل: في هذه المرحلة نقوم بتحليل الشبكات التي نريد تشكيها من خلال تقسيم المشاهدات إلى ثلاث مجموعات عمل كل واحدة لها دور في الشبكة . و فيما يلي نتائج تحليل الشبكات التي بحوزتنا:

ب1. تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل موبيليس وكالة مغنية : من خلال تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى موبيليس وكالة مغنية والتي تساوي 48 مشاهدة تم تجزئتها و بشكل عشوائي إلى ثلاث مجموعات أساسية تساعد في عملية بنائ الشبكة و التنبؤ ، حيث خصص 30 مشاهدة كمجموعة تدريب ، و 10 مشاهدة كمجموعة تأكيد ، و 8 مشاهدات كمجموعة اختبار. و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم01 :نتائج تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل موبيليس وكالة مغنية

المجموعات	AIMM	
	النسبة	العدد
مجموعة التدريب	62,,50%	30
مجموعة التأكيد	20,83%	10
مجموعة الاختبار	16,67%	08
مجموع المشاهدات	100%	48

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

ب2. تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل موبيليس وكالة سعيدة : من خلال تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى المتعامل موبيليس وكالة سعيدة و التي تساوي 48 مشاهدة تم تجزئتها و

بشكل عشوائي إلى ثلاث مجموعات أساسية تساعد في عملية بنائ الشبكة و التنبؤ ، حيث خصص 29 مشاهدة كمجموعة تدريب ، و11 مشاهدة كمجموعة تأكيد ، و 8 مشاهدات كمجموعة اختبار . و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 02:نتائج تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل موبيليس وكالة سعيدة

المجموعات	AIMS	
	النسبة	العدد
مجموعة التدريب	60,41%	29
مجموعة التأكيد	22,91%	11
مجموعة الاختبار	16,68%	08
مجموع المشاهدات	%100	48

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

ب3. تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل جيزي وكالة مغنية : من خلال تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى المتعامل جيزي وكالة مغنية و التي تساوي 48 مشاهدة تم تجزئتها و بشكل عشوائي إلى ثلاث مجموعات أساسية تساعد في عملية بنائ الشبكة و التنبؤ ، حيث خصص 34 مشاهدة كمجموعة تدريب ، و 7 مشاهدة كمجموعة تأكيد ، و 7 مشاهدات كمجموعة اختبار . و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 03:نتائج تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل جيزي وكالة مغنية

المجموعات	AIDM	
	النسبة	العدد
مجموعة التدريب	70,84%	34
مجموعة التأكيد	14,58%	7
مجموعة الاختبار	14,58%	7
مجموع المشاهدات	%100	48

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

ب4. تحليل شبكة اشتراكات الأنترنت لدى المتعامل جيزي وكالة سعيدة : من خلال تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى المتعامل جيزي وكالة سعيدة و التي تساوي 48 مشاهدة تم تجزئتها و بشكل عشوائي إلى ثلاث مجموعات أساسية تساعد في عملية بنائ الشبكة و التنبؤ ، حيث خصص 29 مشاهدة كمجموعة تدريب ، و10 مشاهدة كمجموعة تأكيد ، و 9 مشاهدات كمجموعة اختبار . و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم04 :نتائج تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل جيزي وكالة سعيدة

المجموعات	AIDS	
	النسبة	العدد
مجموعة التدريب	60,42%	29
مجموعة التأكيد	20,83%	10
مجموعة الاختبار	18,75%	9
مجموع المشاهدات	%100	48

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

ب5. تحليل شبكة اشتراكات الأنترنت لدى المتعامل أوريدو وكالة مغنية : من خلال تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى المتعامل أوريدو وكالة مغنية و التي تساوي 36 مشاهدة تم تجزئتها و بشكل عشوائي إلى ثلاث مجموعات أساسية تساعد في عملية بنائ الشبكة و التنبؤ ، حيث خصص 24 مشاهدة كمجموعة تدريب ، و 7 مشاهدة كمجموعة تأكيد ، و 5 مشاهدات كمجموعة اختبار . و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 05:نتائج تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل أوريدو وكالة مغنية

المجموعات	AIOM	
	النسبة	العدد
مجموعة التدريب	66,66%	24
مجموعة التأكيد	19,44%	7
مجموعة الاختبار	13,89%	5
مجموع المشاهدات	%100	36

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

ب6. تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل أوريدو وكالة سعيدة: من خلال تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى المتعامل أوريدو وكالة سعيدة و التي تساوي 36 مشاهدة تم تجزئتها و بشكل عشوائي إلى ثلاث مجموعات أساسية تساعد في عملية بنائ الشبكة و التنبؤ ، حيث خصص 20 مشاهدة كمجموعة تدريب ، و 9 مشاهدة كمجموعة تأكيد ، و 7 مشاهدات كمجموعة اختبار . و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 06:نتائج تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل أوريدو وكالة سعيدة

المجموعات	AIOS	
	النسبة	العدد
مجموعة التدريب	55,55%	20
مجموعة التأكيد	25,00%	9
مجموعة الاختبار	19,45%	7
مجموع المشاهدات	100%	36

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

ب7. تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل اتصالات الجزائر وكالة مغنية : من خلال تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى المتعامل اتصالات الجزائر وكالة مغنية و التي تساوي 60 مشاهدة تم تجزئتها و بشكل عشوائي إلى ثلاث مجموعات أساسية تساعد في عملية بنائ الشبكة و التنبؤ ، حيث خصص 38 مشاهدة كمجموعة تدريب، و 12 مشاهدة كمجموعة تأكيد ، و 10 مشاهدات كمجموعة اختبار . و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 07:نتائج تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل اتصالات الجزائر وكالة مغنية

المجموعات	AIATM	
	النسبة	العدد
مجموعة التدريب	63,33%	38
مجموعة التأكيد	20,00%	12
مجموعة الاختبار	16,67%	10
مجموع المشاهدات	100%	60

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

ب8. تحليل شبكة اشتراكات الأنترنت لدى المتعامل اتصالات الجزائر وكالة سعيدة: من خلال تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممثلة لاشتراكات الأنترنت لدى المتعامل اتصالات الجزائر وكالة سعيدة و التي تساوي 60 مشاهدة تم تجزئتها و بشكل عشوائي إلى ثلاث مجموعات أساسية تساعد في عملية بنائ الشبكة و التنبؤ ، حيث خصص 35 مشاهدة كمجموعة تدريب، و 15 مشاهدة كمجموعة تأكيد ، و 10 مشاهدات كمجموعة اختبار. و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 08:نتائج تحليل شبكة اشتراكات الانترنت لدى المتعامل اتصالات الجزائر وكالة سعيدة

المجموعات	AIATS	
	النسبة	العدد
مجموعة التدريب	58,33%	35
مجموعة التأكيد	25,00%	15
مجموعة الاختبار	16,67%	10
مجموع المشاهدات	**100%**	**60**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

3.3 تقدير نماذج الشبكات العصبية :

في هذه المرحلة من البحث سوف يتم تقدير عدد من النماذج المرشحة لتمثيل السلاسل الزمنية محل الدراسة بعدها يتم المفاضلة بينها بالاعتماد على مجموعة من المعايير :

أ. **تقدير معمارية شبكة المتعامل موبيليس وكالة مغنية** : كما هو مبين في الجدول تم ترشيح شبكتين للتنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى موبيليس وكالة مغنية.

الجدول رقم 09:نتائج تقدير معمارية شبكة المتعامل موبيليس وكالة مغنية

النموذج المقدر	Training-error	Test-error	معيار AIC	R-Squared
MLP 1_3_1	0,004431	0,000971	-603,00	0,999
MLP 1_7_1	**0,001111**	**0,000966**	**-489,85**	**0,988**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الأخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP 1_7_1 أي تتكون من ثلاث طبقات : طبقة المدخلات و بها عنصر معالجة واحد ، الطبقة المخفية و بها سبعة عناصر معالجة ، طبقة المخرجات و بها عنصر معالجة واحد .

ب. **تقدير معمارية شبكة المتعامل موبيليس وكالة سعيدة** : كما هو مبين في الجدول تم ترشيح 3 شبكات مختلفة للتنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى موبيليس وكالة سعيدة .

الجدول رقم 10:نتائج تقدير معمارية شبكة المتعامل موبيليس وكالة سعيدة

النموذج المقدر	Training-error	Test-error	معيار AIC	R-Squared
MLP 1_1_1	0,002222	0,0003519	-606,90	0,990
MLP 1_4_1	**0,001299**	**0,0000121**	**-1012,02**	**0,970**
MLP 1_7_1	0,001312	0,0007000	-1000,01	0,899

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الأخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP 1_4_1 أي تتكون من ثلاث طبقات : طبقة المدخلات و بها عنصر معالجة واحد ، الطبقة المخفية و بها اربعة عناصر معالجة ، طبقة المخرجات و بها عنصر معالجة واحد .

ت. تقدير معمارية شبكة المتعامل جيزي وكالة مغنية : كما هو مبين في الجدول تم ترشيح 5 شبكات مختلفة للتنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى المتعامل جيزي وكالة مغنية .

الجدول رقم 11:نتائج تقدير معمارية شبكة المتعامل جيزي وكالة مغنية

النموذج المقدر	Training-error	Test-error	معيار AIC	R-Squared
MLP 1_2_1	0,00121212	0,000521	-120,09	0,999
MLP 1_5_1	**0,00012111**	**0,000111**	**-444,92**	**0,999**
MLP 1_7_1	0,00823445	0,000123	-310,00	0,987
MLP 1_8_1	0,00213450	0,000229	-253,09	0,898
MLP 1_9_1	0,00600120	0,000211	-309,99	0,990

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الأخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP 1_5_1 أي تتكون من ثلاث طبقات : طبقة المدخلات و بها عنصر معالجة واحد ، الطبقة المخفية و بها خمسة عناصر معالجة ، طبقة المخرجات و بها عنصر معالجة واحد .

ث. تقدير معمارية شبكة المتعامل جيزي وكالة سعيدة : كما هو مبين في الجدول تم ترشيح 3 شبكات مختلفة للتنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى المتعامل جيزي وكالة مغنية.

الجدول رقم 12:نتائج تقدير معمارية شبكة المتعامل جيزي وكالة سعيدة

النموذج المقدر	Training-error	Test-error	معيار AIC	R-Squared
MLP 1_1_1	**0,00180**	**0,000010**	**-1201,03**	**0,999**
MLP 1_7_1	0,00213	0,000312	-1129,00	0,999
MLP 1_9_1	0,00711	0,000231	-999,37	0,999

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الاخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP 1_1_1 أي تتكون من ثلاث طبقات : طبقة المدخلات و بها عنصر معالجة واحد ، الطبقة المخفية و بها عنص معالجة واحد ، طبقة المخرجات و بها عنصر معالجة واحد .

ج. تقدير معمارية شبكة المتعامل أوريدو وكالة مغنية : كما هو مبين في الجدول تم ترشيح شبكتين للتنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى المتعامل أوريدو وكالة مغنية.

الجدول رقم 13:نتائج تقدير معمارية شبكة المتعامل أوريدو وكالة مغنية

النموذج المقدر	Training-error	Test-error	معيار AIC	R-Squared
MLP 1_2_1	0,001298	0,000016	-1213,54	0,999
MLP 1_9_1	**0,000120**	**0,000001**	**-1108,00**	**0,999**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الأخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP 1_9_1 أي تتكون من ثلاث طبقات : طبقة المدخلات و بها عنصر معالجة واحد ، الطبقة المخفية و بها تسعة عناصر معالجة ، طبقة المخرجات و بها عنصر معالجة واحد .

ح. تقدير معمارية شبكة المتعامل أوريدو وكالة سعيدة: كما هو مبين في الجدول تم ترشيح شبكتين للتنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى المتعامل أوريدو وكالة سعيدة .

الجدول رقم 14:نتائج تقدير معمارية شبكة المتعامل أوريدو وكالة سعيدة

النموذج المقدر	Training-error	Test-error	معيار AIC	R-Squared
MLP 1_1_1	0,000421	0,0001212	-901,76	0,999
MLP 1_3_1	**0,000100**	**0,0001123**	**-1321,98**	**0,999**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الأخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP 1_3_1 أي تتكون من ثلاث طبقات : طبقة المدخلات و بها عنصر معالجة واحد ، الطبقة المخفية و بها خمسة عناصر معالجة ، طبقة المخرجات و بها عنصر معالجة واحد .

خ. تقدير معمارية شبكة المتعامل اتصالات الجزائر وكالة مغنية :

كما هو مبين في الجدول تم ترشيح 3 شبكات مختلفة للتنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى المتعامل اتصالات الجزائر وكالة مغنية .

الجدول رقم 15:نتائج تقدير معمارية شبكة المتعامل اتصالات الجزائر وكالة مغنية

النموذج المقدر	Training-error	Test-error	معيار AIC	R-Squared
MLP 1_3_1	0,001221	0,000454	-113,16	0,998
MLP 1_5_1	**0,001123**	**0,000444**	**-134,76**	**0,999**
MLP 1_7_1	**0,001111**	**0,000512**	**-138,09**	**0,997**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الأخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP 1_5_1 أي تتكون من ثلاث طبقات : طبقة المدخلات و بها عنصر معالجة واحد ، الطبقة المخفية و بها خمسة عناصر معالجة ، طبقة المخرجات و بها عنصر معالجة واحد .

د. تقدير معمارية شبكة المتعامل اتصالات الجزائر وكالة سعيدة : كما هو مبين في الجدول تم ترشيح 4 شبكات مختلفة للتنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى المتعامل اتصالات الجزائر وكالة سعيدة .

الجدول رقم 16:نتائج تقدير معمارية شبكة المتعامل اتصالات الجزائر وكالة سعيدة

النموذج المقدر	Training-error	Test-error	معيار AIC	R-Squared
MLP 1_2_1	0,003219	0,0007880	-257,54	0,949
MLP 1_6_1	**0,002213**	**0,0001212**	**-341,90**	**0,999**
MLP 1_7_1	0,007777	0,0005410	-333,98	0,912
MLP 1_8_1	0,003112	0,0005666	-120,02	0,987

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

بالاعتماد على مجموعة من المعايير منها معيار AIC و تدنية الأخطاء نجد أن أفضل شبكة معمارية هي MLP 1_6_1 أي تتكون من ثلاث طبقات : طبقة المدخلات و بها عنصر معالجة واحد ، الطبقة المخفية و بها ستة عناصر معالجة ، طبقة المخرجات و بها عنصر معالجة واحد .

4. النتائج :

بالاعتماد على معايير المفاضلة بين النماذج الذكية المقدرة تم التوصل إلى أن الشبكات المثالية للتقدير هي كمايلي : بالنسبة للمتعامل جيزي وكالة مغنية هو نموذج MLP 1_5_1 ، بالنسبة للمتعامل جيزي وكالة سعيدة هو نموذج MLP1_1_1، بالنسبة للمتعامل موبيليس وكالة مغنية هو نموذج MLP 1_7_1 ، بالنسبة للمتعامل موبيليس وكالة سعيدة هو نموذج MLP 1_4_1 ، بالنسبة للمتعامل أوريدو وكالة مغنية هو نموذج MLP 1_9_1 ، بالنسبة للمتعامل أوريدو وكالة سعيدة هو نموذج MLP 1_3_1 ، بالنسبة للمتعامل اتصالات الجزائر وكالة مغنية هو نموذج MLP 1_3_1 ، بالنسبة للمتعامل اتصالات الجزائر وكالة سعيدة هو نموذج MLP 1_6_1

5. مرحلة التنبؤ باستخدام نماذج الشبكات المثالية MLP التي تم بناءها :

في هذه المرحلة من البحث سوف يتم التنبؤ باشتراكات الأنترنت لدى وكالات المعاملين في السوق الجزائرية محل الدراسة و باستعمال الشبكات التي تم بنائها لكل وكالة ، و ذلك للفترة الممتدة من جانفي 2017 إلى غاية ديسمبر 2017 . و الجدول التالي يبن نتائج التنبؤ:

الجدول رقم 17: نتائج التنبؤ باستخدام نماذج الشبكات المثالية MLP التي تم بناءها:

الاشهر	AIATM	AIATS	AIMM	AIMS	AIDM	AIDS	AIOM	AIOS
جانفي 2017	500,56	701,56	389,89	421,56	302,87	401,18	389,73	499,22
فيفري2017	531,56	712,86	433,33	489,71	400,56	444,90	399,49	517,52
مارس 2017	537,09	753,98	459,10	499,99	452,98	465,12	434,91	555,79
أفريل2017	540,67	782,09	500,66	511,45	498,09	500,92	480,01	570,12
ماي2017	542,98	799,12	545,07	560,90	521,48	571,77	513,16	603,33
جوان 2017	556,90	800,66	580,80	577,71	589,67	590,00	532,59	621,75
جويلية 2017	570,88	823,16	596,99	593,33	617,88	611,98	627,91	671,00
أوت2017	601,16	831,11	609,12	630,99	695,91	643,34	677,06	698,11
سبتمبر 2017	622,32	846,14	623,90	642,67	711,39	667,67	752,61	707,64
أكتوبر2017	630,00	857,90	643,98	672,22	741,19	712,09	782,72	745,54
نوفمبر 2017	647,69	878,00	670,11	701,01	769,01	768,98	802,50	788,99
ديسمبر2017	681,11	881,67	689,89	732,99	799,81	792,17	839,14	827,32

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Alyda NeuroIntelligennce

من خلال نتائج التنبؤ التي تظهر في الجدول و على حسب معطيات المراكز التي تم التجريب عليها يبدو أن هذه النتائج قريبة نوعا ما من واقع الطلب على منتجاتها الخدمية المتمثلة في الأنترنت و بالتالي هنالك أساس علمي لاستعمال مثل هذه النماذج في التسيير و الادارة .

الخاتمة :

يعد الذكاء و الفطنة الضمانة للارتقاء الى منصة التقدم و النجاح اعتمادا على قرارات استراتيجية ناجعة . و قد اجتهدت منظمات الاعمال إلى تسخير الحاسوب و الانترنت و عموما الشبكة العنكبوتية لصالح بلوغ أداء الأعمال و بالتالي فقد أصبح مجال ذكاء الاعمال المظلة التي تضم الادوات و المعماريات و قواعد البيانات و مخازنها و إدارة الاداء و منهجيات التنقيب و الاستلام و الخزن , و يعمد نشاط ذكاء الاعمال اليوم الى استخدام و توظيف القدرات الحاسوبية العالية و الشبكة العالمية للنهوض بأعمال المنظمات في وقت أصبحت بيئة الاعمال أكثر تعقيدا و دات طبيعة متغيرة و متطورة باستمرار . كما تتطلب هده القرارات المنوه عنها كما من البيانات و المعلومات. وبالتالي تعد تقنيات الشبكات العصبية و النظم الخبيرة من الاساليب الحديثة نسبيا في عملية التنبؤ من أجل التسيير الفعال و اتخاذ القرارات . و كنقاط أخيرة لهذا البحث يكن القول :

- استعمال الشبكات العصبية جد مهم في الوصول إلى نتائج قريبة من الواقع .
- النظم الخبيرة تزيد في فعالية اتخاذ القرارات بدلا من كفاءتها من خلال جمع البيانات و نماذج التحليل المعقدة.
- هناك فعالية لطرق الشبكات العصبية للسلاسل الزمنية في التنبؤ على نماذج السلاسل الزمنية العادية لأن جل السلاسل الزمنية تحتوي على العشوائية.

قائمة المراجع:

- الحسيني، الساعدي، (2010)، مقدمة في الشبكات العصبية الاصطناعية. ويكيبوآس قسم الذكآاء الصناعي، . جامعة الامام لصادق علية السلام.
- العباسي، ع،(2002). " مقدمة في الشبكات العصبية "" ،معهد الدراسات و البحوث الاحصائية،._العراق
- شلال ، الجبوري، (1999). " الاحصاء التطبيقي، دار الحكمة ، بغداد، العراق.
- سليم، الغرابي، (1972)، " مبادئ الاحصاء الحديث " , مطبعة الزهراء.، بغداد العراق.
- Bonnet Allain ،Jean Paul Haton ،and Pean Michel Truong .(1986), Système expert vers le maîtrise technique . ; ,Paris :Inter éditions.
- Bourbonnis, R. (2010), " Econométrie manuelle et exercice corrigées ", Paris: 8ème édition Dunod.
- Hoang, E. H. (2003), évaluation Stratégique d'entreprise par Méthodes Neuronales. thèses : en vue de l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion. Paris II, sciences de gestion, paris: de l'université panthéon. ASSAS.
- Lallem, L, (2001), les systèmes expert pour la gestion des entreprise. Bordj El Kiffan: ISCP.
- Lallem, L. (2002). Système d'informayion pour la gestion,, Bordj El Kiffan: ISCP.

الفساد المالي في الجزائر، دراسة تحليلية لواقعه و آليات مكافحته (2003/2017)

Financial Corruption in Algeria, An Analytical Study of the Facts and Mechanism to Fight it (2003/2017)

ط.د. مسعود راضية

جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر

messaoud.radia@univ-tebessa.dz

أ.د. سعدي حيدرة

جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر

saadiheidra@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/30

تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تهدف هذه الدراسة لتوضيح أن الفساد المالي في الجزائر ليس بالظاهرة الجديدة و إنما ظاهرة قديمة متجددة في كل مرة تظهر بصورة معينة أكثر سوءا من ذي قبل لاسيما في السنوات الأخيرة فقد شهدت قضايا متعددة لها علاقة بالفساد المالي بمختلف أشكاله (تبديد المال العام ، تهريب ، تهرب و غش ضريبي ، تبييض أموال ...إلخ) ، تكبدت الجزائر من جرائه خسائر ملايير الدولارات ، ويرجع ذلك أساسا لعدم توفير الظروف الملائمة لأجهزة مكافحة الفساد من أجل تمكينها من أداء عملها بكل إستقلالية، بالإضافة إلى عدم توفر الإرادة السياسية الجادة لمكافحة الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الجزاشر، آثار الفساد ، آليات مكافحة الفساد.

Abstract : This study aims to clarify that financial corruption in Algeria is not a new phenomenon, but rather an old, renewed phenomenon every time it appears in a certain way worse than before, especially in recent years, as it has witnessed multiple issues related to financial corruption in its various forms (waste of public money, smuggling, evasion And tax fraud, money laundering ... etc.), Algeria incurred billions of dollars in losses, mainly due to the lack of adequate conditions for anti-corruption agencies to enable them to perform their work independently, in addition to the lack of serious political will to fight the phenomenon.

Key Words: Financial corruption, Algeria, Effects of corruption, mechanisms of fighting corruption.

JEL Classification : D73

*مرسل المقال: مسعود راضية (messaoud.radia@univ-tebessa.dz)

المقدمة:

الجزائر بالرغم من إمتلاكها لموارد مالية ، بشرية و طبيعية كبيرة ، إلا أنها لم تستطيع تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة ، و يرجع ذلك أساسا إلى الإستخدام غير الكفء و غير الرشيد لهذه الموارد ، نتيجة إنتشار ظاهرة الفساد المالي الذي يتسبب في هدرها، و إختلاسها ، مما يؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني ، و على تحقيق أهداف و مبادئ التنمية المستدامة الشاملة. وقد شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذه الوضعية الخطيرة الناتجة عن تفشي ممارسات الفساد في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 29 أفريل 1999 عندما قال: " الجزائر دولة مريضة بالفساد... دولة مريضة في إدارتها مريضة بممارسات المحاباة ، مريضة بالمحسوبية و التعسف بالنفوذ و السلطة و عدم جدوى الطعون و التظلمات ... مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه و لا رادع ، هذه الأمراض أضعفت الروح المدنية و أبعدت القدرات و هجرت الكفاءات و نفرت أصحاب الضمير و شوهت مفهوم الدولة و غاية الخدمة العمومية ".

و الجزائر نتيجة للمستويات المرتفعة للفساد الذي تعرفه في مختلف المجالات و القطاعات ، و الرتب المتدنية التي تحصل عليها في مؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية الخاصة بالفساد ، قامت بوضع آليات للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة الخطيرة و الوقاية منها. و من هنا يمكننا طرح الإشكال التالي: مامدى فعالية الآليات التي رصدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد المالي مع جسامة آثاره و واقع تفشيه؟

و إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال تجميع البيانات و المعلومات و الحقائق عن الموضوع محل الدراسة ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي للمعطيات و الأرقام الخاصة بالفساد في الجزائر.

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا المقال إلى النقاط الآتية:

- أولا: الإطار النظري للفساد المالي.
- ثانيا: واقع الفساد المالي في الجزائر.
- ثالثا: آليات مكافحة الفساد في الجزائر.

1.الإطار النظري للفساد المالي.

إن الفساد المالي ظاهرة مستمرة ذات ممارسات غير شرعية لها أبعاد و توصيفات متعددة بتعدد أنواعها و مظاهرها و أدواتها التي تنعكس تأثيراتها على مجمل العملية التنموية و بالتالي على رفاهية المواطن. وقد تنوعت مفاهيمها وتغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، مما جعل من مفاهيمها محط جدل و نقاش من قبل الباحثين، سعيا وراء تحديد مفهوم واضح و دقيق لهذه الظاهرة المهمة والخطيرة في آن واحد، كونها أحد الآفات التي تواجه المجتمعات النامية و المتقدمة بقطاعيها العام و الخاص على حد السواء (الشمري ، الفتلي ، 2011، 17).

1.1.تعريف الفساد المالي:

هو نوع من أنواع الفساد، فقد إختلفت التعريفات بشأنه حيث عرفه البعض بأنه: "سوء إستخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة، أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين" ويتمثل أيضا في

الإنحرافات المالية، و مخالفة القواعد و الأحكام المالية المنظمة لسير العمل الإداري و المالي بالدولة و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص و مراقبة حسابات و أموال الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة و الشركات". (الرملاوي، 2012 ، 15 ، المهايني ، 2008 ، 26) .

كما يقصد بالفساد المالي ذلك " السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام و أعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح ". ويتخذ هدر المال العام عدة صور أهمها: (الشمري ، الفتلي، 2011 ، 29).

أ.إختلاس المال العام و العدوان عليه: كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.

ب.المتاجرة من خلال الوظيفة: كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجانا للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح، و تسمى هذه الحالة قانونا (الغصب) و ذلك لأخذ الموظف ما ليس حقه او حق الجهة التي يعمل بها.

ج.التزييف أو التزوير في العملة و بطاقات الإئتمان: وقد يتم من خلال التسوق عبر شبكة الإنترنت...إلخ.أما فيما يخص أعمال السمسرة فتتضمن عمليات التلاعب في سوق الصرف مثل تجارة العملة و سوق المال الخاصة بالأسهم و السندات و بعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم دون أن يكون لها أصول و كذلك المضاربة غير المشروعة التي تستهدف التأثير على أسعار الأسهم أو إطلاق الشائعات و التعاملات الخفية و إستخدام معلومات سرية لإتمام صفقات أدت إلى تحقيق أرباح طائلة.

أما تجارة السلاح فتعد من الصفقات التي يترافق معها كم كبير من الفساد المالي والتي تدار من خلال مافيات منظمة عبر صفقات وهمية أو مشبوهة، و من الجديد بهذا الصدد بروز ظاهرة (تجارة الحروب) التي تظهر العلاقة المشبوهة ما بين الصناعات العسكرية و البيوت المالية و المؤسسات الإعلامية و شركات المقاولات في الولايات المتحدة، و بتفاعل الفساد مع المال ينتج ما يسميه الإقتصاديون (الفساد الإقتصادي) الذي جاء الإهتمام به متأخرا، إذ تم تناوله جنباً إلى جنب مع موضوع التنمية بشكل عام و الفقر بشكل خاص، إذ يشير تقرير لمنظمة الشفافية الدولية إلى إنها تشخص الدول النامية هي الأكثر إصابة بمرض الإقتصادي أو أشكال الفساد الأخرى نتيجة لسياسات الدول الكبرى و شركاتها. (الشمري ، الفتلي ، 2011، 31) يتميز الفساد المالي بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي: (مفتاح ، معرفي ، 2012 ، 07). ويتخذ الفساد أشكالا و مظاهر متعددة يصعب الإحاطة بها و التصدي لها كالرشوة و الإختلاس، و التزوير، والإبتزاز ، وسوء الإستخدام الواضح للأموال العامة ككسب شخصي، أو تحقيق أهداف خاصة و سوء إستخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب شخصية.

– أنه عمل خفي مستتر، فعادة ما يتم الفساد المالي في إطار من السرية و الخوف، و أن الكشف عن حالات الفساد لا تؤدي في الغالب إلا الكشف عن جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها كاملة، و في هذا السياق أثبتت الدراسات أن الصفقات الكبيرة محل الفساد تكون معقدة و غير مباشرة تغري كبار الموظفين على الإقبال على الفساد و المغامرة، لأن إحتمالات الشكوك حولها تكون ضعيفة.

– الفساد المالي يرتكز من الناحية الفعلية على عدة أطراف رئيسيين: الموظف العام الذي يبيع خدماته مستغلا سلطاته و نفوذه الوظيفي، و الطرف الثاني ممن يتعاملون مع هذا الموظف سواء من يقوم منهم بشراء خدمات ليس له

حق في الحصول عليها مستغلين في ذلك ضعف الوازع الديني و الأخلاقي لدى الموظف و غياب المسائلة، و الطرف الثالث هو الوكيل. فإذا لم يتم التعامل في قضايا الفساد الكبيرة مباشرة بين مقدم الرشوة و المسؤول الحكومي يكون هناك وكيل عن المؤسسة مقدمة الرشوة و آخر عن المسؤول الحكومي و هكذا تتعدد الأطراف التي تعمل في الفساد مما يجعل منها عملية معقدة.

– وجود عنصر المغامرة و المخاطرة الذي يصاحب أعمال الفساد، فالفساد يكون مغريا في المواقف و الظروف التي يكون فيها عنصر المخاطرة ضعيفا، و يحل الإغراء عنصر المخاطرة فمثلا الصفقات الكبرى تغري كبار الموظفين على المغامرة فكلما كبر حجم الصفقة و تعقدها و كونها غير مباشرة كلما زاد الإقبال على المغامرة لأن إحتمال الشكوك حولها تكون ضعيفة، و بذلك تكون هذه الخاصية عاملا ضروريا لا بد من أخذه بعين الإعتبار عند الشروع لمكافحة الفساد. و لاشك أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لإرتكاب مثل هذه الأفعال والتي تأخذ أحد أو أكثر من المظاهر التالية:

أ.**الإختلاس**: ويقصد به عموما هو تصرف الحائز في الشيء المملوك لغيره مع نية إضافته لملكتيه، ويقع الإختلاس تاما متى اتضحت نية المختلس في أنه يتصرف في الشيء الموجود في حيازته تصرف المالك لحرمان صاحبه منه. (صقر ، دون سنة نشر ، 105)

ب.**التهرب الضريبي**: يعني إمتناع المكلف عن دفع الضريبة المستحقة كلها أو بعضها عن طريق إنكار وقوع الواقعة التي أنشأت الضريبة أو بعض أو كل عناصر الوعاء الضريبي أو بإنكار قدرته على الدفع حتى يتم إسقاط الضريبة و هو ما يعرف عند البعض التجنب الضريبي أو المسار الأقل فرضا للضريبة أي إستغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقيق الضريبة عليه بصورة صحيحة وعدم الإلتزام بدفعها وهذا الشكل من التهرب لا يتضمن أي مخالفة يعاقب عليها القانون حيث يستعين المكلف في التهرب من الضريبة بأهل الخبرة والإختصاص لإستنباط طرق التحايل مستندين في ذلك إلى خلل أو ثغرة قانونية. (عوادي ، 2011/2010، 10)

ت.**الغش الضريبي**: يمكن تعريفه على أنه: " كل محاولة للتخلص من الضريبة بإستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصفيتها كليا أو جزئيا." (عوادي ، 2011/2010، 6)

ث.**تبييض الأموال**: هو مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر الغير مشروع للأموال القذرة وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو الإسهام في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة ومن ثم فإن جريمة تبييض الأموال هي جريمة تابعة يفترض ابتداء سبق في إرتكاب جريمة أولية (أصلية) ينتج عنها أموال غير مشروعة، ثم تأتي في مرحلة ثانية، عمليات تبييض هذه الأموال لتطهيرها في إحدى صور التطهير." (صقر ، قمراوي ، دون سنة نشر ، 125).

ج.**التهريب الجمركي**: هو إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى كليا أو جزئيا أو خلافا لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو في القوانين والأنظمة الأخرى. (صقر ، قمراوي ، دون سنة نشر ، 12).

ح.تهريب الأموال: لا تتوقف جرائم التهريب على تهريب البضائع فقط بل يتعدها إلى تهريب الأموال والمعادن النفيسة و هو ما ينظمه الأمر22/96 المتعلق بحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج أو ما يعرف بجرائم الصرف. (صقر ، قمراوي ، دون سنة نشر ، 67).

خ.الرشوة: ويقصد بها الإتجار بالوظيفة والإخلال بالواجب النزاهة الذي يتوجب على كل من يتولى وظيفة أو وكالة عمومية أو يؤدي خدمة عمومية التحلي بها. كما تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير وتنفيذ أعمال لخلاف التشريع وأصول المهنة. (بوسقيعة ، 2017 ، 91).

د.تبديد المال العام: ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية ويتمثل في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة دون وجه حق وبشكل غير نزيه و غير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة لتحقيق المصالح المتبادلة. (الشمري ، الفتلي ، 2011 ، 52).

2.1. الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي:

إن مسببات الفساد المالي كثيرة و متنوعة بعضها ما هو ذاتي يرتبط بالشخص المفسد الذي تنعدم لديه مقومات السلوك الحسن فلا يجد لديه رادعا أخلاقيا يمنعه من تعاطي الفساد و القيام بالأفعال المفسدة التي تتمثل في الإعتداء على مصالح البلاد، أما البعض الآخر فيعود إلى الظروف البيئية الخارجية و مافيها من ضغوط أو إغراءات تشكل عوامل دفع و جذب للفساد. (عبود ، 2010 ، 124)

إذا للفساد المالي أسباب عديدة ، تختلف من مجتمع إلى آخر ، إلا أن طرق ممارسته متشابهة إلى حد كبير، و يمكن بصفة عامة حصر أهم أسباب الفساد المالي فيما يلي: (بقشيش ، زدك ،2008)

أ.الأسباب التربوية و السلوكية: من أهمها عدم الإهتمام بغرس القيم الأخلاق الدينية في النفوس مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم إحترام القانون. (المهايني ، 2008 ، 41)

ب.الأسباب الإقتصادية: وتعد من المسببات المفسرة للفساد وتتمثل بالآتي:

– إرتفاع مستويات التضخم الناتجة عن إتباع سياسة مالية خاطئة أو إنخفاض الناتج القومي الإجمالي جراء إنفاق الدولة على قطاعات غير منتجة.

– ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية.

– غياب الفعالية الإقتصادية في الدولة ذلك أن أغلب العمليات الإقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا. (محمد ، 2016 ، 747)

–إ رتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الأجور (هذا العامل من أكثر العوامل التي تفسر لنا شيوع الفساد في المجتمعات النامية منها والمتقدمة وأيضا في كلى القطاعين العام والخاص).

– تساع الدور الإقتصادي للدولة.

ث.الأسباب السياسية: تعد هذه الأسباب الأخطر من نوعها حيث تقود هذه الأسباب تحقيق مصالح الأقلية دون المصلحة العامة. ومن أهمها: تغيير نظام الحكم (تواجه بعض الدول وخصوصا الدول النامية تغييرات في الحكومات

والنظم الحاكمة فتنقلب من ديمقراطية إلى دكتاتورية والعكس، الأمر الذي يجعل جوا من عدم الإستقرار السياسي مما يهيأ الجو للفساد المالي)؛ ضعف الإرادة السياسية لدى القادة السياسيين في مكافحة الفساد؛ تفشي البيروقراطية الحكومية؛ ضعف أداء السلطات التشريعية والتنفيذية؛ ضعف حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني؛ قلة الوعي السياسي؛ ضعف السلطة القضائية (تعمل تحت إشراف الحكومة ويعتبر القضاة من موظفي الدولة). (محمد ، 2016 ، 745).

و قد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي أبرزها مايلي: وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة؛ حصول فراغ في السلطة السياسية؛ ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها؛ توفر بيئة الإجتماعية والسياسية لظهور الفساد. (ددان ، تلي، 2012 ، 09).

3.1. الآثار المترتبة على الفساد المالي:

تظهر آثار أو إنعكاسات الفساد المالي بشكل عام على مؤشرات التنمية و على القدرة التنافسية للإقتصاد ، حيث توجد علاقة عكسية بين إنتشار سلوك الفساد و قدرة الإقتصاد على التنافس الخارجي ، و في هذا الخصوص سيتم التركيز على أثر الفساد المالي في أهم المتغيرات الإقتصادية. (ددان ، تلي، 2012 ، 09)

أ. الأثر على النمو الإقتصادي: يعوق الفساد النمو الإقتصادي من خلال إستخلاص الريع " الإستئثار بالفائض الإقتصادي " مما يؤثر سلبا في هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية ،كما يزيد من مشكلة الرشوة و عدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا ، و مع إزدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى و العمولات إلى تكاليف ، مما يرفع التكلفة الإجمالية للمشروعات و يخفض العائد على الإستثمار ، و بصفة عامة فإن الفساد المالي هو المعوق الأكبر للتنمية المستدامة و معوق أول لتقليل الأداء الحكومي الجيد. (حبيش ، 2012 ، 337)

ب.الأثر على القطاع الضريبي: يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثار خطيرة ، نشير إليها كما يلي:

– عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد ، و بهذه الطريقة يتمكنون و بطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فإذا عومل الإثنان (و هما من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، و من يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع) معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع.

– أيضا يترتب على ممارسات الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفاسدة ، مما ينجم عن هذه الممارسات و إنتشارها على نطاق واسع إنخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل ، فإذا كان وضع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية و يخطط لحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة. (مزوالي ، 2008)

ت. الأثر على الإنفاق الحكومي: يترتب على الفساد المالي و انتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق و ليس أقصى نفع ممكن منه . و عليه يترتب على شيوع الفساد و انتشاره في مجتمع ما ، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع عامة ، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع ، و من ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية و الأندية و وسائل الإعلام و نحو ذلك بإنفاق سخي و في مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة و القطاعات الإقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي و الصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية. كما أن تنفيذ المشروعات العامة و المناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز و عليه سيتم استرداد المواد الخام و مواد البناء والآلات ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة.

كما أن المناقصات و المشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ و الجاه في المجتمع ، كما يظهر الفساد المالي جليا في البنية المشوهة للإنفاق الحكومي و يرجع ذلك إلى عاملين :

- **الأول:** إختيار المشروعات التي تدر أعلى الرشاوى.
- **الثاني:** تراجع عائد الضرائب الناتج عن السماح بالتهرب الضريبي أو حصول المستوردين على إعفاءات ضريبية وإلى الزيادة في الإنفاق العام حيث أن الفساد يميل إلى رفع تكلفة إدارة الحكومة بهيئتها المختلفة ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفساد ينتهك الثقة العامة حيث يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى مما يؤثر سلبا على مصداقية الأمة ككل. (المهايني ، 2008 ، 30)

ث. الأثر على الدخل الوطني و توزيعه: إن إنتشار الفساد المالي في مناحي الإقتصاد يؤدي إلى تحصيل أموال طائلة دون وجه حق ، هذه الأموال يتم تهريبها دوما إلى البنوك الأجنبية من أجل إخفائها و الإحتماء بالسرية المصرفية التي توفرها ما يعرف بدول الملاذ المصرفي الآمن ، و مع تكرر هذه العمليات الإجرامية من إختلاس وتهريب للأموال إلى الخارج يحرم الإقتصاد الذي تكونت فيه تلك الأموال من أيه عوائد إيجابية لو تم إستثمارها محليا. (السيسي ، 2003 ، 47) و لأن أصحاب الأموال غير المشروعة لا تهمهم أبدا الجدوى الإقتصادية لأي مشروع إستثماري يقومون به ، فإن ذلك يفسد مناخ الإستثمار داخل البلاد ، و إن إدخال تلك الأموال القذرة في الدورة الإقتصادية يؤدي إلى حدوث خلل في توزيع الدخل الوطني، (شعيب ، 2012 ، 238) هذا الخلل في التوزيع يكون ناتج عن حصول بعض الأفراد على مداخيل لا يستحقونها ، في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على أية زيادة ، و ما يتبع هذا من فوارق إجتماعية خطيرة. (حبيش ، 2012 ، 339).

ج. الأثر الفساد على الإستثمار الأجنبي: طالما تؤثر نوعية إدارة الحكم العامة على الإستثمار الأجنبي المباشر ، و يمثل الفساد البيروقراطي ضريبة تدعو إلى عدم تشجيع الإستثمار الأجنبي ، إذ لا يمكن للبلد الذي يسوده فساد أن يستفيد تماما من مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر ، الذي يجلب إلى البلد المضيف تكنولوجيا جديدة و مهارات إدارية حديثة و استنتج البنك أيضا كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة 1% إزداد جذب الإستثمارات الخارجية بنسبة 4% و أدى هذا الإزدياد في نسبة الإستثمارات إلى إنعكاسه على خفض معدل البطالة و رفع مستويات الدخل و

خفض التوتر الوطني و تعزيز الإستقرار... كما أن إنخفاض مؤشر الفساد بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نسبة تشغيل الرأسمال الوطني. (بن رجم ، 2016 ، 79).

2. واقع الفساد المالي في الجزائر:

إن الفساد ظاهرة حساسة و تتم عادة في الخفاء ، وهذا ما يصعب دراستها و قياسها خاصة في الدول النامية ، حيث يكون متابعة هذه الظاهرة أمرا في غاية الصعوبة ، و هذا ما ينطبق خاصة على حالة الجزائر ، حيث تكاد تنعدم الأرقام و التقارير الرسمية عن الفساد المالي ونظرا لهذا رأينا أنه من المناسب تناول من خلال العناصر الآتية:

1.2.تطور ظاهرة الفساد في الجزائر:

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد المالي ، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح إختلاس مليارات الدولارات ، تزامن هذا الواقع مع إرتفاع أسعار البترول بداية من عام 2000 ، و تبني الحكومة الجزائرية جملة من البرامج التنموية الإقتصادية (شهدت الفترة الممتدة من 2001 -2014 ثلاث برامج تنموية) مخصصة لها غلاف مالي ضخم قدر بوالي 30440 مليار دينار جزاري ، حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى ، و في نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة ، نهب للمال العام ، صفقات مشبوهة...إلخ) ، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010.

فمنذ سنة 2003 إنفجرت العديد من قضايا الفساد المالي بدءا بقضية الخليفة لتليها قضايا أخرى أشهرها قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية و بالأخص قضية الطريق السيار شرق- غرب، وقضية سوناطراك (كريفار ، 2017 ، 60) و العديد من القضايا الأخري أخرها قضية كمال البوشي " قضية 7 قناطر من الكوكايين"

أ.الفساد في القطاع المصرفي:

أ.1.قضية بنك الخليفة: يعد بنك الخليفة أول بنك تجاري تأسس في الجزائر برؤوس أموال خاصة جزائرية ، تم إنشاؤه بقرار مجلس النقد و القرض الحامل رقم 04/98 يوم 25 مارس 1998 ، و تم إنشاؤه في شكل شركة مساهمة متكونة من جمعية عامة و مجلس إدراة و قدر رأسماله ب 500 مليون دينار جزائري الذي قسم على 5002 سهم ، و قدرت أصوله بحوالي 1.5 مليار دولار ، كما بلغ رقم أعماله 400 مليون عميل ، و كغيره من البنوك مارس البنك العمليات البنكية العادية كتلقي الودائع من الجمهور و القيام بجميع عمليات الصرف ، فتح الحسابات بالعملة المحلية و الصعبة ، تمويل إحتياجات الإستغلال ... إلى غير ذلك من العمليات البنكية ، كما قام البنك بإيداع ملف طلب إعتماد لدى البنك المركزي الفرنسي من أجل إنشاء فرع له بفرنسا ، رغبة منه أن يلعب دور فعال في إطار النشاطات الدولية. (حسيني ، 2008/2007 ، 13) و تعتبر قضية بنك الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة ، حيث عرفت " بقضية القرن " ، و ترجع تفاصيلها إلى سنة 2003 عندما قررت الحكومة تنصيب متصرف إداري من أجل تسيير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر ، بهدف إنقاذه من إفلاس كان يبدو و كأنه قدر محتوم لا مفر منه ، و بالرغم من تواصل الجهود في هذا الشأن ، إلا أن الحكومة و جدت نفسها مضطرة لتعيين مصفي معلنة بذلك إفلاس بنك الخليفة ، و فتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات التي

تم إرتكابها من طرف مسيري هذا البنك في وقت كان فيه عبد المؤمن رفيق خليفة الرئيس المدير العام للبنك قد فر إلى الخارج. فقد تسببت فضيحة الخليفة في خسارة المواطنين لكل مدخراتهم التي أودعوها في خزائنه ، بهدف الإستفادة من فوائد على الإيداع تصل إلى 17% و هي نسبة عالية جدا في الجزائر ، حيث كانت الخدعة التي إستعملها الخليفة لإستقطاب أكبر قدر ممكن من رجال المال و المستثمرين ، و بالفعل نجح في ذلك ، كما كانت هناك تجاوزات كبيرة في عمل البنك ، حيث أن ميزانية البنك لم تقدم لمدة 3 سنوات على التوالي إلى البنك المركزي حسب محافظ بنك الجزائر آنذاك،و هذا ما صعب من مهمة التصفية،إذ لم يكن بالإمكان إحصاء موجودات البنك و حتى الضمانات المقدمة من أجل تعويض المتضررين ، (بوسعيود ، 2013/2012 ، 122) فبالرغم من أن الحكومة أعلنت أنها ستلتزم بتعويض الضحايا إلى آخر سنتيم ، لكنهم لم يحصلوا إلا على 60 مليون سنتيم تعويضا على الملايير التي كانوا قد أودعوها بالبنك ، حيث لا يزال أكثر من 14 ألف ضحية نصب و إحتيال بنك الخليفة ينتظرون التعويضات ، منهم رجال أعمال أعلنوا إفلاسهم. كما تجدر الإشارة إلى أن محكمة الجنايات بالبليدة أصدرت حكما في حق رجل الأعمال السابق " عبد المؤمن رفيق خليفة " بالسجن 18 سنة و مصادرة جميع ممتلكاته لإدانته بتهم السرقة ، تشكيل جماعة أشرار و السرقة و التزوير و إستعمال وثائق مزورة ، و كانت النيابة طالبت بفرض عقوبة السجن المؤبد ضد المتهم الرئيسي في قضية بنك الخليفة الذي تأسس عام 1998 و أفلس في 2003 متسببا في خسائر مالية (فساد مالي) قدرت ب ما بين 1.5 و 5 مليار دولار للدولة و المساهمين (france24.com).

أ.2. قضية البنك الصناعي و التجاري الجزائري: تعود وقائع الفضيحة المالية التي عصفت بالبنك الصناعي و التجاري الجزائري إلى نهاية عام 2003، بعد نشوب خلاف تجاري بين البنك الخارجي الجزائري و البنك الصناعي و التجاري الجزائري ، الذي كان قد شرع في النشاط أشهر قليلة قبل التاريخ المذكور حول ما عرف بكمية كبيرة من الأوراق التجارية (سفتجات) صرفتها وكالات تابعة للبنك الخارجي الجزائري بقيمة 1323 مليار سنتيم لحساب بعض المستوردين و الشركات الخاصة عن طريق بنك (البيسيا) ، لاسيما بعد أن جاوز هذا الأخير المدة القانونية و حتى الإضافية لإرجاع القية المالية الكبيرة لهذه الأوراق التجارية. و لقد أدى تمادي مسئولي البنك الصناعي و التجاري الجزائري في عدم تخليص السفتجات المذكورة لصالح البنك الخارجي الجزائري إلى رفع الأخير لدعوى قضائية ضد بنك البيسيا سمحت بالكشف عن فضائح و تجاوزات مالية و شبهات حول نشاط البنك الصناعي و التجاري الجزائري بوهران. و عموما فإن الفضيحة المالية لبنك (البيسيا) هي فضيحة متعلقة أساسا بتحويلات مالية لصالح أشخاص وهميين في ملفات تعلقت أساسا بتبديد أموال عمومية ، و إختلاسات و تزوير ، و تورط فيها 56 متهم أبرزهم الرئيس المدير العام للبنك ، وكذلك بعض المستوردين و الصناعيين الكبار ، إضافة إلى بعض الإطارات التي كانت تعمل في البنك الخارجي الجزائري الذي أعتبر الضحية في هذه القضية ، و قد خلف إنهيار البنك الصناعي و التجاري الجزائري خسائر مالية على الإقتصاد الوطني قدرت ب 13200 مليار سمنتيم تضاف إلى قضايا الفساد المالي في الجزائر. كما شهدت العديد من البنوك العمومية الجزائرية فضائح مصرفية كبيرة ، مثل البنك الوطني

الجزائري و قضية 3200 مليار سنتيم، إضافة إلى قضية بنك الفلاحة و التنمية الريفية...إلخ. (حبيش ، 2014/2013 ،123 ، بوسنة ، 2011/2010 ، 72)

ب.الفساد في القطاع المؤسساتي:

ب.1.قضية الطريق السيار شرق– غرب: يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات إستقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في إستنزاف و هدر كبير للمال العام ، وتضخيم الفواتير ، و التلاعب في الميزانيات الملحقة التي تضخمت شهرا بعد آخر ، و تعتبر قضايا الرشوة و الفساد التي مورست في إنجاز مشروع القرن " الطريق السيار شرق– غرب "، الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تبلغ 1720 كلم، و قد عرف هذا المشروع عدة مشاكل مالية و زمنية خرجت للعلن ، حيث تم الرفع من القيمة المالية عدة مرات إضافة إلى تمديد مدة الإنجاز في أكثر من مرة أيضا ، و لقد كانت أولى الأرقام تشير إلى 04 ملايير دولار كلفة إنجاز هذا الطريق ، لتقفز هذه القيمة إلى أكثر من 20 مليار دولار ، إضافة إلى التصدعات و الإنهيارات التي تعرضت لها بعض أجزاء الطريق السيّار ، مما شكل فصيحة فساد مالي كبرى في حق الإقتصاد الوطني ، فقد كانت عملية تضخيم الفواتير و الميزانيات الملحقة و التكاليف الإضافية من أبرز صور الفساد المالي في هذا المشروع ، أما فيما يخص المدة فقد كانت تشير التقارير الأولى إلى التسليم النهائي في حدود عام 2013.

كل هذه الأمور حركت الحكومة الجزائرية لمتابعة المتسببين في هذه القضايا من الفساد المالي و متابعتهم قضائيا ، و لقد كانت قضية الرشوة في منح المشروع عام 2006 إلى المجمعين الصيني (سيتيك) و الياباني (كوجال) بداية الفساد في هذا المشروع الكبير إقتصاديا و ماليا، حيث تعهد المجمع الصيني بإنجاز المشروع خلال 39 شهرا و هو ما لم يحدث. حيث أنه و لغاية عام 2017 لا تزال مشاكل إنجاز و إتمام الطريق السيار مطروحة ، كما أن تدهور حالة بعض أجزاء الطريق بشكل سريع جدا يكلف إعادة الأشغال أموال أخرى تضاف إلى تكلفة هذا المشروع الضخم. (حبيش ، 2014/2013 ، 130)

ب.2. قضية سوناطراك: لم يغلق ملف " الخليفة " الذي قيل أنه كلف خزينة الجزائر المليارات ، حتى ظهرت ملفات فساد أخرى يعتبرها المراقبون أثقل بكثير من سابقاتها ، آخرها ما بات يعرف بفضيحة "سوناطراك " ، يأتي هذا رغم تعهد السلطات بالوقوف في وجه الفساد. (dw.com)

هذه المرة إمتد الفساد في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر ، بل يمثل العمود الفقري للإقتصاد الجزائري ، حيث يمثل 98% من عائدات الجزائر من العملة الصعبة (الموقع: http://www.alarabiya.net/ar/north.africa/Algeria) و يمثل أكثر 97 %من صادرات البلاد ، بدخل لا يقل عن 40 مليار دولار، فعائدات النفط و الغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد ، و بالرغم من هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة و الفساد و إبرام العديد من الصفقات المشبوهة، حيث قدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة. (بوسعيود ، عقون ، 2018 ، 315) تفجرت قضية سوناطراك عقب نشر موقع ويكليكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد المالي ، الذي ينخر قطاع النفط الجزائري سرعان ما أثارت هذه الوثائق ضجة كبيرة في الإعلام الأوروبي ، خاصة أنها تتحدث عن

تورط شركات إيطالية ، و ألمانية ، و فرنسية عملاقة في هذه القضية لاسيما مجموعة " إينا " الإيطالية النفطية ، و التي أشارت تقارير تورطها عبر فرعها " سايبام " إلى جانب بعض المسؤولين البارزين في الدولة بتلقيهم رشاوى و عمولات تقدر ب 256 مليون دولار ، مقابل تسهيلات منح صفقات للمجموعة الإيطالية تخص فروع سوناطراك. (edoughnews.com).

ب.3.قضية "كمال البوشي": لقد كان الجزائريون يعتقدون إلى وقت قصير أن قضيا الفساد السابقة ، ستكون آخر قضايا الفساد المالي و الإحتيال في الجزائر ، خاصة بعد تعهد السلطات العليا في البلاد بمتابعة في الفساد و معاقبتهم ، لكن لم تغلق هذه القضايا حتى إنفجرت قضية الكوكايين أو ما يعرف " بقضية البوشي " ، و بالعودة إلى تفاصيل القضية ، كشف بيان وزارة الدفاع ، أن الجيش الوطني و حراس السواحل لقيادة القوات البحرية بالواجهة البحرية الغربية ، قد تمكنوا يوم 29 ماي 2018 ، من إحباط محاولة إغراق البلاد بكمية ضخمة من السموم البيضاء (elbilad.net) قدرت ب 701 كلغ من الكوكايين محمل على متن سفينة تجارية قادمة من البرازيل بإتجاه ميناء وهران أثبتت التحقيقات الأولية أن مستغلها هو مستورد لحوم جزائري تم توقيفه بعدها مباشرة. و أثبتت التحقيقات الأولية التي تلت هذا التوقيف وجود شبكة فساد كبيرة متورطة ،(arabic.rt.com) حيث مثل العديد من القضاة و مسؤولين كبار في كل القطاعات و مسؤوليين جمركيين أمام القضاء الجزائري للإدلاء بأقوالهم. وذكر نفس المصدر أن الأحداث الدرامية الأخيرة مؤشر إيجابي عن المرحلة القادمة ، إذا أخذت التحقيقات مداها و أصابت أهدافها فإنها ستعطي الأمل في غد أفضل للجزائريين. و بدا واضح للعيان أن قضية بهذا الحجم لا يمكن أن يكون وراءها مهربون ، نظرا إلى طبيعة العملية و قيمتها المالية التي قدرت ب 100 مليون دولار ، و ما تطلبه من ترتيبات و علاقات داخل و خارج البلاد لإدخال شحنة بهذه الكمية ، و تسويقها داخل البلد أو تحويلها إلى وجهات أخرى خارجه. (فرحات ، 2018) و من هنا يمكن القول أن الجزائر تعرف إنتشارا واسعا لمختلف مظاهر وأشكال الفساد المالي في مختلف القطاعات و المجالات ، الأمر الذي جعل منها نموذجا لدولة الفساد و الإفساد.

2.2.ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد CPI:

هذا المؤشر كما تم الإشارة إليه في الفصل الأول تصدره منظمة الشفافية الدولية ، يرتب دول العالم وفق لدرجة إدراك الفساد بين المسؤولين و السياسيين في الدولة ، تتراوح قيمته بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية ، و 10 التي تعني شفافية عالية إذا كان المؤشر يتراوح من 0 إلى 10 ، أو 100 إذا كان المؤشر يتراوح بين 0 إلى 100 درجة. و يوضح الجدول التالي رتبة و درجة الفساد التي تحصلت عليها الجزائر في مؤشر مدركات الفساد 2003-2017.

الجدول رقم(01): درجة و رتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد.

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2003	133	2.6 من 10	88
2004	145	2.7	97
2005	158	2.8	97
2006	163	3.1	84
2007	179	3.0	99
2008	180	3.2	92
2009	180	2.8	111
2010	178	2.9	105
2011	182	2.9	112
2012	176	34 من 100	105
2013	177	36	94
2014	175	36	100
2015	168	36	88
2016	176	34	108
2017	180	33	115

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير الصادرة من منظمة الشفافية الدولية.

Source:www.transparancy.org/news/feature/corruption_perceptionsindex_2017

من خلال الجدول يتضح لنا أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد و الوقاية منه و ضمان الشفافية و النزاهة ، ففي 2003 حصلت على درجة سيئة قدرت ب 2.6 و إحتلت بذلك المرتبة 88 من بين 133 دولة ، و يرجع ذلك لتفشي الرشوة و الفساد بشكل كبير ، تم عرفت تحسن طفيف في درجة الفساد في السنوات من 2004-2006 ، حيث حصلت على درجة 3.1 في 2006 ، و إحتلت بذلك المرتبة 84 من بين 163 دولة ، و يرجع ذلك للإجراءات القانونية التي إتخذتها الجزائر في هذه الفترة لردع و محاربة الفساد كالمصادقة على الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد و إستصدار القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، و في سنة 2007 تدحرج ترتيب الجزائر ب 15 نقطة عن سنة 2006 ، حيث حصلت الجزائر على رتبة 99 من مجموع 180 دولة ، و هذا يعني أن البلاد تشهد معدلا خطيرا للفساد ، و في 2008 عرفت تحسن طفيف حيت حصلت على درجة 3.2 و إحتلت بذلك الرتبة 92 من 180 دولة ، سمحت هذه الدرجة للجزائر من الخروج من المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 3 درجات من 10). و خلال المرحلة من 2009 إلى 2011 تراجع ترتيبها بشكل كبير حيث حصلت على درجات جد سيئة تراوحت بين 2.8 إلى 2.9 من أصل 10 درجات ، و هو ما يعني أن الجزائر رتبت مع البلدان الأكثر فسادا في العالم ، و إبتداءا من سنة 2012 أصبح المؤشر يحتوي على 100 درجة بدلا من 10 درجات ، و حصلت الجزائر على درجات تراوحت بين 33 و 36 درجة من 100 درجة خلال الفترة من 2012 إلى

2017 و هذا يعني أن البلاد بقيت خلال هذه الفترة أيضا تشهد معدلات خطيرة للفساد ، مثل عمليات إختلاس المال ، و نهب المال العام ، تبييض الأموال ، سوء إستغلال الوظيفة ، تداول الرشوة و الصفقات المشبوهة.

و هذا يعني أن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة ، و غير مشجعة على الإطلاق ، إذ تحتل مراتب متدنية و جد سيئة و هو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر و من يطلع عليه من رجال أعمال و مستشارين أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد و الرشوة و إقصاء المنافسة الشريفة و يمنع إنتقال و تداول المعلومات ، و يرجع ذلك إلى عدم فعالية و جدوى الإصلاحات الحكومية في تحسين صورة الجزائر عالميا من حيث الشفافية و النزاهة. (الرباعي ، 2018 ، 98).

3.آليات مكافحة الفساد في الجزائر.

بإعتبار الجزائر دولة مريضة بالفساد ، وذلك بتأكيد من أسمى سلطة في البلاد السيد عبد العزيز بوتفليقة حيت جاء في الخطاب الذي ألقاه في 27 أفريل 1999 و من هنا كان التحرك ضروريا من أجل وضع مجموعة من الآليات لمكافحة الفساد و الوقاية منه ، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين و العمل على تبني مبادئ و قواعد الحكم الراشد و إرساء دولة الحق و القانون . (بوسعيود ، عقون ،2017 ، 326/319).

1.3. النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد:

بما أن الجزائر كانت من بين الدول السباقة للتصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 2003) المعتمدة في 31 أكتوبر 2003 ، و المصادق عليها بتحفظ سنة 2004 و كذلك لإتفافية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد (إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ، 2003) المعتمدة في 11 يوليو 2003، و المصادق عليها في 2006 بالإضافة إلى المصادقة على الإتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (إتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة ، 2000) المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 2000/11/15 و كذا البروتوكولات الملحقة بها ، و إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار الغير مشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية (الإتفاقية الأممية لمكافحة الإتجار بالمخدرات ، 1988) ، و إتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الرشوة ، كما أن الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال و تويل الإرهاب ، فإنها سعت إلى تكييف قوانينها المحلية مع هذه الإتفاقيات الدولية ، و لعل أهم دليل على ذلك هو إصدار القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته (القانون 01/06 ، 2006) ، والذي يعد من مفردات القوانين المعاصرة التي تصبوا إلى خدمة التنمية في الجزائر ، حيث إعتمد عليه المشرع الجزائري في البحث عن الآليات المناسبة لمكافحة الفساد على المستوى الداخلي ، وكانت جل قواعدة منسجمة مع الإتفاقية الدولية التي صادقت عليها الجزائر ، وهذا كله من أجل هدف واحد و هو العمل على الحد من هاته الظاهرة الخطيرة لتحقيق الأمن و الإستقرار و الرفاهية للمواطنين في ظل تنمية مستدامة و شاملة.

أ. في مجال إبرام الصفقات العمومية: نظرا لكون أهم مجالات الفساد المالي الذي مس القطاع العمومي في الجزائر هي الصفقات العمومية على إعتبار أنها عقود ممولة بميزانية الدولة ، حيث كانت هناك العديد من التجاوزات القانونية في إبرام الصفقات العمومية ، ما أدى إلى هدر و تبديد المال العام ، كل هذا دفع بالمشرع الجزائري إلى إصدار قوانين خاصة بتنظيم الصفقات العمومية ، و قام بتعديلها أكثر من مرة و ذلك من أجل تعزيز الآليات الخاصة بالوقاية من الفساد ، ولعل أهم النصوص القانونية في هذا المجال مانصت عليه المادة 09 من القانون 01/06 من ضرورة توفير قواعد الشفافية و المنافسة الشريفة و الإختيار على أساس معايير موضوعية ، كما يفترض أن تخضع المشتريات العامة " لقانون المناقصات العامة " و ليس للإتفاقيات الخاصة التي حظرها الرئيس بوتفليقة في خطاب ألقاه في أفريل 2005.

ب. في مجال مكافحة التهريب: من أجل محاربة ظاهرة التهريب و التي تضر كثيرا بالإقتصاد الوطني تم إصدار الأمر 06/05المؤرخ في 2005 (الأمر 06/05 ،2005) ، و الذي يهدف حسب ما جاء في مادته الأولى إلى دعم وسائل مكافحة التهريب و ذلك من خلال وضع تدابير وقائية ، و تحسين أطر التنسيق مابين القطاعات ، إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة و القمع ، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب.

ث. في مجال مكافحة غسيل الأموال: صدر القانون 01/05 في فبراير 2005 (القانون 01/05 ، 2005) كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر و تم نشره في الجريدة الرسمية ، و يجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من البنك الدولي ، و يندرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود و الإتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الدولية ، خاصة في ظل تزايد المستمر لهذه الظاهرة الخطيرة و إرتباطها بظواهر أخرى كتجارة المخدرات و الإرهاب ، و تختلف المنظومة البنكية في الجزائر التي ما زالت بعيدة عن إتخاذ جميع التدابير اللازمة لكشف ما وصلت إليه هذه الظاهرة ، منها على وجه الخصوص تقديم الإحصائيات المتعلقة بحجم التحويلات التي تتم إلى الخارج. كما تضمن القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد مادة خاصة بتدابير منع تبييض الأموال ركزت على ضرورة إخضاع المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية. بالإضافة إلى ما سبق تم إصدار قرار من طرف وزارة المالية في 18 مايو 2008 يفصل المعتمدة لتتبع حركة و مسار تنقل الأموال المشبوهة.

2.3.الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر:

في الجزائر هناك العديد من الهيئات و المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد من أهمها:

أ.**البرلمان:** يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا ، و التي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة ، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية و الكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام ، ومن الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج و تقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد ، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد ، وإحالة المتورطين فيها العدالة. إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لم ترقى بعد إلى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال ، وذلك بسبب الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي عليها ، و يتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيما يخص مشاركته

في إعداد القوانين ، و التي لم تتعدى نسبة 0.02% من مشاريع القوانين. كما أن النائب في البرلمان ينتظر قرابة 29 شهرا لإستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له .(بوسعيود ، عقون ، 2017 ، 322).

ب. مجلس المحاسبة: هو هيئة مستقلة ذات شخصية إعتبارية تتبع رئيس الجمهورية تهدف إلى رقابة أموال الدولة و أموال الأشخاص العامة الأخرى من جميع مظاهر الفساد، ويقوم بمعاونة المجلس الشعبي في القيام بدوره في مجال الرقابة المالية، إذن فهو يلعب دورا مهما في الرقابة على الميزانية العامة للدولة، وقد نص دستور 2016 القاون 02/16 ، 2016) بموجب المادة 192 منه على دور مجلس المحاسبة، وعلى ضرورة تقديم التقرير السنوي للمجلس، وأن ترسل نسخة منه إلى البرلمان بإعتباره جهة معاونة للسلطة التشريعية في الرقابة المالية من شتى مظاهر الفساد المالي والإداري الخاصة.وهذا التقرير الذي يعده المجلس بعد إكتشاف المخالفات المالية قد يراجع أو ربما لا يراجع، وفي أحيان أخرى تراجع بعد فترة طويلة من إعدادها وهذا بالطبع لا يحقق الفائدة المرجوة منها. فحتى تكون الرقابة فعالة لابد من وضع قواعد وأسس يجب على أعضاء الجهاز مراعاتها لدى مباشرتهم لإختصاصاتهم الرقابية وأن تكون رقابتهم رشيدة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال الحفاظ على المال العام من ظاهرة الفساد. (نجار ، 2014/2013 ، 2019). وبالرغم من الدور الهام الذي يقوم به مجلس المحاسبة إلاّ أن هذا الدور لا يتسم بالفعالية المتوقعة، فهناك بعض العيوب التي تحول دون إكتمال دوره الرقابي وتجعل دوره محدودا أو سطحيا وغير محقق للآمال المتوقعة، وفي الأخير نأمل أن يتلافى مجلس المحاسبة العيوب السابقة والتي تؤثر سلبا على رقابته المالية، خاصة دعمه بإختصاصات قضائية إلى جانب إختصاصاته الرقابية الإدارية المالية والقانونية.

ت.المفتشية العامة للمالية: هي جهاز للرقابة البعدية تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، تباشر مهمة رقابة التسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة والجماعات العمومية اللاّمركزية، وغيرها من الهيئات المعنية، وهي تمارس مهامها بصفة دائمة، من خلال المراقبة بناءا على الوثائق، أو في عين المكان أو بعد إشعار مسبق. والمفتشية لعامة للمالية في الجزائر كهيئة مستقلة للرقابة ينتهي عملها بقرير سنوي يشمل حصيلة عملها، وهذا التقرير ملخص لمعاينتها والإقتراحات التي تراها قصد تكييف التشريع الساري المفعول مع عملها الميداني. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا التقرير يكفي لتحقيق عمليات الرقابة ألا وهي القضاء على الجرائم الإقتصادية الضخمة التي تمس لإقتصاد الدولة برمتها.

وكان من الأجدر أن يعطي المشرع لهذه الهيئة الوطنية صلاحيات أكبر من مجرد إعداد التقارير، بفتح التحقيقات وتلقي الشكاوى وإحالتها للقضاء ليتم النظر فيها ومتابعة مرتكبي هذه الجرائم. فأغلب الجرائم الإقتصادية التي أعدت هذه الهيئة تقارير بشأنها تكون بعد إتمام العملية الجرمية، وهذا ما يؤدي إلى عدم ثقة المجتمع المدني في آليات الرقابة، والتي نأمل إصلاحها حتي تكون مستقبلا مجدية وفعالة للتصدي للفساد مؤسساتيا. (نجار ، 2014/2013 ، 228)

ث.المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها: أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها في فترة حكم الرئيس السابق " اليمين زروال " ، و ذلك بموجب الرسوم الرئاسي الصادر في 1996/16/07/20 ، و هو يضم موظفون سامون في الدولة و رجال قانون والأمن ، مهمته الأساسية تقضي فضح الفساد و الرشوة و إختلاس المال العام ، و للذكر فإن المرصد منذ بدء عمله إهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر ، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة

بمشاريع تنموية مثل: مشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب العليا ، ملف العقار الصناعي ، ملف الطريق السيا شرق-غرب...و العديد من الملفات الأخرى الخاصة بالفساد.

ج. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة رسمية متخصصة في مجال الوقاية من الفساد وتم إنشاءها نظرا لإنتشار الكبير للفساد في الجزائر. وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة لا تخضع لأية رقابة إدارية أو وظيفية تتمتع بالشخصية المعنوية . ثم إنشاء هذه الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 314/06 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 وهي تعد من أهم الآليات المؤسساتية التي اقترحها القانون 01/06.

تمارس الهيئة المهام المنصوص عليها في المادة 20 من الق 01/06 وهي كالأتي:

- تلقى التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين.
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري.
- إعداد برامج تحسيسية بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

-السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني و الدولي... (المرسوم الرئاسي رقم 413/06 ، 2006)

ومن الملاحظ أن هذه الهيئة ليس لها دور فعال في مكافحة الفساد و مثال عن ذلك : عدم اختصاصها بتلقي التصريحات من طرف الشخصيات الفعالة مما يضعف دورها الرقابي ، إضافة إقتصار دورها على الجانب الوقائي الإستشاري على عكس تسميتها التي تدل كذلك على الردع وعدم إمكانيتها تحريك الدعوى العمومية رغم تمتعها بالشخصية المعنوية و لها حق التقاضي. وعدم ظهور نشاطها في جانب تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتعاون مع المؤسسات و المنظمات، والهيئات الوطنية و الدولية المختصة بمكافحة الفساد...

ح. الديوان المركزي لقمع الفساد: مواصلة لعملية التطهير التي تشنها الجزائر ضد أوجه الفساد قام رئيس الجمهورية بتوقيع مرسوم رئاسي رقم 426/11 يتضمن تشكيل و تنظيم وكيفيات عمل الديوان وهو مصلحة مركزية عملية للشرطة القضائية، تكلف بالبحث عن الجرائم و معاينتها في إطار مكافحة الفساد و من مهامه حسب المادة 05 من المرسوم ما يلي: (المرسوم الرئاسي رقم 426/11 ،2011)

- جمع الأدلة و القيام بالتحقيقات و إحالة مرتكبيها للجهة المختصة.
- تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد و تبادل التعاون.
- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن الفساد...

الديوان المركزي لقمع الفساد آلية وقائية كلفت بالبحث عن الفساد ما زالت حبر على ورق و من خلال استقراء هذا المرسوم فإن عمل الديوان هو عمل إداري بحت إلى جانب انه ليس له أي اختصاص قضائي بالرغم من تشكيلته.

الخاتمة:

يعتبر الفساد المالي في الجزائر من أهم العوامل المؤثرة على الإقتصاد الوطني و على دور الدولة في تسيير شؤونها ، فالبرغم من أن الجزائر تحقق فوائض مالية كبيرة ، إلا أن مشاريع التنمية لم ترقى إلى المستوى المطلوب ، حيث يلتهم الفساد أغلب الموارد المخصصة لتمويلها ، و ما يؤكد ذلك الرتب المتدنية للجزائر في مؤشر مدركات الفساد ، ومن خلال إستعراضنا لواقع الفساد المالي في الجزائر خلصنا للنتائج التالية:

- أن الجزائر بالرغم من القوانين الكثيرة التي سنتها في مجال مكافحة الفساد و المؤسسات التي شكلتها و الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها ، إلا أن ذلك يبقى مجرد شكليات ، فلا القوانين تطبق و لا المؤسسات تقوم بدور فعال في كشف مختلف ممارسات الفساد و الحد منها.
- أن الجزائر لم تحقق النتائج و الأهداف المرجوة في مكافحة الفساد ، حيث مازال يستشري و يتوغل على نطاق واسع في الإقتصاد الوطني و في جميع المجالات و القطاعات ، حيث لم يسلم منه حتى القطاعات الحساسة في البلاد ، حيث شهدت هذه القطاعات أشهر فضائح الفساد، و يتضح ذلك من خلال الترتيب المتدني التي حصلت عليه الجزائر في مؤشرات الفساد الدولية .
- إن الجزائر تعرف إنتشارا واسعا لمختلف مظاهر الفساد المالي ، حيث لم تعد الظاهرة تعتبر حالة عرضية يمكن إحتوائها في أي وقت و بأية وسيلة ، و لكنها أصبحت آفة مستشرية يصعب إقتلاع جذورها من الأساس مما يتطلب الأمر جهدا كبيرا ، و تفكيرا جديا و واعيا على جميع المستويات من أجل وضع إستراتيجية فعالة و آليات محكمة لتنفيذها من أجل محاصرة هذه الظاهرة الخطيرة و التقليل من آثارها السلبية على الإقتصاد الوطني.

بعد عرضنا أهم نتائج الدراسة، نقترح توصيات نراها ضرورية لتفعيل إستراتيجية مكافحة الفساد المالي في الجزائر:

- على النظام السياسي في الجزائر أن يعمل على نشر و ترسيخ حكم راشد حقيقي ، و الممارسة الديمقراطية الفعلية التي تسمح بإعطاء فرص أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع البرامج و السياسات و مراقبة تنفيذها، بالإضافة إلى كسب ثقة الأفراد و المسؤولين و مؤسسات الدولة ، و جعلهم عنصرا مهما في مكافحة الفساد.
- العمل على تفعيل أجهزة مكافحة الفساد و منحها الصلاحيات الكاملة من أجل تمكينها من أداء عملها بكل إستقلالية ، وتشجيعها على القيام بدراسات إستقصائية لكشف مختلف ممارسات الفساد و الحد منها.

قائمة المراجع :

- السيسي صلاح الدين حسن (2003) ، غسل الأموال الجريمة التي تهدد إستقرار الإقتصاد الدولي ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى القاهرة.
- بوسقيعة أحسن (2017) ، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الطبعة السادسة عشر، الجزء 02، دار هومة، الجزائر .
- إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد و مكافحته ، المعتمدة بمابوتو ، بتاريخ 11 يوليو 2003 ، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137/06 ، المؤرخ في 11 ربيع الأول 1427 الموافق ل 10 أبريل 2006.

- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية، موقعة بفيينا، النمسا، 20 ديسمبر 1988.
- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يوم 15 نوفمبر 2000 ، و المصادق عليها من طرف الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي ، رقم 55/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 ، ج، ر، ج، ج ، العدد 09 الصادر في 10 فيفري 2002.
- الأمر 06/05 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق ل 23 غشت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب ، ج ، ر ،ج ، ج ، العدد 59 لسنة 2005.
- الإنتهاء من التحقيقات في ملف سوناطراك 2 ، و إداعه إلى مجلس قضاء الجزائر / شكيب خليل في مرمى العدالة ، مقال منشور على الموقع : www.edoughnews.com/index.php/national/139-national.html.
- الجزائر... وفد من الأمم المتحدة للتحقيق في قضية كوكايين ضخمة ، مقال منشور بتاريخ 2018/07/03 ، على الموقع http://arabic.rt.com/middle-east/954541
- الحكم على رجل الأعمال الجزائري السابق عبد المؤمن خليفة بالسجن 18 سنة نافذة ، مقال منشور بتاريخ :2015/06/23 على الموقع: http://www.france24.com/ar/20150613 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/09/29 على الساعة 14:54.
- الرباعي أمينة (جانفي 2017) ، واقع الفساد في الجزائر و جهود مكافحته بين الفترة 2003- 2016 ، مجلة الإقتصاد و التنمية ، مخبر التنمية المحلية المستدامة ، العدد 07 .
- الرملاوي محمد سعيد محمد (2012) ، أحكام الفساد المالي و الإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- الشمري هاشم ، إيثار الفتلي (2011) ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية و الإجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن.
- القانون 01/05 المؤرخ في 6 فيفري2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج ر ج ج ، العدد 11 المؤرخ في 9 فيفري 2005.
- القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ج.ر.ج.ج العدد 14 لسنة 2006، المعدل و المنظم بموجب الأمر رقم 05/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، ج.ر.ج.ج، العدد: 50 لسنة 2010.
- القانون رقم 02/16 المؤرخ في 26 جمادى الأول عام 1437 لموافق ل 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر ج ج، العدد14 الصادرة بتاريخ 27 جمادى الأول 1437 الموافق ل 7 مارس 2016.

- المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق ل22 نوفمبر 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كيفية سيرها المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 64/12 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ: 7 فبراير 2012.
- المرسوم الرئاسي رقم 426/11 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد و كيفيات تسييره . ج.ر.ج .ج عدد 68 المؤرخة في 14 ديسمبر 2011.
- المهايني حمد خالد (2009) ، آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري، الملتقى العربي الثالث بعنوان " آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري "، الرباط، المغرب، مايو 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- المهايني حمد خالد (ديسمبر 2008) ، الفساد الإداري و المالي ، مظاهره ، و اسبابه و مدخل الرقابة الحكومية لمكافحته ، مجلة رماح للبحوث و الدراسات ، العدد الرابع ،الأردن .
- بقشيش علي ، زدك طاهر (02/ 03 ديسمبر 2008) ، الفساد بين النظرية و الممارسة: المفهوم، الأسباب، التجليات و طرق المعالجة ، الملتقى الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد ، جامعة ، ورقلة .
- بن رجم محمد خميسي (2016) ، الفساد المالي و الإداري في الجزائر: أسبابه ، آثاره ، و إستراتيجيات مكافحته ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد 40 .
- بوسعيود سارة (2012 / 2013) ، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا ، مذكرة ماجستير ، تخصص علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف.
- بوسعيود سارة ، عقون شراف (جوان 2018) ، واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته ، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية ، المجلد الخامس ، العدد الأول.
- بوسنة كريمة (2011/2010)، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة البنوك الفرنسية – ، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان .
- حبيش علي (2013/ 2014) ، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 03.
- حبيش علي (2012) ، الفساد المالي و تداعياته على الإقتصاد و المجتمع ، مجلة معارف ، العدد 13.
- حسيني جازية (2007 /2008) ، خوصصة البنوك في الجزائر واقع و آفاق ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ،جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف.
- حمد محمد (2016) ، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الإقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 03 ، السنة الثامنة.
- دادن عبد الغني ، تلي سعيدة (يومي07/06 ماي 2012) ، فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة.

- سكر عبود علي (2010) ، تحليل صور و أسباب الفساد المالي و الإداري – دراسة إستطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية –، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، المجلد 12.
- صقر نبيل ، الوسيط في الجرائم المخلة بالثقة العامة ، الفساد ، التزوير ، الحريق ، دار الهدى ، الجزائر .
- صقر نبيل ، قمراوي عز الدين ، الجريمة المنظمة ، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري ، دار الهدى ،الجزائر.
- عوادي محمد ، رحال نصر (2011) ، الغش والتهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مكتبة بن موسى السعيد .
- قضية الكوكايين و مستقبل الرئاسيات الجزائرية ، مقال منشور بتاريخ 2018/06/28 ، على الموقع www.aljazeera.net/news/reportsandintereviews
- كريفار مراد ، بربري محمد الأمين (السداسي الثاني 2017) ، دور و أهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة إقتصاديت شمال إفريقيا ، العدد 17.
- محمد شعيب (2002) ، تبييض الأموال، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الإقتصادية ، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى بيروت.
- مزوالي محمد (02/ 03 ديسمبر 2008) ، مكافحة الفساد في القانون الجزائري و أساليب معالجته ، الملتقى الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .
- مفتاح صالح، معارفي فريدة (ماي2012) ، الفساد الإداري و المالي: أسبابه، مظاهره،و مؤشرات قياسه، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
- ملفات الفساد في الجزائر تعود إلى الواجهة على وقع فضيحة سوناطراك ، مقال منشور بتاريخ 2010/02/08 على الموقع: http://www.dw.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/09/29 على الساعة 20:12
- مجهول، من هوكمال البوشي ؟ المتورط الرئيسي في " قضية الكوكايين وهران " ، توقيف 14 شخصية في قضية محاولة إدخال كمية هائلة من الكوكايين عبر ميناء وهران ، مقال منشور بتاريخ 2018/05/31 على الموقع http://elbilad.net/article/detail ?titre .
- مجهول، الجزائر...بطل فضيحة سوناطلاك يظهر بعد غياب سنوات ، مقال منشور بتاريخ 2016/02/22 على الموقع: http://www.alarabiya.net/ar/north.africa/Algeria
- نجار لويزة (2013 / 2014) ، التصدي المؤسساتي و الجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الجنائي و العلوم الجنائية، جامعة منتوري و قسنطينة.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العربية للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 .ج.ر.ج.ج العدد 26 لسنة 2004.

دور الدولة في إرساء دعائم الذكاء الاقتصادي: إشارة إلى التجربة الفرنسية

The Role of the State in Laying the Foundations of Economic Intelligence: A Reference to the French Experience

د. بوزرب خير الدين
مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي
LFIEGE، جامعة جيجل – الجزائر
k.bouzerb@univ-jijel.dz

د. خوالد أبوبكر
مخبر البحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة
LARIEDD، جامعة عنابة – الجزائر
aboubaker.khoualed@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/03 تاريخ القبول: 2020/07/10

الملخص: يهدف هذا البحث إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول والحكومات في دعم تطبيق الذكاء الاقتصادي فيها، ولتحقيق الهدف السابق الذكر استعان الباحثان بالمنهج الوصفي التحليلي عبر دراسة واحدة من بين أبرز التجارب الدولية الرائدة في مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي وهي التجربة الفرنسية، وفي الأخير فقد أثبتت نتائج البحث مدى فعالية النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي المتّسم بثلاث سمات أساسية وهي: وجود دور قوي للحكومة والمؤسسات العامة، تشجيع عمليات البحث والتطوير، دعم عمليات التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، المعلومات، الدول والحكومات، التنافسية الدولية، التجربة الفرنسية.

Abstract : This research aims at clarifying the role that states and governments can play in supporting the application of economic intelligence. To achieve the above objective, the tow researchers adopted the analytical descriptive approach through the study of one of most prominent international experiments in applications of economic intelligence, it's the French experience. Finally, the results of this research proved the effectiveness of the French model of economic intelligence, which has three main characteristics: a strong role for government and public institutions, encouraging research and development, support training in economic intelligence.

***Key Words*:** Economic Intelligence, Informations, States and Governments, International Competitiveness, French Experience.

JEL Classification : D83, H10, O32, O52.

* مرسل المقال: خوالد أبوبكر (aboubaker.khoualed@univ-annaba.dz).

المقدمة:

لقد أصبح موضوع الذكاء الاقتصادي من المقتضيات المعاصرة التي تمليها الحركية المتسارعة لمتغيرات وعوامل البيئة الحالية التي يشهدها عالم الأعمال اليوم، والتي أصبح التغير المستمر أحد أبرز أركانها، والأساس الذي يبني عليه أي تحرك استراتيجي لمختلف الفاعلين في الميدان الاقتصادي.

وعليه فقد حضي مفهوم الذكاء الاقتصادي باستخدام واسع في الأدبيات الاقتصادية، وأصبح تبنيه يعد ضرورة ملحّة لمختلف المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وكذلك لمختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعد الذكاء الاقتصادي ضمن هذا الصدد أسلوبا جديدا ومنهج عمل يجعل المؤسسات والدول في حالة يقظة تامة ومستمرة بما يجري حولها، من خلال توفير معلومات أكيدة، وكاملة، وذات مصداقية، وجودة عالية، تستغل بشكل جيد وفي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات إستراتيجية وهامة.

مشكلة البحث: مع تزايد مساعي الدول والحكومات نحو تبني ممارسات الذكاء الاقتصادي والاستفادة من مختلف مزاياه وعوائده، ظهرت عدة نماذج دولية رائدة في مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي، حيث تبنّت كل منها نهجا معيّنا بغية ضمان الاستفادة القصوى من هذا المفهوم الحديث، الأمر الذي نتج عنه تباين واضح في النماذج العالمية للذكاء الاقتصادي من حيث طبيعة ارتباط هيكلية نظام الذكاء الاقتصادي، أو من حيث الركائز التي يستند إليها في تكوينه، أو من حيث الدور الذي تقوم به المؤسسات العامة والخاصة فيه، ونتيجة لذلك اشتهرت ثلاثة نماذج دولية رائدة في هذا المجال وهي: النموذج الياباني، النموذج الأمريكي، والنموذج الفرنسي، هذا الأخير ما سيمثّل موضوع هذا البحث حيث سيعنى أساسا بتشخيص نموذج الذكاء الاقتصادي المطبّق في فرنسا وإبراز الدور الذي تلعبه الحكومة في إرساء مبادئه ومقوّماته.

فرضيات البحث: بهدف الإجابة على مشكلة البحث تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يكتسي تطبيق الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة بالنسبة للدول والحكومات.
- **الفرضية الثانية:** يعد النموذج الفرنسي من النماذج الرائدة عالميا في مجال الذكاء الاقتصادي من خلال الدور القوي الذي تلعبه الحكومة في ترسيخ معالمه.
- **الفرضية الثالثة:** يعاني نموذج الذكاء الاقتصادي الفرنسي من عدة عراقيل ونقائص تعترض نجاحه ونجاعته.

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي أصبحت توليها حكومات الأقاليم والدول المتقدمة والنامية على حد سواء لموضوع الذكاء الاقتصادي ومختلف تقنياته وأدواته، حيث أصبح يعد مطلبا أساسيا من متطلبات تحسين النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وتعزيز القدرات الابتكارية والتنافسية، وإرساء مبادئ الحكم الراشد، والاندماج الفعّال ضمن الاقتصاد العالمي.

كما يستمد هذا البحث أهميته أيضا من أهمية التجربة التي تمثّل موضوع البحث ألا وهي التجربة الفرنسية، حيث يعد النموذج الفرنسي من النماذج الرائدة دوليا في مجال الذكاء الاقتصادي، إذ أنه يتميز بميزة جوهرية وهي وجود دور كبير للدولة في مجال الذكاء الاقتصادي، وهذا يتشابه كثيرا مع طبيعة الاقتصاد المحلي وكذلك الاقتصاديات العربية ما يجعله من أنسب النماذج الملائمة التطبيق فيها.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

– توضيح مفهوم الذكاء الاقتصادي وحتمية تطبيقه وتبنّيه على مستوى الحكومات والدول.

– تشخيص واحد من بين أبرز النماذج الرائدة دوليا في مجال الذكاء الاقتصادي ألا وهو النموذج الفرنسي، وتوضيح أبرز خصائصه ومؤشراته ومعيقات تطوره.

– فهم وإدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في إنجاح ممارسة الذكاء الاقتصادي من خلال التجربة الفرنسية، الأمر الذي يساعد كثيرا في إنجاح ممارسة الذكاء الاقتصادي في كثير من الدول العربية التي تتشابه كثيرا مع فرنسا في وجود دور كبير للحكومة في الاقتصاد.

– التمهيد للمزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية حول موضوع الذكاء الاقتصادي وتجاربه الدولية الرائدة.

هيكل البحث: ضمن مسعى تحقيق أهداف البحث، فقد تم تقسيمه إلى جزأين أساسيين:

- **الجزء النظري:** وفيه تمت مناقشة أبرز العناصر النظرية والمفاهيمية المرتبطة بالذكاء الاقتصادي عبر عرض ومناقشة مفهومه، خصائصه ومستوياته، عناصره وشروط نجاحه، وأهميته بالنسبة للحكومات والدول.
- **الجزء التحليلي:** وفيه تم وصف وتحليل التجربة الفرنسية في الذكاء الاقتصادي عبر مناقشة وتحليل نشأة وتطور الذكاء الاقتصادي في فرنسا، ثم عرض أبرز خصائص النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي، ومن ثم تحليل أبرز مؤشراته، وصولا إلى استعراض أبرز العوائق الماثلة أمام نجاح هذا النموذج.

منهج البحث: للإحاطة الشاملة بموضوع هذا البحث والإلمام بمختلف جوانبه فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبّر عنها تعبيرا صادقا، كما لم يتم الاعتماد على سرد المعلومات فقط، بل تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث من خلال الاستعانة ببعض المؤشرات والإحصائيات الهامة المتعلقة بالموضوع المدروس.

مصادر البحث: فيما يخص مصادر جمع المعلومات فقد تم الاعتماد على كافة المراجع التي تخدم موضوع البحث باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانجليزية، حيث تراوحت هذه المراجع بين الكتب، المذكرات، المقالات، المجلات، المؤتمرات، التقارير، ...، وغيرها، كما تمت الاستعانة كذلك بمختلف مصادر المعلومات المتاحة على الشبكة العنكبوتية والتي استفاد منها الباحثان أيّما استفادة خصوصا في الحصول على مختلف الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالنموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي.

1. الإطار النظري للبحث:

1.1.مفهوم الذكاء الاقتصادي:

إن المتتبع لموضوع الذكاء الاقتصادي يلاحظ عدم وجود اتفاق بين مختلف الباحثين والمتخصصين في استخدام مصطلح موحّد للذكاء الاقتصادي، حيث وردت ضمن هذا الصدد عدة مصطلحات أبرزها: الاستخبارات الاقتصادية، المخابرات الاقتصادية، المعلومات الاقتصادية، الأمن الاقتصادي، ...، وغيرها من المصطلحات، إذ تشير جميعها إلى مصطلح الذكاء الاقتصادي (الزبيدي، 2017، 21)، ويعود ذلك على الأرجح إلى ترجمة المصطلح إلى العربية، حيث نجد أن الدراسات الإنجلو سكسونية تستخدم مصطلح (Business Intelligence) أي ذكاء الأعمال وحتى مصطلح (Competitive Intelligence) أي الذكاء التنافسي، في حين نجد أن الدراسات الفرانكفونية تستخدم مصطلح (Intelligence Economique) أي الذكاء الاقتصادي.

إن عدم اتفاق الباحثين والمتخصصين في موضوع الذكاء الاقتصادي حول استخدام مصطلح موحّد له، قد أدى إلى وجود عدم اتفاق بينهم حول وضع تعريف شامل لهذا المصطلح، وضمن هذا الصدد سنحاول فيما يلي عرض أبرز التعريفات التي قدمتها الدراسات الإنجلو سكسونية لمفهوم الذكاء الاقتصادي:

- عرّف (Millikan, 1956, 03) الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك الذكاء المرتبط بالموارد الإنتاجية الأساسية للمؤسسة أو الدولة، حيث يهدف إلى ترشيد رقابة مواردها بهدف الوصول إلى الكفاءة والفعالية".

- كما عرّف كل من (Kuhlmann et al, 1999, 14)الذكاء الاقتصادي على أنه: "ابتكار مختلف الطرق التي توجّه متخذي القرار في المؤسسة نحو اتخاذ قرارات صائبة، وذلك عبر توفير المعلومات في الوقت المناسب وبالجودة والدقة والكمية المطلوبة".

- في حين عرّف (Leijonhielm, 2000, 119) الذكاء الاقتصادي على أنه: "تلك النظم التي تساعد على اتخاذ الحذر إزاء الإشارات المساندة للتوقعات الحالية المتعلقة بسلوك الأمم والأعوان الاقتصاديين".

- كما عرّف (Lloyd, 2011, 23) الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك المنهج المتّبع من قبل إدارة المؤسسة والذي يمكّنها من تحديد المعلومات المفيدة في تحسين قراراتها".

أما فيما يخص الدراسات الفرانكفونية التي عُنيت بدراسة موضوع الذكاء الاقتصادي فهي لا تختلف كثيرا عن سابقاتها الإنجلو سكسونية في ضبط مفهوم الذكاء الاقتصادي، ومن بين أبرز التعريفات المقدمة نجد:

- عرّف كل من (Bournois et Romani, 2000, 62) الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك المنهج المنظّم المعد لخدمة الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة، وذلك بغية تحسين قدراتها التنافسية عبر جمع، معالجة، وبث المعلومات المفيدة التي تجعل المؤسسة تحسن التحكم في بيئتها".

- في حين عرّف (Bellon, 2002, 01) الذكاء الاقتصادي بأنه: "مجموعة الإجراءات المنظّمة لاستغلال المعلومات الخارجية للمؤسسة".

- بينما عرّف كل من (Pesqueux et Ferrary, 2006, 11)الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك النشاط الذي يسمح باقتناص الفرص، ورصد التهديدات، وتلبية حاجات الأعوان الاقتصاديين المتعلقة بالمعلومات والمعارف ذات القيمة العالية، من أجل مساعدة المؤسسات على اتخاذ القرارات الصائبة وتحسين تنافسيتها".

- فيما عرّف (Dufau, 2010, 02)الذكاء الاقتصادي على أنه: "نشاط إنتاج المعرفة طبقا لما يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمؤسسة، وإن عملية الجمع والإنتاج للمعلومات تتم بطريقة شرعية ومن مصادر مفتوحة".

وبناءً على مختلف التعريفات السابقة الذكر تمكن الباحثان في الأخير من استنتاج تعريف موسّع لمفهوم الذكاء الاقتصادي حيث يرى أنه يعبر عن: "ذلك النظام الكفيل برصد بيئة المؤسسات والدول والذي يمكّنها من اكتشاف الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف، وذلك عبر مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالبحث، والمعالجة، والتوزيع، ونشر المعلومات بشكل مفيد يساعد المؤسسات والدول على اتخاذ القرارات الصائبة وتعزيز قدراتها التنافسية، مع الإشارة إلى أن كل هذه الفعاليات تتم في إطار قانوني وتحمل في طياتها أبعادا حمائية وتأثيرية".

2.1. خصائص الذكاء الاقتصادي ومستوياته:

يتميز مفهوم الذكاء الاقتصادي بمجموعة من الخصائص والمميزات أوجزها كل من (Bournois et Romani, 2000, 03) فيما يلي:

- الاستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- وجود علاقة قوية بين المؤسسات، والجامعات، والإدارات المركزية والمحلية.
- إدماج ممارسات جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية، والتقنية، والاقتصادية، والقانونية، والجيوسياسية.
- اعتماد العالمية كسلم لاتخاذ القرارات.
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.
- حماية الإرث الوطني ببعديه التكنولوجي والصناعي.

ومن مختلف الخصائص والمميزات السابقة الذكر يتضح جليا أن الذكاء الاقتصادي يقوم أساسا على المعلومات المفيدة، فضلا عن اهتمامه بدراسة التفاعلات الإستراتيجية والتكتيكية لمختلف المستويات والأنشطة كافة، بدءً من المستويات المحلية وصولا إلى المراكز العليا في الدولة وبالتالي تأثيره على المستويات الدولية. ويتم الأخذ بتطبيقات الذكاء الاقتصادي ضمن خمس مستويات أساسية أوجزها (Jakobiak, 2001, 13) فيما يلي:

أ- المستوى القاعدي: أين يتم تطبيق إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة.

ب- المستوى المتوسط: وفيه يتم تطبيق إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي ضمن فروع النشاط (القطاعات).

ت- المستوى الوطني: أين يتم اعتماد الذكاء الاقتصادي كإستراتيجية متخذة بين مراكز القرار (الحكومات).

ث– المستوى العالمي: وفيه يتم تطبيق إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي ضمن المجمّعات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات.

ج– المستوى الدولي: أين يتم اعتماد تطبيقات الذكاء الاقتصادي كإستراتيجية للتأثير على الدول الأخرى.

3.1. عناصر الذكاء الاقتصادي وشروط نجاحه:

يتمحور جوهر الذكاء الاقتصادي حول أربعة عناصر أساسية هي: (فيلالي، 2014، 33-34)

أ– اليقظة: وتكمن في ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتفعيلها.

ب– الاتصال والأمن: بمعنى التحضير والتحسب ضد يقظة الآخرين، إضافة إلى تزويد العمال بالمعارف، وتوضيح مضمون الحوارات الداخلية، خلق ردود أفعال، وضع بنود سرية في عقود العمل، ...، الخ.

ت– التأثير: أي استخدام المعلومة بطريقة تمكّن المؤسسة من العمل على بيئتها لجعلها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ومواجهة التهديدات. (عبد الكريم، 2012، 668)

ث– التنافسية: وتعتمد على عمليات البحث والتطوير، وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص، والحصول على حصص سوقية في العالم عن طريق تجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.

ولضمان خلق مناخ ملائم لنجاح نظام الذكاء الاقتصادي ينبغي توافر مجموعة من الشروط والمستلزمات يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين هما: (يحيوش، 2012، 237)

أ– الشروط على المستوى الكلي: وتشمل:

- التحسيس بأهمية الذكاء الاقتصادي في أبعاده السياسية والاقتصادية والتكنولوجية بالنسبة للفرد والمجتمع.
- اعتماد الذكاء الاقتصادي في البرامج التعليمية في مختلف المستويات والتخصصات.
- دعم وتطوير البحث العلمي بوضع كافة الإمكانيات المادية والمعنوية تحت تصرف الهيئات البحثية والعلمية.

ب– الشروط على المستوى الجزئي: وتشمل:

- دعم الإدارة المركزية.
- تكوين وإعادة تأهيل الموظفين.
- اعتماد مبدأ العمل الجماعي.
- الاتصال الفعّال.
- تدعيم وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إسناد مهمة الإشراف والمتابعة على النظام إلى ذوي الكفاءات العالية.

4.1. الذكاء الاقتصادي في خدمة الحكومات والدول:

تعد المعلومات اليوم متوافرة بسهولة وفي متناول الجميع، ولكن تحتفظ الدولة بدور قيادي ومهيمن على مستوى الاقتصاد العالمي، بحيث يجب عليها حماية الأصول الاقتصادية للأمة في ظل التنافس الدولي المحموم (عفيف، 2015، 231)، من أجل ذلك يجب أن يشكل الذكاء الاقتصادي سياسة عامة منشودة من قبل الدولة، ويتم

تحديدها لتضع مواردها لخدمة الاقتصاد بأسره، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على المصالح الاقتصادية الطويلة الأجل للدولة. ومن المؤكد أن الدول تستفيد من إتباع إستراتيجية للذكاء الاقتصادي كون أن الدولة نفسها تحتاج إلى معلومات عمّا يدور في اقتصاديات الدول الأخرى، حتى يتسنى لها رسم الخطط والإستراتيجيات اللازمة لحماية اقتصادها من الهجمات التي قد تتعرض لها مؤسساتها الوطنية أو القطاعات الإستراتيجية للوطن، كما يمكنّها في نفس الوقت من الاستفادة القصوى من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. (سحنون وبلهادية، 2007، 06)

ويلعب الذكاء الاقتصادي أيضا دورا بارزا في تحسين جودة القرارات المتخذة على المستوى الكلي وذلك من خلال استعمال نظم إدارة المعلومات، والتطبيقات التكنولوجية الحديثة بهدف تجميع، وتخزين، وتحليل، وتوفير البيانات والمعلومات، أي أن الذكاء الاقتصادي يقود الدولة إلى اتخاذ أفضل القرارات من خلال استخدام المعلومات الدقيقة والمفيدة في الأوقات المناسبة (رزيق والخطيب، 2012، 195)، كما يقوم الذكاء الاقتصادي بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في استخدام معلومات دقيقة وآنية وذات قيمة ونوعية عالية متعلقة بمجال العمل نفسه، وبيانات ذات اعتمادية كبيرة متوفّرة من عدة مصادر، وتطبيق ما تم اكتسابه من خبرات بهدف تحسين وتطوير جودة القرارات التي يجب اتخاذها بناءً على هذه المعلومات.

وفي المحصلة يمكن القول أن نظام الذكاء الاقتصادي أصبح يعد من أهم مقومات استدامة وترسيخ المزايا التنافسية للدول والأقاليم، وذلك عبر تطوير سوق العمل في المستقبل وخلق التنافس في مجال البحث والتطوير والارتقاء بنشاط الابتكار والإبداع على مستوى الدولة، وهذا ما يسمح بمجاراة الدول الأخرى واقتناص الفرص والحصول على حصص من الأسواق العالمية، وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة. (مغمولي، 2016، 328)

2. الإطار التحليلي للبحث:

سنقوم من خلال هذا الجزء بتحليل التجربة اليابانية في مجال الذكاء الاقتصادي وذلك عبر مناقشة النقاط التالية:

1.2. نشأة وتطور الذكاء الاقتصادي في فرنسا:

كثيرا ما اتهمت فرنسا بالتأخر بسنوات عديدة مقارنة بجيرانها الأوروبيين (خصوصا الألمان)، والأمريكيين، واليابانيين، في مجال إرساء وتبني ممارسات الذكاء الاقتصادي، بالرغم من أنها تظهر من بين الدول الأوائل في إنتاج المعلومات التكنولوجية والعلمية والتجارية والاقتصادية في العالم، إلى جانب تفوّقها المطلق في كثير من الابتكارات الحديثة المتعلقة بقطاعات حساسة كالإلكترونيك، والإعلام، والطب، إلا أن كل ذلك لا يمكن له أن يغطي الظهور المتأخر لنظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا.

وتمثّل فترة بداية الثمانينيات منعطفا حاسما بالنسبة للنموذج الفرنسي في الذكاء الاقتصادي، حيث ظهرت ولأول مرة في تاريخ فرنسا المصطلحات الأولية لمفهوم الذكاء الاقتصادي على غرار: اليقظة الإستراتيجية، الذكاء التنافسي، الحذر الاستراتيجي، الحراسة، ...، وغيرها من المصطلحات، ويعود الفضل في ذلك إلى بضعة باحثين فرنسيين أبرزهم (Oury, 1983) الذي يعتبر من أوائل الباحثين الفرنسيين الذين أشاروا إلى ضرورة امتلاك المؤسسات لنظام فعال لرصد وحماية المعلومات الإستراتيجية، كما عرفت فترة نهاية الثمانينيات في فرنسا تطورا هاما في مجال اليقظة

الإستراتيجية بفضل إسهامات كل من (Martinet et Ribault, 1989, 24) اللذان قاما ببناء نموذج عام لليقظة الإستراتيجية في ظل النموذج الشهير للقوى التنافسية الخمس لـ (Porter) أين يمكن تطبيق ثلاثة أنواع رئيسية لليقظة وهي: اليقظة التجارية، اليقظة التنافسية، واليقظة التكنولوجية.

إلا أن الظهور الحقيقي لمصطلح الذكاء الاقتصادي في فرنسا كان خلال فترة بداية التسعينيات وبالضبط سنة (1994) حيث قامت المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا (CGP) بإصدار التقرير الشهير المعروف بتقرير (Martre) نسبة إلى معدّه الوزير الفرنسي السابق (Henri Martre) والذي يحمل عنوان: "الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسة"، وبناءً على هذا التقرير تم الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في فرنسا (Peguiron, 2006, 36)، وبموجب التقرير السابق الذكر تم ضبط تعريف الذكاء الاقتصادي في فرنسا والذي يشير إلى: "مجموعة الأنشطة المنسّقة المرتبطة بالبحث، المعالجة، التوزيع، ونشر المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصاديين، مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تتم بطريقة شرعية، مع توفير كافة الضمانات لحماية الإرث اللامادي للمؤسسة في ظل أحسن شروط الجودة والتكلفة". (Martre, 1994, 11)

وقد سلّط التقرير السابق الذكر الضوء على الجهاز الفرنسي للذكاء الاقتصادي خاصة فيما يخص نقص التنافس بين نشاطات المؤسسات والسياسات الوطنية للدولة، وبذلك فقد دعا هذا التقرير المؤسسات الفرنسية للانضمام إلى جهاز الذكاء الاقتصادي الوطني على اعتبار أن ا الجهاز لا يمكنه العمل دون أن تتبنى المؤسسات الفرنسية هذا المنهج، وبالتالي فقد قدم تقرير (Martre) أربعة اقتراحات أساسية هي: (Dufau, 2010, 08)

- نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الفرنسية.
- تسهيل عملية تداول المعلومات بين القطاعين العام والخاص.
- وضع بنوك المعلومات في خدمة احتياجات المستعملين.
- تدعيم التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي.

أما فترة الألفينيات فقد عرفت أبرز الانجازات التي قادت فرنسا لاستكمال نموذج الذكاء الاقتصادي الخاص بها، ففي سنة (2003) تم نشر تقرير (Bernard Crayon) والمعنون بـ: "الذكاء الاقتصادي: التنافسية والتماسكالاجتماعي"، حيث جاء هذا التقرير مساندا للسياسة العامة الفرنسية للذكاء الاقتصادي، ومركّزا على أربعة محاور أساسية هي: (Dufau, 2010, 09)

- تدعيم التنافسية وخاصة تلك التي تقود المؤسسة إلى غزو الأسواق الخارجية.
- إعداد جهاز الأمن الاقتصادي في مجال شبكات المعلومات، العملية الصناعية، الجهاز القانوني (الملكية الفكرية الخاصة).
- وضع إستراتيجية التأثير خاصة في مجال السبق المعياري.
- نشر حملات تحسيسية على مستوى المقاطعات الفرنسية والتكوين الملائم لاحتياجات الأعوان الاقتصاديين.

كما عرفت نفس السنة (2003) تعيين الخبير (Alain Juillet) كمسؤول أعلى للذكاء الاقتصادي في السكريتاريا العامة للدفاع الوطني (SGDN)، حيث كلف بتنسيق السياسة العامة للذكاء الاقتصادي في فرنسا، في

حين عرفت سنة (2009) إنشاء المديرية المركزية للمعلومات الداخلية (DCRI) والتي تنحصر وظيفتها في حماية الإرث المادي واللامادي للقطاع الاقتصادي الفرنسي.(Coutenceau et al, 2010, 09)

أما اليوم فقد عرف موضوع الذكاء الاقتصادي رواجا كبيرا في فرنسا وذلك بفعل توجه عدد كبير من الباحثين الفرنسيين لدراسة هذا الموضوع وتبيان دوره وأهميته على غرار (Martinet)، (Martin)، (Marti)، (Levit)، (Larivet)، (Goria)، ...، وغيرهم من جهة، وبفعل الدعم الكبير الذي حظي به هذا الموضوع من طرف الحكومات الفرنسية التي اعتبرته من أولويات سياساتها الاقتصادية والتجارية.

2.2. خصائص النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي:

بالرجوع إلى تقرير (Martre) السابق الذكر،تبنّت فرنسا نموذجا للذكاء الاقتصادي يتميز بمجموعة الخصائص التالية:

– نظام ذكاء اقتصادي يتميز بوجود دور قوي للحكومة والمؤسسات العمومية، حيث تتغلب المبادرات العمومية في فرنسا على كل ما هو خاص. (تير، 2006، 08)

– تلعب الدولة دورا محوريا في تحصيل المعلومات وتجميعها ونشرها، وذلك من خلال إنشاء الهيئات والوكالات والمؤسسات التي تكفل ذلك، حيث قامت الحكومة الفرنسية بـ:

أ– إنشاء المجلس الأعلى للمعلومة العلمية والتقنية: والذي يتمثل دوره الأساسي في متابعة مختلف الهيئات العمومية المنتجة والباتة للمعلومات في فرنسا والعالم.

ب– إنشاء عدة هيئات ووكالات ومؤسسات معلومات أخرى: أبرزها: المعهد الوطني للمعلومة العلمية والتقنية (INIST)؛ الوكالات الجهوية للمعلومة العلمية والتقنية (ARIST)؛ المدرية المركزية للمعلومات الداخلية (DCRI)؛ مديرية مقاطعة المعلومات الداخلية (DDRI)؛ الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي (AFDIE)؛ وكالة بث المعلومة التكنولوجية (ADIT).

– تعتبر الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI) والأمانة العامة للدفاع الوطني (SGDN) بمثابة المركز الرئيسي لنظام الذكاء الاقتصادي الفرنسي وكلاهما تخضعان لسلطة الوزير الأول، وذلك كما يلي: (الزبيدي، 2017، 192)

أ– الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI): تعد المؤسسة الأولى في تكوين نموذج الذكاء الاقتصادي بفرنسا والتي ترتبط مباشرة بالمفوضية العامة للذكاء الاقتصادي والابتكار، فضلا عن ارتباطها بوزير الخارجية والسفارات وكل هؤلاء يرتبطون مباشرة بالوزير الأول.

ب– الأمانة العامة للدفاع الوطني (SGDN): تعد الهيئة الثانية في تكوين النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي، والتي ترتبط بشكل مباشر بوزير الداخلية، والذي يرتبط مباشرة بالخلية الأمنية للاقتصاد الوطني المرتبطة بدورها بالمصالح الأمنية المختصة وبالمجلس الاستراتيجي للذكاء الإقليمي للمحافظات المرتبط بدوره بمجموعات الأمن الاقتصادي، وهي ترتبط بالأمانة العامة للدفاع الوطني التي ترتبط مباشرة بالمسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي وبالتالي ارتباط الـ (SGDN) بالوزير الأول مباشرة.

– نموذج قائم على فكرة دعم الذكاء الاقتصادي الإقليمي بضمان تدخل أحسن للجماعات المحلية (الدوائر الإدارية والبلديات) وذلك لصالح المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تنشط في هذه الأقاليم، والهدف المتوخى من ذلك هو تطوير مهارات الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات، ومساعدتها على تجاوز العوائق لتحسين الإنتاج ودعم التنافسية والتصدير. (بلوناس وبوزيدي، 2012، 392)

– نظام ذكاء اقتصادي مشجّع لعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) والقطاع الخاص، وقد تجسد ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT)، كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوروبية للذكاء الإستراتيجي (EIS) والتي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية وأوروبية.

– وجود دور قوي للاستثمار الأجنبي ضمن مجال الذكاء الاقتصادي فنجد أن ما نسبته (27%) من الاستثمارات في البحث والتطوير في فرنسا استثمرتها مؤسسات أجنبية. (سفارة فرنسا في جمهورية مصر العربية، 2018)

– نظام ذكاء اقتصادي داعم لعملية التعليم والتكوين في الذكاء الاقتصادي، فهناك عدة تكوينات مهنية وبرامج تدريسية (دراسات تطبيقية، ماستر، دكتوراه) في الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية في أكبر المدارس والجامعات الفرنسية. (Djeflat, 2005, 478). ويمكن توضيح أبرز ملامح النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي في مايلي:

الشكل (01): النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي

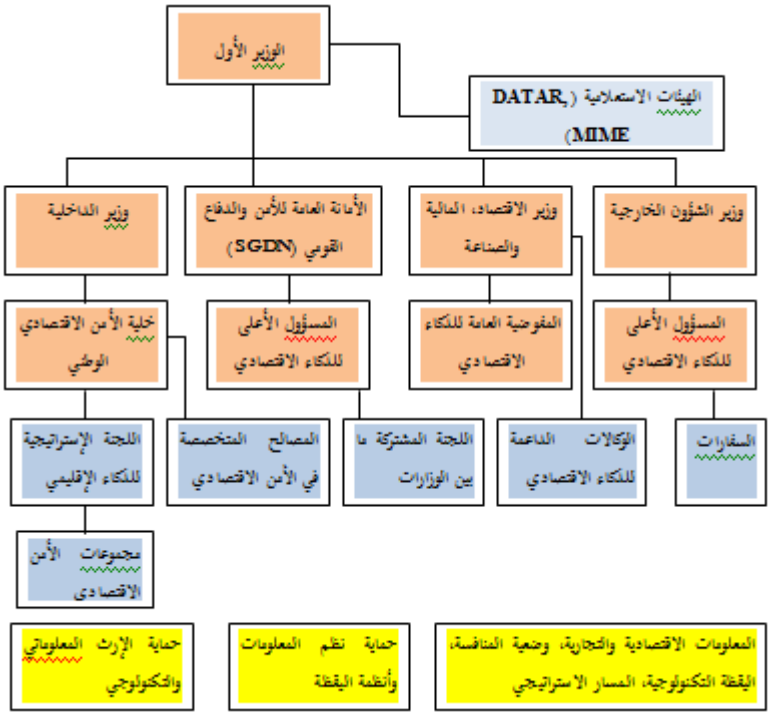

المصدر: (Conesa, 2004, 09)

3.2. مؤشرات فعالية النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي:

يعد الاقتصاد الفرنسي اليوم (2017) خامس أقوى اقتصاد في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، وذلك بناتج محلي إجمالي قدره (2291.7) مليار يورو بنسبة نمو بلغت (2.2%) مقارنة بالعام المنصرم، كما حققت فرنسا عدة مؤشرات اقتصادية ايجابية أخرى كمعدل التضخم الذي قدر بـ (0.2%) في الربع الأخير من سنة (2016)، إلا أن التحدي الرئيسي الذي يبقى يواجه الاقتصاد الفرنسي هو وجود نسبة معتبرة من البطالة التي ناهزت الـ (9.5%).(INSEE, 2017)

أما على صعيد التنافسية الدولية فوفقا لآخر تقرير تنافسية عالمي (GCR) صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) سنة (2016) فقد احتل الاقتصاد الفرنسي المرتبة (21) عالميا من أصل (138) دولة شملها التقرير، وذلك بمجموع (5.2) نقطة من أصل (7) نقاط (Schwab, 2016, 178)، حيث نجد أن فرنسا قد حققت نتائج جد إيجابية ضمن مجمل المؤشرات الفرعية الخاصة بالتنافسية الدولية وأبرزها: البنى التحتية، الصحة والتعليم، الجاهزية التكنولوجية، تطور حجم السوق، تطور بيئة الأعمال والابتكار.

وبالتدقيق ضمن المؤشرات المرتبطة بالمعلومات والذكاء الاقتصادي نجد أن فرنسا قد حققت نتائج جيدة دوليا ضمن هذا المجال حيث حلت فرنسا في المرتبة (9) عالميا في مجال إنفاق المؤسسات على أنشطة البحث والتطوير بمجموع (5.2) نقطة من أصل (7) نقاط (Schwab, 2016, 179)، وما يدعم ذلك هو أن جل الشركات والمؤسسات الفرنسية خصوصا العاملة منها في المجال الصناعي مزودة بخلايا ومديريات لليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، كما حلت فرنسا في المركز (14) عالميا في مجال الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير بمجموع (52.5) من أصل (100) نقطة (مؤشر المعرفة العالمي، 2017، 203)، بنسبة نمو في الإنفاق على البحث والتطوير بلغت (2.2%) من الناتج المحلي الإجمالي. (Dutta et al, 2017, 224)

كما تقع أكبر حاضنة أعمال للعالم في فرنسا وهي حاضنة (La halle Freyssinet) التي تضم أكثر من (1000) شركة ناشئة في باريس سنة (2016)، ومن جهة أخرى تستطيع جميع الشركات الاستفادة من الاعتماد الضريبي للبحوث، الذي من المتوقع أن يمثّل مبلغ (5) مليار يورو حيث استفادت ما لا يقل عن (20441) شركة من هذا الاعتماد سنة (2012). (وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، 2018، 01)

كما تنفق فرنسا ما نسبته (5.5%) من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم (Dutta et al, 2017, 224)، وقد بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (25) و(34) سنة الذين يحوزون على شهادات التعليم العالي (44%)، أما عدد الطلاب الأجانب المسجلين في الجامعات الفرنسية فقد بلغ (240000) طالبا، (42%) منهم يتبعون برامج البحث.

والملاحظ أن فرنسا تتبع سياسة تكوين فعالة في مجال الذكاء الاقتصادي حيث تم فتح تخصصات خاصة بالذكاء الاقتصادي على مستوى أعرق الجامعات الفرنسية، حيث قامت فرنسا مثلا سنة (2012) بفتح (30) تكوينا في مجال الذكاء الاقتصادي (Texier, 2012, 01)، كما قامت فرنسا بإنشاء عدة مدارس ومراكز متخصصة في الذكاء الاقتصادي كمدرسة الحرب الاقتصادية بباريس (EGE)، المدرسة الأوروبية للذكاء الاقتصادي (EEIC)

بفرساي، المدرسة الدولية لعلوم معالجة المعلومة (EISTI)، ...، وغيرها، هذه المدارس تكوّن الآلاف من الطلاب في مجال الذكاء الاقتصادي سنويا، ففي مدرسة الحرب الاقتصادية (EGE) مثلا يتلقى الطلاب تكوينا سنويا مكثفا قدره (750) ساعة محاضرات نظرية و(700) ساعة أعمال تطبيقية حول مختلف مواضيع الذكاء الاقتصادي.

وما يعزّز جدوى النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي هو وجود قدرة عالية على الابتكار حيث حلت فرنسا في المرتبة (8) عالميا في مجال القدرة على الابتكار بمجموع (5.4) نقطة من أصل (7) نقاط (Schawab, 2016, 179)، حيث تعد فرنسا من أكثر البلدان ابتكارا في العالم وضمن هذا المجال صنفت (12) مؤسسة فرنسية من بين أحسن (100) مؤسسة في العالم (سفارة فرنسا في الجزائر، 2018)، كل ذلك جاء نتيجة سياسة حكومية متينة داعمة للابتكار من خلال تخصيص نسب معتبرة لتمويل المشاريع الابتكارية للشباب، بالإضافة إلى إنشاء هيئات داعمة للابتكار في فرنسا أبرزها صناديق الادخار المخصصة لدعم الابتكار (CE)والصندوق الوطني للبحث العلمي (CNRC)، بالإضافة إلى فتح عدة تخصصات للابتكار في مختلف الجامعات والمعاهد الفرنسية.

إن النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي ودعم الحكومة له قد حقق لفرنسا عدة مؤشرات ايجابية خصوصا في مجال المخرجات حيث حلّت فرنسا في المرتبة (14) عالميا في مجال براءات الاختراع بمجموع (122.9) براءة اختراع لكل مليون نسمة (Schawab, 2016, 179)، كما تعد فرنسا اليوم ثاني بلد من حيث التمثيل في أشهر معرض للالكترونيات بالعالم وهو معرض لاس فيغاس سنة (2015) (سفارة فرنسا في جمهورية مصر العربية، 2018)، وما يدعم ذلك هو بذل فرنسا لجهود جبارة في مجال حماية الابتكار وبراءات الاختراع حيث سنّت فرنسا إلى حد الآن (47) نصا قانونيا، و(121) لائحة تنفيذية، و(2) نصوص معاهدات دولية، والانضمام لـ (105) معاهدة دولية في مجال حماية الابتكارات وبراءات الاختراع. (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2018)

4.2. العوائق الماثلة أمام نجاح النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي:

على غرار مختلف النماذج العالمية الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي فإن النموذج الفرنسي يعاني من مجموعة من المعيقات التي تعترض نجاحه نوجز أبرزها فيما يلي:

أ- العوائق التشريعية: رغم اعتبار فرنسا من الدول الرائدة في مجال القضاء والتشريع إلا أن القوانين الفرنسية تعد فقيرة وغير مكتملة فيما يخص القواعد والنصوص القانونية المنظّمة للذكاء الاقتصادي، وهو ما يعدّ أمرا طبيعيا بالنظر إلى حداثة ظهور الذكاء الاقتصادي في فرنسا، وأولى النصوص القانونية التي صدرت كانت خاصة بالجوسسة في مجال الدفاع الوطني والمتمثلة في أغلب الأحيان في إفشاء الأسرار وجرائم الخيانة التي يعاقب عليها القانون الجنائي الفرنسي، أما عن التجاوزات المرتبطة بالذكاء الاقتصادي فإن المشرّع الفرنسي ضمنّها في عدة قوانين خاصة القانون الجنائي وهي كالتالي: (فيلالي، 2014، 76)

- حماية الخبرة الخاصة بالصناعة.
- التعدي على سرية المصنع أو الخبرة.
- توظيف مستخدمي المنافس بشكل يضر به.
- نشر معلومات مشوّهة ومغلوطة.

- الرشوة.

ب- العوائق السياسية: وجود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي (رئيس الجمهورية – الوزير الأول) الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف سياسات التنسيق الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فيؤخذ على تركيبة الوزارات الفرنسية ضعفها في تجسيد آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي وحتى في إبداء الإرادة في التغيير. (تير، 2006، 08)

ت- العوائق الثقافية: الناتجة عن ظاهرة الانتماء الحزبي والمرجعيات الثقافية والفكرية لمختلف أسلاك الموظفين، وظاهرة إخفاء المعلومات والتحفظ عليها، كما أن ثقافة الدبلومات الممنوحة من مختلف المدارس العليا والجامعات في فرنسا تكرّس نوعا من عدم التجانس في الثقافة الإدارية وبالتالي ضعف الثقافة المشتركة والرغبة في التحديث والتطوير، أضف إلى ذلك عدم قدرة ما يسمى بالهيئات (Fondations) على اجتذاب الذكاء البشري الخارجي واستخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي والاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في مؤسسات وهيئات التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو حتى ألمانيا.

ث- العوائق المالية: على الرغم من وجود المراكز والهيئات المنتجة للمعلومات والداعمة لآليات الذكاء الاقتصادي في فرنسا إلا أن نقص الموارد المالية المخصصة لها يقف كعائق كبير أمام قيام هذه المراكز والهيئات بدورها على أكمل وجه، حيث أن هذه الهيئات تجد صعوبات كبيرة في جمع المعلومات نظرا لنقص المخصصات المالية اللازمة، ففي التقرير الذي أجراه (Crayon, 2004)اتضح وجود (473) هيئة خاصة بالذكاء الاقتصادي في فرنسا لا تتلقى إلا ما مقداره (0.09%) من الناتج الداخلي الخام، في حين توجد (12000) هيئة من هذا النوع تتلقى ما نسبته (2.1%) من الناتج الداخلي الخام في الولايات المتحدة الأمريكية، و(3000) هيئة في بريطانيا، و(2000)هيئة في ألمانيا.

بالإضافة إلى مختلف العوائق السابقة الذكر فإنه وعلى الرغم من كافة المبادرات التي تم تطويرها من طرف الخبراء الفرنسيين الذين أكدوا على أهمية اليقظة الإستراتيجية وأنظمة الذكاء الاقتصادي التي يجب أن تستفيد منها المؤسسات الفرنسية خاصة في ميدان الإنذار المبكر كصناعة الطائرات، والاتصالات، والطاقة، ولكن العائق الأكبر كان صعوبة هضم المؤسسات لوظيفة حماية الأنظمة الصناعية واليقظة التكنولوجية والتقييم السيئ لحجم التهديدات. (داي، 2016، 34)

الخاتمة:

يمثل موضوع الذكاء الاقتصادي رافدا معرفيا جديدا سواءً على صعيد النظرية الاقتصادية والأطر الفكرية أو على مستوى التطبيقات العلمية ومجال سريانه، وبالرغم من حداثة هذا المصطلح أو المفهوم فإن الدراسات الغربية قد شغلت نفسها خلال العقود القليلة الماضية بمحاولة تلمس مداخل منهجية للتعريف بمعالمه.

وقد تبيّن لنا من خلال هذا البحث أن استعمال الذكاء الاقتصادي في السياسة العامة للدولة يسمح بتطوير سوق الشغل في المستقبل وخلق التنافس في مجال البحث والتطوير، والحد من تسرب وسرقة المعلومات والجوسسة، ومجاراة النمو والتطور السائد لدى الدول والأمم الأخرى، لهذا تضلع السلطات العمومية بإرساء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي، من خلال وضع الإستراتيجيات الكفيلة باختراق الأسواق الخارجية بجميع الوسائل المشروعة والممكنة، اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية أم إعلامية، وذلك من خلال التنسيق وتبادل المعلومات بين المراكز العليا للقرار، مع ضمان التواصل مع فروع المؤسسات الكبرى ومراكز البحث العلمي والخبراء وغرف التجارة والصناعة، وتأسيسا على ما سبق ذكره تم قبول الفرضية الأولى للبحث والقائلة: "يكتسي تطبيق الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة بالنسبة للدول والحكومات".

كما اتضح من خلال هذا البحث أيضا أن النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

- وجود دور قوي للحكومة والمؤسسات العمومية.
- تشجيع عمليات البحث والتطوير (RD).
- دعم عمليات التكوين والتعليم في مجال الذكاء الاقتصادي.

هذا ما مكّن فرنسا من الاستفادة من نموذجها هذا في تحقيق عدة مكاسب اقتصادية إقليمية (أوروبيا) ودولية ترجمت في سيطرتها على عدة صناعات وقطاعات اقتصادية، بالإضافة إلى ريادتها في عدة مجالات متعلقة بالابتكار، والتكنولوجيا، والطب، ...، وغيرها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية للبحث والقائلة: "يعد النموذج الفرنسي من النماذج الرائدة عالميا في مجال الذكاء الاقتصادي من خلال الدور القوي الذي تلعبه الحكومة في ترسيخ معالمه".

كما تم من خلال هذا البحث كذلك رصد عدة معيقات تقف أمام نجاح التجربة الفرنسية في مجال الذكاء الاقتصادي لعلّ من أبرزها العوائق التشريعية بالرغم من اعتبار فرنسا من الدول السبّاقة في مجال القضاء والتشريع، وهذا راجع بالأساس إلى حداثة ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي في فرنسا، وبالإضافة إلى العوائق التشريعية السابقة الذكر هناك عدة عوائق أخرى سياسية، ثقافية، وتمويلية تمت مناقشتها بالتفصيل ضمن متن البحث، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والقائلة: "يعاني نموذج الذكاء الاقتصادي الفرنسي من عدة عراقيل ونقائص تعترض نجاحه ونجاعته".

وفي المحصّلة يمكن القول أن النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي يعد نموذجا جديرا بالاهتمام وبالتعمق أكثر في دراسته عبر إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية لهذا النموذج لفهم مكامن قوته والعمل على إثرائها والاستفادة منها، والتعرف على مكامن ضعفه والعمل على معالجتها والتقليل منها قدر الإمكان، خصوصا أن هذا النموذج هو النموذج المعمول به في جل الدول العربية خاصة منها دول المغرب العربي بما فيها بلدنا الجزائر.

قائمة المراجع:

- الزبيدي محمد نعمة محمد، (2017)، الذكاء الاقتصادي: مشروع عراقي مقترح وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، (2018)، فرنسا (عدد النصوص 310)، مقال متاح على الموقع الالكتروني:http://wipo.int/wipolex/ar/profile.jsp?code=FR، تاريخ الاطلاع: 2018/06/27.
- بلوناس عبد الله، بوزيدي لمجد، (2012)، دور الذكاء الاقتصادي في دعم المعلومة الإستراتيجية: مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، 23-26 نيسان/ أفريل 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- تير رضا، (2006)، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير: واقعه وآفاقه في الجزائر، بحث متاح على الموقع الالكتروني: http://csla.dz/mjls/index.php?option=com_remository&Itemid=55&func=startdownwn&id=21، تاريخ الاطلاع: 2018/05/09.
- داي وسام، (2016)، الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم: دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيو تكنولوجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- رزيق، كمال، الخطيب خالد، (2012)، أهمية ذكاء الأعمال في تطوير وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن،
- سحنون جمال الدين، بلهادية عبد الله، (2007)، نحو تبني إستراتيجية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية، يومي 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- سفارة فرنسا في الجزائر، (2018)، ابتكار: 12 مجموعة فرنسية من بين الأحسن مائة في العالم، مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://dz.ambafrance.org/ابتكار-12-مجموعة، تاريخ الاطلاع: 2018/06/24.
- سفارة فرنسا في جمهورية مصر العربية، (2018)، فرنسا: الاقتصاد الحيوي (معلومات وأرقام)، مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://eg.ambafrance.org/فرنسا-الاقتصاد-الحيوي-معلومات-وأرقام ، تاريخ الاطلاع: 2018/06/22.

- عبد الكريم سهام، (2012)، سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- عفيف هناء، (2015)، دور الذكاء الاقتصادي كرؤية لترقب الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقد – بنك وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- فيلالي أسماء، (2014)، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والجهود (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية رويبة)، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- مغمولي، نسرين، (2016)، إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة: حتمية نظام الذكاء الاقتصادي (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الريادية في الجزائر)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد (38)، حزيران/ جوان.
- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، (2017)، مؤشر المعرفة العالمي 2017: النتائج، الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، (2018)، عشرة أسباب للاستثمار في فرنسا، مقال متاح على الموقع الالكتروني:http://diplometie-gov.fr/10-bonnes-raisons-d-investir-en-france، تاريخ الاطلاع: 2018/06/22.
- يحيوش حسين،(2012)، الذكاء الاقتصادي: مقاربة نظرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- Bellon B, (2002), Quelques fondements de l'intelligence économique, Revue d'Economie Industrielle, N°98, 1er trimester, France.
- Bournois F, Romani P J, (2000), l'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises, Economica, Paris, France.
- Conesa P, (2004), L'intelligence économique et stratégique : l'organisation française, Base de Connaissance (BDC), Janvier, France.
- Coutenceau C, (2010), Guide pratique de l'intelligence économique, Editions d'Organisation, Paris, France.
- Crayon B, Intelligence économique, (2004), Compétitivité et cohésion sociale, Intervention devant les préfets de France, Le 09 Décembre 2004, Paris, France.
- Djeflat A, (2005), Gouvernance locale et économie de la connaissance au Maghreb, Dar El Adib, Oran, Algérie.
- Dufau J P, (2010), L'intelligence économique, Rapport de commission de la coopération et développement, Document N19, 6-7 Juillet 2010, Dakar, Sénégal.
- Institut National de la Statistique et des Etudes Economique (INSEE), (2016), Le taux de chômage diminuée 0/1 point au deuxième trimestre 2017, article

disponible sur le site : http://insee:fr/fr/statistiques/2966612, consulte le 29/07/2018.

- Marte H, (1994), Intelligence économique et stratégie des entreprises, Rapport du Group commissariat Générale du Plan, La documentation Française, Paris, France.
- Martinet B, Ribault J M, (1989), La veille technologique, concurrentielle et commerciale, Editions d'Organisation, Paris, France.
- Ouri J M, (1983), Economie politique de la vigilance, Calmann Lévy, Paris, France.
- Peguiron F, (2006), Application de l'intelligence économique dans un système d'information stratégique universitaire : les apports de mondialisation des acteurs, Thèse doctorat aux sciences de l'information et de la communication, Université Nancy 2, Nancy, France.
- Texier B, (2012), Les formations en intelligence économique au défi du chômage, article disponible sur le site : http://archimag.com/article/les-formations-en-intelligence-economique-au-defi-du-ch%25C5%25B4mage, consulté le : 12/07/2018.
- Dutta S, Lanvin B, Wunsch-Vincent S (2017), The Global Innovation Index (GII) 2017: Innovation feeding the world, Johnson Cornell University, INSEAD, and the World Intellectual Property Organization (WIPO), Geneva, Switzerland.
- Kuhlmann S, Boekholt P, Georghiou L, Lemola T, Guy K, and Rip A, (1999), Improving distributed intelligence in complex innovation systems, Final report of the advanced science and technology policy planning network (ASTPP), Karlsruhe, Germany.
- Leijonhielm J, (2000), Need for economic intelligence, reflections on the topics adressed at the round table « Intelligence and national Security at the beginning of the 21 st centry », 27-28 October 2000, Dubrovnik, Croatia.
- Lloyd J, (2011), Identifying key components of business intelligence systems and their role in managerial decision making, Master of applied information management program, University of Oregon, USA.
- Millikan M F, (1956), The nature and methods of economic intelligence, Studies In Intelligence, Vol(01), Spring.
- Schwab K, (2016), The global competitiveness report 2016-2017, World Economic Forum (WEF), Geneva, Switzerland.

ممارسات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات عالية التكنولوجيا، دراسة مقارنة بين بعض المؤسسات الجزائرية

Economic Intelligence Practices in High-tech Enterprises, A Comparative Study Between Some Algerian Entrprises

ط.د. محمدي سميحة

مخبر الدراسات الإقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

mohammedisamiha@gmail.com

د. بن سفيان الزهراء

مخبر الدراسات الإقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

zbensefiane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/27 تاريخ القبول: 2020/10/01

الملخص: تكمن أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه وتهدف إلى إبراز واقع ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات عالية التكنولوجيا من خلال اجراء مقارنة بين الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع، وللإجابة على الإشكالية التالية: "ما مدى ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات عالية التكنولوجيا– دراسة مقارنة" تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال ما هو متاح من أدبيات وبحوث تتعلق بالموضوع في بناء جوانب الدراسة النظرية والتحليلية المتعلقة بالمؤسسات عالية التكنولوجيا وكذا الجوانب المتعلقة بالذكاء الاقتصادي والمنهج المقارن من خلال المقارنات التي توضح نقاط الالتقاء، الاختلاف الموجودة. خلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها اجتماع جل الدراسات على أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات عالية التكنولوجيا الا أن مدى ممارساته تختلف بين مؤسسة وأخرى

الكلمات المفتاحية: مؤسسات عالية التكنولوجيا، ذكاء اقتصادي، يقظة استراتيجية، حماية، تأثير.

Abstract : The importance of the study lies in the nature of the topic it deals with and aims to highlight the reality of the practice of economic intelligence in high-tech institutions by making a comparison between previous studies that dealt with the subject, and to answer the following problem: "What is the extent of the practice of economic intelligence in high-tech institutions - a comparative study." Relying on the descriptive and analytical approach through the available literature and research related to the subject in building aspects of theoretical and analytical study related to high-tech institutions as well as aspects related to economic intelligence and the comparative approach through comparisons that clarify points of convergence and difference. The study concluded with a set of results, the most important of which is the meeting of most studies on the importance of economic intelligence in high-tech institutions, but the extent of its practices varies from one institution to another

Key Words: Hi-tech enterprises, Economic Intelligence, Strategic vigilance, Protection, Influence.

JEL Classification : D83, O32

*مرسل المقال: محمدي سميحة (mohammedisamiha@gmail.com)

المقدمة:

شهدت المؤسسات باختلاف أنواعها وطبيعتها، على غرار المؤسسات عالية التكنولوجيا في السنوات الأخيرة تحولات وتطورات هائلة في بيئتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إلا ان المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية كانت أكثر تؤثرا واستجابة وحساسية لهاته التغيرات فبحكم طبيعتها ونشاطها جعل هذا النوع من المؤسسات أمام تحديات قوية تعيق مسارها نحو تنفيذ مخططاتها وأهدافها الإستراتيجية، وأصبحت في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر من أجل الحفاظ على مكانتها وإثبات وجودها، فالمؤسسة اليوم لا تكتفي بالبحث عن كيفية التكيف مع المحيط بل وتحاول اقتحامه، والتأثير عليه وإثبات قدراتها في جميع مجالات أنشطتها خصوصا ضد مثيلاتها او منافسيها من نفس النشاط او القطاع، إذ أنه بالنسبة للمؤسسات فان الشيء الذي يحدث الفرق بينها وبين غيرها هو قدرتها على إدماج الأحداث الخارجية والتصدي لها، وقدراتها على تلقّي إشارات وتحليلها قبل غيرها، وحماية مواردها اللامادية، وقدرتها على اقتناص الفرص المتاحة وتجنب التهديدات هذه المهارات هي القيمة التنافسية لها، كل هذه الحتميات أدت إلى بروز فكرة الذكاء الاقتصادي الذي تتخذه المؤسسات المعاصرة وخاصة التكنولوجية منها، كأسلوب ومنهج عمل يجعل المؤسسة في حالة يقظة تامة ومستمرة بما يجري حولها، إذ يعد الذكاء الاقتصادي من أهم وأحدث الأنظمة التي تضمن ليس فقط للمنظمات الحفاظ على مكانتها في سوق المنافسة، على اعتبار أن المعلومة والمعرفة من أهم الموارد التي تحاول المنظمة الوصول إليها واستخدامها بما يحقق الهدف والغاية، الأمر الذي يجعلها تحافظ على مكانتها في سوق منافسة ميزته الثابتة هي التغير .

إشكالية البحث: تلك الحيثيات ساهمت في صياغة إشكالية هاته الدراسة؛ والتي تتساءل عن طبيعة ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات عالية التكنولوجيا.

تفرعت عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية على رأسها نذكر:

- ماذا المقصود بالمؤسسات عالية التكنولوجيا؟ وما هي المعايير المستخدمة لتحديدها؟
- ماهي نسبة ممارسة الذكاء الاقتصادي في هذا النوع من المؤسسات؟

وبهدف الإجابة عن تلك الإشكالية أسست الدراسة على فرضية رئيسية مفاذها أنه: يتم ممارسة الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات عالية التكنولوجيا، ولكن بدرجة متفاوتة.

منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال ما هو متاح من أدبيات وبحوث تتعلق بالموضوع في بناء جوانب الدراسة النظرية والتحليلية المتعلقة بالمؤسسة عالية التكنولوجيا والذكاء الاقتصادي، وكذا الاعتماد على منهج المقارن من خلال تحليل الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة وإبراز أوجه التشابه.

محاور البحث: أما فيما يخص المحاور الرئيسية التي تشكلت منها الدراسة يمكن تحديدها فيما يلي:

- المؤسسات عالية التكنولوجيا؛
- ماهية الذكاء الاقتصادي؛
- الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة؛

1. ماهية الذكاء الاقتصادي:

هناك عدة تعريفات للذكاء الاقتصادي، وكان هذا المفهوم موضوع مناقشات مفاهيمية مختلفة بين الكتاب، فيتحدث البريطانيون عن "ذكاء الأعمال" او"معلومات الأعمال" أما في الولايات المتحدة فيندرج تحت اسم "الذكاء التنافسي". وظهر التعريف الأول للذكاء الاقتصادي في عام 1967 في عمل قام به Wilensky ويعرِّف "الذكاء الاقتصادي بأنه النشاط المنتج للمعرفة الذي يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة، والتي يتم جمعها وإنتاجها في سياق قانوني ومن المصادر المفتوحة". هذا التعريف يميز الذكاء الاقتصادي عن التجسس الاقتصادي لأنه يتطور علانية ويستخدم في الأساس وسائل قانونية.(Dufau,2010). وكان أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي كان سنة 1994 من طرف Martre (مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا):"الذكاء الاقتصادي هو مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة، وبث المعلومة المفيدة للأعوان الاقتصاديين لصياغة إستراتيجياتهم، وتنفذ هذه الأعمال من الناحية القانونية مع كل الضمانات اللازمة لحماية أصول المؤسسة مع توفر كل الظروف الحسنة من جودة وتكلفة وحسن التوقيت، من أجل وضع وتنفيذ إستراتجية متناسقة لتحقيق الأهداف التي وضعتها ولتحسين موقعها في بيئتها التنافسية".(Martre , 1994, p11). في حين المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا Alain Juillet عرفه على أنه " أسلوب تحكم يعمل على السيطرة على المعلومة الإستراتيجية من أجل الوصول إلى المنافسة، الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات بالإضافة إلى تعزيز سياسة التأثير". (Legendre, 2006, p5). أما Baumard فيرى أن" الذكاء الاقتصادي ليس مجرد فن المراقبة، ولكنه عملية هجومية ودفاعية لاستخدام المعلومات، هدفه الربط بين العديد من المجالات والميادين لخدمة الأهداف التكتيكية والإستراتيجية للمؤسسة، فهو وسيلة لربط بين النشاط والمعرفة للمؤسسة." (حليمي، 2010، ص50) وهذا التعريف هو الأول من بين التعريفات المقدمة أعلاه الذي تطرق إلى جانبي الذكاء الاقتصادي (الدفاعي والهجومي).أما Harbulot فيرى أن الذكاء الاقتصادي بأنه عملية: "البحث وترجمة المعلومة المتاحة للجميع بغرض فك شفرات نوايا المتعاملين ومعرفة قدراتهم ويشمل الذكاء جميع عمليات الرقابة في البيئة التنافسية ويتميز عن الاستعلامات التقليدية بطبيعة حقل تطبيقه ألانه يعنى بمجال المعلومات المفتوحة ويقتض ي بالضرورة احترام الأخلاقيات المهنية. (حمدي، 2017). ويرتكز الذكاء الاقتصادي كمفهوم، على ثلاثة عناصر أساسية:

أ. اليقظة: تهدف لمراقبة وتحليل البيئة التنافسية واكتشاف الإشارات الضعيفة وتبيان التوجهات الناشئة كما يتم استخدامها لاستباق التهديدات والفرص وهذا يعني الحد من عدم اليقين ويمكن للمؤسسة ان تمارس اليقظة بمعنى دقيق للكلمة (تحويل المعلومات إلى معرفة) فمن خلال هذه العملية تسعى المؤسسة أن تكون الأكثر دراية بالبيئة من منافسيها وان تكون على علم بها. (مغمولي، 2016، ص18).

ب. الحماية، الاتصال والأمن: يتم استخدام وظيفة الحماية لحماية المعلومات التي بحوزة المؤسسة اوالتي تصدرها بما في ذلك ملكيتها من قبل المنافسين وظيفة إدارة المخاطر المعلوماتية تحافظ على تباين المعلومات لصالح المؤسسة التي تدير هذه المخاطر وذلك لضمان سلامة وامن المعلومات في المؤسسة كذلك إدارة براءة الاختراع تعد جزءا من الترسانة الدفاعية للمؤسسة. (CIGREF, 2008, p10)

ج. التأثير: هو معرفة المعلومات التي هي في محيط المؤسسة من أجل اتخاذ القرار الناجح الذي يكون له دور وتأثير على هذا المحيط. (IAAT, 2005,p3) وإستراتيجية التأثير تشمل الأنشطة التي تنفذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية و/او الدول لتوجيه القرارات في الاتجاه المطلوب (Ben Arfa et Zeribi, 2010, p6).

وبشكل مختصر يمكن اجمال أهمية الذكاء الاقتصادي في النقاط التالية: (Routard, 2014):

- مراقبة وحماية المعلومات الاستراتيجية؛
- انتاج المعلومات عن طريق تعبئة القدرة على تحليل وترقب الموظفين؛
- الحفاظ على وجودها وتطويرها في وجه المنافسة؛
- إبراز الفرص واستغلالها لتطوير الابتكارات والشراكات والمكاسب في الإنتاجية وفتح حصص سوقية جديدة؛
- الكشف عن التهديدات والحد منها؛

2. المؤسسات عالية التكنولوجيا:

في جميع أنحاء العالم، فقد تم اقتراح مفهوم "التكنولوجيا العالية" في الفضاء العام منذ الستينيات. وتعرفه موسوعة لاروس على أنها "الوسائل المادية والمنظمات الهيكلية التي تنفذ الاكتشافات و أحدث التطبيقات العلمية "، وهو تعريف أظهر جانب هم وهو المجال الصناعي للمصطلح، وبالتالي فإن المنتجات والخدمات التي تغطيها التكنولوجيا المتقدمة يتطور باستمرار بمرور الوقت. وبالتالي وجود ارتباط وثيق مع التميز التقني وبمتطلبات القدرة التنافسية ، والتي تؤدي إلى قضايا السيادة والاستقلال الوطني ، وقد اتخذت أيضًا بعدًا سياسيًا وغالبًا ما تدخل في عملية صنع القرار التي تشارك فيها المؤسسات الخاصة والسلطات العامة. ومصطلح المؤسسات عالية التكنولوجيا مصطلح يعرف عدة تسميات، فمن خلال عدة وثائق ومراجع تم الاطلاع عليها صادفنا التسميات التالية باللغة الأجنبية وتم ترجمتها الى اللغة العربية في الجدول التالي:

جدول رقم 1: التسميات التي يصطلح بها على المؤسسات عالية التكنولوجيا

المصطلح بالأجنبية	المصطلح بالعربية
Entreprise High-Tech	مؤسسة التكنولوجيا الفائقة
Entreprise de Haute Technologie	مؤسسة عالية التكنولوجيا
Entreprise de Technologie Avancée	المؤسسة ذات التكنولوجيا المتقدمة
Entreprise Innovante	المؤسسة المبتكرة
High-Tech Firme	شركة التكنولوجيا الفائقة
Knowledge-Based Firme	الشركة القائمة على المعرفة
New Technology Based Firm	الشركة القائمة على التكنولوجيا الجديدة

Candido Vieira Borges Jr,Michel Bernasconi et Louis Jacques Filion , La création des entreprises de haute technologie (EHT)Examen de la documentation, Cahier de recherche no. 2003-11, Juillet 2003, p04. بتصرف

1.2 مفهوم المؤسسات عالية التكنولوجيا:

للمؤسسات عالية التكنولوجيا عدة تعاريف سنقتصر على التعاريف التالية: فحسب (Tesfaye 1997) فيعرفها بأنها "هي المؤسسات التي انشأت من قبل الأفراد ذوي تعليم أكاديمي والتي تكون ذات بحوث مكثفة. وتشير كثافة البحث والتطوير إلى نسبه الموارد المحولة إلى أنشطه البحث اثناء عملية تكوين الشركات" أما(Colombo Delmastro et) فيعرفانها بأنها "الشركات التي تنشط في قطاع تكنولوجيا المعلومات (الأنترنت، والبرمجيات، والوسائط المتعددة) وإنتاج التجهيزات والمعدات التكنولوجية (معدات الاتصالات، والمعدات الإلكترونية)"، ويضيف كلا من Christensen, Ulhoi et Neergaard 2001 للتعريف الأخير قطاع التكنولوجيا الحيوية (Candido Vieira al, 2003). ويلاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها اجتمعت على ان المؤسسات عالية التكنولوجيا هي مؤسسات مقاولة أنشأت من طرف أفراد ذوي تعليم أكاديمي ذات إنفاق كبير على نشاطات البحث والتطوير، وبالتالي هي مؤسسات مبتكرة تهتم بالإبداع التكنولوجي، وتضم في العموم الشركات التي تنشط في قطاع تكنولوجيا المعلومات (الأنترنت، والبرمجيات، والوسائط المتعددة) وإنتاج التجهيزات والمعدات التكنولوجية (معدات الاتصالات، والمعدات الإلكترونية)، والتكنولوجيا الحيوية (المستحضرات الصيدلانية، والمعدات الطبية)، ويجدر الإشارة الى أنه لابد على صاحب المؤسسة ان يدرك بأن مؤسسته هي مؤسسة ذات تكنولوجيا العالية.

وتكمن أهمية المؤسسات عالية التكنولوجيا في كونها تسهم في ديناميكية الاقتصاد الوطني. حيث يتزايد اهتمام الأوساط التعليمية والوكالات الحكومية للشركات عالية التكنولوجيا بالنمو. ويشكل إنشاء هذا النوع من المشاريع عاملا هاما في نشر المعارف الجديدة وفي النموالاقتصادي للمناطق. بالإضافة إلى ذلك، فان القطاعات التي تنتمي اليها هذه الشركات لها مشاركه متزايدة في الاقتصاد العالمي، مما يسهم في نمواقتصاد البلد بشكل كبير، ففي الولايات المتحدة مثلا، بين عامي 1995 و1998، استأثر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديد بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي 1999 وظفت الشركات الأمريكية في قطاع الإلكترونيات والمعلوماتية 5 ملايين شخص، أي ثلاث مرات أكثر من صناعة السيارات. وقد تضاعف عدد المؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات بمقدار ثلاثة أضعاف بين 1994 و1997. (Candido Vieira al, 2003)

إن هذا التطور له أهمية اجتماعية مهمة أيضا، من حيث التقدم التكنولوجي والتجديد الصناعي وخلق الوظائف. ويعتبر قطاعي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (TIC) والتكنولوجيا الحيوية هما الأكثر حضورا في البحوث التي تم الاطلاع عليها في سياق بحثنا. إن البيئة التي تعمل فيها EHT تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين استنادا لطبيعة نشاطها. فإن هذه الشركات تنتمي إلى قطاعات غير مستقرة جدا، ولا سيما بسبب سرعة التطورات التكنولوجية وزيادة معدلات الابتكار. فالتكنولوجيات، مثل الإلكترونيات، والحواسيب، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والمواد، وعلوم الحياة، قد أعطت نمو في كثير من الأحيان للقطاعات النشاط التي تشهد نموا قويا جدا في معظم البلدان المتقدمة. من خلال جلب الابتكارات إلى السوق، فإنها تخل التوازن السابق فيه، مما يساعد على تغيير الطلب وخلق قوى السوق. ويجدر الإشارة الى أنه في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا يبقى الابتكار

سريا لفترة طويلة وأن دورة حياة المنتج قصيرة. ونتيجة لذلك، يجب أن تكتمل عملية التسويق بأسرع وقت ممكن. (Candido Vieira al, 2003)

ولقد أقر كل من Bruton وRubanik على أهمية درجة الابتكار في التكنولوجيا المقترحة من قبل الشركة. ويرى انه كلما كانت التكنولوجيا أكثر ابتكارا، كلما زادت فرص النجاح التي تخلقها الشركة، وسوف يتم التحليل بمزيد من التفصيل ثلاثة متغيرات محتملة والتي تؤثر على إنشاء المؤسسات عالية التكنولوجيا وهي: أصحاب المشاريع، الموارد، البيئة الإبداعية وفيما يلي شرح لكل متغير: (Candido Vieira al, 2003).

أ. المقاولون أو أصحاب المشاريع: يلعب صاحب المشروع دورًا حاسمًا في تأسيس الشركة في السنوات الأولى من حياتها. حيث ان صاحب المشروع هو الذي يملك اليد العليا، ويجب النظر في عدة عوامل تتعلق بصاحب الأعمال وهي: الخلفية العائلية، الانتماء الديني، التعليم، الحياة الوظيفية، السمات الشخصية، الخبرة، العوامل الظرفية (مثل البطالة أوالهجرة)..وغيرها، (Tesfaye,1997) ويجب الإشارة الى ان هناك مواصفات في هؤلاء المقاولون ففي الغالب أعمارهم تتراوح ما بين 25 الى 45 سنة وعلى مستوى عالي من التعليم إلا أن متوسط العمر ومستوى التعليم قد تختلف، ففي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح رواد الأعمال أصغر سناً منهم في مجال التكنولوجيا الحيوية. حيث يميل رجال الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأن يكونوا "أشخاصًا عصاميين"، وفي بعض الأحيان لا يكملون حتى درجة البكالوريوس ويتراوح عمرهم بين 18 و30 عاما. أما رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا الحيوية هم أشخاص يتمتعون بمستوى عالٍ من التعليم (غالبا ما بعد التخرج) وأعمارهم غالبا فوق سن الثلاثين.

ب. الموارد: للنجاح في بدء الأعمال التكنولوجية، هناك عادة حاجة إلى ثلاثة أنواع من الموارد: بشرية، مادية ومالية.

ب.1 الموارد البشرية: للموارد البشرية أهمية كبيرة بالنسبة إلى المؤسسات عالية التكنولوجيا إلا انه يجب تعبئة الموارد البشرية الفعالة والمحفزة في جميع مراحل تطور الشركة، وخاصة في البداية، حيث يجب على صاحب المشروع رؤية كل شيء وفي نفس الوقت تعلم مهنته الجديدة. فالقدرة على بناء فريق كفء ومتحمس هوأساس النجاح، خصوصا في الشركات الاقتصادية الجديدة. وتحتاج المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية إلى الموارد البشرية في المقام الأول للوظائف المتعلقة بالإدارة مثل التسويق والتمويل وللبحث والتطوير، حيث تعتبر خبرة الأفراد المورد الأكثر قيمة. ومع ذلك، فإن إحدى العقبات التي تعترض إنشاء EHT التي أكدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي على وجه التحديد نقص الموارد البشرية المتخصصة في التكنولوجيا العالية أوالمتقدمة، حيث يشكل النقص في العمال المهرة عائقاً أمام الابتكار في العديد من البلدان، وهوما يعكس في التأخير في تكييف أنظمة التعليم والتدريب مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد القائم على المعرفة. تحتاج EHT إلى الحصول على دعم إداري منذ البداية. ومع ذلك، إلا ان تكلفة انشاء فريق إداري يمكن أن تجعل الشركة هشة ماليا (عبء فريق إدارة كبير، بدون منتج منافس من المرجح أن تضخم التكاليف العامة). أما فيما يتعلق بتعيين الموظفين، ففي الغالب أنه

خلال السنة الأولى من انشاء الشركة، يتم التوظيف من خلال الشبكة الشخصية لأصحاب المشاريع (الزملاء السابقين أو الطلاب وأفراد الأسرة، وما إلى ذلك).

ب.2 الموارد المادية: تشمل الموارد المادية التقنيات والمعدات والعمليات والمباني والمعلومات اللازمة لإدارة الأعمال، وفي مجال التكنولوجيا العالية، هذا النوع من الموارد لديه تكلفة عالية جدا. ونتيجة لذلك، من المهم أن تكون الشركات موجودة بالقرب من الجامعات أومراكز الأبحاث حيث يمكنهم الوصول إلى الموارد المادية. يمكن أن يوفر نشر شبكة جيدة أيضًا إمكانية الوصول إلى هذه الموارد، خاصةً في مجال التكنولوجيا والمعلومات.

ب.3 الموارد المالية: إن الكتابات حول EHT تولي اهتماما خاصا للجانب المالي لهذا النوع من الأعمال، وهناك عدد كبير من المقالات تتناول الموضوع. تمتلك EHT احتياجات مالية خاصة، تختلف عن تلك الخاصة بالشركات الصغيرة في القطاعات التقليدية، والتي تتطلب بنية مالية مناسبة. تتطلب EHT بشكل عام استثمارات عالية دالة على تكلفة تنفيذ المعرفة المستخدمة (البحث والتطوير والانتاج والتسويق والمبيعات) هذه الموارد لخلق نشاط اقتصادي مربح. وفي السياق ذاته، وقد أكد عدة مؤلفون على أن الشركة الشابة "تستثمر بشكل مستمر وبشكل أساسي في الجوانب غير الملموسة، وأن مراحل برامج البحث والتطوير تتبع بعضها البعض. كما يتطلب البعد الدولي لأسواق التكنولوجيا نفقات تسويقية وتجارية كبيرة للغاية. وبالتالي، فإن المؤسسة ذات التقنية العالية هي بطبيعتها "جائعة في النقدية "، كما أن التدفق النقدي سيكون غير متوقع ويمكن أن يكون سلبيا لفترة طويلة من الزمن بسبب تطوير مطول للمنتج، وهناك تكاليف تنطوي عليها حماية الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

ج. البيئة الإبداعية: وتشمل البيئة عوامل موضوعية (مثل توافر رأس المال)، أوأكثر ذاتية (مثل ثقافة تنظيم المشاريع) التي يمكن أن تسهل أوتمنع انشاء الأعمال التجارية. والبيئة هي مزيج لعوامل: الجغرافيا، وعلم الاجتماع، وتاريخ الاقتصادي وتنظيم مؤسساتي والتي تعطي لكل منطقة شخصيتها وثقافتها. هذا النظام البيئي أساسي لمحاولة فهم ديناميكيات إنشاء وتطوير شركات التكنولوجيا. وتشمل البيئة عدة أبعاد من بينهم اثنان مهمين في إنشاء EHT وهما البيئة المؤسسية (السياق الوطني) والبيئة المحلية (السياق الأقرب للمؤسسة)، ويمكن اجمال العوامل البيئية التي تسهل بدء الأعمال التجارية فيما يلي: (Neck, Cohen, 1999) توفر رأس المال الاستثماري؛ وجود رواد الأعمال ذوي الخبرة؛ توفر القوة العاملة الماهرة تقنيا؛ إمكانية الوصول إلى الموردين؛ إمكانيه الوصول إلى العملاء أو الأسواق الجديدة؛ السياسات الحكومية المواتية؛ القرب من الجامعات؛ توافر الأراضي أو المرافق؛ إمكانية الوصول إلى الخدمات المساندة؛ الظروف المعيشية الجذابة.. الخ.

2.2 عوامل نجاح مؤسسات عالية التكنولوجيا:

بمجرد إنشاء شركات التكنولوجيا الفائقة الجديدة، يتعين عليها مواجهة العديد من التحديات لتحقيق النمو المستدام وتحقيق القيمة للمساهمين. ومن النادر ان التقنيات الوحيدة يمكن ان تحقق هذا الهدف. ومن المهم معرفة كيفية ادارتها جيدا، وأن نعرف جيدا قوى السوق، والاستفادة من بيئة مواتية للعمل في البداية. فمثلا تصميم وإطلاق المزيد من المنتجات المتطورة والمبتكرة له تكلفة لا ترضي جميع المستهلكين. يجب إيجاد حل وسط بين الجودة والمبيعات المحتملة من أجل أن تظل مواصفات المنتج مرتفعة بما فيه الكفاية وسعره جذاب أيضا. ويتسم اختيار

استراتيجية التطوير بنفس القدر من الأهمية، فهولن يكون له تأثير على النتيجة النهائية فحسب، بل أيضًا على الطريقة الأساسية التي تعمل بها الشركة لتحقيق هذه النتيجة، (Garner et Ternouth, 2019) ويعتمد النجاح في التكنولوجيا العالية على التفاعل بين المهندسين ذوي المهارات العالية والعلماء والتقنيين ومديري الأعمال الذين يعملون في بيئة تتقبل المنتجات والعمليات والخدمات الجديدة. تزدهر الصناعات عالية التقنية في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، وأنظمة التعليم المتطورة والأسواق المتطورة للغاية. وتعتبر هذه الصناعات عنصرا هاما في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا العظمى. يميل مقر ومكتب تصميم شركات التكنولوجيا الفائقة في هذه البلدان إلى التركيز في مناطق معينة، وعادة ما تكون تلك الخدمات التي تخدمها الجامعات الممتازة ذات العيار العلمي والتكنولوجي العالي.(Bourgault,2006) ومن عوامل نجاح المؤسسات عالية التكنولوجيا: (Jie Yan, Le Wang et Jie Xiong, 2017).

أ. تطوير المنتجات الجديدة مع نمو الشركة: إن تجديد خط الإنتاج، إذا تم الترويج له بنجاح، سيساعد حتما الشركة على تنويع وتكييف وإعادة اختراع نفسها في سوق متغيرة ومتطورة. تمنع هذه الاستراتيجية تقادم خطوط الإنتاج، وتزيد من رضا العملاء وتولد فرص نمو جديدة. لوضعها في مكانها الصحيح، تحتاج الشركات إلى جمع معلومات السوق، واعتماد نهج يركز على العملاء في إدارة المشاريع وإطلاق المنتجات، وضمان عمل الادارة الوسطى والادارة العليا في وئام وضمان فعالية هيكلها التنظيمي الداخلي.

ب. الاهتمام بالعميل أولا: مثالا على ذلك ما شهدته شركة الكاتيل–لوسنت من انخفاض في المبيعات منذ عام 2007 وتراجعًا تاريخيًا في النمو السنوي بلغ حوالي 20٪ في عام 2014، فقد بنت الشركة سمعتها على المعرفة التقنية، مما أدى في النهاية إلى منتجات أكثر تكلفة، والتي تستغرق وقتًا أطول للوصول إلى السوق. داخليا، يدير كبير مسؤولي التكنولوجيا تطوير منتجات جديدة، يتم دعم المشاريع من قبل أقسام مختلفة في بنية خطية لا تسمح بالتداخل عندما يتجاوز المشروع اختصاص قسم معين. باختصار، من وجهة نظر عملائها، فإن المنتجات غالية الثمن وأكثر صعوبة في التسويق، وبالتالي فهي تستبعد نفسها من السوق، نتيجة لتنفيذ استراتيجية وتنظيمها داخليًا. وفي المقابل، شهدت شركة هواوي طفرة خلال نفس الفترة، حيث ارتفعت المبيعات السنوية من 2.7 مليار دولار في عام 2002 إلى 46.5 مليار دولار في عام 2014. الشركة الأن رائدة في صناعة معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية. نجاحها يعتمد على استراتيجية موجهة نحو العملاء، حيث يعتبر مستوى الابتكار التكنولوجي أقل أهمية من تلبية احتياجات المستهلكين والحفاظ على الأسعار عند مستوى معقول.

ج. عندما يكون للكمال والمثالية تكلفة: من المفهوم تمامًا أن شركة التكنولوجيا الفائقة ترغب في الحفاظ على أعلى مستوى ممكن من التميز التقني. ومع ذلك، في مواجهة المنافسة من المنتجات التي هي بالتأكيد أقل تطورا ولكن في نهاية المطاف أكثر سهولة للتسويق وبأسعار معقولة، فإن السعي إلى التميز التكنولوجي يجعل فكرة المبيعات تفقد معنى. فمثلا فقد تحولت صناعة الاتصالات، التي كانت في السابق قطاعًا عالي التقنية، إلى قطاع قائم على السلع الأساسية، إلى درجة أن العملاء لم يعودوا يقبلون تأخيرًا في إطلاق المنتجات بسبب تطورات معقدة للغاية.

3. مقارنة لنتائج بعض الدراسات:

من خلال الدراسات السابقة المطلع عليها تم الوقوف على نقاط متفق عليها، من أهمها أنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج أساسي في الدراسة وذلك في بناء جوانب الدراسة النظرية والتحليلية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، بالإضافة الى الاعتماد على منهجية دراسة الحالة باستخدام الاستبيان كأداة في جمع المعطيات. أما بالنسبة للمواضيع المعالجة جاء طرحها كالتالي:

1.3 واقع ممارسة أبعاد الذكاء الاقتصادي في المؤسسات عالية التكنولوجيا:

من خلال دراسة "واقع ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة: قطاع الصناعة الالكترونية –الكهرومنزلية لولاية برج بوعريريج"، (العرابي ودحماني، 2018) التي سعت الى معرفة واقع ممارسة الذكاء الاقتصادي بأبعاده الثلاث اليقظة الاستراتيجية، حماية المعلومة والتأثير في المؤسسات الاقتصادية، وبصفة خاصة مؤسسات الصناعة الالكترونية والكهرومنزلية المتواجدة في ولاية برج بوعريريج، فقد خلصت الى أن مستوى ممارسة اليقظة الاستراتيجية كان مرتفعا مقارنة مع الأبعاد الأخرى حماية المعلومة والتأثير من حيث إجابات أفراد عينة الدراسة، أما عن ممارسة الذكاء الاقتصادي بأبعاد الثلاث اليقظة، حماية المعلومة والتأثير كان هناك قصور، مما يدل أن المؤسسات لازالت تعمل على مراقبة البيئة الخارجية فقط، من خلال اليقظة الاستراتيجية. أما بالنسبة لل "دراسة استطلاعية حول واقع اليقظة الاستراتيجية في مؤسسات صناعة الأدوية بقسنطينة"، (رملي، 2014) والتي هدفت الى تسليط الضوء على واقع اليقظة الاستراتيجية على عينة من مؤسسات صناعة الادوية بقسنطينة، والتعرف على ممارساتها فيما يتعلق بمجالات اليقظة الاستراتيجية ومراحل تنفيذها، فقد خلصت الى أن هناك مستوى متوسط لممارسات اليقظة الاستراتيجية بأنواعها في المؤسسات محل الدراسة، وذلك بسبب ضعف أنظمة المعلومات الخاصة بالجانب التكنولوجي، المجتمعي والتنافسي والتركيز على الجانب التجاري المتعلق ببقائها على المدى القصير، ولكون هذا القطاع حديث النمو والتطور في الجزائر، وأظهرت النتائج أيضا ضعف في مراحل اليقظة الاستراتيجية خصوصا مرحلة التوقع والترصد وهي أهم المراحل وهذا لعدم اهتمام هذه المؤسسات بأنظمة المعلومات كعملية مستمرة، فهي تقوم بها فقط عند حاجتها اليها فهي تفتقد الى الحس الاستراتيجي عموما.

وعلى خلاف الدراستين السابقتين، أثبتت دراسة "التحليل العاملي التوكيدي للذكاء الاقتصادي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإلكترومنزلية في الجزائر"، (طويطي و كنوش، 2020) وجود نظام للذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الإلكترومنزلية محل الدراسة الميدانية بدرجة عالية جدا، كما استطاعت هذه الدراسة أن تؤكد البنية الثلاثية للذكاء الاقتصادي (اليقظة الاستراتيجية الحماية والتأثير) في بيئة الأعمال الجزائرية، بعد إجراء التحليل العاملي التوكيدي لعينة من المؤسسات الإلكترومنزلية في الجزائر.

2.3 دور الذكاء الاقتصادي واليقظة في أداء المؤسسات عالية التكنولوجيا

هدفت دراسة "الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية –دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، (رقامي، 2016) الى ابراز أثر الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات محل الدراسة، ومعرفة الاستراتيجية التي تعتمدها هذه المؤسسات للقيام بنشاطها، ومدى اعتمادها

على المعلومات المحصلة لتحسين أدائها، وخلصت الدراسة الى أن مسيرو المؤسسات محل الدراسة لا يعتبرون أن المعلومات هي عامل رئيسي في تطوير أدائها، وبالنسبة لعنصر الحماية في هاته المؤسسات تكون بصفة ارتجالية وليس بطرق علمية اذن من خلال النتائج يتضح انعدام الذكاء الاقتصادي بأبعاده الثلاث. أما بالنسبة لدراسة "دور اليقظة التنافسية في تطوير الأداء المستدام للمؤسسة الصناعية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الصيدلانية"، (مروج، 2014)، فقد أكد فيها أن اليقظة التنافسية تعمل على تطوير الأداء المستدام للمؤسسة الوطنية للصناعات الصيدلانية من خلال تحديد مختلف الرهانات، والنزاعات، والفرص، والتهديدات، التي تميز مجال للصناعات الصيدلانية من أجل تبني إستراتيجيات وإجراءات تمكنها من التأقلم مع مختلف التغيرات.

3.3 دور اليقظة في زيادة تنافسية المؤسسات عالية التكنولوجيا:

أكدت دراسة "دور اليقظة التكنولوجية كعامل للإبداع في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسة بالتطبيق على الصناعة الدوائية (حالة مجمع صيدال)"، (هاني و عطية، 2018) على أهمية اليقظة التكنولوجية في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسة باعتبارها وسيلة للإبداع الذي برفع من الأداء التنافسي للمؤسسة، ويتضح اهتمام المؤسسة باليقظة من خلال امتلاكها لوحدة مركزية مكلفة بالمراقبة (خلية اليقظة)، وهي تابعة لمديرية البحث والتطوير، كما تولي اهتماما كبيرا في تنمية أفراد البحث والتطوير لأهميتهم الخاصة في مجال الصناعة الصيدلانية من خلال تدريبهم وتكوينهم داخليا وخارجيا؛ وهذا ما يحقق الإبداع وبالتالي يكون له تأثير إيجابي على المؤسسات من ناحية تخفيض التكاليف وتحسين مستوى الإنتاجية، زيادة الأرباح، تحسين الجودة، رفع الحصص السوقية، وكل هذه المتغيرات تعبر عن الأداء التنافسي للمؤسسة. كذلك بالنسبة لدراسة "دور اليقظة الإستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية"، (زواو، 2013)، حيث تم إثبات أن لليقظة التنافسية دور في تحسين تنافسية المؤسسة المتعلقة بعامل إحراز التفوق على المنافسين، نفس الشيء بالنسبة لليقظة التكنولوجية واليقظة التجارية التي تم إثبات أن لهما دور في تحسين تنافسية المؤسسة من خلال التأثير على عامل الإبداع والابتكار وبناء علاقة دائمة مع العملاء والموردين. ومن خلال دراسة "دور نظام اليقظة الاستراتيجية في تعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مجمع صيدال – فرع المدية"(يوسف الزين، 2012) فقد توصلت الى أن اليقظة الاستراتيجية تعد وسيلة عصرية لتعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق مزايا تنافسية، حيث تساعد على اكتساب أفكار وطرق جديدة ومبدعة في الإنتاج ومختلف النشاطات.

ومن تحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدارسة الحالية، نلاحظ أن المؤسسات عالية التكنولوجيا العاملة في الجزائر افتقادها للتطلع الى الابداع والابتكار بل ويقتصر هدفها في البقاء والمنافسة فقط، من خلال الاهتمام بالبيئة الخارجية، وهذا ما يفسر عدم اهتمام هاته المؤسسات بالجانب الدفاعي والهجومي، المتمثل في "الحماية" و"التأثير" كركيزتين مهمتين في الذكاء الاقتصادي. ونلخص أهم النتائج المتحصل عليها في النقاط التالية:

- اعتماد المؤسسات عالية التكنولوجيا على اليقظة الاستراتيجية في تحسين الأداء؛
- يرى مسيرو المؤسسات عالية التكنولوجيا الجزائرية أن اليقظة أداة كافية تحقق من خلالها أهدافها التنافسية؛
- قصور في ممارسة الحماية كنظام دفاعي (الدعامة الثانية للذكاء الاقتصادي) في هاته المؤسسات؛

- عدم الاهتمام بسياسة التأثير (الدعامة الثالثة للذكاء الاقتصادي) كبعد هجومي للتأثير على المحيط الخراجي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية؛
- غياب الحس الاستراتيجي للمؤسسات عالية التكنولوجية الجزائرية.

الخاتمة:

بناءا على التشخيص السالف الذكر وتبعا للنتائج لا يسع في هذا المقام سوى تقديم مجموعة من الإقتراحات نذكر منها:

- الاعتماد على المعلومة كمورد استراتيجي في رسم الخطط ووضع الاستراتيجية؛
- وجب على المؤسسات عالية التكنولوجيا أن تضع خطوات إجرائية وعملية في بناء منظومة لليقظة تساعدها في تحسين مراقبتها لبيئتها وفي مواجهة منافسيها؛
- ضرورة خلق خلية مستقلة لليقظة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتسخير أعوان متخصصين من أصحاب الخبرة في المجال.
- تهيئة متطلبات اليقظة بما يعزز خدمة أهداف المؤسسات عالية التكنولوجيا؛
- ضرورة الاهتمام بجانب الحماية كدعامة دفاعية الى جانب سياسة التأثير كبعد هجومي من أجل تحقيق الأداء الأمثل؛
- لابد للمؤسسات عالية التكنولوجيا أن تتطلع للأبداع والابتكار وهذا ما يحققه لها الذكاء الاقتصادي؛
- الاستفادة من تجارب المؤسسات عالية التكنولوجيا العالمية في كيفية تحسين الأداء وتحقيق الابداع والابتكار من خلال الذكاء الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- العرابي خديجة ودحماني عبد العزيز (2018)، واقع ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة: قطاع الصناعة الالكترونية –الكهرومنزلية لولاية برج بوعريريج، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE العدد السابع، سبتمبر 2018.
- حمزة رملي (2014)، دراسة استطلاعية حول واقع اليقظة الاستراتيجية في مؤسسات صناعة الادوية بقسنطينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني ديسمبر 2014، ميلة –الجزائر.
- رقامي محمد (2016)، الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية –دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 43.
- زواو ضياء الدين (2013)، دور اليقظة الإستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة الإستراتيجية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013

- سهام عبد الكريم (2012)، سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر- ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان (الأردن)، 23-26 أبريل 2012.
- محمد علي مروج (2014)، "دور اليقظة التنافسية في تطوير الأداء المستدام للمؤسسة الصناعية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الصيدلانية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص :إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف.
- مصطفى طويطي ونبيل كنوش (2020): "التحليل العاملي التوكيدي للذكاء الاقتصادي: دراسة ميدانية ل عينة من المؤسسات الإلكترومنزلية في الجزائر"، مجلة التنظيم والعمل المجلد 8 ،العدد 3.
- هاني نوال وعطية حليمة تحت عنوان: "دور اليقظة التكنولوجية كعامل للإبداع في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسة بالتطبيق على الصناعة الدوائية (حالة مجمع صيدال)"، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، 3911-2543 – ISNN : العدد الرابع، 2018.
- يوسف الزين خيرة (2012)، دور نظام اليقظة الاستراتيجية في تعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مجمع صيدال – فرع المدية-" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، للباحثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.
- Collectif guide du routard (2014), "Le guide de l'intelligence économique", Le guide du routard, p14., E-book Publié dans: https://fr.scribd.com/, consulté le 19/02/2017.
- Garner Cathy et Ternouth Philip, Entreprises créées par essaimage et nouvelles entreprises de haute technologie ("jeunes pousses") – le rôle des nouvelles entreprises dans la commercialisation de la propriété intellectuelle issue de la recherche universitaire, https://www.wipo.int/sme/fr/documents/spin_outs.htm, consulté le :28/02/2019 à : 12 :41.
- Jie Yan, Le Wang et Jie Xiong (2017), La chute d'Alcatel-Lucent et l'ascension d'Huawei : quand le développement de nouveaux produits fait la différence, Journal of Business Strategy, vol. 38 no. 1, 2017.
- Neck, H., B. Cohen et A. Corbett (1999), A Genealogy and Taxonomy of High-Technology New Venture Creation within an Entrepreneurial System, Frontiers of Entrepreneurship Research.
- P.l. Bourgault, Haute technologie. https://www.thecanadianencyclopedia.ca/fr/ article/haute-technologie, haute technologie, L'Encyclopédie canadienne , consulté le : 03/02/2019 à : 00 :03.
- Tesfaye, B. (1997), Patterns of Formation and Development of High-Technology Entrepreneurs. In Jones-Evans, D. et M. Klofsten (ed.). Technology, Innovation and Enterprise - The European Experience. London, Macmillan Press: 61-106. 1997.
- Vieira Candido Borges Jr, Bernasconi Michel et Filion Louis Jacques (2003) , La création des entreprises de haute technologie (EHT)Examen de la documentation, Cahier de recherche no. 2003-11, Juillet 2003.

أثر الإستثمار الحكومي والخاص على معدلات البطالة في الجزائر: 1997–2017

The Impact of Government and Private Investment on Unemployment for Algeria, 1997-2017

د. قوري يحي عبد الله

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر

koriiab@live.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/26 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1997– 2017، و ذلك باستعمال نموذج الانحدار الخطي للفجوات الموزعة Autoregressive (ARDL) Distributed Lag. نتائج الدراسة أظهرت أن الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص يؤثران بشكل معنوي سلبي على معدلات البطالة. كل زيادة في الإستثمار الحكومي بـ 1 % يقابلها انخفاض بحوالي 0.37 % في معدل البطالة، وكل زيادة في الإستثمار الخاص بـ 1 % يقابلها انخفاض بحوالي 0.48 % في معدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: معدل البطالة؛ الإستثمار الحكومي، الإستثمار الخاص، نموذج ARDL؛ الجزائر.

Abstract: The objective of this paper is to estimate the impact of private investment and government investment on the unemployment for the case of Algeria using an Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration approach for the period: 1997-2017. We find that a 1% increase in government investment decreases the unemployment by about 0.37 % in the long-run, and a 1% increase in private investment decreases the unemployment by about 0.48 % in the long-run.

***Key Words*:** : Unemployment, government investment, private investment, ARDL Model, Algeria.

JEL Classification : E24, E27, E62, G31.

* مرسل المقال: قوري يحي عبد الله (koriiab@live.fr).

المقدمة:

كانت البطالة وماتزال تشكل مصدر قلق اجتماعي حقيقي في مختلف الدول وهو ما جعل المفكرين الاقتصاديين يولونها حيزا هاما في دراساتهم الاقتصادية، فقد ارجع Keynes ظاهرة البطالة والكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات من القرن الماضي إلى العجز في الطلب الكلي، واعتبر أن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي وخاصة الإنفاق الحكومي ستؤدي لزيادة حجم العمالة و التوظيف، ثم الإقتراب من مستوى التوظيف الكامل بحيث يقل حجم البطالة عن 1 % (Tcherneva, 2011) ، ويمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تؤثر على التشغيل من خلال ثلاث قنوات رئيسية : القناة الأولى وتتمثل في معالجة حالات الكساد عن طريق الرفع من الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الإستثمار والإنتاج وتراجع معدلات البطالة، أما القناة الثانية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بزيادة الإستثمار الخاص ومن ثم زيادة فرص التشغيل وتراجع البطالة، أما القناة الثالثة فتتمثل في المشاريع الاستثمارية المباشرة التي تشرف عليها الحكومة والتي تساهم بدورها في امتصاص البطالة، (لعجال، 2011).

من هذا المنطلق شرعت الجزائر بداية من سنة 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية تقوم على رفع الإنفاق الحكومي بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بعد الإنفراج المالي الناتج عن تحسن أسعر النفط في الأسواق الدولية، وتجسدت هذه السياسة الاقتصادية من خلال وضع مجموعة من المخططات الاقتصادية الإنمائية المتتابعة وهي (مسعي، 2012): مخطط الإنعاش الإقتصادي للفترة: 2001-2004 والذي خصص له مبلغ إجمالي بحوالي 525 مليار دج ، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة: 2005-2009 و قد خصص له مبلغ إجمالي حوالي: 4203 مليار دينار جزائري، برنامج دعم النمو الاقتصادي: 2009-2014 وقد خصص له حوالي: 21214 مليار دج، ثم مخطط خماسي آخر للاستثمارات العمومية للفترة: 2015 - 2019 وقد حددت مسودته المالية في حدود: 21000 مليار دج (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2014).

إشكالية الدراسة: بالنظر إلى البرامج الإنفاقية الضخمة التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2000 وآثارها المباشرة وغير المباشرة على الإستثمار الخاص يمكن طرح السؤال الجوهري التالي: ما هو أثر الاستثمار العام والاستثمار الخاص على مستويات التشغيل في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة: لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة نفرض وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم الإنفاق الاستثماري بما فيه الأستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر.

أهداف الدراسة: هدف هذه الدراسة هو تقدير أثر حجم الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1997-2017، من أجل المساهمة في وضع سياسة اقتصادية ناجعة في ما يتعلق بمحاربة ظاهرة البطالة.

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما تعتمد أيضا على المنهج التجريبي القياسي، وتحديدا نموذج الانحدار الذاتي الخطي للإبطاء الزمني الموزع (Autoregressive Distributed Lag) .(ARDL)

خطة الدراسة: تم تقسيم البحث الى ثلاث فقرات أساسية كما يلي:

1.الإستثمار الحكومي، الإستثمار الخاص ومعدلات البطالة في الجزائر.

2. أثر الإستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر باستعمال نموذج ARDL.

3. الخاتمة.

1. الإستثمار الحكومي، الاستثمار الخاص ومعدلات البطالة في الجزائر:

1.1. ظاهرة البطالة في الجزائر:

يبين الشكل 1 تطور ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1997-2017، حيث يمكن تسجيل ما يلي:

- يظهر التمثيل البياني الفترات التي تفاقمت فيها معدلات البطالة وهي الفترة الممتدة بين 1997 و2001، أين بلغت أعلى نسبة العام 2000 بحوالي 29.5 % ثم تراجعت تدريجيا بسبب السياسات الاقتصادية التوسعية التي تم الشروع فيها بعد ارتفاع أسعار النفط، وبلغت أدنى مستوياتها العام 2012 بحوالي 9.8 %، لتشهد ارتفاعا طفيفا خلال الأعوام اللاحقة حيث تم تقديرها في حدود 11.7 % العام 2017 وذلك تزامنا مع السياسة التقشفية التي تم تبنيها بعد تراجع أسعار النفط العام 2015.

- معدلات البطالة الحالية في الجزائر وإن كانت في مستوياتها الدنيا بالمقارنة مع تسعينيات القرن الماضي إلا أنها تبقى مرتفعة بالمقارنة مع بعض الدول النامية فقد بلغت حوالي: 10.6 % في إيران، 10.2 % في المغرب، 9.2 % في تركيا، 6.2 % في أندونيسيا، 5.6 % في المملكة العربية السعودية، و4.8 % في نيجيريا.

- النتائج المحققة في ما يتعلق بالتشغيل والبطالة تبدوا أيضا متواضعة إذا ما قورنت بحجم الإنفاق الكلي، حيث أن الزيادة في حجم النمو الاقتصادي والعمالة لا تتناسب مع استجابة الطلب الكلي لصدمات الإنفاق الحكومي، ويمكن أن نفسر ذلك بعدة عوامل منها: (علاوي، 2011):

- الأثر المزاحم للطلب المحلي والمتمثل في أثر الواردات، حيث تزايدت قيمة الواردات من 500 مليار دج سنة 1997 إلى 6229 مليار دج سنة 2017 أي انها تضاعفت حوالي 12 مرة، وهو ما يعني ضياع آلاف فرص العمل التي كان من الممكن استحداثها لو تمت تلبية الزيادة في الطلب عن طريق الجهاز الإنتاجي المحلي بدلا من الإستيراد.

- الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، حيث يشكل النفط أكثر 20 % من الناتج المحلي الإجمالي (2017) وأكثر من 95% من الصادرات والمصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة، إلا أنه مع ذلك لا يوظف سوى 10 % من القوة العاملة (بما في ذلك القطاع الصناعي). وبالرغم من ان قطاع النفط يحقق الموارد اللازمة لتغطية الإستهلاك عن طريق الإستيراد إلا أنه لا يؤثر بشكل كبير في تنمية البلد واستيعاب القوى العاطلة عن العمل بشكل مباشر.

- انتشار الفساد، حيث تحتل الجزائر المرتبة 112 في مراتب الفساد في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية للعام 2018 وذلك من أصل 180 دولة، وتظهر آثار الفساد على مستويات التشغيل من خلال الحد من حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- عدم التوافق بين النظام التعليمي وسوق العمل حيث ترتفع البطالة في أوساط خريجي المعاهد والجامعات، ويزداد الأمر سوءاً مع قلة الاستثمارات وعدم تلبية متطلبات السوق بنوعية العمالة المطلوبة.

الشكل 01: "تطور معدلات البطالة في الجزائر: 1997-2017".

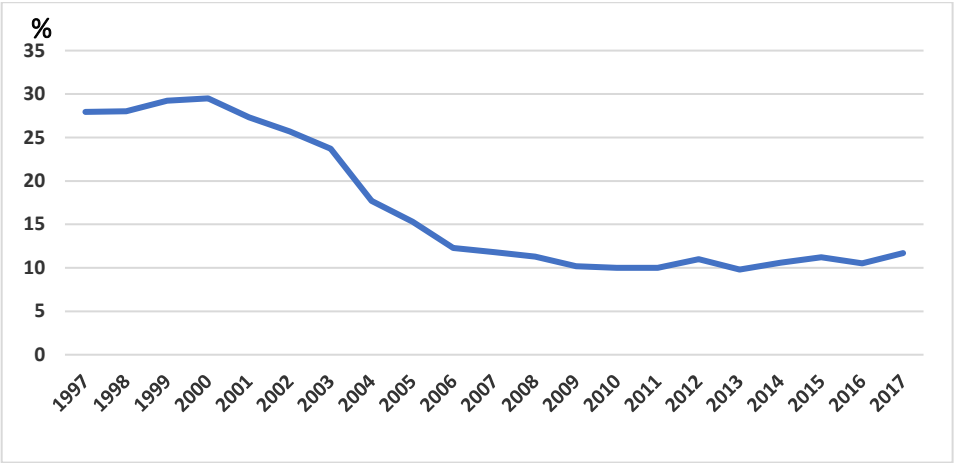

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة المالية.

2.1. الإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر:

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: هما نفقات التسيير، ونفقات الاستثمار وتسمى أيضا بنفقات التجهيز. والفرق بينهما هو أن نفقات التسيير تخصص لسير المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنها تشمل أساسا نفقات المستخدمين والمعدات. وأما نفقات الاستثمار فهي تلك النفقات التي لها طابع استثماري ويطلق عليها ميزانية الإستثمار، وتتكون من الإستثمارات الإقتصادية والإجتماعية والإدارية، يضاف إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. ويتم تمويل نفقات التجهيز من قبل الخزينة العمومية بشكل مباشر، أو في شكل قروض وتسبيقات من الخزينة أو من البنوك.

وتقسم نفقات التجهيز في الجزائر حسب مجموعة من المعايير (الجريدة الرسمية 1984):

- معيار العناوين: حيث يقسم نفقات التجهيز إلى عناوين متعددة منها: الإستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة، ونفقات رأس المال.
- معيار القطاعات: حيث يمكن تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات الإقتصادية ومن بينها: قطاع المحروقات، قطاع الصناعة التحويلية، قطاع الطاقة والمناجم، قطاع الفلاحة والري، قطاع الخدمات المنتجة، قطاع المنشآت الأساسية الإقتصادية والإدارية، قطاع التربية والتكوين وغيرها.
- معيار الفصول والموارد: وهو معيار يفصل في نفقات التجهيز في القطاع الواحد من خلال تقسيمه إلى قطاعات فرعية.

يبين الشكل 2 تطور الإستثمار الحكومي في الجزائر خلال الفترة: 1997-2017 ، حيث يمكن تسجيل ما يلي:

- شهد الإستثمار الحكومي في الجزائر تزايدا مضطردا طيلة الفترة 2000-2008 وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط والتي تعدت 100 دولار للبرميل خلال هذه الفترة، وهو ما سمح بتوفير راحة مالية على المستوى الكلي استغلتها الحكومة لزيادة استثماراتها الحكومية في مختلف القطاعات.

- خلال الفترة 2009-2017 يمكن ملاحظة نوع من التذبذب في معدلات زيادة الاستثمار الحكومي، ولكنها مع ذلك تشهد اتجاه عام موجب. خلال سنتي 2016 و2017 تراجع الاستثمار الحكومي ليبلغ على الترتيب: 2711 مليار دج و 2605 مليار دج أي بتراجع قدره 14 % مقارنة مع 2015 و 4 % مقارنة مع 2016 ويمكن تفسير ذلك خصوصا بتراجع أسعار النفط وتبني الحكومة لسياسة ترشيد النفقات .

الشكل 02: "تطور الإستثمار الحكومي في الجزائر: 1997-2017"

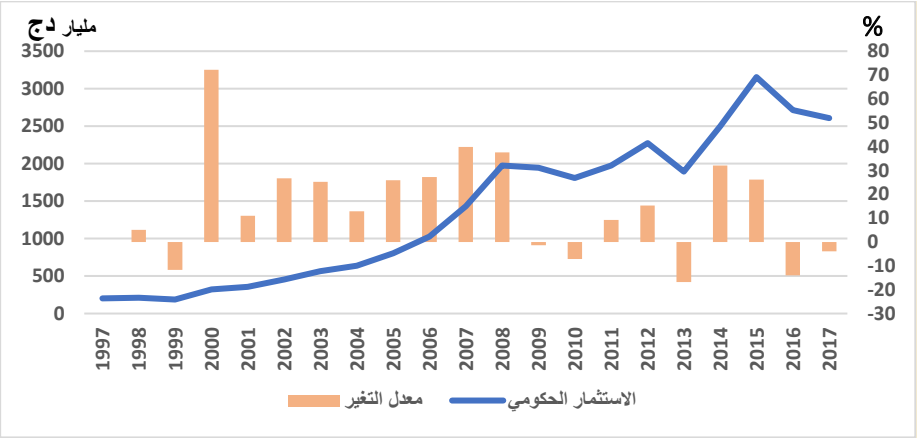

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة المالية.

1.3.الاستثمار الخاص في الجزائر:

يبين الشكل 3 تطور الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة: 1997-2017، حيث يمكن تسجيل ما يلي:

- عرف حجم الاستثمار الخاص تطورا ملحوظا خلال الفترة 1997-2013 حيث انتقل من حوالي: 445 مليار دج العام 1997 إلى 5334 مليار دج العام 2013. معدل هذه التراكمات الاستثمارية بلغت أعلى قيمة لها العام 2004 بزيادة قدرها 37 % بالمقارنة مع العام 2003 وأيضا العام 2013 بزيادة قدرها 31 % بالمقارنة مع العام 2012. تزامن ارتفاع الاستثمار الخاص في هذه الفترة مع السياسة الإنفاقية التوسعية التي باشرتها الحكومة طيلة الفترة: 1999-2013.

- انطلاقا من سنة 2014 ومع تراجع أسعار النفط وتبني الحكومة لسياسة ترشيد النفقات تراجعت معدلات ارتفاع الاستثمار الخاص طيلة الفترة: 2014-2017 وبلغ تراكم استثمارات القطاع الخاص حوالي:6394 مليار دج العام 2017.

الشكل 03: "تطور الإستثمار الخاص في الجزائر: 1997-2017"

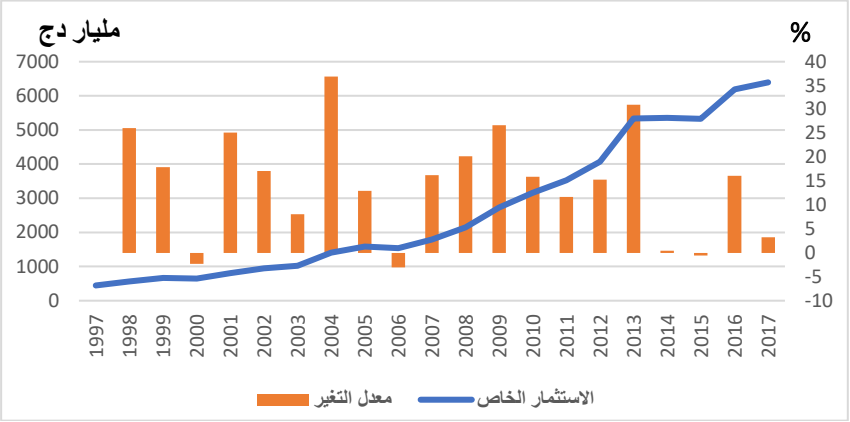

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة المالية.

2. أثر الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر باستعمال نموذج ARDL:

1.2. متغيرات وشكل نموذج ARDL المراد تقديره:

إن من شروط استخدام نماذج التكامل المشترك المقترحة من طرف Engle and Granger هي أن تكون المتغيرات المستعملة في النموذج تتكامل من نفس الرتبة، هذا الشرط دفع بعض الباحثين إلى البحث عن نموذج بديل في حال كون المتغيرات تتكامل من رتب مختلفة، وهو الحال بالنسبة لنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model أو اختصارا ARDL مطور من طرف مجموعة من الباحثين: Pesaran and Pesaran (1997)، Pesaran and Shin (1999)، Pesaran et al (2001)، حيث يجمع هذا النموذج بين نموذجين هما: نموذج الانحدار الذاتي الخطي و نموذج فترات الإبطاء الموزعة. وهناك عدة مزايا لاستخدام نموذج ARDL نذكر من بينها (KORI YAHIA , 2018):

- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من رتب متساوية أو مختلفة.
- النتائج التطبيقية لهذا النوع من النماذج تكون جيدة حتى في حالة استعمال عينات صغيرة الحجم.
- استعمال هذه النماذج يسمح بتقدير علاقات الأجل الطويل والقصير في نفس الوقت.
- يمكن استعمال المتغيرات بدرجات إبطاء مختلفة، خلافا لنموذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR الذي يفرض رتبة ابطاء واحدة لكل متغيرات النموذج.

لغرض بناء نموذج ARDL الذي يقدر أثر حجم الإنفاق الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر تم اختيار الفترة الزمنية 1997-2017، كما تم اختيار المتغيرات التالية:

أولا: حجم نفقات الإستثمار الحكومي بالأسعار الجارية: (GI) وتم الحصول عليه انطلاقا من بيانات وزارة المالية.

ثانيا: حجم الاستثمار الخاص بالأسعار الجارية: PI وتم الحصول عليه انطلاقا من بيانات وزارة المالية.

ثالثا: معدلات البطالة (U) وتم الحصول عليه انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يمكن كتابة نموذج ARDL المراد تقديره باستعمال الصيغ التالية:

النموذج 1 : أثر الإستثمار الحكومي على معدلات البطالة:

$$D(\log(U_t)) = c + \sum_{i=1}^{p} a_i D(\log(U_{t-i})) + \sum_{i=1}^{q} b_i D(\log(GI_{t-i})) + \psi ECT_{t-1} + v_t$$

النموذج 2: أثر الإستثمار الخاص على معدلات البطالة:

$$D(\log(U_t)) = c + \sum_{i=1}^{p} a_i D(\log(U_{t-i})) + \sum_{i=1}^{q} b_i D(\log(PI_{t-i})) + \psi ECT_{t-1} + v_t$$

مع: v_t : شعاع الأخطاء الذي يحقق الفرضيات الكلاسيكية في نماذج الانحدار، log يرمز إلى اللوغاريتم النيبيري.

ولغرض التأكد من وجود تأثير معنوي للإستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص يمكن إضافة نموذج 3 كما يلي:

$$D(\log(PI_t)) = c + \sum_{i=1}^{p} a_i D(\log(PI_{t-i})) + \sum_{i=1}^{q} b_i D(\log(GI_{t-i})) + \psi ECT_{t-1} + v_t$$

2.2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة:

قبل القيام بتقدير نموذج ARDL نقوم أولا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وذلك باستخدام اختبارات: Augmented Dickey-Fuller (ADF)، واختبار Phillips-Perron. اختبارات الاستقرارية هذه تسمح بمعرفة نوع النموذج الواجب استعماله في الدراسة. [Alamro H. et al. (2014)].

نتائج اختبارات الاستقرارية من نوع ADF و PP باستعمال برنامج EViews ملخصة في الجدول 1.

الجدول 01: "اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة"

المتغيرات	الإحصائية المحسوبة والقيمة الحرجة	اختبار ADF			اختبار PP		
		نموذج (3)	نموذج (2)	نموذج (1)	نموذج (3)	نموذج (2)	نموذج (1)
Log(U)	Stats	-2.15	-2.14	-1.13	-0.77	-1.11	-1.69
	p-value*	0.48	0.22	0.22	0.95	0.68	0.08
D(log(U))	Stats	-1.85	-2.91	-1.59	-2.89	-2.92	-2.65
	p-value*	0.64	0.06	0.10	0.18	0.05	0.01
Log(GI)	Stats	-0.81	-1.46	2.89	-0.67	-1.59	2.87
	p-value*	0.94	0.53	0.99	0.96	0.46	0.99
D(Log(GI))	Stats	-2.41	-2.49	-4.08	-6.10	-5.66	-4.08
	p-value*	0.36	0.12	0.00	0.00	0.00	0.00
Log(PI)	Stats	-2.85	-1.23	5.21	-2.97	-0.66	7.55
	p-value*	0.19	0.64	1	0.16	0.83	1
D(log(GPI))	Stats	-6.15	-6.27	-2.31	-7.29	-7.10	-3.03
	p-value*	0.00	0.00	0.02	0.00	0.00	0.00

* الإحتمال p-value أقل من 0.05 في النماذج 3 و 2 و 1 يعني أن الإختبار يرفض فرضية جذر الوحدة وبالتالي السلسلة الزمنية الموافقة مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول 1 يتبين أنه لا يمكن رفض فرضية وجود الجذر الوحدوي في المستوى من أجل مستوى معنوية 5 % في كل السلاسل الزمنية المدروسة، حيث نلاحظ أن P-value أكبر من 0.05 في كل النماذج: (3) و (2)، و (1) سواء بالنسبة لاختبار ADF أو أيضا اختبار PP وهو ما يعني أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى. تطبيق فرق أول من الدرجة الأولى على المتغيرين يفضي إلى سلاسل زمنية مستقرة حيث نلاحظ أن P-value أقل من 0.05 في كل النماذج المقدرة حسب اختبار PP باستثناء معدل البطالة الموافق للنموذج (3)، ولكن ذلك غير مؤثر بما أن النموذجين (1) و (2) يشيران الى استقرار ((D(log(U)).

3.2. بناء وتقدير نموذج ARDL:

لتقدير أثر كل من الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص، على معدلات البطالة في حالة الاقتصاد الجزائري يمكن الاستعانة بنموذج ARDL(p,q) ذي الرتب p، q على الترتيب، هذه الرتب يتم اختيارها بالاستناد على معياري Akaike (AIC) و Schwartz (SC) . النتائج أفضت إلى النموجين ARDL(4,2) ، ARDL(4,4) على الترتيب، وبنفس الطريقة توصلنا إلى أن أثر الإستثمار الحكومي على الإستثمار الخاص يمكن تقديره باستعمال نموذج ARDL(3,1).

نتائج اختبار الحدود للنماذج الثلاث مبينة في الجدول 2 أدناه، حيث أن مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة بتلك المجدولة من طرف Pesaran et al. (2001) تبين أن فرضية العدم مرفوضة عند مستويات معنوية 10 % و 5 % وذلك في كل النماذج 1، 2 و3 وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين U وكل من: GI و PI. بالإضافة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين GI و PI.

الجدول 02: "نتائج اختبار الحدود لعلاقة التكامل المشترك"

Depandent Variable D(log(U))				
Independent Variable	**Test Statistic**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
Model 1 D(Log(GI))	F-statistic = 8.80*	10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285
Model 2 D(Log(PI))	F-statistic = 16.50*	10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285
Depandent Variable D(log(PI))				
Model 3 D(Log(GI))	F-statistic = 6.50*	10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285

معنوي إحصائيا عند مستوى 5% و 10%.

المصدر: من إعداد الباحث.

4.2.نتائج تقدير نموذج ARDL:

نتائج تقدير نموذج ARDL ذي التكامل المشترك مبينة في الجداول 3 و 4 أدناه، حيث يمكن أن نسجل ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة في الأجل الطويل بين معدلات البطالة وكل من الإستثمار الحكومي والاستثار الخاص في كلا النموذجين 1 و2 حيث أن كل زيادة ب ***1 %*** في حجم الإستثمار الحكومي تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بحوالي 0.37 ***%*** في الأجل الطويل بينما تؤدي زيادة الإستثمار الخاص ب ***1 %*** تؤدي إلى تراجع معدلات البطالة بحالي 0.48 ***%*** .

- وجود علاقة معنوية سالبة في الأجل القصير بين معدل البطالة والاستثمار الخاص في النموذج 2 حيث أن كل زيادة ب 1 % في حجم الإستثمار الخاص تؤدي إلى تراجع معدلات البطالة بحوالي 0.74 **%** في نفس السنة بينما تتراجع في السنوات الثلاث الموالية بحوالي: 0.34 **%**، 0.44 **%**و 0.11**%** على الترتيب.

- وجود علاقة معنوية موجبة في الأجل الطويل بين الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص في النموذج 3، حيث أن كل زيادة ب 1 % في حجم الإستثمار الحكومي تؤدي إلى ارتفاع الإستثمار الخاص بحوالي 0.76 ***%*** في الأجل الطويل.

- وجود علاقة توازنية معنوية طويلة الأجل سالبة مقدرة بحوالي – 0.56 في النموذجين: 1، 2، وهي تعني أن العودة للتوازن قد تم تعديلها بنسبة 56 **%** في كلا النموذجين. أما في النموذج 3 فالعودة نحو التوازن فهي أيضا سالبة ومعنوية ومعدلة بحوالي 23 **%**.

- معامل التحديد في نموذج التكامل المشترك يساوي 70 **%** في النموذج 1 و86 **%** في النموذج 2، بينما يصل إلى 68 **%** في النموذج 3، وهي تدل على وجود جودة إحصائية نسبية للنماذج المقدرة.

الجدول 03: "نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج ARDL"

Model	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Model 1 , ARDL(4,2) dep. Var. : D(Log(U)) Inde. Var. : D(Log(GI))	-0.37	-11.46*	0.00
Model 2, ARDL(4,4) dep. Var. : D(Log(U)) Inde. Var. : D(Log(PI))	-0.48	-17.39*	0.00
Model 3, ARDL(3,1) dep. Var. : D(Log(PI)) Inde. Var. : D(Log(GI))	0.76	9.88*	0.00

*معنوي إحصائيا عند مستوى 1 %.

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول 04: "نتائج تقدير نماذج التكامل المشترك"

Model	Dependent Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Model 1, ARDL(4,2) Inde. Var. D(Log(GI))	C	2.91	4.32	0.00
	DLOG(U(-1))	0.22	1.21	0.24
	DLOG(U(-2))	0.56	2.90	0.01
	DLOG(U(-3))	0.41	2.24	0.04
	DLOG(GI)	0.10	1.31	0.21
	DLOG(GI(-1))	0.13	1.37	0.19
	CointEq(-1)*	-0.56	-4.33	0.00
	R-squared		0.70	
	F-statistic		6.22	
Model 2, ARDL(4,4) Inde. Var. D(Log(PI))	C	3.81	6.11	0.00
	DLOG(U(-1))	0.18	1.29	0.22
	DLOG(U(-2))	0.68	4.49	0.00
	DLOG(U(-3))	0.53	3.52	0.00
	DLOG(PI)	-0.74	-5.88	0.00
	DLOG(PI(-1))	-0.34	-2.78	0.02
	DLOG(PI(-2))	-0.44	-3.92	0.00
	DLOG(PI(-3))	-0.11	-2.18	0.05
	CointEq(-1)*	-0.56	-5.94	0.00
	R-squared		0.86	
	F-statistic		9.66	
Model 3, ARDL(4,2) Inde. Var. D(Log(GI))	C	0.	4.32	0.00
	DLOG(PI(-1))	-0.23	-1.70	0.10
	DLOG(PI(-2))	-0.29	-2.37	0.03
	DLOG(GI)	-0.18	-2.24	0.04
	CointEq(-1)*	-0.23	-3.72	0.00
	R-squared		0.68	
	F-statistic		8.55	

*معنوي إحصائيا عند مستوى 5 **%** .

المصدر: من إعداد الباحث.

باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج يمكن اختبار ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى والثانية لكل نموذج كبديل عن اختبار دربن واتسن. إنطلاقا من النتائج المبينة في الجدول 5: نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية عدم ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى والثانية، حيث نلاحظ أنه عند مستوى معنوية 5 % تكون الإحصائية المحسوبة أقل من تلك

المجدول في قانون الكاي عند درجات حرية 1 و2 على الترتيب، وهو ما يدل على أن النماذج الثلاث المقدرة لا تعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء.

الجدول 05: "اختبار مضاعف لاغرنج (***LM***) لارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى و الثانية".

P	Model 1	Model 2	Model 3
P = 1	$LM(1) = 1.09 < \chi^2_{(1,0.05)} = 3.84$	$LM(1) = 2.67 < \chi^2_{(1,0.05)} = 3.84$	$LM(1) = 1.28 < \chi^2_{(1,0.05)} = 3.84$
P = 2	$LM(2) = 4.89 < \chi^2_{(2,0.05)} = 5.99$	$LM(2) = 4.17 < \chi^2_{(2,0.05)} = 5.99$	$LM(2) = 2.60 < \chi^2_{(2,0.05)} = 5.99$

المصدر: من إعداد الباحث.

للتأكد من استقرار النموذج والمعاملات المقدرة عبر الزمن يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي (CUSUM Test) لبواقي النموذج المقدر، وأيضا اختبار مربعات المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM of Squares Test). النتائج الظاهرة في الشكل 4 أدناه تبين أنه عند مستوى معنوية 5 % لا يمكن رفض فرضية ثبات واستقرار النماذج الثلاث المقدرة.

انطلاقا من هذه النتائج نستطيع قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن: الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص يؤثران بشكل معنوي سالب على معدلات البطالة في الأجل الطويل غير أن أثر الاستثمار الخاص أعلى بالمقارنة مع الاستثمار الحكومي.

الشكل 04: "نتائج اختبار الاستقرارية لمربعات البواقي"

النموذج 1:

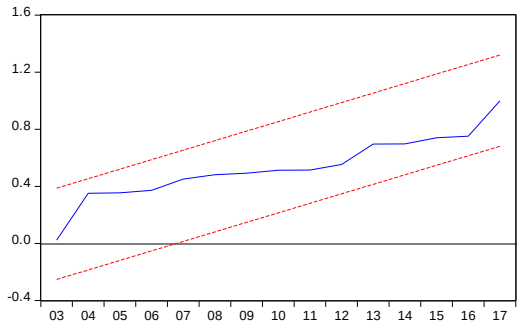

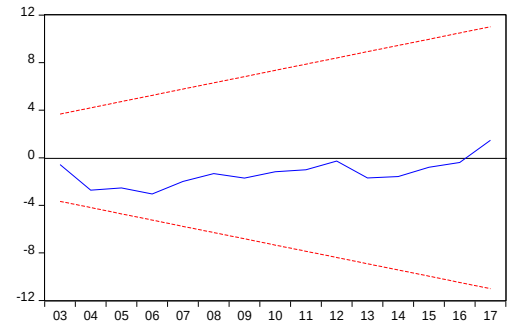

النموذج 2

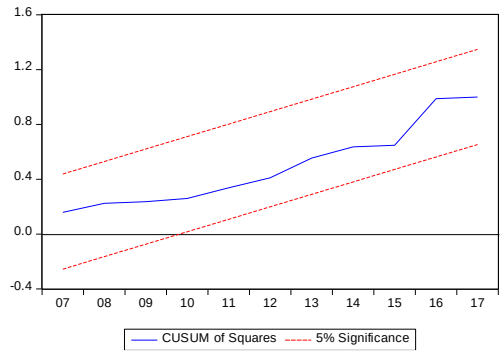

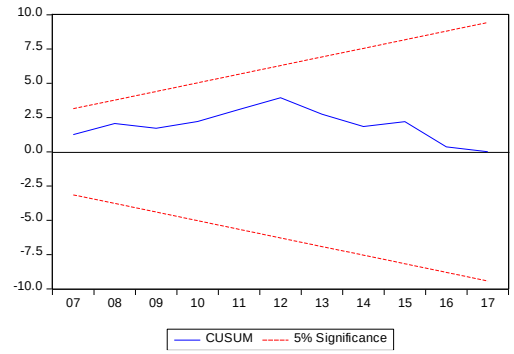

النموذج 3

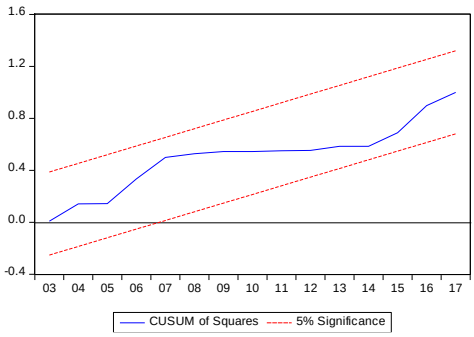

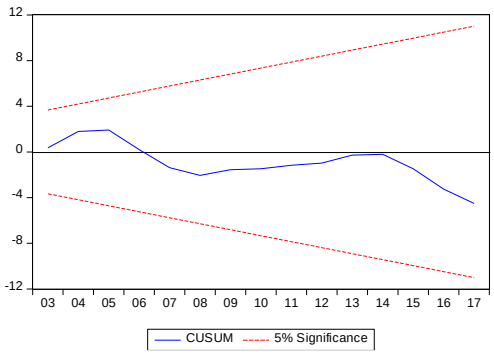

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على نتائج تقدير نموذج ARDL.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير أثر الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1997-2017، وذلك باستعمال نموذج ARDL.

الدراسة أفضت إلى النتائج التالية:

- لاحظنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات البطالة وكل من الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين معدلات البطالة وكل من الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص، حيث كلما ارتفع الإستثمار الحكومي بـ 1 % فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بحوالي 0.37 % في الأجل الطويل وكلما ارتفع الإستثمار الخص ب 1 % فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بحوالي 0.48 % وهو ما يعني أن القطاع الخاص يمارس أثرا أكبر على معدلات البطالة بالمقارنة مع القطاع الحكومي.
- في الأجل القصير لاحظنا أن الإستثمار الخاص هو وحده فقط من يمارس أثرا معنويا على معدلات البطالة بداية من السنة الأولى في حدود 0.77 % ثم يتراجع تدريجيا في السنوات اللاحقة.
- بالرغم من وجود علاقة معنوية سالبة بين البطالة وكل من الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي إلا أن هذه العلاقة غير مرنة حيث أن المرونة كانت أقل من الواحد.
- وجود علاقة معنوية موجبة غير مرنة بين الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص حيث كل زيادة ب 1 % في الإستثمار الحكومي يقابلها ارتفاع في الإستثمار الخاص بحوالي 0.76 % في الأجل الطويل، وهو ما يفسر أثر الإستثمار الخاص على معدلات البطالة.

في ظل هذه النتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تزيد من فعالية السياسات الاقتصادية في امتصاص البطالة وخلق الثروة في الجزائر، ونذكر من بينها:

- في ما يتعلق بسياسة الموازنة العامة، من الواضح أن السياسة المالية التوسعية أدت إلى تفاقم الواردات على حساب الإنتاج المحلي والعمالة، وهو ما يفسر ضعف أثر الإنفاق الإستثماري على معدلات البطالة كما

أظهرته هذه الدراسة، وهو الامر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة الإنفاق العام وإعادة ترتيب سلم أولوياتها، بحيث تهدف الى امتصاص البطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة ودعم قطاع الصناعة والزراعة على أنها أهم القطاعات القادرة على استيعاب البطالين والرفع من الإنتاج المحلي. كما أن هذا الدعم ينبغي أن يخضع إلى المراقبة والمحاسبة تجنبا لهدر المال العام.

- يتطلب الأمر أيضا تقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي للقطاع الخاص، الذي أثبت قدرته العالية في امتصاص ظاهرة البطالة في الأجلين القصير والطويل معا. ويتعلق الأمر على الخصوص بتحسين الظروف المحيطة بالإستثمار ومناخ الأعمال كمحاربة ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية وتقديم القروض الطويلة الأجل وإصلاح وتحديث المنظومة البنكية مع توفير العقار الصناعي والفلاحي. كما يتطلب الأمر أيضا تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والعام في مجال ترقية وتشجيع الاستثمار. هذه الإجراءات من شأنها أن ترفع من استجابة الإستثمار الخاص لتغيرات الإستثمار الحكومي خاصة في الأجل الطويل.
- في ما يتعلق بالسياسة النقدية، ينبغي على الحكومة السعي للسيطرة على معدلات التضخم، فارتفاع أسعار المنتجات المحلية بالمقارنة مع المنتجات المستوردة قد تكون له أثار سلبية على الإستثمار والإنتاج المحلي لاسيما في الأجل الطويل.
- في ما يتعلق بالسياسة التجارية ينبغي تصحيح مسار هذه السياسة بشكل يؤمن ضبط الواردات بغرض حماية المنتج المحلي في الأجل القصير، حيث أن تضاعف الواردات أدى إلى تكبيد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة بما في ذلك تراجع الأجور وارتفاع البطالة. أما في جانب الصادرات فينبغي التركيز على السلع ذات الميزة التنافسية والقيمة المضافة المرتفعة، وهو ما من شأنه تشجيع الإنتاج المحلي ومن ثم امتصاص المزيد من البطالة.

قائمة المراجع:

- بيان اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2014/08/26: https://www.el-mouradia.dz
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1984): قانون رقم: 84 - 17 المؤرخ في: 1984/07/07: https://www.joradp.dz
- علاوي كامل كاظم، (2011)، البطالة في العراق، الواقع الآثار آليات التولد وسبل المعالجة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد .
- لعجال العمرية، (2011)، الانفاق العام وأثره على مستوى التشغيل ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011.
- مسعي محمد، (2012)، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-، العدد 10 / 2012 . ص 147.
- منظمة الشفافية الدولية 2018: https://www.transparency.org
- وزارة المالية، المديرية العامة للتنبؤ والسياسات:/http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php retrospective

- Alamro H., Al-dala'ien Q., (2014). Modeling the relationship between GDP and unemployment for Okun's law specific to Jordan, Aqaba Special Economic Zone (ASEZA).
- KORI YAHIA A., (2018), " Estimation of Okun Coefficient for Algeria, International Journal of Youth Economy 2, N. 1, 1-16 (2018).
- Pesaran and Shin, (1999). An autoregressive distributed lag modeling approach to co-integration analysis, s.l.: DAE Working papers, No. 9514.
- Pesaran M. H., Pesaran B., (1997). Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis, Oxford University Press, Oxford.
- Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J.,(2001)., Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, Vol. 16 (3), pp. 289-326.
- Tcherneva P.R, (2011) Fiscal Policy Effectiveness: Lessons from the Great Recession, Levy Economics Institute of Bard College, January 2011.

التضخم في الجزائر بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي (2001–2017)

Inflation in Algeria Between the Variables of the Real Economy and Monetary Analysis (2001-2017)

د. نسيلي جهيدة

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر

d.nassili@gmail.com

د. نسيلي خديجة

المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، الجزائر

k.nassili@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/12/20 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بمحاولة إيجاد تفسير لظاهرة ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2001 و2017، التي عرفت منعرجا هاما في مختلف السياسات الاقتصادية خاصة بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم 2008، ومخلفاتها على الاقتصاد الجزائري التي ظهرت جليا منذ منتصف سنة 2014، لذلك عملنا على تتبع مختلف المتغيرات التي من شأنها أن تترجم ارتفاع المستوى العام للأسعار، مستخدمين لذلك المنهجين الوصفي والتحليلي، بداية من الوضعية النقدية والسيولة المتداولة في الاقتصاد، ثم حاولنا تحليل كيفية اتجاه التضخم مع مختلف التدابير والإجراءات الحكومية فيما يتعلق بسياسة التشغيل والسياسة المالية، بالإضافة إلى انعكاس تقلبات كل من أسعار الصرف وأسعار النفط على سلوك معدلات التضخم، وقد تبين أنه إضافة إلى كل هذه العوامل تشكل ضعف المنافسة وتنظيم الأسواق عامل مهم في التضخم كون التضخم الأساسي هو المعدل الأهم في التضخم الكلي.

الكلمات: المفتاحية: التضخم، التوسع النقدي، الاستقرار النقدي، معدل البطالة، العجز الموازني، أسعار الصرف، أسعار النفط.

Abstract : In this paper, we tried to find an explanation for the high inflation rates in Algeria during the period between 2001 and 2017, which was a major turning point in various economic policies especially after the financial crisis of 2008, and its consequences on the Algerian economy, which has been evident since the middle of the year 2014. For this purpose, we worked on tracking the various variables that would translate the rise in the general level of prices, using the descriptive and analytical methods, starting from the position of liquidity traded in the economy, and then tried to analyze how inflation trend with various measures and procedures Mie with respect to operating and financial policy, in addition to the reflection of fluctuations in both exchange rates and oil prices on the behaviour of inflation, has been shown that in addition to all of these factors are weak competition and market regulation is an important factor in inflation, the fact that core inflation is the most important rate in the total inflation.

***Key Words*:** Inflation, Monetary expansion, Monetary stability, Unemployment rate, Budget deficit, Exchange rates, Oil prices.

JEL Classification: E31

*مرسل المقال : نسيلي جهيدة (d.nassili@gmail.com)

مقدمة :

يعتبر التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي اجتاحت العالم، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير، حيث عرفت مستويات الأسعار ارتفاعا مستمرا لاسيما خلال السبعينات، لذلك يعتبر التضخم من أهم الموضوعات التي شغلت حيزا لا بأس به من الاهتمام من طرف المحللين والمفكرين الاقتصاديين.

ولعل أن المجاميع النقدية وتغيرها وتذبذبها تعد من أهم المتغيرات التي تدخل في تفسير ظاهرة التضخم، حيث أن استخدام متغيرات السيولة في نموذج لدراسة التضخم لا يمكن مقارنة أدائه مع نموذج بديل يعتمد متغيرات الاقتصاد الحقيقي، لكن هذا لا يعني أن تفسير التضخم يقتصر على دراسة المتغيرات النقدية، إذ توجد الكثير من الدلائل التي يمكن التنسيق بينها والتوصل إلى الترجيح أو التحفظ، إضافة إلى تحليل مدى الارتباط بين تغيرات السيولة والتضخم ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي.

لذلك سنحاول من خلال بحثنا الربط بين سلوك المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2017، ومختلف المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني، بدءا من العرض النقدي، معدلات البطالة، العجز الموازني والإنفاق الحكومي، أسعار الصرف، وأخرا أسعار النفط، حتى نوضح كيف كان لهذه المتغيرات أثر على ظاهرة التضخم التي عرفت تطورا مهما في الآونة الأخيرة. ولن نتوقف عند ذلك فقط بل سنعمل على توضيح مدى إمكانية التأثير على التضخم بالأدوات المتعارف عليها للسياسة النقدية، فإذا كانت للسيولة، آثار متزامنة ومتخلفة، تزيد من التضخم، فلابد أن يكون لدى السلطة النقدية أدوات للتحكم بها، خاصة أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، تميزت الجزائر باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005- 2009، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما بين عامي 2010 و2014، إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي خلال نفس الفترة؛ حيث ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول، آنذاك، بالإضافة إلى السلفات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية لضمان إعادة رسملتها والتخفيض الجزئي لديونها.

غير أن الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط ابتداء من جوان 2014 واستمراره في الانخفاض خلال ما بين سنة 2015 و2017، تسبب في صدمة كبيرة للاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص المالية العامة والحسابات الخارجية، أين ارتفع العجز الموازني، وتآكلت احتياطات الصرف، الأمر الذي انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي والتشغيل ومن ثم التضخم.

ومن أجل الخوض في تحليل أهم التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية خلال فترة الدراسة وكيفية انعكاسها على التضخم، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محطات كالتالي:

- التأصيل النظري لظاهرة التضخم؛
- سلوك التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2017؛
- التضخم بين التفسير النقدي والنطاق الأوسع.

هنا، يمكن التوقف عند إعطاء نظرة عامة عن ماهية التضخم الذي يعرف بأنه النسبة المئوية لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار (سامي خليل،1994، ص66)، وعادة ما يشار إلى المستوى العام للأسعار بالمتوسط الترجيحي لأسعار مجموع السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما (خالد المزني، 2005، ص250)، على أن يحدث هذا الارتفاع بصفة مستمرة ولا يقتصر على مجموعة معينة من الأسعار. وقد ينشأ التضخم عن أحد أو مجموعة من العوامل التالية: (طاهر البياني، 2011، ص ص 254_257)

- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الفعال أو حجم الإنفاق العام في الوقت الذي لا تواكبها زيادة في العرض بسبب وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل؛
- التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج كارتفاع الأجور بمعدلات تفوق الزيادة الإنتاجية أو ارتفاع أسعار البلد المصدر أو انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد المستورد؛
- التضخم المشترك بتفاعل عوامل كل من زيادة الطلب الفعال ودفع التكاليف إلى الأعلى، أي زيادة النقود المتداولة دون زيادة في الإنتاج؛
- التضخم المستورد: حيث يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة كما هو الحال في الجزائر، ويحدث هذا النوع نتيجة للزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهنا لابد من ضرورة التفرقة بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد، حيث ينشأ الأول عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج؛
- التضخم الهيكلي: ويحدث حين ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية في الإنتاج، التي تدخل كمواد أولية أو وسيطة لسلع أخرى، مما ينتج عنه ارتفاع عام في مستوى الأسعار.

1.التأصيل النظري لظاهرة التضخم:

عندما ننطلق من الافتراضات الكلاسيكية، تصبح نظرية كمية النقود هي المصدر المعول عليه في تفسير ظاهرة التضخم خلال العقود المنتهية بأزمة الثلاثينات من القرن التاسع عشر، فبناء على المفهوم الذي أسس عليه أصحاب نظرية "كمية النقود" اعتقادهم باعتبار الدور الذي تلعبه النقود كوسيط للتبادل، فإن أي زيادة في العرض النقدي سيتم إنفاقه في شراء السلع والخدمات، وحيث أن "قانون ساي" الذي ينص على أن العرض يخلق طلبه، فإن الناتج يكون عند التشغيل الكامل مما يدفع بالأسعار لامتصاص كل زيادة في عرض النقود (أسامة الدباغ، 2007، ص58).

إلا أن النظرية النقدية سقطت في دائرة عدم التقدير خلال الكساد الكبير، فقد بدت غير قادرة على تفسير ما كان يحدث لأنها اعتمدت على سرعة دوران ثابتة للنقود (توماس ماير، 2002، ص440)، حيث حدد "كينز" « J.keyns » من خلال نظرية تفضيل السيولة متغير سعر الفائدة للتعبير عن العائد من الأصول المالية الأخرى "السندات تحديدا" كمحدد آخر للطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، فالنقود تتمتع بخاصية السيولة الكاملة، وبالتالي لا تدر عائدا مما يفسر وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية، وأكد "كينز" على دور التغيرات

الدورية لسعر الفائدة في تحفيز التقلبات الدورية لسرعة دوران النقود، فإذا كان الطلب على النقود يعتمد على الدخل النقدي من خلال النسبة K، وهي تعادل مقلوب سرعة دوران النقود $K=\frac{1}{v}$، فإن تقلب v سيؤدي حتما إلى تقلب K، ويعني ذلك بالضرورة عدم استقرار دالة الطلب على النقود. كما بين "كينز" أنه في ظل مصيدة السيولة تختفي الأرصدة النقدية جميعها في أرصدة معطلة دون أن تؤدي دورها في تخفيض معدل الفائدة، وكذلك في ظل مصيدة استثمارية بما تعنيه من نهاية العلاقة بين الاستثمار والتغير في معدلات الفائدة؛ ومنه يرى "كينز" أنه ستنخفض سرعة دوران النقود v بمقدار مساو تماما للمقدار الذي توسع به عرض النقود M ، وبالتالي عدم نجاعة السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

غير أن هذه الأفكار الكينزية كانت الإطار نفسه الذي سعى من خلاله "فريدمان" « M.FRIEDMAN » ضمن النظرية النقدية الحديثة إلى بعث الحياة في النظرية الكمية، ففيما كان يؤكد "فيشر" « Irving FISHER » مؤسس النظرية الكمية أن التغيرات في كمية النقود وحدها التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، يرى "فريدمان" أن هناك عوامل أخرى بإمكانها التأثير على المستوى العام للأسعار، لكن هذه العوامل تأتي في المرتبة الثانية بعد كمية النقود، وأكد على دور النقود والسياسة النقدية في تأثيرها على سلوك الإنتاج والأسعار (سامي خليل، 1994، ص639). إذ اعتبرت النظرية النقدية الحديثة أن سرعة دوران النقود عبارة عن دالة لتكلفة الاحتفاظ بالنقود، وتقاس هذه التكلفة عادة بسعر الفائدة، فإذا كانت هذه الأخيرة منخفضة ومستقرة نسبيا، كانت سرعة دوران النقود مستقرة نوعا ما أيضا، ولكن خلال التضخم الجامح فإن تكلفة أكبر للاحتفاظ بالنقود هو فقدها لقوتها الشرائية لأن سعر الفائدة يتخلف كثيرا خلف معدل التضخم، لذلك جعل "كاجان" « P .KAJAN » الطلب على النقود وسرعة دوران النقود، دالتين لمعدل التضخم المتوقع، والتي قدرها مستخدما نموذج "التوقعات_التواقة".(توماس ماير ،2002، ص440)

2.سلوك التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2017 :

لقد سطر كل من قانوني 90-10 و 03-11 الأهداف النهائية للسياسة النقدية (فضلا عن تحديد مهام بنك الجزائر)، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في تحقيق استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد ونمو سريع للاقتصاد (CNES، 2005، ص 49)؛ وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و2001، يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار، كما جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يأتي: (إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك)، وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر، هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، في الوقت الذي تنص فيه المادة 55 من القانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض (Journal officiel N° 16, 1990, P450) على تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إذ تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وهكذا يأتي هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق

التشغيل الكامل في المقام الأول، في حين جعل هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني (بلعزوز بن علي، 2008).

لقد تم استهداف معدل التضخم في الجزائر بـ 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، غير أن هذه النسبة قد تم تعديلها منذ عام 2007، إذ أصبح معدل التضخم المستهدف 4,3 % ويرجع ذلك إلى ارتفاع وتيرة التضخم المستورد (Banque d'Algerie, 2010, P180).

الجدول 01: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2017.

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	1	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.25	8.89	4.1	3.8	4.4	6.4	5.6

Source : office national des statistiques, disponible sur le site internet : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Indice_globale2002-2012.pdf

من خلال الجدول السابق، يبدو أن بلوغ معدل تضخم مستهدف رهان صعب للغاية، حيث شهدت سنتي 2003 و2004 اختراق هذا السقف بما أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد وصل إلى 4,26 % و3,97 % على التوالي، لينخفض بشكل ملحوظ إلى 1,38% و2,31 % خلال 2005 و2006 على التوالي، ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2007، إذ سجل معدل 3,68 % بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أنه كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية (4%).

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 5,74 % يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 ، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر. وقد سجلت سنة 2012 أعلى مستويات للتضخم بحيث بلغت "ذروة تاريخية " بمعدل 8.89% ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار بعض المواد الطازجة حسبما أكده التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012 ليشكل انشغالا هاما بالنسبة للسلطات العمومية، وقد تم العمل على تخفيض هذه النسبة لتصل إلى 5,4 % خلال السداسي الأول من سنة 2013 (الديوان الوطني للإحصاء 2013).

واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية، وحسب بنك الجزائر تتمثل أسباب التضخم خلال هذه الفترة، في ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة حيث ساهمت في إحداث التضخم بنسبة 31%، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية الذي ساهم بنسبة 62%، في حين ساهم ارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة في إحداث التضخم بنسبة 7%.

لكن، ومن بعد عودة التضخم بين سنتي 2013 و2014 إلى هدف التضخم المسطر، بالرغم من شبه انعدام وتيرة التوسع النقدي في سنة 2015، سجلنا توقف تراجع التضخم الذي عاود إلى الارتفاع ليبلغ في نهاية هذه السنة معدل 4.4%، مسيطرا عليه الطابع الهيكلي، كون أن التضخم الأساسي (المقاس بمتوسط المؤشر السنوي خارج المواد الغذائية الطازجة، أي 83.1% من نفقات الاستهلاك) يعادل التضخم الكلي. وقد تواصل تسارع متوسط وتيرة التضخم السنوية في 2016 ليبلغ معدل 6.4%، ولا يبدو أن هذا الارتفاع يعود إلى الأسباب المعتادة كتطور الكتلة النقدية، وتدهور أسعار الصرف، وكذا ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة، بل يرجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق، والوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية (تقرير بنك الجزائر، 2016، ص7)، وما يمكن التعقيب عنه فيما يخص معدل التضخم سنة 2017 فهو التراجع المسجل بـ 0.6 نقطة لكن يبقى الطابع الهيكلي هو المسيطر عليه، إذ تجاوز التضخم الأساسي المقدر بـ6.8% التضخم الكلي الذي انخفض إلى 5.6%.

3.التضخم بين التفسير النقدي والنطاق الأوسع:

1.3.التضخم وعرض النقود:

يعتمد حجم تأثير عرض النقود على المستوى العام للأسعار على درجة استجابة الناتج الحقيقي لتطورات الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا لم يصاحب زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقود زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. بمعنى أن التضخم يزداد بزيادة الفجوة ما بين نمو عرض النقود ونمو الناتج الحقيقي، كما سبق الإشارة إليه في النظرية الكمية للنقود.

ويرتبط معدل التضخم بنمو عرض النقود من خلال قناتين رئسيتين هما: فائض السيولة وسعر الفائدة. (حسين العمر، ص200)

أ.فائض السيولة: لقد تميز الوضع الاقتصادي الكلي بالجزائر منذ سنة 2000 بالتراكم المستمر في السيولة، إذ شهد توسع في العرض النقدي سواء بالمفهوم الضيق أو الواسع، حيث عرفت كمية النقود تطورا ملحوظا بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة 4964.9 مليار دج انتقالا من 1048.18 مليار دج سنة 2000، وهو ما يمثل نسبة 373.66% من سنة الأساس؛ في حين ارتفعت قيمة النقود بالمفهوم الواسع M_2، لتبلغ أوجها سنة 2009، بقيمة زيادة تقدر بـ 5156.6 مليار دج وهو ما يعادل 252.94%، إذ انتقلت من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 7178.7 سنة 2009.

الجدول 02: الوضعية النقدية للجزائر بين 2001 و2017

(الوحدة: مليار دج)

Source : Banque d'Algérie, « Bulletin statistique, séries rétrospectives », hors-série

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صافي الموجودات الأجنبية	1310,7	1755,7	2342,7	3119,2	4179,7	5515,0	7415,5	10246,9	10885,71	11996,51	13922,4	14939 ,9	15225.2	15734.5	15524.8	12.696.6	11 227,4
صافي الموجودات المحلية	1162,8	1145,8	1012,2	525,2	-109,2	-687,5	- 1420,9	- 3291,0	- 3712,61	- 3715,81	-3993,2	-3926,6	3283.6-	-2070.6	-1 670,9	1 220,2	3 747,2
التداول النقدي خارج البنوك	577,2	664,7	781,3	874,3	921,01	1081,4	1284,5	1540,0	1829,4	2098,6	2571,5	2952,3	11941.5	13663.9	4 108,1	4 497,2	4 716,9
الودائع تحت الطلب	554,9	642,2	719,6	1133,0	1240,5	1760,6	2949,1	3424,9	3114,8	3657,81	4570,2	3380,5	3 537,5	4 428,2	3 891,7	3 732,2	4 513,3
النقود	1238,5	1416,3	1631,0	2165,7	2437,5	3177,8	4233,6	4964,9	4944,2	5756,41	7141,7	7681,8	8 249,8	9 603,0	9 261,2	9 407,0	10
شبه النقود	1235,0	1485,2	1723,9	1478,7	1632,9	1649,8	1761,0	1991,0	2228,9	2 524,3	2787,5	3331,5	3 691,7	4 083,7	4 443,3	4 409,3	4 708,5
ودائع لدى الخزينة وCCP	106,4	109,4	130,1	158,3	276,0	335,8	378,7	459,8	572,9	735,5	1034,0	1349,0	1 481,3	1 483,3	1 244,6	1 164,4	1 035,8
الكتلة النقدية M_2	2473,5	2901,5	3354,9	3644,3	4070,4	4827,6	5994,6	6955,9	7173,1	8280,71	9929,2	11013,3	11 941,5	13 686,7	5220.4	5401.0	14 974,6

Consultez le « rapport de la banque d'Algérie sur l'évolution économique et monétaire en Algérie 2012 » juin 2012, pp : 46_60 ; pour l'année 2012, , juillet et de l'année 2017, p 148. 2013, p131;

ويأتي التوسع في عرض النقود خلال السنوات الواقعة بين سنتي 2001 و2014، كدليل على السياسة التوسعية التي انتهجها بنك الجزائر بعد دخول الاقتصاد الوطني فترة الانفتاح على العالم، وارتفاع أسعار النفط، ونمو الاحتياطي الأجنبي الذي يأتي كأهم العوامل المؤثرة على العرض النقدي، حيث تمكن بنك الجزائر خلال هذه الفترة

من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية، نتجت عن ارتفاع عائدات قطاع المحروقات، فقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية كمقابل الكتلة النقدية من سنة 2001 إلى سنة 2012 بأكثر من 12 مرة، إذ انتقل من 1310.7 مليار دينار سنة 2001 إلى15734.5 مليار دينار سنة 2014.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية والذي أصبح سالبا منذ سنة 2005، ويرجع ذلك، حسب تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية، إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الادخارات المالية من طرف الخزينة، ومع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004 (فضيل رايس، 2012، ص 76). ويساهم كل هذا التراكم في رفع سيولة النظام البنكي.

من ناحية أخرى، يكشف هيكل الكتلة النقدية عن تحول كبير في حجم الودائع، حيث تضاعفت قيمة الودائع تحت الطلب باعتبارها أحد مكونات الكتلة النقدية بستة مرات من سنة 2001 إلى سنة 2008 لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2009 قدر بـ 14% لكنها شهدت زيادة محسوسة بعد ذلك خاصة سنة 2011 أين ارتفعت بـ 1455.4 مليار دينار مقارنة بسنة 2009. إن هذا التطور يعبر عن وجود تذبذب في الطلب على النقود، ويتضح ذلك من خلال الفرق الكبير بين قيمة الودائع تحت الطلب مقارنة بالعملة المتداولة (أنظر الجدول رقم 02)، مما يدل على وجود مبالغ ضخمة وغير مستغلة، وهذا يعكس ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى استثمار منتج، وهذا ما يؤدي إلى اتساع الفجوات التضخمية.

من أجل احتواء فائض السيولة والحد من الآثار السلبية للتضخم، كثف بنك الجزائر ابتداء من سنة 2005، ثلاث وسائل للسياسة النقدية والمتمثلة في سياسة استرجاع السيولة لفترة سبعة (07) أيام ولفترة ثلاثة (03) أشهر (Banque d'Algérie, Instruction N°02-2002)، التسهيلة الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (Banque d'Algérie, Instruction N°04-2005)، بالإضافة إلى سياسة الاحتياطي الإلزامي. وقد ساهمت هذه الأدوات بنسب متفاوتة ومتذبذبة في امتصاص السيولة، حيث ساهمت سياسة استرجاع السيولة بأعلى نسبة سنة 2005 قدرت بـ 67.04% .

لقد اتسمت سنة 2013 بتراجع معتبر لوتيرة التوسع النقدي أين كانت نجاعة تسيير السياسة النقدية حاسمة من حيث امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، مما ساعد على تسجيل تراجع في التضخم، إذ عاد معدل التضخم في ظرف قصير إلى هدف التضخم المسطر. (تقرير بنك الجزائر، 2013 ، ص8)

وتحت أثر تقلص فائض السيولة، توقف بنك الجزائر عن عمليات امتصاص السيولة المصرفية في نهاية 2016، مع انطلاق عمليات السوق المفتوحة لسبعة أيام ، ثم لثلاثة أشهر، ستة أشهر خلال السداسي الأول من سنة 2017، فزادت ديناميكية السوق النقدية ما بين البنوك، حيث وصلت المبالغ المتبادلة خلال هذا السداسي 211.6 مليار دينار مقابل 153.8 مليار دينار خلال السداسي السابق (بنك الجزائر، 2017، ص8)؛ وما يمكن التعقيب عنه في هذه الفترة هو عدم اتخاذ سلوك معدل التضخم نفس مجرى اتجاه فائض السيولة، إذ أنه في

الوقت الذي لمسنا فيه تقلصا في السيولة، أي سنة 2016، ارتفعت معدلات التضخم، بينما شهدت فيه سنة 2017 تراجعا في معدل التضخم بـ 0.6 نقطة مقارنة بالسنة السابقة بالرغم من زيادة قيمة السيولة النقدية.

ب.معدلات الفائدة: اعتبر التقليديون أن الفائدة ثمن للادخار، أما كينز فاعتبرها ثمنا للنقود، أي ثمن التخلي عن السيولة (بسام الحجار، 2006، ص267)؛ وهنا يؤكد فيشر على أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، بالإضافة إلى تأثر سعر الفائدة الإسمي بمستويات التضخم المتوقعة، وهذا التحليل امتداد للطرح الذي قام به "جيبسون" «Gibson» سنة 1923 والذي يعرف بتناقض جيبسون «le paradoxe de Gibson » وهو قائم على أساس التمييز غير الطبيعي بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الجاري، وقد بين أن معدلات الفائدة المنخفضة ترتبط بمستوى أسعار مرتفع، لأن انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار وهذا ينتج عنه ارتفاع الطلب على القروض، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع كمية النقود وبالتالي ارتفاع الأسعار (بلعزوز بن علي، 2004، ص52).

ما نلاحظه حول الوضعية النقدية في الجزائر، أن بنك الجزائر قد لجأ منذ ماي 1989 إلى التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف تراوحت بين تشجيع الادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات الأكثر كفاءة. ويتم تصحيح وضعية معدلات الفائدة من خلال معدل إعادة الخصم، حيث يلجأ بنك الجزائر إلى رفع هذا المعدل بما يؤثر على أداء البنوك التجارية، والتي تتجه بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية. وفي هذا الشأن يمكن تتبع تطور معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية ومعدلات الخصم خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي.

الجدول 03: تطور أسعار الفائدة ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة 2001-2012.

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الفائدة الإسمي	9,5	8,6	8,1	8	8	8	8	8	8	8	8	8
معدل الفائدة الحقيقي	11,7	7,2	-0,2	-3,8	-7	-2,3	1,5	-6,7	21,7	-8,5	-7	2,2
معدل إعادة الخصم	7.5	6	5.5	4.5	4	4	4	4	4	4	4	4

Source : http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=FR.INR.RINR&codeStat2=x

إن الزيادة غير الطبيعية في معدلات التضخم بدون زيادة مماثلة في معدلات الفائدة الاسمية، هو ما كان وراء انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، مما أدى إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للتعاملات الاقتصادية الوطنية، إذ يبلغ

عدد الحسابات البنكية 20 مليونا بين البريد والبنوك، بالإضافة إلى 4 ملايين حساب بالعملة الصعبة، تشمل الادخار المؤسساتي والادخار الفردي.

وانتقد صندوق النقد الدولي لجوء البنوك العمومية إلى تطبيق معدلات فائدة أقل في بعض الأحيان من معدل التضخم، مما يدل على تحمل هذه البنوك خسائر بدل الربح الذي تعتقد أنها تحققه ظاهريا، خاصة مع السيولة العالية لدى البنوك التجارية، وعدم استغلالها اقتصاديا، وبالتالي فقدان قيمتها الحقيقية، إذ يعتبر التمويل البنكي للاقتصاد الوطني الأضعف بالمقارنة مع تونس والمغرب، حيث بلغ معدل الادخار بالجزائر بالنسبة للناتج الداخلي الخام 57.8% سنة 2008 ثم 49.9% سنة 2009، ولم يتم توظيف سنة 2008 سوى 19.8% ، و28% سنة 2009، في حين بلغت نفس النسب بالمغرب على التوالي31% ثم 29.9%، وتم بالمقابل استخدام 36.3%، 34.3% على التوالي لتمويل الاستثمار، وهو ما دفع الناتج الداخلي الخام ينمو بنسب أقل بالمقارنة مع تونس والمغرب رغم وفرة الموارد المالية.

ج.معامل الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي "فريدمان" التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي (شوتر منهل، 1996، ص 173)، حيث يرى فريدمان بأنه إذا كانت الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، ستولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع و الخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي.

محاولة منا للوقوف على العلاقة بين السوق النقدي والسوق العيني في الاقتصاد الجزائري، رأينا أنه لابد من القيام بدراسة معامل الاستقرار النقدي (الذي يساوي معدل التغير السنوي في الكتلة النقدية/ معدل التغير السنوي في الدخل المحلي الإجمالي) للفترة موضع الدراسة، وحسب "فريدمان" إذا كان معامل الاستقرار النقدي يساوي الواحد، فهناك استقرار نقدي كامل، وإذا كان أكبر من الواحد فالاقتصاد يعرف حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الواحد، وتكون في حالة انكماش في حالة تحقيق المعامل لقيمة أقل من الواحد.

ويتضح جليا من نتائج معامل الاستقرار النقدي عدم التوافق بين كل من التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 2001 تجاوز المستوى المطلوب للاستقرار، حيث نجد أن التغير في الكتلة النقدية قد ضاعف حجم التغير في الناتج بنسبة كبيرة تجاوزت العشر (10) مرات، ويفسر ذلك ببرامج التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي التي عرفت تمويل كبير في مختلف القطاعات لاسيما قطاع العقارات والإسكان والتي لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة طويلة جداً وهذا ما تجسد في السنوات الموالية (2002-2005) أين انخفض معامل الاستقرار ليقارب الواحد ، إلا أنه قد عاود الارتفاع ابتداء من 2006، وهو ما يترجم تسارع وتيرة التضخم في تلك الآونة.

الجدول 04: تطور معامل الاستقرار النقدي 2001–2017

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
$\Delta M_2\%$	22 ,3	17,3	15,6	8 ,6	11 ,7	18,6	24,1	16,0	3,1	15,4	19,9	10,9	8,4	14,6	0,1	0,8	8,4
ΔPIB%	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1	2	2,98	2,4	2,4	3,3	2,4	2,6	2,8	3,8	3,7	3,3	1,6
م. الاس. ن	10,61	4,21	2,29	1,3	1,39	9,3	8,08	6,66	1,33	4,66	8,29	4,19	3	3.84	0.02	0.06	5.25

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على قيم PIB والكتلة النقدية M_2 ، المتاحة في:

Conseil national économique et social, « Rapport sur l'état économique et social de la Nation 2011_2012 », mai 2013, P9

بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص140.

وما يلفت الانتباه، هو تراجع معدلات الاستقرار النقدي منذ 2012 لتحقق قيما أقل من الواحد خلال السنتين 2015 و2016 (انظر الجدول رقم 05)، لكن بالمقابل ارتفعت معدلات التضخم خلال هاتين السنتين؛ على عكس ذلك في سنة 2017، أين ترافق الارتفاع النسبي في معامل الاستقرار النقدي مع تباطؤ التضخم بما في ذلك التضخم الهيكلي؛ ويمكن إرجاع هذه التطورات غير الاعتيادية إلى ضعف المنافسة والتنظيم للأسواق، فالتوقعات المفرطة للتضخم من طرف المتعاملين الاقتصاديين الذين يمثلون صناع السعر تعتبر السبب الرئيسي وراء ارتفاع معدلات التضخم خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

2.3.التضخم ومعدلات البطالة:

يعتقد أن هناك علاقة قوية بين مستوى التضخم ونسبة البطالة، حيث الارتفاع في مستوى التضخم يكون مصحوباً بانخفاض في مستوى البطالة، والعكس صحيح. وأول من أشار إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي النيوزيلندي "ويليام فيليبس" «William Philips» سنة 1958، حين درس هذه العلاقة في الاقتصاد البريطاني على مدى 100 عام، وقد لاحظ أنه عندما تكون معدلات البطالة منخفضة تكون معدلات التغير في الأجور النقدية تميل إلى الارتفاع. وتفسير هذه النتيجة هو أن حالة البطالة تعني ضمنيا نقصا في عرض العمل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات أكبر مما لو كان عرض العمل مرتفعا، وانطلاقا من هذه النتيجة الهامة استخلص اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة (J.P.Gourlaouen, 1987, P 32). أهمية استنتاج فيليبس بشأن العلاقة بين التضخم والبطالة تكمن في كونها تعطي متخذ القرار الاقتصادي حلا بسيطا لمعالجة البطالة، أي رفع مستوى التوظيف، من خلال رفع مستوى الطلب الكلي في

الاقتصاد على حساب ارتفاع مستوى التضخم، فتنخفض البطالة ويزداد التضخم. كما أن دولاً كثيرة مما تعاني ارتفاع نسبة التضخم تستخدم منحنى فيليبس في خفض التضخم على حساب رفع مستوى البطالة، حيث يتم ذلك بخفض الصرف الحكومي وتقليص الطلب الكلي فترتفع البطالة وتنخفض الأسعار. ورغم شهرة مفهوم منحنى فيليبس واستخدامه من قبل الكثيرين، إلا أن ما حدث في بعض الفترات الزمنية في السبعينيات والثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية أثار عديدا من التساؤلات حول صحة هذا المفهوم، حيث برزت ظاهرة التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي أين اختلفت العلاقة بين التضخم والبطالة، فأصبح هناك تضخم مع ركود اقتصادي وبطالة مرتفعة، بينما المتوقع أن التضخم يقلص من مستوى البطالة؛ كما أن بريطانيا شهدت حالة عكسية لسنوات عديدة في التسعينيات، حيث كان هناك انخفاض في مستوى البطالة وانخفاض في مستوى التضخم في الوقت نفسه. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال العرف الاقتصادي القائم هو أن منحنى فيليبس موجود وصحيح، لكن على المدى القصير فقط، وهو ما نادى به "ملتون فريدمان"، الذي لا يرى فائدة في توظيف السياسة المالية لرفع الطلب الكلي، لأن تأثير ذلك في البطالة غير مجد على المدى الطويل، حتى إن أعطى نتائج إيجابية على المدى القصير.

إن أردنا معرفة صحة هذه المفاهيم في الاقتصاد الوطني، يمكننا تحليل علاقة مستوى التضخم بمستوى البطالة على مدى سنوات الدراسة. وبالاعتماد على الجدول الموالي نجد أن منحنى فيليبس كان ينطبق إلى حد كبير في سنوات عديدة، حيث كان معدل البطالة تحت السيطرة، أي أقل من 17% وهو السقف الذي تم تحديده من طرف بنك الجزائر، لكن على حساب ارتفاع مستوى التضخم، وهو ما يتنبأ به منحنى فيليبس. إلا أنه في بعض السنوات، خصوصاً عامي 2014 و2016، شاهدنا أن هناك ارتفاعا في مستوى التضخم مع ارتفاع في مستوى البطالة، مما يوضح أن مسببات التضخم في الاقتصاد الجزائري خارجية المصدر بحكم أنه يعتمد على الاستيراد في معظم السلع والخدمات التي ارتفعت في السنوات الأخيرة لأسباب دولية، مما يجعله يتحمل نسبة لابأس بها من التضخم المستورد، هذا بالإضافة إلى ارتفاع عائدات المحروقات التي تدفع بصافي الموجودات بالعملة الصعبة المقابلة للإصدار النقدي نحو الأعلى، بينما مستوى البطالة شأن داخلي غير مرتبط بشكل مباشر بعناصر الإنتاج المسببة للتضخم، كما هو الحال في الدول الكبرى.

الجدول 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2012

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	28,4	26,0	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10,0	10,0	9,7	9,8	10,6	11,2	10.5	11.7

Source : Conseil national économique et social, « Rapport sur l'état économique et social de la Nation 2011_2012 », mai 2013, P95 ; Banque d'Algérie « Le rapport de la conjoncture économique et monétaire de l'année 2017», op-cit, P144.

3.3.التضخم وأسعار الصرف:

نظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميًا في 02 جانفي 1996 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يوميًا جميع البنوك التجارية، "تسعة عشر" (19) بنكا بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته. إذ تحدد قيمة العملة الوطنية "الدينار الجزائري" على أساس سلة من العملات تتكون من أربعة عشر (14) عملة أجنبية مرتبة حسب الأهمية بالنسبة للعلاقات التجارية بين الجزائر والبلدان المعنية، مع الإشارة إلى أن الدينار عملة قابلة للتحويل الجزئي.

الجدول 06: تطور معدلات صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 2001 – 2017

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	77.3	79.7	77.4	72.06	73.36	72.64	69.30	71,18	72,73	74,31	74,11	77,55	79.38	80.57	100.46	109.47	110.9

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013، ص20؛ النشرة رقم 5، ديسمبر 2008، ص23؛ ، التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر ، 2013، 2015، 2017، متوفرة على الرابط الإلكتروني http://www.bank-of-algeria.dz

يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.(عبد المنعم السيد علي، 1986 ، ص7) إذ أدى توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وفي سياق انخفاض عملاتهم أمام الدولار الأمريكي إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري فوق مستواه التوازني (هذا بالطبع إلى جانب تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات)؛ مما دفع ببنك الجزائر تدخله لغرض إبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار عند المستوى التوازني، وهو ما دفع إلى انخفاض قيمته مقابل العملات الرئيسية (تقرير بنك الجزائر، 2015، ص73)، خاصة في السنوات الأخيرة، إذ فقد الدينار أكثر من 60% من قيمته خلال عشر سنوات.

وحسب بنك الجزائر، فإن مساهمة معدل الصرف الحقيقي في التضخم ضئيلة جدا خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2017، خاصة أن المنتجات المستوردة لا تمثل سوى قرابة ربع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر.

4.3.التضخم وميزانية الدولة:

مما لا شك فيه أن أي حكومة تعاني من عجز موازني دائم، ستلجأ عاجلا أم آجلا إلى تمويل هذه العجوزات، وهنا يأتي دور الإصدار النقدي أو التوسع النقدي، فيما لو لم تتوفر لديها السيولة الكافية ، مما سيولد ضغوطا تضخمية. وهو ما شهدته الجزائر في سنوات عدة، ففي ظل عدم فعالية النظام الجبائي، وعدم الاستقرار السياسي،

والاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي سيزداد الاعتماد على الضريبة التضخمية.(محمد بن بوزيان، 2012، ص189)

الجدول 07: تطور الرصيد الموازني للجزائر خلال الفترة 2001–2017

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد	171	10,4	262,9	436	1102,9	1150,6	595,3	909,5	-570,3	-74	-28	-758,6	151.2-	1257.3-	2553.2-	2187.4-	1206.5-

Source : Banque d'Algérie, « Rapport 2017 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie », P 67; « Rapport 2011 » , P68 ; « Rapport 2007 », P83 ; « Rapport 2005 », P74 ;

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي: مواجهة *الفجوة التضخمية* الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظيف الكامل، من خلال تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي. من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية ألا وهي الضرائب، فرفع الضريبة على الدخل يؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار.

إذن، على الحكومة اتباع سياسة مالية انكماشية سواء من خلال تخفيض حجم الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب" من أجل مواجهة الفجوة التضخمية. إلا أن الجزائر قد انتهجت خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2014 سياسة مالية توسعية، يمكن إرجاع أسبابها إلى ثلاث محدّدات متداخلة و متكاملة، ألا وهي (شيبي عبد الرحيم، 2015): المحدّد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدّد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، و أخيرا المحدّد الأهم و هو المحدّد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، بالنظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها، إذ أن استقرار معدلات الدين العام والعجز الموازني مرهون بالإيرادات العامة، خاصة الجباية البترولية. وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق

العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، فمبلغ 1500 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. غير أن هذه الارتفاعات في النفقات العمومية قد قابلها ارتفاع في إيرادات الدولة بنسب أعلى وهذا ما يؤكده ارتفاع موارد صندوق ضبط الإيرادات FFR . وترجمت الزيادة في الإنفاق الحكومي بالارتفاع المتزايد لنفقات الاستثمار مقارنة بالنفقات الجارية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 65.4% سنة 2001 إلى 89% سنة 2008 (Rapport Banque d'Algérie, 2009, P91).

انطلاقا من سنة 2009 تميزت ميزانية الدولة بالعجز بسبب تأثر الجباية البترولية بالأزمة المالية العالمية 2008، حيث تراجعت بنسبة 41% لكن هذا العجز كان بسيطا سنتي 2010، 2011 حيث لم يمثل سوى 0.6% و0.4% من الناتج الداخلي الخام على التوالي، إلا أنه قد ارتفع إلى 4.8% سنة 2012 بسبب ارتفاع النفقات العامة بنسبة 22.5%.(Rapport Banque d'Algérie, 2012, P67) لكن بالرغم من ذلك سجل صندوق ضبط الموارد "FRR" ارتفاع بقيمة 36.4 مليار دينار، حيث بلغ في نهاية 2009 مبلغ 4316.5، وهو ما يعادل 42.6% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بـ 38.8% سنة 2008، وهو ما سمح بمتابعة برامج الاستثمار العمومي(Rapport Banque d'Algérie, 2009, P87).

غير أن العجز المسجل ابتداء من سنة 2013 ناجم عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية الذي فاق الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية ورأس المال، وانطلاقا من هذه السنة أصبح تمويل هذا العجز يتم عن طريق الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات FFR.

لقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية، غير أنه لم تنجح في رفع عرض الإنتاج الوطني من خلال زيادة الإنفاق العام، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.

5.3.التضخم المستورد وأسعار النفط:

يمكن تتبع الأثر الذي تسببه أسعار النفط على التضخم في الجزائر من اتجاهين مختلفين :الأول محلي من خلال العوائد النفطية وإجراءات الإنفاق الحكومي، والثاني خارجي عن طريق التضخم المستورد (التغذية المرتدة)، حيث يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية" إعادة تصدير التضخم "التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضا عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان (محمد بن بوزيان، 2012، ص 191).

الجدول 08: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2001–2016

(الوحدة: دولار للبرميل)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر النفط	23,12	24,36	28,10	36,05	54,64	61,08	69,08	94,45	61,06	77,45	107,46	109,45	105,87	100.2	53.1	45

Source : http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

إن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط طيلة ثمانية (8) سنوات متتالية انطلاقا من 2001، قد سمح بتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة لسنة 2009؛ لكن وبعدما عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من النفط ، والذي تجاوز 100 دولار بين 2011 و2014، ثم الانخفاض الحاد في 2015 و2016 ليصل إلى 53.1 دولار و45 دولار على التوالي، ليؤكد هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات سواء من ناحية السعر أو الكم، وهو ما يمكن استخلاصه بالمقارنة مع سنة 2004، أين كان متوسط سعر البترول أدنى بكثير من مستواه في سنة 2016، كانت صادرات المحروقات خلال تلك السنة تفوق بـ 13 ٪مستواها خلال 2016(55,31 مليار دولار فى 2004 مقابل 92,27 مليار دولار في 2016)، مما يعكس الانخفاض الكبير في كميات المحروقات المصدرة خلال العشرية الأخيرة. (تقرير بنك الجزائر، 2016، ص50)

ولمواجهة الصدمات الخارجية، تم في 2009 اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية انصب أغلبها على تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية، وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية؛ أين تم تسجيل تراجع الواردات من المنتجات البترولية والسلع الغذائية والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة ومواد التجهيز انطلاقا من 2012.

هذا كله يؤكد أن ارتفاع معدلات التضخم خاصة تلك المتعلقة بسنتي 2015 و2016 لا يمكن تعليقه بالتضخم المستورد الناجم عن أسعار النفط، خاصة مع تخفيض فاتورة الواردات وتقلص الفارق بين التضخم المحلي والتضخم لدى أهم الشركاء التجاريين.

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي آلت إلى استفحال معدلات التضخم في الجزائر، تباينت بين العوامل النقدية في بعض السنوات وعوامل أخرى كالتوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة معدلات التشغيل، كما تبين لنا أنه في العديد من السنوات شكل التضخم الهيكلي الجانب المهم إذ عادل أو فاق التضخم الكلي أين تزامن مع تباطؤ وتيرة التوسع النقدي وارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى انخفاض احتياطات الدولة نتيجة انخفاض العائدات البترولية كما وسعرا؛ هذا ما جعلنا نفسر ارتفاع وتيرة معدلات التضخم بعوامل أخرى ترجع بالأساس إلى ضعف منافسة وتنظيم الأسواق الذي أدى بصناع السعر إلى المبالغة في رفع التوقعات.

قائمة المراجع:

- البياني طاهر فاضل، الشمري خالد توفيق (2011)، "مدخل إلى علم الاقتصاد"، دار وائل، عمان.
- الحجار بسام (2006)، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- الدباغ أسامة بشير (2007)، "البطالة والتضخم"، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- الديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz/IMG/pdf/ipc1113-2.pdf
- العمر حسين (بدون سنة النشر)، "محددات التضخم بدولة الكويت"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ص 200، متوفرة على الرابط الإلكتروني: www.ksu.edu.sa
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر" جويلية 2005.
- المزني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، (2005) "مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، ط7، دار وائل، عمان.
- بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد (2012)، " تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، العدد 2.
- بن علي بلعزوز (2004)،"أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية–دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- بن علي بلعزوز، طيبة عبد العزيز (2008)، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2006" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41.
- بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz
- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2014.
- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016.
- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2017.
- بنك الجزائر، "التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017"، متوفر على الصفحة الإلكترونية http://www.bank-of-algeria.dz

- خليل سامي (1994)، "نظرية الاقتصاد الكلي"، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.
- رايس فضيل (2012)، "تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"، مجلة الباحث، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، العدد 10.
- شوتر منهل، العمار رضوان (1996)،" النقود والبنوك"، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان.
- شيبي عبد الرحيم وآخرون (2015)، "الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، العدد 04.
- علي عبد المنعم السيد، حبيب عبد الرحمن (1986)، " نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية"، المؤسسة الجامعية، بيروت.
- ماير توماس وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق (2002)، "النقود والبنوك والاقتصاد"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- Banque d'Algérie, « Rapport 2009 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2010.
- Banque d'Algérie, « Rapport 2012 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2013
- Banque d'Algérie, Instruction N°02-2002, du 11 avril 2002, portant introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.
- Banque d'Algérie, Instruction N°04-2005, du 14 juin 2005, relative à la facilité de dépôt rémunéré.
- Conseil national économique et social, « Rapport sur l'état économique et social de la Nation 2011_2012 », mai 2013
- J.P.Gourlaouen, Y.Perraudeau (1987), « Economie, problèmes monétaires et financiers », Edition Vuibert, Paris.
- République algérienne démocratique et populaire, Journal officiel N° 16 du 18 avril 1990, loi n° 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit, Article 55.

دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)

Analytical Study of the Impact of Inflation on Economic Growth by Measuring the Inflation Threshold in Algeria During the Period (1990 - 2016)

د. سويح جمال

مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير

جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر

djamelf10@gmail.com

أ.د بن ثابت علال

مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير

جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر

all_benth@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/10/26 تاريخ القبول: 2020/07/04

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر. واعتمد الباحثين على بيانات التضخم والنمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990– 2016. وباستخدام التحليل القياسي للنموذج الذي طوره كل من Khan & Senhadji.

وخلصت الدراسة إلى وجوه عتبة التضخم عند مستوى 9% أين يبدأ التأثير السلبي على معدلات النمو إذا تم تجاوزها وبالتالي هناك علاقة سلبية بينهما، لكن ابتداء من معدل التضخم أقل من 9% فإن النمو الاقتصادي لن ينخفض وبالتالي هناك علاقة ايجابية بين هذين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: تضخم؛ نمو اقتصادي؛ عتبة التضخم؛ نموذج Khan & Senhadji ؛ الجزائر

Abstract :

This study aims to analyze the impact of inflation on economic growth by measuring the inflation threshold in Algeria. The researchers depends on inflation data and economic growth of the Algerian economy during the period 1990 – 2016 using econometric analysis of a model developed by Khan and Senhadji .

The study concluded that the inflation threshold is at 9 where the negative impact on growth rates starts if they are exceeded and therefore there is a negative relationship between them. However, starting with the inflation rate below 9%, the economic growth will not decrease and there is a positive relationship between these two variables.

***Key Words*:** Inflation; economic growth; inflation threshold; Khan and Senhadji model; Algeria.

JEL Classification : E31, C51, O40.

* مرسل المقال: بن ثابت علال (all_benth@yahoo.fr).

المقدمة:

تتجه السياسة الاقتصادية عادة إلى تحقيق ما يسمى بالمربع السحري من خلال تحقيق التوازن الخارجي، والوصول إلى معدلات بطالة مقبولة، وتحقيق استقرار في مستوى الاسعار ورفع معدلات النمو الاقتصادي. ويعتبر هذا الأخير من أولويات السياسات الاقتصادية الكلية في عالم اليوم، ويمثل ذلك هدفاً أساسياً لأي مجتمع، وهذا من خلال زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وبالتالي، يحقق معدلات نمو مرتفعة. لكن هناك عوامل عديدة قد تؤثر سلباً في مستوى الأداء الاقتصادي وتحقق معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مستقرة، كما في عديد من الدول النامية، ومن بين هذه العوامل التضخم.

ويعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن, وعلى الرغم من الإهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أنها ما زالت تُشكل جدلاً واسعاً من قبل الاقتصاديين ويدور الجدال في الأسباب الكامنة وراء حدوث التضخم والأثار الاقتصادية على النظام الاقتصادي هامة وعلة النمو الاقتصادي خاصة.

ولا تزال دراسة العلاقة بين التضخم والنمو تثير جدلا واسعا ما بين المدارس الفكرية المختلفة، وما إذا كان التضخم ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي أو أنه مقيد له.حيث يرى البعض أنه يؤثر إيجابياً في النمو من خلال زيادة مستوى التشغيل وخفض معدل البطالة، والبعض الآخر يرى عكس ذلك أنه يؤثر سلبياً في النمو نتيجة لما يترتب عليه من سوء توجيه الاستثمارات والتأثير سلبياً في كفاءة الاستثمار، ومن ثم التراكم الرأسمالي.

وبصفة عامة تؤكد دراسات عديدة أن التضخم المنخفض والمستقر يعزز النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وبالتالي، تكون هناك مفاضلة بين استقرار الأسعار والنمو سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، حيث عادة ما تكون العلاقة بين التضخم والنمو في الأجل القصير إيجابية، ولكن عادة ما تنعكس هذه العلاقة في الأجل الطويل بعد تخطيها حداً معيناً يسمى عتبة التضخم (Threshold Inflation) وبعد ذلك تتحول إلى أن تكون آثاره سلبية.

وعليه، سنقوم في هذه الدراسة باختبار أثر التضخم على النمو في الجزائر من خلال تحديد عتبة التضخم التي عن طريقها يمكن معرفة مستوى أو نسبة التضخم التي تحد أو تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الاشكالية الرئيسية: من خلال ما سبق، فإن التضخم أصبح يشكل أهمية وتحديا كبيرا للحكومة لما له من آثار سلبية على جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي: ما هي نسبة أو معدل التضخم التي من شأنها أن تحد أو تصبح عائقا لنمو الاقتصادي الجزائري ؟

الفرضيات: للإجابة على الاشكالية الرئيسية يمكن صياغة الفرضيتين الرئيستين التاليتين:

- يفترض البحث وجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر في الاجل الطويل.
- عتبة التضخم في الجزائر تتراوح ما بين (7% و11%) حسب نموذج Khan et Senhadji.

منهجية الدراسة وأدوات الدراسة:

تستخدم الدراسة الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على البيانات الكمية تخص معدلات التضخم وبالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة معطيات وبيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مصادر رسمية ذات الاختصاص تتمثل في تقارير وبيانات وزارة المالية وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة الى الصندوق النقد الدولي. وذلك خلال المدى الزمني الممتد من (1990- 2016)، ودراسة استقرارية السلسلتين الزمنتين، ثم تقدير عتبة التضخم في الجزائر على نموذج (Khan et Senhadji) بواسطة المربعات الصغرى (OLS) وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

1. الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

1.1. تعريف التضخم الاقتصادي:

شاع مصطلحات التضخم الاقتصادي كثيرا، والتي لم تكن معروفة قبل الحرب الماضية إلا في بعض كتب الاقتصاد، غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، إذ لا يمكن حصر التضخم في عامل واحد، ويرجع ذلك الى انقسام الراي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة منها: (وضاح نجيب رجب ، 2010)

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الاجور أو الارباح
- ارتفاع التكاليف
- الافراط في تراكم الارصدة النقدية

فالمقصود بالتضخم يحكمه ضوابط واسس تتعدد عندها المفاهيم الخاصة بالتضخم طبقا لتعدد واختلاف هذه الضوابط والاسس، وتعدد وجهات نظرة الاقتصاديين حيال هذه الضوابط والاسس في تعريفهم، وتبيان المقصود بكلمة التضخم.

وعليه سنقتصر على تعريف قد يجمع بين عدة معايير، فيمكن تعريف التضخم على أنه : " كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار."

هذا التعريف يعبر عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات، والسلع الموجودة في الاسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة وارتفاع الاسعار هو المؤشر لها .

ومن المعروف أن ظاهرة التضخم الاقتصادي المرضية، ليست حديثة العهد، بل جذورها تمتد إلى أعماق الماضي لدى العديد من الشعوب، ثم أخذت هذه الظاهرة المرضية تطفو على السطح، شيئا فشيئا، وأخذت تحتل جانبا من الفكر الاقتصادي (غازي حسين عناية، 2006).

2.1. أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي: (سهام بشكيط، حسيبة جبلي، 2013)

أ. من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

- التضخم المفتوح (الظاهر): وهو الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل من السلطات. أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات ، ويعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.
- التضخم المكبوت: هو نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على إرتفاع الأسعار، مثل التسعير الجبري ونظام البطاقات أو التقنين.

ب. من حيث القطاعات الإقتصادية:

- التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الإستثمار مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج هذه السلع.

ج. من حيث حدة التضخم:

- التضخم الجامح: هو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة في الأجور، مما يصيب الإقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللولب المرذول" وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.
- التضخم الزاحف: هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الإقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

د. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

- التضخم المستورد: وهو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات.
- التضخم المصدر: وهو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".

هـ. من حيث مصدر الضغط التضخمي:

- تضخم جذب الطلب: هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة)، فعند الوصول إلى التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

- تضخم دفع النفقة: وهو الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الإرتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات، ويعرف هذا التضخم بـ"تضخم دفع الأجر" .

3.1. أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار، كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، ويرى أصحاب هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار، أما الفريق الآخر فيرى بأن الشواهد التاريخية والوقائع الاقتصادية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو انخفاض الميل للعمل، بل بالعكس يرون بأن التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج . (بوحيضر رقية ، 2013). وبالتالي فإن القضية أثارت الكثير من النقاشات تركزت حول إذا كان هناك مستوى معين من التضخم ضروري للنمو الاقتصادي أو اعتباره أداة تعيق نموه، وعلى الرغم من ان العلاقة بينهما لاتزال موضع جدل أو غير حاسمة إلى حد ما، فقد ظهرت العديد من الدراسات التطبيقية والقياسية تؤكد وجود علاقة ايجابية أو سلبية بين هذين المتغيرين، وتحديد مستوى التضخم الامثل المسموح به والذي لا يعيق النمو الاقتصادي (سالم بشير ذهب، 2017).

4.1 الدراسات السابقة لتحدبد عتبة التضخم:

إن الاثار المترتبة على استهداف التضخم تطرح بعض الاسئلة الاساسية، التي تبحث عن المستوى الذي يهدد فيه التضخم النمو الاقتصادي. أو على أي مستوى من التضخم تصبح العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي إيجابية او سلبية؟ وهل مستوى عتبة التضخم مماثل للبلدان النامية والمتقدمة؟ إن الاجابة على هذه الاسئلة تتوقف على طبيعة الاقتصاد وهيكله وتختلف من بلد الى آخر وقد تم طرحها في عدة دراسات. (Doyin salami, lkechukwu kelikume, 2010)

يمكن تعريف مستوى عتبة التضخم The threshold level of inflation بأنها نقطة انعطاف التي يكون نمو الناتج ليس أمثلا، وقد أظهرت الدراسات القياسية أن معدلات التضخم في مستوى أعلى من العتبة تضر بالنمو الاقتصادي. (يوسفات علي، 2012)

يعتبر مفهوم عتبة التضخم من المفاهيم الحديثة في الفكر الاقتصادي، فقد قام بعض علماء الاقتصاد في نهاية القرن العشرين، بدراسة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي وذلك لمحاولة فهم طبيعة العلاقة بينهما. وعلى الرغم من أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لاتزال غير حاسمة الى حد ما ، فهناك العديد من الدراسات تؤكد وجود اما علاقة ايجابية او سلبية بين هذين المتغيرين الرئيسين للاقتصاد الكلي ومن بين هذه الدراسات Tobin, Mundell(1965) ويطلق عليه أثر توبين ومندل ، ودراسة Gillman (2002) و Sweidan (2004) و Thirlwall and Barton(1971) و Mallik and Chowdhury (2001)

وغيرهم، وجدو أن هناك علاقة ايجابية بين التضخم والنمو الاقتصادي أي ان زيادة معدل التضخم يؤدي الى زيادة تراكم راس المال، حيث يصبح محفزا للنمو وذلك لابتعاد المستثمرين عن الاستثمارات النقدية بسبب ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة ، و التوجه نحو الاصول الثابتة والسلع الحقيقة لحفاظها على قيمتها مما يحفز معدلات النمو الاقتصادي (Christian R.k.Ahortor, Adedapo Adenekan and William Ohemeng. 2011)

في حين وجدت دراسات اخرى ان هناك علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات (Barro(1991حيث أجرى دراسة مقطعية لأكثر من 100 دولة لتقدير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، وجد ان هناك علاقة عكسية ولكنها ضعيفة بين هذين المتغيرين.

وهناك دراسة أخرى مماثلة قام بها Burdekin(1994) لعينة تتكون من عدد كبير من الدول النامية والمتقدمة، ولكن حجم هذا التأثيرات كانت أكبر كثيرا في حالة الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية. (محمد بن عبد الله الجراح، 2001)

إن ما شجع الاقتصاديين البحث في هذا الموضوع هو ادراكهم لأهمية معرفة قيمة هذه العتبة، حيث انها تمثل الحد الذي يجب ان يراقبوه جيدا للتأكد من عدم تجاوز معدلات التضخم له، حيث سيكون له اثار سلبية في حال تجاوزها، وحتى في حال تجاوزت معدلات التضخم قيمة هذه العتبة فانهم سيكونون على علم بذلك ويقومون باتخاذ السياسات اللازمة لتجنب الاثار السلبية الناجمة عنه (خليل أحمد النمروطي، 2016). وهناك من نادى بعدم وجود علاقة أصلا بين التضخم والنمو الاقتصادي، منهم Sidrauski سنة 1967.

كما أن هناك دراسة لـ (يوسفات علي، 2012م) لعتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج خان وصنهاجي في تقدير وتحديد عتبة التضخم في الجزائر وتوصلت النتائج إلى ان معدلات التضخم التي تكون أكبر من معدل 6% يكون لها أثر سلبي على الاقتصادي الجزائري، وبذلك وافقت هذه الدراسة نتائج نموذج خان وصنهاجي.

يعتمد أغلب الاقتصاديين في تحديد وجود عتبة للتضخم على ملاحظة معدلات التضخم لفترة معينة وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي في نفس الفترة ومن ثم ادخالها في نماذج قياسية معينة تم تطويرها للتوصل الى النتائج المرجوة.

2. الطريقة والأدوات:

1.2. التعريف بمتغيرات النموذج:

إن أول خطوة في الدراسة القياسية لأثر معدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر، هي تحديد المتغيرات التي يتشكل منها النموذج ، حيث تعتمد دراستنا على متغيرين أساسيين ، المتغير الاول التضخم وهو المتغير المستقل ، والمتغير الثاني التابع وهو معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، والجدول التالي يلخص رموز المتغيرات محل الدراسة و التي تم استعمالها في تقدير المعادلات الاحصائية :

الجدول رقم01 : " التعريف بمتغيرات الدراسة "

الرقم	المتغيرات	الرمز
1	التضخم	INF
2	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	LPIBR

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2. فترة الدراسة والبيانات المستخدمة:

لدراسة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، سنعتمد على معطيات وبيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مصادر رسمية ذات الاختصاص تتمثل في تقارير وبيانات وزارة المالية وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة الى الصندوق النقد الدولي. وذلك خلال المدى الزمني الممتد من (1990- 2016) وهذا للاعتبار التالي (سعيدي نعمان، 2011)

أن مرحلة التسعينيات شهدت تحولا كبيرا من حيث التوجه الاقتصادي ، إذا كرس قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض مكانيزمات اقتصاد السوق ، فقد أحدث تغيرا واسعا في مجال تنظيم المؤسسات النقدية والمالية وأعطى نظرة مختلفة تماما عن النظام الذي ساد قبل صدور هذا القانون ، باعتبار أنه منح صلاحيات مطلقة لبنك الجزائر وجعلها مستقلة عن السلطة السياسة، واشتملت مهامه إلى جانب إصداره للنقود في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية ، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد .

كما شهدت هاته الفترة تذبذبا في معدلات النمو الاقتصادي بالموازاة مع ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم خاصة العقد الاخير من القرن المنصرم ثم ينحصر هذا الارتفاع مع بداية الالفية ليعاود الارتفاع مرة أخرى ليسجل التضخم أعلى نسبة سنة 2012 بمعدل أكثر من 8% . وسجلت البطالة اعلى نسبة سنتي 1995 بـ 28.10% وسنة 2000 بـ 28.90% وتعاود الانخفاض سنة 2013 بـ 9.80% الامر الذي استدعى دراسة قياسية للعلاقة بين هذه المتغيرات الاساسية في الاقتصاد الجزائري.

3. قياس عتبة التضخم في الجزائر باستخدام نموذج Khan et Senhadji

قبل تقدير عتبة التضخم لابد من معرفة استقراريه السلاسل الزمنية ، لذا نقوم بالاختبار جذر الوحدة والاختبارات البيانية لسلسلتي معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي

1.3. استقراريه السلاسل الزمنية: .

لإجراء الاختبارات البيانية لسلسلة التضخم وسلسلة النمو الاقتصادي نعرض البيانين التالين:

الشكل رقم 01 : " استقراريه سلسة التضخم عند المستوى الأصلي (مستوى دلالة 5%) "

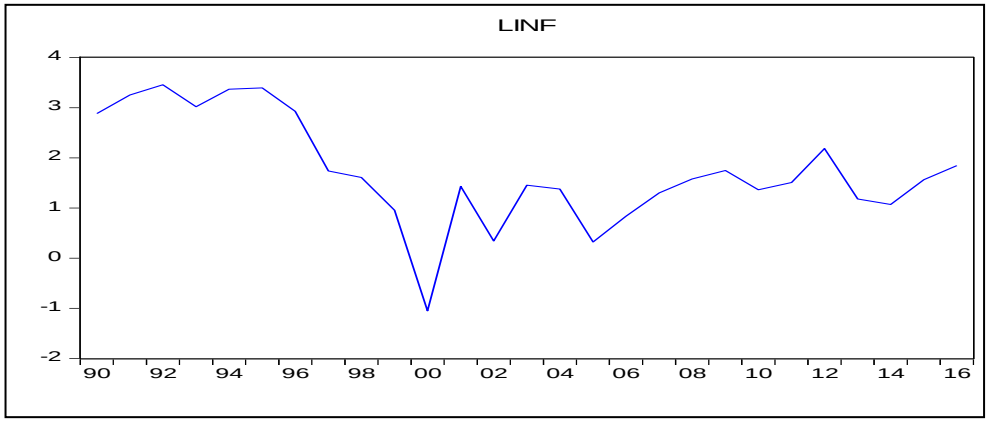

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

الشكل رقم02 : " استقراريه معدل النمو عند المستوى الأصلي (مستوى دلالة 5%) "

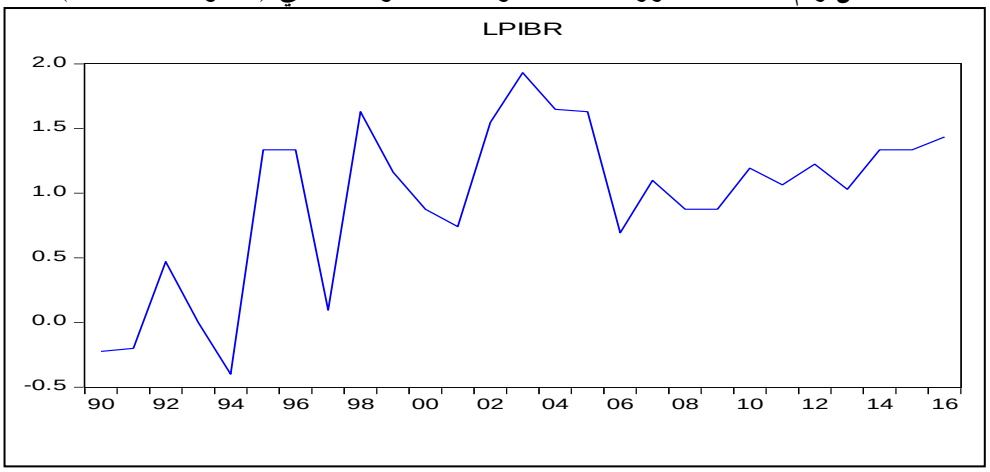

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

يتضح من خلال الشكل رقم01 و02 السابقين أن السلسلتين غير مستقرتين ولهما اتجاه تصاعدي وللتأكد سنعتمد على اختبار (**PP**). يعتمد اختبار فليب بيرون (Philips and Perron,1988) ، على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلميه لتباين النموذج لكي يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسة. و يسمح هذا الاختبار بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار ديكي فولر البسيط، ويتم هذا الاختبار وفق المراحل التالية:(Régies Bourbonnais ,2015)

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية لنموذج ديكي فولر (DF) وحساب الإحصائيات المشتركة النماذج الثلاث ، (e_t) سلسلة البواقي.
- تقدير التباين في المدى ال

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

- تقدير المعامل المصحح S_t^2 ، (يسمى التباين طويل الاجل)، ولتقدير هذا التباين على المدى الطويل من الضروري تحديد عدد التأخيرات I المقدرة بدلالة المشاهدات الكلية n.

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left(1 - \frac{i}{I+1}\right)\frac{1}{N}\sum_{t=i+1}^{n} e_t \; e_{t-i}$$

- حساب احصائية فليب بيرون(PP):

$$t_{\hat{\phi}_1}^{*} = \sqrt{k}. + \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث:

$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ (يساوي الواحد في الحالة التقاربية- اذا كان e_t يمثل تشويشا ابيض) على أن يتم مقارنة هذه الاحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon.

الجدول رقم 02 " :اختبار جذر الوحدة pp عند المستوى الأصلي (عند مستوى دلالة 5%) "

المتغيرات	بحد ثابت Intercept			بحد ثابت واتجاه زمني Trend and intercept			بدون حد ثابت واتجاه زمني None		
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار
LINF	-2.302	-2.981	غير مستقرة	-.2185	-3.595	غير مستقرة	-.1230	-1.954	غير مستقرة
LPIBR	-3.239	-2.981	مستقرة	-3.815	-3.595	مستقرة	-1.540	-1.954	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

يلاحظ من النتائج في الجدول رقم 02 أن متغير معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي غير مستقرة عند المستوى ($\mathbf{I_0}$) عند معظم القيم المحسوبة لإحصائية **pp** لان القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية. وهذا ما يؤكد قبول فرضية احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة عند المستوى الأصلي، أي أنها غير مستقرة ، ومنه سيتم الانتقال إلى الاختبار عند مستوى الفرق الاول كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03:" اختبار جذر الوحدة PP عند الفرق الاول (عند مستوى دلالة 5%)"

المتغيرات	بحد ثابت Intercept			بحد ثابت واتجاه زمني intercept and		Trend	بدون حد ثابت واتجاه زمني None		
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار
LINF	5.137-	2.986-	مستقرة	7.764-	3.603-	مستقرة	7.533-	1.955-	مستقرة
LPIBR	10.52-	2.986-	مستقرة	12.757-	3.603-	مستقرة	8.973-	1.955-	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على من مخرجات برنامج eviews 9

2.3. معادلة تقدير عتبة التضخم:

سنعتمد في تقدير عتبة التضخم في الجزائر على نموذج (Khan et Senhadji, 2000) بواسطة المربعات الصغرى (OLS) ، خلال المدى الزمني 1990-2016 ، حيث تم تقدير عتبة التضخم وفق هذا النموذج لمجموعة من الدول النامية والمتقدمة ضمت حوال 140 دولة خلال فترة 1960-1998 وتوصلت الدراسة ان عتبة التضخم تقع بين 1% و3% في الدول الصناعية المتقدمة، أما في الدول النامية تقع ما بين 7% و11%. والصيغة المقترحة لهذا النموذج:

$$d\log(y_{it}) = \mu_i + \mu_t + \gamma_1 \log(\pi_{it}) + \gamma_2 d_{it}^{\pi^*}[\log(\pi_{it}) - \log(\pi^*)] + \theta^t X_{it} + e_{it}$$

$$d_{it}^{\pi^*} = \begin{cases} 1 \ if \ \pi_{it} > \pi^* \\ 0 \ if \ \pi_{it} \le \pi^* \end{cases} \quad i = 1, \dots, N; \quad t = 1, \dots, T$$

حيث ركزت هذه الدراسة على البيانات السنوية للمتغيرات التالية: النمو الاقتصادي الحقيقي كمتغير تابع $d\log(y_{it})$، π_{it} التضخم القائم على مؤشر CPI وπ^* عتبة التضخم و μ_i تأثير الثابت و μ_t تأثير الزمن، و $d_{it}^{\pi^*}$ المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمة من معدلات التضخم من 0 الى1.

ومن اجل تقدير نموذج يحدد عتبة التضخم في الجزائر وتماشيا مع جل الدراسات السابقة تم التركيز على المتغيرات السابقة بدون ادخال متغيرات اخرى مفسرة للنمو الاقتصادي كعدد السكان، والاستثمار...كما يلي :(يوسفات علي، 2015)

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 INF + \beta_2 D(INF_t - K) + U_t$$

حيث:

GDP^* : لوغاريتم النمو الاقتصادي الحقيقي ، INF معدل التضخم ، β_0 الثابت ، β_1 معامل التضخم يقيس تأثير النمو الاقتصادي على معدل التضخم، β_2 يقيس تأثير معدل التضخم على النمو الاقتصادي ، K قيم عتبة التضخم من K=1 الى K=11 وذلك وفقا لنتائج دراسة Khan et Senhadji (2000) ، حيث

$$D = \begin{cases} 1 \ if \dots INF > K \\ 0 \ if \dots INF \le K \end{cases}$$

توصل الى ان عتبة التضخم في الدول الصناعية تقع ما بين 1-3% أما الدول النامية تقع ما بين 7-11% ومنه يتم تحديد مجال الدراسة من K=1 الى K=11 U_t الخطأ العشوائي D متغير شرطي يعرف كما يلي : (خليل أحمد النمروطي، 2016)

- حيث يأخذ القيمة 0 في حال كانت معدلات التضخم الفعلية اقل أو تساوي معدلات التضخم المفترضة K.
- يأخذ القيمة 1 في حال كانت معدلات التضخم الفعلية أكبر من معدلات التضخم المفترضة Kويصبح عندها المتغير الوهمي يساوي الفرق بين معدلات التضخم الفعلية وبين العتبات المفترضة. ونتائج موضحة كمايلي:

الجدول رقم04: " نتائج تقدير عتبة التضخم في الجزائر "

K	Variable	Coefficient	Std.Error	t-statistic	Probability	R^2
1%	INF $D(INF-K)$ C	0.139813 -0.549603 1.161910	0.267590 0.321434 0.260002	4.468844 0.522489 -1.709848	0.6061 0.1002 0.0002	0.3090
2%	INF $D(INF-K)$ C	-0.150095 -0.243999 1.198769	0.153366 0.205341 0.291113	-0.978674 -1.188265 4.117876	0.3375 0.2464 0.0004	0.2679
3%	INF $D(INF-K)$ C	-0.247383 -0.188439 1.243626	0.107172 0.141330 0.254283	-2.308280 -1.333330 4.890708	0.0299 0.1949 0.0001	0.2783
4%	INF $D(INF-K)$ C	-0.299127 -0.066838 1.393425	0.109684 0.110287 0.226612	-2.727170 -0.606035 6.148936	0.0118 0.5502 0.0000	0.2366
5%	INF $D(INF-K)$ C	-0.187383 0.137529 1.404781	0.129700 0.110535 0.210325	-1.444774 1.244214 6.679102	0.1615 0.2254 0.0000	0.2718
6%	INF $D(INF-K)$ C	-0.241050 0.040174 1.408363	0.156659 0.107991 0.230260	-1.538698 0.372017 6.116416	0.1370 0.7131 0.0000	0.2293
7%	INF $D(INF-K)$ C	-0.101496 0.130002 1.280872	0.168674 0.095098 0.237465	-0.601728 1.367029 5.393933	0.5530 0.1843 0.0000	0.2809
8%	INF $D(INF-K)$ C	-0.093903 0.107669 1.273377	0.170619 0.077073 0.238599	-0.550367 1.396971 5.336900	0.5872 0.1752 0.0000	0.2832
9%	INF $D(INF-K)$ C	0.021401 0.151628 1.147255	0.164742 0.066093 0.232747	0.129905 2.294176 4.929206	0.8977 0.0308 0.0000	0.3643
10%	INF $D(INF-K)$ C	0.021076 0.129306 1.147379	0.165218 0.056646 0.233214	0.127565 2.282702 4.919845	0.8996 0.0316 0.0001	0.3631
11%	INF $D(INF-K)$ C	0.020786 0.112695 1.147516	0.165570 0.019559 0.233563	0.125544 2.273943 4.913085	0.9011 0.0322 0.0001	0.3623

من الجدول أعلاه يتبين ان التضخم له أثر سلبي على النمو الاقتصادي عند معظم عتبات التضخم المفترضة ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لكنه غير معنوي وهذا يدل على التأثير الضعيف لمعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق مع النتائج السابقة .

ويلاحظ أنه عند عتبات التضخم (K<9%) ليست معنوية عند مستوى 5%، بين المتغير الوهمي لعتبة التضخم D(INF-K) والنمو الاقتصادي. أما عند عتبات التضخم (K=9%) ، فهي معنوية عند 5% بين المتغير الوهمي ومعدل النمو الاقتصادي، وتستمر الى غاية معدل التضخم يساوي 11%.

ومنه يمكن ان نستنتج أن معدل التضخم أقل من 9% لا تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو في الجزائر وبالتالي هناك علاقة ايجابية بينهما، لكن ابتداء من معدل التضخم يساوي 9% وما فوق فإنه يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وبالتالي هناك علاقة عكسية بين هذين المتغيرين.

أما معامل التحديد R^2=36.43% وهي النسبة الاكبر عند كل العتبات، في حين RSS في ادنى قيمة لها عند العتبة التضخم 9% ، كما ان النموذج يتمتع بمعنوية كلية وهذا ما تشير اليه احتمال فيشر F=0.004 وهي اقل من 5%. وبالتالي نستطيع القول بأن عتبة التضخم في الجزائر تساوي 9 % خلال فترة الدارسة 1990-2016 وهذا يدل ان معدل النمو تتحكم فيه عوامل أخرى بدرجة أكبر غير معدل التضخم خاصة منها المحروقات التي يتحدد سعرها عالميا.

كما ان هذه النتيجة توافق دراسة Khan et Senhadji (2000) الى حد كبير، حيث وجدت ان عتبة التضخم في الدول الصناعية 1-3% والدول النامية تقدر ما بين 7-11% .

وتخالف دراسة يوسفات على (2012) التي سبق الاشارة إليها ، حيث توصلت الى ان عتبة التضخم في الجزائر 6% ويمكن تفسير هذا الاختلاف الى اختلاف مدة الدراسة.

الخاتمة:

إن علاقة التضخم والنمو الاقتصادي لا زالت تثير حبرا كبيرا ونقاشا واسعا، حيث إن العديد من الدراسات لم تؤكد هل هي علاقة إيجابية أم سلبية. وعادة ما يكون للسياسات التوسعية آثاراً إيجابية على النمو، وهو ما يترتب عليه في الوقت نفسه ارتفاع معدل التضخم، وعلى الجانب الآخر فإن ارتفاع معدل النمو يزيد العرض الكلي للسلع والخدمات ويخفض التضخم. وفي حالة اتباع سياسة انكماشية للحد من التضخم، فإنه يكون في الوقت نفسه على حساب النمو الاقتصادي، ولذا يكون هناك صراع بين المتغيرين. وبالتالي، تكون هناك مفاضلة بين استقرار الأسعار والنمو سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ولقد اولنا من خلال هذه الدراسة اختبار أثر التضخم على معدلات النمو الاقتصادي باعتماد على نموذج Khan et Senhadji وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 باستخدام مربعات الصغرى واختبار السببية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن معدلات التضخم في الجزائر تخضع لعدة عوامل داخلية وعوامل خارجية، وهذا ما أشارت إليه أيضا دراسة صندوق النقد الدولي إلى أن معدلات التضخم في الجزائر تتأثر في الاجل القصير بشكل كبير بالتقلبات الموسمية في

مستويات الانتاج الزراعي نتيجة التغيرات المناخية، كما أنها تتأثر كذلك بحجم الواردات والتغيرات في مستويات المعروض النقدي. بينما تتأثر معدلات التضخم في الاجل الطويل بتضخم الشركاء التجاريين والتغيرات في أسعار الصرف إضافة إلى المعروض النقدي.

فيما يخص معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، فكلما زاد معدل التضخم يتراجع معدل النمو الاقتصادي وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، إلا أن هناك من الدراسات والابحاث القياسية توقعت وجود علاقة ايجابية بين النمو والتضخم مثل أبحاث توبين ومندال (1965) ، ولكن ما هو مسموح به من التضخم الذي لا يؤثر على النمو والذي يصطلح عليه بعتبة التضخم.

ومن خلال نتائج الدراسة القياسية، بلغت عتبة التضخم في الجزائر بلغت 9% ، فإذا زاد معدل التضخم عن هذه النسبة فإنه سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، وبالتال هناك علاقة عكسية بين هذين المتغيرين وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية. بينما اذا قل معدل التضخم عن 9%، فان هناك علاقة طردية بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن التضخم لايؤثر سلبا على النمو، وهذا يمكن تفسيره إلى الدور الكبير الذي يلعبه قطاع المحروقات في المساهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مدة الدراسة المقترحة.

قائمة المراجع:

- وضاح نجيب رجب(2010)، التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع .
- غازي حسين عناية (2006)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- سهام بشكيط، حسيبة جبلي (2013)، العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري دراسة نظرية وتطبيقية، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر الاسباب، والآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل.
- بوحيضر رقية (2013)، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2012،الملتقى الوطني الثاني : التضخم في الجزائر الاسباب – الاثار والعلاج ، جامعة جيجل.
- سالم بشير ذهب (2017)، تقدير عتبة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 -2012، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد 06.
- يوسفات علي(2012)، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009، مجلة الباحث، عدد 11.
- محمد بن عبد الله الجراح(2001)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد1.
- مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان (2016)، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطيندراسة قياسة 2000-2015، مذكرة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية-غزة.

- سعيدي نعمان (2011)،البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي ، دار بلقيم ، الجزائر .

- Christian R.k.Ahortor, Adedapo Adenekan and William Ohemeng(2011), An Estimaite of Inflation Threshold in the WAMZ : The Case of Ghana and Nigeria, West African Journal of Monetary and Economic Integration, p159
- Doyin Salami, lkechukwu kelikume (2010), an Estmation of inflation threshold for Nigeria 1970-2008, international review of business research papers,vol 6. Nombre 5.pp.375-376
- Khan, M. S., & Senhaji, A. S. (2000). Threshold Effects in the Relationship Between inflation and Growth. Working presented at IMF, WP/00/110.
- Phillips P.C.B. and Perron P. (1988), Testing for a Unit Root in Time Séries Régression, Biometrika, vol, 75 pp.335-346
- Régies Bourbonnais (2015)**,** Econométrie, 9^{e} édition, Dunod, Paris.

العملات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها

Cryptocurrencies: Opportunities and challenges of use

د. مرزوق آمال

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

merzouk.amel@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/15 تاريخ القبول: 2020/07/10

الملخص: العملة الافتراضية هي عبارة عن شبكة مشفرة من نظير إلى نظير تهدف لتسهيل المقايضة الرقمية، وهي تقنية تم تطويرها منذ عشرة سنوات. ويعتبر البتكوين أول عملة مشفرة وأكثرها شيوعا، تمهد الطريق لتكنولوجيا مختلفة عن أنظمة الدفع المالي السائدة منذ عدة عقود. لاستخدام هذه النقود مزايا متعددة، مثل التكاليف المنخفضة للمعاملات، لكن لاتضمنها أي دولة وتعتمد فقط على ثقة المستخدمين فيها. وفي حين أنه من غير المحتمل أن تحل العملات المشفرة محل العملة التقليدية، إلا أنها يمكن أن تغير الطريقة التي تتفاعل بها الأسواق العالمية المرتبطة بالإنترنت مع بعضها البعض، مما يزيل الحواجز المحيطة بالعملات الوطنية المعيارية وأسعار الصرف.

الكلمات المفتاحية: عملة مشفرة، سلسلة الكتل، البتكوين، التعدين، محفظة الكترونية، الانترنيت.

Abstract : Cryptocurrency, an encrypted, peer-to-peer network for facilitating digital barter, is atechnology developed ten years ago.Bitcoin, the first and most popular cryptocurrency, is paving the way as a different technology from the financial payment systems that have been in place for many decades. The use of this money has multiple advantages, such as low transaction costs, but is not guaranteed by any country and relies solely on user trust. While cryptocurrencies are not likely to replace traditional fiat currency, they could change the way Internet-connected global markets interact with each other,clearing away barriers surrounding normative national currencies and exchange rates.

***Key Words*:** cryptocurrency, blockchain, bitcoin, mining, electronic wallet, the Internet.

JEL Classification : E42, O33

*مرسل المقال: مرزوق آمال (merzouk.amel@univ-guelma.dz)

المقدمة:

شهدت الحركة المالية العالمية تطورا هائلا منذ انتشار الانترنيت،فقد أصبح اليوم ممكنا إجراء أي معاملة مالية أو تجارية عبر هذه الشبكة بسرعة وسهولة، وباستخدام وسائل دفع الكترونية حديثة. ولم يقف التطور عند هذا الحد بل تجاوزه بأشواط عديدة حيث ظهر ما يسمى بالعملات الافتراضية أو المشفرة وتقنيات دفتر الحسابات الموزع، وهوما شكل انقلابا في المفهوم التقليدي للعملة والنقد.

إن ظاهرة العملات الافتراضية هي ظاهرة عالمية تتطور بشكل سريع بعيدا عن سيطرة الدول والبنوك المركزية،حيث لم تعتمد أي حكومة بعد أي من العملات الافتراضية كعملة رسمية. ومع ذلك فهي تمثل قيمة داخل مجتمع من ذوي ذات الاهتمام يستخدمها وسيلة للتبادل،إلا أن هذا المجتمع لا يشغل بالضرورة وحدة جغرافية أو سياسية واحدة. وفي ظل هذه التطورات لم يعد ملائما البقاء على الحياد، إذ أن الحكمة تقتضي اليوم ترك موقف اللامبالاة، من خلال فهم طبيعة هذه النقود وخصائصها وأنواعها من أجل الاستفادة من المزايا التي تقدمها أو على الأقل التصدي لمخاطرها.

الإشكالية: وبناء على ما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما هي حقيقة العملات الافتراضية؟ وما هي الفرص والتحديات التي تطرحها؟

الفرضية: تفترض الدراسة أن هذه النقود والتكنولوجيا التي تعتمد عليها تطرح الكثير من الفرص والتحديات على مستقبل المعاملات المالية والتجارية.

منهجية البحث: يعتمد هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف طبيعة هذه النقود وخصائصها وأنواعها وتحليل فرص وتحديات استخدامها في القطاع المالي والاقتصاد ككل.

لإثبات فرضية البحث أو نفيها وللإجابة على الإشكالية المطروحة سيقسم البحث إلى المحاور التالية:

- ماهية العملات المشفرة؛
- خصائص العملات المشفرة وموقف الدول منها؛
- تحديات وفرص استخدام العملات المشفرة.

1.ماهية العملات المشفرة:

1.1.مفهومها: العملات الافتراضية أو المشفرة أو التشفيرية[1](cryptocurrency) هي:

- "هي تمثيل رقمي محض لقيمة افتراضية لا وجود مادي لها في عالم الواقع، لا تصدرها ولا تضمنها ولا تتولى تنظيمها والرقابة على تداولها أي جهة حكومية. تحفظ في محافظ مالية الكترونية[2]، ويتم تداولها بين المتعاملين بها باعتبارها تتمتع بوظائف النقد." (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، صفحة 2)
- "هي نوع من العملات المتاحة بشكل رقمي فقط من خلال الأنترنيت، وليس لها وجود مادي لكن لها خصائص مماثلة للعملات المادية، وتسمى بالانجليزية Cryptocurrency، وهي تنقسم إلى مقطعين، المقطع الثاني هو Currency وهي العملة، بينما المقطع الأول هو كلمة Crypto وهي اختصار لكلمة Cryptography أي علم التشفير[3]" (عزام، 2018، صفحة 2)

- "هي تمثيل رقمي للقيمة، مكنت من ظهورها التطورات التي طرأت على علم التشفير وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة[4]. وتقوم تلك الأصول بوحدات حسابية خاصة بها ويمكن تحويلها من نظير إلى نظير دون وسيط." (هي، 2018، صفحة 14)
- "هي عبارة عن عملات رقميةيتم التحكم بها سرا، وتطبق التشفير لضمان أمنها، لا تدعمها أي سلطة مركزية وليس لديها أي علاقة ثابتة بالعملة الموجودة حاليا. ويعمل غالبيتها عبر أنظمة دفاتر حسابات موزعة، يتم تسجيل المعاملات بها والتحقق منها من خلال شبكة من العقد." (مانفيل، 2018، صفحة 2)
- "تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها الكترونيا." (ابراهيم ب.، 2018، صفحة 3)

2.1.أسباب ظهورها وانتشارها:

جددت الأزمة المالية العالمية وعمليات إنقاذ المؤسسات المالية الرئيسية الشكوك في بعض الأرجاء إزاء احتكار البنوك المركزية لإصدار العملة. ودفعت هذه الشكوك إلى ظهور البتكوين[5]Bitcoin وغيرها من الأصول المشفرة التي فرضت تحديات أمام نموذج العملات التي تدعمها الدول والدور المهيمن للبنوك المركزية والمؤسسات التقليدية في النظام المالي. (هي، 2018، صفحة 14)

وانتشار العملات المشفرة وعلى رأسها البتكوين على هذا النحو الذي نراه حاليا لم يكن ليحدث لولا الأزمة المالية العالمية، وتراجع ثقة الكثير من الناس بعملات دولهم أو في العملات الدولية، بصفة خاصة الدولار، وتراجع فرص الاستثمار المربح مع تراجع معدلات الفائدة إلى الصفر تقريبا في معظم دول العالم، وانتشار الدافع نحو المضاربة في أصول تحقق عوائد مرتفعة مثل الذهب، ومن ثم مثلت البتكوين وغيرها من العملات الافتراضية بديلا أمثل للمضاربين الذين يبحثون عن العائد المرتفع ولديهم استعداد لتحمل المخاطرة. (ابراهيم ا.، 2014)

3.1.قيمتها:

تشتق العملات المشفرة قيمتها السوقية من إمكانية تبادلها بعملات أخرى، واستخدامها لسداد المدفوعات، واستخدامها كمخزن للقيمة. وعلى عكس القيمة التي تنطوي عليها العملات الورقية الائتمانية، التي ترتكز على سياسة نقدية وعلى وضعها كعملة قانونية، تستند قيمة الأصول المشفرة حصرا على توقع أن يقوم آخرون بإعطاء قيمة لها واستخدامها. وبما أن تقييم العملة يستند إلى حد بعيد إلى قناعات ليست لها ركيزة قوية، فقد شهدت أسعار تلك الأصول تقلبا قويا. (هي، 2018، صفحة 14).

4.1.أنواعها:

قد يستحيل الآن ومستقبلا حصر العملات الافتراضية بعدد إلا أننا من حيث المبدأ يمكننا تصنيفها إلى مجموعات:

أ. **من حيث قابليتها للتحويل:** (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، صفحة 3).

أ.1.عملات افتراضية قابلة للتحويل أو مفتوحة: وهي عملات افتراضية لها قيمة مكافئة من العملة الحقيقية، ويمكن استبدالها بها وفق سعر صرف محدد عادة، مثل البتكوين. مع الإشارة إلى أن هذه الصفة لا تعني بأي حال أن قابلية

هذه العملات الافتراضية للتحويل يجعلها تتمتع بصفات النقد، ذلك أن التحويل أو الاستبدال هنا لا يكون إلا بين مستخدمين معينين يتفقون على عملية التحويل بموجب اتفاق خاص ومسبق بينهم، دون أن يضمن القانون أو أي سلطة نقدية قيمة هذه الأموال أو صحة الإجراءات المتعلقة بها.

أ.2.عملات افتراضية غير قابلة للتحويل أو مغلقة: وهي عملات افتراضية مخصصة لمجال افتراضي أو عالم افتراضي معين، تحكمها قواعد محددة في الاستعمال والتداول بحيث لا يمكن مبادلتها بالعملة الحقيقية أو أي قيم حقيقية أخرى بأي شكل، ومن أمثلتها الوحدات النقدية التي يتم استعمالها في الألعاب الالكترونية.

ب.من حيث هياكل السلطة:

العملات الافتراضية الحالية لديها هيكلية سلطوية تتراوح بين مركزية تامة ولامركزية تامة (الشكل التالي)، فمن السمات الرئيسية للبتكوين على سبيل المثال هي السلطة اللامركزية التامة، وتعرف أيضا بالسرية وهي التي لا يكون لها سلطة محددة مركزية تتولى إصدارها والرقابة على تداولها، وفيها يتم التعامل بين المستخدمين بشكل مباشر دون الحاجة لأي وسيط. وقد اتبعت عملات افتراضية عديدة البتكوين في هذا الاتجاه. ونتيجة لذلك، لا يمكن أن تبني العملات الافتراضية مثل البتكوين الثقة في استقرار عملتها استنادا إلى سياسات سلطة مركزية وقدراتها. بل تعتمد على ثقة المستخدمين في العملات الافتراضية وعلى ثقتهم في الآليات اللامركزية التي تدعم العملة الافتراضية وتضمن أمنها. (جوشوا بارون، أنجيلا أو ماهوني، وآخرون، 2015، صفحة 9)

الشكل 01: "مختلف هياكل السلطة في العملات"

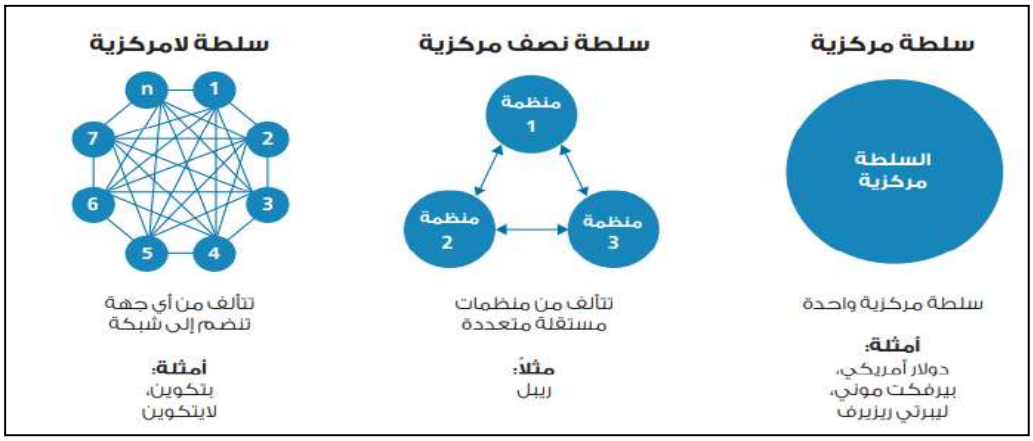

المصدر: (جوشوا بارون، أنجيلا أو ماهوني، وآخرون، 2015، صفحة 9)

تم استحداث أول عملة مشفرة، وهي البتكوين Bitcoin، في عام 2009 على يد أحد المبرمجين (أو مجموعة من المبرمجين) باستخدام الاسم المستعار ساتوشي ناكاموتو (Satoshi Nakamoto)، ووفقا لموقع coinmarketcap.com بلغ عدد العملات المشفرة في أفريل 2018أكثر من 1500 عملة (هكسار، 2018، صفحة 27).منها ما لا يقل عن 6 عملات يمكن وصفها بالرئيسية، وذلك اعتمادا على عدد المستخدمين وبنية كل شبكة،إضافةإلى الأماكن التي يمكن استبدال وشراء هذه العملات التشفيريةمقابل عملات أخرى.وباستثناء عملة الريبل[6]Ripple فان جميع العملات التشفيرية الحالية مبنية على مبدأ عمل عملة بتكوين نفسها، بحكم أن عملة

بتكوين مفتوحة المصدر[7] فانه من الممكن استنساخها وإدخال بعض التعديلات عليها، ومن ثمة إطلاق عملة جديدة (الرحمن، 2018، صفحة 3). وهي إصدارات محسنة من بيتكوين، وتعرف مجتمعة باسم العملات الرقمية البديلة Altcoins، أهمها Litecoin:، Zcash، Dogecoin. (موريا، 2018)

ومن حيث رأس المال السوقي وخلال الفترة من جويلية 2017 إلى غاية جويلية 2018، فان أبرز خمس عملات تشفيرية هي: البتكوين في الصدارة ثم الاثريوم، الريبل، البتكوين كاش وأي.أو.أس. حيث في جانفي 2018 اقترب رأس المال السوقي للبتكوين من 600 مليار دولار، يليها الايثريوم بـ 300 مليار دولار ثم تأتي بقية العملات الأخرى. كما هو موضح في الشكل:

الشكل 02: " أبرز العملات المشفرة من حيث رأس المال السوقي خلال الفترة (جويلية 2017– جويلية 2018)"

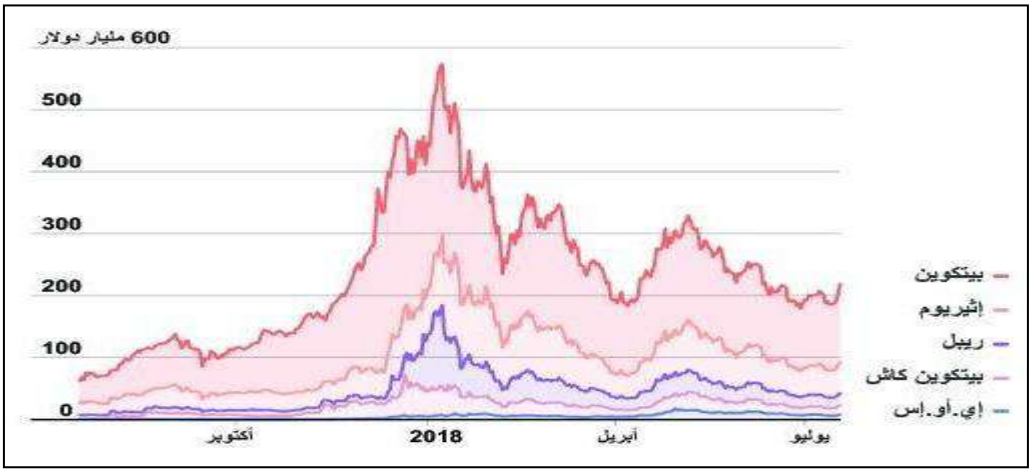

المصدر: (عودة قوية لبتكوين بمكاسب 19 مليار دولار، 2018)

ملاحظة: يتم حساب رأس المال السوقي بضرب السعر في عدد العملات المعروضة للتداول. والسعر هو متوسط وزن جميع الأسعار المعلنة في كل سوق. أما المعروض فهو العدد التقريبي للعملات المتداولة في السوق وبشكل عام.

1.5.طبيعتها:

قبل استحداث النقود[8]، كانت المجتمعات الإنسانية تتبادل السلع والخدمات مباشرة (مكيال حبوب مقابل خروف على سبيل المثال)، ولكن هذه الوسيلة لم تكن فعالة للغاية. ومع تطور المجتمعات ظهرت النقود السلعية (المصنوعة من الصدف والنحاس والفضة والذهب)، واستحدثت بعض الدول النقود الإلزامية (وهي نقود ليس لها أي قيمة بخلاف أنها تمثل تعهدا بالدفع)مثل النقود الورقية.

في ظل اتساع نطاق النظام المالي وزيادة تعقده، ظهرت الحاجة إلى جهات وساطة مالية موثوقة ونظم محاسبية تتمتع بالمصداقية. وكان ظهور مفهوم مسك الدفاتر بنظام القيد المزدوج في ايطاليا في عصر النهضة من الابتكارات المهمة التي عززت دور البنوك الخاصة الكبرى. وفي العصر الحديث أصبحت البنوك المركزية على قمة نظم الدفع. ومع ميكنة الدفاتر المصرفية، تزايد الدور التنسيقي الذي تضطلع به البنوك المركزية.

تقوم المؤسسات المالية بضبط مراكز مالكي الحسابات في دفاترها الداخلية، في حين يقيد البنك المركزي المعاملات بين المؤسسات المالية في دفتر مركزي. فعلى سبيل المثال، يستخدم أحمد نقودا من حسابه لدى بنك "أ" لشراء سلع من علي الذييمتلك حسابا مصرفيا في البنك "ب". يخصم البنك "أ" النقود من حساب أحمد، ويحول البنك المركزي النقود من البنك "أ"إلى البنك "ب" ويقيد المعاملة في دفتره المركزي. ويضيف البنك "ب" لاحقا النقود إلى حساب علي. وكما نرى يقوم هذا النظام على الثقة في البنك المركزي وفي قدرته على حماية نزاهة الدفتر المركزي وضمان عدم صرف الأموال نفسها مرتين.

أما في ظل وجود العديد من العملات المشفرة، فلا حاجة لوكيل مركزي مؤتمن؛ بل أصبح الاعتماد على تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، مثل تكنولوجيا "بلوك تشين" أو سلسلة الكتل، لإنشاء دفتر (عبارة عن قاعدة بيانات في الأساس) تتم إدارته عبر شبكة. ولضمان عدم صرف العملة المشفرة مرتين، يتحقق كل عضو في الشبكة من صحة المعاملات باستخدام تكنولوجيا مستمدة من علوم الكمبيوتر والشفرة. وبمجرد الحصول على موافقة لا مركزية من أعضاء الشبكة، تضاف المعاملة إلى الدفتر الذي يتم التحقق من دقته وصحته. ويعرض الدفتر بيانات تاريخية كاملة عن المعاملات المرتبطة بعملة مشفرة معينة، وهي بيانات دائمة لا يمكن لأي كان التلاعب بها. وتعد إمكانية الحصول على الموافقة على صحة المعاملات بين الحسابات في إطار شبكة موزعة بمثابة تحول تكنولوجي جذري.

وعادة ما تتم مكافأة أعضاء الشبكة، الذين يقومون بالتحقق من صحة المعاملات واعتمادها، بعملات مشفرة جديدة. وتسمح العديد من العملات المشفرة بإخفاء هوية مالكها جزئيا، حيث يكون لمالك العملة مفتاحان. مفتاح عام[9]، كرقم حساب، ومفتاح خاص[10] يلزم تقديمه لإتمام المعاملة. واستكمالا للمثال السابق، يرغب أحمد في شراء سلع من علي باستخدام عملة مشفرة، للقيام بذلك يجري أحمد معاملة باستخدام مفتاحه الخاص. وتتعرف الشبكة على أحمد من خلال مفتاحه العام (ABC)، وعلى علي من خلال مفتاحه العام أيضا (XYZ). ويتحقق أعضاء الشبكة من أن العضو (ABC) لديه المال الذي يرغب في تحويله إلى العضو (XYZ) من خلال حل أحجية مشفرة. وبمجرد حل الأحجية، تعتمد المعاملة، وتضاف كتلة[11] جديدة تمثل المعاملة إلى سلسلة الكتل وتحول الأموال من محفظة (ABC) إلى محفظة (XYZ). (هكسار، 2018، الصفحات 26-27)

بوجه عام، قد يشير صعود الأصول المشفرة واستخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية، الموزعة على نطاق أوسع، إلى حدوث تحول من نظام سداد المدفوعات قائم على الحسابات إلى نظام قائم على القيمة أو العملة. ففي النظم القائمة على الحسابات، يقيد تحويل الأصول في حساب لدى وسيط، مثل البنك. وفي المقابل تنطوي النظم القائمة على القيمة أو العملة ببساطة على تحويل غرض قيد سداد المدفوعات كالسلع الأولية أو العملات الورقية. فإذا تم التحقق من قيمة أو صحة الغرض قيد السداد، تمر المعاملة، بصرف النظر عن مدى الثقة في الوسيط أو الجهة المقابلة. (هي، 2018، صفحة 15)

6.1. كيفية الحصول عليها:

يتم الحصول على العملة المشفرة بثلاث طرق رئيسية، وهي:

- استبدالها أو شراؤها مقابل عملة حقيقية؛

- الحصول عليها كأجر مقابل خدمات ومنتجات؛
- عن طريق عملية تسمى التنقيب أو التعدين Mining. (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، صفحة 3)

لا تحتاج الطريقتان الأولى والثانية لكثير من الشرح، أما الطريقة الثالثة وهي التعدين أو التنقيب، بالطبع ليس التعدين بالصورة الحقيقية المتعارف عليها، لكن تعدين من نوع آخر، نوع يصبح فيه فأسك وحفارك هو جهازك نفسه، وتكون فيه الأرض الصلبة التي تحتوي بداخلها كنزك المطلوب عبارة عن معادلات رياضية وأكواد معقدة. حيث كلما ازدادت كمية العملات المستخرجة من عملية التعدين ازدادت معها المعادلات الرياضية المطلوب حلها تعقيدا، وأصبحت أصعب وأصعب. فعلى سبيل المثال، يعتمد نظام بتكوين في عمله على شبكة تسمى Blockchain، وهي شبكة غير مركزية يتم تخزين أي عملية تحويل فيها، الأمر الذي يجعل المسؤولية والرقابة على التحويلات خاضعة لكل مستخدمي الشبكة، وليس سلطة واحدة مركزية، كما تستلزم بعض القوة الحاسوبية لتعمل بشكل سليم. والمستخدمون المتبرعون بقوتهم الحوسبية للشبكة تتم مكافآتهم بوحدات من العملة المشفرة[12]. (مركز هوردو، 2018، صفحة 9)

7.1.التقنية التي تعتمد عليها:

النقود الالكترونية ليست فكرة جديدة، معظم النقد المستخدم حاليا عبر النظام المصرفي هي نقود الكترونية. نسبة النقود الورقية لا تتجاوز 3% من مجموع الكتلة النقدية. 79% منها الكتروني. إذن ماهو الجديد في النقود المشفرة. (ابراهيم ا.، 2018، صفحة 2)

الجديد هو التقنية التي بنيت عليها النقود المشفرة، وهي تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، هيتقنية تمهدلظهور الجيل الثاني من الانترنيت الذي سيتحول إلى شبكة من الثقة تسمح بتبادل المعلومات بخصوصية أعلى، وتتيح التبادلات التجارية والمالية دون الحاجة إلى مؤسسات وسيطة. وتقنية البلوك تشين هي التقنية الأساسية أو البنية التحتية التي تعمل بموجبها العملات الافتراضية. هي عبارة عن سلسلة طويلة من البيانات المشفرة والموزعة على الملايين من أجهزة الكمبيوتر والأشخاص حول العالم، تسمح لأطراف كثيرة بإدخال معلومات والتأكد منها، كل جهاز كمبيوتر أو جهة في هذه السلسلة يملك نفس المعلومات. وإذا تعطل جزء منها أو تم اختراقه لا يؤثر على باقي السلسلة، هكذا تكون عبارة عن سجل علني مشفر وآمن، وسلسلة قوية من الثقة. (مصطفى، صفحة 2)

لو أردنا وصف هذه التقنية المتقدمة فان البلوك تشين هي قاعدة بيانات أو أسلوب جديد لتنظيم البيانات إلا أن طريقة التعامل معها مختلفة نظرا لتوزيعها اللامركزي. ويخلط كثيرون بين دور العملة الافتراضية وتقنية البلوك تشين التي تكافئ المساهمين بعملية التأكيد[13] بالشبكة بمنحهم بعد انجاز مهام التحقق عملة افتراضية قد تكون بتكوين أو أي عملة افتراضية أخرى. فالبلوك تشين هي منصة بينما البتكوين هي عملة افتراضية أو أي عملة افتراضية أخرى.

تساعد تكنولوجيا البلوك تشين على الحفاظ على قوائم مقاومة للتلاعب في سجلات البيانات المتنامية باستمرار، وتتيح تبادلا آمنا للمواد القيمة كالأموال أو الأسهم أو حقوق الوصول إلى البيانات، وخلافا لأنظمة التجارة التقليدية، لا حاجة لوسيط أو نظام تسجيل مركزي لمتابعة حركة التبادل، بل تقوم كل الجهات بالتعامل مباشرة مع بعضها

البعض. تعمل بلوك تشين على هيئة نظام سجل الكتروني لمعالجة الصفقات وتدوينها بما يتيح لكل الأطراف تتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا يستدعي التحقق فيها إلى طرف ثالث.

عبارة البلوك تشين أطلقت اصطلاحا لعملية إنتاج الكتل المتتالية في عملة بتكوين الافتراضية التي يتم تعدينها بطريقة تسلسلية، وبلوك تشين بمثابة السجل الذي يتم الاحتفاظ فيه بجميع الحركات المالية والأصول وما شابه، أي سجل المحاسبة العام في القطاع المالي. (مركز هوردو، 2018، الصفحات 11-12)

ومنه فان نظام سلسلة الكتل يهدف إلى:

- التحقق من شخصية المالك للنقد أو السلعة؛
- التحقق من السلعة المعينة أو النقد المعين؛
- توثيق انتقال الملكية من شخص إلى آخر.

نظام سلسة الكتل نجح في علاج أكبر مشكلة تواجه النقود الالكترونية، هذه المشكلة هي ما يسمى في العرف المهني بـ "الإنفاقالمزدوج" Double spending، فالشخص قد يستخدم عملة معينة لشراء سلعة، ثم يستخدم العملة نفسها لشراء سلعة أخرى، مع أن العملة لم تعد ملكا له بسبب الشراء الأول .وتبرز هذه المشكلة على الأخص في العملات الالكترونية نظرا لسهولة نسخ الملفات ومن ثمة استخدامها في أكثر من عملية.

استطاع نظام الكتل علاج هذه المشكلة من خلال تسجيل بيانات كل عملية نقل لملكية العملة في قاعدة بيانات مخزنة لدى عدد كبير من أعضاء الشبكة، يقوم هؤلاء الأعضاء بدور "الشهود" على كل عملية، ومع هذه الشهادة تصبح إمكانية التزوير أو الغش أو الإنفاق المزدوج ممتنعة، خاصة إذا اتسعت الشبكة وزاد عدد الأعضاء. (ابراهيم ا.، 2018، صفحة 2).

2. خصائص العملات المشفرة وموقف الدول منها:

1.2.خصائص العملات المشفرة:

إن خصائص العملات المشفرة كانت الحجج التي استند عليها المنتقدون والمدافعون عن استعمال العملات الافتراضية. وتتجلى هذه الخصائص في مرونتها، عالميتها، خصوصيتها وأمانها.

أ.المرونة: وتشمل السهولة، السرعة والتكاليف المنخفضة:

إن عمليات التبادل التجاري باستعمال العملة الافتراضية أسهل حتى من التعامل ببطاقات الائتمان، فهي تتم من خلال محفظة الكترونية يمكن أن توجد بشكل برنامج حاسوب أو تطبيق موبايل، وفي هذه العملية لا وجود لطرف ثالث بين البائع والمشتري مما يخفض من وقت ورسوم وتكاليف العمليات المالية (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، صفحة 4). حيث أن المتعامل بهذه العملة لن يدفع أي مصاريف على النقل والتحويل كالتي تتقاضاها البنوك وشركات بطاقات الائتمان عادة، فلن يكون هناك حاجة إلى وسيط بين العميل والتاجر لنقل المال، لأن العملة لم تنتقل، بل رمز العملة هو ما خرج من محفظة المشتري ودخل إلى محفظة البائع، وهذه العملية تتم دون وسيط وتسمى الند للند per to per ، كما أنه لا توجد رسوم تحويل، أو تحمل فروق معدلات الصرف للعملات المختلفة أو غير ذلك من التكاليف التي تفرض من خلال القنوات التقليدية لنقل الأموال.كما أن مستخدم العملة

الافتراضية في أغلب الحالات يمكنه استبدالها بالعملة الورقية العادية كما لو كانت عملة حقيقية ومقابل سعر صرف محدد. (العزيز، يناير 2017، صفحة 32)

ب.العالمية: العملات الافتراضية تتمتع بميزة هامة، وهي إمكانية نقلها في أي وقت والى أي مكان في العالم وبخصوصية تامة دون المرور على أي هيئة رقابية، ودون تحمل فروق معدلات الصرف للعملات المختلفة، فالنقود الافتراضية ذات طابع دولي لا يقيدها حدود جغرافية ولا زمانية (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، صفحة 4). فيمكن التعامل معها وكأنها عملة محلية، لأنها متوافرة على مستوى العالم، ولا توجد دولة تستطيع أن تحظرها لأنها لا تخضع لسيطرتها أساسا، وبالتالي لا يمكن لأحد الحجز على هذه التعاملات أو التحويلات، كما لا يمكن أن تتعرض للتجميد أو للمصادرة أو غير ذلك من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها التحويلات بالعملات التقليدية إذا كانت مشكوكا فيها، أو كانت تتم لسداد معاملات غير قانونية، لأن مالكها هو الوحيد الذي لديه السلطة على تحديد آلية ومكان ونوع استخدامها. (العزيز، يناير 2017، صفحة 32)

ت.الشفافية (علانية التعاملات): عمليات البيع والشراء كلها معلنة ومعروفة لجميع المستخدمين بدون معرفة هوية المتعاملين لكن مع معرفة تامة بحجم المعاملات وتوقيت عقدها (مركز هوردو، 2018، صفحة 6). تقوم تقنية سلسلة الكتل بتخزين أي عملية تم القيام بها، فإذا كان شخص ما يمتلك محفظة الكترونية، فيمكن لأي شخص آخر أن يعرف عدد وحدات العملة الافتراضية التي يمتلكها صاحب هذه المحفظة، وعدد المعاملات التي تمت من خلالها حيث يشاهد الجميع وبشفافية تامة حركة نقل العملة بين المحافظ، ولكن وفي الوقت نفسه لن يستطيع أحد معرفة هوية مالكها، وهذا يعني اعتراف جميع المتعاملين بوجود هذه النقود وانتقال ملكيتها. (العزيز، يناير 2017، صفحة 33)

ث.الخصوصية والسرية: توصف العملة الافتراضية بأنها لا مركزية في معظم حالاتها بمعنى عدم وجود هيئة محددة تتولى إصدارها وضمانها. وهي لا تملك رقما متسلسلا ولا يمكن تتبعها، ولا وجود لطرف وسيط تمر عبره بيانات العملية المالية، كما أنه لا حاجة فيها لتبادل أي معلومات شخصية. كل هذه السمات تجعل فكرة التعامل بالعملة المشفرة رائجة لدى المدافعين عن الخصوصية والمنادين بالسرية (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، صفحة 4).فالسرية والخصوصية كما أنها ميزة، إلا أنها تنعكس ببعض السلبيات على العملة، لأنها تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة وغير القانونية التي تتم من خلال شبكة الانترنيت، فالخصوصية التي توفرها هذه العملة جعلتها مقصدا لعمليات غسل الأموال وبيع المنتجات المسروقة والممنوعة كالمخدرات، بحيث يصعب على الجهات الأمنية تتبع مصدر العملة. (العزيز، يناير 2017، صفحة 33)

ج.الأمان: ويتحقق الأمان من ناحيتين: (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، ص ص 4-5)

– فمن جهة العملة الافتراضية محصنة ضد الجرائم المالية العادية كالسرقة والإتلاف بسبب انعدام الوجود المادي لها.

– ومن جهة أخرى، التكنولوجيا التي تستعملها العملة الافتراضية هي تكنولوجيا آمنة نسبيا. حيث عادة ما يتم اعتماد تكنولوجيا تسمى سلسلة الكتل (Blockchain). وهذا المفهوم يقتضي وجود حزم من المعلومات، تتكدس فوق بعضها البعض، بحيث أن كل معلومة تمر في نظام مراجعة عام ومعقد يقتضي أن أي تغيير في أي كتلة يتطلب تغييرا في كل الكتل التي تليها، وهذا ما يجعل اختراق هذه المعلومات وقرصنتها أمرا صعبا جدا.

2.2.الموقف الدولي من العملات المشفرة:

بعد مرور عقد كامل على ظهور أول عملة مشفرة وهي"البتكوين" والتي تلتها العديد من العملات الأخرى، فان الحكومات لا يمكن لها أن تبقى محايدة تجاه هذه الظاهرة التي تنتشر بسرعة، ويمكن تلخيص الموقف الدولي منها فيما يلي: (ابراهيم ب.، 2018، الصفحات 8-10)

- لم تحظ العملات الافتراضية بعد بتشريع وتنظيم قانوني كامل محلي أو دولي يوضح معالمها ويبين المتاح والممنوع فيها وفي أدواتها، رغم مرور عشر سنوات على بدء تداولها، باستثناء مسودة تشريع أعلنت عنها وزارة المالية الروسية؛
- العملات المشفرة ليست نقود قانونية بشبهإجماع من الحكومات والبنوك المركزية، وترى المملكة المتحدة أنها تعمل كنقود إلى حد ما لدى عدد محدود من الناس، أي: أنها نقود خاصة؛
- كونها عملة غير قانونية يعني أنها غير ملزمة، كما أنها لا تقبل كمدفوعات ضريبية للدولة؛
- لم تتفق الحكومات والبنوك المركزية على الوضع أو الصفة القانونية بعد تجريدها من لباس "العملة القانونية"، ففي حين وقفت أغلب الدول عند ذاك التجريد، تجاوزته دول قليلة، فصنفتها ألمانيا على أنها "وحدة حساب وأداة مالية"، وهو ما يتيح لها فرض الضريبة على عائداتها، وكذلك صنفتها السويد بأنها "أصل مالي"، وكندا بأنها "أصول مشفرة"؛
- تتضاءل دائرة حظر تداول العملات الافتراضية على المستوى الدولي، والقليل من الدول يحظر التداول صراحة، كالهند والصين والمغرب، أما على المستوى المحلي فمازالت تصنف كمدفوعات غير قانونية لدى كثير من الدول؛
- تلزم بعض الحكومات التي تتيح التداول بالحصول على الإذن والترخيص من الجهات المعنية، كفرنسا ولكسمبورغ والسويد والنمسا، في حين تصرح حكومات أخرى بعدم الحاجة إلىالإذنإلا في حالات محدودة، كإنشاء صناديق استثمارية مثلا ، كألمانيا والدنمارك وبلغاريا واليابان.

3. تحديات وفرص استخدام العملات المشفرة:

بناء على خصائص العملات الافتراضية وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعةلا يمكننا أن نستبعد احتمال أن يتسع نطاق استخدام بعض الأصول المشفرة في المستقبل وأن تؤدي عددا أكبر من وظائف النقود في بعض المناطق أو شبكات التجارة الالكترونية الخاصة. وسيعتمد تطبيق هذه الابتكارات في النهاية على عوامل محلية، ولاسيما موقف الحكومات منها، فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والقانونية لتبادل القيمة المبتكرة. ورغم ذلك، يمكن أن يكون تأثير هذه الابتكارات على مستقبل المعاملات والتجارة واسع النطاق.

1.3.التحديات:

بدأت إشكالات وتحديات العملة الافتراضية بالظهور منذ بداية نشأتها، وتنبع هذه الإشكالات من خصائصها. فعلى الرغم من التوقعات بعيدة المدى حول إمكانيات العملات المشفرة وتقنية سلسلة الكتل الكامنة في إحداث تغيير اقتصادي واجتماعي، لاتزال هناك عدة تحديات في استخدامها، ومن بينها:

أ.الافتقار إلى السلطة المركزية والبنية التحتية الإدارية الواضحة: تعمل منصات العملات المشفرة غالبا في بيئة تنظيمية غير واضحة، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار والافتقار إلى وضوح الوضع القانوني، ويعني غياب السيطرة المركزية على كمية وسعر العملات المشفرة أنها تخضع أساسا لديناميكيات السوق؛ إذ شهد سعر البتكوين تقلبا ملحوظا في السنوات الأخيرة، من أدنى مستوياته لأقل من 100 دولار في عام 2013 و 200 دولار في عام 2015لأعلى مستوياته لأكثر من 1000 دولار في عام 2013. ومرة أخرى في عام 2017، وهذا قد يجعلها خيارا جذابا للمستثمرين والمضاربين في العملات، ولكن أقل استقطابا للاستخدام من قبل المستهلكين العاديين. فقد كان الدافع وراء شهرة العملات المشفرة في جزء كبير منه هو استخدامها أصلا لتخزين القيمة وتجميعها وليس وسيطا للتبادل، ويلاحظ أنها بهذا المعنى أقرب للسلع من العملات. (مانفيل، 2018، الصفحات 4-6)

الشكل03: "سعر البتكوين بالدولار الأمريكي خلال الفترة (أفريل 2010– أفريل 2017)"

المصدر: (مانفيل، 2018، صفحة 6)

ب.أمن العملات المشفرة والمنصات الرقمية وسلامتها: إن إصدار العملات بصورة لا مركزية يعني عدم وجود أي كيان يضمن هذه الأصول، وبالتالي فان قبولها يعتمد اعتمادا كليا على ثقة المستخدمين. فتخزين النقود واستخدامها في المعاملات عبر الانترنيت له أثر نقل المسؤولية عن تأمين النقود من المصرف إلى المالك، الذي يجب أن يكون قادرا على التنقل عبر البيئة الالكترونية بأمان وإدراك التهديدات المحتملة، وأن يكون قادرا على ضمان حماية برمجية كافية من الفيروسات والاحتيال والتطفل. ومن ناحية أخرى، تعني الطبيعة اللامركزية للعملات المشفرة الحالية أنه لا توجد سلطة مركزية للتحكيم في حالة النزاعات أو لمن تلجأ في حالة السرقة أو الفقدان. حيث تشير بعض التقديرات إلى أن ما يصل إلى 30% من عملات البتكوين الموجودة غير نشطة، ويرجح السبب في ذلك إلى خسارة فادحة أو وفاة المالك. (مانفيل، 2018، صفحة 7).

وقد وقعت عدة حوادث قرصنة لمحافظ افتراضية لم تكن محمية بشكل جيد على الأقراص الصلبة، فوفقا لوكالة رويترز، استولى قراصنة الانترنيت في عام 2011 على مليون عملة بتكوين تقريبا (تزيد قيمتها عن 9 مليارات دولار أمريكي في أوائل ماي) من عدة شركات صرافة. (أدريانو، 2018، صفحة 21).

ت.تكلفة إصدار النقود الافتراضية: على عكس النقود الإلزامية، نجد أن تكلفة إصدار العديد من العملات المشفرة مرتفعة للغاية، مما يعكس حجم الطاقة الضخم اللازم لتشغيل أجهزة الكمبيوتر المستخدمة في حل الأحجيات المشفرة. فمن أهم العوائق التي تقف أمام انتشار استخدام البتكوين في العالم هي صعوبة تعدينها بواسطة المستخدم العادي نظرا لتعقد برامج الوصول إليها وتعقد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين، مع أنه يتاح تعدين العملة للجميع من الناحية النظرية. (العزيز، يناير 2017، صفحة 34).

إن فكرة تعدين عملة مثل البتكوين تحديدا ليس الآن الخيار الأمثل لمن يفكر في اقتنائها من المستخدمين العاديين، نظرا للانتشار الواسع الذي حققته والكميات الكبيرة التي تم ويتم تعدينها منذ عام 2009، تعدين عملة بتكوين الآن أصبح يتطلب العمل على أجهزة خاصة ذات قدرات حوسبية هائلة. يمكن النظر للأمر على أنه يشبه القيام بـ "استثمار" ومنه لا بد من القيام بدراسة جدوى كاملة لمعرفة التكلفة المتوقعة مقابل الناتج المنتظر، فالأجهزة التي تقوم بالتعدين تشتهر دائما بشراهتها للطاقة الكهربائية وحاجتها للتبريد المستمر الذي يفترس بدوره المزيد من الطاقة الكهربائية. (مركز هوردو، 2018، الصفحات 9-10).

ث.تنفيذ السياسة النقدية: يمكن أيضا أن تثير العملات المشفرة تحديات أمام البنوك المركزية إذا ما أثرت في قدرتها على مراقبة المعروض النقدي وبالتالي على تنفيذ السياسة النقدية. وبعبارة أخرى إذا لم تعد أموال البنوك المركزية تحدد وحدة الحساب لمعظم الأنشطة الاقتصادية – وإذا وفرت الأصول المشفرة وحدات الحساب هذه- ستصبح السياسة النقدية للبنوك المركزية عديمة الأهمية. وتعطي الدولرة في بعض الاقتصادات النامية صورة مماثلة. فعندما يعمل جزء كبير من النظام المالي المحلي بعملة أجنبية، تصبح السياسة النقدية للعملة المحلية منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي. (هي، 2018، صفحة 15).

ج.تمويل العمليات غير المشروعة: إن الخصائص التي تتمتع بها العملات الافتراضية والتي تزيد من رواجها وشعبيتها لدى المستخدمين هي نفسها التي تحمل مخاطر استعمالها في عمليات غير مشروعة. فالعمليات التي تجري بواسطة العملات الافتراضية سرية ومباشرة ولا تتطلب بروتوكولات خاصة تتعلق بالحصول على معلومات المستخدمين أو التحقق من شرعية معاملاتهم أو الاحتفاظ بسجلات عن عملياتهم الجارية. يضاف إلى أن العملة الافتراضية لا يمكن أن تكون محل للمصادرة أو التجميد أو أي إجراء قانوني آخر بسبب غياب النظام القانوني الواضح الذي يمكن أن يطبق عليها، هذا غير سهولة الوصول إليها عبر وسائل تكنولوجية شائعة كالهواتف الذكية وغيرها. ما جعلها أداة مرغوبة تستعمل في عمليات نقل الأموال عبر الحدود أو في عمليات تمويل الإرهاب والأنشطة المشبوهة الأخرى. (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، صفحة 6).

ح.الحداثة والتقدم التكنولوجي: إن التقدم التكنولوجي يقتضي صدور أنواع جديدة من العملات الافتراضية تفوق سابقتها بحداثتها وتطورها. وعلى عكس المبدأ التقليدي في النقد، القاضي بأن العملة الرديئة تحل محل العملة الجيدة فان الفرض المعاكس هو السائد في العملات الافتراضية، حيث تستبدل العملة الافتراضية الأكثر تطورا العملة الأقدم وتحل محلها. (هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، 2017، صفحة 5).

2.3.الفرص:

إذا اتسع استخدام العملات الافتراضية وتقنية البلوك تشين في المعاملات المالية والتجارة فيمكن أن توفر عدة فرص منها:

أ.استبدال القيمة بشكل أكثر عولمة ولا مركزية: يمكن أن يؤدي التطبيق واسع الانتشار العملات المشفرة وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعةإلى مكاسب كبيرة في كفاءة المدفوعات العالمية والتخفيض في تكاليف المعاملة. فكوسيط للتبادل توفر الأصول المشفرة قدرا كبيرا من إغفال الهوية التي توفرها الأموال النقدية وتسمح في الوقت نفسه بإجراء معاملات من مسافات بعيدة، ويمكن تجزئة وحدة المعاملات إلى وحدات أصغر. وتضيف هذه الخواص جاذبية خاصة على الأصول المشفرة في سداد المدفوعات الصغيرة جدا في إطار الاقتصاد الرقمي الجديد القائم على التقاسم والخدمات. وعلى عكس التحويلات المصرفية، يمكن إجراء عمليات المقاصة والتسوية المرتبطة بالمعاملات التي تتم بالأصول المشفرة بسرعة دون الحاجة إلى وسيط. وتبرز أهمية ذلك خاصة في المدفوعات عبر الحدود، التي تتسم بارتفاع التكلفة والأعباء وعدم الوضوح، وقد نجحت الخدمات الجديدة التي تستخدم تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة والأصول المشفرة في خفض الزمن المستغرق لوصول المدفوعات عبر الحدود إلى مقصدها من أيام إلى ثوان عن طريق تجاوز شبكات بنوك المراسلة. (هي، 2018، صفحة 14).

غير أن السرعة والسهولة المنفذة بهما المعاملات عبر الحدود قد تقلل أيضا من سيطرة الدولة على تدفقات العملات، مع وجود عواقب مصاحبة تتعلق بتحصيل الضرائب وصلاحيات فرض العقوبات. (مانفيل، 2018، صفحة 4).

ب.توفير فرص جديدة للتبادل بين الأقران وتغير طبيعة الأسواق الاقتصادية: قد تؤدي قدرة تقنية دفتر الحسابات الموزع على تيسير تبادل العملات أو المعلومات أو السلع[14] بين الأقران دون الحاجة إلى سلطة مركزية، إلى ظهور نماذج جديدة لا مركزية للتبادل والحوكمة، مما يترتب عليه وجود تأثير على هياكل السلطة والثقة داخل المجتمع نفسه. فعلى سبيل المثال سيكون لذلك آثار على الدور ونموذج الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية التقليدية الأخرى. (مانفيل، 2018، صفحة 4).

ت.تتبع التدفقات النقدية بشكل أفضل: إن ثبات دفتر العملات الافتراضية وشفافيته– إذا تمت إدارته وحوكمته بعناية– قد يوفر فرصا للحد من الاحتيال والخطأ في المدفوعات. ومع ذلك، فقد تثير المجهولية التي توفرها العملات المشفرة تحديات أخرى حول مدى قدرة المؤسسات المالية والشركات على مكافحة تبييض الأموال.

قد تمد القدرة على تتبع تدفقات العملات المشفرة بوضوح بفضل سجل المعاملات المرئي والثابت كلا من الحكومة والباحثين والجمهور ببيانات أفضل وأكبر حول المبلغ الإجمالي واستخدام النقود في الاقتصاد. وبالإضافة إلى توفير فوائد أشمل للشفافية والبحث، فقد يسهم ذلك أيضا في تيسير إدارة استقرار الاقتصاد الكلي من جانب المصارف المركزية؛ وفي وجود صورة أوضح عن رد فعل السوق الفوري تجاه سياسات أو تغييرات معينة في الأوضاع الاقتصادية وفهم أفضل لترابط النظام العام. (مانفيل، 2018، صفحة 5).

ث.توسيع نطاق الأسواق المالية: إن القدرة على إجراء معاملة باستخدام اتصال بالانترنيت أو شبكة الهاتف فقط دون الحاجة إلى بنية تحتية مالية شاملة قد يوسع نطاق الأسواق المالية، مما يجعل المعاملات والخدمات المالية الأخرى متاحة للسكان الذين يعتمدون حاليا على التبادل النقدي. (مانفيل، 2018، صفحة 6).

الخاتمة:

بعد تناول هذا موضوع بالدراسة والتحليل تأكدنا من صحة فرضية البحث، وهي أنه وبغض النظر عما إذا كانت النقود الافتراضية ستحل محل العملات التقليدية أو ستفشل كنقود فالأكيد أن التكنولوجيا التي تستخدمها سيكون لها آثار بالغة على التعاملات المالية والتجارية المستقبلية، خاصة إذا تم تنظيمها وتقنينها للاستفادة من الفرص العديدة التي تقدمها وتلافي مخاطر التعامل بها.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- إن كلا من المنتقدين للعملات المشفرة والمدافعين عنها ينطلقون في حججهم من مصدر واحد، وهو خصائصها التي تتمتع بها، ومما لا شك فيه أن الاهتمام سيزيد بهذه العملاتبسبب تكنولوجيا "سلسلة الكتل" التي توفرها؛
- لا تزال العملات الافتراضية في طور النشأة، ومعلوم أن استقرار العملات وتوافق الناس عليها يأخذان بعض الوقت، كما حدث لدى الانتقال من نظام المقايضة قديماً إلى أشكال بسيطة من العملة، وكما حدث لدى ظهور العملات الورقية على حساب المعدنية،
- لايزال التعامل بالعملات الافتراضية يحمل الكثير من المخاطر المتعددة، منها: أن الأصول المشفرة وعلى رأسها "بيتكوين" فشلت حتى الآن في الجوانب التقليدية للنقود نظرا للتقلبات العنيفة التي تشهدها بسبب المضاربة، وهو ما جعلها أقرب إلى السلع منهاإلى النقود، حيث يصعباستخدامها كوسيلة للتبادل أو مخزن للقيمة. كما شهدت تلك الأصول المشفرة عمليات احتيال وانتهاكات أمنية وإخفاقات تشغيلية واقترنت بأنشطة غير مشروعة؛
- التكنولوجيا التي تستند إليها العملات المشفرة الأشهر قد تكون مفيدة كوسيلة للتحقق من الصفقات المالية بطريقة غير مركزية. ويُتيح استخدامها أيضا إجراء المعاملات الفورية، ونقل الملكية بلا حدود، وهو ما يُقلِّل الوقت المستغرق في المعاملات وتكلفتها، لأنه لا يتطلَّب وسطاء ماليين. كما أن العملات المشفرة يمكن أن تحدث تحولا جوهريا في طرق سداد المدفوعات وممارسة أنشطة الأعمال، حيث يمكن استحداثها كوسيلة لمكافحة الفساد لأن هذا النوع من التعقب المالي سيكون رادعا للرشاوي في القطاع العام، وهو ما يؤدي إلى تعزيز آثار التنمية؛
- نظرا لكون بيئة الابتكارات في هذا المجال شاملة وسريعة، ينبغي التفكير بعناية في الآثار المحتملة لهذه التغييرات على الاقتصاد والمجتمع ككل وكيفية تسخيرها من جانب الحكومة والمجتمعات والأفراد لصالح المجتمع. فقد تشكل النماذج الجديدة للمعاملات والأعمال التجارية التي تسيرها منصات رقمية تبعات اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا، فقد تؤثر على سوق العمل التقليدي والهياكل الاجتماعية وتأثير الدولة على الاقتصاد.

ومن التوصيات، فستبقى التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها العملات المشفرة قابلة للتطوير، من أجل التقليل من مخاطرها والاستفادة من ايجابياتها على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام،وذلك من خلال:

- على السلطات الحكومية أن تنظم استخدام الأصول المشفرة لمنع المراجحة التنظيمية وأي ميزة تنافسية غير عادلة يمكن أن تكتسبها الأصول المشفرة من القواعد التنظيمية الأقل صرامة. وهذا يعني التطبيق الصارم لتدابير رامية إلى منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز حماية المستهلك، وفرض الضرائب على المعاملات المشفرة بصورة فعالة؛
- ينبغي أن تواصل البنوك المركزية إضفاء مزيد من الجاذبية على استخدام أموالها كأداة لتسوية الحسابات. وعلى سبيل المثال، يمكنها أن تجعل أموال البنك المركزي أيسر استخداما في العالم الرقمي عن طريق إصدار عملات رقمية خاصة بها تكمل النقود الفعلية والاحتياطات المصرفية. ويمكن تبادل هذه العملات الرقمية الخاصة بالبنوك المركزية، من نظير إلى نظير بطريقة لامركزية، كما هو الحال مع الأصول المشفرة؛
- مع أن معظم العملات المشفرة تكون هوية مستخدميها مجهولة، فإنها من الممكن أن تشتمل على معلومات شخصية مثل رقم الهوية، وجعل العملة المشفَّرة غير مجهولة. كما يمكن استخدام العملة المشفرة على نحو أوسع، حيث تستطيع الحكومة أو البنوك المركزية استخدام عملة مُشفرة قائمة غير مجهولة الهوية، أو ابتكار عملة خاصة بها، وقد تتحدَّد قيمة العملة المشفرة بعوامل السوق، ومن المستحب أن تكون مربوطة بعملة نقدية لتقليل التقلبات.

قائمة المراجع:

- آل عبد السلام ياسر بن عبد الرحمن. (2018). العملات الافتراضية. *حلقة بحث – النقد الافتراضي*. المملكة العربية السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة.
- الباحوث عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز. (يناير 2017). النقود الافتراضية – مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية. *المجلة العلمية للاقتصاد والادارة– كلية التجارة– جامعة عين شمس– القاهرة* ، الصفحات 21– 61.
- البار عدنان مصطفى. (بلا تاريخ). *تقنية BLOCKCHAIN والعملات الالكترونية*. تاريخ الاسترداد 20 أكتوبر, 2018، من file:///C:/Users/new/Downloads/Article-of-this-week-DrAdnanMustafaAl-Bar-Jan-2018%20(4).pdf
- السقا محمد ابراهيم. (14 فيفري, 2014). *هل يمكن أن تصبح البتكوين عملة العالم*. تاريخ الاسترداد 10 أكتوبر, 2018، من صحيقة العربية: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/02/14
- السويلم سامي بن ابراهيم. (2018). حول النقود المشفرة. *حلقة بحث – النقد الافتراضي*. المملكة العربية السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية– مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة.
- الشوا عزام. (حزيران, 2018). العملات الافتراضية مخاطرها وآلية عملها. *بانوراما* ، صفحة 2.
- أندرياس أدريانو. (يونيو, 2018). نبذة تاريخية قصيرة عن فورة الأصول المشفرة. *مجلة التمويل والتنمية* ، الصفحات 20 – 21.
- أنطوان بروفيه؛ فيكرام هكسار. (يونيو, 2018). ما هي العملات المشفرة ؟ *مجلة التمويل والتنمية* ، الصفحات 26 – 27.

- بن أحمد بن محمد بن يحي ابراهيم. (2018). النقد الافتراضي – بتكوين أنموذجا. *حلقة بحث – النقد الافتراضي*. المملكة العربية السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية– مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة.
- جوشوا بارون، أنجيلا أو ماهوني، وآخرون. (2015). *تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي*. كاليفورنيا: مؤسسة راند.
- دونغ هي. (يونيو, 2018). السياسة النقدية في العصر الرقمي. *مجلة التمويل والتنمية* ، الصفحات 13 – 16.
- *عودة قوية لبتكوين بمكاسب 19 مليار دولار*.(18 جويلية,2018).تاريخ الاسترداد 1 ديسمبر, 2018، من صحيفة الاقتصادية: http://www.aleqt.com/2018/07/18/article_1422226.html
- كاثرين ستيوارت؛ وساليل جوناشيكار؛ كاتريونا مانفيل. (2018). *العملة الرقمية ومستقبل العملات*. أوروبا: مؤسسة راند.
- مركز هوردو. (2018). *منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول واشكاليات الرقابة*. القاهرة: مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي.
- هارش موريا. (2018). *دليلك المثالي لفهم كل ما يتعلق بعملة البتكوين*. تاريخ الاسترداد 10 نوفمبر, 2018، من المدونة: https://ar.vpnmentor.com/blog
- هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب. (2017). *النقد الافتراضي*. سوريا: وحدة التعاون الدولي والدراسات.
- هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب. (2017). *النقد الافتراضي*. سوريا: وحدة التعاون الدولي والدراسات.

الهوامش:

[1] نشير بداية إلى الاختلاف من حيث المعنى بين العملة الافتراضية والعملة الرقمية. وهذين المصطلحين يشيع استخدامهما كمصطلحات مترادفة وبمعنى واحد رغم الاختلاف الكبير بينهما. فالعملة الرقمية هي قيمة نقدية حقيقية، لكنها تصدر بصورة بيانات الكترونية مخزنة، فهي إذا الصورة الالكترونية للعملة العادية. في حين أن العملة الافتراضية أو المشفرة هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزيتها أو تداولها الكترونيا، لا تصدر عن البنوك المركزية أو السلطات العامة ولا تكون بالضرورة مرتبطة بعملة ورقية معينة، وإنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع.

[2] المحفظة Wallet: تطبيق يتم تنزيله على الأجهزة أو على شبكة الانترنيت من بعض المواقع أو منصات تبادل العملة المشفرة، يحتوي على عنوان العميل وملكيته من العملة، ويمكن من خلاله شراء وبيع العملة، ويتم الوصول إليه عن طريق استخدام المفتاح الخاص.

[3] التشفير Cryptography: أحد فروع الرياضيات، يتيح إنشاء براهين رياضية ذات مستوى عال من الأمان، يتم استخدامه لمنع محاولة استخدام محفظة مستخدم آخر، أو إنفاق أموالها، أو تخريب سلسلة البلوكات.

[4] مثل تقنية البلوك تشين أو سلسلة البلوكات أو سلسلة الكتلblockchain: وهو سجل عام لجميع بلوكات صفقات العملة الافتراضية مرتبة زمنيا، تتم مشاركته وبناؤه من قبل أعضاء الشبكة؛ للتأكد من استمرارية الصفقات ومنع الإنفاق المزدوج.

[5]بتكوين bitcoin: هي أول عملة مشفرة ظهرت سنة 2008، يرتكز برنامجها Bitcoinعلى بروتوكول الند للند.

[6]في حين أن بيتكوين موجه للجمهور، فإن الريبل Ripple موجه للبنوك وشبكات الدفع. حالياً، تستخدم البنوك بروتوكول SWIFT (مجتمع الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، والذي يتطلب مشاركة الوسطاء. يمكّنالريبل المؤسسات المالية من تحويل، وتسوية، وتبادل المدفوعات في الوقت الفعلي دون تكبد تكاليف كبيرة، كتلك الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات. على الرغم من أنه لم يتم اعتماده رسميًا بعد، فقد بدأت العديد من البنوك بالفعل باستخدام الريبل في مراحل التجربة. أحد الاختلافات المهمة بينالريبلوالبتكوينهو أنه لا يُسمح للجميع بالانضمام إلى الشبكة. حيث تحتاج أجهزة الكمبيوتر إلى تعريف نفسها وتحتاج إلى إذن للمشاركة. وبهذا المعنى، فهي ذات سلطة نصف مركزية.

[7]البتكوينBitcoin: هي عبارة عن برنامج حاسوبي مفتوح المصدر، أي متاح للجميع تفاصيله وأسراره.

[8] تعد النقود مخزنا للقيمة، ووسيلة لتبادل السلع والخدمات، ووحدة حساب لقياس القيمة.

[9]المفتاح العام أو العنوان Address: سلسلة رموز طويلة مكونة من أرقام وحروف تنشأ مع المحفظة تلقائيا، ويمثل المفتاح العام الذي تتم مشاركته مع الآخرين لاستقبال العملات المحولة.

[10]المفتاح الخاص Private key: أرقام سرية تسمح بإنفاق البتكوين، مرتبطة رياضيا بجميع العناوين التي تم إنشاؤها للمحفظة، حيث تحتوي كل محفظة على مفتاح خاص أو أكثر يتم حفظه في ملفها.

[11]البلوك أو الكتلةBlock: عقدة أو كتلة تحتوي عددا من المعاملات يتم تأكيدها بواسطة التعدين، ينتج بمعدل 10 دقائق تقريبا بالنسبة لعملة البتكوين ويضاف إلى سلسلة البلوكات Blockchain.

[12] ليس هذا فقط، يحصل أيضا القائمون على عملية التعدين بالنسبة لعملة البتكوين على أجر مع كل عملية تحويل العملة من محفظة لأخرى، حيث يقوم المرسل بدفع قيمة ضئيلة من التحويل لصالحهم مع كل عملية تحويل يتم تسجيلها على الشبكة.

[13]التأكيد Confirmation: معالجة منتهية للصفقة بتضمينها في بلوك تمت إضافته إلى البلوك تشين بحيث لا يمكن – إلى حد كبير– عكسها.

[14] يمكن أن تكون لهذه التكنولوجيا استخدامات خارج النظام المالي، فقد تستخدم على سبيل المثال للتخزين الآمن للسجلات المهمة، مثل التاريخ الطبي وعقود الأراضي.

اختبار قانون فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970–2018)

Law of Wagner's Test of the Relation Between Public Expenditures and Economic Growth by Applying it to Algeria During the Period (1970-2018)

ط.د. عشار إيمان
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)
achar.imene@univ-oran2.dz

أ.د. زايري بلقاسم
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)
zairi.belkacem@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/01/03 تاريخ القبول: 2020/08/14

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018، وذلك من خلال محاولة إيجاد العلاقة التوازنية بين المتغيرين المدروسين في الأجلين الطويل والقصير، باستخدام منهجية ARDL، كما تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صحة قانون Wagner في الجزائر، حيث انتهجت الجزائر مع بداية سنة 2001 سياسة توسعية، ترتكز على المنظور الكينزي، مما يدفعنا إلى اختبار الفرضية البديلة لقانون Wagner والمتمثلة في الفرضية الكينزية، وقد كشفت النتائج التطبيقية إلى عدم إمكانية تطبيق قانون Wagner على الاقتصاد الجزائري، من جهة أخرى وجدنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني لا يزال مرتبط بمداخيل قطاع النفط الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، الجباية البترولية، قانون Wagner، نموذج ARDL.

Abstract : This study aims to analyze the impact of public spending on economic growth in Algeria by analyzing the evolution of the size and structure of public expenditures in Algeria during the period from 1970 to 2018, by trying to find a balanced relationship between the two variables studied in the long and short terms, using the ARDL methodology. This study also aims to test the validity of the Wagner Law in Algeria, just as Algeria began at the beginning of the year 2001 an expansionary policy, based on the Keynesian perspective, which prompts us to test the alternative hypothesis of the Wagner Law represented by the Keynesian hypothesis. The applied results revealed that the Wagner law could not be applied to the Algerian economy. On the other hand, we found that there is a common integration relationship between governments spending towards long-term economic growth, which is consistent with Keynesian analysis. The study concluded that the national economy, despite the efforts made by the state, is still linked to the revenues of the oil sector, which makes it hostage to external shocks.

***Key Words*:** Government spending, Economic growth, Algerian economy, Petroleum levies, Wagner's law, ARDL model.

JEL Classification : H62, O47.

* مرسل المقال: عشار إيمان، (achar.imene@univ-oran2.dz)

مقدمة:

تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي والناتج المحلي الإجمالي إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ويعد الاقتصادي الألماني "Adolf Wagner" أول من أهتم ببحث العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث صاغ قانون أسماه التوسع المستمر للنشاط الحكومي وعليه فالافتراض الأساسي ل"Wagner" هو أنه مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في الدول الصناعية، فإن قطاعاتها العامة ستنمو، فقد كانت الأهمية المتزايدة للنشاط الحكومي سمة حتمية لميزة الدولة "المتقدمة". (Bird.Richard.M, 1971, pp. 01-26) ولقد تنبأ (Wagner.A, 1833) بأن الإنفاق الحكومي سيزيد بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، مع تطور الاقتصاد، ينبغي زيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للإنفاق الحكومي مع مرور الوقت و أن الطلب على السلع والخدمات العامة يزداد مع زيادة ثراء الدول (Wagner & Weber, 1977, pp. 59-68) . مما يعني أن اتجاه السببية هو من الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة الإنفاق الحكومي.إلا أنه هناك فرضية بديلة، افترضها كينز (1936)، وهي أن الحوافز المالية مطلوبة أحيانًا لتعزيز إجمالي الطلب والناتج المحلي الإجمالي، لا سيما في أوقات الركود. و لقد وجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل الوطني من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل الوطني عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية وتحفيز الطلب الذي يؤدي بدوره إلى توسيع الطاقة الإنتاجية، فالإنفاق العام يشكل جزء هاما من مكونات الطلب الكلي الفعال (الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري) على أساس الطلب يخلق العرض، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم الإنتاج بما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم البطالة، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة. لذا فإن الإنفاق العام في اقتصاديات النمو وفقا لهذه الفرضية يعامل كمتغير خارجي يسبب النمو في الدخل الوطني وعليه فإن نظرية الطلب أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وأن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. (KEYNES, 1936, pp. 514-534). و في هذا المجال تميز الاقتصاد الجزائري أثناء فترات الطفرة في العائدات النفطية بارتفاع كبير في حجم النفقات العمومية من خلال تطبيق سياسات توسعية تهدف الى تمويل العديد من البرامج التنموية و برامج البنية التحتية. **وفي** هذا الإطار تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة التي نبلورها في السؤال التالي: ما مدى إمكانية تطبيق قانون Wagner على الاقتصاد الجزائري؟.

وللإجابة عن سؤال الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن استخدام نموذج اقتصادي قياسي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للتكامل المشترك.

1.الدراسات السابقة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

اختلفت طبيعة و اتجاه المقاربات النظرية المتعلقة بأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث نجد بأن هناك العديد من الدراسات التي دعمت قانون فاجنر (القانون المرجعي الأساسي)، بينما هناك دراسات كانت متوافقة مع النظرية الكينزية (الفرضية البديلة). و لقد أدت المنهجية المستعملة لاختبار قانون Wagner على مستوى العديد من الدراسات إلى اختلاف في النتائج المتحصل عليها. وفي هذا المجال أكدت دراسة (Mann, 1980, pp. 189-201) الذي اختبر فرضية فاجنر على الاقتصاد المكسيكي في الفترة 1925-1976 ، و من خلال استخدام انحدار ثنائي المتغير مع تصحيح للارتباط التلقائي، على صحة القانون. كما أكدت الدراسة التي قام بها (Gupta.Shibshankar.P, 1967, pp. 423-461)، على الولايات المتحدة والسويد وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا على توافق النتائج مع فرضية Wagner.

وفي نفس الاتجاه، أثبت كل من (Ram, 1986, pp. 191-203)،(ram, 1986, pp. 393-413) و (Ram, 1987, pp. 194-204) لعينة تتكون من 115 دولة خلال الفترة (1960-1980) بأن حجم القطاع الحكومي بدلالة النفقات العمومية (نفقات الاستهلاك) له تأثير خارجي معنوي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية. كما توصل (Paul.M.Romer, 1990, pp. 251-286) من خلال استخدام عينة تتكون من 112 دولة حول تأثير كل من رأس المال البشري والاستثمار العام ونفقات الاستهلاك والنفقات الإجمالية على النمو الاقتصادي، إلى أن هناك تأثيرا معنويا سلبيا للنفقات الإجمالية على النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص الدراسات التي تتوافق مع النظرية الكينزية، نشير إلى دراسة (Dandan, 2011, pp. 467-471) الذي قام بتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالأردن خلال الفترة (1990-2006)، حيث وجد علاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي و هذه النتيجة تتوافق مع النظرية الكينزية. نفس النتائج توصل إليها (Al-Zeuod, 2013, pp. 43-56) على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-2011)، و ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار (جرانجر) للسببية، و بينت النتائج أن الإنفاق الحكومي يحدث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة القصيرة والطويلة.

في المقابل هناك بعض الدراسات التي اختبرت كل من قانون Wagner والفرضية الكينزية، والتي وجدت أدلة على وجود سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وبالتالي فهذه الدراسات تدعم كلا من فرضية Wagner و كينز مثل دراسة (Tuck Cheong tang, 2009) على الاقتصاد الماليزي خلال الفترة (1960-2005)، و دراسة (Turan.Yay & Tasten, 2009, pp. 101-118) حول الاقتصاد التركي للفترة (1950-2004). من ناحية أخرى نجد أحيانا دراسات لم تجد أي علاقة بين المتغيرين، ومنها دراسة (Afxentiou & Serletis, 1996, pp. 33-47) ودراسة (Rauf, Qayum, & Zaman, 2012, pp. 533-538).

و لقد تم اختبار نموذج Wagner على بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل دراسة (Al-Hakami, 2002, pp. 105-144) الذي قام بتحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1965-1996)، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من

الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، وهذا ما يدعم إمكانية تطبيق قانون فاجنر. كما تم التأكيد على نفس النتيجة في دراسة (El-Gualibi , 2012, pp. 29-52)، حول تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في العراق خلال الفترة (1975-2010) في الأجلين القصير والطويل. من جهة أخرى قام صندوق النقد الدولي سنة 2001 باختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي، لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1980-2000)، وأثبتت النتائج على عدم وجود أي علاقة سببية قوية بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي. (Fasano & Wang , 2002, pp. 01-27) كذلك توصلت دراسة (عمارية و الشارف، 2018، الصفحات 136-160) إلى أن الإنفاق مضر بالناتج الوطني وبالتالي بالنمو الاقتصادي.

كما أكدت نتائج الدراسة التي قام بها كل من (Hamdi & Sbia, 2013, pp. 118-125) حول اختبار العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومي والنمو في الدول النفطية خلال الفترة الممتدة 1960-2010، من خلال نموذج تصحيح الخطأ على أن المداخيل النفطية هي المصدر الأساسي للإنفاق العام والواردات من السلع والخدمات، وأن كل ارتفاع في أسعار النفط ينجم عنه مزيد من الإنفاق ومن ثم مزيدا من النمو في البنى التحتية وليس العكس.

يتضح من الدراسات السابقة وجود تباين واسع فيما يخص اختبار حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي. ويمكن إرجاع النتائج المتباينة في الدراسات السابقة إلى اختلاف المنهجية المستعملة والنماذج القياسية المستخدمة، كما ويرجع إلى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدول. ونظرا لطبيعة المناخ السياسي والنظام الاقتصادي للدولة التي تشملها الدراسة.

2. دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر:

2-1 تحليل هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر:

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال وضع خطط تنموية طويلة الأجل ترتكز على التصنيع بغية الخروج من التخلف، ما أدى إلى تبني النظام الاشتراكي الذي يركز على التخطيط المركزي ولقد لعبت العائدات النفطية دورا رئيسيا وفعالا في رسم سياسة الإنفاق في الجزائر خلال فترة السبعينات وبداية الثمانيات، حيث توجهت الجزائر إلى تطبيق مجموعة من المخططات والبرامج التنموية حيث تم تخصيص مبالغ استثمارية ضخمة امتصها كل من قطاع المحروقات والصناعة مقارنة بإجمالي الاستثمارات، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الاستثمارات، فقد عرفت الجزائر خلال فترة السبعينات عدة اختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي. كذلك بالنسبة لفترة الثمانينات منها أزمة أسعار النفط وعدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية وزيادة المديونية الخارجية وخصوصا تبني الدولة النهج الاشتراكي في تلك الفترة. ولقد تميزت السياسة الانفاقية بالانكماش خلال فترة التسعينات وذلك في إطار الاصلاحات الاقتصادية التي باشرت فيها الجزائر، من خلال توقيعها لبرامج اتفاقيات الاستعداد الانتمائي، والتي ركزت على ضرورة ترشيد النفقات العامة. أما بداية سنة 2001 فقد عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا، حيث انتقلت من 1321 مليار دينار سنة 2001 (ONS, 2013, p. 216) إلى 7726,3 مليار دينار سنة 2018. (DGT, 2019) وهو ما يعكس تبني الجزائر لسياسة انفاقية توسعية وذلك راجع إلى تحسن مداخيل المحروقات. من جهة

أخرى لوحظ عدم استقرار معدلات النمو طوال فترة الدراسة ويرجع هذا إلى عدم استقرار قطاع المحروقات والذي يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق النفط العالمية.

جدول رقم 01: يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية خلال الفترة (2001-2018):

الوحدة %

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج	6.2	6.5	6.6	5.0	6.0	5.4	7.0	6.7	9.6
معدل النمو في قطاع	-1.9	3.9	8.5	3.0	5.7	-3.0	-0.9	3.2	-8.0
معدل نمو الناتج المحلي	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
المؤشرات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2018**	**2019**
معدل النمو خارج	-2.2	-3.3	-3.4	-6.0	-0.6	0.2	7.7	-2.4	-6.5
معدل النمو في قطاع	6.3	6.2	7.2	7.3	5.7	5.0	2.2	2.2	3.4
معدل نمو الناتج المحلي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.4	1.5

Source : -ONS, 3ème Trimestre 2016, P: 09-11, 1ème T 2019, P: 12.

ويتبين من خلال التحليل مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2019 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة). والشكل الموالي يوضح طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018:

شكل 01: العلاقة بين النفقات العامة وتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)

الوحدة: مليون دولار

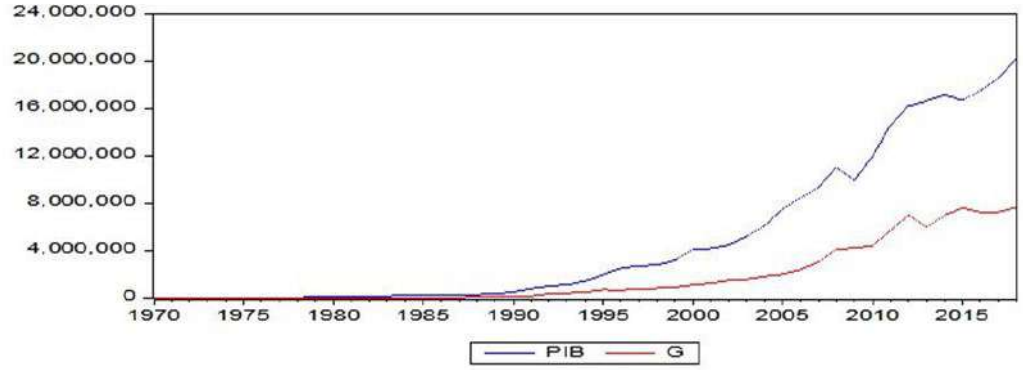

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

ومن ثم يمكن القول بأن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة عرض، حيث أن الجهاز الإنتاجي غير كفء ولا يتمتع بالمرونة الكافية، وهو ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي. ففائض الطلب الناتج عن حجم الإنفاق المتزايد سببه عدم مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الانفاقية. وبالتالي زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى ولن ينتج عنها إلا زيادة في الواردات.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد تم تسجيل معدلات متذبذبة فرغم إيجابيتها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المنتظر بالنظر إلى حجم المبالغ المنفقة، ويرجع ذلك إلى التقلبات التي عرفتها أسعار النفط خلال فترة الدراسة. وهو ما يبرهن بصورة قطعية على الارتباط المطلق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وهذا ما يؤسس سيادة القطاع الواحد (المرض الهولندي)، حيث يتمثل هذا الأخير في تلقي مداخيل معتبرة من العملة الصعبة تعجز الدولة على تجنيدها واستعمالها في إحداث تنمية حقيقية، وما ينجم عنه من آثار تخفيض المركز التنافسي للاقتصاد، مع تشكيل اقتصاد ريعي من خلال توظيف غير إنتاجي لعائدات المحروقات. فالجزائر دولة ريعية بإمتياز، يمكن اسقاط اقتصادها ضمن عبارة اقتصاد نفطي كونه ينطبق عليه مواصفات الاقتصاد النفطي، حيث يتدخل هذا الأخير بنسبة كبيرة في ميزان مدفوعاتها، إذ يمثل ما يفوق 98 % من نسبة تجارتها الخارجية. وبالتالي فهو المتغير الذي يتم على أساسه اتخاذ القرارات التنموية للاقتصاد الجزائري، وهذا ما تؤكده المشاريع الانعاشية الأخيرة التي قامت بها الجزائر لدفع عجلة النمو الاقتصادي. فإذا ما ارتفعت أسعار النفط ستسبب بدوره في تزايد الإنفاق الاستهلاكي والمشاريع الغير الإنتاجية واللاتنويع في القطاعات وإعادة استثمار الأموال في قطاع واحد مزدهر، أما في حالة الانخفاض فإنها تنتهج سياسة مالية تقشفية وهو ما يمكن رؤيتها على أرض الواقع خصوصا بعد انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 والتي لم تعرف تعافيا إلى غاية الآن هي الأخرى تهدد وضعية الاقتصاد الجزائري والدليل العجز الذي حققته الجزائر في موازينها مما يدل على تبعيتها المفرطة لهذا القطاع. وهذا ما يؤكد اصابتها بالمرض الهولندي، والذي يتمثل في تأثير القطاع الغير الإنتاجي كالنفط على القطاع الإنتاجي والمتمثل في القطاع الصناعي والزراعي. ومن بين الدراسات التي حاولت فهم التأثيرات الغير منطقية للثروة النفطية على المتغيرات الاقتصادية، نجد نموذج (Gregory.R.G, 1976, pp. 73-76).

2-2- دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

ويتم اختبار الفرضية التالية: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية (ثنائية الاتجاه) في المدى القصير والطويل. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للتكامل المشترك والذي قدمه (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 289-326) فنموذج (ARDL) يمكننا من فصل تأثير الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يمكن من خلال هذه المنهجية أن نحدد العلاقة التكاملية للمتغير الداخلي والمتغيرات الخارجية في الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة.

أ. متغيرات الدراسة: ونجد: متغيرات الدراسة للنموذج الأول فيما يخص اختبار قانون Wagner : المتغير التابع: PIB، والمتغيرات المستقلة: G، FP، K. أما متغيرات الدراسة للنموذج الثاني فيما يخص اختبار الفرضية البديلة كينز فهي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم 02: المتغيرات الاقتصادية للنموذج الثاني

متغيرات الدراسة للنموذج الثاني	الرمز	المصدر	فترة الدراسة	العملة
المتغير التابع: الإنفاق الحكومي	G	(La Banque mondiale)	2018-1970	مليون دولار
المتغيرات المستقلة:				
الناتج المحلي الإجمالي	(PIB	(La Banque mondiale)	2018-1970	مليون دولار
تكوين رأس المال الاجمالي	K	(La Banque mondiale)	2018-1970	مليون دولار
الجباية البترولية	FP	(Office National des statistiques, 2013) (DGT, 2019)	2018-1970	مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

ب. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، ويوضح الجدول الموالي نتائج اختبار ADF وPP لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم 03: نتائج اختبار ADF وPP للمتغيرات الاقتصادية:

متغيرات الدراسة	نوع الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول
PIB	ADF	INTERCEPT	-2.923780	-0.292018 (0.9183)	-6.250918 (0.00000)
		TREND AND INTERCEPT	-3.526609	-5.410870 (0.0004)	-6.213416 (0.0000)
		NONE	-1.947819	1.264469 (0.9456)	-5.902256 (0.0000)
	PP	INTERCEPT	-2.923780	-0.369677 (0.9060)	-6.239174 (0.0000)
		TREND AND INTERCEPT	-3.506974	-1.742856 (0.7164)	-6.200926 (0.0000)
		NONE	-1.947816	1.106299 0.9281	-5.950203 (0.0000)
G	ADF	INTERCEPT	-2.926622	0.490451 (0.9846)	-3.124865 (0.0316)
		TREND AND INTERCEPT	-3.510740	-0.789465 (0.9592)	-3.308154 (0.0777)
		NONE	-1.948140	1.869666 (0.9839)	-2.915913 (0.0046)

-3.124363 (0.0316)	1.761640 (0.9996)	-2.925169	**INTERCEPT**		
-3.308154 (0.0777)	-0.003202 (0.9951)	-3.508508	**TREND AND INTERCEPT**	**PP**	
-2.278811 (0.0234)	4.375349 (1.000)	-1.947975	**NONE**		
-6.244840 (0.0000)	-0.288730 (0.9188)	-2.923780	**INTERCEPT**		**FP**
-6.270208 (0.000)	-2.117373 (0.5232)	-3.506974	**TREND AND INTERCEPT**	**ADF**	
-6.082590 (0.0000)	0.657094 0.8547)	-1.947816	**NONE**		
-6.222886 (0.0000)	-0.392429 (0.9021)	-2.92370	**INTERCEPT**		
-6.247621 (0.0000)	-2.212520 (0.4720)	-3.506374	**TREND AND INTERCEPT**	**PP**	
-6.097793 (0.0000)	0.526351 (0.8260)	-1.947816	**NONE**		
-4.510774 (0.0009)	0.177596 (0.9676)	-2.938987	**INTERCEPT**		**K**
-4.261781 (0.0088)	-6.668859 (0.0000)	-3.520787	**TREND AND INTERCEPT**	**ADF**	
-4.215318 (0.0001)	1.451639 (09612)	-1.949609	**NONE**		
-4.512196 (0.0007)	0.097082 (0.9623)	-2.923780	**INTERCEPT**		
-4573849 (0.0033)	-1.235718 (0.8914)	-3.506374	**TREND AND INTERCEPT**	**PP**	
-4.112649 (0.0001)	1.404786 (0.9582)	-1.947816	**NONE**		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

يتضح من الجدول أعلاه (**اختبار**ADF **و**PP) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن متغيرات الدراسة بها جذر للوحدة، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I (1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST BOUNDING).

ت. منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك: نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، حيث يمكن صياغة النموذج الأول على النحو التالي:

$$G = \alpha + B_1 G_{t-1} + B_2 PIB_{t-1} + B_3 \mathrm{K}_{t-1} + B_4 FP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta G_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta PIB_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta \mathrm{K}_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta LFP_{t-p}$$

والهدف من بناء هذا النموذج هو التحقق من إمكانية تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري. أما النموذج الثاني فيكون من الصيغة التالية:

$$PIB = \alpha + B_1 PIB_{t-1} + B_2 G_{t-1} + B_3 \mathrm{K}_{t-1} + B_4 FP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta PIB_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta G_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta \mathrm{K}_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta LFP_{t-p}$$

يحاول النموذج الثاني اختبار أيضا مدى إمكانية تطبيق الفرضية البديلة الكينيزية بالجزائر في الأجلين القصير والطويل. ولأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين في الأجل الطويل) أي: $H_0: \beta_1=\beta_2=\beta_3= 0$. مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج الأول والثاني: $H1: \beta1\neq\beta2\neq\beta3\neq0$

ث. اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test): ويهدف إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ويوضح الجدول نتائج الاختبار.

جدول رقم 04: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds test):

البيان	$F_{Statistic}$ المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
النموذج (1)	3.803435		
القيم الحرجة	**الحد الأدنى**	**الحد الأعلى**	
عند مستوى معنوية 1 %	3.65	4.66	وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
عند مستوى معنوية 5 %	2.79	3.67	
عند مستوى معنوية 10 %	2.37	3.2	
النموذج (2)	10.78972		
القيم الحرجة	**الحد الأدنى**	**الحد الأعلى**	
عند مستوى معنوية 1 %	3.65	4.66	وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
عند مستوى معنوية 5 %	2.79	3.67	
عند مستوى معنوية 10 %	2.37	3.2	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة للإحصائية F مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaron في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث:K=3، فنجد بالنسبة للنموذج رقم (1) أن القيمة المحسوبة ل F (3.803435) والقيمة المحسوبة F للنموذج رقم (2) هي (10.5048) أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستوى معنوية 5 %، 10%، مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج 1 و2.

ج. اختبار جودة النماذج المقدرة:

ج1. اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء: بالنسبة للنموذجين 1 و2 لابد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم جودة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 1 و2:

Breusch-godfrey serial correlation LM TEST للنموذج (1)

$F_{Statistic}$	0.029822	**Prob f ()**	0.9706
Obs* R-squared	0.076086	**Prob Chi-square**	0.9627
Breusch-godfrey serial correlation LM TEST للنموذج (2)			
$F_{Statistic}$	0.985230	**Prob f ()**	0.3892
Obs* R-squared	3.616961	**Prob Chi-square**	0.1639

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square بالنسبة للنموذج (1) أكبر من 5 **%** أي 0,9627 > 0,05، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، ونفس الأمر بالنسبة للنموذج الثاني حيث نلاحظ قيمة Prob Chi–square أكبر من 5 **%** أي 0,1639 > 0,05، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ج2. اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، نستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وتظهر نتائجه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 06: نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 1 و2.

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج (1)

$F_{Statistic}$	0.981259	Prob f()	0.4590
Obs* R-squared	7.041984	Prob Chi-square	0.4245
Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج (2)			
$F_{Statistic}$	0.380612	Prob f()	0.9823
Obs* R-squared	10.188	Prob Chi-square	0.9482

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi–square أكبر من 5 **%** أي 0,4245 > 0,05، وهذا ما يؤكد فرضية العدم بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء بالنسبة للنموذج 1، ونفس الأمر

ينطبق على النموذج 2 حيث أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5 % أي 0,9482 > 0,05، وهذا ما يؤكد فرضية العدم بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء بالنسبة للنموذج 2.

ج3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي سيتم فيما يلي استخدام احصائية Jarque-Berra، وفيما يلي جدول يظهر نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم 07: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1 و2

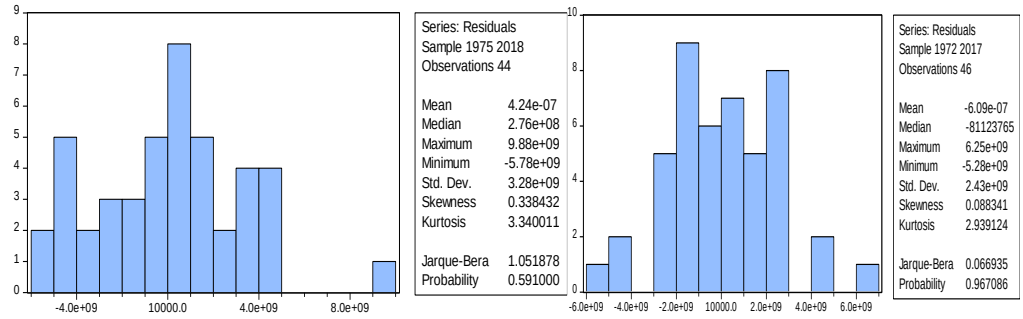

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

الفرضية العدمية: الأخطاء موزعة توزيع طبيعي/**الفرضية البديلة:** الأخطاء غير موزعة توزيع طبيعي.

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث تشير قيمة (P-value 0,96> 0,05) بالنسبة للنموذج الأول، و قيمة (P-value 0,59> 0,05) بالنسبة للنموذج الثاني.

ح. اختبار استقرار النموذج: لكي تتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هده الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، استخدمنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test)، وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares) حسب الشكل التالي:

شكل رقم 04: نتائج المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 1:

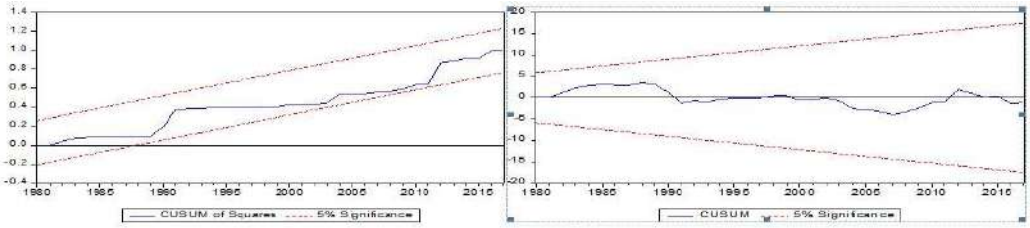

شكل رقم 05: نتائج المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 2:

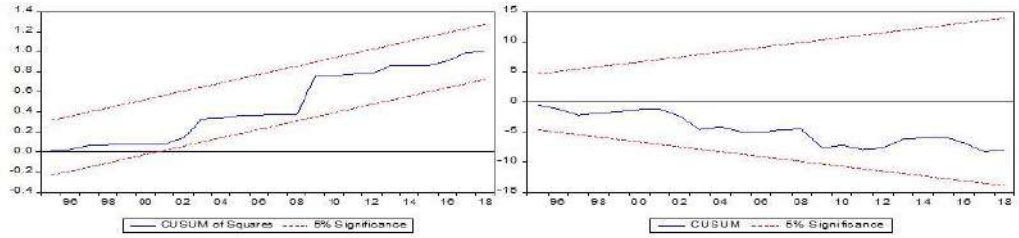

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكلين أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% ، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي هو كذلك عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وبالتالي ما يمكن استنتاجه أن هناك استقرار وانسجام في النموذج 1 و2 بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغيير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

خ. تقدير العلاقة في المدى الطويل: نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (07)، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Information Criterion Akaike).

الجدول رقم 08: مقدرات معلمات الأجل الطويل.

المتغير التابع للنموذج 1: G			
المتغيرات التفسيرية للنموذج 1	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
PIB	-0.28	-0.99	0.32
K	2.23	0.60	0.0007
FP	17075.54	3.02	0.0045
المتغير التابع للنموذج 2: PIB			
المتغيرات التفسيرية للنموذج 2	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
G	1.09	4.83	0.0002
K	0.002363	0.005	0.99
FP	12741.53	2.99	0.008

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

ونلاحظ من خلال الجدول وبالنسبة للنموذج الأول أن نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت غير موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ولا تتماشى مع قانون Wagner، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة العكسية والغير معنوية التي تربط ما بين إجمالي النفقات العمومية للدولة والنمو الاقتصادي أما بالنسبة للعلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة فجاءت طردية ومعنوية.

ونلاحظ من الجدول وبالنسبة للنموذج الثاني أن نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية وللتحليل الكينزي، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين النفقات العمومية والناتج المحلي الإجمالي بحيث الزيادة ب 1 مليون دولار من إجمالي الإنفاق العام تقابلها الزيادة ب1.09 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية عند مستوى معنوية 10% التي تربط ما بين الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي، مما يتضح أن العوامل الأكثر تأثيرا وتفسيرا لتطور حجم الإنفاق العام في الجزائر كانت الجباية البترولية، فهي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ذلك لأن زيادة الإيرادات من شأنه أن يحفز الدولة على زيادة الإنفاق في مجالات جديدة، بحيث الزيادة ب 1 مليون

دولار من الجباية البترولية تقابلها الزيادة ب 12741.53 مليون دولار ونشير أنه لا توجد علاقة بين رأس المال ونصيب الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.

د. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL: يلاحظ من الجدول رقم (08) وبالنسبة للنموذج الأول أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-0.15) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في إجمالي النفقات العمومية للدولة يستغرق أكثر من 6 فترات و نصف حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، كما يظهر من النتائج أن 15% من مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام كما هو موضح في الجدول التالي أدناه. كما يلاحظ من الجدول رقم (08) بالنسبة للنموذج الثاني أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-0.95) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي 0.5 فترة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن -95% من مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام كما هو موضح في الجدول رقم (08):

جدول رقم 09: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغير التابع للنموذج 1: D(G)			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية T**	**الاحتمال**
D(PIB)	-0.21	-4.78	0.00
D(K)	0.81	5.29	0.00
D(FP)	2887.25	1.86	0.06
Ecm(-1)	-0.15	-4.67	0.00
المتغير التابع للنموذج 2: D(PIB)			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية T**	**الاحتمال**
D(G)	-0.72	-3.95	0.001
D(K)	2.92	15.27	0.000
D(FP)	78.66	0.03	0.975
Ecm(-1)	-0.95	-8.16	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews 9.

بالنسبة للنموذج الأول: نلاحظ أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي النفقات العمومية للدولة و الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، وهذا خلافا لما جاءت به النظرية الاقتصادية وقانون فاجنر. أما بالنسبة للنموذج الثاني فنلاحظ أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي النفقات العمومية للدولة والناتج الداخلي الخام في المدى القصير، أي أن الزيادة ب1 مليون دولار من إجمالي الإنفاق العمومي يقابله انخفاض ب 0.72 مليون دولار من الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، وعلاقة طردية معنوية بين رأس المال و الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، أي أن الزيادة ب 1 مليون دولار من رأس المال تقابله الزيادة 2.92 مليون دولار من الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، وعلاقة طردية غير معنوية بين الجباية البترولية والناتج الداخلي الخام.

خاتمة:

من خلال تحليلنا لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات نذكر منها: تزايد حجم النفقات العامة بشكل مستمر خلال الفترة (2001-2018) نتيجة تطبيق برامج استثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة، وذلك راجع ارتفاع أسعار المحروقات حيث صاحب ذلك ارتفاعا متواضعا نسبيا في معدلات النمو السنوية. ما عدا في ظل انخفاض سعر البترول. فبالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة). وذلك لعدم قدرته على التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه، إذ يبقى قطاع المحروقات أكبر مساهم في الناتج الداخلي الخام.

و بناءا على دراستنا القياسية باستخدام مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL توصلنا من خلال النموذج الأول إلى عدم إمكانية تطبيق قانون فاجنر في الجزائر والسبب في ذلك أن الإنفاق العام في الجزائر مرتبط أساسا بأسعار النفط، وهذا ما يؤكد على أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية ومسايرة لتقلبات أسعار النفط، فهي تتبع سياسة توسعية بأوقات الانتعاش (ارتفاع أسعار النفط) وسياسة انكماشية في أوقات الكساد (انخفاض أسعار النفط)، أي أن التقلبات السعرية للنفط تشكل عامل مهم لتحديد المشاريع والإنجازات المرجوة، إذ تتغير أسعاره إما ارتفاعا وتشكل طفرات نفطية أو انخفاضا وتشكل صدمات نتيجة لعدم تواؤم أسعاره مع هذا العالم السريع التغير مما يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي، لهذا أصبح التنويع الاقتصادي حتمية على الاقتصاد الجزائري من أجل تفادي التقلبات الحادة في الأسعار بغية تحقيق نمو اقتصادي.

أما فيما يخص النموذج الثاني فتشير النتائج المتحصل عليها إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي، حيث كانت المرونة في الأجل القصير سالبة أي أن الإنفاق الحكومي له تأثير عكسي، أما في الأجل الطويل فكانت مرونة الإنفاق الحكومي موجبة أي للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا الأثر الإيجابي يرجع في معظمه إلى المشاريع الاستثمارية العامة لتطوير البنية التحتية للبلاد والتي تظهر نتائجها على المدى الطويل، يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية المفسرة لذلك، وما يمكن قوله أن السياسة الاقتصادية المتبعة تفتقر إلى عنصر هام وهو نقص الفعالية بسبب عجز الاقتصاد الوطني عن مواجهة الزيادة في الطلب الناتج عن التوسع في الإنفاق العام، ما يؤدي إلى زيادة الواردات لتحقيق التوازن بين جانب العرض والطلب. ونجد أيضا من أسباب ضعف الأداء في برامج الإنفاق تضاعف وتضخيم للتكاليف المخصصة للاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى غياب استراتيجيات توجيه النفقات العامة نحو القطاعات المنتجة من جهة، وغياب آليات التحول بالاقتصاد الوطني من ميزته الريعية إلى الميزة الإنتاجية من جهة أخرى. وعليه فالنمو الاقتصادي المحقق لا يزال هشا لافتقاره لعوامل الديمومة والاستمرار.

وفي الأخير، نقترح بعض التوصيات إلى مسؤولي السياسات الاقتصادية في الجزائر بغية بلوغ نمو اقتصادي شامل ومستدام، والتي تتمثل فيما يلي:

وجب على الدولة وضع خطط تنموية بشكل يرفع من كفاءة الإنفاق الحكومي، عن طريق اخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية وترشيد الإنفاق، والتجارة الخارجية، والسياسة النقدية الأكثر فعالية والميزانية العامة الأكثر شفافية من شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي بمعدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي. كما ويتطلب من الدولة الحد من التبعية لقطاع المحروقات وهذا هو التحدي المطروح حاليا أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد من خلال العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي. بما يخدم ويشجع نمو الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات العمومية المنتجة واخضاع المشاريع الاقتصادية العمومية إلى معايير المردودية. إذ تعتبر تنمية القطاعات التبادلية محددا هاما لمدى المنافع التي يمكن للسياسات أن تأتي بها، فكلما ارتكز الاقتصاد على القطاعات التبادلية قل تعرض البلد لمخاطر الصدمات. كما أن تنويع مصادر الدخل تعتبر عامل أساسي لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي. وعليه ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها، مع اشراك القطاع الخاص في العملية التنموية لما له من أهمية كبيرة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى تحفيز جهاز العرض بهدف دعم إنشاء نسيج مؤسساتي فعال قادر على إيجاد السلع والخدمات في المجتمع، والحد من الواردات بما يحفز النمو الاقتصادي. من جهة أخرى يستلزم على الدولة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، مع ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عند إعداد هذه البرامج الانفاقية. وانتهاج استراتيجيات فعالة مرتبطة بالتسيير الناجع مع التحكم الدقيق في آليات وطرق إنفاق المال العام. فقد لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى، وكذا التأخر الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليف الانجاز، وهذا ما يستدعي ضرورة تبني الحكم الراشد والعمل على ارساء مبادئه من خلال تحديث الإدارة الجبائية وحوكمة الميزانية والرقابة المستمرة والفعالة مع مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح اكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية، ويتطلب الاصلاح الفعال التزاما سياسا ينبغي ان يشمل دعم القطاع المجتمع المدني، ويواجه الفساد بجدية وحزم.

قائمة المراجع:

- مكي عمارية، و عتو الشارف. (2018). دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. *مجلة الاستراتيجية والتنمية جامعة مستغانم*، *08*(01)، الصفحات 136-160.
- Afxentiou, P. C., & Serletis, A. (1996). Government Expenditures in the European Union : Do They Converge or Follow Wagner Law? International Economic Journal, 10(03), pp. 33-47.
- Al-Hakami, A. (2002). A Time –Series Analysis of the relationship between Government expenditure and GDP in the Kingdom of Saudi Arabia J.King Soud Unv. Admin.Sci, 14(02), pp. 105-144.
- Al-Zeuod, H. (2013). The Causal Relationship between Government Expenditure and Economic Growth : Evidence from Jordan. Al-Manara, 19(04), pp. 43-56.
- Bird.Richard.M. (1971). Wagner's Law of Expanding State activity. Public Finance, 26(01), pp. 01-26.
- Dandan, M. M. (2011). Government expenditure and economic growth in Jordan, International Conference on Economics and Finance Research. IPEDR 04, pp. 467-471.
- DGT. (2019). Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.
- El-Gualibi , K. (2012). Government expenditure and test the law of Wagner in Iraq for the period 1975-2010. (Kufa, Éd.) 08(25), pp. 29-52.
- Fasano, U., & Wang , Q. (2002, November). Testing the relationship between Government Spending and Revenue: Evidence from GCC Countries. IMF working paper, 02(201), pp. 01-27.
- Gregory.R.G. (1976, August). Some Implication of the Growth Mineral Sector. Australian Journal of the Agricultural Economics, 20(02), pp. 73-76.
- Gupta.Shibshankar.P. (1967). Public Expenditure and Economic Growth : A Time Series Analysis. Public Finance, 22(04), pp. 423-461.
- Hamdi, H., & Sbia, R. (2013). Dynamic relationship between oil revenues, Government Spending and Economic Growth in an oil-dependent economy. Economic Modelling(35), pp. 118-125.
- KEYNES, J. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money,. 03(12), pp. 514-534.
- La Banque mondiale. (s.d.). https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI. TOTL.ZS, Consultée le : 21/11/2019.
- Mann, A. (1980, June). Wagner's Law : An Econometric Test for Mexico, 1925-1976. National Tax Journal, 33(02), pp. 189-201.
- Office National des statistiques. (2013). Rétrospective statistique 1962-2011.
- ONS. (2013). Rétrospective statistique 1962-2011, Monnaie et crédit. ONS, Office National des statistiques. Alger: Office National des Statistiques.
- ONS. (Janvier 2016). Rétrospective des Comptes Economiques de 1963-2014. Collections Statistiques, Statistiques Economiques N° 85.

- Paul.M.Romer. (1990). Human capital and growth Theory and evidence from cross-section and Time-Seris Data 1960-1985. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 32, pp. 251-286.
- Pesaran, .., Shin, Y., & Smith, R. (2001, June 22). Bounds Testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(03), pp. 289-326.
- ram, R. (1986). Causality between income and Government Expenditue : a Broad International Perspective. Public Finance/Finances publiques, 31(3), pp. 393-413.
- Ram, R. (1986). Government Size and Economic Growth : A New Framwork and some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data. The American Economic Review, 76(01), pp. 191-203.
- Ram, R. (1987). Wagner's Hypothesis in Time-series and Cross-section Perspectives : Evidence from Real Data from 115 Countries. Review of Economics and Statistics, 69(02), pp. 194-204.
- Rauf, A., Qayum, A., & Zaman, K.-u. (2012, March). Relationship between Public Expenditure and National Income : An Empirical Investigation of Wagner's Law in Case of Pakista. Academic Research International, 02(02), pp. 533-538.
- Tuck Cheong tang. (2009). Wagner's Law versus Keynesian hypothesis in Malaysia : An Impressionistic view. International Journal of business and Society, 11(02).
- Turan.YAY, & Tastan, H. (2009). Growth of Public Expenditures in Turkey During the 1950-2004 period, An Econometric Analysis. Romanian journal of Economic Forecasting(04), pp. 101-118.
- Turan.Yay, & Tasten, H. (2009, January). Growth of Public Expenditure Turkey During the 1950-2004 Period: An Econometric Analysis. Romaine journal of Economic Forecasting(04), pp. 101-118.
- Wagner, A. (1893). Finanzwissenchaft,Leipzig (3 Third Edition ed.). (R. M. (éds), Trans.) Londres: Macmillan.
- Wagner, R. E., & Weber, W. (1977, March). Wagner's Law, Fiscal institutions and the Growth of Government. National Tax association, 30(01), pp. 59-68.
- Wagner.A. (1833). Three extracts on public finance,In Classics in the Theory of Public Finance. (R.A.Musgrave and A.T Peacock, Trans.) London: MacMillan.

التيسير الكمي: بديل داخلي غير تقليدي لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر

Quantitative Easing: An Unconventional Internal Alternative to Finance the Public Treasury in Algeria

د. زروقي يحيى
المركز الجامعي لمغنية، الجزائر
yahiaprof13000@gmail.com

د. زروقي أبوبكر الصديق
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر
seddik.zerrouki@gmail.com

د. مكيديش محمد
المركز الجامعي لمغنية، الجزائر
mkidiche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/12/15 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: أقدمت الحكومة الجزائرية على تعديل قانون النقد والقرض أو ما يعرف بقانون 10/90 الذي يسمح بتمويل داخلي غير تقليدي للخزينة العمومية، وهذا نتيجة لظهور مشكل ما يعرف بالعجز المزدوج، الذي كان سببه انهيار أسعار النفط الخام أواخر عام 2014، وانخفاض الإيرادات البترولية إلى النصف تقريباً، فالتراجع في عائدات التصدير يؤثر على الميزان التجاري ويزيد المديونية، اذ هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الآثار المتوقعة الإيجابية والسلبية من خلال اعتماد الجزائر على أسلوب التمويل غير التقليدي من جهة، وتوضيح أهم البدائل الأخرى لتمويل الاقتصاد الوطني في ظل الأزمات المالية من جهة أخرى. تبنت الدراسة منهج وصفي استقرائي من خلال عرض أهم التجارب الدولية المطبقة لأسلوب التيسير الكمي وأهمها التجربة اليابانية والتجربة الأمريكية والتجارب الأوروبية (بريطانيا، سويسرا)، وقد أظهرت نتائج التحليل أن لجوء الجزائر لأسلوب التمويل غير التقليدي يعتبر مخاطرة، وقد يسبب تداعيات سلبية على المدى المتوسط والطويل، في حين لم ترافق هذه العملية استراتيجية تنموية محكمة، واستحداث آليات تمويل حقيقية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، التمويل غير التقليدي، التيسير الكمي، الجزائر، الخزينة العمومية.

Abstract : The Algerian government has amended the law on money and credit, known as Law 90/10, which allows unconventional internal financing of the Treasury, the result of the emergence of the problem of the double deficit caused by the collapse of crude oil prices at the end of 2014, The decline in export earnings affects the trade balance and increases debt. The study aims to identify the positive and negative effects expected from the adoption by Algeria of the mode of unconventional financing and to clarify the main alternatives to finance the national economy in the face of financial crises. The study adopted an inductive descriptive approach presenting the most important international experiences applied to quantitative easing, the most important of which are the Japanese experience, the American experience and the European experience (United Kingdom, Switzerland), The results of the analysis showed that the application by Algeria of the unconventional method of financing the public treasury is considered a risk and can have negative repercussions in the medium and long term, while this process was not accompanied by a well-developed development strategy or the establishment of real financing mechanisms.

***Key Words*:** Inflation, Non-conventional Financing, Quantitative Easing, Algeria, Public Treasury.

JEL Classification : E62, E52, E31, H62, O57.

* مرسل المقال: زروقي أبوبكر الصديق (seddik.zerrouki@gmail.com)

المقدمة:

إن وظيفة التمويل من أهم الوظائف التي تقوم بها الدولة من أجل تفعيل القطاعات الاقتصادية وتمويل التنمية وتحقيق اقتصاد متنوع ومتوازن، فالتمويل عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار أفضلها، واستخدامها استخداما أمثلا وتحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنين مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

إن البحث عن مصادر التمويل المناسبة يعد من أهم المواضيع التي تواجهها الحكومة خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة نتيجة لعدة اعتبارات أهمها نقص العائدات النفطية نتيجة لانهيار أسعارها في الأسواق العالمية، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد عليها في وضع الميزانية العامة للدولة، وهو الأمر الذي يتطلب اهتمام خاص نحو تطوير وتنويع اليات بديلة لتمويل الاقتصاد. حيث أصبح على هذه الاقتصاديات تبني اساليب اخرى قد تكون تقليدية، حديثة أو مبتكرة لتمويل التنمية المرتبطة بالمتغيرات الجديدة الداخلية والخارجية بعيدا عن التبعية للريع النفطي وما ينجر عنه من ازمات حادة تهدد مسار التنمية بها. وقد صادق مجلس الوزراء في الجزائر على اعتماد اسلوب جديد للتمويل سمي'' اسلوب التمويل غير التقليدي'' والذي نتج عنه تعديلات جديدة لقانون ''النقد والقرض 10/90''، بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية جراء تقلبات أسعار النفط، وتجنب الاستدانة الخارجية وكذا تجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان استمرارا برامج التنمية المتبعة منذ سنوات.

وهو التعديل الذي مدته 5 سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني. وبشكل عام، ووفق هذا التعديل يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، فإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية التي كان يحددها قانون ''النقد والقرض'' سابقا.

حيث سوف يؤثر هذا الاخير إيجابيا على قدرة الخزينة العمومية في تغطية نفقاتها: الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي ...الخ، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية بإصلاحات عميقة وآليات مراقبة فعالة ترتكز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها على رؤية اجتماعية.

ومقابل كل هذه الأثار المتوقعة الإيجابية والسلبية نجد أن الكثير من الدول لجأت إلى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت آثاره جد إيجابية على أداء سياساتها العامة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العام 2007، واليابان منذ تسعينيات القرن الماضي. ولكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف الهائل بين البنى التحتية الاقتصادية والمالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري.

ويبقى الحل حسب بعض الخبراء ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية لتجنب كل المخاطر الناجمة في المستقبل عن التمويل غير التقليدي من زيادة الانفاق

وارتفاع الضرائب والتضخم وارتفاع نسب الفوائد البنكية الموجه للمؤسسات وانخفاض الفوائد على الادخار، لذلك ينبغي كبح جماح الحكومة عن الانفاق العمومي وضرورة الزامها بتحقيق توازن في الميزانية بين المداخيل والنفقات لأن سد عجز الميزانية عن طريق الإقراض هو سلاح ذو حدين.

وعليه يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :ما مدى فعالية تبني الدولة لسياسة التيسير الكمي كأداة من أدوات التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية؟ وماهي انعكاساته الايجابية والسلبية؟"

أهداف الدراسة: تناول المفاهيم النظرية المتصلة بمفهوم التمويل والتيسير الكمي (التمويل غير التقليدي).

- التعرف على الآثار المتوقعة الإيجابية والسلبية من خلال اعتماد أسلوب التمويل غير التقليدي.
- دراسة أهم التجارب عبر العالم والتي اعتمدت على أسلوب التيسير الكمي للاستفادة منها ومن الاصلاحات التي اتبعتها لتفادي الاثار السلبية لهذه الآلية، كالتجربة اليابانية، التجربة الأمريكية، الدول الأوروبية (سويسرا، بريطانيا).
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات حتى يكون أسلوب التيسير الكمي التي تبنته الحكومة الجزائرية أسلوبا فعالا ويجنبها العديد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

- تحليل الاثار الايجابية لأسلوب التيسير الكمي والتي تجعلها كفيلة باستعادة التوازنات المالية من خلال التحكم في النفقات العمومية كأفضل طريقة للتحكم في هذا التمويل، وكذا دراسة الشروط والتدابير التي تمكن من تعزيز الاستثمار المنتج.
- تحليل الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن اعتماد آلية التمويل غير التقليدي، على غرار ارتفاع نسبة التضخم، وارتفاع الدين الداخلي وانخفاض القدرة الشرائية وتمييع العملة الوطنية.
- توضيح اهم البدائل الأخرى لتمويل الاقتصاد في ظل الأزمات المالية من خلال دراسة تجارب دولية ناجحة.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي في وصف بعض أدبيات الدراسة، وتناول المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل والتيسير الكمي، بالإضافة الى استعراض وتحليل أهم التجارب الدولية المطبقة لنمط التمويل غير التقليدي من خلال دراسة مدى جدوته الاقتصادية في التخلص من العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية.

هيكل الدراسة: ولمعالجة الإشكالية الرئيسية ووفقا لأهداف وأهمية الدراسة سوف نتعرض إلى النقاط التالية:

أولا: الإطار النظري للتمويل.

- ثانيا: التيسير الكمي كبديل غير تقليدي لتمويل التنمية.
- ثالثا: دراسة أهم الخبرات الدولية المطبقة لأسلوب التيسير الكمي.

1. الإطار النظري للتمويل:

1.1. مفهوم التمويل:

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

يقول (موريس دوب) التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة، أما الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وكذلك يعرفه على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام (قورين حاج قويدر،2012).

كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد وإلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على الكتلة النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية.

كما يعرف أيضاً التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية (الخضيري محسن أحمد، 2000).

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب.

2.1. أهمية التمويل :

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع (بيومي حسني، 2014)، ومن هنا نستطيع القول أنَّ التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق (الحاج طارق، 2016):

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع.
- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.

3.1. أشكال التمويل:

هناك عدة أشكال للتمويل، والتي نذكر منها:

أ. التمويل المباشر وغير المباشر:

أ.1. التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

- **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في :

✓ إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.

✓ إصدار سندات.

✓ الائتمان التجاري .

✓ التمويل الذاتي.

✓ تسهيلات الاعتماد.

- **الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

أ.2. التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع عن أساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين، حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية

من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل.

وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي ...الخ.

ب. التمويل المحلي والتمويل الدولي:

ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الداخلية وتمويل مصدره السوق المالية والهيئات المادية الدولية.

ب.1. التمويل المحلي: يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها ...الخ) وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

ب.2. التمويل الدولي: هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاورومتوسطية (قورين حاج قويدر،2012).

2. التيسير الكمي كبديل غير تقليدي لتمويل التنمية:

1.2. مفهوم التيسير الكمي:

التيسير الكّمي أو التسهيل الكمي ويعرف أيضا بمصطلح التخفيف الكمي ويطلق عليه البعض مصطلح "طباعة النقود" (Quantitative Easing) ويدعى اختصارا QE، هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المحددة مقدما في الاقتصاد(The Economist Explains, 2015) . وتتميز هذه عن السياسة المعتادة أكثر لشراء أو بيع الأصول المالية بالحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد.

ينفذ البنك المركزي التيسير الكمي من خلال شراء الأصول المالية من البنوك ومن شركات القطاع الخاص بالأموال الجديدة المنشأة إلكترونياً(The Economist Journal, 2009) ، ويزيد هذا الإجراء من الاحتياطيات الفائضة للبنوك، وكذلك يرفع أسعار الأصول المالية التي تم شرائها مما يُخفض من عائداتها.

وعادة ما تنطوي السياسة النقدية التوسعية على شراء البنك المركزي للسندات الحكومية قصيرة الأجل من أجل خفض معدلات فائدة السوق قصيرة الأجل (باستخدام مزيج من تسهيلات الإقراض الثابتة وعمليات السوق المفتوحة)، ومع ذلك فعندما تكون معدلات الفائدة قصيرة الأجل إما عند صفر أو قريبة منه، فإن السياسة النقدية العادية لا تكون قادرة على خفض معدلات الفائدة. ثم قد تستخدم السلطات النقدية التيسير الكمي لزيادة تنشيط الاقتصاد بشراء أصول ذات فترات استحقاق أطول فحسب من السندات الحكومية قصيرة الأجل، وبالتالي تخفيض معدلات الفائدة ذات الأجل الأطول بالإضافة على منحنى العائد، ويمكن استخدام التيسير الكمي للمساعدة على ضمان ألا يقل التضخم عن الهدف، وتشمل المخاطر أن السياسية أكثر فعالية من المراد في العمل مقابل الانكماش الاقتصادي أو عدم فعاليتها بما فيه الكفاية (إذا لم تُقرض البنوك المال)(Wikipédia, 2018) .

مما سبق يمكننا القول أنَّ التيسير الكمي هو الخطوات المتخذة من قبل البنك المركزي لدولة معينة بهدف تحفيز الاقتصاد، فالدول التي عادةً تتبع التيسير الكمي هي الدول التي يعاني اقتصادها من ركود أو جمود اقتصادي، كما يعرف التيسير الكمي على أنه عملية ضخ الأموال في السوق على شكل أصول مالية والهدف من ذلك هو

إغراق السوق بالأموال وزيادة السيولة، حيث يحقق البنك المركزي ذلك من خلال خفض البنوك المركزية لنسب الفائدة لتحفيز البنوك على الإقراض (شبكة النبأ المعلوماتية، 2017).

2.2. مراحل تطور أسلوب التيسير الكمي:

استخدم البنك المركزي الياباني مصطلح "التسهيل الكمي" للمرة الأولى في منشورات بنك اليابان في 19 مارس 2001، وكان بنك اليابان يستخدم التسهيل الكمي دون جدوى لمحاربة الانكماش الاقتصادي المحلي في بدايات الألفية الثالثة (تقية محمد المهدي حسان، 2011). وقد حافظ بنك اليابان على معدلات الفائدة قصيرة الأجل عند صفر أو ما يقرب منه منذ عام 1999، وبالتسهيل الكمي أغرق البنوك التجارية بالسيولة الفائضة لتشجيع الإقراض الخاص، وترك لهم كميات كبيرة من الاحتياطيات الفائضة، وبالتالي لا خطر من حدوث نقص في السيولة، وحقق بنك اليابان ذلك بشراء سندات حكومية أكثر من اللازم لضبط معدل الفائدة عند صفر، واشترى أيضا أوراق مالية بضمان الأصول وأسهم ومدّ آجال عمليات شراء السند الإذني التجاري (مرغيت عبد الحميد، 2016).

وقد تم نسب أول سجل مكتوب لعبارة ومفهوم "التسهيل الكمي" لعالم الاقتصاد الدكتور ريتشارد فيرنر، أستاذ العمليات المصرفية الدولية في كلية الإدارة بجامعة ساوثهامبتون (المملكة المتحدة)، وصاغ هذا التعبير في عام 1994 خلال العروض التقديمية لمستثمري المؤسسات في طوكيو، كما اقترح أن يقوم البنك المركزي بالشراء المباشر للأصول المتعثرة من البنوك، والإقراض المباشر للشركات والحكومة، وشراء سند الإذن التجاري والديون الأخرى وأدوات حقوق الملكية من الشركات، والتوقف عن إصدار سندات حكومية لتمويل متطلبات اقتراض القطاع العام، بدلا من اقتراض الحكومة مباشرة من البنوك من خلال عقد قرض قياسي.

بعد عام 2007 استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو سياسات مماثلة خلال الأزمة المالية وكانت هذه البلدان تستخدم التسهيل الكمي في حين أن معدلات الفائدة الاسمية قصيرة الأجل الخالية من المخاطر تكون إما عند صفر أو قريبة منه، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يُعتبر معدل الفائدة هو معدل الأموال الاتحادية (الفيدرالية)، وفي المملكة المتحدة يُعتبر معدل الفائدة البنكية الرسمي.

وخلال ذروة الأزمة المالية في عام 2008، قام البنك الاحتياطي الاتحادي (الفيدرالي) في الولايات المتحدة الأمريكية، بالتوسع في ميزانيته العمومية بشكل كبير بإضافة أصول جديدة والتزامات جديدة بدون تطهيرها بالخصومات المقابلة، وفي الفترة نفسها تستخدم أيضا المملكة المتحدة التسهيل الكمي كسلاح إضافي لسياستها النقدية من أجل تخفيف أزمتها المالية.

وقد استخدم البنك المركزي الأوروبي (ECB) عمليات إعادة تمويل طويلة الأجل لمدة 12 شهرا (وهذا شكل من أشكال التسهيل الكمي بدون الإشارة إليه بهذا الاسم) خلال عملية توسيع الأصول التي يُمكن أن تستخدمها البنوك على أنها ضمان إضافي يُمكن أن يتم تقديمها إلى البنك المركزي الأوروبي (ECB) في مقابل اليورو، وقد أدت هذه العملية إلى أن السندات تم إنشائها للبنك المركزي الأوروبي، ومن خلال المقارنة كانت البنوك المركزية الأخرى مقيدة للغاية من حيث الضمانات، فهي تقبل: اعتماد بنك الاحتياطي الاتحادي (الفيدرالي) الأمريكي على

قبول الخزانات في المقام الأول (في النصف الأول من عام 2009 اشترى أوراق مالية آمنة نسبيا صادرة بالدولار)، وطبق بنك إنجلترا قرض كبير بضمان أوراق مالية.

وخلال برنامج التسهيل الكمي، اشترى بنك إنجلترا أوراق مالية مضمونة القيمة من المؤسسات المالية مع كمية أقل من الديون ذات نوعية ممتازة نسبيا أصدرتها الشركات الخاصة، إذ يُمكن للبنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد استخدام الأموال التي تلقتها من أجل الإقراض أو حتى لشراء مزيد من السندات التي كانت قد باعتها من البنك، ويُمكن أيضا للبنك المركزي إقراض أموال جديدة للبنوك الخاصة أو شراء الأصول من البنوك في مقابل العملة.

3.2. أهداف التيسير الكمي:

يمكن حصر أهداف وأسباب اعتماد سياسة التيسير الكمي فيما يلي:

- عندما يقوم البنك المركزي بضبط الاقتصاد من خلال سيطرته على أسعار الفائدة قصيرة الأجل، فحينها تنخفض أسعار الفائدة ويرتفع الاستهلاك والاستثمار بشكل عام، مما يؤدي إلى المزيد من النشاط الاقتصادي. لكن معدلات الفائدة قصيرة الأجل ستصل إلى مستوى قريب من الصفر ولا يمكن تخفيضها أكثر من ذلك فالسبيل الوحيد لتقديم حوافز إضافية هو خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، فمشتريات البنك المركزي تخلق طلباً إضافياً على السندات الحكومية طويلة الأجل، مما يرفع أسعارها ويخفض أسعار الفائدة المرتبطة بها.
- ضمان استقرار التوقعات المرتبطة بمعدلات التضخم لمنع وصول انكماش الأسعار إلى الأجور.
- تشجيع المستثمرين على امتلاك أصول ذات مخاطر أكبر عبر إزالة السندات الحكومية طويلة الأجل الآمنة نسبياً من السوق، حيث أن الزيادة الناتجة في أسعار الأسهم والمنازل من شأنها أن تزيد من ثروة الأفراد مما سيعزز استهلاك القطاع الخاص.

4.2. فعالية التيسير الكمي:

وفقا لصندوق النقد الدولي (IMF) فقد ساهمت سياسات التيسير الكمي التي أجرتها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة الكبرى منذ بداية الأزمة المالية في أواخر الألفية الثالثة في خفض المخاطر النظامية في أعقاب الإفلاس، وصرح صندوق النقد الدولي أن هذه السياسات ساهمت أيضا في التحسينات التي حدثت مؤخرا في ثقة السوق، وأدنى مستوى للركود الاقتصادي في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الخولي أسماء، 2016).

وقال الخبير الاقتصادي مارتن فيلدشتاين أن QE2 (الجولة الثانية من التسهيل الكمي) أدت إلى ارتفاع في سوق الأوراق المالية (البورصة) في النصف الثاني من عام 2010 مما ساهم بدوره في زيادة الاستهلاك والأداء القوي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2010.

5.2. مخاطر التيسير الكمي:

قد يُسبب التيسير الكمي ارتفاع معدلات التضخم أكثر مما هو مرغوب فيه إذا تمت المبالغة في تقدير المبلغ المطلوب للتسهيل ويتم إنشاء أموال أكثر من اللازم، ومن ناحية أخرى يُمكن أن يفشل إذا كانت البنوك لا تزال مترددة في منح القروض إلى الشركات الصغيرة والأسر من أجل تحفيز الطلب، ويُمكن للتيسير الكمي أن يُخفف بفعالية

عملية تخفيض المديونية كما يخفض العائدات، ولكن في سياق الاقتصاد العالمي قد تُساهم معدلات الفائدة المنخفضة في استمرار الأصول في الاقتصاديات الأخرى (السقا محمد إبراهيم، 2012).

والزيادة في المعروض النقدي لها تأثير تضخمي (الزيادة في المعدل السنوي للتضخم)، وهناك ثغرة زمنية بين النمو النقدي والتضخم، ويُمكن بناء الضغوط التضخمية المرتبطة بالنمو النقدي من التيسير الكمي قبل أن يعمل البنك المركزي على مواجهتها.

ويتم تخفيف المخاطر التضخمية إذا كان اقتصاد النظام قد فاق نموه وتيرة زيادة المعروض النقدي من التسهيل، وإذا كان الإنتاج في اقتصاد ما يزداد بسبب زيادة المعروض النقدي فإنه قد تزداد أيضا قيمة وحدة العملة، حتى ولو كان هناك مزيدا من العملات المتاحة، فعلى سبيل المثال إذا كان اقتصاد دولة ما لتحفيز زيادة كبيرة في الإنتاج بمعدل على الأقل عالي بمستوى قيمة الديون المحولة إلى نقد فسوف تتعادل الضغوط التضخمية ولا يُمكن أن يحدث هذا إلا إذا كانت البنوك الأعضاء تُقرض بالفعل الأموال الفائضة بدلا من اكتناز النقود الإضافية، وخلال أوقات ارتفاع الناتج الاقتصادي لدى البنك المركزي دائما خيار استعادة الاحتياطي مرة أخرى إلى أعلى المستويات من خلال رفع معدلات الفائدة أو وسائل أخرى بفاعلية عكس خطوات التيسير التي تم اتخاذها.

ومن ناحية أخرى فعندما يكون الطلب على النقود غير مرن للغاية فيما يتعلق بمعدلات الفائدة، أو معدلات الفائدة القريبة من صفر (الأعراض التي تتضمن فخ السيولة)، فإنه يُمكن تنفيذ التيسير الكمي من أجل مواصلة تنشيط المعروض النقدي، وعلى افتراض أن الاقتصاد أدنى من القوى الكامنة (داخل حدود إمكانيات الإنتاج)، فإن التأثير التضخمي لا يكون موجود على الإطلاق أو بنسبة أصغر بكثير.

وتميل زيادة المعروض النقدي نحو خفض قيمة سعر الصرف لبلد ما مقابل العملات الأخرى، وتنفع ميزة التيسير الكمي هذه بطريقة مباشرة المصدرين المقيمين في البلد وأيضا المدينين الذين لهم ديون صادرة بهذه العملة، حيث أنه عندما تنخفض قيمة العملة تنخفض الديون، ومع ذلك فإنها تضر بطريقة مباشرة الدائنين وحائزي العملة حيث أن القيمة الحقيقية لرصيدهم تنخفض، ويضر أيضا تخفيض قيمة العملة بطريقة مباشرة المستوردين حيث أن تكاليف البضائع المستوردة تتضخم بانخفاض قيمة العملة.

ويُمكن للبنوك أن تستخدم هذه الأموال الجديدة للاستثمار في الأسواق الناشئة والاقتصاديات القائمة على السلع الأساسية والسلع نفسها وفرص غير محلية بدلا من إقراض الشركات المحلية التي تواجه صعوبة في الحصول على القروض.

3. دراسة أهم الخبرات الدولية المطبقة لأسلوب التيسير الكمي:

1.3. التجربة اليابانية:

استخدمت اليابان هذه السياسة في العقد الأول من القرن الماضي، واعتمدها الكثير من دول العالم المتقدم خلال فترة الركود الكبير في عام 2009 وما بعدها، واعتبر ذلك انتصار عظيم لـ "النظرية النقدية"، وكان بنك اليابان يستخدم التيسير الكمي دون جدوى لمحاربة الانكماش الاقتصادي المحلي في بدايات الألفية الثالثة (جريدة العرب القطرية، 2014)، وقد حافظ بنك اليابان على معدلات الفائدة قصيرة الأجل عند صفر أو ما يقرب منه منذ عام 1999، وبالتيسير الكمي أغرق البنوك التجارية بالسيولة الفائضة لتشجيع الإقراض الخاص، وترك لهم كميات كبيرة من الاحتياطيات الفائضة، وبالتالي لا خطر من حدوث نقص في السيولة (النواب إيهاب علي، 2017). وحقق بنك اليابان ذلك بشراء سندات حكومية أكثر من اللازم لضبط معدل الفائدة عند صفر، واشترى أيضا أوراق مالية بضمان الأصول وأسهم ومدّ آجال عمليات شراء السند الإذني التجاري. وقام بنك اليابان (BOJ) بزيادة رصيد الحساب الحالي في البنك التجاري من 5 تريليون ين ياباني ليصل إلى 35 تريليون ين ياباني (حوالي 300 مليار دولار أمريكي) على مدى 4 سنوات ابتداء من شهر مارس عام 2001، وكذلك ضاعف بنك اليابان ثلاثة مرات كمية سندات الحكومة اليابانية طويلة الأجل ويُمكن الشراء على أساس شهري (دوريل فير ايفيلين، 2010)، وفي بدايات شهر أكتوبر عام 2010 أعلن بنك اليابان أنه سوف يدرس شراء 5 تريليون ين ياباني (60 مليار دولار أمريكي) في الأصول. وكانت هذه محاولة لضغط قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي لتنشيط الاقتصاد المحلي بجعل صادراتها أرخص ولكنها لم تنجح، وفي الرابع من شهر أوت عام 2011، أعلن البنك خطوة من جانب واحد لزيادة المبلغ من 40 تريليون ين ياباني (504 مليار دولار أمريكي) إلى إجمالي 50 تريليون ين ياباني (630 مليار دولار أمريكي).

2.3. التجربة الأمريكية:

لقد نال استخدام التيسير الكمي رواجاً في 2008 عقب الأزمة المالية التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية، فبعدما باءت محاولة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لخفض معدل الفائدة (ريمي محمود، 2016) بالفشل لتصل إلى معدل صفر وربع نقطة مئوية كان الحل الوحيد لهذه المشكلة هو التيسير الكمي، فقام البنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء الأصول وسندات الخزينة بقيمة 2.1 تريليون دولار أمريكي بمحاولة لتحفيز الشركات على الاستثمار وكانت الاستراتيجية ناجحة حيث تمكن البنك الفيدرالي لاحقاً من تحقيق أرباح ضخمة بعد بيعه للأصول التي اشتراها سابقاً من الشركات قبل حصول الأزمة المالية. في الواقع أدت هذه التدابير إلى نتائج إيجابية في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تمكنت من تفادي الدخول في فترة طويلة من انكماش الأسعار، وانخفض معدل البطالة الذي بلغ ذروته في أكتوبر 2009 عند نسبة 10,0٪ بشكل مطرد منذ ذلك الحين واستقر بعدها عند نسبة 5,9٪. وقد كان دافع البحث عن عائدات هو ما أدى إلى ارتفاع نسبته 190٪ في الأسهم الأمريكية منذ مارس 2009، بل إن البعض يجادل بأن التيسير الكميّ قد تجاوز الحد المعقول وبات مصدراً لعدم الاستقرار المالي ولخلق فقاعات في أسعار الأصول، وسيكون الزمن وحده كفيلاً بإثبات ما إذا كان التيسير الكميّ قد خلق بالفعل طلباً أكثر

من المطلوب على الأصول عالية المخاطر. وفي عام 2010 اشترى بنك الاحتياطي الفيدرالي 1,25 تريليون دولار أمريكي(مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2017) من الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري (MBS) من أجل دعم سوق الرهن العقاري الراكد، وزادت هذه المشتريات من الأساس النقدي بطريقة مشابهة لشراء الأوراق المالية الحكومية، وقال ريتشارد دبليو فيشر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، أن الولايات المتحدة تقوم بتقييد الديون من خلال التسهيل الكمي، مُشيرا إلى 600 مليار دولار أمريكي إضافية تم إنشائها للجولة الثانية من التسهيل الكمي (QE2). ولم يكن تأثير برنامج التيسير الكميّ للبنك الاحتياطي الفيدرالي على الاقتصاد العالمي أمراً قليل الأهمية، فقد اتسع نطاق البحث عن عائدات أعلى ليشمل ليس فقط أسواق الأسهم والائتمان والإسكان المحلية، بل امتد إلى السندات والأسهم في الأسواق الناشئة كذلك، وعززت هذه التدفقات قيمة تلك الأصول مما عوض العجز الكبير في الحساب الجاري في بعض الأسواق الناشئة، غير أن تدفقات المحافظ عكست وجهتها بسرعة عندما أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي عن نيته الحد من عمليات شراء الأصول الشهرية في ماي 2013، وقد كشف ذلك عن نقاط الضعف الكامنة في عدد من تلك الاقتصادات.

3.3. التجربة الأوروبية (منطقة اليورو):

أقر المركزي الأوروبي تبني أسلوب التيسير الكمي لإخراج أوروبا من ورطة الركود الاقتصادي العميق الذي يرفع معدلات البطالة ويحبط النمو ويدفع الاستثمارات إلى الهجرة، وتوجه البرنامج الكمي الأوروبي إلى شراء سندات حكومية وخاصة بقيمة 60 مليار يورو (حوالي 70 مليار دولار) شهرياً بدايةً من مارس 2016 حتى سبتمبر 2016 وتقدر قيمته الإجمالية بحوالي ترليون يورو (1.1 ترليون دولار). ويهدف برنامج التيسير الكمي إلى تحفيز النمو الاقتصادي في منطقة اليورو ومواجهة انخفاض التضخم الذي سجل 0.2% خلال ديسمبر 2015، عبر ضخ أموال مباشرة في خزائن حكومات منطقة اليورو من خلال شراء سندات الديون لمساعدتها على زيادة الإنفاق، كما يعمل البرنامج كذلك على شراء سندات الشركات الرئيسية والمهمة لاقتصادات منطقة اليورو، حتى تتمكن من الاستثمار وتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريعها القائمة، ولكن من النقاط المهمة لهذا البرنامج أنه سيوسع الكتلة النقدية، وهو ما سيعني عملياً انخفاض قيمة اليورو التي ستعمل لاحقاً خلال العام الجاري على زيادة تنافسية البضائع الأوروبية وبالتالي زيادة حجم الصادرات، ولكن رغم هذه المزايا هناك منتقدون لسياسة التحفيز، وحسب تعليقات المحلل الاقتصادي بمصرف "دويتشيه بنك" "يوهانز مولر فإن تأثير هذا القرار سوف يكون محدوداً على الأرجح، كما أن مشتريات السندات السيادية لن تكون الحل لمشكلة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، ويرى "مولر" أن الأثر الإيجابي على الأرجح سيكمن في انخفاض قيمة اليورو (مهدي موسى، 2015). من جانبه يقول الخبير الاقتصادي لدى بنك "BNP Paribas" "كين واتريت إن إطلاق التيسير الكمي بشكل غير محدود من شأنه تقليل بعض المخاطر المستقبلية التي تتقاسمها بنوك مركزية عديدة، وأعرب "واتريت" عن تفاؤله بأن التيسير الكمي بالتزامن مع هبوط أسعار النفط من شأنه دعم الاقتصاد والمضي قدماً على طريق التعافي والنمو. ويتضمن البرنامج شراء سندات حكومية بنسبة 8% وسندات مؤسسات أوروبية خاصة مثل بنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 12%، وبالتالي تتوزع المخاطر بإجمالي

20%، وفيما يتعلق ب 80% الأخرى فسوف تتحمل البنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة اليورو أية خسائر محتملة حال وقوع تعثر في سداد الديون.

4.3. التجربة البريطانية:

اشترى بنك إنجلترا حوالي 165 مليار جنيه إسترليني من الأصول بحلول شهر سبتمبر 2009 وحوالي 175 مليار جنيه إسترليني من الأصول بحلول نهاية شهر أكتوبر 2010، وفي اجتماعه المنعقد في شهر نوفمبر 2010 صوتت لجنة السياسة النقدية (MPC) لزيادة إجمالي مشتريات الأصول إلى 200 مليار جنيه إسترليني. وقد تم الانتهاء من برنامج الشراء هذا وكانت معظم الأصول التي تم شراؤها أوراق مالية حكومية تابعة للمملكة المتحدة (أوراق مالية مضمونة القيمة)، وكان البنك أيضا يشتري كميات أقل من أصول القطاع الخاص ذات النوعية الممتازة، وفي شهر ديسمبر عام 2010 طالب آدم بوسن عضو لجنة السياسة النقدية بتوسيع مقداره 50 مليار جنيه إسترليني من برنامج التيسير الكمي الخاص بالبنك، في حين أن زميله أندرو سنتانس قد طالب بزيادة معدلات الفائدة لأن التضخم يجري فوق المعدل المستهدف البالغ 2 ٪، وفي شهر أكتوبر عام 2011 أعلن جورج أوزبورن وزير المالية في بريطانيا أن بنك إنجلترا قد يُجري جولة جديدة من تسهيل الائتمان مما يهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة في عملية الاقتراض (Wikipedia,2018).

5.3. التجربة السويسرية:

اعتبر تقرير نشرته وكالة (BBC) البريطانية، أنَّ قرار البنك المركزي الأوروبي ضخ 1.1 تريليون يورو (1.3 تريليون دولار أميركي) كانَ متوقعاً بالنسبة إلى سويسرا، وأبدى البنك المركزي السويسري تفهمه لوجود قرار مرتقب في منطقة اليورو قبل أسبوع واحد إذ أعلن إلغاء سياسته بشأن وضع سقف للفرنك مقابل اليورو، ما مثل مفاجأة للأسواق العالمية والبنوك المركزية وحتى الحكومة السويسرية (BBC, 2015) .وكان مسؤولو البنك المركزي السويسري قد أعلنوا أنَّ السياسة المتبعة منذ سبتمبر 2011 والهادفة للمحافظة على الفرنك عند مستوى منخفض لحماية صادرات البلاد سوف تستمر، وأدّى قرار البنك المركزي السويسري إلى تراجع قيمة اليورو وارتفاع الفرنك بنحو 20% بالإضافة إلى انتشار الذعر في الأسواق العالمية .وأوضحت الوكالة البريطانية أنَّ البنك المركزي السويسري كان مضطرا إلى شراء مليارات من العملة الأوروبية الموحدة عن طريق مزيد من طباعة الفرنك، ليتمكّن من المحافظة على قيمة العملة السويسرية عند 1.20 مقابل اليورو، وبلغ إنفاق البنك المركزي السويسري في ديسمبر2015 نحو 30 مليار فرنك، وسط توقعات بصعوده إلى مستوى 100 مليار فرنك شهرياً، كما كانت محاولات البنك المركزي السويسري للمحافظة على قيمة الفرنك منخفضة، تعني رفع مستوى اليورو ومع ارتفاع الإنفاق ووصوله إلى مستويات كبيرة للغاية فضل البنك التراجع وإلغاء سقف العملة .وأبدى الكثير من قادة الأعمال في سويسرا رفضهم قرار البنك المركزي، إذ أُلغيَت طلبات عدّة من شركات أوروبية لشراء منتجات سويسرية خلال الأيام التالية لقرار إلغاء سقف العملة، وحذَّرت الحكومةُ السويسرية من تراجع الطاقة الإنتاجية الصناعية في البلاد، في حين أشار بعض أصحاب الأعمال إلى نيتهم عرض خفض ساعات العمل مقابل تقليص الرواتب وتوقعوا ركوداً اقتصادياً وانكماشاً في النمو وارتفاعاً في معدّل البطالة.

6.3. التجربة الجزائرية:

كشف بنك الجزائر عن قيمة الأموال التي تم طبعها في إطار التمويل غير التقليدي منذ تعديل قانون النقد والقرض أو ما يعرف بقانون 10/90، بحجة العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة جراء تقلبات أسعار النفط، وتجنبا للاستدانة الخارجية و تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأعلن منشور الجريدة الرسمية عن ضخ 2185 مليار دينار من العملة حتى 30 نوفمبر 2017، في إطار التمويل غير التقليدي أو ما يعرف بطباعة النقود، بحيث تم طبع 2185 مليار دينار (أخبار DZ أول بأول، 2018) وتمثل منها ما قيمته 19 مليار دولار أمريكي في شكل أوراق نقدية مضمونة من قبل الدولة الجزائرية وفقا للمادة 45 مكرر من الأمر رقم 11-11 المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المكمل بالقانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017.

هذا ونصت هذه المادة على أنه ''يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر عن الخزينة، للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار'' (جريدة المساء الجزائرية، 2017).

وحقيقة اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدية للخزينة العمومية، سوف يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها (الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي ...الخ)، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية استراتيجية تنموية محكمة، وترتكز على أسس علمية واقتصادية أكثر منها على رؤية اجتماعية (جريدة التحرير الجزائرية، ديسمبر 2017).

وقال الوزير الأول أحمد أويحي أثناء عرضه لمخطط عمل الحكومة بالمجلس الشعبي الوطني: "لقد استقبلت بعض الأصوات الإعلان عن استخدام التمويل الداخلي غير التقليدي بالتنبؤ بانفجار معدل التضخم في البلاد وبذلك تحرص الحكومة على طمأنة السكان من خلال تقديم حجتين"، تتمثل الحجة الأولى في أن الأموال التي ستقترضها الخزينة من بنك الجزائر ليست موجهة لتمويل الاستهلاك وانما لتمويل الاستثمار العمومي وذلك لن يكون مصدرا للتضخم، أما الحجة الثانية التي قدمها الوزير الأول فتتمثل في كون أن الخزينة تواجه حاليا دينا عموميا لا يتجاوز 20% من الناتج الداخلي الخام وبالتالي لديها هامش معقول من المديونية (جريدة وقت الجزائر، 2017).

وأشار الوزير الأول في هذا الإطار على سبيل المقارنة إلى أن بلدان الاتحاد الاوروبي التي تمتلك مالية عمومية الأكثر متانة لديها أيضا دينا عموميا يقارب نسبة 70 ٪ من الناتج الداخلي الخام، وأضاف أنه على كل حال فإن الجزائر قد أمنت المحافظة على استقلالها المالي ومواصلة جهودها في البناء الوطني، ومن جهة أخرى قال أنَّ الحكومة تعتزم مرافقة هذا الحل (التمويل غير التقليدي) بالإصلاحات المطلوبة من اجل استعادة توازنات المالية العمومية.

من جهة أخرى اعتبر وزير المالية الأسبق عبد الرحمان بن خالفة لجوء الدولة إلى نمط التمويل غير التقليدي إجراءا حتميا تفرضه صعوبة الظرف الاقتصادي والمالي الذي استنفد كل أنماط التمويل التقليدية، وشدد على ضرورة اعتماد هذا الإجراء بضوابط تجنب الوقوع في تأثيراته السلبية على القدرة الشرائية وعلى قيمة العملة الوطنية، مع مرافقته بمواصلة حزمة الإجراءات الاقتصادية والمالية التي باشرتها الدولة في الفترة الأخيرة في إطار تنويع الموارد المالية.

وحذّر الخبير الاقتصادي والمالي من كثرة التركيز على نمط التمويل غير التقليدي الذي قررت الحكومة اتباعه لتحقيق توازن ميزانية الدولة، مقدرا بأن الآجال التي تم تحديدها لاعتماده والمقدرة بـ 5 سنوات، تُعتبر آجالا طويلة نوعا ما، حيث المتعامل به في الكثير من الدول أن التمويل غير التقليدي يُلجأ إليه لمدة 3 سنوات فقط (جريدة المساء الجزائرية، 2017).

الخاتمة:

إن أغلب الاقتصاديين يعتبرون السياسات النقدية غير التقليدية مثل التيسير الكمي ضرورية لتنشيط النمو في اقتصادات الدول التي تعاني من الهزال، ولكن التساؤلات حول مدى فعالية التيسير الكمي والمخاطر المحيطة به بدأت تتكاثر، ويختلف الخبراء حول مدى صحة هذه الأداة في إنعاش الاقتصاد مما يعاني منه، حيث يرى البعض أن مجرد التفكير بتطبيق هذه السياسة يبين مدى اليأس والعجز الذي وقعت فيه البنوك المركزية في قدرتها على إنعاش النمو ورفع مستويات التضخم والدفع بالاقتصاد إلى الأمام.

أما فيما يخص الجزائر فاللجوء للتمويل غير التقليدي للخزينة العمومية ليس بدعة جزائرية، فلقد لجأت الكثير من الدول إلى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت آثاره جد إيجابية على أداء سياساتها العامة، كمثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العام 2007، واليابان منذ تسعينيات القرن الماضي ولكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف الهائل بين البنى التحتية الاقتصادية والمالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري.

ويبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني انجازاتها، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها، ارتأينا لتقديم بعض التوصيات حتى تكون سياسة التمويل غير التقليدي التي تبنتها الجزائر نعمة وليست نقمة على الاقتصاد الجزائري:

- ضرورة وضع ضوابط في تسيير نمط التمويل غير التقليدي للسهر على الحفاظ على طابعه الحصري وعدم توجيهه إلى غايات أخرى كتمويل الاستهلاك مثلا حتى لا تكون عواقبه وخيمة على مستوى القدرة الشرائية للمواطن وعلى قيمة الدينار.
- مواصلة عملية إدخال الموارد المالية في القنوات البنكية الرسمية، وتجميع كل الموارد المالية الممكنة عبر مواصلة الصيغ المتاحة في السوق المالية، سواء من خلال البورصة أو من خلال القرض السندي الوطني والمنتجات البنكية التي ينبغي إطلاقها في إطار مسار إصلاح النظام البنكي والمصرفي.
- استكمال مشروع إصلاح الدعم العمومي.

- مواصلة عمليات رقمنه الاقتصاد الوطني بكل فروعه.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ودعم الاستثمار المباشر باعتماد المرونة في فرض القاعدة 51/49.
- مواصلة جهود الإصلاحات الهيكلية وتنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للموارد المتأتية من قطاع المحروقات.

قائمة المراجع:

- النواب إيهاب علي، شبكة النبأ المعلوماتية، 14 أكتوبر 2017، على الموقع: https://m.annabaa.org/arabic، تاريخ الاطلاع: 07ديسمبر2018.
- بيومي حسني (2014)، أساسيات التمويل والاستثمار، القاهرة، مصر، ص 23.
- تقية محمد المهدي حسان (2011)، من أسرار نجاح التجربة اليابانية، كلية اللغة والآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة حسيبة بن بو علي بالشف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2011/5، ص141.
- جريدة الأخبار DZ أول بأول، 04 مارس2018، على الموقع:https://awalbiawal.net ، تاريخ الاطلاع: 25نوفمبر2018.
- جريدة التحرير الجزائرية، ديسمبر 2017، على الموقع:https://www.altahrironline.com/ara ، تاريخ الاطلاع: 12نوفمبر2018.
- جريدة العرب القطرية، 16 أكتوبر 2014، على الموقع:http://www.alarab.qa ، تاريخ الاطلاع: 15نوفمبر2018.
- جريدة المساء الجزائرية، 16 أكتوبر 2017، على الموقع:https://www.el-massa.com/dz ، تاريخ الاطلاع: 12نوفمبر2018.
- جريدة المساء الجزائرية، 21 سبتمبر 2017، على الموقع:https://www.el-massa.com/dz ، تاريخ الاطلاع: 15نوفمبر2018.
- جريدة وقت الجزائر، 17 سبتمبر 2017، على الموقع:https://wakteldjazair.com ، تاريخ الاطلاع: 12نوفمبر2018.
- الحاج طارق (2016)، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص73.
- الخضيري محسن أحمد (2000)، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ص 53.
- الخولي أسماء (2016)، جريدة الشرق الأوسط، 02 أوت 2016، على الموقع: https://aawsat.com/home/article، تاريخ الاطلاع: 30أكتوبر2018.
- دوريل فير ايفيلين (2010)، الاقتصاد الياباني، تعريب د. كعدان صباح ممدوح، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ص75.

- ريمي محمود،17 جويلية 2016، على الموقع:www.dailyfx.com ، تاريخ الاطلاع: 28أكتوبر2018.
- السقا محمد إبراهيم (2012)، موقع العربية نت، 21 سبتمبر 2012، على الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/authors، تاريخ الاطلاع: 15نوفمبر2018.
- شبكة النبأ المعلوماتية، أكتوبر2017، على الموقع:https://m.annabaa.org/arabic ، تاريخ الاطلاع: 07ديسمبر2018.
- قورين حاج قويدر (2012)، التمويل أهميته وأنواعه، منتدى شبكة المحاسبين العرب، 31ماي2012، على الموقع:https://infotechaccountants.com/topic/216 ، تاريخ الاطلاع: 04ديسمبر2018.
- قورين حاج قويدر (2012)، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 04ديسمبر2018.
- مرغيت عبد الحميد (2016)، هل ستفلح سياسة أسعار الفائدة السلبية في اليابان في حل مشكلة الاقتصاد ؟، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ص 159.
- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 20 أوت 2017، على الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/category/، تاريخ الاطلاع: 11ديسمبر2018.
- مهدي موسى (2015)، التيسير الكمي أحدث الكبسولات لإنقاذ أوروبا من الإفلاس، جريدة العربي الجديد، 12 مارس2015، على الموقع:https://www.alaraby.co.uk/portal ، تاريخ الاطلاع: 27نوفمبر2018.
- موقع BBC عربي، 31 جويلية2015، على الموقع:https://www.bbc.com/arabic ، تاريخ الاطلاع: 13ديسمبر2018.
- The Economist Explains, 09 Mars 2015, sur le site: https://www.economist.com/the-economist-explains/2015/03/09/what-is-quantitative-easing, Consulté le 22 Octobre 2018.
- The Economist Journal, 15 Octobre 2009, sur le site: https://www.economist.com, Consulté le 22 Octobre 2018.
- Wikipédia (2018), sur le site: https://ar.wikipedia.org/wiki, Consulté le 05 Décembre 2018.

أثر تحويلات العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية للفترة (1997–2016)

The Impact of Migrant Workers' Remittances on the Saudi Economy: An Analytical Study 1997-2016

د. السعيدي وصاف
جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية
s_ouassaf@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/26 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحويلات المالية للعمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية على الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1997–2016م) من خلال تناول الأهمية النسبية لهذه التحويلات نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية. وقد توصلت الدراسة إلى تأثير تحويلات العمالة الأجنبية بالمملكة إلى بلدانهم الأصلية بشكل سلبي وكبيرا جدا على الحساب الجاري نظرا لحجم هذه التحويلات التي تمثل تسربا ضخم لإيرادات المملكة من النقد الأجنبي. كما عرفت نسبة تحويلات العمالة الوافدة بالمملكة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص السعودي هبوطا خلال فترة الدراسة بأكثر من النصف–من 23.24% سنة 1997م إلى11.30 % سنة2016م–، بسبب نمو الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة أعلى من ارتفاع نسبة تحويلات العمالة الوافدة بالسعودية. ووفقا لرؤية 2030 تهدف المملكة الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية، السعودة، العمالة الوافدة، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي

Abstract: This study aims to analyze the impact of migrant workers transfers in the KSA on its economy during the period (1997-2016), by analyzing the importance of these transfers for a number of macroeconomic indicators. The study concluded that the impact of foreign workers transfers to their home countries is negative and very significant on the current account. Also the proportion of remittances of expatriate labor in the Kingdom to the GDP of the private sector has been decreased by more than half - from 23.24% in 1997 to 11.30% in 2016, due to the growth of the GDP of the private sector at a higher rate than the increase in the proportion of remittances of foreign workers in Saudi Arabia. And according to Vision 2030, the Kingdom aims to bring the private sector's contribution to the GDP to 65%.

***Key Words*:** Remittances, Saudization, Imgrants workers, Balance of Payments, Economic growth.

JEL Classification : F24

*مرسل المقال : الدكتور السعيدي وصاف (s_ouassaf@yahoo.fr)

مقدمة:

تعود الهجرات الأولى للعمالة الأجنبية نحو بلدان الخليج العربي إلى بداية اكتشاف النفط مع خمسينيات القرن الماضي، وما تمخض عنه من حركية اقتصادية سريعة أدت إلى تحسن الحياة المعيشية للمجتمعات الخليجية، حيث استقطبت اعداد كبيرة من اليد العاملة بجميع مستوياتها الماهرة وغير الماهرة من كل بقاع العالم. والمملكة العربية السعودية بوصفها أكبر البلدان الخليجية مساحة وسكانا عرفت اقبالا واسعا للعمالة الأجنبية بلغت في الربع الرابع من سنة 2018م أكثر من 9 ملايين نسمة تمثل حوالي 75% من مجموع القوة العاملة في المملكة. حيث تقوم العمالة الوافدة بالمملكة بتحويلات مالية من مدخراتها نحو بلدانها الأصلية والتي تعد من أكبر البلدان المصدرة للتحويلات المالية في العالم، فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في مقدمة الدول المصدرة لتحويلات العمالة الأجنبية، بـ 63.235 مليار دولار سنة 2016م، في حين جاءت المملكة في المرتبة الثانية بـ 38.866 مليار دولار (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية،2017، ص18)، وتعد تحويلات العاملين الوافدين في المملكة إلى بلدانهم الأصلية الشكل الرئيسي للتدفقات النقدية الخارجة في الاقتصاد السعودي المقيدة بالحساب الجاري. وتشير الإحصائيات المنشورة من البنوك المركزية الخليجية والبنك الدولي إلى أن مجموع تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى بلدانهم الأصلية بلغ 111.5 مليار دولار عام 2016م (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية،2017، ص18)، وهي مبالغ ضخمة جدا تمثل تسربا كبيرا للموارد المالية للاقتصاديات الخليجية عموما والاقتصاد السعودي خصوصا. وتبعا لما سبق ونظرا لارتفاع حجم تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية، وانعكاساتها الاقتصادية على سيرورة التنمية الشاملة بالمملكة، سنحاول في هذه الدراسة تحليل أثر تحويلات العاملين الأجانب في المملكة إلى بلدانهم الأصلية على الاقتصاد السعودي بالتطبيق على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1997-2016).

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تحويلات العاملين الأجانب في المملكة العربية السعودية إلى بلدانهم الأصلية على الاقتصاد السعودي بالاعتماد على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1997-2016)، في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد السعودي.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- يعد حجم الأموال المحولة من العمالة الأجنبية بالمملكة إلى بلدانهم الأصلية تسربا كبيرا لموارد البلد من العملة الصعبة، حيث تجاوزت 38 مليار دولار خلال سنة 2016 م، واحتلت بذلك المرتبة الثانية عالمية من حيث حجم الأموال المحولة من العمالة الأجنبية نحو بلدانهم الأصلية.
- تناولت الدراسة مدى تأثير تحويلات العاملين الأجانب في المملكة العربية السعودية في المديين المتوسط والطويل على الاقتصاد السعودي خلال فترة (1997-2016) باستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وعليه نستعرض هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين:

– **المحور الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

– **المحور الثاني:** تحليل تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016).

1. الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة : نتطرق في العنصر الأول من هذا المحور إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة، في حين سنقوم في العنصر الثاني باستعراض ملخص لعدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.1. مفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة : سنقوم في هذا العنصر بضبط مصطلحات الدراسة، ثم محاولة التطرق لدوافع استقدام العمالة الأجنبية في الاقتصاديات الخليجية عموما والسعودي خصوصا.

أ- ضبط مصطلحات الدراسة: يوجد عدد من المصطلحات ذات الصلة بموضوع الدراسة نعتقد أنه من الأهمية بمكان شرح معانيها وإزالة الكثير من اللبس والغموض حولها بما ييسر ويسهل فهم باقي عناصر البحث، ويتعلق الأمر بالمصطلحات التالية:

- **العامل الوافد:** تعرف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية **العامل الوافد** بأنه كل شخص من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ويعمل لمصلحة صاحب عمل في المملكة العربية السعودية (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية ، 7).
- **العمال المهاجرين:** تعرفهم الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المادة 2(1) بأنهم الأشخاص الذين سيزاولون أو يزاولون أو ما برح يزاولون نشاطا مقابل أجر في دول ليسوا من رعاياهم (الأمم المتحدة ،1998، ص6).
- **سوق العمل:** هي السوق الاسمية التي يجد فيها العمال عملاً مدفوع الأجر، ويجد أصحاب العمل عمالا راغبين في العمل، وتحدد فيها معدلات الأجور، وقد تكون أسواق العمل محلية أو وطنية أو دولية في نطاقها، وتتكون من أسواق عمل أصغر ومتفاعلة لمختلف المؤهلات والمهارات والمواقع الجغرافية، ويعتمدون على تبادل المعلومات بين أصحاب العمل والباحثين عن عمل حول معدلات الأجور، وظروف العمل، ومستوى المنافسة، وموقع العمل (الموقع الإلكتروني لمعجم الأعمال).
- **حساب التحويلات من جانب واحد (حساب الدخل الثانوي):** يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصادات، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا. أما التحويلات الرأسمالية، فتقيد في الحساب الرأسمالي (صندوق النقد الدولي، 2009، ص 207).
- **تحويلات المغتربين الشخصية (تحويلات العاملين في الخارج):** تعرف بأنها تحويلات جارية ورأسمالية نقدية أو عينية بين أسر معيشية مقيمة وأخرى غير مقيمة، مضافا إليها صافي تعويضات العاملين غير المقيمين (صندوق النقد الدولي،2009، ص 21). إذا هي عبارة عن الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول إلى مواطنهم الأصلي.

ب- **دوافع استقدام العمالة الأجنبية في الاقتصاديات الخليجية:** تحتاج العملية الإنتاجية في الفكر الاقتصادي الحديث من أجل تحقيق ربح اقتصادي مجدي إلى أربع عوامل، ويتعلق الأمر بالأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم، ولتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي داخل البلد الواحد يمكن نقل بعض عوامل الإنتاج بين الدول، فالدول التي تملك العمالة الماهرة أو الرخيصة تقدم هذه العمالة، بينما تقوم الدول الأخرى التي تملك رؤوس

الأموال بتقديم رؤوس الأموال بغرض تمويل النشاطات الاقتصادية، وهو ما ينطبق على الاقتصاديات الخليجية التي تقوم باستقدام العمالة الأجنبية، بالاستناد إلى عوامل عديدة، منها (البياتي، 2010، ص 96-97):

- حاجتها إلى أيدي عاملة في مختلف المهن والتخصصات والمهارات لسد النقص الذي تعانيه سوق العمل المحلية.
- حالة الاستقرار الذي تعيشه بلدان الخليج العربي، وهو ما يشجع على الهجرة إلى البلدان التي تتمتع بهذه الميزة.
- إطلاق معظم بلدان الخليج العربي لخطط تنموية مستقبلية في آفاق 2030 (رؤية المملكة العربية السعودية 2030) (استكمال إمارة دبي لبنيتها التحتية في عام 2030)، كل هذه الخطط وغيرها كفيلة بطرح العديد من الوظائف والمهن في مختلف التخصصات مما يشجع الهجرة إلى هذه البلدان.
- ارتفاع مستوى الأجور في بلدان الخليج العربي مقارنة بالأجور في البلدان الأصلية للعمالة الوافدة، بما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي، وتحقيق نوع من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهذه العمالة.
- قبول مجتمعي للعمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربي بغض النظر عن الاختلافات المجتمعية أو العرقية أو العادات والتقاليد وغير ذلك.

2.1. ملخص لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة :

نستعرض ملخص الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة حسب التسلسل الزمني لها (الأحدث فالأحدث) :

أ- دراسة جمال عزيز فرحان وحيدر عبد الأمير جاسم (2018) (فرحان وجاسم، 2018)، بعنوان (واقع العمالة الوافدة في العراق بعد 2003 لعينة عشوائية: باستخدام التحليل العاملي)، هدفت تحليل واقع العمالة الوافدة من حيث الأجر والحزمة الأجرية في العراق من خلال بيان أهم عوامل الجذب لهذه العمالة في العراق لاستشفاف صورة عامة عن العمالة الوافدة في العراق بعد 2003. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها، أن ظاهرة العمالة الوافدة في العراق لم ترع بالاهتمام من قبل واضحي السياسات الاقتصادية وتسليط الضوء على انعكاسات هذه العمالة على الاقتصاد العراقي وسوق العمل العراقي، كما أن الدوائر الإحصائية قد أهملت احصائيات هذه العمالة وتبويبها مما جعل هذه الظاهرة مجهولة من حيث واقعها في العراق وانماط استخدامها واتجاهاتها.

ب- دراسة علي أحمد درج الدليمي وعلي كريم عطا الله العلواني (2017) (الدليمي والعلواني، 2017) ، بعنوان (هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر)، هدفت إبراز ملامح الخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج العربي والتعرف على أسباب الخلل والأثار المترتبة عليه. وقد خلصت الدراسة أن ملامح الخلل السكاني تتركز في ارتفاع نسب الوافدين بدرجة تجعل المواطنين أقلية في بلدانهم، مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات ذات الصلة بالتغير السكاني. فمع وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة بدأت معدلات البطالة بين المواطنين تصل إلى مستويات مقلقة، وخاصة بين الشباب. وفي الأخير قدمت الدراسة عدد من التوصيات التي تعالج الخلل في التركيبة السكانية وما ينتج عنها من مخاطر وأبعاد اقتصادية.

ت- **دراسة فرج محمد يونس المقرجي (2017)** (المقرجي، 2017)، بعنوان (العمالة الأجنبية في إقليم الجبل الأخضر بليبيا خلال الفترة 1964-2006)، هدفت التعرف على التطور العددي والنوعي للعمالة الوافدة على المستويين القومي والإقليمي في ليبيا، وتوضيح المستوى الفني والتعليمي للعمالة الوافدة ومدى مطابقتها لاحتياجات سوق العمل الليبي. وأوصت الدراسة على وجوب التركيز في عملية استجلاب العمالة الأجنبية على احتياجات سوق العمل، مع ضرورة إيجاد آلية لتنظيم عملية توجيه وضبط العمالة الأجنبية، خاصة عمال التراحيل من حيث توفير أماكن خاصة لجمعهم فيها وتحديد الأسعار التي يشتغلون بها كل حسب الحرفة التي يشتغل بها.

ث- **دراسة أحمد بن عبد الكريم المحيميد (2016)** (المحيميد، 2016)، بعنوان (أثر تحويلات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية)، هدفت إلى بحث أثر تحويلات العمالة الوافدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال فترة (1980-2014) نحو مؤشرات اقتصادية كلية مستخدمة منهجية التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي وتحويلات العمالة الوافدة، بينما أظهرت وجود علاقة طردية بين تحويلات العمالة الوافدة وكل من إجمالي الصادرات والناتج المحلي للقطاع الخاص والمستوى العام للأسعار، كما أوضحت الدراسة وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من تحويلات العمالة الوافدة بصورة عكسية وإجمالي الصادرات والمستوى العام للأسعار بشكل طردي في الاجل القصير.

ج- **دراسة بسمة رحمن عودة الصباح (2016)** (الصباح، 2016)، بعنوان (العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية)، هدفت إلى التعرف على الأسباب التي دفعت العراق بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتحل محل العمالة المحلية فضلا عن التعرف على أهم الاثار التي من الممكن أن تتركها على الفرد والأسرة والمجتمع فيما لو استفحلت هذه الظاهرة، حيث استخدمت الدراسة أربع مناهج علمية في جمع وتصنيف وتحليل وتنظيم المعلومات، وبتعلق الأمر بالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الميداني للبحث. وفي الأخير قدمت الدراسة جملة من التوصيات لمعالجة أثار العمالة الوافدة.

ح- **دراسة محمد عبد الكريم المرعي وعماد الدين أحمد المصبح (2015)** (المرعي والمصبح، 2015)، بعنوان (تأثير تحويلات العمالة الوافدة في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2012: دراسة تطبيقية)، حاولت معرفة أثر تحويلات العمالة الوافدة في أداء الاقتصاد السعودي، حيث استخدمت أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) على بيانات الفترة (1980-2012). وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحويلات العمالة الوافدة وكل من النمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري والتضخم والاستهلاك، فيما أثبتت نتائج الدراسة بوجود علاقة عكسية ثنائية الاتجاه بين تحويلات العمالة الوافدة ومعدل نمو العمالة في الاقتصاد السعودي.

خ- **دراسة أحمد محمد سلامة شمعون (2014)** (شمعون، 2014)، بعنوان (الأثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 2002-2009)، هدفت قياس الأثار الاقتصادية السلبية

للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية، واستخدمت برنامج DATA FIT لإجراء عمليات الانحدار الخطية وغير الخطية بين عدد من المتغيرات. وخلصت الدراسة أن التغير في معدل نمو القطاع الخاص بـ 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الوافدة بمعدل 2.83%، وأن معدل التغير في العمالة الوافدة له أثران (طردي وعكسي) على معدل البطالة بين السعوديين. كما أظهرت الدراسة أن معدل التغير في العمالة الوافدة يفسر حوالي 89.42% من التغيرات التي تحدث في الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة.

د- **دراسة حسين عبد الرحمن سليمان (2014)** (سليمان، 2014)، بعنوان (الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعمالة الأجنبية)، هدفت إلى بحث تأثير العمالة الأجنبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على المجتمع السوداني، لأهميتها في وضع استراتيجية للتعامل مع الظاهرة وتجنب ما يترتب عليها من أثار. وخلصت الدراسة أن للعمالة الأجنبية دور إيجابي في المجالات الفنية غير المتوفرة في السودان، مع عدم وجود علاقة بين مستويات الأجور للأيدي العاملة الوافدة وتدفقها. وأوصت الدراسة على ضرورة وضع ضوابط وآليات محددة لترشيد الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية حسب الحاجة الفعلية، مع إلزام مؤسسات القطاع الخاص بتشغيل نسبة أكبر من الوطنيين ومنح حوافز تشجيعية للمؤسسات التي تعمل على توظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية.

ذ- **دراسة محمد غربي (2014)** (غربي، 2014)، بعنوان (الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها)، تناولت في المحور الأول الانعكاسات الأمنية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي، فيما تطرقت في المحور الثاني إلى السياسات المتبعة في دول مجلس التعاون الخليجي للحد من تدفق العمالة الأجنبية، فعلى المستوى القطري اتجهت الدول الخليجية إلى توطين الوظائف عن طريق حظر بعض الوظائف على العمالة الأجنبية، أما على المستوى الخليجي فعملت على تطبيق اتفاقية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل الخليجية لفتح فرص عمل خليجية أمام مواطني دول المجلس، كما سعت إلى رفع تكلفة معيشة العمالة الأجنبية لتخفيض جاذبية السوق الخليجية. وعلى المستوى العربي تم تفعيل اتفاقيتي العمل العربي رقم (2) ورقم (4) لعام 1967 التي تنصان على حرية تنقل العمالة العربية بهدف الحد من العمالة الأجنبية ومن الانعكاسات التي انجرت عنها.

ر- **دراسة إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان (2011)** (بن عيبان، 2011)، بعنوان (العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها)، هدفت مناقشة واقع العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية لها في الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها. وخلصت الدراسة أن من أسباب انتشار العمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية اكتشاف البترول ورخص اجرة العامل غير السعودي وظهور العديد من المؤسسات الوهمية التي تتاجر بتأشيرات العمالة، وأن من الأثار السلبية للعمالة الوافدة بروز الكسل والاتكالية وصراع الأدوار والعلاقات الأسرية داخل المجتمع السعودي، وهو ما أدى إلى زيادة العمالة الوافدة وبالتالي زيادة نسبة التحويلات النقدية للخارج وارتفاع مستوى البطالة.

2. تحليل تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016):

سنحاول في هذا المحور التطرق لأهم ملامح الاقتصاد السعودي وخصائص سوق العمل فيه، ثم تحليل تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال فترة الدراسة وفق ما يلي:

1.2. ملامح الاقتصاد السعودي: يمتاز الاقتصاد السعودي بالخصائص التالية (القويدر يونس، القويدر لطيفة، 2014، ص 186- 193):

- توفر البنية التحية (طرق برية وسكك حديدية، ومطارات، وموانئ، ومصادر الطاقة...).
- يصنف اقتصاد المملكة العربية السعودية من بين أقوى الاقتصاديات في العالم، باعتبار أن المملكة عضو في مجموعة العشرين، كما تحتل المملكة المرتبة الأولى اقتصاديا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- تمتلك المملكة أكبر سوق حرة في الشرق الأوسط، وتمتلك المملكة 25% من الاحتياطي العالمي للنفط.
- تمتلك المملكة موارد طبيعية واعدة في مجال التعدين.
- للمملكة موقع جغرافي استراتيجي جعلها منفذ سهلا لأسواق أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- عرف الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة خلال العقدين الماضيين نمو كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى بسبب نمو الناتج المحلي غير النفطي.
- ثبات سعر صرف الريال بسبب ارتباط الريال بالدولار الأمريكي، كما لا يوجد قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج.

2.2. خصائص سوق العمل في المملكة: يتميز سوق العمل في المملكة بجملة من الخصائص، منها (زيادة، 2003، ص 59-61):

- يتشكل سوق العمل بالمملكة من عمالة وطنية وعمالة أجنبية، حيث تتميز العمالة الوطنية بعدم استقرارها في مؤسسات القطاع الخاص بسبب انخفاض الأجور مقارنة بالقطاع الحكومي، بينما تتصف العمالة الأجنبية باستقرارها في هذا القطاع بسبب ارتفاع الأجور مقارنة ببلدانها الأصلية.
- انخفاض نسبة مساهمة المواطنين ممن هم في سن العمل في سوق العمل بالمملكة.
- عدم وجود مرونة بين مستوى الأجور وزيادة أو انخفاض حجم العمالة الأجنبية.
- تتركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي بسبب سياسة السعودة وتوفر نظام التقاعد في هذا القطاع، فضلا عن ارتفاع الأجور.

3.2. تطور رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997-2016):

نتناول في هذا العنصر تطور رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم (1) وفق ما يلي:

الجدول 01: تطور رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الحساب الجاري	السنوات	رصيد الحساب الجاري
1997	0.256	2007	93.3
1998	(13.15)	2008	132.3
1999	0.411	2009	20.9
2000	14.317	2010	66.7
2001	9.353	2011	158.5
2002	11.873	2012	164.7
2003	29.661	2013	135.4
2004	51.490	2014	73,758
2005	90	2015	(56,724)
2006	99	2016	(23,843)

المصدر: بيانات مجمعة من مصادر وطنية ودولية.

عرف رصيد الحساب الجاري السعودي خلال غالبية فترة الدراسة (1997-2016)، حالة فائض باستثناء ثلاث سنوات (1998-2015-2016)، فبالنسبة لسنة 1998م يعود سبب حالة العجز المقدر بـ 13.15 مليار دولار إلى الأزمة المالية التي شهدتها الدول الأسيوية، حيث ترتبط المملكة العربية السعودية بعلاقات اقتصادية مميزة مع معظمها، وفيما يتعلق بسنتي 2015 و2016 فقد عرف فيها رصيد الحساب الجاري للمملكة حالة عجز نتيجة الهبوط المفاجئ لأسعار النفط وتراجع عائدات المملكة من العملة الأجنبية خلال هاتين السنتين. أما أفضل رصيد موجب سجله الحساب الجاري للمملكة فكان سنة 2012م بأكثر من 164 مليار دولار، بفضل ارتفاع صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي قاربت 110 دولار للبرميل خلال هذه السنة، فصادرات النفط تعد المورد الأساسي لعائدات المملكة من النقد الأجنبي، والمؤثر الرئيسي الإيجابي في رصيد الحساب الجاري السعودي، حيث بلغ المتوسط اليومي من صادرات المملكة من النفط خلال الفترة (2007-2016) حوالي 7 ملايين برميل يوميا، في حين تعد تحويلات العمالة الأجنبية بالمملكة إلى بلدانهم الأصلية المؤثر السلبي في رصيد الحساب الجاري نظرا لحجم النقد الأجنبي المتسرب نتيجة هذه التحويلات، وهو ما سنوضحه في العنصر الموالي.

4.2. تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016):

نتناول في هذا العنصر تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم (2) وفق ما يلي:

الجدول 02: تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997–2016):

الوحدة: مليار دولار

السنوات	تحويلات العمالة الوافدة	السنوات	تحويلات العمالة الوافدة
1997	15.014	2007	15.820
1998	14.934	2008	21.058
1999	13,958	2009	25.825
2000	15,390	2010	26.320
2001	15,120	2011	27.744
2002	15.845	2012	28.776
2003	14.783	2013	34.254
2004	13.555	2014	36.308
2005	13.705	2015	37.809
2006	15.279	2016	36.999

المصدر: بيانات مجمعة من مصادر وطنية ودولية:

بلغت تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016م) 438.496 مليار دولار (على مدار 20 سنة)، وهو مبلغ في غاية الأهمية، ويمثل تسربا كبيرا لإيرادات البلد من النقد الأجنبي، وكانت ذروة النمو لتحويلات العمالة الوافدة في عام 2015م بـ 37.809 مليار دولار وهي السنة التي عرفت مغادرة عدد كبيرة من أسر العمالة الأجنبية بالمملكة بعد سلسلة الإجراءات المتخذة في سبيل سعودة عدد من الوظائف والمهن مما أضطر أسر العمالة الأجنبية إلى المغادرة وانخفض بذلك حجم انفاق هذه العمالة داخل المملكة وبالتالي زيادة التحويلات المالية نحو بلدانهم الأصلية، كما نسجل تراجع حجم التحويلات المالية للعمالة الوافدة بدءا من سنة 2016م بسبب المقابل المالي على العمالة الوافدة. فبعد أن كانت منشآت القطاع الخاص منذ سنة 2013 م تقوم بتسديد مقابل مالي شهري وقدره 200 ريال عن كل عامل وافد يزيد على عدد الموظفين السعوديين في المنشأة، حيث جاء تطبيق المقابل المالي على العمالة الوافدة حينذاك كأحد الخطوات التي أقرها مجلس الوزراء للدفع بالقطاع الخاص نحو خيار التوطين من خلال تقليص فجوة تكلفة العمالة الوطنية مقارنة بالعمالة الوافدة، أما بعد تعديل المقابل المالي فسيتم فرض مقابل مالي على مرافقي العمالة الوافدة في القطاع الخاص بزيادة تدريجية، حيث من المتوقع أن تتأثر معدلات استهلاك الوافدين على مستويين، فيكمن المستوى الأول في توجه بعض الوافدين إلى تخفيض الإنفاق للتمكن من سداد المقابل المالي على مرافقيهم، أما المستوى الثاني فيعني قرار بعض الأسر الوافدة بمغادرة المملكة بسبب عدم قدرتها على سداد المقابل المالي على مرافقيهم (شركة ستراتيجك جيرز، 2017، ص 12،5). وسيتم توضيح أهمية تحويلات العمالة الوافدة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة في العنصر الموالي.

5.2. أهمية تحويلات العمالة الوافدة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997–2016):

نتناول الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1997-2016)، وفق الجدول التالي رقم (3):

الجدول 03: أهمية تحويلات العمالة الوافدة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997–2016):

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي باحتساب تحويلات العمالة الوافدة (%)	رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون احتساب تحويلات العمالة الوافدة (%)
1997	0.15	9.20
1998	(8.98)	1.21
1999	0.25	8.87
2000	7.54	15.65
2001	5.07	13.27
2002	6.25	14.60
2003	13.74	20.59
2004	19.90	25.14
2005	27.42	31.60
2006	26.30	30.36
2007	22.44	26.25
2008	25.45	29.50
2009	4.87	10.89
2010	12.63	17.61
2011	23.61	27.75
2012	22.38	26.29
2013	18.13	22.72
2014	9.75	14.55
2015	(8.67)	(2.89)
2016	(3.70)	2.04

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر وطنية ودولية خلال فترة الدراسة.

إن المتمعن في الجدول رقم (3) أعلاه المتعلق بأهمية تحويلات العمالة الوافدة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997-2016) باستخدام نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي باحتساب تحويلات العمالة الوافدة، ونسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون احتساب تحويلات العمالة الوافدة، يجد تأثير هذه الأخيرة على وضع رصيد الحساب الجاري ومن ثم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بشكل كبير، حيث يتضح

تحول نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من حالة العجز إلى حالة الفائض بين حالتي احتساب وعدم احتساب تحويلات العمالة الوافدة سنتي 1998، و 2016.أما باقي سنوات فترة الدراسة فنلاحظ ارتفاع نسبة الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عند استثناء تحويلات العمالة الوافدة مقارنة بحالة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي باحتساب تحويلات العمالة الوافدة، وهذه المقارنة تبرز الأعباء والتأثير السلبي العالي للتحويلات المالية للعاملين الأجانب بالمملكة نحو بلدانهم الأصلية على رصيد الحساب الجاري ومن ثم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، نظرا لاعتماد المملكة بشكل كبير على استيراد الخدمات المهنية، غير أن هذا الاعتماد يعكس في المقابل ضخامة القيمة التي تضيفها العمالة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وأهمية إنتاجيتها في الاقتصاد السعودي.

6.2. الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال (1997–2016):

نتناول الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1997-2016)، وفق الجدول التالي رقم (4):

الجدول 04: الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997–2016):

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص	نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج المحلي غير النفطي	نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الصادرات السلعية غير النفطية
1997	23.24	14.31	203.19
1998	22.71	14.08	238.83
1999	20.45	12.84	240.24
2000	21.41	13.62	232.65
2001	20.25	12.97	184.73
2002	20.44	13.21	183.18
2003	18.24	11.53	134.72
2004	13.84	9.18	88.89
2005	12.57	8.28	72.12
2006	12.37	8.19	66.99
2007	11.13	7.61	56.79
2008	12.90	9.00	64.93
2009	14.78	10.13	88.35
2010	13.15	8.98	73.32
2011	12.21	8.39	58.92
2012	11.38	7.80	56.51
2013	12.22	8.51	63.45
2014	11.84	8.31	62.74
2015	11.68	7.90	74.66
2016	11.30	7.61	78.08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر وطنية ودولية خلال فترة الدراسة.

سنحاول تناول الأهمية النسبة لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016) بتحليل الجدول رقم (4) أعلاه المتضمن الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي للقطاع الخاص، الناتج المحلي غير النفطي، الصادرات السلعية غير النفطية).

أ- **نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص:** تعد نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن توضح أهمية تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية، وبالعودة للجدول رقم (4) أعلاه تتضح نسبة تحويلات العمالة الوافدة بالمملكة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص في السعودية التي عرفت هبوطا خلال فترة الدراسة (1997-2016)، حيث انخفضت بأكثر من النصف من 23.24% سنة 1997م إلى11.30 % سنة2016 م، ويعود السبب في ذلك إلى نمو الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة أعلى من ارتفاع نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية بالرغم من أن غالبية هذه التحويلات قادمة من عمالة أجنبية تشتغل في القطاع الخاص، ومن أجل تطوير وتنمية نشاطات القطاع الخاص اتخذت المملكة إجراءات عديدة بغرض الرفع من مساهمة القطاع لخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65% وفق رؤية المملكة 2030 (موقع رؤية المملكة 2030).

ب- **نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الناتج المحلي غير النفطي:** يعد تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من الأهداف الاستراتيجية التي تضمنتها مختلف الخطط التنموية للمملكة منذ انطلاقتها سنة 1970م، والتي نصت على ضرورة تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي من مصادر الدخل الوطني، فقد بلغ متوسط مساهمة الناتج المحلي غير النفطي في الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة (1997-2019) حوالي 58.7% وهي نسبة بقدر أهميتها مازالت دون الهدف المرجو، وبمقابل ذلك نجد نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج المحلي غير النفطي في المملكة خلال فترة الدراسة في تراجع، بسبب انخفاض مساهمة الناتج المحلي غير النفطي في الناتج المحلي الخام وتحقيق المملكة لفوائض مالية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

ت- **نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية:** مرت نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية بثلاث مراحل خلال فترة الدراسة (1997-2016) كما هو مبين في الجدول رقم (4) أعلاه، فالمرحلة الأولى (1997-2006) اتسمت بتراجع نسبة تحويلات العمالة الأجنبية إلى الصادرات السلعية غير النفطية بسبب ثبات نسبي لتحويلات العمالة الأجنبية بالمملكة خلال هذه الفترة، حيث بلغت في المتوسط 14.75 مليار دولار، بمقابل نمو وارتفاع الصادرات السلعية غير النفطية بالمملكة من 7.39 مليار دولار سنة 1997م إلى 22.81 مليار دولار سنة 2006 م بفضل الإجراءات المتخذة في المملكة لتنمية الصادرات السلعية غير النفطية. أما المرحلة الثانية (2007-2010) فعرفت نمو نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية بسبب زيادة تحويلات

العمالة الوافدة في السعودية بنسبة أعلى من ارتفاع الصادرات السلعية غير النفطية بأكثر من 160% خلال هذه المرحلة. في حين عرفت المرحلة الثالثة (2011-2016) نموا ملحوظا لنسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية نظرا لارتفاع نمو حجم تحويلات العمالة الوافدة في المملكة نحو بلدانهم الأصلية مع نمو طفيف لحجم الصادرات السلعية غير النفطية للمملكة.

الخاتمة:

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبعد ضبط المصطلحات ذات العلاقة، قمنا بتحليل تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016): بالتطرق للأهمية النسبية لهذه التحويلات نحو عدد من المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي، وتبعا لما سبق يمكن تسجيل جملة من النتائج نوردها على النحو التالي:

- بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية سنة 2018م 33.413 مليون نسمة تمثل الجالية الأجنبية (العربية وغير العربية) 37.85 % منها، كما أن حجم القوة العاملة في المملكة خلال الربع الرابع من سنة 2018م وصل إلى 12.540 مليون نسمة تمثل منها اليد العاملة الأجنبية 77.58%، وهي نسبة مرتفعة جدا وتعد السبب الأول من وجهة نظرنا لارتفاع تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال فترة الدراسة.
- بلغت تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016م) 438.496 مليار دولار (على مدار 20 سنة)، وهو مبلغ في غاية الأهمية، ويمثل تسربا كبيرا لإيرادات المملكة من النقد الأجنبي، وكانت ذروة نمو تحويلات العمالة الوافدة سنة 2015م بـأكثر من 37 مليار دولار وهي السنة التي عرفت مغادرة عدد كبيرة من أسر العمالة الأجنبية بالمملكة – خاصة العاملة منها في القطاع الخاص– بعد سلسلة الإجراءات المتخذة في سبيل سعودة عدد من الوظائف والمهن مما أضطر أسر العمالة الأجنبية إلى المغادرة، وانخفض بذلك حجم انفاق هذه العمالة داخل المملكة، وبالتالي ارتفاع التحويلات المالية نحو بلدانهم الأصلية لتتراجع هذه التحويلات بدءا من سنة 2016م بسبب المقابل المالي على العمالة الوافدة.
- تحتل تحويلات العمالة الوافدة في المملكة أهمية كبيرة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة (1997-2016)، فباستخدام نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي باحتساب تحويلات العمالة الوافدة، ونسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون احتساب تحويلات العمالة الوافدة نجد تأثير هذه الأخيرة على وضع رصيد الحساب الجاري ومن ثم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بشكل كبير، حيث يتضح انتقال نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من حالة العجز إلى حالة الفائض بين حالتي احتساب وعدم احتساب تحويلات العمالة الوافدة خلال معظم فترة الدراسة نظرا لضخامة حجم تحويلات العمالة الأجنبية بالمملكة.
- عرفت نسبة تحويلات العمالة الوافدة بالمملكة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص في المملكة خلال فترة الدراسة (1997-2016)، تراجعا كبيرا يقدر بأكثر من النصف، حيث انخفضت من 23.24% سنة 1997م

إلى11.30 % سنة2016 م، ويعود السبب في ذلك إلى نمو الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة أعلى من ارتفاع نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية بالرغم من أن غالبية هذه التحويلات قادمة من عمالة أجنبية تشتغل في القطاع الخاص.

- مرت نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية بثلاث مراحل خلال فترة الدراسة (1997-2016)، حيث انخفضت تارة واتسمت بالثبات أحيانا وارتفعت تارة أخرى بسبب التغيرات التي شهدها كل من حجم تحويلات العمالة الوافدة والصادرات السلعية غير النفطية بالمملكة تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها المملكة خلال هذه الفترة.

قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة (1998)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية التابعة، جنيف.
- البياتي ستار جبار خليل (2010)، العمالة الأجنبية في العراق بين الجانب القانوني والآثار الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 52.
- الدليمي علي أحمد درج، والعلواني علي كريم عطا الله (2017)، هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد19.
- الصباح بسمة رحمن عودة (2016)، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، العدد 37.
- الشبكة الأوروبية للهجرة التابعة للمفوضية الأوروبية ووزارة الشؤون الداخلية الإيطالية (2013)، معجم اللجوء والهجرة، منشورات إيدوس، ودار النشر سيئوس، روما.
- القويدر يونس أمجد سالم، القويدر لطيفة أمجد سالم (2014)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية للفترة (1994-2008)، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، المجلد 1 العدد52.
- المحيميد أحمد بن عبد الكريم (2016)، أثر تحويلات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد23 العدد الثالث.
- المرعي محمد عبد الكريم، والمصبح عماد الدين أحمد (2015)، تأثير تحويلات العمالة الوافدة في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2012: دراسة تطبيقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد15.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2017)، آخر التطورات في الاقتصاد الكلي وتنويع مصادر الدخل وسياسات ضبط المالية العامة وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المشهداني بان علي حسين (2013)، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد 24.

- المقرجي فرج محمد يونس (2017)، العمالة الأجنبية في إقليم الجبل الأخضر بليبيا خلال الفترة 1964-2006، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، العدد14.
- الهيئة العامة للإحصاء، تم الاطلاع عليها بتاريخ في 2019/07/25 عن الموقع الإلكتروني:
https://www.stats.gov.sa/ar
- بن عيبان إبراهيم بن عبد الكريم (2011)، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة ورقلة، العدد السادس.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، دليل نطاقات: الإصدار3، المملكة العربية السعودية، 7.
- زيادة رانية خليل محمد (2003)، العوامل المؤثرة في إحلال العمالة الوطنية السعودية محل العمالة الأجنبية: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
- مجمع اللغة العربية (2004)، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، مصر.
- معجم الأعمال، تم الاطلاع عليه بتاريخ في 2019/07/8 عن الموقع الإلكتروني:
http://www.businessdictionary.com/definition/labor-market.html
http://www.businessdictionary.com/definition/economic-growth.html
- سليمان حسين عبد الرحمن (2014)، الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعمالة الأجنبية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد 16.
- فرحان جمال عزيز، وجاسم حيدر عبد الأمير (2018)، واقع العمالة الوافدة في العراق بعد 2003 لعينة عشوائية: باستخدام التحليل العاملي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد60.
- صندوق النقد الدولي (2009)، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها.
- صندوق النقد العربي (2015)، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية.
- رؤية المملكة 2030، تم الاطلاع عليها بتاريخ في 2019/08/15 عن الموقع الإلكتروني:
https://vision2030.gov.sa/ar/themes/2
- شركة ستراتيجك جيرز (2017)، المقابل المالي المعدل على الوافدين في المملكة العربية السعودية: نظرة عامة وتحليل، هل المرور بالمصاعب قصيرة المدى سيصل بنا إلى المكاسب طويلة الأمد؟ منشورات شركة ستراتيجك جيرز.
- شمعون أحمد محمد سلامة (2014)، الأثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 2002-2009، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 03.
- غربي محمد (2014)، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد10.

تبعات الأزمات المالية و الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية للفترة 2000-2018

The Consequences of Financial and Economic Crises on the Algerian Economy, Analysis Study for 2000-2018

ط.د. طيبي خديجة
مخبر إدارة الإبتكار و التسويق
جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر
khadidja.taibi@univ-sba.dz

د. صحراوي بن شيحة
مخبر إدارة الإبتكار و التسويق
جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر
sbenchiha@yahoo.fr

د. بودي عبد الصمد
مخبر الدراسات الإقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي
جامعة بشار، الجزائر
samad.boudi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/13 تاريخ القبول: 2020/06/12

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية بشكل رئيسي إلى دراسة بعض مؤشرات الإقتصاد الوطني في ظل تبعات الأزمات المالية والإقتصادية خلال الفترة 2000-2018 وذلك باستخدام مقاربة تحليلية لتقييم حساسية بعض المتغيرات الإقتصادية للصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد الجزائري، وقد تم حصر هذه المتغيرات في كل من التضخم النقدي و معدلات النمو الإقتصادي؛ وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تشير في العموم إلى أن الإقتصاد الجزائري ليس بالبعيد عن تداعيات الأزمات المالية والإقتصادية الخارجية و ذلك راجع إلى إرتباطه بقطاع المحروقات و من ثم إنتقال عدوى الأزمات الخارجية إلى المستوى الداخلي للإقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الأزمة الإقتصادية، أسعار النفط، النمو الإقتصادي، التضخم.

Abstract : This paper mainly aims to study some indicators of the national economy in light of the consequences of the financial and economic crises during the period 2000-2018, using an analytical approach to assess the sensitivity of some economic variables to the shocks to the Algerian economy, these have been limited to these Variables in both monetary inflation and economic growth rates, and the study concluded a number of results generally indicate that the Algerian economy is not far from the repercussions of the financial and economic crises external due to its association with the hydrocarbon sector and then the contagion of external crises smoothly to the internal level of the Algerian economy**.**

***Key Words*:** Financial crisis, Economic crisis, Oil prices, Economic growth, Inflation

JEL Classification: F34, E42.

* مرسل المقال: طيبي خديجة (khadidja.taibi@univ-sba.dz)

المقدمة:

تعتبر الأزمات المالية و الإقتصادية السمة الرئيسية و البارزة للنظام الرأسمالي إذ أخذت هذه الأخيرة صفة الدورية، بمعنى أن وقوع أي أزمة ما سواء كانت إقتصادية أو مالية يوحي بنشوب أزمة ثانية على المدى المتوسط أو البعيد، و عليه وجب التشخيص السليم للأزمات مع البحث عن الحلول اللازمة لها ؛ خصوصا أن نتائج تلك الأزمات أصبحت تمتد لجميع دول العالم مع تباين درجة تأثيرها حسب درجة الإنفتاح على الإقتصاد الخارجي للبلد، و بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية :ما مدى تأثير الأزمات المالية و الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري؟

و في هذا الإطار نطرح بعض التساؤلات الفرعية المهمة على النحو التالي:

- كيف يمكن تفسير العلاقة الانتقالية من الأزمة المالية إلى الأزمة الإقتصادية؟
- فيما تمثلت أهم أنواع الأزمات المالية؟
- كيف تأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمات المالية و الإقتصادية العالمية خلال الفترة 2000-2018؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بصياغة ثلاث فرضيات علمية و التي نسعى من خلالها معرفة درجة تأثير بعض المتغيرات الكلية للإقتصاد الجزائري بمخرجات الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية في ظل تقلبات أسعار البترول.

الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثير للأزمات المالية و الإقتصادية العالمية على المتغيرات الكلية للإقتصاد الجزائري؛
- **الفرضية الثانية:** يتأثر الإقتصاد الجزائري بتبعات الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية تأثيرا مباشرا؛
- **الفرضية الثالثة:** قد تتأثر متغيرات الإقتصاد الجزائري بإفرازات الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية بدرجات متباينة و متفاوتة.

أهداف البحث:

- التعريف بالأزمات المالية من خلال توضيح أسباب نشوبها؛ أنواعها الخ....؛
- تحديد آثار الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية على بعض المتغيرات الكلية الإقتصادية للجزائر؛
- معرفة درجة تأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمات المالية و الإقتصادية العالمية في ظل تراجع العائدات النفطية؛
- إبراز التحديات التي يواجهها الإقتصاد الجزائري بشكل خاص.

وللوصول إلى هذه الأهداف إتبعنا المناهج العلمية التالية:

المنهج المتبع: استخدمنا المنهج الوصفي و التحليلي لمسح مختلف المفاهيم النظرية التي تضمنها البحث من خلال التعريف بمختلف المفاهيم المرتبطة بالأزمات المالية و الإقتصادية العالمية و تحليل درجة تأثر متغيرات الإقتصاد الجزائري بها مع الوقوف على أهم الأرقام و الإحصائيات الحديثة الملمة بجوانب الموضوع .

و على هذا الأساس قسمنا هذه الورقة البحثية إلى جزئين:

- الجزء الأول: الأزمات المالية و الإقتصادية.
- الجزء الثاني: أثر الأزمات المالية و الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018.

1.الأزمات المالية و الإقتصادية:

1.1 ماهية الأزمات المالية و الإقتصادية:

قبل التطرق لمفهوم الأزمة المالية و الإقتصادية وجب التعريف بمفهوم الأزمة.

أ. مفهوم الأزمة: تعرف الأزمة من جانبين اللغوي و الإصطلاحي.

أ. 1الأزمة لغة: من أزم، و أزم الزمان أي اشتد بالقحط و الأزمة إسم منه و هي الشدة و القحط(أنيس، عبد الحليم، عطية، و محمد، 2004)و يقال أصابتهم سنة أزمتهم أزما، أي استأصلتهم و أزم الدهر يأزم أزما أي إشتد و قحط و قل خيره(أحمد بن محمد، 1987).

أ. 2 اصطلاحا: الأزمة هي عبارة عن تراكم مستمر و متزايد لأحداث غير متوقعة على مستوى معين من النظام أو النظام كله، مع التأثير الشديد للأطراف داخل النظام أو خارجه ماديا، نفسيا و حتى سلوكيا (محمدأحمد، 2009)؛ فهي تعبر عن"خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة لعدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية"(بولقصاع، 2015، صفحة 13)، مع كونها حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم و السيطرة، تؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد(صبحي، 2011، صفحة 324)؛ كما يمكن تعريفها على أنها: وضع إقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الأهداف القومية ، ينشأ من وضع إقتصادي عالمي، إقليمي أو داخلي، و يحتاج إلى بذل كافة الجهود لاجتيازه(عفاف، 2002، صفحة 62) ؛ فالأزمة تمثل حالة توتر و نقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة، وعليه فإن الأزمة تتطلب توفر عنصرين رئيسيين: الأول اختلال وحدات النظام بكامله مع تأثره الشديد بذلك؛ ثانيا أن تصبح جميع الفرضيات و المسلمات المعروفة سابقا باطلة وغير صحيحة لكونها أحد مسببات الأزمة و منه وجب إعادة النظر فيها و وضع فرضيات جديدة مدروسة(الحملاوي، 1995، صفحة 29).

ب. مفهوم الأزمة المالية يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها"وقوع خلل خطير و مفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية و يتضمن أخطارا و تهديدات مباشرة وكبيرة للدولة و المنظمات و الأفراد و جميع أصحاب المصالح، و يتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة و فعالة من جميع الأطراف ذات العلاقة"(ذهبي، 2013، صفحة 45)، فهي جل الإضطرابات الحادة و المفاجئة لبعض التوازنات الإقتصادية و التي ينجر عنها إنهيار في المؤسسات المالية، و التي يمتد أثرها إلى القطاعات الأخرى؛ فمثلا إذا حصل انهيار مفاجئ في قيمة عملة ما أو في سوق العقارات، سوق الأسهم أو بمجموعة المؤسسات المالية فإن الأثر و بصورة تلقائية سيمتد إلى باقي القطاعات الإقتصادية(كرامة، 2012، صفحة 72).

عرف Abbas Mirkhorالأزمة المالية على أنها انهيار قيمة الأصول المالية في الأسواق المالية و تحدث عندما لا يتوقع تحقيق ارتفاع العوائد في هذه الأصول المالية؛ دائما ما تشمل الأزمة المالية النظام المصرفي، و تعرف الأزمة المالية بأنها إختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الإختيار المعاكس و المخاطر المعنوية و

منه فإن الأزمة المالية تؤدي إلى عدم قدرة الأسواق المالية على العمل بكفاءة ، (marakhor, 2009, p. 1)كما أن انهيار في الأسواق المالية ينجم عنه عجز و فشل عدد كبير من المنظمات المالية و غير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الإقتصادي الكلي(توابتي، 2015، صفحة 191).

ج. مفهوم الأزمة الإقتصادية :تعرف الأزمة الإقتصادية على أنها "الإضطراب الشديد في تدبير أمور المالية للدولة و الذي يتطلب بذل جهد لإزالته و إعادة الوضع إلى الإستقامة و الإعتدال، و منه فالأزمة الإقتصادية ليست الخلل البسيط في الأمور المالية الذي يمكن معالجته بالأساليب العادية"(أبو الرشتة، 2018)، لكونها مرحلة تتميز باضطرابات عنيفة و إختلالات إقتصادية حادة تعرقل سير عمليات الإنتاج مع وجود فرق عالي بين مستوى الإنتاج و مستوى الطلب المحقق؛ و"ضمن الأزمات الإقتصادية يمكن أن نميز بين الأزمات الدورية، الوسيطية و الهيكلية، و كذلك أزمات ميادين معينة من الإقتصاد الرأسمالي على سبيل المثال الأزمة النقدية و الأزمة المالية"(القزويني، 1989 ، صفحة 11).

2.1العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية و الأزمة الإقتصادية:

من المتعارف عليه أنه يوجد حركة انتقالية للأزمة من الصيغة المالية إلى الصيغة الإقتصادية و العكس صحيح بحيث أن وقوع أي أزمة على مستوى الأسواق المالية مثلا أو البنوك سوف يؤدي إلى انتقال الأزمة بصف آلية إلى الإقتصاد الكلي و تأخذ صيغة الأزمة الإقتصادية و هذا ما سوف نقتصر عليه على النحو الآتي:

أ. إنتقال الأزمة من الصيغة المالية إلى الصبغة الإقتصادية: تعتبر البنوك شكل من إشكال العلاقات التجارية و المالية، فهي حلقة الربط بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي من خلال تسيير عمليات الإقراض إستنادا إلى الأموال المودعة في حسابات البنك، و منه يصبح مدينا للمودعين، و تعتبر هذه الديون خصوما للبنك و يقوم بمنح هذه الأموال و يصبح دائنا للمقترضين ،و تعتبر أصولا للبنك؛ هذه العمليات لا تتم إلى بتوفير عنصر الضمان و الأمان للمودعين و عليه تخضع البنوك للقواعد الدولية المطالبة بمعدل معين إجباري كإحتياطي قانوني يعتبر مملوكا للبنك و عندما تصبح قروض البنك ديون مشكوكا في تحصيلها يقوم البنك بإعدام هذه الديون من خلال خصم قيمة من رأس ماله و كلما قل رأسمال البنك تراجع حجم عمليات الإقراض و منه ظهور بوادر الأزمة في المنظومة المصرفية، و يزداد الأمر تعقيدا عندما تطالب البنوك بفوائد أعلى مقابل القروض التي تمنحها مع عزوفها على منح قروض جديدة(عبد اللاوي، مخزومي، و جوادي، 2016)؛ ومنه تصبح عمليات الإئتمان أكثر صعوبة و أعلى تكلفة خصوصا مع تفاقم التخلف عن السداد ما يدفع بالمقرضين بالمطالبة بضمانات أعلى مع إحتمالية وقوع أزمة ثقة على نطاق واسع (Jean-Charles, Jean-Marc, Vincent, & Olivier, 2010)، و مع تراجع الإئتمان و تفاقم حالات الإعسار و انخفاض الإستثمار يصبح الإقتصاد في وضعية حرجة إذ ينخفض الإنتاج و تتراجع الدخول ما يؤثر سلبا على الطلب الكلي للإستهلاك و منه دخول الإقتصاد في حالة من الركود وعليه يمكن القول أن الأزمة قد انتقلت من صيغتها المالية إلى صيغتها الاقتصادية.

3.1 أسباب نشوب الأزمات المالية و الاقتصادية:

يمكن تعداد الأسباب المؤدية لحدوث الأزمات سواء كانت مالية أو إقتصادية إلى:

أ.انعدام الإستقرار الإقتصادي الكلي: يشير الإستقرار الإقتصادي لجملة من العوامل المؤثرة على أهداف السياسة الإقتصادية أو المؤشرات الكلية و التي عادة ما تكون المسير الرئيسي للحالة الإقتصادية للدولة؛ فالإستقرار الإقتصادي يقوم على سياسات ظرفية تتمثل في كل من السياسات المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى سياسات أسعار الصرف فهي تهدف إلى إسترجاع وحفظ التوازنات الإقتصادية قصيرة الأجل(مزيان و سلامي، 2017، صفحة 86) و انطلاقا من تعريف الأزمة الذي مفاده أنها إضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي نستنتج أن أي خلل في المؤشرات الإقتصادية ينجر عنه إنعدام الإستقرار الكلي.

أ.1. الأسباب الخارجية:

- **تقلبات شروط التبادل التجارية:** تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد مصادر الأزمات المالية الخارجية فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على المتعاملين مع البنك في إطار عمليات التصدير و الإستيراد الوفاء بإلتزاماتهم و منه الوقوع في مشاكل خدمة الدين؛ وحسب إحصائيات البنك الدولي نجد أن 75% من الدول النامية التي مستها الأزمات كانت تشهد إنخفاضا في شروط التجارة بحوالي 10 % قبل وقوع الأزمة كما حدث مع فنزويلا و الإكوادور لإعتمادها على صادرات النفط مع صغر حجم اقتصادها (تواتي ا.، 2004، صفحة 04).
- **تقلبات أسعار الفائدة:** إن التقلبات في أسعار الفائدة العالمية تمثل أحد المصادر الخارجية المنشأة للأزمة المالية، فتقلباتها تؤثر على توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث تشهد بعض البلدان تدفقات عالية و ذلك بسبب الرغبة في الإستفادة من فروقات أسعار الفائدة كما أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمي يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإقراض داخل الدولة(عبد المطلب، 2014، صفحة 23).
- **تقلبات أسعار الصرف:** تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية من أهم مصادر الإضطرابات على مستوى الإقتصاد الكلي و يرتبط وقوع الأزمات المالية بالإرتفاع الحاد لأسعار الصرف الحقيقية و التي كانت نتيجة لإرتفاع أرباح قطاع التجارة الخارجية أو إرتفاع أسعار الفائدة المحلية(خلدون، 2016، صفحة 391).

أ.2. الأسباب الداخلية:

- **تقلبات معدلات التضخم:** إن معدلات التضخم المرتفعة من أهم الأسباب الداخلية التي تؤدي إلى نشوب الأزمات المالية من خلال إضعافها لقدرة المصارف بالقيام بدورها كوسيط مالي(عبد المطلب، 2014، الصفحات 22-23).

ب.اضطرابات القطاع المالي:

ب.1. عدم تلائم أصول و خصوم المصارف: إن مشكلة عدم تطابق أصول البنك و خصومه هي نتيجة التوسع المتنامي في منح القروض مع إنعدام توفره على السيولة اللازمة لمواجهة إلتزاماته في ظل إرتفاع أسعار الفائدة العالمية،

أو في حالة ما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية و سعر الصرف ثابت هذا ما يغري البنوك المحلية بالإقتراض من الخارج و منه تعرض زبائن المصارف إلى عدم التلائم بالنسبة للعملة الأجنبية و نفس الأمر لفترات الإستحقاق(بريش و طرشي، 2009، صفحة 10).

ب.2. تحرير مالي غير وقائي: يعد التحرير المالي غير الوقائي من أهم أسباب الأزمات المالية حيث أن تحرير أسعار الفائدة المحلية المتماشي مع تحرير رؤوس الأموال ينعكس بالسلب على المصارف المحلية إذ تصبح غير قادرة على حماية نفسها و هذا ما يوقعها بشكل تدريجي في أزمات مصرفية؛ و يترافق التحرير المالي مع التوسع في منح الإئتمان و الذي يساهم هو الآخر في إرتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا تلك المتعلقة بالقروض العقارية أو تلك الخاصة بالإستثمار في البورصات؛ كما أن التحرير المالي يساهم في إستحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف و القطاع المالي ككل، و التحرير المالي يعني دخول مصارف جديدة إلى السوق المالية مما يزيد المنافسة بين البنوك لاسيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها مع قبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف(شنجار العيساوي و العويدي، 2014، صفحة 184)،و قد سجل كل من كاميسكي و رينهارت في سنة 1995 أن 18 أزمة مصرفية من أصل 25 أزمة حدثت نتيجة لتحرير القطاع المالي و بالضبط بعد خمسة سنوات من ذلك(حريري، 2009، صفحة 07).

ب.3. ضعف النظم المحاسبية و الرقابية: إن الأداء الجيد للبنوك يعتمد و بشكل أساسي على النظم المحاسبية المتبعة و إجراءات الإفصاح المحاسبي و الإطار التشريعي، فحسب رؤية المحللين يعتبر ضعف هذه الأخيرة من معوقات فعالية الإشراف الفعال على البنوك و تدهور معدلات الربحية و عدم استطاعت المستثمرين الخواص و المشرفون على رقابة البنوك من إدارة و تنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين(18041).

ج. تشوه نظام الحوافز أن ملاك المصارف و الإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم بالخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كورياو كلومبيا و الأرجنتين و سنغافورة و هونج كونج(العزاوي و خميس، صفحة 83)؛ فلقد أكدت التجارب أن الإدارات العليا في أغلب الأحيان نجحت في إخفاء الديون و ذلك راجع إلى ضعف الرقابة المصرفية وعدم الشفافية مع تراجع الإجراءات المحاسبية و ذلك ما زاد من تأزم الوضع(1804).

4.1 أنواع الأزمات المالية:

تتعدد الأزمات المالية و تتنوع من حيث طبيعتها و يمكن حصر الأزمات المالية في الأنواع التالية:

أ.الأزمة المصرفية: في ظل ما يعرف بعولمة الأسواق المالية و تحريرها ظهرت و بشكل جلي هشاشة النظام البنكي و منه حدوث الأزمات البنكية إذ أنها ظاهرة شائعة حول العالم حيث تم إحصاء ما يقارب 90 أزمة مصرفية منذ سنة 1975 على عينة مقدرة ب 90 دولة متطورة و نامية(santor, p. 57)؛ و ازدادت وتيرة وشدة الأزمات المصرفية على مدى العقدين الماضيين في كل من الإقتصاديات الناشئة، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الناتج ، قدرت

في أغلب الأحيان أعلى من 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بذلت جهود كبيرة مؤخراً لتطوير مؤشرات التنبؤ المبكر للأزمات، والتي يمكن أن تساعد صانعي القرار على اتخاذ إجراءات تصحيحية بسرعة أكبر (Claudio & Philip, décembre 2002, p. 1). و تعرف الأزمات المصرفية أيضا على أنها وضعية الإعسار المالي الذي تقع فيه البنوك، مما يفرض على البنك المركزي التدخل للسيطرة على الوضع و ذلك من خلال ضخ الأموال للبنوك أو عن طريق إعادة هيكلة النظام المصرفي؛و تنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار و أزمة سيولة فالسيولة هي "مقدرة البنك على مقابلة إلتزاماته بشكل آني و ذلك من خلال تحويل أصل من الأصول إلى نقد و بسرعة دون الخسارة في قيمته"(الجموعي القريشي، 2011، صفحة 265) و من هذا المنطلق تعرف أزمة السيولة على أنها عدم قدرة البنك على تسديد إلتزاماته العاجلة و الوفاء بها إتجاه دائنيه و إذا إمتدت أزمة السيولة إلى بنوك أخرى يقع ما يعرف بالأزمة المصرفية(صالحي، 2012، صفحة 147)؛ أما الإعسار هو أشد خطورة حيث أن ما يلتزم به البنك إتجاه دائنيها يفوق قيمة الأصول التي يحوز عليها و منه يكون البنك مقبل على حالة إفلاس و منه التصفية النهائي(النقيب، صفحة 09).

ب. أزمات سعر الصرف: يمكن القول أن هنالك أزمة سعر الصرف من خلال الحالات التالية (Burkart, février 2000, p. 54):

- إنخفاض كبير في قيمة سعر الصرف؛
- إعلان السلطات النقدية عن تخفيض قيمة العملة المحلية و القيام مباشرة بتعديل نظام الصرف المتبع في الدولة؛
- القيام بالرقابة على حركة رؤوس الأموال؛ إغلاق سوق الصرف لبضع ساعات.

لقد تعددت و تنوعت أسباب نشوب أزمات الصرف و يمكن تفسيرها حسب وجهة نظر المدرستين لها على النحو التالي(طلفاح، الصفحات 09-10):

- **مدرسة الجيل الأول Krugman 1978**: تقوم بالتركيز على إنعدام الإتساق بين سعر الصرف و ركائز الإقتصاد الكلي و يمكن للأزمة أن تحدث إنطلاقا من :
  - في ظل تفاقم و تواصل عجز الميزانية العامة و محاولة تمويلها من خلال طبع النقود مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف و تدهور ميزان المدفوعات الذي لا يمكن الحد منه إن لم يتم تخفيض قيمة العملة.
  - عند تفاقم العجز في الميزانية و ارتفاع القيمة الحقيقية للصرف يتعرض الإقتصاد لهجوم على العملة بعد وصول الإحتياطي الأجنبي إلى حد معين يجبر المتعاملين على استنزاف ما تبقى من إحتياطي، و هذا بالتخلص من العملة المحلية قبل إنهيارها.
- **مدرسة الجيل الثاني 1994**: هذه المدرسة ترى أنه يمكن للأزمة المصرفية أن تقوم في حالة انسجام كل أساسيات الإقتصاد الكلي و سعر الصرف مع إعطاء أهمية لدور التوقعات في حصول ذلك حيث:
  - الأزمات المصرفية هي نتيجة للإشاعات إذ أن المستثمرين لا يملكون المعلومات اللازمة حول وضعية الإقتصاد؛
  - أن الصدمات الخارجية كتراجع النمو العالمي و إرتفاع أسعار الفائدة العالمية من شأنها تسريع وقوع الأزمات.

ج. أزمة الديون الخارجية قبل التعريف بأزمة الديون الخارجية وجب التعريف بالدين الخارجي إذ أن "إجمالي الدين الخارجي في أي وقت معين هو الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الإحتمالية المستحقة على المقيمين في اقتصاد ما إتجاه غير المقيمين و التي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين و/أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل"(صندوق النقد الدولي، 2014، صفحة 22)و هو مجموع الديون المترتبة على عاتق الدولة و المتحصل عليها من الدول أو المصارف الأجنبية أو المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي(عبد، 2008، صفحة 02). تم تعريف المديونية الخارجية حسب مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 أنها قيمة الإلتزامات القائمة في أي فترة من الزمن للمقيمين في بلد معين إتجاه غير المقيمين لدفع المبلغ المقترض مع أو بدون فوائد أو دفع الفوائد مع أو بدون أساس؛ إن هذا التعريف يتطلب المعرفة الشاملة لجميع الإلتزامات المالية للدولة من ديون حكومية و غيرها و كذا مختلف العمليات المالية الأخرى للأعوان الإقتصاديين كالإستثمار المباشر(بلقاسم، 2004، صفحة 19)ومنه فإن أزمة المديونية الخارجية هي الأزمة الناتجة عن إنقطاع حركة تدفقات رؤوس الأموال في إتجاه البلدان المقرضة من البلدان المدينة، و في معظم الأحيان يكون سبب هذا الإنقطاع راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية و منه تفاقم حجم ديونه(قحايرية، 2005، صفحة 136).

د. أزمة البورصة (أسواق رأس المال) :إن نشوب مثل هذه الأزمات هو نتيجة للإرتفاع غير المبرر لأسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، و هو ما يحدث عندما يكون هدف المستثمر من شراء الأصل هو المضاربة على السعر و ليس بغية الإستثمار لتوليد الدخل؛و هنا يصبح إنهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، إذ عند اشتداد البيع لتلك الأصول تبدأ الأسعار في الهبوط و منه تنتشر حالات الخوف و الذعر فتنهار الأسعار ، و يمكن أن يمتد التأثير إلى الأصول الأخرى في نفس القطاع أو قطاعات أخرى؛ و كل ماسبق هو ما يعرف بظاهرة "الفقاعة"(الجوري، صفحة 02)؛ و يمكن إختصار أسباب نشوب الأزمة بأسواق رأس المال على النحو التالي: التغيرات التكنولوجية في أسواق رأس المال؛ إرتفاع الإستثمارات الأجنبية داخل البورصة؛ المضاربة على أسعار الأصول المالية، إنعدام التنويع بأصول المحفظة المالية؛ ضعف الأسواق الناشئة؛ تدويل أسواق رأس المال.

2. أثر الأزمات المالية و الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2018:

1.2 الإقتصاد الجزائري:

يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن إنعكاسات الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية، و ذلك راجع إلى طبيعته و خصائصه وتعددت و تنوعت أساليب إنتقال الأزمات إلى الإقتصاد الجزائري وهذا ما سوف يتم تشخيصه في الجزء الموالي.

أ. خصائص الإقتصاد الجزائري ينفرد الإقتصاد الجزائري ببعض السمات يمكن حصرها على النحو التالي(بعلي و مشعلي، 2016، صفحة 94):

أ.1.ضعف الإندماج في الإقتصاد الدولي:يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد راكد مقارنة بالحركية التي تشهدها إقتصاديات الدول الأخرى و ذلك من حيث حجم المعاملات سواء كانت تجارية أو مالية.

أ.2.سيطرة المحروقات على هيكلة الصادرات: إن الأصل في هيكلة الصادرات أن تكون ذات تنوع من حيث العناصر المكونة لها و هذا مؤشر جيد يدل على درجة اندماج الدولة في الإقتصاد الدولي، بحيث أن الدول الأكثر إندماجا هي الدول ذات الصادرات المتنوعة؛ في حين نجد أن الجزائر تعتمد في تشكيلة صادراتها على تصدير المحروقات، فهو إقتصاد يتميز بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات إذ يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية و تمثل 98 % من صادراتها و 45 % من الناتج الداخلي الخام فهي ذات تبعية تامة لقطاع المحروقات.

أ.3. محدودية الإندماج في النظام المالي الدولي:لقد حظي تنظيم الصرف في الجزائر إهتماما منذ سنة 1990، لكن كان هنالك بعض النقائص مثلا عدم قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملات المتعلقة برأس المال، إذ أن هنالك فقط قابلية تحويل الدينار بالنسبة لميزان العمليات الجارية و بالنسبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية أما من ناحية خروج الأموال المحلية فهو غير ممكن؛ و عليه يمكن لغير المقيمين الإستثمار بالجزائر و منه تحويل العملات الأجنبية إلى دينار؛ على عكس المقيمين فهم غير قادرين على تحويل أموالهم للخارج.

أ.4. ضعف عمل المنظومة المصرفية الجزائرية على المستوى الدولي:تقتصر الوظيفة الدولية للبنوك على جانبين الجانب الأول و هو متوفر لدى البنوك الجزائرية و يتمثل في تمويل التجارة الخارجية بينما الجانب الثاني فهو معدوم ويتمثل في الإستثمارات المالية في الخارج و ذلك راجع إلى أن حساب رأس المال غير محرر. و عليه فالوظيفة الدولية للبنوك العمومية للجزائر ضعيفة نوعا ما.

ب. قنوات انتقال الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية إلى الجزائر تنوعت قنوات إنتقال الأزمات المالية والإقتصادية العالمية إلى الجزائر على النحو التالي(مجلخ و بشيشي، انحراف الإيرادات العامة في الزائر في ظل افرازات الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية و انهيار أسعار البترول، 2017، صفحة 172):

ب.1. القطاع المالي:تعتبر الأسواق المالية أي البورصة و البنوك الدعامتين الأساسيتين للقطاع المالي؛ فالإقتصاد الجزائري مثلا يشهد ضعفا في الإندماج للإقتصاد العالمي و عليه فالجزائر هي بمنأى تام عن انتقال الأزمات المالية الإقتصادية العالمية من خلال القطاع المالي و يرجع عدم انتقال الأزمة من خلال البنوك كون أغلب البنوك الجزائرية بنوك عمومية لا تقوم بعمليات المضاربة فهي تقتصر على منح القروض للأفراد بالإضافة لعدم قابلية تحويل العملة الوطنية؛ أما من ناحية البورصة فيرجع سبب عدم إنتقال الأزمة من خلالها للجزائر إلى انعدام سوق مالي أو بالأحرى وجود سوق مالي فتي إذ أن الإنطلاقة الفعلية لهذا السوق كانت سنة 1996 و رأسمالها يمثل 0.22 % من الناتج المحلي سنة 2003،مع إنعدام وجود علاقات قوية مع الأسواق المالية العالمية بحيث أن الجزائر مصنفة من بين الدول المنغلقة من الناحية المالية و أكبر دليل على ذلك إحتلال الجزائر الرتبة 143 من أصل 148 دولة من حيث مؤشر كفاءة الأسواق المالية(حمانة و مجلخ، 2015، صفحة 152).

ب.2. القطاع الحقيقي: يمكن للأزمة المالية و الإقتصادية العالمية الإنتقال للجزائر من خلال القطاع الحقيقي و ذلك من خلال تراجع حصيلة التجارة الخارجية بسبب ارتفاع الواردات و انخفاض الصادرات و يمكن تفسير ذلك من خلال أن الجزائر تعتمد في صادراتها على الصادرات النفطية؛ نتيجة للركود العالمي المنجر عن الأزمات

يمكن أن يتراجع الطلب الكلي على المحروقات و منه تتراجع حصيلة الجزائر من الصادرات بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف، كما يمكن للأزمة أن تنتقل من خلال التضخم المستورد الناتج عن حدوث ضغوطات تضخمية على مستوى الإقتصاديات الغربية عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و يمكن إختصار قنوات انتقال الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية إلى الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: مدى تأثر الجزائر بالأزمات المالية و الإقتصاية العالمية

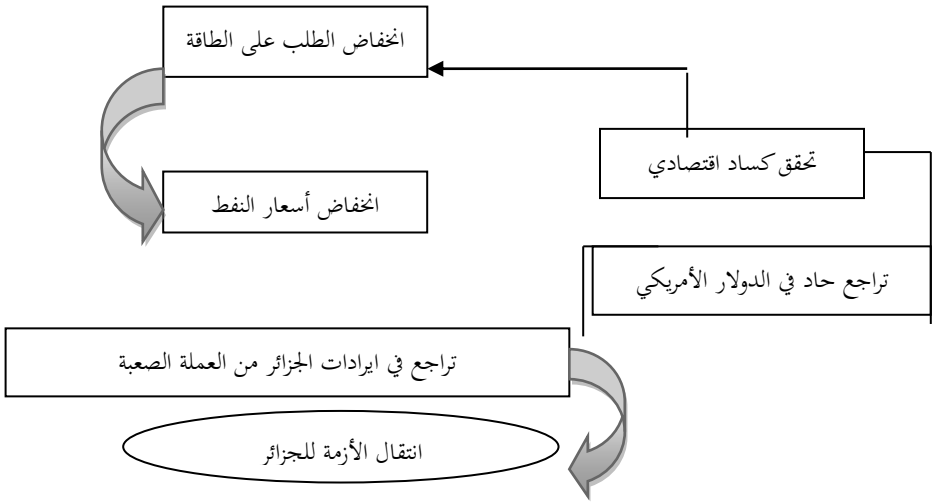

المصدر: مكاوي محمد أمين،"الرأسمالية و دورية الأزمات المالية بين المعالجة و التحديات حالة تجارب دول"،اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018،2017،ص187.

إن الإقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن الصدمات الخارجية بحيث أن إنتقال هذه الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية هو حتمية لا مفر منها؛ ذلك كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي، يعتمد على تصدير المحروقات و أي تراجع في الطلب العالمي على المحروقات سوف يؤثر على أسعار البترول بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة من الإيرادات البترولية و منه تراجع جميع مؤشرات الإقتصاد الكلي المرتبطة بذلك؛ بالإضافة إلى تأثر الجزائر من خلال التضخم المستورد بحيث أن الأزمات التي تضرب الإقتصاديات الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سوف ينجر عنها تراجع قيمة الدولار السنوية و منه إرتفاع معدلات التضخم و بما أن الجزائر صادراتها تفوتر بالدولار و الواردات بالأورو سيرتفع معدل التضخم في الجزائر كنتيجة للتضخم المستورد و كل ذلك يدفع إلى تراجع احتياطات الصرف الأجنبي و منه تنتقل الأزمات الخارجية إلى الجزائر و تبقى العلاقة التبادلية بين الصيغة المالية و الصيغة الإقتصادية للأزمات.

2.2الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

أ. نشأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:أن أزمة الأزمة المالية التي ضربت بالإقتصاد الأمريكي سنة 2008 هي ليست وليدة لحظة معينة بل يمكن إرجاع تكونها منذ سنة 2000، إذ عرفت أسعار الفائدة إنخفاضات معتبرة لامست 1% مع تزامن ذلك بأزمة شركات الأنترنت، و أخذت أسعار العقارات تشهد إرتفاعا صاحبه إرتفاع أسهم الشركات العقارية المدرجة بالبورصة مقابل إنخفاض في أسهم القطاعات الأخرى و قد كان ذلك سواء على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أو دول أخرى، هذا ما دفع بالأفراد و الشركات الأمريكية الإقبال على شراء

العقارات بهدف الإستثمار الطويل الأجل و عليه تضاعف التوسع في منح القروض العقارية للأفراد ذات الدخول الضعيفة مع تقديم التسهيلات المساعدة لذلك و كان ذلك دون الإستناد على القدرة الشرائية للأفراد، هذا ما جعلها تسمى بالقروض الرديئة ؛ و مع مطلع 2006 شهدت أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا قدر ب 25,5% و أصبح الأفراد المستفيدين من القروض في حالة عجز تام عن تسديد قيمة القروض ما دفع بالبنوك لحجز العقارات التي لم يستطع أصحابها تسديد الأقساط الواقعة على عاتقهم(طالب، عياد، و وهراني، 11-12 أكتوبر/ 2009، صفحة 08)؛ كما قد أثرت الأزمة على شركات التأمين (شركة التأمين في العالم آيه آي جي) و تبعها العديد من المؤسسات المالية و البنكية الأمريكية حيث أنه في 15 سبتمبر 2008 أعلن بنك ليمن براذرز إفلاسه؛ و في ظل كل تلك الظروف لم تكن الدول الأخرى بمعزل عن تبعات الأزمة بل لحقها الأثر بداية بالدول المتقدمة وصولا إلى الدول النامية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة(قانة، 2011، صفحة 170).

أ.1. تطور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: مرت الأزمة المالية العالمية بعدة مراحل أساسية يمكن تفصيلها على النحو التالي(مجلخ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، 2016، صفحة 147):

- **المرحلة الأولى أزمة عقار**: لقد سمح القانون الأمريكي بتملك الفئات الضعيفة الدخل لبيوت من خلال الإقتراض، مما دفع بأسعار العقارات بالإرتفاع مع إرتفاع قيمة الأوراق المالية المرتبطة بها مما نتج عنه تضخيم حجم الديون و توسع دائرة الإقتصاد الإفتراضي مقارنة بالإقتصاد الحقيقي.
- **المرحلة الثانية أزمة مالية**: إنتقلت الأزمة من العقارات إلى المؤسسات المالية سواء كانت بنوك أو مؤسسات مالية فنتيجة للذعر الذي وقع على مستوى الإستثمارات العقارية لجأ المودعون لسحب أموالهم مما سبب ضغطا على البنوك ومنه وقعت البنوك في أزمة سيولة بالإضافة إلى أزمة إئتمان مع إنهيار العديد من البنوك و المؤسسات المالية ومنه يمكننا الفصل في أن الأزمة أصبحت أزمة مالية تسبب خلل على مستوى القطاع المالي العالمي ككل.
- **المرحلة الثالثة أزمة إقتصادية**: بعدما أصبحت الأزمة العقارية أزمة مالية كان لها عدة تأثيرات إذ ضربت الإقتصاد الحقيقي و منه تفشي حالات الركود الإقتصاي على مختلف دول العالم و الناتج عن تراجع معدلات النمو و الإستهلاك العالميين و منه إنتقلت الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية.
- **المرحلة الرابعة أزمة بطالة**: كان للأزمة إمتداد مالي و اقتصادي وعلى إثر ذلك تأثر سوق العمل و بدأت موجة البطالة تعصف بملايين العمال إذ كان الأمر إنعكاسا لتراجع معدلات الإنتاج في الشركات؛ و يوما بعد يوم كانت نسبة البطالة ترتفع بحيث أن الإحصائيات تشير إلى أن هذا الإرتفاع كان ملحوظا بصورة واضحة على مستوى الدول المتقدمة و بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

أ.2. نتائج الأزمة المالية لسنة 2008:

-إفلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية؛

-مرور الإقتصاد العالمي عامة و الإقتصاد الأمريكي خاصة بفترة ركود؛

-نشوء الصدمات النفطية:بالإضافة إلى النتائج السلبية السالفة الذكر لم يكن قطاع الطاقة و المحروقات بمنآى عن تبعات الأزمة المالية إذ شهد الطلب العالمي على النفط إنخفاضا محسوسا ومنه تعرض الدول المنتجة و المصدرة

للبترول إلى صدمات نفطية و على رأسها الجزائر حيث كان لهذا التراجع أثر بليغ على مؤشرات الإقتصاد الكلي للجزائر و يمكن تفصيل تراجع أسعار البترول من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم01: تطور متوسط الأسعار الشهرية للخليط الصحراوي الجزائري للفترة 2005-2010

الوحدة دولار للبرميل

الأشهر / السنوات	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
2005	44,3	45,4	52,59	51;98	48,69	54,41
2006	64,0	61,5	62,98	70,21	70,31	69,15
2007	55,7	59,5	64,30	69,71	70,13	74,05
2008	93,6	96,7	105,68	111,57	125,15	133,94
2009	43,89	44,07	48,40	51,69	57,27	69,15
2010	76,79	74,54	79,70	84,99	75,67	75,05
الأشهر / السنوات	**جويلية**	**أوت**	**سبتمبر**	**أكتوبر**	**نوفمبر**	**ديسمبر**
2005	57,30	63,67	63,3	59,4	56,1	57,6
2006	74,37	74,50	63,2	58,5	59,7	63,5
2007	78,21	73,44	78,6	84,4	94,5	93,1
2008	134,49	114,33	99,48	73,02	53,86	41,35
2009	65,21	72,94	67,84	73,36	77,16	74,98
2010	76,49	78,22	78,95	83,90	86,28	92,46

المصدر: زهير بوشملة،"جدوى التنسيق بين السياستين النقدية و المالية للتخفيف من آثار الأزمات المالية دراسة للصدمة النفطية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49 جوان 2018، المجلد ب،ص 165.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أسعار البترول خلال سنة 2007 قد شهت إرتفاعا مستمرا بداية من شهر جانفي 55,78 دولار للبرميل إلى غاية شهر ديسمبر ب 93,15 دولار للبرميل أي بنسبة زيادة قدرت ب 66,9% و مع مطلع سنة 2008 إستمر ذلك الإرتفاع لكن سرعان مع عادت الأسعار تتراجع بداية من شهر سبتمبر لتصل إلى 99,48 دولار للبرميل مقارنة بشهر أوت إذ قدرت ب 114,33 دولار للبرميل و استمرت الأسعار منذ ذلك الشهر بالإنخفاض حتى شهر فيفري من سنة 2009، إذ وصلت إلى ما يقارب 44,07 دولار للبرميل و بعد ذلك بدأت الأسعار نوعا ما تشهد تحسنا لكن قيمة التحسن كانت طفيفة مقارنة بالأسعار التي كانت قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، و ذلك كان إنعكاسا لتأثر السوق النفطية بمجريات الأزمة العقارية و المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المتقدمة و منه عرفت معدلات النمو العالمية تراجعا ما دفع بإنخفاض الطلب العالمي على النفط كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم02: تطور الطلب العالمي على النفط و بعض الدول المتقدمة للفترة 2005-2010الوحدة: ألف برميل لليوم

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
و م أ	23120,4	22919,6	22966 ,6	21725,2	20936,7	21447,6
الصين	6710,4	7223,9	7586,7	7971,5	8253,9	8951,2
اليابان	5327,9	5197,3	5039,6	4798,1	4389,8	4455,0
دول أوروبا الغربية	15184,1	15156,3	14914,7	14796,8	14061,5	14008,1
مجموع العالم	84193,1	85332,7	86642,0	86136,8	84832,8	87275,9

المصدر : زهير بوشملة، مصدر سبق ذكره، ص 166.

من خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت حصة الأسد من بين حصص الطلب العالمي على النفط فخلال تلك الفترة عرفت تراجعا ملحوظا بين سنتي 2007 و 2009 حيث قدرت قيمة الطلب السنوية للفترتين على التوالي 22 مليون و 966 ألف برميل و 20 مليون و 936 ألف برميل يوميا و يرجع هذا إلى منعكسات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى خفض الطلب العالمي على النفط كنتيجة لحالة الركود الإقتصادي و تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي العالمية هذا من جهة؛ أما من ناحية مجموع الطلب العالمي ككل فقد شهد هو الآخر تراجعا خلال الفترة 2007_2009 بمقدار مليون و 800 ألف برميل يوميا، و عليه فإن تراجع أسعار النفط كان نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط هذا ما أدى إلى قيام منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك بمناشدة الدول الأعضاء لتخفيض حجم إنتاجهم من النفط الخام مع التوقف في التوسع و الإستثمار في الصناعات النفطية بغية الحد من تراجع الأسعار؛ ولقد صرحت أغلب المنظمات الدولية و على رأسها منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على السوق النفطية تمثلت في تقلبات الطلب العالمي على النفط و هذا ما سوف يؤثر على البلدان المنتجة و المصدرة لهذه الأخيرة من خلال تراجع عوائدها النفطية و من ثم تراجع الإنفاق العام و الذي يعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد(بتال و وسام، 2016، صفحة 18)، و الجزائر تعتبر مثال حي على ذلك إذ تأثرت حصيلة إيراداتها السنوية بتقلبات أسعار النفط مما سبب تراجع في عوائدها البترولية و منه تراجع الإنفاق العام و هذا ما يمثله الشكل الموالي:

الشكل رقم02: تطور حجم النفقات العمومية والجباية البترولية والإيرادات الكلية للجزائر (2000-2010)

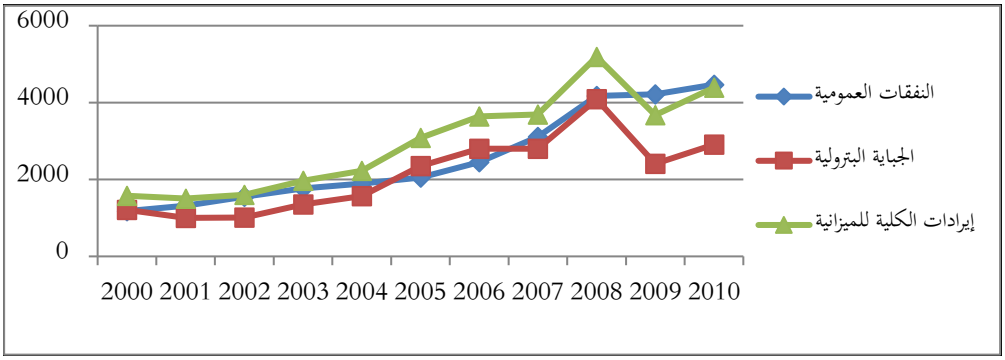

من خلال الشكل السابق نرى التلازم الملحوظ بين منحنى تطور النفقات العمومية و منحنى تطور الجباية البترولية حيث كلما ارتفعت حصيلة الجباية البترولية زاد التوسع في حجم الإنفاق بمعنى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، إذ تعتبر نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة هامة جدّا إذ تراوحت ما بين 40% و 60% و هذا أمر جدَّ طبيعي لأن الإقتصاد الجزائري يعتبر إقتصادا ريعيا يعتمد في تحصيل موارده على صادرات المحروقات؛ إلا أنه في السنوات الأخيرة تراجعت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة، و سبب ذلك هو التركيز على تنويع مصادر الدخل و ذلك بدعم القطاعات المنتجة و تشجيع الإستثمار الخاص أي تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا كترجمة لتصاعد منحنى النفقات العمومية في ظل انخفاض منحنى الجباية البترولية .

3.2 الأزمة الإقتصادية لسنة 2014 (الصدمة النفطية) :لقد شهدت أسعار البترول تراجعا معتبرا كان بداية من النصف الثاني من سنة 2014م بعد ما عرفت تحسنا خلال خمس سنوات السابقة، فاشتدت المخاوف من وقوع الإقتصاد مرة أخرى في أزمة إقتصادية مالية حيث أسند الخبراء حدوث هذه الأزمة إلى تشبع المعروض العالمي من النفط، مع تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك و تراجع سلطتها على تحديد الأسعار بالإضافة إلى ظهور منتجات جديدة و بديلة للنفط و بروز منافسين و منتجين جدد(شطيبي، 2015، صفحة 05).

أ. أسباب الأزمة الإقتصادية لسنة 2014-2015:و يمكن إسناد هذا التراجع إلى أسباب عديدة:

أ.1. أسباب إقتصادية: وفرة المعروض من النفط والغاز وكان ذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية للقيود عن تصدير النفط؛ إستخدام الطاقات البديلة؛ إنخفاض الطلب العالمي كنتيجة لتراجع النمو الإقتصادي العالمي؛ التوجه نحو إستخدام الطاقات المتجددة.

أ.2.أسباب سياسية: بعد تفسير مقالة الكاتب توماس فريدمان و التي كانت بعنوان "حرب المضخات" تم التوصل إلى أن هنالك إفتراض مفاده وجود اتفاق بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية من أجل تخفيض قيمة النفط و الغاز و ذلك بغية التأثير على كل من روسيا و إيران و كل ذلك يدخل تحت طائلة الأهداف السياسية بين الدول(فوقة و مرقوم، 2016، صفحة 23).

و الشكل الموالي يمثل تقلبات أسعار البترول و يوضح تدهور الأسعار بشكل جلي سنة 2015 على النحو التالي:

الشكل رقم 03: تطور أسعار البترول خلال الفترة 2010 2016

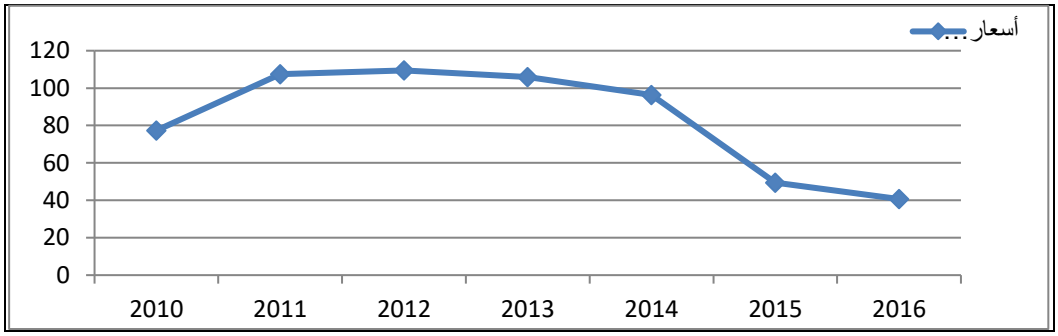

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات البنك العالمي.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا تراجع في أسعار البترول إبتداءا من سنة 2013 إلى سنة 2016 إذ ارتفعت قيمة الإنخفاض و انتقلت الأسعار من 105 دولار للبرميل سنة 2013 إلى حوالي 40دولار للبرميل الواحد سنة 2016،و على إثر هذا التراجع الكبير في الأسعار تأثرت جميع الدول الريعية و على رأسها الجزائر حيث إنخفضت حصيلتها الجبائية من المحروقات نتيجة لذلك و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: نسبة إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية من 2000-2015 (الوحدة مليار دج)

السنوات	الإيرادات الجبائية					
	الجباية العادية	نسبة ج ع للإيرادات الجبائية الكلية	الجباية البترولية	نسبة ج ب للإيرادات الجبائية الكلية	المجموع	النسبة
2009	1144.5	%32.17	2412.7	%67.82	3557.2	%100
2010	1298	%30.87	2905.7	%69.12	4203.7	%100
2011	1527.1	%27.73	3979.7	%72.26	5506.8	%100
2012	1908.6	%31.32	4184.3	%68.67	6092.9	%100
2013	2031	%35.57	3678.1	%64.42	5709.1	%100
2014	2091.4	%38.16	3388.4	%61.83	5479.8	%100
2015	2354.7	%49.80	2373.5	%50.19	4728.2	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن حصيلة الإيرادات النفطية بدأت تأخذ إتجاه تصاعديا خلال الفترة 2009-2013 و ذلك كنتيجة لظهور بوادر التحسن و التعافي من آثار الأزمة المالية العالية لسنة 2008 لكن الصورة بدأت تتغير مع مطلع سنة 2013 حيث أخذت إيرادات الجباية البترولية تنخفض بوتيرة سريعة إذ قدرت نسب مساهمة الجباية البترولية لسنوات 2013-2014-2015 على التوالي ب: 64,42%، 61,38%، 50,19%؛ وذلك بسبب انتشار مجريات الأزمة النفطية لسنة 2014 و ما عرفته أسعار المحروقات من تراجع؛ في حين نجد أن الجباية العادية بدأت بالتحسن خلال نفس الفترة حيث قدرت بما نسبته مساهمة في إيرادات الجباية

الكلية على التوالي: 35,57%، 38,16%، 49,80% هذا راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية إذ تم الرفع من قيمة الضرائب و الرسوم المفروضة كحل لمواجهة إنخفاض الجباية البترولية؛ فالجباية العادية حتى وإن شهدت تحسن خلال الفترة 2010-2015 إلا أنها تبقى متواضعة حيث أن أحسن مساهمة لها كانت سنة 2015 ب 49,80 % ، و أسوأ مساهمة لها كانت سنة 2008 ب 17,96% في إيرادات الجباية الكلية و لتوضيح الصورة أكثر أدرجنا الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تطور إيرادات الجباية العادية، إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الجباية الكلية من 2009-2015

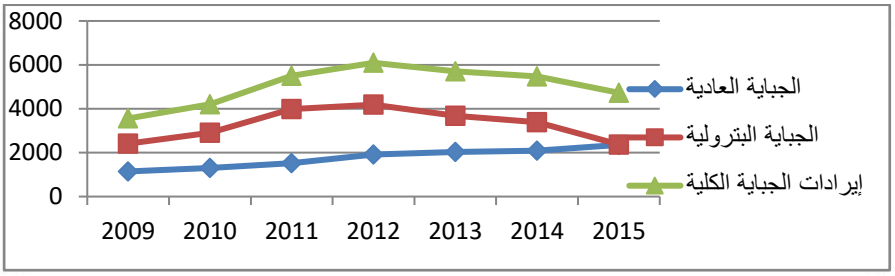

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم03

أيضا من خلال الشكل رقم 02 يتضح لنا العلاقة الطردية بين منحنى إيرادات الجباية الكلية و منحنى إيرادات الجباية البترولية ، أي انه كلما ارتفعت قيمة إيرادات الجباية البترولية إنعكس ذلك بالمثل على إيرادات الجباية الكلية و العكس صحيح؛ في حين نرى كل التباعد بين منحنى إيرادات الجباية العادية و منحنى إيرادات الجباية الكلية و لا يوجد تأثير كبير بينهما على عكس السابقة؛ أيضا من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجباية البترولية تأخذ أكبر نسبة من إجمالي إيرادات الجباية الكلية بالمقارنة مع النسبة التي تأخذها إيرادات الجباية العادية؛ هذا دليل على أن الإصلاح الضريبي المطبق من قبل السلطات الجزائرية للرفع من مردودية الجباية العادية مازال بعيدا كل البعد عن إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية (عصماني، 2014، صفحة 166).

4.2 تحليل أثر أزمة 2008 و أزمة 2014 على الإقتصاد الجزائري:

سوف نحاول تحليل أثر كل من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و الأزمة الإقتصادية لسنة2014 على متغيرات معينة للإقتصاد الكلي للجزائر تمثلت في معدلات التضخم؛ النمو الإقتصاي.

أ. **الضغوط التضخمية**: يمكن تحليل معدلات التضخم خلال فترة الأزمة المالية و الأزمة الإقتصادية مما يلي:

الجدول رقم 04: معدلات التضخم خلال فترة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و الأزمة الإقتصادية لسنة 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38	2,31	3,67	4,86	5,73
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القيمة	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78	6,39	5.59	4.26	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

كما يمكن ترجمة معطيات الجدول السابق على الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم05: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2018

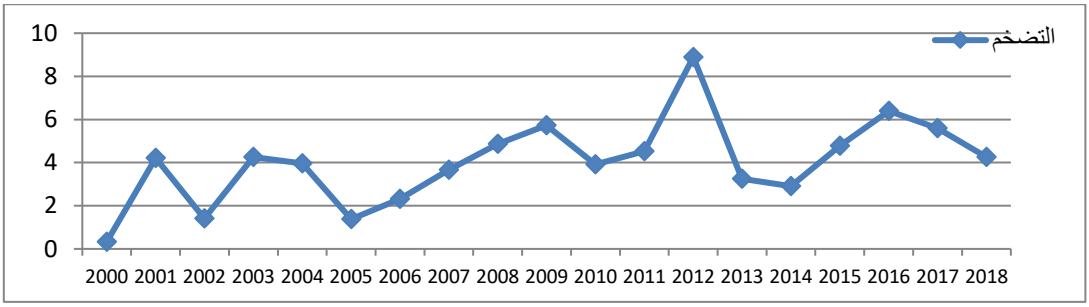

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن معدلات التضخم بداية من سنة 2000 إلى غاية 2006 شهدت إستقرارا نسبيا، حيث تأرجحت النسبة ما بين 1 و 4، و عليه يمكن إعتبار الفترة من 2000 إلى 2008 فترة تحسن ورواج نسبي شهدها الإقتصاد الجزائري نتيجة لتحسن الوضعية المالية و تراكم الإدخار الميزاني؛ فالإقتصاد الجزائري إقتصاد أحادي المصادر بمعنى إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة، فزيادة أسعار هذه الأخيرة تؤدي إلى تحسن المؤشرات الإقتصادية للجزائر، و كمثال على ذلك عرفت أسعار المحروقات تحسنا و ارتفاعا خلال الفترة من 2000 إلى 2008 إذ إنتقلت من 27,6 دولار للبرميل سنة 2000إلى 94,1 دولار للبرميل سنة 2008، ذلك ما ساعد على تزايد مقابلات الكتلة النقدية لدى البنك المركزي الجزائري نتيجة لتراكم الأصول و هو ما دفع بهذا الأخير إلى توسيع و زيادة المعروض النقدي في الإقتصاد و منه التراكم في السيولة النقدية و حدوث فائض نقدي في ظل غياب سياسة حكومية مضبوطة مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية بداية من سنة 2007، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الضغوط التضخمية التي أصابت الإقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة لا تعود إلى أسباب نقدية محضة و إنما الجانب النقدي هو سبب هامشي و منه فأسباب التضخم خلال تلك الفترة تمثلت في سببين أساسيين هما(رايس، 2012، صفحة 80):تضخم أسعار الواردات الغذائية و هو التضخم المستورد و الإنفاق الحكومي في دعم المواد الأساسية.

إنطلاقا من سنة 2007 عرفت معدلات التضخم إرتفاعا ملحوظا نتيجة للتضخم المستورد الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الغربية و كان ذلك إنعكاسا لمخلفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث قدرت معدلات التضخم على مستوى الإقتصاد الجزائري خلال السنوات 2007 2008 2009 على التوالي على ب 3,67 و 4,86 و 5,73 ويستند ذلك إلى الإرتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة لا سيما أسعار المواد الغذائية، إذ ساهمت الصناعات الغذائية بنسبة 48,7% في التضخم الإجمالي، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المواد الأولية الفلاحية المستوردة(الجزائر، 2015، صفحة 63)؛ و منه يمكن إعتبار الواردات قناة من قنوات إنتقال التضخم الخارجي نحو الأسواق المحلية الجزائرية. وابتداءا من سنة 2010 بدأت معدلات التضخم بالتراجع حيث قدرت سنة 2010 ب 3,91 و يرجع سبب هذا التراجع إلى تواصل الإنتعاش الإقتصادي العالمي و تحسن سعر الصرف الحقيقي(الجزائر، تقرير بنك الجزائر التطورات التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، 2011)، لكن هذا الوضع لم يستمر إذ

سرعان ما عادت الضغوط التضخمية من جديد بداية من سنة 2011 ليصل لرقم قياسي أعلى سنة 2012 ب 8.99 و هو أعلى قيمة وصل إليها خلال طول فترة الدراسة و يعود ذلك حسب ما ورد على لسان وزير المالية إلى حدوث خلل بين العرض و الطلب أي عدم التوازن بينهما بالإضافة إلى رفع الأجور الخاصة بالعمال في جل القطاعات؛و وجود خلل في تنظيم السوق بسبب المضاربة و ارتفاع هامش الربح للوسطاء و منه إرتفاع الأسعار المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات و المواد الغذائية في الأسواق العالمية إنعكاسا للأزمة المالية الإقتصادية لسنة 2008، كما أوضح الوزير أن سنة 2008 هي السنة الثانية من تطبيق إستراتيجية إستهداف التضخم إلا أن النتائج كانت سلبية أي عكس ما كان مسطر من قبل السلطة النقدية(بشيش و مجلخ، 2016، صفحة 52). ومع مطلع سنة 2013 تراجع معدل التضخم عن سنة 2012 حيث وصل إلى 3,25، ذلك راجع إلى إتباع البنك المركزي الجزائري بداية من منتصف شهر جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في إجراءات استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعير قدر ب 1,50% و منه إمتصاص أكثر لسيولة المصارف، إذ نلاحظ أن إثر تطبيق هذه الأداة الجديدة تقلصت سيولة المصارف خلال الثلاثي الثاني إلى 2542,49 مليون دينار جزائري مقارنة بالسداسي الأول حيث كانت 2865,94 مليون دينار جزائري؛ و دائما في إطار إتباع البنك المركزي الجزائري لسياسة إنكماشية قام برفع نسبة الإحتياطي القانوني و من إمتصاص أكبر قدر من السيولة مع مراعاة إعتماد سياسة إنفاقية رشيدة من جهة أخرى(الجزائر، تدخل محافظ البنك الجزائري أمام لجنة المالية و الميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني، 2013، صفحة 11). ولقد تميزت سنة 2014 بتحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي عامة و التضخم خاصة بالرغم من الإنخفاض الحاد لأسعار البترول العالمية و كان ذلك وليدة تراجع أسعار السلع الأساسية كإنعكاس لتراجع الطلب في البلدان الناشئة و منطقة الأورو مما ساعد على تراجع معدلات التضخم و منه بقية هذه المعدلات في سير جيد مع الهدف المسطر و المحدد منذ سنة 2011، و أكبر دليل على ذلك أن القيمة التي حققها معدل التضخم سنة 2014 هي قيمة أقل من الهدف المسطر من قبل مجلس النقد و القرض و الذي قدر ب 4%، وعليه كانت هنالك فعالية جيدة لسياسة النقدية المنتهجة من قبل السلطات النقدية الجزائرية(الجزائر، التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات 2015، 2015، صفحة 13). ولم تستمر الأوضاع الحسنة السابقة حيث بداية من سنة 2015 تعرض الإقتصاد الجزائري لصدمة خارجية كان لها أثر بليغ على مؤشرات الإقتصاد الكلي و ارتفعت معدلات التضخم لتبلغ سنة 2015 و 2016 على التوالي 4,48 و 6,39، هذا الإرتفاع حدث بالرغم من إتباع الجزائر لسياسة انكماشية و عدم التوسع في الكتلة النقدية و إنخفاض أسعار المنتجات المستوردة، أي أن "هذا التضخم غير راجع للمحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية؛ تغير معدل الصرف؛ الأسعار العالمية للمنتجات) بل يعود أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق أيضا الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية"(الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات 2017 ، 2018)و ضعف المنافسة و التنظيم و الرقابة؛ لكن سرعان ما عادت معدلات التضخم في التراجع إبتداءا من سنة 2017 و 2018 حيث قدرت على التوالي ب 5 و 4 و يعود ذلك التراجع أساسا في تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية؛ وعليه يمكن القول أن السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي قد ساهمت في إحتواء الضغوط التضخمية السابقة.

ب.معدلات النمو الإقتصادي: يمكن تحليل معدلات النمو خلال فترة الأزمة على النحو التالي:

الجدول رقم 05: معدلات النمو الإقتصادي للجزائر خلال الأزمات المالية 2008 و 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,6	3,3	2,3	1,6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
النمو	3,6	2,9	3,3	2,7	3,8	3,7	3,3	1,6	2,1	

المصدر: بيانات البنك الدولي

الشكل رقم06: تطور معدلات النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2019

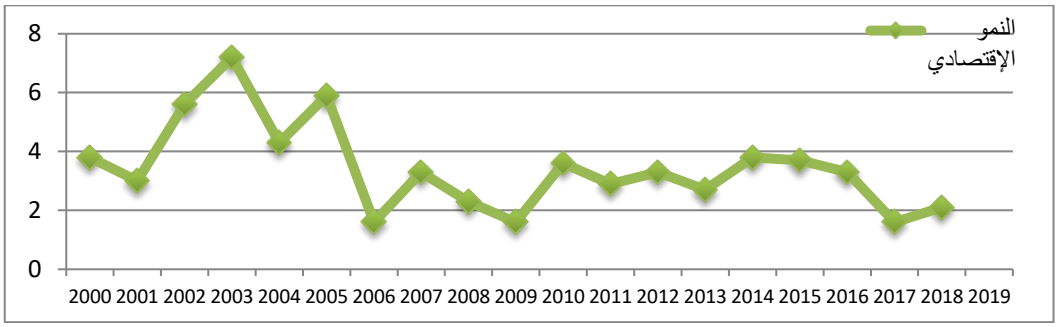

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من الجدول رقم 05

لقد عرفت معدلات النمو الإقتصادي ابتداءا من سنة 2000 تحسنا جليا إذ انتقلت من 3,8سنة 2000 إلى 7,2سنة 2003 و هي أعلى نسبة سجلت لمعدلات النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة المدروسة و يرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول على مستوى الساحة الإقتصادية العالمية إذ يشكل قطاع المحروقات حصة الأسد من إيرادات الموازنة العامة الكلية للجزائر.و الجدول الموالي يمثل حصة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم06: حصة قطاعات المحروقات، الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بين 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النمو	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,6	3,3	2,3
المحروقات	39,2	33.9	32,5	35,5	37.8	44.4	45.9	43.7	45.1
الزراعة	8,4	9,7	9,2	9,8	9.4	7.7	7.6	7.5	6.4
الصناعة	7	7,3	7,2	6,6	6.2	5.3	5	5.1	4.7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
النمو	1,6	3,6	2,9	3,3	2,7	3,8	3,7	3,3	
مساهمة المحروقات في النمو	31.19	34.7	36.1	34.35	29.98	0.6-	0.2	7.7	
الزراعة	9.3	8.4	8.1	8.8	9.82	5.4	3.0	8.7	
الصناعة	5.7	5	4.6	4.6	4.62	4.4	3.1	3.9	

المصدر: معط الله أمال،"آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة 2014-2015، ص294.

الشكل رقم07: حصة كل من قطاع المحروقات، الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2016

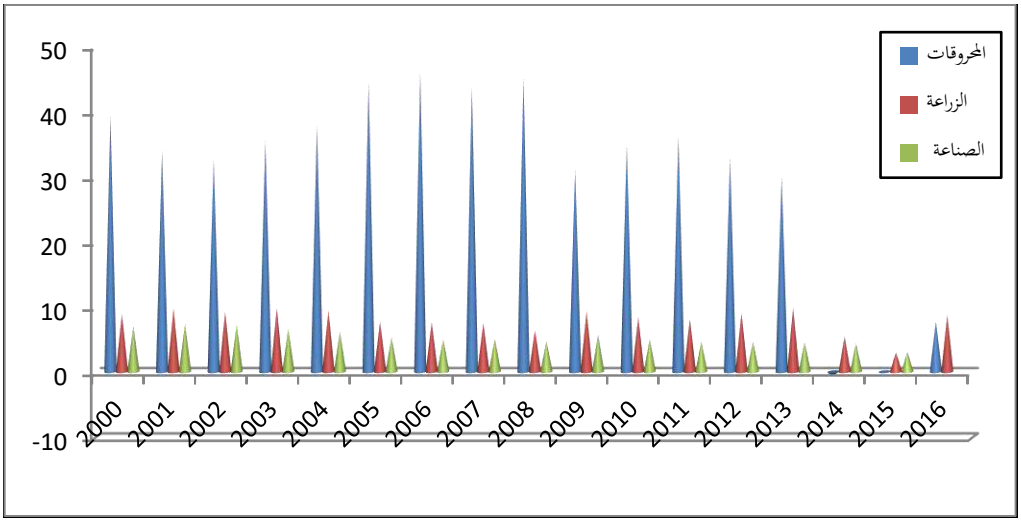

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم 06

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قطاع المحروقات يمثل في متوسط الفترة 2000-2012 حوالي 35,27% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الزراعة فهي تمثل ما نسبته 9,27% في المتوسط، بينما الصناعة فهي لا تمثل سوى ما نسبته 7% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، و عليه تعتمد الجزائر في تكوين معدل نموها الإقتصادي على المحروقات إن صح القول بصفة كلية، في ظل تراجع مساهمة الزراعة و الصناعة على الرغم من كون الجزائر منطقة زراعية و صناعية إلى أنها لم تلحظ تحسنا في القطاعين.

خلال السنتين 2004-2005 شهدت معدلات النمو الإقتصادي تراجعا طفيفا قدر ب 4,3 و 5,9 على التوالي مقارنة بسنة 2003، ليعرف بعد ذلك إنخفاضا محسوسا سنة 2006 ليبلغ 1,6 و كان ذلك راجع إلى عدم ارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل كبير حيث انتقلت من 50,95 دولار للبرميل سنة 2005 إلى ما قيمته 60-61 دولار للبرميل سنة 2006 و يرجع ذلك إلى "أعمال الصيانة و إنخفاض الطلب الكلي على النفط والغاز في الدول الأوروبية"(مليك و بركان، 2016، صفحة 266)، ليعود للتحسن سنة 2007 بمعدل نمو قدر ب 3 كإنعكاس لإرتفاع أسعار النفط بصورة جيدة من 61 دولار للبرميل سنة 2006 إلى 69,04 دولار للبرميل سنة 2007، إلا أن الوضع لم يستمر على حاله فمع بروز مجريات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عرفت أسعار النفط تراجعا كبيرا ليصل سنة 2009 إلى 60,86 دولار للبرميل نتيجة لتأثر السوق النفطية بالأزمة المالية و تراجع الطلب العالمي و منه تراجع حصيلة المحروقات و هذا ما يؤكده الجدول رقم 06 إذ قدرت مساهمة المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ب31.2 سنة 2009 محققا تراجعا كبيرا مقارنة ب سنة 2008 حيث كانت نسبة المساهمة ب 45,3 و عليه عرفت معدلات النمو الإقتصادي تراجعا سنة 2009 كما هو موضح في الجدول 06. بعد سنتين من الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية عاد الإقتصاد العالمي للإنتعاش بداية من سنة 2010 وأخذت معدلات النمو تعرف تحسنا نوعيا (3,6%) نتيجة لتعافي أسعار المحروقات بالإضافة إلى النمو الإيجابي للقطاعات الأخرى و منه تحقيق معدلات نمو جيدة خارج المحروقات(6% في 2010 9,3% في 2009)، و كان ذلك

أساسا إلى زيادة مساهمة قطاعات الخدمات المسوقة خاصة منها التجارة و النقل و غير المسوقة و البناء و الأشغال العمومية في ظل تراجع أداء الصناعة المعملية(0,9% مقابل 5%في 2009)و الفلاحة (6% بعد نمو بمعدل 20% في 2009)(الجزائر، التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، 2011، صفحة 04).

استمر هذا الوضع النسبي للإنتعاش مع إستمرار إرتفاع معدلات النمو خارج المحروقات ففي سنة 2013 بلغ النمو 2,8% بسبب الإنخفاض الكبير للقيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ قدرت مساهمة المحروقات في PIB سنة 2013 ب 29,8% بمقدار ناقص 5,5% من قيمة السنة السابقة.

مع مطلع 2014 بدأت تتجلى معالم أزمة إقتصادية على مستوى الساحة الداخلية و الخارجية إذ يمكن القول أنها أزمة متوقعة منذ سنة 2011 في مختلف التقارير الإقتصادية؛ إذ شهدت أسعار البترول تراجعا حادا بحيث فقدت أكثر من 40% من قيمتها في غضون أقل من 6 أشهر، وانتقل سعر البرميل لواحد من 105 دولار للبرميل إلى 96,29 دولار للبرميل الواحد سنة 2014، لكن مع ذلك عرفت معدلات النمو الإقتصادي تحسنا 3,8% مقارنة بسنة 2013، و يمكن إرجاع ذلك إلى إرتفاع مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في تكوين PIB على النحو التالي: النقل و الإتصالات +0,5 نقطة مئوية؛ التجارة +1,2 نقطة مئوية؛ قطاعات البناء و الأشغال العامة +0,7 نقطة مئوية.

و استمر ذلك التحسن سنة 2015 إذ قدرت نسبة النمو ب 3,7% بالرغم من إنخفاض أسعار المحروقات و يعود ذلك إلى إرتفاع مساهمة القاعات الأخرى خارج المحروقات في تكوين PIB على النحو التالي: النقل و الإتصالات 0,5%؛التجارة 0,7%؛البناء و الأشغال العمومية 0,5%؛الزراعة 0,8%.

و عليه على المدى القصير سيكون تأثير أسعار المحروقات نسبيا و محدودا بسبب تحسن النشاط الداخلي للقطاع العام و الخاص(لأفريقيا، 2016، صفحة 07) .

الخاتمة :

من خلال دراستنا لمتغيرات الإقتصاد الكلي للجزائر و مدى تأثرها بالأزمات المالية و الإقتصادية توصلنا إلى جملة من النتائج و لعل أبرزها أن الإقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن إنعكاسات الأزمات المالية و الإقتصادية ، فهو حتمية لا مفر منها كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي و منه تراجع حصيلة الإيرادات النفطية يؤدي إلى إنحراف الإيرادات العامة مما يؤثر على باقي متغيرات الإقتصاد الكلي للجزائر؛ كما بينت الدراسة أن كل من معدلات التضخم و النمو الإقتصادي كانت مرتبطة بشكل كبير مع مجريات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و الأزمة الإقتصادية لسنة 2014 فنجد أن دوافع تلك الضغوط التضخمية قد تعددت مابين مستوردة و نقدية داخلية، كما تباينت معدلات النمو الإقتصادي كنتيجة لتباين معدلات نمو قطاع المحروقات بدرجة أولى ، و على هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر تتأثر بتبعات الأزمات المالية و الإقتصادية بشكل غير مباشر و ذلك من خلال القطاع الحقيقي و قطاع المحروقات؛ و عليه وجب الخروج من التبعية النفطية من خلال إعطاء الإهتمام بالقطاعات الأخرى كالفلاحة و السياحة والصناعة كون الجزائر تزخر بإمكانيات معتبرة في ذلك، و منه النهوض بالإقتصاد الجزائري و التصدي للصدمات الإقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية.

قائمة المراجع:

- أياد حماد عبد. (2008). مجلة جامعة الألبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية. أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها و سبل مجابهتها (02).
- بتال أحمد حسين ، و حسين علي وسام. (16 11, 2016). العلاقة السببية بين الأزمة المالية العالمية و أسعار النفط الخام. تاريخ الإطلاع 02 12, 2019، من www.researchgate.net/publication/310599630
- بريش عبد القادر ، و محمد طرشي. (2009). التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية أزمة الرهن العقاري. مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية. خميس مليانة: المركز الجامعي بخميس مليانة.
- بشيش وليد ، و سليم مجلخ. (2016). تحديات السياسة النقدية بإستهداف التضخم في الجزائر و مدى تأثره بالمتغيرات الخارجية و الأزمة العالمية. مجلة حوليات جامعة الجزائر1 ، 02 (30).
- بعلي حمزة ، و بلال مشعلي. (01 09, 2016). مجلة الآفاق الدراسية. تأثير الازمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري (01)، الصفحات 86-100.
- بلقاسم عباس. (2004). سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط. إدارة الديون الخارجية (30).
- بن محمد أحمد ,ب .ع .(1987) .المصباح المنير في غريب الشرح الكبير .لبنان .
- بنك الجزائر. (2011). التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011. الجزائر .
- بنك الجزائر. (2011). تقرير بنك الجزائر التطورات التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011. الجزائر .
- بنك الجزائر. (2013). تدخل محافظ البنك الجزائري أمام لجنة المالية و الميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني. الجزائر .
- بنك الجزائر. (2015). التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات 2015. الجزائر .
- بنك الجزائر. (2018). حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات 2017 . الجزائر .
- بولقصاع محمد. (2015). منهج القرآن الكريم في إارة مختلف الأزمات دراسة موضوعية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير ، تلمسان : جامعة أبي بكر بلقايد .
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (2015) .الجزائر .
- تواتي مريم. (2015). مجلة الأبحاث الإقتصادية. إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على التنمية المستدامة في الجزائر (2).
- الجوري جميلة. (بلا تاريخ). الأزمة المالية و جذورها . تم الاسترداد من http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2009/09/
- حريري ,ع .ا .(2009) .دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي .مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية .سطيف :كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير .
- حمانة كمال ، و مجلخ سليم. (2015). مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية. فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط و إفرازات الأزمة المالية و الإقتصاية العالمية (49).
- الحملاوي ,م .ر .(1995) .إدارة الأزمات تجارب محلية و عالمية .القاهرة :دار ابو المجد للطباعة .
- ذهبي ريمة. (2013). الاستقرار المالي النظامي:بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة2003-2011 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم التجارية و الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسنطينة : جامعة قسنطينة 2.

- رايس فضيل. (2012). تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009. مجلة الباحث (10)، الصفحات 75-83.
- شطيبي محمود. (2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري"، ، يوم 14 ماي 2015،. مداخلة مقدمة للندوة الخاصة بأزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- صالحي ,ص .(2012) .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية .أزمات القطاع المصرفي والمالي بين حدود التحرير المالي وضمانات الحوكمة .(07)
- صبحي رشيد البازجي. (2011). إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم دراسة موضوعية. مجلة الجامعة الإسلامية .
- صندوق النقد الدولي. (2014). إحصائيات الدين الخارجي.
- طالب دليلة ، سيدي محمد عياد، و كريم وهراني. (11-12 أكتوبر/ 2009). الازمة المالية الراهنة و أثرها على الإقتصاد الجزائري. مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاديات الأورومغاربية. جامعة بجاية – الجزائر.
- طلفاح أحمد. (بلا تاريخ). الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية . الكويت : المعهد العربي للتخطيط.
- عبد الصمد خلدون. (مارس, 2016). المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث. الأزمات و الدورات الإقتصادية ، 2 (1).
- عبد اللاوي عقبة ، لطفي مخزومي، و عصام جوادي. (ديسمبر, 2016). المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية. تنسيق السياسات المالية و النقدية زمن الأزمات المالية و الإقتصادية دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والإقتصادية للفترة 1929-2008 (5).
- عبد المجيد عبد المطلب. (2014). تأليف إدارة أزمات العولمة الإقتصادية. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- العزاوي محمد عبد الوهاب ، و عبد السلام محمد خميس. تأليف الأزمات المالية قديمها و حديثها أسباب و نتائجها و الدروس المستفادة منها . الأردن : إثراء للنشر .
- عصماني مختار. (2014). دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) أطروحة دكتوراه .كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير ، سطيف : جامعة سطيف 1.
- عطاء أبو الرشتة. (2018). الأزمات المالية واقعها و معالجتها من وجهة نظر الإسلام. تاريخ الاسترداد 04 04, 2018، http://www.hizb-ut-tahrir.org/PDF/AR/ar_books_pdf/AzamatIktisadiyah16052013.pdf
- عطية أنيس,عبد الحليم .(2004) .المعجم الوسيط) .م .ا .الدولية (.Éd ,مجمع اللغة العربية.
- عفاف ,م .ا .(2002) .دور القيادة في إدارة الأزمات .مجلة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية .
- العيساوي عبد الكريم شنجار ، و عبد المهدي رحيم العويدي. (2014). تأليف السيولة الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية و المالية . عمان : دار الصفاء للنشر و التوزيع .
- فامة فوقة، و كالثوم مرقوم. (2016). تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري. مجلة الإقتصاد و المالية (03).
- قانة زكي. (2011). مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية،. تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري (29).
- قحايرية أمال. (2005). مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية (03).

- القريشي محمود الجموعي. (2011). أهمية السيولة النقدية و أهمية القطاع المصرفي للإقتصاد. مجلة الباحث (09).
- القزويني علي محمد تقي عبد الحسين. (1989). . تأليف الأزمات الإقتصادية للرأسمالية المعاصرة. بن عكنون الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- كرامة مروة. (2012). انعكاسات الأزمة المالية العالمية تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم التجارية و العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مجلخ سليم ، و وليد بشيشي. (06 09, 2017). انحراف الإيرادات العامة في الزائر في ظل افرازات الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية و انهيار أسعار البترول. مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد و التسيير (06).
- مجلخ سليم. (2016). مجلة كلية الدراسات الإنسانية . تطور معدلات البطالة في ظل تفعيل سياسات التشغيل وتبعات الأزمة المالية و العالمية (05).
- محمدأحمد ,ز .(2009) .فصول الازمة المالية العالمية، أسبابها و تبعاتها الإقتصادية .مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول الازمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الغربي و الإسلامي .لبنان :جامعة الجنان .
- محمودي مليك، و يوسف بركان. (2016). محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 2014. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، (07).
- مزيان عب الغفور ، و احمد سلامي. (2017). مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية. فعالية السياسات الإقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة2000-2022 (03).
- الناجي تواتي. (ماي, 2004). سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الإقتصادية العربية. الأزمات المالية (29).
- النقيب انور محمود. (بلا تاريخ). مجلة شؤون إجتماعية. الإطار الفكري للأزمات الإقتصادية الأزمة الإقتصادية الحالية نموذجا (27).

- (s.d.). Consulté le 04 12, 2018, sur https://www.kantakji.com/management/
- Burkart, O. (février 2000). Les crises de change dans les pays émergents. France: bulletin de la banque de France .
- Claudio, b., & Philip, L. (décembre 2002). évaluation du risque de crise Bancaire. Rapport trimestriel BRI.
- Jean-Charles, B., Jean-Marc, F., Vincent, L., & Olivier, M. (2010). economie et statistique. De la crise financière à la crise économique L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés .
- Marakhor, A. (2009). Dans The recent crisis lessons for islamic finance. Kuala Lumpur malaysia: Islamic Financial ServicesBoard.
- Santor, e. (s.d.). revue du systéme financier. Crises bancaires et contagion résultats empiriques .

أثر سياسة التنويع الاستثماري على خصائص المحفظة المالية، دراسة قياسية لحالة بعض البورصات العربية

The Impact of the Policy of Investment Diversification on the Characteristics of the Portfolio, An Empirical Study of Some Arabic Stock Exchange

ط.د. شعوفي فاطيمة الزهراء

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

fatimazohra012@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/13 تاريخ القبول: 2020/09/20

الملخص: يهدف هذا البحث إلى معرفة و دراسة إمكانية تطبيق النظريات الحديثة في مجال إدارة محافظ الأوراق المالية، من خلال محاولة توضيح مدى مساهمة نظرية التنويع الاستثماري في تندية المخاطر التي تتعرض لها الأصول المالية الداخلة في تكوين المحفظة عند مستوى معين من العوائد و إمكانية تحقيق محفظة مثلى للمستثمر باستخدام طرق رياضية و إحصائية، و قد طبقت الدراسة على مؤشرات البورصات العربية (الكويت، عمان، السعودية، مسقط، دمشق و أبوظبي) خلال الفترة 2011-2015. و قد خلصنا إلى أن التنويع الدولي يحقق علاقة أفضل بين عائد و مخاطرة المحفظة عندما يكون الارتباط بين الأسواق العربية سالبا بالإضافة لاستخراج محفظة مثلى حسب تفضيلات المستثمر.

الكلمات المفتاحية: محفظة مالية، تنويع استثماري، محفظة مثلى، عائد و مخاطرة، بورصات عربية.

Abstract: This research aims at knowing and studying the possibility of applying modern theories in the field of securities portfolio management, by attempting to clarify the contribution of the theory of investment diversification in the risk of exposure to financial assets involved in the composition of the portfolio at a certain level of returns and the possibility of achieving an optimal portfolio for the investor. Using the mathematical and statistical methods, the study was applied to the indicators of Arab stock exchanges (Kuwait, Oman, Saudi Arabia, Muscat, Damascus and Abu Dhabi) during the period 2011-2015. We concluded that international diversification achieves a better relationship between portfolio return and risk when the correlation between the Arab markets is negative in addition to extracting an optimal portfolio according to the investor's preferences.

Key Words: Portfolio, Diversification, Optimal Portfolio, Return and Risk, Arab Stock Exchanges.

JEL Classification : G11, O16.

*مرسل المقال: شعوفي فاطيمة الزهراء (fatimazohra012@gmail.com).

مقدمة:

يعتبر الاستثمار المالي أداة جد مهمة في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، و قد شهد تطورا كبيرا على نواحي متعددة، و مع التغيرات الاقتصادية و توسع الفرص الاستثمارية المتاحة و المتنوعة، أدى ذلك إلى ضرورة إيجاد طرق ووسائل أخرى للاستثمار و التي تحقق أكبر عائد ممكن لكن بأقل التكاليف و المخاطر. و من هنا جاءت فكرة المحافظ الاستثمارية و التي أصبحت عاملا و أداة مهمة في عالم الاستثمار في الأسواق المالية.

و الجدير بالذكر أن الأسواق المالية تتعرض للعديد من المخاطر و الأزمات المالية و أصبحت هذه الأسواق تنشط في ظل بيئة محفوفة بالمخاطر و خاصة بعد الانفتاح المالي المتزايد و تحرير الأسواق و اندماجها و ظهور ابتكارات مالية جديدة و استخدام الأدوات المشتقة و سرعة انتشار عدوى الأزمات المالية.

و في ظل هذا السياق ينبغي على المستثمر وضع و تصميم خطط مالية مستقبلية محكمة و التي من خلالها يتم تحديد المعايير التي يتم على أساسها اختيار الأصول (المحفظة المالية) المناسبة و بمقابل ذلك مراعاة أن الاستثمار يخضع لعنصر المخاطرة.

و بذلك أصبح من الضروري على المستثمر القيام بدراسة جيدة لعوائد أصول محفظته المالية و تذبذبها في ظل المخاطر المحتملة، أي إيجاد الوسيلة الأفضل لضمان حسن توظيف موارده المحدودة بين عدد من الأسهم (المحفظة المالية) و التي تكفل له تحقيق أعلى عائد في ظل أدنى مستوى مخاطرة ممكنة، و في هذا الصدد ظهرت نظرية المحفظة المثلى لهاري ماركويتز كإحدى المساهمات الهامة في مجال اتخاذ قرار الاستثمار على مستوى الأسواق المالية.

و ترتكز نظرية ماركويتز على مبدأ التنويع الاستثماري، الذي يستند على فكرة المزج بين عدة أصول مالية و حقيقية يتم اختيارها على أساس علمي معتمدا في ذلك على مقاييس إحصائية لتحديد تركيبة محفظة مثلى و التي تحقق للمستثمر أكبر عائد ممكن و بأقل التكاليف. و هنا يبرز دور المستثمر العقلاني في كيفية الاستفادة من مزايا التنويع و بلوغ محفظته المثلى و بدرجة تحقق هدفه الرئيسي.

إشكالية البحث: يسعى البحث للإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى أهمية التنويع الاستثماري في التقليل من مخاطر المحفظة المالية بين البورصات العربية؟

عينة و منهجية البحث: تضمنت عينة البحث المؤشر العام لستة (06) مؤشرات بورصات عربية (مؤشر عمان (الأردن)، دمشق، أبو ظبي، الكويت، مسقط و السعودية) لدراسة العلاقة بين العائد و المخاطر، و من ثم محاولة اختبار فعالية التنويع الاستثماري بين هذه البوصات أو ما يسمى بالتنويع الدولي مع إمكانية بناء محافظ كفؤة، و قد تم الاعتماد على سلسلة العوائد اليومية خلال الفترة 02/01/2011-02/01/2015.كما تم استخدام المنهجين الوصفي من خلال الجانب النظري لمختلف مفاهيم البحث، و المنهج التجريبي التحليلي من خلال الدراسة القياسية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من ناحيته التطبيقية في الواقع العملي، حيث يعتبر بمثابة إضافة علمية في مجال الدراسات التطبيقية التي تناولت اختبار العلاقة بين العائد و المخاطر في الأسواق العربية بهدف معرفة ضمنية لقياس فعالية التنويع الاستثماري لبلوغ المحفظة المثلى باستخدام الطرق الدقيقة التحليلية.

1. الجانب النظري

1.1. مفهوم محفظة الأوراق المالية:

قبل التطرق لمفهوم المحفظة المالية لابد من تحديد ماهية المحفظة الاستثمارية بصفة عامة، حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها: "أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر و تخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة، و قد يكون مدير المحفظة مالكا لها كما قد يكون مأجورا، و حينئذ ستتفاوت صلاحيته في إدارتها وفق شروط العقد المبرم بينه و بين المالك، و تختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها فهي تجمع بين أصول حقيقية مثل الذهب، العقار و السلع، و أصول مالية كالأسهم و السندات و أذونات الخزينة. (محمد،فايز،2005،ص179).

أما محفظة الأوراق المالية فيعرفها جاك هامون على أنها "تشكيلة من الأوزان النسبية لأوراق مالية، أو بعبارة أخرى هي مجموعة النسب للأوراق المملوكة للمستثمر و التي تساوي في مجملها 100%.(Hamon 2005, p 151)

و تعرف المحفظة المالية أيضا على أنها "مجموع ما يمتلكه الفرد من الأسهم و السندات، و الهدف من امتلاك هذه المحفظة هو تنمية القيمة السوقية لها، و تحقيق التوظيف الأمثل لما تمثله هذه الأصول من أموال".(حسين، 2007، ص203).

كما يمكن تعريفها بأنها "المحفظة التي تضم جميع الأوراق المالية و الموجودات الرأسمالية المتداولة في السوق و بحسب القيمة النسبية لكل منها إلى مجموع يضم موجودات محفظة السوق و تستخدم هذه المحفظة في احتساب عوائد الأسهم و مخاطرها".(فلاح، مؤيد، 2000، ص 156).

و في تعريف آخر أكثر دقة هو أن "محفظة الأوراق المالية عبارة عن تلك التشكيلة، أو التعريفة المعينة من عدة أوراق مالية (أسهم و سندات) مختلفة النوع، و تواريخ الاستحقاق، يحتفظ بها المستثمر ، و يقوم بإدارتها للحصول على هدفين رئيسيين:

- العائد المترتب عن الاستثمار في الأوراق المالية.
- إمكانية تحويل تلك الأوراق إلى سيولة جاهزة في حالة حاجة المستثمر لذلك.

مما سبق ذكره من التعاريف يمكن أن نستخلص تعريفا موحدا للمحفظة المالية،حيث أنها أداة مركبة من أصلين أو أكثر، يحتفظ بها المستثمر بهدف تحقيق التوظيف الأمثل لها و الحصول على عائد معتبر في ظل مستوى معين من المخاطرة.

و فيما يلي يوضح الشكل كلا من مكونات المحفظة الاستثمارية و المحفظة المالية:

الشكل 01: مكونات المحفظة الاستثمارية

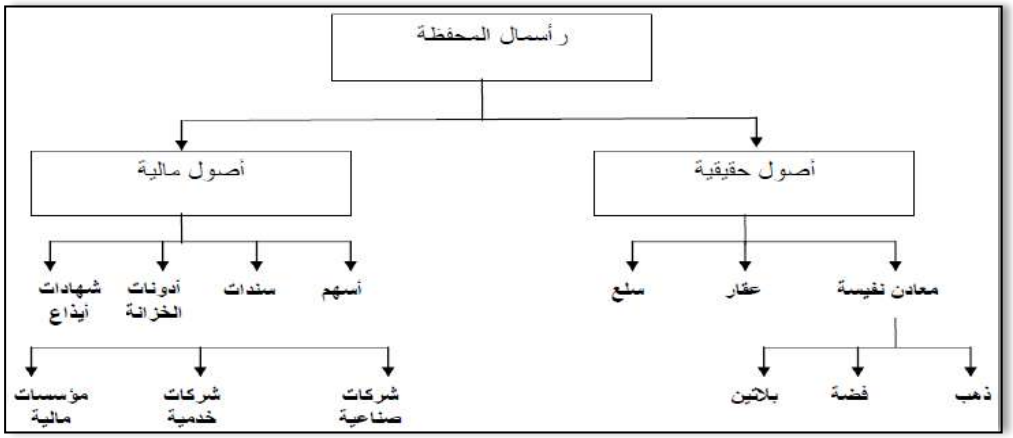

المصدر: ناظم الشامري و آخرون(1999)، أساسيات الاستثمار العيني و المالي، الطبعة 01، الأردن، ص 267.

2.1. أنواع المحافظ المالية:

يمكن التمييز بين أربعة أنواع للمحفظة، نذكرها كما يلي:

أ. **محفظة الدخل**: ترتكز محفظة الدخل على الأوراق المالية التي تعطي دخلا سنويا سواء كان مصدرها توزيعات الأرباح النقدية لحملة الأسهم أو الفوائد التي تدفع لحملة السندات، أي أن تسيير المحفظة يكون باختيار الأوراق المالية التي تدر دخلا مستقرا نسبيا، مثل: أسهم الشركات الكبيرة و السندات جيدة الدخل، هذا الاختيار يساعد للوصول إلى محفظة الدخل أو هذا النوع من المحافظ.(معروف، 2003، ص227). كما أن غالبية الذين يفضلون محافظ الدخل إما أن يكونوا من صغار المستثمرين و الذين يعتمدون في معيشتهم على الدخل من هذه الأوراق المالية أو من المستثمرين المحافظين الذين لا يحبذون المخاطرة و لو كانت هذه المخاطرة تنطوي على عوائد أكبر.

ب. **محفظة النمو**: ترتكز محفظة النمو على أدوات الاستثمار التي تحقق إيرادات رأسمالية تؤدي إلى نمو أموال المحفظة و زيادتها، (حسين، 1996، ص67) و هنا فان معدلات النمو تكون المعيار الأساسي لانتقاء الأدوات و تحريكها في الأسواق المتاحة و ثم لتقويم أداء المدراء.

ت. **المحفظة المختلطة**: هي المحفظة التي تجمع ما بين تحقيق تدفق للدخل مستقر نسبيا و التي توفر مرونة للمستثمر، و ما بين نمو العائد المتولد من الاستثمار في المحفظة، لذلك يعمل مسيرو المحافظ أنفسهم في توليفات من الأوراق المالية.

ث. **المحفظة الدولية**: تعتبر من أدوات الاستثمار الحديثة التي أخذت تلقى اهتماما متزايدا من قبل المستثمرين، و من أهم المزايا التي يوفرها هذا النوع من المحافظ للمستثمرين هي ميزة التنويع التي توفر سمة الأمان النسبي، وذلك لأن المحافظ الدولية تكون في العادة منوعة تنويعا جيدا، و ذلك من ثلاث زوايا و هي:

- **تنويع الأصول**: ذلك لأنها تتكون من تشكيلة جيدة من الأصول المالية؛
- **التنويع الجغرافي**: لأن رأس مال المحفظة يكون موزعا على أصول مالية في عدة دول؛

- **تنويع العملات:** إذ يسبب التنويع الجغرافي لأصول المحفظة، تنويعا أيضا في العملات التي تقيم بها هذه الأصول.

3.1. سياسة التنويع الاستثماري:

تعود فكرة التنويع في استثمار المحفظة للعالم الأمريكي هاري ماركويتز، و التي استمدها من المثل الشعبي الروماني " لا تضع البيض في سلة واحدة"، حيث قدم للمستثمر كيفية تنويع استثماراته و عدم وضع كل الأموال في استثمار واحد.

و تقوم سياسة التنويع على أساس تعدد و تنويع الأصول المالية الداخلة في تشكيل المحفظة و تنوع جهات الإصدار من عدة قطاعات و شركات و هو ما يساعد على تخفيض درجة المخاطر المرتبطة بالمحفظة.

أ. **التنويع الساذج أو البسيط:** يقوم أسلوب التنويع الساذج أو البسيط على فكرة أساسية مفادها، أنه كلما زاد تنويع الأوراق المالية التي تضمها المحفظة المالية كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها، و يكون اختيار هذه الأوراق بطريقة عشوائية دون دراسة أو تحليل، إلا أن المغالاة في التنويع يؤدي إلى إحداث آثار عكسية و هذا ما بينه كل من افانز EVANSو آرشرARCHER، حيث توصلا إلى الآثار السلبية التالية:(منير، 2004، ص 272).

- صعوبة إدارة المحفظة المالية؛
- تحمل تكاليف عالية نتيجة البحث الدائم عن استثمارات جديدة أكثر ضمانا؛
- اتخاذ القرارات غير الصائبة نتيجة كثرة الأوراق المالية؛
- ارتفاع متوسط تكاليف الشراء و ذلك لأن زيادة التنويع يعني شراء كميات قليلة من كل نوع من الأوراق المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط العمولات المدفوعة للسماسرة.

ب. **تنويع ماركويتز:** يعتمد أسلوب ماركويتز أو ما يطلق عليه التنويع المثالي، على الطرق العلمية في اختيار وتنويع أصول المحفظة المالية و بعد دراسة جيدة، مع مراعاة معامل الارتباط بين الأوراق المالية المراد اختيارها بمعنى استخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية اللازمة لدراسة و اختيار الأوراق المالية، و يفضل في هذه الحالة أن لا يكون بين الأوراق المالية المراد اختيارها درجة عالية من الارتباط و ذلك لتقليل المخاطر بأكبر درجة ممكنة.(ماجد، 2011، ص 146).

فالتنويع الكفء هو الذي يعتمد على أساس علمي في اختيار مكونات المحفظة لتخفيض المخاطرة عند مستوى معين من العائد، حيث قدمت نظرية المحفظة مفهوم التنويع باستخدام درجة الارتباط بين العوائد للأصول، فكلما كان الارتباط بين عوائد الاستثمار أقرب إلى -1 و هو ارتباط سلبي كامل، يكون التنويع أفضل و يعطي نتائج جيدة في تخفيض المخاطرة، أما اذا كان الارتباط أقرب إلى +1 يكون أثر التنويع محدودا جدا و تكون درجة المخاطرة كبيرة جدا.(سامي، 2007، ص 11).

4.1. نموذج المحفظة المثلى و مراحل بنائها:

لقد قام ماركويتز بتطوير طريقة لحل مشكلة المحفظة المالية من خلال مقالة له سنة 1952 بعنوان JournalofFinance حيث قدم مقاربة تسمى بمقاربة (معدل، تباين)، و التي نال عليها جائزة نوبل سنة 1990. و تعرف نظرية المحفظة المثلى بأنها نظرية معيارية تعنى بالقرارات المالية الرشيدة التي يتخذها المستثمرون لإيجاد التوازن بين عائد و خطر الاستثمار في موجودات معينة مادية أو مالية.(فلاح، مؤيد، 2000، ص 104)

أ. **فرضيات النموذج:** يستند النموذج على عدة افتراضات نذكر منها:(محمد، 1998، ص 55)

- المنافسة التامة و عدم وجود مصاريف العمولة وكل الضرائب و الرسوم، بالإضافة إلى مجانية المعلومة؛
- المتعاملون لهم توقعات متجانسة، كما يتسم المستثمرون بالسلوك العقلاني من المخاطر، أو أنهم يفضلون العوائد الأعلى على العوائد الأدنى عند نفس المستوى من العوائد؛
- لا يوجد بيع على المكشوف؛
- يوجد عدد كافي من الأصول المالية من ناحية الكم و النوع، و لا توجد أي قيود على بيع أو شراء الأصول المالية.

إن من أهم المبادئ التي وضعها ماركويتز في نظريته، الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين العائد و المخاطرة، فإما تدنية المخاطر عند مستوى مقبول من العائد أو العكس تعظيم العائد عند مستوى معين من المخاطرة. و يكون ذلك من خلال دراسة درجة الارتباط بين أصول المحفظة المالية فإما تتجه سوية نحو الأعلى أو الأسفل (علاقة طردية أو عكسية) خلال الزمن، و من هنا يمكن للمستثمر اختيار وتنويع أصول محفظته حسب هدفه المحدد.

ب. **تصميم المحفظة الاستثمارية المثلى:** يختار المستثمر الرشيد محفظته المالية المثلى، على أساس حساب عائد المحفظة و المخاطرة الممكنة، و تعتبر المحفظة الكفؤة لماركويتز هي المحفظة التي تحقق أعلى عائد في ظل مستوى معين من المخاطرة، وتقوم عملية بنائها استنادا إلى القواعد الأساسية التالية:

- اذا ما خير المستثمر الرشيد بين محفظتين استثماريتين لهما نفس العائد مع اختلاف في درجة خطر كل منهما فانه سيختار المحفظة ذات المخاطرة الأقل.
- اذا ما خير المستثمر بين محفظتين استثماريتين لهما نفس درجة المخاطرة مع اختلاف في العائد المتوقع منهما، فسيختار المحفظة ذات العائد الأعلى.

و يتضمن اختيار المستثمر للمحفظة المثلى قرارين منفصلين:(محسن، ليلى، 2010، ص28)

- تحديد مجموعة المحافظ الكفؤة؛
- اختيار المحفظة المثلى من بين مجموعة المحافظ الكفؤة؛

و لاختيار الأوراق المالية التي تتضمنها المحفظة، يجب الاعتماد على مقاييس الاستثمار المزدوج، و هذه الأخيرة تعرف بمقاييس العائد و المخاطرة، و التي تؤدي إلى اختيار مجموعة من الأوراق المالية الكفؤة التي تكون لنا ما يعرف بمنحنى الاستثمار الكفء(محمد، فايز، 2005، ص 205)، حيث يعرف منحنى الاستثمار الكفء بأنه الخط الذي يصل بين النقاط التي لها أعلى عائد بنفس درجة المخاطرة أو أقل، و يرسم هذا المنحنى عن طريق العلاقة بين العائد

و المخاطرة لعدد من الأوراق المالية حيث تقع عليه المحافظ المحصورة ما بين أقل انحراف معياري و أعلى عائد، و يمكن توضيح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:(محمد الحناوي، 1997، ص 292).

الشكل 02: منحنى الاستثمار الكفء للمحفظة المثلى

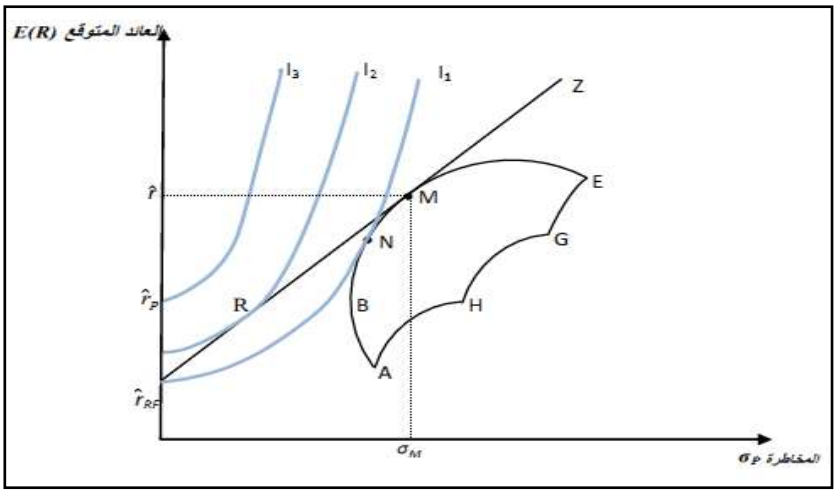

المصدر: عبد العزيز شويش عبد الحميد، آسو بهاء الدين قادر عمر، (2015)،"إدارة محفظة الأوراق المالية وفقا لإستراتيجية الشراء و الاحتفاظ –دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية–"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد 05 (01)(102).

يمثل الشكل أعلاه الذي يعبر عن المنحنى المغلق ABNMEGH و الذي يأخذ شكل المضلة، عن مجموعة المحافظ المتاحة و المختارة للمستثمرين للاستثمار في أوراقها عند مستويات معينة من المخاطرة.

و يلاحظ من الشكل أنه يمكن للمستثمر أن يستثمر في أي مكان على هذا المنحنى، لكن فقط المحافظ التي تقع على يسار المنحنى هي التي تعبر عن المحافظ الكفؤة، بمعنى المحافظ التي تقع على قوس الدائرة في هذا الشكل و تمثلها كل من النقاط BNME فهي إما تعطي أعلى عائد لمستوى معين من المخاطرة أو أقل مخاطرة لمستوى مقبول من العائد.

كما نلاحظ أيضا أن المحفظة A و N كلاهما تعطي نفس المستوى من المخاطرة لكن المحفظة N تحقق عائد أكبر من الذي تحققه المحفظة A.

2. الجانب التطبيقي:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل العلاقة بين العائد و المخاطرة من خلال دراسة إحصائية و قياسية لتغيرات سلوك عوائد مؤشرات البورصات العربية قيد الدراسة (مؤشر السعودية، الكويت، أبوظبي، مسقط (عمان)، دمشق (سوريا) و عمان (الأردن)). و بعدها دراسة أثر معامل الارتباط على خصائص المحفظة الاستثمارية ثم دراسة أثر الأوزان النسبية على خصائصها.

1.2. اختبارات التوزيع الطبيعي لعوائد مؤشرات البورصات العربية :

تم احتساب العوائد اليومية Rt لمؤشرات البورصات العربية باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للبيانات وفقا للمعادلة التالية: $Rt = In(P_t - P_{t-1})$.

و قبل دراسة التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية لعوائد مؤشرات البورصات العربية المدروسة، سوف نقوم بحساب الإحصائيات الوصفية و المتمثلة في المتوسط الحسابي و المخاطرة المعبر عنها بالانحراف المعياري للعوائد باستخدام برنامج Eviews10.0.

و لدراسة التوزيع الطبيعي نستخدم فرضيتي التناظر و التفرطح باستعمال معامل ***Skewness*** و معامل ***Kurtosis*** على الترتيب. و جاءت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 01: نتائج اختبارات الإحصائيات الوصفية الأساسية

مكونات المحفظة	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري St.Dev	الالتواء Skewness	التفرطح Kurtosis	التوزيع الطبيعي Jarque Bera
ADX	1014	4195,610	710.8595	-0,902208	2,810834	139.0744
DES	1014	1185,233	240.8115	-0,077880	2,415302	15.46914
MSM	1014	5,288935	0,585055	0,212112	1,783395	70.13899
KSE	1014	6725.011	771,7980	-0,334355	1,675333	93.03101
ASE	1014	1,057648	0,128950	0,731731	3,740691	113.6671
TASI	1014	6,692164	1,320123	0,812242	2,632175	117.2117

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.0.

حيث تتمثل مكونات المحفظة في:

ADX: مؤشر بورصة أبو ظبي،DSE: مؤشر بورصة دمشق؛

KSE: مؤشر بورصة الكويت، ASE:مؤشر بورصة عمان؛

TASI: مؤشر بورصة السعودية،MSM: مؤشر بورصة مسقط.

من الجدول السابق نلاحظ أن التوزيعات الإحصائية لعوائد مؤشرات البورصات العربية قيد الدراسة (المردوديات الاسمية) غير متماثلة أي أنها لا تتبع القانون الطبيعي، و هي خاصية تتميز بها معظم السلاسل الزمنية للأسواق المالية، حيث نلاحظ التواء نحو اليمين تبعا لاختبار ***Skewness*** الذي أخذ الإشارة الموجبة و الذي يقيس درجة

الالتواء عن التوزيع الطبيعي (عدم التناظر)، و ذلك بالنسبة لكل من عوائد مؤشرات MSM،ASE، TASI، و نلاحظ أيضا الالتواء نحو اليسار لكل من عوائد مؤشرات ADX، DES،KSE على الترتيب.

كما يشير الجدول إلى أن هناك تدبدب حسب مؤشر التفرطح *Kurtosis* الذي هو أكبر من الثلاثة بالنسبة لمؤشر بورصة عمان ASE. و أقل تذبذب للعوائد مسجل عند مؤشر بورصتي الكويت KSE و مسقط MSM على التوالي.و بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي *Jarque-Bera* نلاحظ أن إحصائية جاك بيرا *J-B*المحسوبة لكل المؤشرات أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%$(JB>X^2_{1-\alpha}(2)=5.99)$ و هو ما يؤكد فرضية السير العشوائي لعوائد مؤشرات البورصات العربية المدروسة، و نتائج الجدول ملخصة في الملحق رقم 01.

2.2. اختبار استقرارية سلسلة عوائد مؤشرات البورصات العربية:

من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لعوائد مؤشرات الأسواق المستعملة في الدراسة، من ناحية مركبة الاتجاه العام و الجذر الوحدوي اعتمدنا على اختبارات ديكي فولر البسيط DF و المطور (ADF). و جاءت النتائج ملخصة كما يبينها الجدول التالي:

الجدول02: اختبارات ديكي فولر Dicky-Fuller لسلاسل مستقرة

مكونات المحفظة	درجة التأخير P	ADF Statistic	1%	5%	10%
ADX	1	-30,64854	-3,436593	-2,864185	-2,568230
DES	1	-14.95044	-3,436593	-2,864185	-2,568230
MSM	1	-28,47644	-3,436593	-2,864185	-2,568230
KSE	1	-25.99462	-3,436593	-2,864185	-2,568230
ASE	1	-43,70070	-3,436593	-2,864185	-2,568230
TASI	1	-11,06652	-3,436650	-2,864210	-2,568244

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات برنامج Eviews10.0.

بعد إجراء اختبار ديكي فولر المطور ADF ،تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية ديكي فولر المطور بالقيمة المطلقة أكبر من المجدولة عند نسب معنوية 1%، 5%، 10%، هذا يعني أن سلسلة عوائد مؤشرات أسهم محافظ السوق لكامل البورصات العربية المدروسة غير مستقرة،و بالتالي يمكن القول أن السلسة غير عشوائية و غير متكاملة من الدرجة 0، و عليه استدعى بنا الأمر إجراء الفروقات من الدرجة 1و 2 لتحديد درجة التكامل؛و بعد إجراء الفروقات، وصلنا إلى أن جميع عوائد أسهم محافظ السوق متكاملة عند الدرجة الأولى عند نسب معنوية 1%، 5%، 10%،و بالتالي تكون سلسلة الأسعار متكاملة من الدرجة الأولى أي تحققت فرضية السير العشوائي لجميع عوائد مؤشرات أسهم محافظ السوق بالبورصات العربية المدروسة.

3.2. دراسة أثر معامل الارتباط على خصائص المحفظة الاستثمارية:

لدراسة أثر معامل الارتباط بين الأسواق المنوع بينها و بين الأصول المالية المكونة للمحفظة، نقوم باستخراج مصفوفة التباين–تباين مشترك لعوائد البورصات العربية قيد الدراسة ؛ و ذلك من أجل اختبار إمكانية الاستفادة من مزايا التنويع الدولي بينها. و الجدول الموالي يوضح ذلك كما يلي:

الجدول03: مصفوفة التباين–تباين مشترك بين عوائد البورصات العربية قيد الدراسة

	RINDADXI	RINDJOR	RINDKWT	RINDOMAN	RINDSAD	RINDSYR
RINDADXI	504822,9	-49,54589	-131558,6	-202,4951	-656,6277	-15814,33
RINDJOR	-49,54589	0,016612	2,607995	0,011183	0,035138	-0,727842
RINDKWT	-131558,6	2,607995	595084,7	365,4633	670,0158	-1142390.
RINDOMAN	-202,4951	0,011183	365,4633	0,341952	0,589691	-57,49043
RINDSAD	-656,6277	0,035138	670,0158	0,589691	1,741007	-132,4978
RINDSYR	-15814,33	-0,727842	-114239.0	-57,49043	-132,4978	57933.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.0.

بالاعتماد على مصفوفة التباين–تباين مشترك يمكن أن نستخرج مصفوفة الارتباط كما يلي:

الجدول04: مصفوفة الارتباط بين عوائد البورصات العربية قيد الدراسة

Colonne1	RINDADXI	RINDJOR	RINDKWT	RINDOMAN	RINDSAD	RINDSYR
RINDADXI	1	-0.541043	-0.240027	-0.487374	-0.700405	-0.092474
RINDJOR	-0.541043	1	0.026231	0.148381	0.206616	-0.023462
RINDKWT	-0.240027	0.026231	1	0.810162	0.658257	-0.615265
RINDOMAN	-0.487374	0.148381	0.810162	1	0.764261	-0.408460
RINDSAD	-0.700405	0.206616	0.658257	0.764261	1	-0.417201
RINDSYR	-0.092474	-0.023462	-0.615265	-0.408460	-0.417201	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.0.

تميز معامل الارتباط بين عوائد محافظ السوق للبورصات العربية قيد الدراسة خلال الفترة المختارة بالإشارة الموجبة بين كل من عوائد بورصتي الكويت و مسقط كأعلى نسبة ارتباط (81.016%) ثم بين بورصتي مسقط و السعودية (76.42%)، و كذلك بين بورصتي الكويت و السعودية (65.82%) و ذلك يعود لأثر التقارب الجغرافي لمجلس التعاون الخليجي و من جهة أخرى لطبيعة الاقتصاديات و تجانسها، بالإضافة للارتباط العكسي القوي ذو الإشارة السالبة بين كل من بورصتي أبو ظبي و السعودية (70.04-%)، لكن بقيم ضعيفة موجبة بلغت أقصاها بين بورصتي الكويت و عمان بقيمة 0.62-% ثم بين عمان و مسقط بنسبة 1.14-%، و يرجع ذلك لأثر التباعد الجغرافي، و يمكن تفسير ذلك إلى إمكانية القيام بعملية المراجحة بين البورصات العربية و هو الأمر الذي تعكسه نسب الارتباط المختلفة بين عوائد مؤشراتها، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من مزايا التنويع الاستثماري الدولي بين هذه الأخيرة و الذي يرفع من فعالية التنويع بالنسبة للمستثمر على أساس العلاقة بين العائد و المخاطرة و منه تحسين خصائص المحفظة الاستثمارية للمستثمر في الدول العربية المدروسة.

4.2. استخراج الأوزان النسبية المثلى و تحليل أثرها على خصائص المحفظة الاستثمارية:

نسعى من خلال ما سبق لاستخراج الأوزان النسبية للتوظيف المالي في كل عنصر من مكونات المحفظة الاستثمارية بحيث يكون عنصر المخاطرة أقل ما يمكن، و ذلك بغية اختبار فعالية التنويع الاستثماري بين البورصات المدروسة، حيث نقوم بعملية الترجيح بين الأوزان النسبية و استخراج محفظة مثلى للمستثمر.

و يلخص الجدول الموالي عوائد و مخاطرة مؤشرات البورصات العربية المدروسة قبل عملية الترجيح باستخدام الأوزان النسبية لكل مكون للمحفظة:

الجدول 05: الأوزان النسبية المثلى للمحفظة الاستثمارية

الأوزان	المؤشرات	العائد الوسط الحسابي Mean	المخاطرة الانحراف المعياري
W1	ADX	4195,610	710,8595
W2	DES	1185,233	240.8115
W3	MSM	5,288935	0,585055
W4	KSE	6725,011	771,7980
W5	ASE	1,057648	0,128950
W6	TASI	6,692164	1,320123

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.0.

و تم استخدام الصيغة الرياضية لدالة الهدف في نموذج تدنية المخاطرة للمحفظة الاستثمارية وفق الشكل التالي:

$$MinS = w_1^2S_1^2 + w_2^2S_2^2 + \cdots + w_n^2S_n^2 + \sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} w_i\, w_j r_{ij} s_i s_j$$

حيث يمثل:

$\boldsymbol{w_i w_j}$:نسبة النقود المستثمرة في الأسهم i وj

$\boldsymbol{S_i^2}$:تباين عوائد السهمi

$\boldsymbol{r_{ij}}$:معامل الارتباط بين عوائد الأسهم i وj

$\boldsymbol{S_i S_j}$:الانحراف المعياري لعوائد الأسهم i وj

تحت القيود التالية:

$$w_1 4195.61 + w_2 1185.23 + w_3 5.28 + w_4 6725.01 + w_5 1.05 + w_6 6.69 \geq 0.5$$
$$w_1 + w_2 + w_3 + w_4 + w_5 + w_6 = 1.00$$
$$w_i \geq 0$$

تم تخصيص الأوزان المرجحة لمستويات العائد و المخاطرة بالاعتماد على معاملات الارتباط المستخرجة سابقا و التي تحدد فعالية التنويع في مردودية الاستثمار المراد القيام به، و نسعى لاختبار أثر الأوزان النسبية في تدنية عنصر المخاطرة للاستثمار في مؤشرات البورصات العربية المدروسة و التي قسمت إلى ثلاثة حالات بهدف المقارنة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 03: الأوزان النسبية في المحفظة الدولية المشكلة .

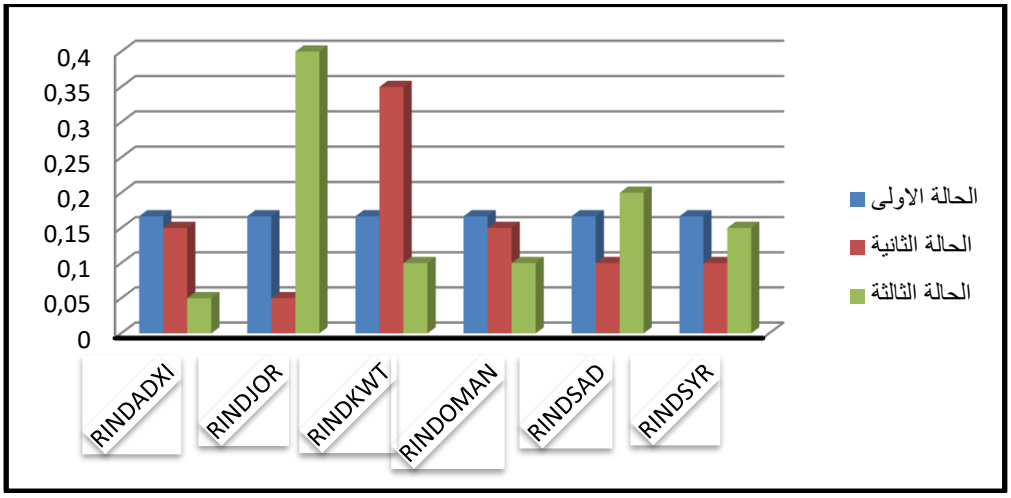

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

حيث قمنا بإعطاء أوزان نسبية للتوظيف المالي (الاستثمار) بشكل عشوائي على مستوى البورصات العربية للمحفظة المشكلة من المؤشرات المذكورة سابقا وفقا لثلاث حالات، حيث أخذنا في الحالة الأولى نسب الأوزان بشكل متساوي دون ترجيح بنسبة 16.66%لكل مؤشر (1/6). ثم في الحالة الثانية خصصنا النسبة الأكبر في مؤشر بورصة الكويت بنسبة 53%و مؤشر بورصة مسقط ب 15% أما النسبة المستثمرة في كل من مؤشر السعودية و مؤشر دمشق قدرت ب10%، و مؤشر أبوظبي فقدرت ب15%وأقل نسبة خصصت لمؤشر عمان ب5 %.

و في الحالة الثالثة، فقد خصصت نسب منخفضة للاستثمار في البورصات الخليجية حيث خصصنا 20% لمؤشر السعودية، الكويت و مسقط بنسبة 10%، و أدنى نسبة استثمار في مؤشر أبوظبي بنسبة 5%، بينما سجلت أعلى نسبة في مؤشر عمان (الأردن) ب 40%بالمقارنة مع ضعف ارتباط هذا الأخير بالبورصات المدروسة الأخرى، و 15% خصصت لمؤشر بورصة دمشق.

و جاءت النتائج الخاصة بعنصر المخاطرة وفق المعادلة السابقة ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 06: أثر الأوزان النسبية على خصائص المحفظة الدولية المشكلة بطريقة عشوائية

الحالة رقم:	الأوزان النسبية	العائد	المخاطرة
1	0,1666*ADX+0,1666*DES+0,1666*MSM+0,1666*KSE+0,1666*ASE+0,1666*TASI	2019.007	235.214
2	0,15*ADX+0,1*DES+0,15*MSM+0,35*KSE+0,05*ASE+0,1*TASI	3463.486	381.942
3	0.05*ADX+0,15*DES+0,1*MSM+0,1*KSE+0,4*ASE+0,2*TASI	1358.118	74.611

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

يتبين من خلال نتائج الجدول أنه عند تغيير الأوزان النسبية تتباين المخاطرة للمحفظة الدولية، حيث تم اعتماد ثلاث حالات بشكل عشوائي بترجيح نسب الأوزان في مكونات المحفظة الاستثمارية، بداية بالحالة الأولى و التي أخذت فيها نسب الأوزان بشكل متساوي دون ترجيح بنسبة 16.66%لكل مؤشر (1/6) و قدرت قيمة المخاطرة للمحفظة ب 235.214؛

بينما الحالة الثانية و التي تم فيها ترجيح توزيع نسب الاستثمار، كما وضحناها فيما سبق، فقد جاء مستوى المخاطرة مرتفع ب 381.942، فلاحظنا أنه كلما زاد الوزن النسبي أو نسبة الاستثمار في مؤشرات البورصات الخليجية، و انخفضت النسبة المستثمرة في بقية المؤشرات المستثمر فيها، أدى ذلك إلى ارتفاع مخاطرة المحفظة، و هذا نظرا للارتباط القوي بين عوائد مؤشراتها كما وضحته معاملات الارتباط بين عوائدها سابقا مما يرفع من درجة المخاطرة للاستثمار فيها.

أما الحالة الثالثة و التي حققت فيها أدنى مستوى مخاطرة للمحفظة الاستثمارية قدرت ب74.611، و هنا يظهر جليا تأثير الأوزان النسبية على مستوى المخاطرة خاصة البورصات الخليجية التي خصصت لها نسب منخفضة للاستثمار، في حين سجلت أعلى نسبة في بورصة عمان (الأردن) ب 40%بالمقارنة مع ضعف ارتباط هذا الأخير بالبورصات المدروسة الأخرى ما يؤهلها لتحقيق مستويات عائد أكبر في ظل مخاطر منخفضة. و بهذا يعتبر الوزن النسبي للأصول المالية الداخل في تشكيل المحفظة الدولية مهما في تدنية عنصر المخاطرة كأحد خصائص المحفظة الاستثمارية، و هنا تظهر مهارة المستثمر في إتباع سياسة إدارة المحفظة المناسبة بين هجومية، متحفظة، أو متوازنة و ذلك حسب سلوكه الاستثماري.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق، خلصنا إلى أن التنويع الدولي يؤدي إلى تحقيق علاقة أفضل بين عائد و مخاطرة المحفظة المالية على مستوى البورصات العربية، و تحققت أقصى مزايا التنويع الدولي عندما كان معامل الارتباط بين أسهم البورصات المنوع بينها سالبا أو موجبا ضعيفا، و هذا من خلال نتائج دراستنا بتطبيق أسلوب تنويع ماركويتز و تحسين نموذجه المتعدد الأهداف.

و أخيرا أثبتنا تأثير الوزن النسبي للأصول المالية الداخلة في تشكيل المحفظة الدولية على خصائصها و ذلك بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية لها وفق أسلوب علمي دقيق.

قائمة المراجع:

- الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، (2000)، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن.
- أحمد عطا الله ماجد، (2011)، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- الحناوي محمد صالح،(1997)،أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الشامري ناظم و آخرون(1999)، أساسيات الاستثمار العيني و المالي، الطبعة 01، الأردن.
- الهندي منير إبراهيم، (2004)، الفكر الحديث في الاستثمار، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- حطاب سامي،(2007)،المحافظ الاستثمارية و مؤشرات أسعار الأسهم و صناديق الاستثمار، بيئة الأوراق المالية، أبوظبي، الإمارات.
- خريوش حسين و آخرون،(1996)، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، مؤسسات التجهيز المكتبية، عمان، الأردن.
- عصام حسين، (2007)، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- محمد محسن، حسن ليلى، (2010)،بناء محفظة استثمارية مثلى، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 27(28).
- مصطفى محمد، (1998)، تقييم شركات المالية لأغراض التعامل في البورصة، دار الجامعة للنشر، مصر.
- مطر محمد ، تيم فايز،(2005)،إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل،عمان، الأردن.
- هوشيار معروف،(2003)،الاستثمار و الأوراق المالية،الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان الأردن.
- Hamon Jaques, (2005), Bourse et gestion de portefeuille, 2ème édition, ECONOMICA, Paris.

قائمة الملاحق:

الملحق01: الإحصائيات الوصفية، دالة التوزيع الطبيعي لعوائد مؤشرات البورصات العربية

1- سلسلة عوائد مؤشر بورصة أبوظبي:

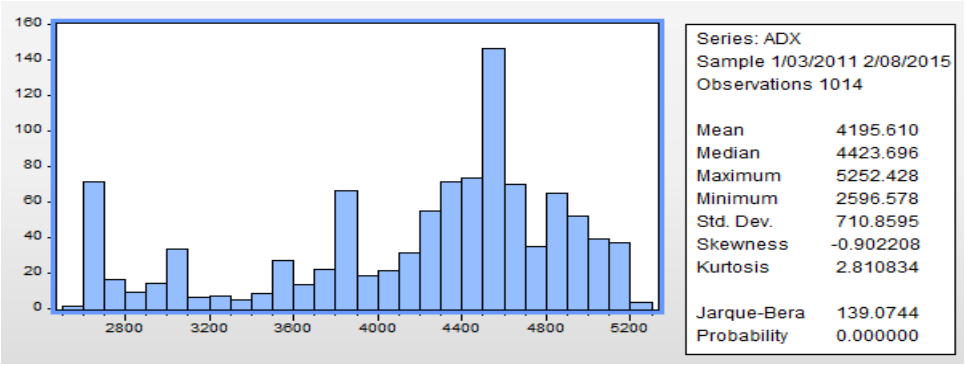

2- سلسلة عوائد مؤشر بورصة عمان (الأردن):

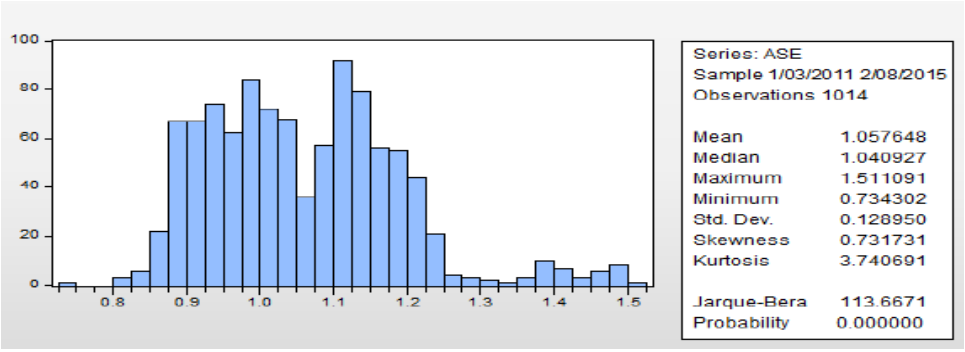

3- سلسلة عوائد مؤشر بورصة دمشق:

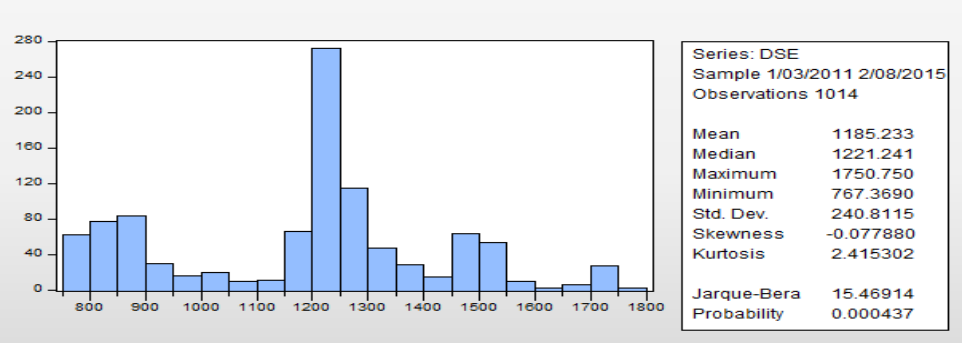

4- سلسلة عوائد مؤشر بورصة الكويت:

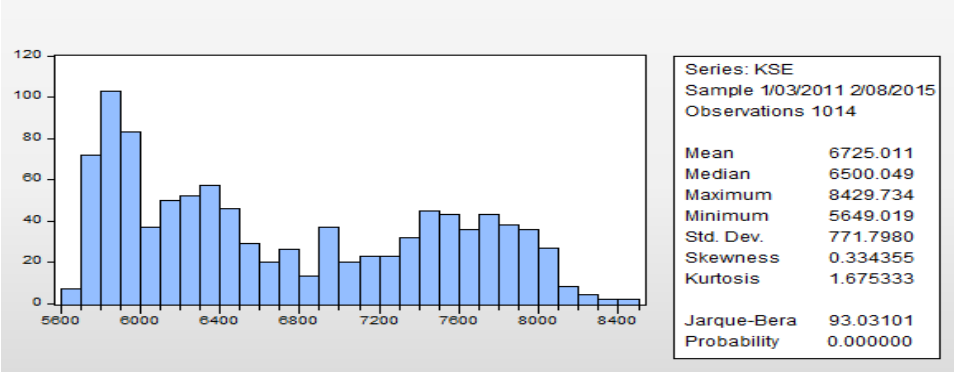

5- سلسلة عوائد مؤشر بورصة مسقط:

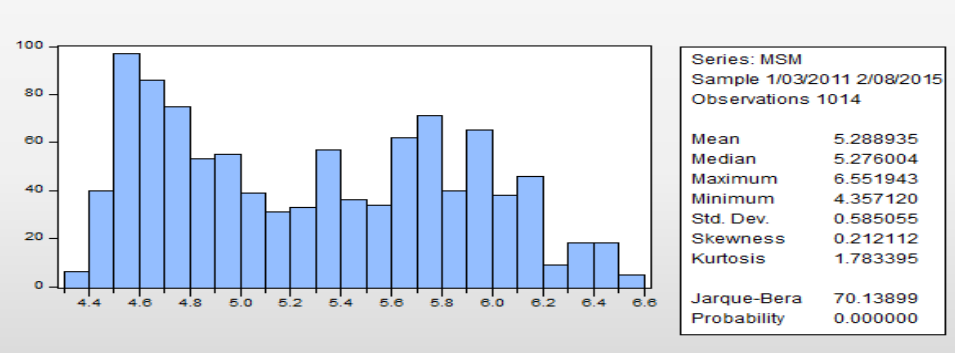

6- سلسلة عوائد مؤشر بورصة السعودية:

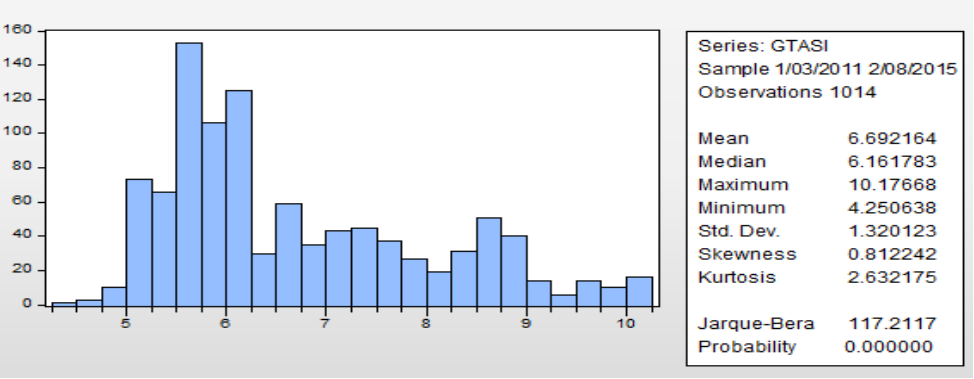

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 10.0.

الملحق 02: نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF للسلاسل الزمنية.

Null Hypothesis: D(KSE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=21)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-25.99462	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.436593	
	5% level	-2.864185	
	10% level	-2.568230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(KSE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 16:08
Sample (adjusted): 1/05/2011 2/08/2015
Included observations: 1012 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(KSE(-1))	-0.802313	0.030865	-25.99462	0.0000
C	-0.168004	1.340202	-0.125357	0.9003

R-squared	0.400850	Mean dependent var	0.028246
Adjusted R-squared	0.400256	S.D. dependent var	55.05171
S.E. of regression	42.63376	Akaike info criterion	10.34514
Sum squared resid	1835814.	Schwarz criterion	10.35487
Log likelihood	-5232.643	Hannan-Quinn criter.	10.34884
F-statistic	675.7204	Durbin-Watson stat	2.018454
Prob(F-statistic)	0.000000		

: Null Hypothesis: D(ASE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=21)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-43.71070	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.436593	
	5% level	-2.864185	
	10% level	-2.568230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ASE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 09:05
Sample (adjusted): 1/05/2011 2/08/2015
Included observations: 1012 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ASE(-1))	-1.308419	0.029934	-43.71070	0.0000
C	0.000224	0.000884	0.253095	0.8002

R-squared	0.654184	Mean dependent var	6.71E-06
Adjusted R-squared	0.653841	S.D. dependent var	0.047812
S.E. of regression	0.028130	Akaike info criterion	-4.301962
Sum squared resid	0.799229	Schwarz criterion	-4.292239
Log likelihood	2178.793	Hannan-Quinn criter.	-4.298269
F-statistic	1910.625	Durbin-Watson stat	2.032661
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(MSM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=21)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-28.47644	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.436593	
	5% level	-2.864185	
	10% level	-2.568230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSM,2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1/05/2011 2/08/2015
Included observations: 1012 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSM(-1))	-0.890515	0.031272	-28.47644	0.0000
C	-0.000556	0.001642	-0.338715	0.7349

R-squared	0.445332	Mean dependent var	-7.67E-05
Adjusted R-squared	0.444782	S.D. dependent var	0.070089
S.E. of regression	0.052225	Akaike info criterion	-3.064521
Sum squared resid	2.754768	Schwarz criterion	-3.054798
Log likelihood	1552.648	Hannan-Quinn criter.	-3.060828
F-statistic	810.9075	Durbin-Watson stat	2.016750
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(DSE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=21)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-14.95044	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.436593	
	5% level	-2.864185	
	10% level	-2.568230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DSE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 15:38
Sample (adjusted): 1/05/2011 2/08/2015
Included observations: 1012 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DSE(-1))	-0.362419	0.024241	-14.95044	0.0000
C	0.085296	0.201251	0.423827	0.6718

R-squared	0.181202	Mean dependent var	-0.001822
Adjusted R-squared	0.180391	S.D. dependent var	7.068752
S.E. of regression	6.399499	Akaike info criterion	6.552291
Sum squared resid	41363.13	Schwarz criterion	6.562014
Log likelihood	-3313.459	Hannan-Quinn criter.	6.555984
F-statistic	223.5156	Durbin-Watson stat	1.933935
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(ADX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=21)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-30.64854	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.436593	
	5% level	-2.864185	
	10% level	-2.568230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ADX,2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 08:45
Sample (adjusted): 1/05/2011 2/08/2015
Included observations: 1012 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ADX(-1))	-0.963795	0.031447	-30.64854	0.0000
C	-1.586505	1.464578	-1.083251	0.2790

R-squared	0.481874	Mean dependent var	0.008442
Adjusted R-squared	0.481361	S.D. dependent var	64.65408
S.E. of regression	46.56166	Akaike info criterion	10.52141
Sum squared resid	2189668.	Schwarz criterion	10.53113
Log likelihood	-5321.832	Hannan-Quinn criter.	10.52510
F-statistic	939.3333	Durbin-Watson stat	2.001788
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(TASI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=21)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.06652	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.436650	
	5% level	-2.864210	
	10% level	-2.568244	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TASI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1/18/2011 2/08/2015
Included observations: 1003 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TASI(-1))	-1.891241	0.170897	-11.06652	0.0000
D(TASI(-1),2)	0.645557	0.157312	4.103675	0.0000
D(TASI(-2),2)	0.519726	0.142141	3.656403	0.0003
D(TASI(-3),2)	0.386833	0.127052	3.044688	0.0024
D(TASI(-4),2)	0.232702	0.111810	2.081229	0.0377
D(TASI(-5),2)	0.080562	0.096117	0.838174	0.4021
D(TASI(-6),2)	-0.046715	0.080435	-0.580777	0.5615
D(TASI(-7),2)	-0.184419	0.064748	-2.848261	0.0045
D(TASI(-8),2)	-0.326790	0.048269	-6.770153	0.0000
D(TASI(-9),2)	-0.393815	0.029388	-13.40044	0.0000
C	0.004570	0.004768	0.958454	0.3381

R-squared	0.702060	Mean dependent var	-4.95E-05
Adjusted R-squared	0.699056	S.D. dependent var	0.274142
S.E. of regression	0.150390	Akaike info criterion	-0.940265
Sum squared resid	22.43618	Schwarz criterion	-0.886408
Log likelihood	482.5427	Hannan-Quinn criter.	-0.919798
F-statistic	233.7524	Durbin-Watson stat	2.008951

المصدر:من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 10.0.

تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية: العولمة المالية والتحرير المالي

Rehabilitation of the Algerian Banking System to Keep Pace with International Economic Developments: Financial Globalization and Financial Liberalization

د.بلغنامي نبيلة

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

belghanaminabila@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/30 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تهدف الدراسة إلى ابراز أن الجهاز المصرفي الجزائري يحتاج إلى آليات للاندماج في النظام المالي العالمي لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات وزيادة القدرة التنافسية، وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الاشكالية"فيما تكمن متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية كالعولمة المالية والتحرير المالي؟" كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي المتوصل إليها هي أن متطلبات العولمة المالية تجعل الجهاز المصرفي الجزائري مجبر على تطوير بنيته التكنولوجية و الإدارية ،وتعزيز موارده البشرية.

الكلمات المفتاحية: تأهيل– تحرير مالي – جهاز مصرفي– – عولمة مالية – متغيرات اقتصادية دولية.

Abstract : The study aims to show that the Algerian banking system needs mechanisms to compete and integrate into the global financial system in order to face the liberalization of services trade. This study attempted to answer the problematic "What are the requirements for the qualification of the Algerian banking system to keep pace with international economic developments such as financial globalization and financial liberalization?" The study also relied on the descriptive analytical approach, and one of the most important results that it reached is that the requirements of financial globalization make the Algerian banking system compelled to develop its technological and administrative structure, and enhance its human resources.

***Key Words*:** Banking system- International economic variables - Rehabilitation- financial globalization- Financial liberalization.

JEL Classification : G18, G21.

* مرسل المقال: بلغنامي نبيلة (belghanaminabila@gmail.com).

المقدمة:

من بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي تنامي ظاهرة العولمة المالية ، الاندماجات المصرفية ، تكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية ، تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة ، توظيفا الثورة التكنولوجية و تقنيات الاتصال الحديثة في مجال الصناعة المصرفية ما نتج عنه تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الإلكتروني.

و مما سبق فقد أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتأهيل و تطوير الخدمات المصرفية، و دعم القدرة التنافسية للبنوك بغية الرفع من كفاءة أدائها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات لمواجهة تلك المتغيرات – الاندماج ، الخصخصة، الالتزام بمعايير لجنة بازل و كذا تبني مبادئ الحوكمة – و التي تجمع ما بين العولمة المالية و التحرير المالي، و ذلك للحد من المخاطر و الأزمات المالية. خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: فيما تكمن متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية كالعولمة المالية و التحرير المالي؟

يمكن الاجابة على الاشكالية من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- ضرورة تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري.
- آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي.
- متطلبات نجاح التحرير المالي في الجزائر.
- تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي.

1: ضرورة تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري:

1-1: مفهوم التأهيل و ضرورته:

أ: مفهوم التأهيل: يمكن القول بأن التأهيل يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني، تسيري بهدف الوصول بالمؤسسة المصرفية إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المتنافسة الوطنية والأجنبية، بمعنى جعلها تتمتع .بقدرة تنافسية من خلال خدماتها الجيدة التي تستجيب للنوعية و تحقيق الأهداف و الأرباح.. (قطوش، 2009، الصفحات 3-4) .

ب: عراقيل و مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية: يمكن ايجازها في النقاط الأتية:

– عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الادخار؛ غياب سياسة إدخارية محفزة؛ غياب أدوات مالية جديدة؛ على مستوى أدوات الادخار(غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال) ؛ الأدوات البديلة للقروض البنكية – ضعف في تقييم المخاطرة؛ – قيود ذات طبيعة تنظيمية و قانونية؛ ضعف مردودية العنصر البشري ؛ و عراقيل أخرى ترتبط بالبيئة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع كوجود ثقافة بنكية في المجتمع و مدى تأثير العامل الديني في ممارسة وظائفها ما ينعكس سلبا على دور البنوك في تمويل الاقتصاد و التنمية.

2.1 :متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري :

هناك عدة إجراءات يجب اتخاذها لتأهيل المنظومة المصرفية يجب إتباعها و هي كالتالي:

أ– تهيئة البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصارف :و نذكر ما يلي:

–تطوير البنية التقنية للقطاع المصرفي، و إتباع سياسة جبائية محفزة

– توسيع دائرة فتح الحسابات في المصارف و ترقيتها من خلال: توسيع شبكة الوكالات المصرفية الفرعية من أجل تقريب الشبكات المصرفية من المتعاملين الاقتصاديين ذوي الدخول المرتفعة؛

– إقامة شبكة لغرف المقاصة، و ربط الشبكات المشتركة بين المصارف و كذا ربط شبكات الخزينة و البريدو البورصة؛ – إلزامية فتح حساب لكل تاجر؛ – استخدام وسائل الدفع المتطورة مثل بطاقةvisa الدولية؛

ب – توسيع منظومة الخدمات المصرفية و تطويرها :و ذلك من خلال:

– تحسين طرق الاستقبال و تخصيص مصالح خاصة بالاستشارة التي يحتاجها المتعاملون مع المصرف؛

– احترام الزبائن و الأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم و تلبية ؛

–السرعة في معالجة العمليات و تطبيق سياسة اتصال الهادف إلى زيادة الطلب على المنتجات و الخدمات المصرفية؛

– تحسين صور البنك باستخدام وسائل الاتصال كالدعاية و الإعلان (قطوش، 2009).

– التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية (زيدان، 2001، صفحة 38) ؛

–تصميم نظام إعلامي يتلائم مع احتياجات المصرف و الزبائن (غلاب و زينات، 2001، الصفحات 252-253)؛

–مقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة و منح الفرصة للموظفين للتعرف أكثر على مؤسستهم و تحقيق أهداف المصرف لأنهم سيشعرون بالانتماء إليه.

ج –الاهتمام بالعنصر البشري.

و هناك إجراءات أخرى المقترحة لتأهيل القطاع المصرفي تتمثل في التطهير المالي للمصارف العمومية، إعادة رسملة البنوك العمومية، فتح رأس مال المصارف العامة.

2: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري:

والتي تمثلت أهم ملامحها فيما يلي :

1.2. تغير هيكل الخدمات المصرفية:

ان أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر و تمثل في دخول مؤسسات غير مصرفية مثل شركات التأمين، وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية.

وقد انعكس هذا بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي (النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية،، 2003):

– حدثت تغيرات هامة في هيكل ميزانيات البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان المصرفي؛

– أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية ؛

– شهدت البنوك في معظم دول العالم تغيرات هامة في مكونات الودائع تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية.

وكنتيجة طبيعية لإعادة هيكلة الخدمات المصرفية توجهت البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة.

2.2. التحول إلى البنوك الشاملة:

إن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء البنوك أدت إلى ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تمثلت في البنوك الشاملة والتي تعني تحول البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى البنوك الشاملة، التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات؛ أي أن هذا النوع من البنوك أصبح يجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك. وتهدف البنوك الشاملة من خلال تبني سياسة التنويع إلى استقرار حركة الودائع والموازنة بين السيولة والربحية وتقليل درجة المخاطر المصرفية التي تعتبر أحد أهم مزايا المشتقات المالية (المطلب، 2002-2003، صفحة 38). و من هذا المنطلق يمكن القول أن (المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2002-2003، صفحة 19):

- البنوك الشاملة تعمل على فلسفة التنويع في مصادر التمويل و مجالات الاستثمار بهدف توزيع المخاطر و زيادة الايرادات و الأرباح.
- البنوك الشاملة تتعامل مع كافة الأدوات المالية و مشتقاتها و تقدم كافة أنواع الخدمات التي يطلبها العملاء.
- تتكيف البنوك الشامل مع كل ما هو جديد في مجالات النشاط، أو في نظم و وسائل تقديم الخدمات المصرفية، أو في مجال صناعة السوق، أو في مجالات التفعيل الاستثماري و ما تتطلبه من ابتكارات متميزة تضمن له زيادة الحصة السوقية و القدرة التنافسية.

3.2– تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية الجديدة:

يشمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات تم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية و التوسع في عمليات التمويل التأجيري، و إنشاء صناديق الاستثمار، و ممارسة نشاط التأمين وغيرها. ومن ناحية أخرى وصل تنويع النشاط المصرفي إلى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود الآجلة وحقوق الشراء الاختيارية، إلى جانب عقود المبادلةSWAP (المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، 2002-2003، صفحة 39).

لقد سمحت العولمة المالية بفتح مجالات واسعة للأنشطة المصرفية إلا أن ذلك صاحبه إعادة النظر في النظم الإشرافية، أين ظهرت نظم جديدة مثل مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي.

4.2- احتدام المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية:

مع تزايد أثر العولمة المالية أصبحت المنافسة تشتد في السوق المصرفي محليا و عالميا، و أصبح أي بنك من البنوك عرضة للتعرض للعديد من المخاطر، و بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، وفي هذه الظروف تأسست لجنة بازل للإشراف المصرفي التي أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك وتقوية ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك (المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، 2002-2003، الصفحات 79-80). و قد التزمت العديد من الدول بهذا المعيار إلا أن التطورات الحادة التي شهدتها الساحة المالية خلال التسعينيات قد قلصت من فاعليته كوسيلة للتأكد من أن متطلبات رأس المال تتناسب مع المخاطر الحقيقية التي تواجهها البنوك.

إن الاتفاق بازل فرض قواعد مشددة على البنوك من أجل التوصل إلى رقابة داخلية واعية وعالية الكفاءة يدعمها وجود رقابة واسعة النطاق من قبل السلطات الرسمية وسط مناخ يتسم بالشفافية الكاملة وباحتدام المنافسة بين البنوك خاصة مع تحرير تجارة الخدمات المالية التي نصت عليها اتفاقية "الجات".

5.2- الاندماج المصرفي:

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بدأت تبرز اتجاهات جديدة لدى المصارف العالمية لمواكبة التطورات التكنولوجية و تيار العولمة المالية التي تنطوي على المخاطر المرتفعة، و مواجهة المنافسة الشديدة من خارج القطاع المصرفي و تمثلت أهم هذه الاتجاهات في تزايد عمليات الاندماج المصرفي، و ذلك بهدف تكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على المنافسة على المستوى الدولي و تستطيع الالتزام بمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى التمكن من الاستثمار في تكنولوجيا الصناعة المصرفية، و قد بدأت عمليات الاندماج المصرفي في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و الدول الأوروبية و كذلك في الدول النامية و بعض الدول العربية.

و يمكن تعريف الاندماج " على أنه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد" (المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2002-2003، صفحة 153).

من أهم الدوافع التي أدت للاندماج نذكر (شيخي و تمجغدين، 2004):

- انخفاض العائد المتحقق من الأنشطة المصرفية التي تتجه نحو الانكماش.
- الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير و تحقيق معدل تركز عالي في الأسواق المصرفي، مما سيزيد دعم الثقة أكثر من طرف العملاء و الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية.
- أمكانية تقديم خدمات تمويلية كبيرة الحجم لنوعية معينة من العملاء.
- الاستفادة من الانتشار الجغرافي و تحقيق التوازن بين الفروع ذات الفائض و أخرى ذات العجز.

- تخفيض تكاليف الرقابة و المتابعة و الدعاية و التدريب و غيرها.
- التوسع في استخدام الأدوات المصرفية الجديدة.

6.2- خوصصة البنوك:

لعل من أهم آثار العولمة المالية عل الأجهزة المصرفية خاصة في بلدان النامية هو خوصصة البنوك التي تعتبر عنصرا حاسما في إصلاح القطاع المصرفي، وتحرير ظروف الدخول في مجال الصناعة المصرفية لجعلها موضع منافسة (مالكولم، 1999) .

تتمثل أهم دوافع الاتجاه نحو خوصصة القطاع البنكي في مواجهة المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ماجاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب تدعيم مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة في السوق المصرفية وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، وتقليل معدلات المخاطرة (المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2002-2003، الصفحات 33-34) ، و تعميق المشاركة في الثورة المصرفية، و جذب التكنولوجيا المصرفية المتقدمة، و ضخ رؤوس أموال جديدة، و تطوير الإدارة و الارتفاع بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الانتاجية، و تحسين الخدمات المصرفية و توسيع النطاق الجغرافي و النوعي للخدمات و الأنشطة و تطويرها باستمرار، و إيجاد أفضل فرص للاستثمار و تنمية سوق رأس المال؛ خاصة مع بروز فكرة الاندماج المصرفي وقيام كيانات مصرفية عملاقة من شأنها التأثير سلبا على البنوك الصغيرة.

و من بين أهداف الخوصصة زيادة المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء الاقتصادي؛ زيادة المعروض من الأوراق المالية و تطورها و زيادة سعة السوق؛ تحديث الادارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، و ترشيد الانفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية.

7.2- ظهور البنوك الإلكترونية:

ابتداءا من سبتمبر 2005 و تطبيق برنامج MEDA و برنامج البنك الأوروبي للإستثمار، و الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة و اتفاق تحرير التجارة في الخدمات المالية، أدى إلى تحديث البنوك الجزائرية عن طريق إدخال و استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة و التي ساهمت إلى حد ما إلى تطوير العمل المصرفي في الجزائر، إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية و الأجنبية ما زالت كبيرة.

كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر. ولعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات إلى "البنوك الافتراضية "والتي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء وهى ما تسمى "Internet Banks " لتضيف أبعاداً غير مسبوقة للعمل المصرفي .

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self – Service Banking) ، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان).مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك (البنوك الالكترونية).

لذا فقد بات لزاماً على البنوك أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيات المتطورة. إن العولمة المالية إلى جانب ما يمكن أن يترتب عنها من آثار إيجابية على الجهاز المصرفي، يمكن أن تنعكس سلبا على هذا الأخير حيث يمكن أن تتسبب فيما يلي:

- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك.
- في إطار العولمة المالية تزايدت المنافسة بين البنوك وخاصة بعد تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، إلى جانب ظهور البنوك متعددة الجنسيات.

8.2- إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

إن النظرية الاقتصادية تظهر أن هدف التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية. فالانفتاح على أسواق رأس المال العالمية يؤدي إلى تقليل مجالات العمل الممكنة أمام السياسة النقدية (آدا، 1998، صفحة 124) ، أين يصبح من الصعب على البنوك المركزية التحكم في السياسة النقدية، فمثلا الضغوط التضخمية الناتجة عن التدفقات الكبيرة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي، تجعل من الصعب اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة، كما تبين أيضا أن التغير المفاجئ في اتجاه تدفق رأس المال، قد يجعل السلطات المالية والنقدية عاجزة عن كبح سرعة هذه التدفقات عندما يشعر أصحاب رؤوس الأموال بعدم توفر المردودية اللازمة لاستثماراتهم المالية أو بمخاطر قد تنجم عن ضعف أداء النظام المصرفي. و مما يدل على ذلك بوضوح ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دو جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي (المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2002-2003، صفحة 46).

9.2- انتشار عمليات غسيل الأموال:

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم، المتقدم منها والنامي على حد سواء في ظل التحرر المالي الذي تشهده أسواق المال العالمية. ففي ظل العولمة والتجارة والصيرفة الالكترونية ونمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وقد حمل هذا في طيَّاته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال

المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتجارة الرقيق وأعمال الفساد الإداري والرشوة؛ لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ويطلق على هذه العمليات "غسيل الأموال"() التجارة الالكترونية وغسيل الأموال، (2016).

قد تواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي، ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام والتي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، ويعتبر البنك طرفا أصليا مشاركا في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن مصدرها مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة (لبنك الاسكندرية، 2003).

من خلال ما سبق يظهر أن للعولمة المالية العديد من الآثار على الجهاز المصرفي، منها ما هو إيجابي ومنه ما هو سلبي، الشئ الذي يجعل من الضروري على الجهاز المصرفي مواجهة هذه التغيرات من خلال إصلاح هياكله وتطوير أدائه بما يتوافق ومتطلبات العولمة المالية ووضع السياسات اللازمة من أجل تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية.

10.2- تطبيق أسلوب الحوكمة في البنوك:

أصبحت قضية الحوكمة على قمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي و المؤسسات المالية العالمية إثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، خاصة الانهيارات المالية التي حدثت بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا و أمريكا الجنوبية و التحول إلى نظام السوق المفتوح و انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي و الخوصصة بعدد من دول شرق أروبا (النشرة الاقتصادية، 2003). واشتملت الحوكمة على عدة مبادئ وهي: المبادئ الخاصة بحقوق المساهمين؛ المبادئ الخاصة بالمساواة في معاملة المساهمين؛ المبادئ الخاصة بدور ذوي المصالح؛ المبادئ الخاصة بالإفصاح و الشفافية؛ و المبادئ الخاصة بمسؤوليات مجلس الإدارة.

نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد، فإن تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية بضمان سلامة الجهاز المصرفي و تحقيق الكفاءة في الأداء و لدعم دوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء و تطوير مستوى الإدارة و وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف و الرقابة على الجهاز المصرفي.

حيث وفقا للجنة بازل ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها، و الإدارة العليا. و حسب لجنة بازل فإن تحقيق الرقابة الصرفية بشكل فعال لن يتم إلا في وجود تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي، عن طريق:

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة و هيئات الإشراف و الرقابة الداخلية.

- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة لضمان حياد و سلامة الرقابة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر و المراجعة.

أ- آليات تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة: يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى آليات خاصة للاندماج في النظام المالي العالمي ومواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والعولمة المالية، وذلك بهدف تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية للعولمة المالية إلى أقل درجة ممكنة، وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية وذلك من خلال جملة من الإجراءات منها:

- توسيع و تنويع قائمة المنتجات والخدمات المالية قصد تلبية متطلبات المواطنين بما فيه خدمات الصيرفة الاسلامية؛
- تنمية مهارات العاملين بالبنوك للارتقاء بالأداء المصرفي وتبني سياسة التسويق المصرفي الحديث؛
- التكيف مع المعايير المصرفية الدولية (تفعيل الدور التوجيهي و الرقابي للبنك المركزي، تحديث نظم الإدارة و السياسات المصرفية، وضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية، تدعيم رؤوس أموال البنوك)؛
- التقليل من ظاهرة البيروقراطية والعلاقات الخاصة مع الزبائن، واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم؛
- تكثيف البيئة المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية، المحلية والأجنبية، لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية؛
- تطوير دعامة المواصلات لكي تنتقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأوثق سواء محليا أو عالميا واستخدام تقنيات الإعلام الآلي؛
- التحول إلى البنوك الشاملة من خلال تنويع البنوك لخدماتها كخطوة أولى نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية؛
- تقوية قاعدة رأسمال البنوك الوطنية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الوطنية أو الأجنبية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية؛
- الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري من خلال نظم تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات المصرفية، والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال؛
- التعامل مع الابتكارات المصرفية الحديثة المتمثلة في المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات ؛
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف المحلية وخاصة الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية؛
- توسيع قاعدة ملكية المصارف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين وتقليل ملكية القطاع العام فيها؛

- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه حركة رؤوس الأموال بسرعة فائقة؛
- التوجه نحو الاندماجات الإقليمية كخطوة أولى نحو الاندماج في النظام المالي والمصرفي العالمي؛
- رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وانسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية؛
- الالتزام بمقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي من أجل مواجهة المخاطر المصرفية وإدارتها؛
- الرقابة الوقائية، وتعني استخدام طرق أفضل من مجرد مراقبة وتتبع أعمال البنوك التجارية، وزيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي؛
- عقلنة تسيير البنوك، وذلك من خلال فصل وظيفة المدير العام عن وظيفة رئيس مجلس الإدارة بهدف تقوية الرقابة الداخلية للبنوك، إلى جانب تكوين مدراء محترفين مخصصين لهذه الوظيفة مع الأخذ بعين الاعتبار مهاراتهم وخبرتهم وليس على أساس اعتبارات سياسية وشخصية؛
- إجراء إصلاحات عميقة لنظام الحوافز والمكافئات الخاصة بمسيري ومديري القطاع، بطريقة تجعلهم يستفيدون من حوافز مالية، لكن بالمقابل يجب عليهم أن يتحملوا المسؤولية في حالة عدم الانضباط في التسيير والمراقبة؛ تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية؛
- تفعيل عملية خوصصة القطاع المصرفي من أجل ضمان أداء وفعالية أكبر.

3 : متطلبات نجاح التحرير المالي في الجزائر:

عرف العالم في العقود الأخيرة و حتى منذ بدايات القرن الواحد و العشرين تحولات اقتصادية متسارعة و متلاحقة، اتسمت بإطلاق قوى السوق و تحرير المبادلات التجارية و حركة رأس المال و إزالة وتخفيض القيود التشريعية و التنظيمية. و محاولة لاستيعاب هذه التحولات التي يعيشها العالم حاليا و التي تدفع اقتصاديات العالم نحو تبني آليات التحرير الاقتصادي بشكل عام و التحرير المالي بشكل خاص، و من أبرز هذه المتغيرات:

- إنهيار الاتحاد السوفيتي و تحول الأنظمة الاشتراكية نحو اقتصاد السوق.
- تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و تحرير (OMC) تجارة الخدمات المالية.
- تزايد دور المؤسسات الدولية في إدارة الشؤون الاقتصادية.

1.3- متطلبات نجاح التحرير المالي:

ولعل من أهمها توفر بيئة اقتصادية مستقرة، حيث يعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تغيب عنها مخاطر التضخم (ماكينون، 1996، صفحة 16).

أ- وعجز الموازنة وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي ومن ثم الاندماج فيه. وتولى الأهمية الى العناصر التالية (اندوراس، 2005، صفحة 88):

- ✓ سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار؛ سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تدعم الإستقرار المالي،

- ✓ توافر قطاع مالي كفئ ومستقر؛ توفر نظام قانوني و إشرافي مناسب: وذلك من خلال (الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، ماجستير، تخصص نقود و مالية، 2007):

ب– مراعاة التدرج و السرعة في تطبيق برنامج التحرير المالي: ثمة منهجان للتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطة وحذر.

2.3– التحرير المالي في الجزائر:

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بإصلاح وتحرير قطاعها المالي والمصرفي، ومن أجل تفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها وتعميق مسار التحول إلى اقتصاد السوق الذي بدأته نهاية الثمانينات، أصدرت قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية و سياق التحرير المالي، وأشتمل هذا القانون على كل المبادئ التي جاءت في قانون القرض والبنك لسنة 1986 وقانون تكييف الإصلاح 1988، بالإضافة إلى مبادئ جديدة متعلقة بسياسة التحرير المالي كالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية ولدور النظام البنكي، وفتح المجال المصرفي المحلي أمام المنافسة الأجنبية وتحرير حساب رأس المال وفقا لمنهج المتعلق بالتحرير المال R. Mc KINNON et E. SHAW المتعلق بالتحرير المالي ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون90-10تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتوجيهها إلى تمويل مختلف الاستثمارات. وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير أهمها:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر و اعتباره سلطة نقدية حقيقية ، مستقلة عن السلطات المالية، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره وإدارته ومراقبته.
- تفعيل دور السوق النقدي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة سميت ببورصة الجزائر.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة، والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية و مواجهة المنافسة الناتجة عن انفتاح السوق النقدي أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي و أجنبي و إنشاء سوق للقيم المنقولة.

4: تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي:

يعتبر القطاع البنكي حلقة الربط بين الأنظمة المالية الدولية، خاصة بعد التطورات الاقتصادية التي فرضتها العولمة عامة و العولمة المالية خاصة؛ حيث أصبح التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية و تبني سياسة تحرير النظام المالي و

الانفتاح الاقتصادي بالاعتماد على القطاع البنكي، باعتباره قناة للتدفقات النقدية و دعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الأسواق و المؤسسات المالية الدولية.

1.4.تطور مؤشرات التحرير المالي في الجزائر

أ–مؤشر السيولة المحلية (M2/PIB): و يستند الباحثون الاقتصاديون لهذا المؤشر لمعرفة كفاءة السياسة النقدية في تطبيق إجراءات التحرير المالي. و الجدول01 يبين تطور مؤشر السيولة في الجزائر (2010-2016)

الجدول01: "تطور مؤشر السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2010–2016"

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
M2/PIB	69.05	68.06	67.95	71.73	79.31	82.05	79.37

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2016)

من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ تزايد النقود و أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي. و تتسم هذه الفترة بتغير كل من المجموع النقدي و الناتج المحلي الاجمالي فتطورا بنفس المعدل تقريبا حيث سجلا في المتوسط 12.83 و 12.66 على التوالي، و بالتالي هذا التطور لمؤشر السيولة يدل على تحسين مؤسسات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية و توسع حجم النشاط المالي و دور القطاع البنكي في تعبئة المدخرات، و هو ما يتفق مع نظريات التحرير المالي.

ب– إجراءات التحرير البنكي في الجزائر: من خلال:

- **أدوات السياسة النقدية:** بدأت السلطات النقدية في تطبيق اجراءات التحرير التدريجي للقطاع المالي منذ 1990 بتحرير أسعار الفائدة، حيث تعد معدلات الفائدة أحد أهم عناصر التحرير و التحديد الاداري لها شكل من أشكال الكبح المالي، أما هوامش معدلات الفائدة ركيزة النشاط البنكي للبنوك التجارية.

أما بخصوص أداة الاحتياط القانوني، فالاعتماد على رفع نسبة الاحتياط القانوني تعد من بين مظاهر الكبح المالي و آلية رقابية على القطاع البنكي(المادة93 قانون النقد و القرض 10/90) يحدد نسبته بنك الجزائر من خلال جملة من الآليات الرقابية أهمها تكييف الجهاز التنظيمي مع لجنة بازل2 و بازل3، ممارسة المراقبة اللصيقة، إنشاء وسادة الأمان، في 2016 مراجعة تنظيم الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، تبنى مفهوم الحوكمة، و تطوير التطبيق المتعلق بطريقة"CAMEL" بتطوير المشروع المعلوماتي"SYNOBA".

- **دعم النشاط الاقتراضي الموجه للقطاع الخاص:** حيث حققت الجزائر أكبر نسبة تمويل القطاع الخاص 20.3% سنة 2016، كما اتضحت معالم التوجه نحو التحرير المالي الموسع بإلغاء القرض الاستهلاكية و إلزام البنوك بتمويل تجارتها الخارجية بالقرض المستندي الغير قابل للإلغاء و المؤكد فقط، ومن خلال نسبة في الشراكة الوطنية المعتمدة 51% (قانون المالية التكميلي 2009، الأمر 04-10).
- **اصلاحات البنية الأساسية للقطاع البكي:** عملت السلطة النقدية (بنك الجزائر) إلى تطوير نظم الدفع و التسوية، و إنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان البنكي، و إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، و تجسيد قواعد الشفافية و الحوكمة البنكية و الاستغلال الأمثل للموارد المجمعة.

ت- تحرير أسعار الصرف و حركة رؤوس الأموال: من خلال إصلاح نظام الصرف الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي؛ و تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال.

2.4. تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه للتحرير المالي:

توجهت الدول النامية إلى تحرير أسعار الفائدة بشكل تدريجي، حيث يسمح هذا التحرير بتفعيل دور القطاع المصرفي في تعبئة الموارد، و بالتالي ضمان الأداء الاقتصادي للمدخرات المحلية و توظيفها بالشكل الذي تدعم النمو الاقتصادي. و الجدول الموالي يوضح حركة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة(2010-2016) في الجزائر:

الجدول 02: تطور معدلات الفائدة الحقيقية في ظل التوجه إلى التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) **(نسبة مئوية)**

السنوات	سعر الفائدة الاسمي الدائن	سعر الفائدة الاسمي المدين	معدل إعادة الخصم	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي الدائن	سعر الفائدة الحقيقي المدين
2010	1.75	8	4	3.91	-2.16	4.09
2011	1.75	8	4	4.52	-2.77	3.48
2012	1.75	8	4	8.89	-7.14	-0.89
2013	1.75	8	4	3.25	-1.5	4.75
2014	1.75	8	4	2.91	-1.16	5.09
2015	1.75	8	4	4.78	-3.03	3.22
2016	1.75	8	3.5	6.40	-4.65	1.60

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2016

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن تغير معدلات الفائدة الدائنة و المدينة راجع إلى معدلات التضخم. و من خلال متابعة تغير معدل إعادة الخصم يبين أن التغير في معدلات الفائدة الاسمية الدائنة أو المدينة لم يكن خاضعا للتغير في معدل إعادة الخصم حيث بقيت مستقرة بـ 17.5.أما في سنة 2016 سجل تخفيض في معدل إعادة الخصم إلى 3.5% و ذلك راجع لقرار البنك المركزي للقضاء على آثار تقلص السيولة البنكية التي تراجعت ب 1011.7 مليار دينار، كون المبالغ المتسببة في إقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها.

و فيما يلي سيعرض الجدول 03 نسبة كل من حجم الائتمان منسوبا إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:

الجدول 03: نسبة حجم الائتمان المحلي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2016)

(نسبة مئوية)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	-7	-5	-2	3	18	40	55

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2016)

من خلال الجدول أعلاه يبين أن نسبة الائتمان المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي ضعيفة في الجزائر، غير أنها سرعان ما عرفت معدلات نمو مرتفعة إذ سجلت 18% و 40% و 55% عام 2014-2015-2016 على التوالي إذ

عرفت هذه الفترة تنوع أنشطة البنوك، و زيادة فروعها، و الاهتمام بتمويل المشاريع الاقتصادية محليا بعد انخفاض أسعار البترول. وتعد نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي مؤشرا على توظيف النقود في الاقتصاد، و ضعفه يعني وجود نقود معطلة اقتصاديا و محتجزة خارج البنوك، و الشكل لموالي يوضح تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2016-2009)

الشكل 01: إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي

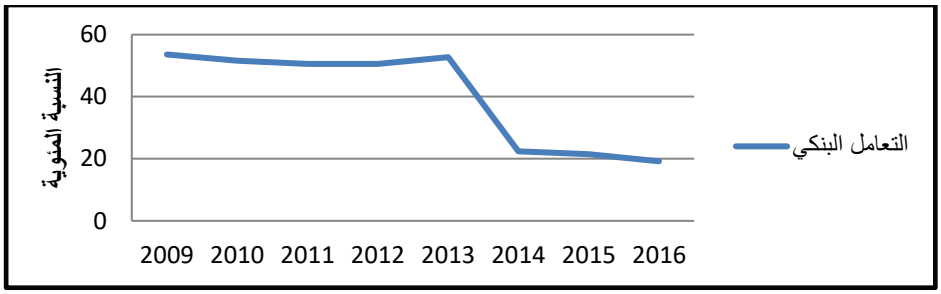

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2009-2016)

من خلال الشكل يتبين أن هناك تذبذب في مؤشر التعامل المصرفي، و لكن يقابله زيادة في الناتج المحلي الاجمالي من سنة لأخرى، لكن يبقى الحكم غامضا على قدرة البنوك على جذب المدخرات مادام لم تعرف نوعية الودائع.

يبرز مؤشر "نسبة القروض البنكية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي" مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية و يمكن توضيح مدى تطور هذا المؤشر في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول04: نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة مئوية

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ق.خ/ PIB	11.8	16.0	13.0	12.8	16.0	15.0	13.6	14.1	16.3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2005-2013)

من خلال الجدول نلاحظ مؤشر القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي ضعيف جدا خلال فترة الدراسة حيث لم يتعدى 16.3% و هذا راجع لعدة أسباب، ففي غياب سوق متطورة تهيمن القروض المباشرة بنسبة 85.8% من القروض الموجهة نحو القطاع العام سنة 2016، و قد اعتمد البنك المركزي على التشريع من خلال تحديد مخاطر الاقتراض و تقليل نسب حدوثها بالحد من تمويل القروض ذات المخاطر كالقروض الشخصية التي تهدف إلى تمويل السيارات السياحية، غير أن هذه الاجراءات تخالف أحد أهم الاسس النظرية للتحرير المالي، و هي التخلي عن سياسة توجيه القروض من أجل تحرير عمليات الاقراض و خضوع أسعار الفائدة لقوى السوق. في حين يبقى القطاع الخاص يحظى بتمويل أقل مقارنة بالقطاع العام، و هو ما يتناقض مع البرامج الاقتصادية لتشجيع الخوصصة و دعم القطاع الخاص.

خاتمة :

إن البنوك الجزائرية بعد الاستقلال كانت تمثل المورد الأساسي في تمويل المؤسسات العمومية دون أن يكون لها سلطة القرار فيما يخص منح الائتمان المصرفي، و هو ما جعلها عبارة عن صناديق تمر عبرها التدفقات النقدية تجاه المؤسسات العمومية، و أداة تحت تصرف الخزينة العمومية، الأمر الذي عطل أو لم يسمح بالانطلاقة السليمة و الصحيحة لجهاز مصرفي مستقل يمارس وظيفة الوساطة المالية بفعالية و بعد فشل التجربة التنموية القائمة على التخطيط المركزي و إعادة النظر في التوجه الاقتصادي في بداية الثمانينات و بداية التسعينات، كان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي و حتمية الإصلاحات . و رغم الإصلاحات المصرفية في قانون النقد و القرض و تعديلاته، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات لم تكن لها انعكاسات ايجابية في اتجاه تحسين أداء البنوك الجزائرية، و لم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك. و منه أصبح النظام المصرفي الحالي ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية و لمواكبة التغيرات الاقتصادية المعاصرة.

ويمكن القول أن من متطلبات العولمة المالية والتطورات الاقتصادية الحديثة إصلاح الأنظمة المالية والمصرفية لإتاحة الفرصة لحركة رؤوس الأموال محليا ودوليا واستغلالها أحسن استغلال، وهو ما يجعل الجهاز المصرفي الجزائري أمام تحد كبير لا يقتصر على تطوير البنية التكنولوجية فقط بل الإدارية أيضا وتعزيز الموارد البشرية لأن الصناعة المصرفية الحديثة أصبحت على مستوى عال من التطور والاحتراف.

رغم جهود تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر منذ سنة 1990 إلا أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الإستهلاك وتم إلزام البنوك بتمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، وهذا ما كان وراء الزيادة في فائض السيولة بحوالي 10 % لدى البنوك الجزائرية، حيث أثرت هذه الزيادة سلبا على المنافسة في ما بين البنوك. وبما أن السلطات الجزائرية أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، وكذلك بما أن تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر لم يؤدّ إلى تحقيق الأهداف المنشودة منه لم يكن له أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، ولم ينجح في تحسين قدرة المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية على جلب وتعبئة المدخرات المالية بالقدر الكافي لتوجيهها بصفة مثلى نحو الاستثمارات المجدية والأكثر إنتاجية، وكان التحسن الحاصل في المؤشرات المالية والنقدية ومعدلات النمو الاقتصادي للجزائر تتحكم فيه عوامل أخرى أقوى من تطبيق هذه السياسة، فيمكن القول أنه من الضروري التخلي عن هذه السياسة والاتجاه نحو حل آخر يمكن أن ينعكس تطبيقه إيجابيا على التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر كالتمويل الإسلامي مثلا، أي تبني الأدوات المالية الإسلامية الخالية من الربا والعمل على تطويرها بما يتناسب مع الاحتياجات المختلفة لجميع فئات الفائض و العجز المالي.

أما فيما يخص هيكلة النظام البنكي و المالي الجزائري في ظل التحرير المالي، فلقد مهد قانون النقد و القرض لأول خطوات تحرير القطاع البنكي، و قد تجسد هذا التحرير مع بداية التسعينات من خلال إنفتاح النظام البنكي

الجزائري على البنوك و المؤسسات المالية الخاصة الوطنية و الجنبية، و التي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري. و رغم و جود بنوك خاصة إلا أن القطاع العام البنكي لا يزال يهيمن يهيمن على النشاط المالي و المصرفي في الجزائر من خلال السته بنوك عمومية التي تتميز بوجود شبكة من الوكالات تتجارز 1050 وكالة تغطي جميع التراب الوطني، كما أن هذه البنوك العمومية تجمع حوالي 90% من الموارد المالية المتاحة و توزع أكثر من 93% من القروض لكل من القطاع الاقتصادي العام و الخاص، و هذا مقارنة بالقطاع البنكي الخاص الذي يضم عدد قليل من الفروع و الوكالات تصل إلى حوالي 37 وكالة يقتصر تواجدها على المدن الكبرى. و هناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الادخار أو في منح القروض، لذكر منها : -يعتبر القطاع البنكي الخاص في الجزائر حديث النشأة، حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد 1998؛ -اعتماد البنوك الخاصة على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة.

- فقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص الوطني بعد فضيحة "بنك الخليفة" ، و تصفية البنك الصناعي و التجاري الجزائري في 2003 ، و التي كان لها آثار سلبية على النظام البنكي الجزائري ككل. و هذا ما دفع بالسلطات القدية إلى تقوية نظام الاشراف و الرقابة على النظام البنكي الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 11-03 الصادر في أوت 2003 و المتعلق بقانون النقد و القرض.

قائمة المراجع:

- البنوك الالكترونية. (بلا تاريخ). http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm. تاريخ الاسترداد 11 سبتمبر, 2016، من http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm.
- التجارة الالكترونية وغسيل الأموال. (2016). تاريخ الاسترداد 12 10, 2016، من htttp://.hostinganime.com/smartshop/shifa/17.htm.
- قوراري آسية. (2015-2016). التطور المالي و التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية . الجزائر: جامعة تلمسان- الجزائر.
- الطيب ياسين. (2003).النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية. مجلة الباحث، صفحة 02.
- النشرة الاقتصادية. (2003). ، "الحوكمة الطريق إلى الادارة الرشيدة"، العدد 35. مصر: بنك الاسكندرية.
- آدا جاك. (1998). عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات،" ترجمة مطانيوس حبيب . لبنان: دار طلاس للترجمة والنشر.
- جويلرمو أ.كالفو و مراينهارت كارمن. (سبتمر, 1999). تدفقات رؤوس الأموال،والجدل حول سعر الصرف،والدولرة . مجلة التمويل والتنمية، الصفحات 13-14.
- حريري عبد الغني. (2007). ، "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير ، تخصص نقود ومالية فرع العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة شلف.
- رمزي زكي. (1999). العولمة المالية. القاهرة- مصر: دار المستقبل العربي.

- رونالد ماكينون. (1996). النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد. مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية الطبعة العربية الأولى.
- قطوش ريم. (2009). برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ماجستير تخصص إدارة أعمال. سطيق – الجزائر: جامعة سطيف.
- كوكب الجميل سرمد.(2000). الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية. الأردن: دار حامد للنشر عمان.
- عبد العزيز سمير محمد. (2001). التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة، ط1. مصر: مطبعة الاشعاع الفنية.
- شكوري سيدي أحمد ، و محمد بوزيان. (أفريل 2005). التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، جامعة بشار.
- شكوري سيدي محمد. (2006). التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزا ئر، رسالة ماجيستر تخصص نقود ومالية وبنوك . تلمسان– الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.
- حسن السيسي صلاح الدين. (2002). قضايا اقتصادية معاصرة. القاهرة – مصر: دار الغريب.
- اندوراس عاطف. (2005). السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2002–2003). العولمة و اقتصاديات البنوك. القاهرة– مصر: الدار الجامعية.
- بريش عبد القادر. (2006). "التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر.
- قدي عبد المجيد. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- زيدان محمد. (5 و 6 نوفمبر, 2001). النظام المصرفي و تحديات العولمة، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة. صفحة 38.
- شيخي محمد ، و نور الدين تمجغدين. (2004). متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج و الصيرفة الشاملة – دراسة حالة الجزائر. الملتقى الوطني حول المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع وتحديات يومي 14 و 15 ديسمبر (صفحة 09). شلف – الجزائر: جامعة شلف.
- الكولمنايت م.(جوان,1999).الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية.مجلة التمويل والتنمية، صفحة 43.
- غلاب نعيمة ، و دراجي زينات. (05–06 نوفمبر, 2001). استراتيجيات التكيف البنكي مع التطور المحيط الاقتصادي، . الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق يومي 05 و 06 نوفمبر (الصفحات 252–253). قالمة– الجزائر: جامعة قالمة.
- ادريس يوسف ع.(سبتمبر,2004). تحرير حساب رأس المال.مجلة التمويل والتنمية المجلد 41،صفحة 50.
- A.B Hassena,. (2006). L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire", mémoire En vue de l'obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales, Ecole Supérieure de Commerce de Sfax. Sfax- Tunisia: Université de Sfax.

استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن

Use of Stress Tests to Measure Banking Risks , Comparative Study Between Islamic and Commercial Banks in Yemen

د. عبد الله علي القرشي

جامعة ذمار ،اليمن

dr.alqurashi2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/12 تاريخ القبول: 2020/09/10

الملخص: هدفت الدراسة الى استخدام اختبار الضغط في قياس المخاطر المصرفية عبر تنفيذ سيناريوهات صدمات مختلفة الشدة في متغيرات الاقتصاد الكلي ومعرفة تأثيرها على المخاطر المستقبلية للبنوك اليمنية، علاوة على ذلك، معرفة أي البنوك التجارية أو الإسلامية أكثر تعرضاً للمخاطر المستقبلية عند تطبيق اختبارات الضغط ، ولقد تم استخدام اختبارات الضغط مدخل من أسفل إلى أعلى، كما تم استخدام اسلوب تحليل السيناريو، حيث تم افتراض سيناريوهات مضادة تم تصميمها لغرض البحث. وخلصت الدراسة إلى من مجموعة من النتائج من أهمها انكشاف البنوك عينة البحث لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، وسلامة هذه البنوك من مخاطر رأس المال عند تطبيق اختبار الضغط عبر اسلوب السيناريوهات لمتغيرات الاقتصاد الكلي، في حين لم تظهر نتائج الدراسة وجود اختلافات في مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والتجارية.

الكلمات المفتاحية: اختبارات الضغط، المخاطر المصرفية، البنوك اليمنية

Abstract : The study aimed to using stress testing to measure banking risks through the implementation of various shock scenarios in macroeconomic variables and Know their impact on the future risks of Yemeni banks. In addition, knowing which commercial or Islamic banks are more exposed to future risks when applying stress tests Bottom-up input pressure tests have been used, and the scenario analysis method has been used, with counter-scenarios designed for the purpose of research. The study found a number of results, the most important of which were the exposure of the banks to the liquidity risk and credit risk , and the safety of these banks from capital risk in the application of the strees test through the scenario of macroeconomic variables, while the results of the study did not show any differences in the risk level Islamic and commercial banks.

***Key Words*:** Stress tests, banking risks, Yemeni banks.

JEL Classification : G21, G24

* مرسل المقال :عبدالله علي القرشي (dr.alqurashi2000@gmail.com).

المقدمة:

في السنوات الأخيرة، مر العالم بأزمات عديدة. وأدت الاضطرابات المالية والاقتصادية إلى اختلال الاقتصاد العالمي من جراء فقدان الدخل، والوظائف، وزعزعة الاستقرار للنظم و المؤسسات المالية، وفرضت تحديات جديدة أمام إدارة المخاطر، وجعلها تبدوا عاجزة عن مواجهة المخاطر بالشكل الملائم مما قد يؤدي إلى تفاقم آثار الأزمات والصدمات الاقتصادية وإلى ضياع الفرص، الأمر الذي أظهر الحاجة الى إعادة تقييم آليات وأدوات إدارة المخاطر وكيف يمكن أن تصبح أكثر مرونة في وجه المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية المختلفة .

لقد أظهرت الأزمات المالية كيف يمكن لأحداث السوق أن تكون صعبة التوقع . وكثيراً ما يعزى ذلك الى عدم قدرة طرق قياس المخاطرة على التنبؤ بهذه الأحداث وتركيزها على المدى القصير. إن نماذج القياس المستخدمة في إدارة المخاطر في المؤسسات المالية تميل الى إعطاء وزن أكبر للمعلومات المتوفرة عن الماضي على التنبؤ بالمستقبل. وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صحيحاً في ظل ظروف السوق العادية ، الا أنه قد لا ينطبق في فترات إضطراب السوق. نتيجة لذلك أصبحت اختبارات الضغط stress tests منهجية مالية رئيسية في مجال إدارة المخاطر، ليس فقط لأنها تساعد المؤسسات المالية في فهم تأثير سيناريوهات الضغط ولكن أيضاً لأنها تركز على الأخذ في الاعتبار ظروف السوق المضطربة .

من هنا جاء هذا البحث للإسهام في الادبيات الخاصة وتقليل الفجوة المعرفية باختبارات الضغط وأهميتها ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، من خلال سيناريوهات صدمات مختلفة الشدة في عوامل الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) ، أسعار الصرف Exchange Rates (EX)، وأسعار الفائدة interest rate (IR) ، وتأثير ذلك على المخاطر المستقبلية بالتطبيق على البنوك اليمنية.

مشكلة البحث: ضربت الأزمة المالية لعام 2008 الاقتصاد العالمي بشدة، وألحقت الأزمة المالية بالمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين خسائر كبيرة. وقد بدت العديد من التفسيرات محل خلاف حول سبب فشل إدارة المخاطر في منع المؤسسات المالية من الانزلاق في الأزمة المالية أو على اقل تقدير فشل إدارة المخاطر في التخفيف من آثار الأزمة المالية على تلك المؤسسات.

ولم يكن القطاع المصرفي اليمني بعيداً عن تلك التأثيرات حيث تعرضت عدد من البنوك اليمنية للأزمات المالية وكان أخرها افلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار، وتصفية البنك الصناعي اليمني، واغلاق بنك اليمن والخليج، الأمر الذي ترك العديد من علامات الاستفهام وأثار العديد من التساؤلات عند المهتمين بالشأن المصرفي حول حجم المخاطر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المصرفي اليمني.

لقد أكدت الأزمات المالية التي حدثت في الفترات الماضية أن إدارة المخاطر لا تتم فقط في ظل الظروف المواتية بل يجب أيضاً وضع سيناريوهات للظروف الصعبة غير المواتية عبر استخدام اختبارات الضغط ضمن أدوات إدارة المخاطر للبنوك.

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- ما هو التغير الحاصل في المخاطر المستقبلية (كفاية رأس المال، مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان) للبنوك اليمنية في حال حدوث سيناريوهات صدمات مختلفة الشدة في متغيرات الاقتصاد الكلي (أسعار الصرف وأسعار الفائدة والناتج المحلي الإجمالي) ؟
- هل يختلف التغير الحاصل في المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية عند تطبيق اختبارات الضغط. ؟

أهمية البحث: إن خطورة الأزمة يرجع إلى حد كبير إلى طبيعة المخاطر غير المتوقعة واثارها المستقبلية الواسعة، لذا فإن الاستخدام لمنهجيات اختبار الضغط من الممكن أن يساعد على تخفيف حدة انعكاسات الأزمة وتداعياتها. كما أن استخدام وتطبيق اختبارات الضغط يساهم في تجنب البنوك خسائر مالية كبيرة، كونه ينبئ بالمخاطر التي تواجه استقرار البنوك، ومدى صمودها في مواجهة الأزمات والصدمات المالية المحتملة. وفي هذا السياق، أصبحت اختبارات الضغط قضية رئيسية في مناقشات المنظمين والمشرفين المصرفين وموضع اهتمام لدى الأكاديميين والباحثين.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى بيان كيفية استخدام اختبار الضغط في قياس المخاطر المصرفية للبنوك ، والمتمثلة في (كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR) ، نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، نسبة القروض غير العاملة Non Performing Loans (NPL) ، عن طريق استخدام اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات مختلفة الشدة. ومعرفة اثر متغيرات الاقتصاد الكلي مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة والناتج المحلي الإجمالي على المخاطر المستقبلية للبنوك اليمنية في عبر تنفيذ سيناريوهات صدمات مختلفة الشدة في متغيرات الاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، محاولة معرفة أي البنوك التجارية او الإسلامية أكثر تعرضاً للمخاطر المستقبلية عند تطبيق اختبارات الضغط.

فرضيات البحث

- **الفرضية الأولى** : "نتائج تطبيق اختبارات الضغط لمتغيرات الاقتصاد الكلي المتوقع حدوثها مجتمعة (الناتج المحلي الإجمالي GDP، نسبة الفائدة IR، سعر الصرافة EX) تظهر ارتفاع مخاطر البنوك اليمنية (كفاية رأس المال CAR، نسبة تغطية السيولة LCR، نسبة القروض غير العاملة NPL)".
- **الفرضية الثانية** : " نتائج تطبيق اختبارات الضغط لمتغيرات الاقتصاد الكلي المتوقع حدوثها مجتمعة (الناتج المحلي الإجمالي GDP، نسبة الفائدة IR، سعر الصرافة EX) تظهر اختلاف مخاطر (كفاية رأس المال CAR، نسبة تغطية السيولة LCR، نسبة القروض غير العاملة NPL) بين البنوك الإسلامية والتجارية اليمنية ".

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وذلك في إطارين:

- الإطار الأول: الإطار الفكري (النظري): تم استخدام الأسلوب الوصفي, حيث تم تناول مفهوم اختبارات الضغط وأهميتها ونشأتها وانواعها. وأيضًا دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر المصرفية وغير ذلك, بالاعتماد على المراجع العلمية المتعلقة بهذا الموضوع من الكتب والدوريات العربية والأجنبية، وكذلك البحوث والدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك والبنك المركزي، لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة.
- الإطار الثاني: الدراسة التطبيقية: للتعرف على حجم المخاطر المستقبلية التي تتعرض لها البنوك اليمنية تم استخدام اختبارات الضغط مدخل من أسفل إلى أعلى، وهذا يعني أن اختبارات الضغط طُبقت على البنوك بصورة فردية، ومن ثم عُممت بشكل عام على مستوى القطاع المصرفي. كما تم استخدام اسلوب تحليل السيناريو، حيث تم افتراض سيناريوهات مضادة تم تصميمها لغرض البحث ، تم اختبار عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي، نسب الفائدة، وسعر الصرف) كمتغيرات مستقلة وتأثير هذه المتغيرات على المخاطر المستقبلية للبنوك. وذلك من خلال ثلاثة مقاييس، هي نسبة كفاية رأس المال، ونسبة إدارة السيولة، ونسبة القروض غير العاملة. من خلال الاعتماد على مجموعة من البيانات لقياس قيم المتغيرات التي تدخل في نطاق هذه الدراسة، وقد تم تجميع البيانات الخاصة بعينة الدراسة لثمان سنوات خلال الفترة من 2008 إلى 2015. أما التحليل الإحصائي فقد تم باستخدام برنامج Eviews8.

مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في البنوك اليمنية العاملة في القطاع المصرفي اليمني البالغ عددها (12) بنك وفقاً لتقرير البنك المركزي اليمني للعام 2014. وقد تم اختيار عينة البحث وفقاً لأسلوب العينة القصدية، حيث تم اختيار عينة من البنوك التي تتوافر عنها البيانات المالية بشكل كامل خلال فترة الدراسة (2008-2015)، وبحيث تمثل الأكبر من حيث رأس المال، وتمثلت عينة البحث في ستة بنوك، ثلاثة بنوك تجارية وهي البنك الأهلي التجاري، بنك التسليف التعاوني، وبنك اليمن الدولي، وثلاثة بنوك إسلامية هي بنك التضامن الإسلامي، بنك سبأ الإسلامي، وبنك اليمن البحرين الشامل.

متغيرات البحث: تتمثل متغيرات البحث في المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التالية:

- **المتغيرات المستقلة:** اشتملت المتغيرات المستقلة على ثلاثة متغيرات هي:
  - إجمالي الناتج المحلي (GDP) بالأسعار الجارية للعملة المحلية ، وتم الحصول على البيانات الخاصة به من الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة الانترنت.
  - سعر الفائدة (IR) بالنسبة المئوية، وهي النسبة التي يحددها البنك المركزي كفائدة على ودائع العملاء طرف البنوك، وتم الحصول على بياناتها بالرجوع إلى تقارير البنك المركزي اليمني.
  - سعر الصرافة (EX) ويقصد به السعر الذي يعبر عن قيمة الدولار الأمريكي لكل ريال يمني، وتم الحصول على قيمه بالرجوع إلى تقارير البنك المركزي اليمني.
- **المتغيرات التابعة:** تتمثل المتغيرات التابعة بما يأتي:

- كفاية رأس المال (CAR) وتشير الى مقدار الأموال الخاصة التي يمتلكها البنك لتغطية الخسائر المحتملة، وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذه النسبة من التقارير المالية السنوية للبنوك عينة البحث .
- نسبة تغطية السيولة (LCR) وتشير الى النسبة المئوية من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة الى صافي التدفقات النقدية الخارجية، وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذه النسبة من التقارير المالية السنوية للبنوك عينة البحث.
- نسبة القروض غير العاملة (NPL) وتشير الى نسبة القروض والتسهيلات المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات، وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذه النسبة من التقارير المالية السنوية للبنوك عينة البحث.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Hassan,2016) الى التحقق من التغيرات في نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك في ظل سيناريوهات ضغط مختلفة ، مع مقارنة النتائج بين البنوك التقليدية والبنوك المشاركة في تركيا. وتشير نتائج الدراسة الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بشكل ملحوظ في ظل سيناريوهات الضغط . وتنخفض هذه النسبة في بنوك المشاركة مقارنة بالبنوك التقليدية. كما تبين نتائج الدراسة أن بنوك المشاركة في تركيا أكثر حساسية للتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف وزيادة القروض غير العاملة

وسعت دراسة (Onder et. al,2016) الى استخدام اختبار الضغط من أعلى إلى أسفل من منظور اشرافي لرصد الآثار المحتملة للائتمان، سعر الفائدة، وأسعار الصرف وكفاية رأس المال في القطاع المصرفي التركي. واستخدمت نماذج مختلفة من القياس الاقتصادي لمعرفة تأثيرات سيناريوهات الاقتصاد الكلي على النظام المصرفي التركي. وأظهرت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي وتغير أسعار الفائدة كان له تأثير كبير على قروض الشركات، في حين كان لمعدل البطالة تأثير كبير على قروض التجزئة. وعلاوة على ذلك، كان للنمو الاقتصادي وأسعار الصرف ومعدلات البطالة آثار كبيرة على القروض المتعثرة للشركات، بينما كان للنمو الاقتصادي ومعدل البطالة أثر كبير على قروض التجزئة غير العاملة. وجدت الدراسة أن القاعدة الرأسمالية القوية للقطاع المصرفي كانت عاملا حاسما في قدرة القطاع على الصمود أمام الصدمات المالية .

وهدفت دراسة (Anwar and Archer,2016) إلى تقديم منهجية لتصميم اختبار ضغط الملاءة المالية في إطار المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ، وتنفيذ سيناريوهات صدمات مختلفة الشدة في متغيرات الاقتصاد الكلي. والتي يمكن من خلالها للمصارف التجارية والاسلامية أن تضع أنظمة تنظيمية إضافية وتحديد الإجراءات العلاجية المحتملة بما يضمن التزام البنوك بجميع متطلبات رأس المال .وأظهرت النتائج حساسية نسبة كفاية رأس المال للصدمات في متغيرات الاقتصاد الكلي بدرجات متفاوتة. وأشارت المحاكاة أيضاً إلى أن نسبة كفاية رأس المال أقل من الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية، مما يستدعي اتخاذ إجراءات علاجية مناسبة.

في حين هدفت دراسة (Kanno,2015) الى تقديم نموذج قياسي لدمج متغيرات الاقتصاد الكلي في نموذج مخاطر الائتمان ، من خلال الانحدار متعدد المستويات استناداً إلى تقديرات متزامنة لآثار وعوامل الخطر على مستوى الشركة و القطاع والاقتصاد الكلي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. نتائج الدراسة تبين وجود معاملات ارتباط بين العوامل على مستوى القطاع عند مستوى معنوية 5% ، بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة دقة القيم تثبت أن النموذج المقدم لديه قوة تنبؤ أكثر من النماذج الأخرى. كما أوصت الدراسة بالاهتمام باستخدام اختبار الضغط على المستوى الكلي كأداة داخلية لإدارة المخاطر للمؤسسات المالية وطريقة للسلطات الإشرافية للمحافظة على الاستقرار المالي.

1. الإطار النظري :

1.1. تعريف اختبارات الضغط:

اختبار الضغط هو مصطلح عام يشير الى الأساليب المختلفة، والتقنيات والشروط المستخدمة لقياس الضغط المحتمل على منشأة أو محفظة أو مركز أو مجموعة استثمارات (بما في ذلك القروض، الأوراق المالية، المشتقات وغيرها من البنود). ويهدف اختبار الضغط الى تحليل المخاطر والكشف عن حالات الضعف التي يمكن أن تحدث في الأحداث الاستثنائية أو غير المتوقعة (Dimitris,2007:40).

كما يمكن تعريف اختبار الضغط من المنظور الجزئي بأنه أداة لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم التأثير المحتمل لحدث معين على شركة و / أو حركة معينة في مجموعة من المتغيرات المالية، وفقاً لذلك يستخدم اختبار الضغط كعامل مساعد للنماذج الإحصائية، ويعتبر على نحو متزايد مكملاً لهذه المقاييس الإحصائية، وليس كعامل مساعد لها (Quagliariello,2009:19-22).

على العكس من ذلك، ينظر صندوق النقد الدولي الى اختبار الضغط من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، بأنه عنصر أساسي للتحليل الاحترازي الكلي الذي يساعد على رصد وتوقع نقاط الضعف المحتملة في النظام المالي، ويضيف عنصر ديناميكي لتحليل مؤشرات السلامة المالية – أي حساسية مؤشرات السلامة المالية استجابة لمجموعة متنوعة من الصدمات والسيناريوهات ومؤشرات (الاقتصاد الكلي).

2.1. نشأة وتطور اختبارات الضغط:

اختبارات الضغط ليست جديدة على المنظمين والجهات الرقابية في البنوك، في العام 1992 طلب الكونجرس الأمريكي من المؤسسة الاتحادية للإسكان استخدام اختبارات الضغط في تقييم مدى كفاية راس المال في المؤسسات التي ترعاها الحكومة، وفي عام 1996، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة تقترح على البنوك استخدام اختبار الضغط وحددت بعض المصطلحات والمبادئ العامة لاختبارات الضغط .(Onder et el 2016:20) . في العام 1998 فرض منظمو البنوك العالمية إستخدام اختبارات الضغط كإحدى المتطلبات الرئيسة لتطبيق الركيزة الثانية من اتفاقية بازل II الخاصة بعملية الرقابة الاشرافية وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (Bookstaber et al., 2014:16). وفي سياق برنامج تقييم القطاع المالي، قام صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي في العام 2005 باستخدام اختبارات ضغط الاقتصاد الكلي بشكل متزايد؛ وبالمثل وضعت السلطات الإشرافي للبنوك المركزية في البلدان الصناعية مؤخرا نماذج الاقتصاد القياسي التي تجمع بين البيانات الجزئية والكلية لتقييم التهديدات التي تواجه الاستقرار الشامل (Quagliariello,2009:19). في عام 2009 نشر بنك التسويات الدولية عشرين مبدأ أساسي بشأن تطبيقات اختبارات الضغط السليمة والإشراف على وكالات الإشراف والمؤسسات المالية.

يذكر ان الهيئة المصرفية الأوروبية، التي تأسست عام 2011، أدارت في نفس العام اختبار الضغط للمرة الأولى في 91 مجموعة مصرفية في الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2014 كررت الهيئة المصرفية الأوروبية اختبار الضغط في 123 مجموعة مصرفية، وجرى احتساب نتائج اختبار الضغط استناداً إلى نماذجها الداخلية، مع فرض عدد قليل من القيود الصارمة المسبقة ، لضمان الاتساق ومقارنة النتائج (Haben, and Friedrich,2015:266).

3.1. أهمية اختبارات الضغط:

تأتي أهمية اختبارات الضغط كونها مفيدة بشكل خاص لمراقبة المخاطر وتقييمها كما تجعل من الممكن قياس الأثر المحتمل للصدمات، مما يساعد على تصنيف المخاطر من حيث أهميتها وتسمح بأن تكون عملية التقييم والمراقبة أكثر تركيزاً. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد اختبارات الضغط على توفير إشارات الإنذار المبكر من خلال مساعدة البنوك في استشراف المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوها، وبالتالي المساهمة في الاستقرار المالي. كما تستخدم ان اختبارات الضغط من قبل المشرفون المصرفيون و البنوك المركزية لتقييم سلامة النظم المالية في حالة الصدمات القاسية(Quagliariello,2009: 2).

4.1. أنواع اختبارات الضغط:

هناك أربعة أنواع من اختبارات الضغط على أساس الهدف النهائي منها :

(1) اختبارات ضغط الاحتراز الكلي. منذ حوالي العام 2000، بدأت العديد من السلطات القطرية باستخدام اختبار الضغط لتقييم النظام المالي ككل، وتركزت هذه الاختبارات على تحليل و مراقبة وضبط المخاطر النظامية وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل المخاطر والصدمات المالية.

(2) اختبار ضغط الاحتراز الجزئي / الإشرافي. يتطلب الإطار التنظيمي لبازل II من البنوك إجراء اختبارات الضغط لمخاطر السوق، وفي بعض الحالات، مخاطر الائتمان، الحد الأدنى لرأس المال. وتستخدم بازل III اختبار الضغط كجزء لا يتجزأ من الإطار التنظيمي.

(3) اختبار ضغط إدارة الأزمات. بعد الأزمة المالية في العام 2008 استخدمت اختبارات الضغط أيضاً، لتقييم ما إذا كانت المؤسسات المالية الرئيسية تحتاج إلى إعادة رسملة أم لا.

(4) اختبار الضغط كأداة داخلية لإدارة المخاطر. تستخدم المؤسسات المالية اختبارات الضغط لقياس وإدارة المخاطر في استثماراتها. وكان بنك جي بي مورغان في منتصف التسعينيات من أوائل البنوك التي استخدمت القيمة المعرضة للخطر Value-at-Risk (VaR) في قياس مخاطر السوق وإن كان على نطاق محدود (Oura and Schumacher,2014:28-31).

وحسب طريقة التنفيذ هناك نوعان من الأساليب الرئيسية لإجراء اختبارات الضغط: اختبارات الضغط من أسفل إلى أعلى bottom-up ، تستخدم من قبل البنوك حيث تطبق نماذجه الداخلية بشكل فردي . واختبارات الضغط من أعلى إلى أسفل top-down، تطبق السلطات الإشرافية نماذجه الخاصة لقياس الآثار المترتبة على الصدمات على النظام المصرفي ككل (القرشي و النخلاني،22،2019).

5.1. اختبارات الضغط كأداة في إدارة المخاطر:

تعد اختبارات الضغط أداة هامة لتقييم مخاطر المؤسسات المالية، على مدى السنوات القليلة الماضية، وقد زاد استخدام اختبارات الضغط لقياس المخاطر في النظام المالي من قبل سلطات القطاع المالي والمؤسسات المالية في معظم أنحاء العالم.

لقد أصبحت اختبارات الضغط منهجية مالية رئيسية في مجال إدارة المخاطر، ليس فقط لأنها يمكن أن تساعد المؤسسات المالية في فهم تأثير سيناريوهات الضغط، لكن أيضاً لأنها يمكن أن تساعد في إحتساب المخاطر في حالة ظروف السوق المضطربة (Mike et al.,2013:310).

إن التطبيق الدوري لسيناريوهات اختبار الضغط تمثل أداة هامة لإدارة المخاطر، حيث تحذر من النتائج غير المتوقعة جراء ظهور أنواع مختلفة من المخاطر وتقديم تقييم لحجم رأس المال اللازم لتغطية الخسائر التي حدثت في هذا السياق. ونتيجة لذلك، سيناريوهات اختبار الضغط لها وظائف رئيسية منها: تقديم تقييم التعرض للمخاطر المحتملة، خارج حدود النماذج الجارية والبيانات التاريخية، ودعم التخطيط لرأس المال وتحديد خطط السيولة البديلة (Negrila,2010:36).

أ. اختبار الضغط لمخاطر السيولة: أظهرت الأزمة المالية في العام 2008 مدى أهمية الدور الذي تلعبه مخاطر السيولة في النظام المالي، وأبرزت عدم وجود إدارة سليمة لمخاطر السيولة في المؤسسات المالية قبل الأزمة، واتخذت السلطات الإشرافية والرقابية العديد من التدابير للتخفيف من الآثار السلبية لمخاطر السيولة النظامية كجزء من برامج معالجة الأزمة. كما أكدت الحاجة إلى تطوير أدوات احترازية لحماية النظام المالي من أحداث مخاطر السيولة السلبية المماثلة. وتشمل هذه الأدوات الاحترازية اختبار ضغط السيولة (Komárková et al. ,2011: 2)

ب. اختبار الضغط لمتطلبات رأس المال: توصي اتفاقية لجنة بازل II بربط مباشر بين اختبارات الضغط ومخاطر رأس المال، أي يجب أن يضمن البنك كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التي تظهرها نتائج اختبار الضغط بما يمكن البنك من مواجهة الخسائر المتوقعة التي قد تنشأ عن الصدمات المالية الكبيرة سيما في ظل الأوضاع الصعبة.

وبعبارة أخرى، يمكن البنوك أن تستخدم اختبارات الضغط لتقييم درجة تقلبات الدورة الاقتصادية لمتطلبات رأس المال التي تنطوي عليها عملية التقدير. ومن المتوقع أن تحتفظ البنوك ذات المتطلبات الرأسمالية الأكثر دورية باحتياطيات أعلى من رأس المال. كما يمكن استخدامها من أجل تحديد كم مقدار رأس المال الإضافي الذي قد تحتاجه البنوك في ظروف السوق القصوى (Quagliariello,2009:20).

ت. اختبار الضغط لمخاطر الائتمان: يشمل اختبار ضغط الائتمان تحديد الحالات المحتملة أو التغيرات المستقبلية في ظروف السوق التي قد تعرض البنك للمخاطر الائتمانية وتقييم قدرة البنك على مواجهة هذه التغيرات. ومن

الأمثلة على السيناريوهات التي يمكن استخدامها الركود الاقتصادي، حالة مخاطر السوق وحالة السيولة (Ljubic,2011:295).

لقد تم تعزيز قياس مخاطر الائتمان بشكل كبير من خلال قواعد بازل II التي تم تطبيقها دولياً في عام 2004 ودخلت حيز التنفيذ في البلدان الرئيسية في عامي 2007 و 2008، واستناداً إلى المفاهيم الأساسية لنظرية التمويل وكذلك على أفضل الممارسات من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية، وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية قواعد تتضمن امكانية قياس مخاطر الائتمان بطرق مختلفة، ومن بين هذه الطرق اختبار الضغط(Quagliariellom,2009:107).

2. الدراسة التطبيقية:

تم استخدام اختبار الضغط من أسفل إلى أعلى نظراً لندرة البيانات على المستوى القطاع المصرفي ككل خصوصاً تلك البيانات المتعلقة بكفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة القروض غير العاملة. أما نتائج تطبيق اختبارات الضغط فقد تم إظهارها بشكل تجميعي على مستوى البنوك الإسلامية على حدة والبنوك التجارية على حدة وعمل مقارنة بينها. بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام تحليل السيناريو حيث تم افتراض سيناريوهات مضادة تم تصميمها لغرض البحث.

1.2 بيانات الدراسة:

تم الرجوع إلى البيانات المالية السنوية التي تغطي المدة من 2008 إلى 2015م، وقد تم تحويل كل البيانات المتوافرة بشكل سنوي إلى بيانات ربعية باستخدام طريقة دايز DIZZ، مع ملاحظة أنه تم البدء بالربع الأول عام 2008م, والانتهاء بالربع الثاني من العام 2015م كون احتساب قيم الربعان الثالث والرابع يتطلب الحصول على بيانات العام 2016م، وهو ما لم يتسنَ الحصول عليه، كون بعض البنوك لم تصدر تقاريرها السنوية للعام 2016م حتى وقت اعداد الدراسة التطبيقية.

2.2 وصف نماذج الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة نماذج قياسية، هي نماذج دالة كفاية رأس المال، ودالة نسبة تغطية السيولة، ودالة نسبة القروض غير العاملة.

أ. نموذج دالة كفاية رأس المال: تختبر هذه الدالة فرضية الدراسة القائلة: "البنوك اليمنية تظهر نقصًا في كفاية رأس المال عن 8% في السيناريوهات المضادة". وتعبر نسبة 8% عن الحد الأدنى الذي تتطلبه لجنة بازل، وكذا البنك المركزي اليمني من كفاية رأس المال في البنوك. إن المحددات الرئيسة التي تم افتراض أثرها على كفاية رأس المال هي الناتج المحلي الإجمالي GDP وسعر الفائدة IR وسعر الصرافة EX. وبناءً على ما سبق تصاغ دالة كفاية رأس المال CAR على النحو الآتي:

$$CAR_{bank} = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 IR + \beta_3 EX + \varepsilon$$

حيث يشير الرمز β إلى الثابت بينما يشير الرمز ε إلى الباقي. ونظرًا لوجود قيم بعض المتغيرات على شكل معدلات (CAR،IR) وبعضها الآخر على شكل قيم عددية (EX،GDP)، قام الباحث بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات العددية لتحويلها لمعدلات، ومن ثم تصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$\log CAR_{bank} = \beta_0 + \beta_1 \log GDP + \beta_2 \log IR + \beta_3 \log EX + \varepsilon$$

ب. نموذج دالة نسبة تغطية السيولة: تختبر هذه الدالة فرضية الدراسة القائلة: "البنوك اليمنية تظهر نقصًا في نسبة تغطية السيولة عن 25% في السيناريوهات المضادة". وتعبر نسبة تغطية السيولة البالغة 25% عن الحد الأدنى الذي يشترطه البنك المركزي اليمني لتغطية السيولة في البنوك اليمنية. إن المحددات الرئيسة التي تم افتراض أثرها على نسبة تغطية السيولة هي الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرافة. وبناءً على ما سبق تصاغ دالة نسبة تغطية السيولة على النحو الآتي:

$$LCR_{bank} = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 IR + \beta_3 EX + \varepsilon$$

ولوجود قيم بعض المتغيرات على شكل معدلات (LCR،IR) وبعضها الآخر على شكل قيم عددية (EX،GDP)، قام الباحث بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات العددية لتحويلها لمعدلات، ومن ثم تصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$\log LCR_{bank} = \beta_0 + \beta_1 \log GDP + \beta_2 \log IR + \beta_3 \log EX + \varepsilon$$

ج. نموذج دالة نسبة القروض غير العاملة: تختبر هذه الدالة فرضية الدراسة القائلة: "البنوك اليمنية تظهر زيادة في نسبة القروض غير العاملة عن 10% في السيناريوهات المضادة". وتعبر نسبة 10% عن المعيار المقبول كحد أعلى لنسبة القروض غير العاملة عند الباحثين والمختصين. إن المحددات الرئيسة التي تم افتراض أثرها على نسبة القروض غير العاملة هي الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرافة. وبناءً على ما سبق تصاغ دالة نسبة القروض غير العاملة على النحو الآتي:

$$NPL_{bank} = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 IR + \beta_3 EX + \varepsilon$$

ولوجود قيم بعض المتغيرات على شكل معدلات (CAR،IR) وبعضها الآخر على شكل قيم عددية (EX،GDP)، قام الباحث بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات العددية لتحويلها لمعدلات، ومن ثم تصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$\log NPL_{bank} = \beta_0 + \beta_1 \log GDP + \beta_2 \log IR + \beta_3 \log EX + \varepsilon$$

3.2 تصميم الصدمات:

تم افتراض حصول ثلاث صدمات متدرجة من حيث القوة، تتغير بالزيادة أو الخفض بنسبة 15% و 30% و 45% مقارنة بقيم الربع الثاني من العام 2013 والذي يتضمن آخر قيم مدة الدراسة.

يفترض السيناريو الأول التأثير بالزيادة أو الخفض للمتغير المستقل على المتغير التابع بمقدار 15% فقط. كما يفترض السيناريو الثاني والأكثر قساوة من السيناريو الأول التأثير بالزيادة أو الخفض للمتغير المستقل على المتغير التابع بمقدار 30%. وأخيرًا يفترض السيناريو الثالث – وهو الأشد قسوة من السيناريوهين السابقين – التأثير بالزيادة أو الخفض للمتغير المستقل على المتغير التابع بنسبة 45%. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول01:"سيناريوهات الصدمات المفترضة"

Variable	Actual 2013:02	سيناريوهات الصدمات		
		سيناريو 1	سيناريو 2	سيناريو 3
GDP	7،392	6,283 (%15 -)	5,174 (%30 -)	4,066 (%45 -)
IR	%18	%15 (%15 -)	%13 (%30 -)	%10 (%45 -)
EX	214.89	247 (%15+)	279 (%30+)	312 (%45+)

المصدر: من اعداد الباحث

3.2. تنفيذ الصدمات واختبار الفروض:

تنفيذ الصدمات هي العملية التي تلي عملية تصميم الصدمات، إذ تم سابقًا تصميم سيناريوهات الصدمات، وهي كما ذكرنا تتكون من ثلاثة سيناريوهات، تختلف من حيث درجة قساوتها تصاعديًا.

اختبار الفرضية الأولى:

حتى نتمكن من اختبار هذه الفرضية يتطلب أولاً تنفيذ الصدمات, ومن ثم قياس مؤشرات المخاطر على مستوى بنوك العينة, وهذه المؤشرات هي كفاية رأس المال, ونسبة تغطية السيولة, ونسبة القروض غير العاملة.

أ. تأثير الصدمات على كفاية رأس المال: يظهر التأثير الناتج عن تطبيق الصدمات أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك ستظل بأمان فوق نسبة 8%, في جميع السيناريوهات (الأول والثاني والثالث), وهي النسبة المقررة من البنك المركزي, وكذا من لجنة بازل.

ب. تأثير الصدمات على نسبة تغطية السيولة: يظهر التأثير الناتج عن تطبيق الصدمات أن نسبة تغطية السيولة للبنوك لن تظل بأمان, إذا أنها ستنكشف بدءاً من الصدمة الأولى, وستسمر بالانكشاف أكثر بعد الصدمتين الثانية والثالثة, وهذا يعني أن هذه النسبة ستكون أقل من 25%, وهي النسبة المقررة من البنك المركزي, والشكل التالي يوضح ذلك.

ج. تأثير الصدمات على نسبة القروض غير العاملة: تشير نتائج تطبيق الصدمات أن نسبة القروض غير العاملة للبنوك سترتفع إلى مستويات قياسية وفقاً للسيناريوهات الثلاثة, وبالتالي ستنكشف هذه البنوك لمخاطر الائتمان، علماً أن مؤشر الأمان لهذه النسبة هو بحد أقصى 10%.

وبناء على ما ذكر سابقاً, يمكن تلخيص نتائج تطبيق السيناريوهات على البنوك اليمنية في الجدول التالي:

الجدول 02: "ملخص نتائج تطبيق السيناريوهات على البنوك اليمنية"

مستوى الصدمة	المعيار	سلامة البنوك
الصدمة الأولى (بسيطة)	CAR	سليمة
	LCR	منكشفة
	NPL	منكشفة
الصدمة الثانية (متوسطة)	CAR	سليمة
	LCR	منكشفة
	NPL	منكشفة
الصدمة الثالثة (قاسية)	CAR	سليمة
	LCR	منكشفة
	NPL	منكشفة

المصدر: من اعداد الباحث

يظهر لنا الجدول السابق، أن الفرضية الأولى للدراسة صحيحة فيما يتعلق بارتفاع مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، فيما لم تثبت صحة الفرضية في الجزء الخاص بمخاطر رأس المال، وهو فعلاً ما أظهرته نتائج تطبيق السيناريوهات، التي أكدت انكشاف هذ البنوك لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، وسلامة هذه البنوك من مخاطر رأس المال.

اختبار الفرضية الثانية:

حتى نتمكن من اختبار هذه الفرضية يتم أولاً إعادة تنفيذ الصدمات, ومن ثم قياس مؤشرات المخاطر على مستوى البنوك الاسلامية, ومن ثم على مستوى البنوك التجارية, وهذه المؤشرات هي أيضاً كفاية رأس المال, ونسبة تغطية السيولة, ونسبة القروض غير العاملة.

أ. تأثير الصدمات على مؤشر كفاية رأس المال: تظهر نتائج تطبيق الصدمات أن نسبة كفاية رأس المال لكلاً من البنوك الاسلامية, وكذا البنوك التجارية ستظل بأمان فوق نسبة 8%, في جميع السيناريوهات (الأول والثاني والثالث), وبالتالي فانه لا يوجد اختلاف بين هذه البنوك فيما يخص هذه المخاطر.

ب. تأثير الصدمات على مؤشر نسبة تغطية السيولة: تظهر نتائج تطبيق الصدمات أن نسبة تغطية السيولة لكلاً من البنوك الاسلامية والتجارية لن تظل بأمان, إذا أنها ستنكشف بدءاً من الصدمة الأولى, وستسمر بالانكشاف أكثر بعد الصدمتين الثانية والثالثة, وهذا يعني أنه لا يوجد أي اختلاف بين هذه البنوك فيما يخص مخاطر السيولة.

ج. تأثير الصدمات على مؤشر نسبة القروض غير العاملة: يظهر التأثير الناتج عن تطبيق الصدمات أن نسبة القروض غير العاملة لكلاً من البنوك الاسلامية والتجارية لن تظل بأمان, إذا أنها ستنكشف بدءاً من الصدمة الأولى

وستسمر بالانكشاف بعد الصدمتين الثانية والثالثة, وهذا يعني أنه لا يوجد أي اختلاف بين هذه البنوك فيما يخص مخاطر السيولة. ويوضح الجدول التالي ملخص نتائج اختبار هذه الفرضية:

الجدول (3): "ملخص لنتائج اختبار الفرضية الثانية"

مستوى الصدمة	المعيار	البنوك الاسلامية	البنوك التجارية
الصدمة الأولى (بسيطة)	CAR	سليمة	سليمة
	LCR	منكشفة	منكشفة
	NPL	منكشفة	منكشفة
الصدمة الثانية (متوسطة)	CAR	سليمة	سليمة
	LCR	منكشفة	منكشفة
	NPL	منكشفة	منكشفة
الصدمة الثالثة (قاسية)	CAR	سليمة	سليمة
	LCR	منكشفة	منكشفة
	NPL	منكشفة	منكشفة

المصدر: من اعداد الباحث

أظهر لنا الجدول السابق، أن الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على " نتائج تطبيق اختبارات الضغط لمتغيرات الاقتصاد الكلي المتوقع حدوثها مجتمعة (الناتج المحلي الإجمالي GDP، نسبة الفائدة IR، سعر الصرافة EX) تظهر اختلاف مخاطر (كفاية رأس المال CAR، نسبة تغطية السيولة LCR، نسبة القروض غير العاملة NPL) بين البنوك الإسلامية والتجارية اليمنية " غير صحيحة، حيث أظهرت نتائج اختبار الضغط عبر تطبيق السيناريوهات أن كلاً من البنوك الاسلامية والتجارية ستنكشف لمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، وسلامة هذه البنوك من مخاطر رأس المال.

الخاتمة:

بناءً على نتائج الدراسة العملية يمكن التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات صحة الفرضية الأولى للدراسة فيما يتعلق بارتفاع مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، فيما لم تثبت صحة الفرضية في الجزء الخاص بمخاطر رأس المال، من خلال ما أظهرته نتائج تطبيق اختبار الضغط عبر اسلوب السيناريوهات لمتغيرات الاقتصاد الكلي ، التي أكدت انكشاف البنوك عينة البحث لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، وسلامة هذه البنوك من مخاطر رأس المال.
- تشير نتائج الدراسة المقارنة لنتائج اختبارات الضغط بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة، حيث لم تظهر اختلافات في مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والتجارية ، فقد أظهرت نتائج تطبيق اختبار الضغط عبر تطبيق السيناريوهات أن كلاً من البنوك الاسلامية والتجارية ستنكشف لمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، وسلامة هذه البنوك من مخاطر رأس المال، مما يعني أن تعرض البنوك اليمنية لنفس المخاطر الناتجة عن تأثيرات عوامل الاقتصاد الكلي.
- تظهر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، أن البنوك اليمنية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية في العام 2008، وهذا يدل على محدودية تأثرها بالعالم الخارجي، في حين كان التأثر واضحاً بالأحداث السياسية لعام 2011، من خلال انخفاض كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، مقابل ارتفاع نسبة القروض غير العاملة في ذلك العام، مقارنةً بالأعوام التي سبقته، كما أظهرت البيانات التعافي السريع من ذلك التغير السلبي، بدءاً من العام 2012 كما يتضح من البيانات الخاصة بهذا العام.

وبالاعتماد على النتائج السابقة يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ضرورة تطبيق اختبارات الضغط كأداة هامة لإدارة المخاطر، حيث تسهم سيناريوهات اختبار الضغط في تقديم تقييم التعرض للمخاطر المستقبلية، خارج حدود النماذج الجارية والبيانات التاريخية، ودعم التخطيط لرأس المال وتحديد خطط السيولة البديلة التي كانت أبرز مظاهر الأزمة المالية.
- ضرورة إجراء اختبارات الضغط بشكل منتظم، ليس فقط للبنوك، بل يجب أن تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية، كشركات التأمين، وشركات الصرافة وغيرها.
- على البنوك أن تولي العناية اللازمة بإدارة سيولتها، بالإضافة إلى الاهتمام الكافي بعملية منح الائتمان، وتحسين جودة عملية استرداد ديونها.
- توصى الدراسة السلطة الإشرافية على البنوك ممثلة بالبنك المركزي بعقد الدورات التدريبية للعاملين في البنوك حول كيفية استخدام اختبارات الضغط في قياس مدى تحمل البنوك للصدمات المالية، وإدارة المخاطر المصرفية.
- اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول متطلبات تطبيق اختبارات الضغط في المؤسسات المالية بوصفها لديها القدرة على محاكاة الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، وتعزز من التزامها بالمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي.

قائمة المراجع:

- القرشي، عبدالله و النخلاني، سعد، 2019، اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، 2014، صنعاء.
- التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة، للأعوام 2008-2015، صنعاء.
- Anand,K., and Bédard,K., , and Traclet,V.,.2014. " Stress testing the Canadian Banking System: a System-wide approach", financial System Review, (June):61-68.
- Anwar,J.,and Archer,S.,.2016. "Solvency Stress testing of Islamic Commercial Banks Assessing the stability and resilience", Journal of Islamic Accounting and Business Research,7(2):112-147.
- Bookstaber,R., Cetina,J.,and Feldberg,.G.,.2014. "Stress tests to promote Financial Stability: Assessing progress and looking to the future", Journal of Risk Management in Financial Institutions, 7: (1) 16-25.
- Dimitris, N.,.2007. "Stress Testing for Risk Control under Basel II,1th edition, Jordan Hill,USA.
- Haben,P.,and Friedrich,B.,.2015. "Stress testing European banks: Lessons for risk managers", Journal of Risk Management in Financial Institutions, 8: (3) 264-276.
- Hassan, K., Unsal, O., and Emre, H.,2016. " Risk Management and Capital adequacy in Turkish participation and Conventional Banks: A Comparative Stress testing Analysis", Borsa Istanbul Review, 16 (2): 72 – 81.
- Komárková,Z. , Geršl,A.,. and Komár,L.,.2011. "Models for Stress Testing Czech Banks´ Liquidity Risk", CNB Working Paper Series,11: 1-40. Available at http://www.cnb.cz
- Ljubic,M., . 2011. "Stress testing As Instrument of Risk Control In Banks", Megatrend Review, 8(1):295-314.
- Mike, K., Jerry, W. , and Manabu, A.,.2013. "Stress testing correlation Matrices for Risk Management", North American Journal of Economics and Finance,26:310-322.
- Negrila,A.,.2010. "The Role of Stress-test Scenarios in Risk Management Activities and in the Avoidance of a New Crisis", Theoretical and Applied Economics, XVII (2): 5-24.
- Onder, S.,Damar, B., and Ali,A., .2016. "Macro Stress Testing and an Application on Turkish Banking Sector", Procedia Economics and Finance, 38: 17 – 37.
- Oura,H. , and Schumacher,L.,.2014, "Macrofinancial stress testing: Incorporating systemic risk perspectives into a stress testing framework" , Journal of Risk Management in Financial Institutions, 7: (1) 26-37.
- Quagliariello,M.,.2009. Stress-testing the Banking System,1th edition, Cambridge, New York.

توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية:تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)

The Localization of Islamic Banking in Algerian Banks, the Challenges of Implementation and the Requirements for Success in Light of the System(02-20)

د. العرابي مصطفى

مخبر الدراسات الاقتصادية

و التنمية المحلية بالجنوب الغربي

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

mlarabi82@yahoo.fr

د. طروبيا ندير

جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر

nad.troubia@univ-adrar.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/29

تاريخ القبول: 2020/08/18

الملخص: إتجهت الجزائر نحو توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، من خلال السماح بفتح شبابيك ونوافذ إسلامية والتي أقرها نظام بنك الجزائر (20-02) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على هذا التوجه نحو الصيرفة الإسلامية من خلال الوقوف على مبرراته وتحديات تطبيقه ومتطلبات نجاحه. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للصيرفة الإسلامية أن تلعب دورا كبيرا في إستقطاب السيولة وتعبئة الادخار المحلي من أجل تمويل الاستثمار، شريطة العمل على إزالت كل العقبات التي تعيق هذا التحول وخاصة عقبة قانون النقد والقرض الذي وضع على مقاس البنوك التقليدية ولم يراعي خصوصية العمل المصرفي الاسلامي.

الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي؛ صيرفة إسلامية؛ نوافذ إسلامية؛ النظام 20-02؛ الجزائر.

Abstract: Algeria has moved towards the localization of Islamic banking in Algerian banks, by allowing the opening of Islamic windows and windows, which were approved by the Bank of Algeria (20-02) regulation that specifies the banking operations related to Islamic banking and the rules for its practice.

This study attempts to shed light on this trend towards Islamic banking by identifying its causes, challenges of its implementation and requirements for its success. This study concluded that Islamic banking can play a major role in attracting liquidity and mobilizing domestic savings in order to finance investment, provided that work is done to remove all obstacles that hinder this transformation, especially the obstacle of the monetary and loan law, which was developed according to the standard of traditional banks and did not take into account the privacy of banking. Islamic.

.***Key Words*:** Islamic Finance; Islamic banking; Islamic windows; Order 20-02; Algeria.

JEL Classification : G21, O16.

* مرسل المقال: العرابي مصطفى (mlarabi82@yahoo.fr)

المقدمة:

تعد صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية وأسرعها نمواً حول العالم. وقد ساهم الإقبال الكبير والمتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة في بلوغ هذه الصناعة مكانة مرموقة. وكنتيجة لذلك، شهدت العقود الأربعة الماضية نمواً متسارعاً للتمويل الإسلامي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، وازداد الطلب على المنتجات المصرفية والمالية الإسلامية والتي تستند إلى الشفافية والضوابط الشرعية. هذا ويمر الاقتصاد الجزائري بمرحلة صعبة يحتاج فيها لكل ما يدعم ويعزز نموه واستقراره. ومما لا شك فيه أن تطوير الجانب الاقتصادي مرتبط بمدى استجابة وفعالية النظام المصرفي، ولهذا يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة كثيرا مما تتيحه الصيرفة الإسلامية في مختلف المجالات. وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية:

بعد السماح بفتح نوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية والتي أقرها نظام بنك الجزائر (20-02) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها؛ ما أهم العقبات التي لازالت قائمة أمام نجاح توطين المصرفية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائر، وما أهم متطلبات هذا النجاح؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما واقع الصيرفة الإسلامية محليا و عالميا؟
- ما مبررات توجه الجزائر حاليا نحو الصيرفة الإسلامية؟
- ما مضمون النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها؟
- ما تحديات العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر؟
- ما متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من أهمية اعتماد الصيرفة الإسلامية في االنظام المصرفي الجزائري، والتي تؤدي دوراً مهما في توفير الموارد المالية المناسبة لتمويل الاقتصاد، والتي لا يمكن أن تؤدي الدور المنوط بها إلاّ إذا توفّرت لها البيئة المناسبة.

أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمّها:

- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية محليا و عالميا.
- بيان مضمون نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 ؛
- محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها؛

منهج الدراسة: المنهج المتبع في هذه الدراسة، هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لملائمتهما لعرض المفاهيم النظرية لمختلف عناصرها، وللمناقشة والتحليل، حيث يتعلق الجانب الوصفي بوصف واقع الصيرفة الاسلامية محليا وعالميا و ابراز مضمون النظام 20-02، أمّا الجانب التحليلي فانصب حول محاولة تقييم هذا النظام والوقوف على أهم مبررارت التوجه نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر والعقبات التي تعترضها ومتطلبات نجاحها.

هيكل الدراسة : لتحقيق أهداف البحث وللإجابة على إشكاليته، تم تقسيمه إلى خمسة محاور؛ كالآتي:

- واقع الصيرفة الإسلامية عالميا ومحليا؛
- مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- قراءة في نظام بنك الجزائر رقم 20-02؛
- تحديات العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر؛
- متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1. واقع الصيرفة الإسلامية عالميا ومحليا:

1.1. واقع الصيرفة الإسلامية عالميا:

شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي العالمي، وبالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة وإنجازات رائدة تمثلت في نمو أعدادها بمعدل تراوح من 10-15 % سنويا ليرتفع عددها من مصرفين اثنين في سنة 1975 إلى أكثر من 600 مصرف ومؤسسة مالية منتشرة في أكثر من 75دولة من دول العالم. (Frasier-Nelson, Summer 2014, p. 92)

وقد شهد العقد الاول من القرن الواحد والعشرين نموا متزايدا للمصارف الإسلامية في الدول الغربية، حيث وصل عددها إلى 50 مصرفا نهاية 2010 منها 22 مصرفا في المملكة المتحدة وحدها (IFSL Research, 2010, p. 3). وذلك بالإضافة إلى الفروع والنوافذ الإسلامية الموجودة في أكثر من 350من المصارف الأخرى (Azmi, 2012, p. 111).

أمّا بخصوص تطور حجم العمل المصرفي الإسلامي، فقد أظهرت تجربة المصارف الإسلامية نمواً سريعاً وتطوراً مُضطرداً خلال العقود الأربعة الماضية، وصاحب الزيادة في أعداد المؤسسات المالية الإسلامية نموٌ هائلٌ في حجم أصول التمويل الإسلامي، إذ بلغت قيمة أصوله نحو1.8 تريليون دولار عام 2013، بعد أن سجلت معدل نمو سنوي مركب قدره 17.4% خلال الفترة ما بين عامي 2008 و 2013(بيت التمويل الكويتي، 2014، صفحة 1) لترتفع إلى 2.44 تريليون دولار أمريكي عام 2019 بمعدل نمو سنوي 11.4٪ بعد ما سجلت 2.19 تريليون في عام 2018. (IFSB's, July 2020, p. 4)

ومنذ إنشاء الصيرفية الإسلامية، فإنها تمثل المحرك الأساسي لنمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي ، فحسب الشكل (01) يتبين أن صناعه التمويل الإسلامي يسيطر عليها قطاعي الخدمات المصرفيه والصكوك بنسبتي 73% و22% علي التوالي، من إجمالي الأصول.في حين أن قطاعي التكافل وصناديق الإستثمار حازا على 1%و4% على التوالي .

الشكل 01: " توزيع أصول التمويل الإسلامي حسب القطاعات(2019)"

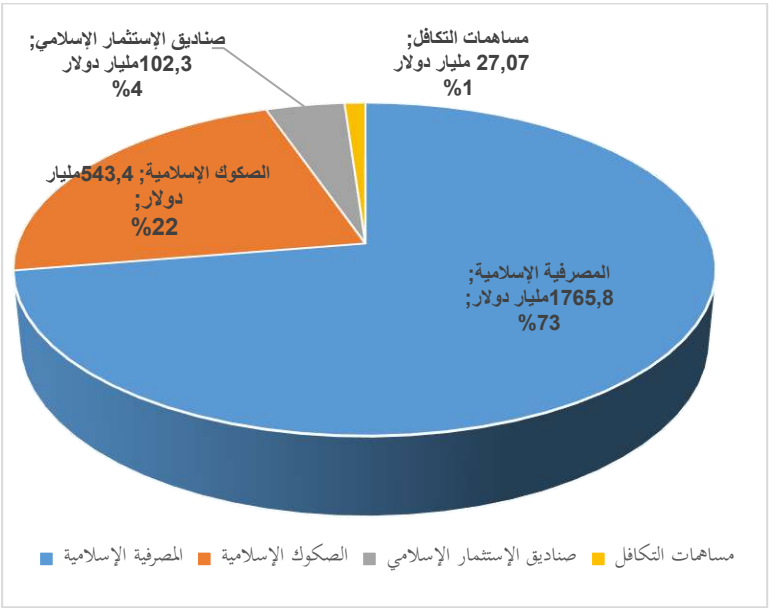

Source: Islamic Financial Services Board, "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020 "- July 2020,p:13

2.1 . واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر إلى أواخر عام 1929 م، تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري"بعد أن تمّ إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان* وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين ،لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته. (بلعباس، 2013، صفحة 1)

واعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك هو بنك البركة الجزائري في1990/12/06، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد واالقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، ثم فتح أبوابه رسمياً في 1991/05/20 (ناصر و بوشرمة، 2010، صفحة 310) ، برأسمال نصفه من القطاع الخاص الأجنبي وهو يُعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر. وقد بلغ عدد فروع المصرف 31 فرعا، وحجم أصوله حوالي 2,15 مليار دولار سنة 2019. (مجموعة البركة الإسلامية، 2020، صفحة 21)

وفي عام 2008 تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال هو مصرف السلام الجزائري، والذي باشر أعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية .ويقدر رأس مال مصرف" السلام" الذي تم إفتتاحه بتاريخ 2008/10/20 ب 72 مليار دينار جزائري (100مليون دولار) ، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر (ناصر و بوشرمة، 2010، صفحة 310). وقد بلغ عدد فروع المصرف 19 فرعا، وحجم اصول المصرف حوالي 1096مليون دولار سنة 2019 (مصرف السلام، 2020، صفحة 10).

كما قامت بعض البنوك التجارية الاجنبية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية، قدمت من خلالها بعض التمويلات الإسلامية لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة :

فقد فتحت المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي". قدمت من خلاله خدمات مصرفية إسلامية بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات؛كما قام بنك الخليج الجزائر بفتح فرع إسلامي له. (بوعيطة، 2018، صفحة 248)

وبعد صدور نظام بنك الجزائر رقم 20-02 الذي رخص للبنوك التقليدية الجزائرية بفتح شبابيك إسلامية، تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية رسميا في 04 أوت 2020 على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، بفتح أول شباك للصيرفة الاسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري بهدف تسويق منتجات مطابقة للشريعة.

هذا وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار سنة 2018 .(ICD, 2020, p. 28)، أي حوالي 2% من إجمالي الأصول المصرفية، وهي لا تمثّل إلا: 15% فقط من مجموع أصول المصارف الخاصة، مع محدودية انتشارها جغرافيًّا.

2. مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر :

هذا التوجه نحو توطين الصيرفة الاسلامية يرجع في المقام الأول إلى وجود إرادة سياسة تدفع في هذ الاتجاه، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

1.2. الارادة السياسية:

توفر قدر من الارادة السياسية التي دفعت في اتجاه توطين المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية؛ وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله:" ان العمل بالصيرفة الاسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية و تنويع منتجاتها و خدماتها، واكد أن الصيرفة الاسلامية سيتم العمل بها و تعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية و دقيقة في اطار مبادئ الشريعة وذلك لكسب ثقة المواطن." (وكالة الانباء الجزائرية، 04-08-2020)

2.2.الإستفادة من مزايا التمويل الإسلامي:

لعل من أهم أسباب هذا التوجه هو الإستفادة من مزايا التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الإستقرار المالي، فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات المالية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، ويعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعله أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمات المالية. هذا وقد أقر العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحّة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى الأخذ بها .فقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها ، و إفساح المجال لعملها بل و الإشادة الدولية بها خاصة بعد اعقاب أزمة 2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009م:" إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية" (فرحان،

20-21 مارس2010). وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا (Clarisse, 2009)، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إنّ النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين (محيسن، 01 جوان 2009). وفي نفس السياق، صرحت وزيرة المالية الفرنسية سابقا والمديرة السابقة لصندوق النقد الدولية و المديرة العامة للبنك المركزي الأوروبي (ECB) حاليا كريستان لاغارد، بأنها ستكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا؛

2.3.وضعية الاقتصاد الجزائري:

كما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار البترول وقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة منذ سنة 2014 جراء تراجع إيراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90 في المئة من إجمالي إيراداتها. ان التراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود في بدية سنة 2020، وتفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة، أدى إلى تؤاكل جزء كبير من إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة لتصل الى حدود 62 مليار دولار في فيفري 2020(وكالة الانباء الجزائرية، 2020). من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية ضمن حملة إصلاحاتها الاقتصادية لدعم اقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة، والاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها (موساوي، 2018، صفحة 215).

2. 4. محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازية (محاربة الاكتناز المالي):

تشير بعض التقديرات ان السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية. وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر أن أطلقت، في إبريل 2016، عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة، بهدف استقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبت العملية بسبب الفوائد، وبلغ حجم الشراء قرابة 5 مليارات دولار فقط، في حين كانت الحكومة تسعى إلى جمع قرابة 27 مليار دولار على الأقل. (كحال، 2019). ان مشروعية صيغ التمويل الإسلامي وتنوعها ومرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة، من شأنها تعبئة جزأ كبير من المدخرات المحلية والسيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات غير الرسمية وتوجيهها نحو أهداف تمويل الاقتصاد وتنويعه.

2. 5. الوازع الديني:

إن إعتماد المصرفية الإسلامية في البنوك يأتي استجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين الذين يرغبون في توظيف واستثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعاتهم.

2. 6.صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي:

هناك سبب آخر لهذا التوجه وهو ان الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين فقط (بنك البركة وبنك السلام)، الذين يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع 3% فقط من الحصة السوقية. وكما هو معلوم توجد بالجزائر 29 مؤسسة بنكية، منها 7 بنوك عمومية (حكومية)، وأكثر من 20 بنكاً أجنبياً.

2. 7.الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية و تعظيم أرباحها:

إن من بين مبررات اعتماد الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية العمومية هو السعي نحو زيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الاستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساسا على الإقراض بالفائدة.

3. قراءة في نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 :

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال الصيرفة الإسلامية فيها، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي.

1.3.مضمون نظام بنك الجزائر رقم 20-02:

واجهت البنوك الإسلامية في الجزائر منذ تأسيس أول بنك سنة 1990، عقبات حالت دون انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة.

في اطار تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية، أصدر بنك الجزائر في 4 نوفمبر 2018 التنظيم رقم 18-02 المحدد لقواعد لممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بـ«الصيرفة التشاركية»، وحدد أشكال العمليات المصرفية المتعلقة بتلقي الأموال وتوظيفها وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، مثل (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار). وفي 15 مارس 2020، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 20-02 الصادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية لعام 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من اجل تشجيع خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر .وقد ألغى هذا النظام أحكام النظام 18-02 السابق الذكر.

حدد هذا النظام في مادته الثانية مفهوم العملية البنكية، التي تدخل ضمن "الصيرفة الإسلامية" في كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد؛ (بنك الجزائر، 2020، صفحة 33). وعرف هذا النطام في مادته 17، "شباك الصيرفة الإسلامية" بأنه: هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. (بنك الجزائر، 2020، صفحة 34). كما رخص هذا النظام للبنوك أن تقدم ثمانية منتجات بنكية إسلامية، هي : المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والإستصناع وحسابات الودائع وودائع الإستثمار؛وقد عرف هذا النظام كل منتج مالي إسلامي على حدة في مواده من 05إلى 12. وكان من بين بنود هذا النظام هو انشاء هيئتين شرعيتين: (بنك الجزائر، 2020، صفحة 34)

- هيئة رقابة شرعية خاصة بالبنك: تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، وتكمن مهام هذه الهيئة على وجه الخصوص في الحرص على مطابقة المنتجات المالية للشبابيك الإسلامية للشريعة الإسلامية؛
- الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية: والتي تمت المصادقة عليها فعليا من طرف المجلس الإسلامي الأعلى ويكمن دور هذه الهيئة في منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية.

تحدث هذا النظام على في مادته 17و18 وجوب استقلالية الشبابيك الاسلامية إداريا ومحاسبيا وماليا عن الهياكل الاخرى للمصرف التقليدي.

2.3.تقييم نظام بنك الجزائر رقم 20-02:

أ. إيجابيات النظام رقم 20–02: وتتمثل أهم إيجابيات هذا النظام في :

- كونه يشكل اضافة تشريعية جيدة للساحة المالية الجزائرية بإقراره لمجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، مما يساعد على تعبئة الادخارات من جهة وتنويع التمويلات من جهة أخرى. وسابقًا، كانت خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتمثل في تمويلات لشراء عقارات (أراضٍ وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلًا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة، وبهذا النظام الجديد ستزيد خدمات الصيرفة الإسلامية؛
- إن فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية، من شانه المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية. وهذه الخطوة ستكون كمرحلة انطلاق للتحول التدريجي والشامل نحو العمل المصرفي الاسلامي؛ إذ إنه من الصعوبة بمكان أن تتحول المصارف التقليدية مباشرة إلى مصارف إسلامية فهناك العديد من الصعوبات و المعوقات التي تكتنف عملية التحول المباشرة، أما إذا أصبح التحول بشكل تدريجي و بطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروعا للمصارف التقليدية ومن ثم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل فستكون العملية أسهل بكثير؛ (رمضاني و لبرود، 2017، صفحة 156)
- إن تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالاضافة الى جود هيئة شرعية في كل بنك إسلامي، يضفيان مزيد من الثقة والطمئنينة للمدخرين حول مشروعية المنتجات المالية الإسلامية، مما يساهم أكثر في تعبئة الادخارات المحلية؛
- ألح هذ النظام على ضرورورة استقلالية الشبابيك الاسلامية إداريا ومحاسبيا وماليا عن الهياكل الاخرى للمصرف التقليدي، باعتبار أن الاستقلالية أمرا ضروريا شرعاً للتحوط من شبهة اختلاط اموال الصيرفة الإسلامية بالاموال الربوية للمصرف، وان هذه الاستقلالية هي معيار حيوي لمصداقية العمل في اطار الصيرفة الاسلامية التي تتم من خلال النوافذ الاسلامية للبنك التقليدي.

ب.سلبيات النظام رقم 20-02: يمكن الإشارة إلى بعض المآخذ حول هذا النظام كما يلي:

- قدم هذا النظام في مادته الثانية مفهوم ناقص للعملية البنكية التي تدخل ضمن "الصيرفة الإسلامية"، بحيث وصفها بكل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد.وهنا يجب التنويه ان العمل المصرفي الإسلامي لا يميزه فقط تحريم الفوائد الربوية أخذا وعطاءا ، بل يجب أن ينضبط بكل أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية؛

- لم يراعي هذ النظام بعض المصطلحات التي تميز التمويل الإسلامي، فعلى سبيل المثال سمى هذا النظام في تعريفه لصيغة المضاربة "رب المال " أو صاحب رأس المال في عقد المضاربة ب "مقرض للأموال" ؛ وكذالك أغفل هذا التنظيم تحمل الخسارة والربح في أي معاملة؛ (عبداللاوي، 2020).
- من المعلوم أنه ليس من خصائص النّظام القانوني التفصيل في المواد القانونية لكن بعض العناصر الأساسية بحاجة إلى تفصيل في هذا النّظام، والبعض الآخر بحاجة إلى تعليمات أو مذكرات عملية تطبيقية من قبل الجهات المعنية وخاصة ما يتعلق بالمنتجات كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة-...فمثلا في منتوج المشاركة الهدف هو تحقيق الأرباح مع تحمل الخسائر من الطرفين أو الأطراف ومعروف أن المشاركة في الربح والخسارة على حسب رأس المال المساهم به هي أهم خاصية لهذا المنتوج ، وفي منتوج المضاربة تسمية ربا لمال في المضاربة بـ—مقرض للأموال — والأصح هو رب المال كما أن القرض بفائدة محرم إلا أن يكون قرضا حسنا كذلك منتوج الإجارة لم يشر النظام إلى مآل العين المؤجرة هل هي إجارة تشغيلية تبقى العين المؤجرة في ملك البنك أو إجارة منتهية بالتمليك تنتقل ملكيتها للزبون بمجرد تسديد الأقساط أما منتوج السّلَم فالمعلوم فيه أن يقضي رأس المال في المجلس وذلك لئلا يدخل تحته بيع الكالئ المنهي عنه؛ (عبداللاوي، 2020)
- أشار هذا النّظام لخضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لكل الأحكام القانونية والتنظيمية بالبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك الالتزام بتعليمات قانون النقد والقرض. وهذا الخضوع المطلق قد يسبب تعارضا بين أحكام الشريعة في المال والأحكام القانونية المصرفية.

4. تحديات العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر:

لابأس أن نشير إلى جملة من التحديات والعقبات التي لازالت قائمة والتي قد تعيق هذا التوجه نحو توطين الصشيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري:

1.4. تحدي قانون النقد والقرض:

إن أهم تحدي قانوني هو وجوب الالتزام بقانون النقد والقرض الجزائري والمبني على أسس تقليدية ربوية؛ وفي هذا الاطار فقد ذكر النظام 02_20 صراحة أن البنوك لا بد أن تلتزم بقانون النقد والقرض، والذي وضع على مقاس البنوك التقليدية ولم يراعي خصوصية المعمل المصرفي الاسلامي، فعلى سبيل المثال، من المعروف أن بعض صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على أساس المشاركة تحتاج لمساهمة البنك في الشركات والمؤسسات. لكن جاء في قانون النقد والقرض ما يتعارض في الظاهر مع فكرة المساهمة في الشركات والمؤسسات.حيث نصّ الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة:74« يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تأخذ مساهمات وتحوزها، ولا يجوز أن تتعدى هذه المساهمات بالنسبة للبنوك، الحدود التي رسمها مجلس النقد والقرض » (بنك الجزائر، 2003، صفحة 12) ، ومن المادة هذه يُفهم أنّ مساهمات البنوك عموما يجب أن تكون محدّدة بسقف لا يجوز تخطيه، وهذا يتعارض صراحة مع مبدأ التمويل بصيغة المضاربة والمشاركة.

2.4.تحديات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي:

وهنا تبرز عدة إشكالات:

- **إستعمال نسبة الإحتياطي القانوني:** عند إستعمال البنك المركزي لنسبة الإحتياطي القانوني كسياسة نقدية فإن المصارف الإسلامية والشبابيك الإسلامية لا تتمكن من الاستفادة من الفوائد التي يمنحها على هذه الاحتياطات، وبالتالي فهي تُعطّل جزءاً من المال من غير الحصول على عوائد عليه، وتؤدّي إلى تقليص قدرات المصرف الإسلامي والشبابيك الإسلامية على الاستثمار وبالتالي التأثير على مداخله وأرباحه. فبنك الجزائر رفع نسبة الاحتياطي القانوني في فيفري 2019إلى حدود 12 بالمائة من كل وديعة مما يؤدي إلى انخفاض العائد المتحقق من الودائع وبالتالي تخفيض أرباح المودعين. (جعوتي، 2020، صفحة 147)
- **استعمال سعر إعادة الخصم:** يسمح سعر اعادة الخصم للبنوك التقليدية للحصول على القروض من البنك المركزي، خاصة عندما تعاني من شح في السيولة، وبالنسبة للمصارف والشبابيك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من سياسة سعر الخصم لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3.4.تحدي استحالة اللجوء للبنك المركزي عند شح السيولة:

عندما يعاني المصرف التقليدي من شح في السيولة فإنه يمكنه اللجوء إلى الخيارات التي يطرحها البنك المركزي بإعتبار المقرض الاخير، أما في حالة المصرف الاسلامي فإنه لا يمكنه اللجوء إلى هذه الخيارات، كعدم إمكانية اللجوء إلى تسهيلات القرض الهامشي، الذي يمنحه بنك الجزائر للبنوك من أجل تزويدهم بحاجتهم من السيولة لمدة 24 ساعة مقابل سعر فائدة محدد مسبقا.كما لا يمكنه الاستفادة ممّا يقدّمه سوق ما بين البنوك من تسهيلات بسبب التعامل بالفائدة.

4.4.تحدي القانون الجبائي الجزائري:

من أهم ما يُشكّل عقبةً أمام التمويل ببعض الصيغ الإسلامية هو القانون الضريبي الذي لا يراعي خصوصية بعض صيغ التمويل الإسلامي، ففي حالة التمويل بصيغة المضاربة مثلال، يجد المصرف نفسه يدفع ضريبتين على الأرباح (IBS) ضريبة على أرباح شركة المضاربة وضريبة على أرباح البنك التي تحسب فيها أرباح شركة المضاربة، مما يرفع من الأعباء الضريبية للمصرف الإسلامي بفعل مشكل الإزدواج الضريبي. كما أن المصرف يتعرض كذلك للازدواج الضريبي بسبب الرسم على النشاط المهني TAP.

5.4.تحدي القانون التجاري الجزائري:

من أهم الاشكالات في هذا الاطار، هو عدم تناول القانون التجاري الجزائري لمنتجات الصيرفة الاسلامية من حيث شروطها، وحقوق وواجبات اطرف العقد، والعقوبات في حالة التعدي والتقصير.

6.4.تحدي قلة الكوادر البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي:

هناك نقص كبير في الاطارات والكوادر المؤهلة للقيام بالعماليات المصرفية القائمة على أسس اسلامية، إذ يلاحظ في الجزائر عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري المؤهل للعمل المصرفي الإسلامي، بحيث أن معظم الموظفين وحتى اطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الاسلامية الكافية حول النظام المصرفي والمعاملات المالية الإسلامية.

7.4.تحدي عدم وجود سوق مالي وسوق تأمين تكافلي:

إن وجود مؤسسات التأمين الإسلامي "التكافلي" و سوق مالي إسلامي (إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة)، يشكل عنصرا "محوريا" في بنية النظام المالي القائم على أساس المبادئ الإسلامية.

8.4.تحدي عدم وجود نظام محاسبي يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية:

عدم ملاءمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي، الامر الذي ينعكس عليه في صورة إطالة الاجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاءوتجعل من النتائج المتحصل عليها موثوق فيها لاتخاذ القرار المالي سواء فيما يخص القرار التمويلي أو القرار الاستثماري.

هذه التحديات جعلت البعض يصف هذه الانطلاقة في العمل المصرفي الاسلامي بالانطلاقة العرجاء ان صح التعبير ، فهي تمشي بساق سليمة إلى حد كبير وهي العلاقة بين العميل والبنك، وساق مشلولة تجرّها معها وتعاني منها وهي العلاقة بين البنك والبنك المركزي وبقية البنوك. اذ لابد لهذه العلاقة أن تراعي خصوصية العمل المصرفي الاسلامي.

5. متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن نجاح التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر سواء تعلق الامر بإقامة نوافذ اسلامية أو تعزيز نشاط البنوك الإسلامية المتواجدة يتطلب مجموعة من الاجراءات نذكر منها:

1.5.متطلبات تنظيمية وقانونية:

تعاني الصيرفة الإسلامية من فراغ قانوني في ظل نظام تقليدي لا يسعى إلى تطوير القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية، مما يجعلها تخضع مكرهة إلى قوانين وضعية تتعارض في كثير من الأحيان مع إلتزاماتها الشرعية وخصوصية عقود التمويل الإسلامي. وتتمثل أهم متطلبات الاصلاح في هذا المجال:

- سن قانون خاص بالصيرفة الإسلامية أو مراجعة قانون النقد والقرض وإيجاد إجراءات وآليات فعالة في تطبيق سياسات البنك المركزي في الرقابة والاشراف، تراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية، و لعل أهم الجوانب التي يجب مراجعتها من طرف بنك الجزائر هي : نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الاخير للإقراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية رأس المال ؛
  - إعفاء الودائع الاستثمارية من الاحتياطات القانونية؛
  - إعادة النظر في طريقة حساب معامل السيولة لدى البنوك الإسلامية، واستثناء الودائع الاستثمارية من العناصر المكوّنة للمطلوبات؛
  - تسقيف مساهمات البنوك الإسلامية بنسبة من أموالها الخاصة إضافة إلى ودائع الاستثمار.
- مراجعة القانون التجاري لكي يستوعب منتجات المالية الإسلامية، عن طريق إدراج نصوص قانونية خاصة بعقود التمويل الإسلامي وشروطها، وحقوق وواجبات كل طرف، ومعالجة حالات التقصير والتعدي.

- مراجعة القانون الضريبي والجبائي، لكون أن طبيعة عوائد المنتجات المالية الاسلامية تختلف عوائد المنتجات المالية التقليدية ، ومعالجة مشاكل الازدواج الضريبي بالنسبة للمنجات الاسلامية؛
- مراجعة قوانين الشركات وقوانين الاستثمار بما يتناسب وعقود التمويل لإسلامي.

2.5.متطلبات توفير الإطارات البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي:

يجب العمل على توفير الكفاءات القادرة على إدارة النشاط المصرفي الإسلامي، مدربة ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للقيام بالمعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية النوعية، وواعية وملتزمة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للعمل المصرفي الإسلامي (موساوي، 2018، صفحة 215) وذلك من خلال : (ناصر و بوشرمة، 2010، صفحة 313)

- إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة؛
- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محلياً أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا لمجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، و مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (القاهرة)؛
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين.

3.5.متطلبات تطوير النظم الفنية والمحاسبية :

تمثل النظم المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، أن وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي أعدت من أجله.

نظرا للاختلاف قواعد العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، فيتوجب تطوير السياسات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، سواءً كان ذلك من الناحية الشرعية أم من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي. (موساوي، 2018، صفحة 224)

4.5.متطلبات اكمال بنية النظام المالي الإسلامي:

يجب الإسراع في إكمال بنية النظام المالي الإسلامي، عن طريق إنشاء مؤسسات التأمين الإسلامي "التكافلي" و إنشاء سوق مالي إسلامي (إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة). فاعتماد التأمين التكافلي من شأنه أن يجنب الصيرفة الإسلامية اشكالية التعامل مع مؤسسات التأمين التجاري في بعض التمويلات، كما أن إعتماد الصكوك الإسلامية من شأنه أن يقدم حلولا للمصرفية الإسلامية في حالة وجود فائض أو عجز في السيولة.

5.5.متطلبات تطوير المنتجات المصرفية وفق الضوابط الشرعية :

يجب الاتجاه الفعلي نحو الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية وتفعيل صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع وغيرها، من خلال الالتزام بمبادئ وأسس المصرفية الإسلامية والالتزام بالفتا وى والمعايير الشرعية، حتى نحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق. (موساوي، 2018، صفحة 215)

خاتمة:

إنّ النهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر يحتاج إلى تضافر جهود كلّ المخلصين من أبناء الوطن من اقتصاديين وفقهاء وماليين وخبراء في البنوك. وكما يحتاج إلى توفير الشروط الضرورية من طرف السلطات النّقدية وجدية المؤسسات المالية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لتقديم البديل غير الربوي .

كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية ومتطلبات نجاحها بعد اصدر نظام بنك الجزائر رقم 20-02؛ وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي العالمي، وبالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة وإنجازات رائدة تمثلت في نمو كبير في أعدادها وزيادة هائلة في أصولها وودائعها وعملائها؛
- ان الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين اسلاميين فقط (بنك البركة وبنك السلام)، مع 3% فقط من الحصة السوقية؛
- يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يعمل وفق القوانين الناتجة عن الاصلاحات التي مر بها أهمها قانون النقد والقرض؛
- إن أصدار النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، سيعمل على تشجيع خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تواجه الصيرفة الاسلامية في الجزائر جملة من التحديات التي قد تعيق انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالمها.

وفي الأخير نضع بعض الاقتراحات نراها ضرورية للوصول لأهداف الدراسة، من خلال النقاط الآتية:

- ضرورة الإسراع في توفير أرضية تشريعية وتنظيمية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛ خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب وخصوصية العمل المصرفي الاسلامي، وكذا القانون التجاري، قانون الضرائب، قوانين الاستثمار، قانون الشركات وغيرها بما يتناسب وعقود التمويل الإسلامي؛
- ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في البنوك الجزائرية تدريبًا مناسبا للعمل المصرفي الاسلامي وطبيعة عمله وضوابطه، مع ضرورة تنمية الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الأفراد والمؤسسات؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في التحول نحو الصيرفة الاسلامية ، على غرار دول الخليج وماليزيا ، والعمل على تقييم هذه التجارب، ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر .حيث أوضحت عدة تجارب أن

نجاح المصرفية الإسلامية في ظل بيئة محلية وعالمية متغيرة تمثلت أساسًا في الدعم الحكومي، ورسم السياسات والاستراتيجيات السليمة، وتأسيس الهيئات المدعمة للنظام المصرفي(هيئات الرقابة الشرعية، إنشاء سوق مالي إسلامي، إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة.) (موساوي، 2018، صفحة 228)

- إدماج برامج المالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضامن التكوين المتكامل وانشاء مركز ابحاث متخصص في الصناعة المالية الاسلامية يرصد تطوراتها ويتابع تطبيقا تها ومستجداتها؛
- الإسراع في تكوين هيئات رقابية شرعية ومحاسبية لكسب ثقة المواطنين وإنجاح التوجه نحو المالية الاسلامية.

قائمة المراجع:

- بنك الجزائر. (24 03, 2020). النظام رقم 20-02. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(16). تم الاسترداد من: https://www.joradp.dz/FTP/JOO-AR/2020/A2020016.pdf
- بنك الجزائر. (27 8, 2003). الأمر رقم 03 - 11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- بوعيطة، ع. (2018). واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية, 9(3)
- بيت التمويل الكويتي. (2014). إستعراض للصناديق الإسلامية في الربع الثاني 2014. الكويت.: www.kfhresearch.com/sites/default/files/islamic_funds_review_q2-2014_ar.pdf
- جعوتي، س. (2020, أفريل). معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في المصارف الإسلامية في الجزائر) .ب. ا. المالية (مجلة بيت المشورة(12)

doi:https://doi.org/10.33001/M010420201266

- حسن ثابت فرحان. (20-21 مارس2010). أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية. مؤتمر المصارف الإسلامية االيمنية:الواقع..وتحديات المستقبل. صنعاء ،الجمهورية العربية اليمنية.
- سليم موساوي. (جوان، 2018). المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول، ومتطلبات النجاح. مجلة الشريعة والاقتصاد، 7(13)
- سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة.(2010).متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.مجلة الباحث (7)
- عبد الرزاق بلعباس. (2013)، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي ص1. (المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، المحرر) مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 19(2)
- عبداللاوي، م. (2020, 4 15). المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر من خلال النظام رقم 20-02. جريدة البصائر Retrieved from https://elbassair.org/8786/
- كحال،ح. (2019, 2 19). "المركزي الجزائري" يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة

Retrieved from https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/19

- لعلا رمضاني، و ام الخير لبرود. (ديسمبر, 2017). تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية– حالةالجزائر –. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 1(2)
- مجموعة البركة الإسلامية. (2020). التقرير السنوي 2019 .
- محيسن، ف. م. (01 جوان 2009). الأزمة المالية العالمية وآثرها على المؤسسات المالية الإسلامية . المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. دمشق سوريا.
- مصرف السلام. (2020). التقرير السنوي 2019 .
- وكالة الانباء الجزائرية. (2020, 2 3). احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي يبلغ 62 مليار دولار،الإثنين, 03 شباط/فبراير 2020. الجزائر62-83197/http://www.aps.dz/ar/economie Retrieved from
- وكالة الانباء الجزائرية. (04-08-2020). البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية. http://www.aps.dz/ar/economie/90520-2020-08-04-15-52-14
- Azmi, S. (2012). Development Of Islamic Windows Of Conventional Banks: Global Trends. IStanbul – Turkey: Symposium Sabahattin Zaim ,Istanbul Association Of Economist.
- Clarisse, Y. (2009, 09 17). Le Parlement donne le feu vert aux obligations islamiques. lepoint.fr. Retrieved from http://www.lepoint.fr/actualites-economie/2009-09-17/le-parlement-donne-le-feu-vert-aux-obligations-islamiques/916/0/378138
- Frasier-Nelson, E. (Summer 2014). Bank Islam Malaysia:A Global Leader In Islamic Finance. Malaysia: Editorial Bank Islam Malaysia.
- ICD. (2020). Islamic Finance Development Report 2019. The Islamic Corporation for the Development. Retrieved from
  - Https://icd-ps.org/uploads/files/IFDI%202019%20DEF%20digital1574605094_7214.pdf
- IFSB's. (July 2020). Islamic financial services industry stability report 2020 . Islamic financial services board.
- IFSL Research. (2010). Islamic Finance 2010. International financial services London.

الهوامش:

*– الشيخ إبراهيم أبو اليقظان عضو في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من مدينة القرارة الواقعة في ولاية أو مقاطعة غرداية بجنوب الجزائر.

كتب الشيخ إبراهيم أبو اليقظان مقالة ، تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ 11 محرم 1327 هـ الموافق 29 جوان1928 م. دعا الشيخ أبو اليقظان في هذه المقالة أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي. وبعد أشهر، لقيت دعوته ترحاب من قبل كبار رجال الأعمال القاطنين بمدينة الجزائر. فقدموا ملفاً كاملاً لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري". ولكن سلطات الاحتلال الفرنسية رفضت المشروع في نهاية المطاف، لأنها كانت ترى فيه خطراً على مصالحها الحيوية، وكذلك على مصالح المعمرين والمصارف التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية.

حقيقة تسعير الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة بين السعر المعتمد في البنوك التقليدية والسعر في البنوك الإسلامية

The Truth of Pricing Banking Services in Islamic Banks, A Comparative Study Between the Approved price in Classical Banks and the Price in Islamic Banks.

أ. حسين بن يحي — المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر — benyahiahouc@univ-tlemcen.dz

أ.د. عبد القادر بودي — جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر — dr.boudi19701960@yahoo.fr

د. عبدالله علي الصيفي — الجامعة الأردنية، الأردن — a.saifee@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/17 تاريخ القبول: 2020/06/20

الملخص: توجد عدة اختلافات بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية من ناحية خصائص عناصر المزيج التسويقي الموسع، ومن بين هذه العناصر نجد "السعر" الذي يعبر عن التعداد النقدي لقيمة الخدمة. فالسعر عند البنوك التقليدية هو عبارة عن قيمة المبادلة التي تجريها البنوك مع الزبون، أما في البنوك الإسلامية فهو السعر العادل الذي يتحقق عند تساوي قيمة المبادلة مع قيمة جوهر الخدمة (منفعتها) المقدمة للعميل.

إذ يهدف هذا البحث إلى توضيح المفهوم الحقيقي للتسعير عند البنوك الإسلامية بشكل دقيق و صحيح، مع التعريج على الطرق الشرعية المستعملة في تسعيرها لخدماتها بالإضافة إلى استخلاص أهم الفروقات في مفهوم السعر بين كلا النوعين من البنوك و كذلك في الطرق المستعملة في التسعير. حيث تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي من خلال الاقتصار على دراسة الجوانب المفاهيمية المرتبطة بمحل الدراسة (السعر) بهدف رفع اللبس الواقع عند العديد فيما يخص السعر و طرق التسعير عند البنوك الإسلامية.

في الأخير يتم تبيان أهم مميزات السعر في البنوك الاسلامية مثل، اعتمادها على احترام الضوابط الشرعية في التسعير، بلوغ السعر العادل بالدرجة الأولى، تحقيقه الربح كما يمكنه تحقيق الخسارة، تعامله بالتكلفة الفعلية دون ربح، الخ. وهذا عكس السعر المعتمد في البنوك التقليدية.

الكلمات المفتاحية:التسويق المصرفي، المزيج التسويقي، البنوك الإسلامية، طرق التسعير، ضوابط السعر.

Abstract: There are several differences between traditional and Islamic banks in terms of the characteristics of the elements of the expanded marketing mixture. Among. Among these elements, we find the "price" which represents the monetary enumeration of the service value. Indeed, the price in traditional banks is the value of the exchange made by banks with the customer, while in Islamic banks it is the fair price that is achieved when the value of the exchange is equal to the value of the essence of the service (its utility) provided to the customer.

As such, this research aims to clarify the true concept of pricing for Islamic banks in an accurate and correct manner, highlighting the Sharia-compliant methods used in pricing their services. It also aims to extract the main differences in the concept of price between both types of banks as well as in the methods used in pricing . Accordingly, this research relies on the inductive approach via studying the conceptual aspects related to "price", being the subject study, in order to remove the widespread ambiguity related to price and pricing methods of Islamic banks.

Finally, the most important features of the price in Islamic banks are shown such as adhering to Sharia regulations in pricing, reaching a fair price in the first place, achieving profit or loss as well, and dealing with the actual cost without profit unlike the price adopted in traditional banks.

Key Words: Bank marketing, marketing mix, Islamic banks, pricing ways, price (restriction – rules).

JEL Classification : G21.

* مرسل المقال: بن يحي حسين (benyahiahoucine@yahoo.fr).

مقدمة:

تطور المفهوم التسويقي بشكل كبير عبر مراحل مختلفة حتى أصبح اليوم يشمل جميع ميادين الحياة حتى ظهر اليوم ما يسمى بالتسويق المستدام، حيث أنه هيمن على مناحي الحياة الإقتصادية، بما فيها مجال الخدمات التي تتميز بعدم ملموسيتها، فناءها عند استعمالها، عدم تجانسها، إنتاجها واستلامها وقت طلبها، تلازمها بشكل كبير مع مقدميها. على أن لمجال الخدمات عدة قطاعات تختلف فيما بينها من ناحية الخصائص كقطاع الخدمات الصحية، قطاع الخدمات الطبية، قطاع الخدمات التعليمية، قطاع خدمات التأمين، قطاع الخدمات المصرفية،... . هذا الأخير يهتم بإجراء المعاملات المالية مع أطراف آخرين، يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين: الأولى: بدافع الأمان، أي الإحتفاظ بالأموال في البنك. الثانية: الإقتراض لأجل تمويل الاستثمارات بكل أشكالها.

وهنا يوجود نوعين من المصارف التي تتعامل في السوق هي "المصارف التقليدية" و"المصارف الإسلامية"، والتي تختلف عن بعضها في العديد من المبادئ والخصائص، وكذا السياسات التسويقية واستراتيجياتها، وستقتصر دراستنا على أحد عناصر المزيج التسويقي الموسع ألا وهو "السعر"،

الإشكالية: يكثر الحديث بين الباحثين خاصة عن السعر و طرق التسعير المعتمدة في البنوك الاسلامية و كذلك في البنوك التقليدية، و كذلك عن مدى التشابه أو الاختلاف الموجود بين نوعي البنوك، منه يمكن طرح السؤال التالي:

"هل توجد إختلافات في أنظمة التسعير بين تطبيقات البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟"

الفرضيات: للإجابة عن هذه الاشكالية يتم طرح بعض الفرضيات التي يمكن من خلال التوصل إلى نتائج محتملة لها، و التي نعرضها على النحو الآتي:

لا توجد أي اختلافات في أنظمة التسعير بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية.

لا يوجد أي تشابه في أنظمة التسعير بين النوعين.

توجد فقط بعض الاختلافات الشكلية بينهما.

محاور الدراسة: ولتشخيص هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى جزئين:

الجزء الأول: ماهية تسويق الخدمات المصرفية.

الجزء الثاني: ماهية السعر في البنوك الإسلامية.

الجزء الثالث: الطرق المستعملة في تحديد السعر في البنوك الإسلامية وأهم الفوارق مع البنوك الثقليدية.

1. ماهية تسويق الخدمات المصرفية.

1.1-تعريف التسويق المصرفي :

يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريفا واحدا جامعا ومانعا لمفهوم التسويق المصرفي بل هناك عدة تعريفات نذكر منها:

- عرفه Reekie في سنة 1972 على أنه " جانب من النشاط الإداري الذي يبحث في توجيه انسياب الخدمات المصرفية على مستهلكين مستهدفين ليحقق بذلك فائدة".(ساهل، 2004، ص 159.)
- على أن ميشال بادوغ Badoc يعرفه :"بأن التسويق البنكي هو حالة فكرية تهدف إلى توجيه مختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة للبنك والتأمين لتلبية وإشباع وإرضاء الزبون، أو بعبارة أخرى هو فن إرضاء

الزبائن وإسعاد رب العمل في نفس الوقت (مردودية، جودة وصورة).(طاري محمد العربي، 2006، ص02.). ويأخذ هذا التعريف بعين الاعتبار نقطيتين أساسيتين، الأولى هي الموارد المتاحة للبنك من وسائل وإمكانيات أما النقطة الثانية فهي بلوغ رضا العميل. على أن المبتغى يكون من خلال عملية توجيه أحسن لهذه الموارد.

- أما واير Wayer فيعرف التسويق المصرفي بأنه :" النشاط الذي ينطوي على تحديد أكثر الأسواق ربحية في الوقت الحاضر والمستقبل، وتقييم الحاجات الحالية والمستقبلية للعملاء. وإدارة الخدمات المصرفية بالطريقة التي يمكن بواسطتها تنفيذ تلك الأهداف، كما أنه يتضمن عملية التكييف التي يتطلبها التغير البيئي."(ناجي معلا، 2007، ص 15.). ويركز هذا التعريف عل عنصرين أساسيين في التسويق المصرفي هما:" تحقيق الربحية للبنك، وتحقيق ربحية العملاء." وهذين الهدفين يمكن تحقيقهما من خلال التشخيص المفصل للأسواق وأيضا من التقييم الدقيق للإحتياجات. ومنه يتم تسهيل عملية تسطير الأهداف ووضع البرامج المثلى بهدف إدارة الخدمات المصرفية.

2.1-تعريف التسويق المصرفي الإسلامي:

في هذا السياق نوضح مدى الفارق الموجود بين التسويق التقليدي والتسويق الإسلامي، حيث يمكن تعريفه على أنه اتجاه إداري يحكم الأنشطة والمنظمات التسويقية المختلفة قائم على أساس الأحكام والتعاليم الشرعية و يسعى لتحقيق مقاصد الشريعة من خلال تحديد الحاجات الإنسانية الحقيقية، ثم السعي للوفاء بها وفقا لأولويات المجتمع وظروفه، مع تحقيق التوازن بين مصلحتي المستهلك الفرد (العميل) والمجتمع على المدى الطويل والمحافظة على باقي الأهداف الإقتصادية للمنظمات في الحدود الشرعية، وبوسائل مباحة.

كما يعرف بأنه مجموعة من الأنشطة التخطيطية والتنفيذية المبنية على أسس وضوابط شرعية، تهدف إلى التعرف ،إشباع والإرتقاء بحاجات العملاء وصولا إلى تحقيق أهداف المصرف الإسلامي.(خانجي محمد بهاء الدين، 2009، ص08) .

من خلال هذين التعريفين يمكن إستخلاص بعض النقاط المهمة في التسويق المصرفي الإسلامي:

- يجب أن تكون الأنشطة التي يؤديها البنك مباحة غير محرمة، وكذلك تجنب جميع الشبهات التي تحرم المعاملات بوضع الضوابط المحافظة على سلامة المعاملات المالية (مثلا: تحريم التعامل بالربا).
- القيام بتحقيق وتوفير الحاجات الحقيقية المشروعة المطلوبة من طرف العميل.
- تقوم بتقديم خدمات إلى المجتمع حسب أولويتها، أي أن البنك الإسلامي يبدأ بالخدمات التي تكون فائدتها للمجتمع أكبر من غيرها.
- المحافظة على تحقيق التوازن بين مصلحتي العميل والمجتمع على المدى الطويل.

3.1-تعريف الخدمات المالية:

يعرفها الدكتور ناجي معلا بأنها مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الذي يتصف بتغلب العناصر غير ملموسة على العناصر الملموسة ، والتي تدرك من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمها

المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والإئتمانية الحالية والمستقبلية والتي تشكل في الوقت نفسه مصدرا لربحية المصرف وذلك من خلال علاقة تبادلية بين الطرفين.

أما ميدان Meidan فيعرفها " بأنها الأنشطة والمنافع والرضا المرتبطة جميعها ببيع الأموال والتي تقدم للمستخدمين والعملاء قيمة متعلقة بالأموال."

4.1- خصائص الخدمة المصرفية: حيث تتوفر الخدمة المصرفية على عدة خصائص تمكن من تمييزها عن غيرها من الخدمات، وهذه الخصائص هي:

- تغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة: يفهم من هذا أن الخدمات المصرفية لها شقين الأول ملموس والثاني غير ملموس. على أن الشق الملموس يتمثل في الجوانب المادية المرئية كالأجهزة المستخدمة، الحاسوب، آلة عد النقوذ، كشف الحساب،... . أما الشق غير الملموس فيتمثل في العناصر غير المرئية من إدراك وتوقعات العميل، و التي من خلالها يمكنه تقييم مضمون الخدمة ومستوى جودتها، منه على إدارة المصرف التركيز في عملية التخطيط على أبرز الجوانب الملموسة للخدمة بهدف تحويل اللا ملموس إلى ملموس.
- التلازمية : يقصد بها وجود تلازم زماني و مكاني بين عملية الإنتاج و عملية التوزيع، أي أن الخدمة المصرفية لا تنتج إلا بعد طلبها من طرف العميل وفي نفس الوقت توزع لتسلم له، عليه يستلزم وجود علاقة شخصية مباشرة بين المصرف والعميل، وهذا ما يسهل عملية التعرف بصفة سهلة على تفضيلات ورغبات العملاء ومدى رضاهم عن جودة الخدمة المقدمة، أيضا تساعد على تطوير خدمات مصرفية جديدة.
- التماثل والمعيارية : تتشابه الخدمات المصرفية المقدمة من مختلف البنوك فيما بينها، أي أنها تحتوي تقريبا على نفس الجوهر، إذا أخذنا خدمة ما في مجموعة من البنوك فإنه يصعب التمييز و التفريق فيما بينها لوجود التشابه الكبير بين مواصفات، وهذا ما يعني وجود نوع من المعيارية للخدمة بين البنوك والذي يقلل من حدة المنافسة. عليه يتم التركيز وإعطاء الإهتمام الأكبر إلى رفع مستوى جودة الخدمة و كذلك الإبداع.
- اختلاف معايير الإختيار من عميل لأخر: تعتبر مواصفات الخدمة المقدمة معيارا أساسيا في عملية إختيار العميل، على أن السبب يرجع إلى إختلاف رغبات العملاء ، فتجد العملاء لنفس الخدمة مختلفين من حيث التركيز على المواصفات الأساسية و تفضيلاتهم، كما تجد أن نفس العميل يغير من تركيزه على مواصفة في خدمة ما أما في خدمة أخرى فيركز على مواصفة مغايرة.
- الموافقة بين النمو والمخاطرة: تختلف الخدمات فيما بينها من حيث درجة الخطر الموجودة في معاملاتها، فمنها خدمات ذات درجة خطر صغيرة و أخرى ذات درجة خطر كبيرة. ويزداد الخطر مع زيادة القطاع السوقي، ومنه يجب وضع نوع من التوازن بين التوسع في السوق للخدمة ودرجة المخاطرة الموجودة فيها .

5.1- الميزات التسويقية للخدمة المصرفية: أما المميزات التسويقية للخدمة المصرفية فيتم التركيز على ثلاثة عناصر هي:

- الجودة: تظهر جودة الخدمة من خلال الصورة الذهنية العالقة عند العميل عن البنك، و على أن هذه الصورة تتكون تبعا للمرونة التي يلاقيها في تعامله حسب درجة تعقيد الأوراق والمستندات, أيضا حسب مدى ملاحظته لتخصص موظف البنك، نصائحه، إرشاداته،.. .

- التطوير المستمر: تعتبر المنافسة الحرة والشديدة المحرك الأساسي لأنشطة البنوك، حيث أنها مجبرة على زيادة التعرف على عملائها الحاليين والمحافظة عليهم، وإدخال عملاء جدد إلى المجموعة. ولن يتحقق هذا إلا على أساس التجديد و التطوير المستمر والدائم للخدمات المقدمة، أي إما إدماج خدمات جديدة كلية أو إحداث تحسينات في الخدمات الحالية.
- خلق علاقات طويلة الأجل: تطمح جميع البنوك إلى تحقيق رضا العملاء عن خدماتها، ومنها ينتج ولاءهم ووفاءهم للبنك. فالغاية الأساسية من السياسة التسويقية للبنك هي الحصول على ولاء دائم لعملائها، لا يمكن بلوغ ذلك إلا بعد إتباع مجموعة من الإجراءات التي تحقق درجة عالية من ثقة التعامل ما بين البنك و العميل، كمتابعة تطلعاته المالية، معرفة رغباته من مواصفات للخدمات تبعا للاحتكاك المباشر معه، مع توفير مجموعة من التسهيلات من ناحية تبسيط التعقيدات و الإجراءات الوثائقية، إعطائهم بعض الخدمات الثانوية مجانا (مثل: كشف السحوبات)، إعطائهم بطاقات إئتمانية مجانية، الخ. كل هذه الاجراءات تزيد من ديمومة العلاقة الموجودة بين البنك و العميل.

2- ماهية السعر في البنوك الإسلامية :

1.2-تعريف السعر :

يختلف مفهوم السعر في الإقتصاد الإسلامي (في الفقه) عن السعر المعروف في التسويق المصرفي التقليدي. وهو لغة، الذي يقوم عليه الثمن، وجمعه أسعار، و أسعروا و سعروا تسعيرا: اتفقوا على سعر. (الشرباصي أحمد، 1981، ص 221.) أما اصطلاحا: فيمكن توريد عدة تعاريف منها:

- التعريف الأول:" بأنه ما تقع عليه المبايعة عند الناس." (عقوب فتحي خليفة،2000، ص 110.)
- التعريف الثاني :" هو بيع السلعة –أوالخدمة- بثمن المثل مع ربح يقتضيه العرف من غير إضرار بالبائع و لا بالمشتري."(بلحيمر إبراهيم، 2004، ص 106.)
- التعريف الثالث:" يعبر السعر عن قيمة السلعة أو الخدمة سواء من جهة نظر البائع أو من جهة نظر المشتري، ويعبر مصطلح التخطيط السعري عن القيمة المتعلقة بالجوانب المختلفة للتسعير".(بلحيمر إبراهيم، 2004، ص 106.)
- التعريف الرابع:" الثمن ما يدفعه المشتري للبائع مقابل المبيع فيمكن أن يكون أقل أو أكثر من السعر وذلك بحسب إتفاق الطرفين، وإن كان الغالب ان يكون الثمن مساو للسعر." (أبو العلا ، 2008، ص 54.)
- التعريف الخامس:"الثمن: تعبير نقدي عن قيمة مبادلة السلعة وليس مجرد تعبير عن القيمة فقط."(محارب، دون سنة، ص 06.)

من هذه التعاريف يمكن ملاحظة أن السعر هو مقياس لعملية التبادل التي تجرى بين طرفين شريطة أن لا يتضرر أي منهما، بالإضافة إلى التراضي لكلا الطرفين، و يشمل جميع العناصر الملموسة (سلعة) و غير الملموسة (خدمة), كما أن التعريف الأخير يقوم بالتفريق بين عنصرين " قيمة المبادلة" و" القيمة" قاصدا وجود حالتين الأولى عندما تجرى المعاملات بصفة شرعية من غير تدخل لأي مؤثر سلبي، وفيها تتساوى قيمة المبادلة مع القيمة (ما يسمى السعر العادل), أما الحالة الثانية فهي عند وجود مؤثر خارجي (كالإحتكار، الغش، التدليس،..) ففيها

يختلفان، كما هو الحال مثلا لجوهرة ذهبية هي غالية الثمن، لكن من يقوم بإقتناءها بقليل من الطعام في فترة المجاعة، أي أن "القيمة" هي مرتفعة أما " قيمة المبادلة" فهي منخفضة في هذا المثال. علما أن المأخوذ بعين الإعتبار هو الذي يخص الأنشطة الإقتصادية التي تتميظ بالنذرة، المنفعة، و أن لا تدخل في دائرة المحرمات.

2.2-أهداف السعر :

توجد العديد من الأهداف للسياسة السعرية لدى البنوك التجارية، يمكن ايجازها كما يلي:

- البقاء و الحصة السوقية: كما هو معلوم فإن جميع المنظمات تنشأ من أجل ديمومتها ، و البنوك هي كباقي المنظمات تطمح إلى بقاءها في السوق من دون الخروج منها. ويكون هذا عند الحفاظ على تحقيق حصة سوقية كافية، على أن من بين السياسات المتبعة هي السياسة السعرية التي تعطي للبنك حصة ربحية يمكن من خلالها إقامة الأنشطة المستقبلية. وتركز البنوك على البقاء في السوق وتحقيق أكبر حصة سوقية حتى لو قامت بطرح خدمات بسعر مساو لتكلفتها أو أقل منه.(العجارمة تيسير،2005، ص 283.)
- الربح : يرتبط كثيرا هذا الهدف مع سابقه، حيث أنه يمثل العائد الذي يقوم بتغطية جميع التكاليف المنجرة عن تأدية هذه الخدمة مع تحقيق جزء إضافي يوزع على المساهمين أو يستخدم في تأدية خدمات أخرى، أي أن الربح يحقق معدلا مقبولا من طرف الإدارة .
- جودة الخدمة: المعروف عن الخدمات أنها تختلف فيما بينها من ناحية قيمة التسعير الخاصة بها، على أن هذه السياسة تستعمل للتمييز بين الخدمات الموجودة في البنك، حيث أن الأحسن جودة تكون الأكثر سعرا (تعريفة) (الجيوسي ، الصميدعي،2009 ، ص 317.).

3.2-إدراك العملاء للسعر: (سلوك المستهلك):

تطمح جميع البنوك إلى إكتساح السوق وتحصيل أكبر حصة ممكنة منه، وهذا باتباع سياسة سعرية مقبولة من طرف العملاء، أي أن العميل هو المعيار الأحسن لقياس مدى أمثلية التسعير المنتهج من طرف البنوك لخدماتها المختلفة. على أنه توجد مرونة للطلب على الخدمات المصرفية و السعر، حيث أنه كلما زاد السعر انخفض الطلب على الخدمة المصرفية و العكس صحيح. أي أنه توجد علاقة عكسية بينهما, وفي هذا السياق يمكن أن نجد حالتين الأولى وجود للمرونة و الثانية عدم وجود للمرونة، حيث إذا أرادت البنوك تعظيم ايراداتها فعليها زيادة سعر خدماتها التي تتميز بطلب غير مرن و تخفض السعر حالة طلب مرن على الخدمات.

ويؤخذ السعر بعين الإعتبار لكونه العنصر الأساسي المؤثر في سلوك العميل، لكن يمكن ذكر عناصر أخرى توجه سلوك العميل:

- وجود خدمات بنفس مستوى الجودة عند البنوك الأخرى، وعليه يكون العميل شديد الحساسية لأي تغير يحدث في سعر إحدى الخدمات المنافسة. أن العميل لديه بديل أو بدائل للخدمة المقدمة من البنك، فيصبح البنك مجبرا على تقديم خدمات ثانوية مرفقة للخدمة الأصلية. و منه تتقلص دائرة التمييز عند العميل.
- مدى إنتباه العميل إلى العلاقة الموجودة بين قيمة الخدمة و المواصفات الجوهرية لها، أي أنه كلما كان إدراك العميل كبيرا لهذه العلاقة كلما كان أكثر حرية في الإختيار بين الخدمات المقدمة من مختلف البنوك.

- الإقبال على الخدمة و المداومة على اقتناءها له علاقة بدخل الفرد، أي أنه إذا كان السعر منخفضا مقارنة بدخل الفرد وحدث فيه تغير فلن يكون له تأثير تناسبي.

4.2–الأسس الرئيسية للتقويم:

أ– منفعة السلعة : يؤخذ بعين الإعتبار مدى توفر الشيء المعروض للتداول على المنافع(رواس قلعه جي محمد ، 2000 ،ص109)، أي أن الخدمة تعطى قيمة إذا كان لها منفعة، إضافة أن العلاقة بين المنفعة والقيمة ليست تناسبية مطلقة. حيث يمكن وجود منفعة كبيرة في بعض السلع والخدمات لكن قيمتها صغيرة كما هو الحال مثلا في الماء والخبز فمنفعتهما والحاجة إليهما كبيرة لكن سعرهما منخفض مقارنة مع سلع أخرى. مع التنبيه إلى السلع التي ليست لها منفعة أو هي ضارة (سلعة خبيثة)، من وجهة نظر الإسلام فهذه ليس لها سعر وإنما هي ممنوعة من التداول.

ب– العمل : ينظر الإسلام إلى العمل على أنه الوسيلة المثلى لإكتساب و تملك الثروة، والسبب هو أن هذه الخيرات موجودة من دون تدخل أحد من البشر. و إنما هي من خلق الله سبحانه وتعالى، أي أنه لا يمكن لأحد من البشر أن يقوم بإيجاد منتوج له من العدم إلا إذا استعمل مزيج من المواد الموجودة في الطبيعة. أما البشر فهم مستخلفون فيها كإبتلاء وإمتحان لهم، و لا يمكنهم تملكها إلا من خلال العمل سواءا كان جهدا بدنيا أو جهدا فكريا. وأن يبدل هذا الجهد في إكتساب شيئ مشروع لا خبيث مضر له و لغيره. و تتضح هذه النظرة من مجموعة أحاديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم نورد منها:

- الحديث الأول:" من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق."(صحيح البخاري،حديث رقم2335، 14/3)
- الحديث الثاني :" ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده." (صحيح البخاري، حديث رقم 1966، 730/2) .

ج– تكاليف الإنتاج: يتم الإهتمام بجميع الأعباء النقدية التي أنفقت على السلعة أو الخدمة انطلاقا من اكتسابها إلى غاية انتقال ملكيتها إلى غيره، كما هو الحال إلى قيمة المواد الخام، أجرة الصانع، مصاريف الصبغ، مصاريف النقل، الخ. كل هذه العناصر تزيد في قيمة المنتج (سلعة،خدمة). و لاستمرارية العملية يجب أن تكون قيمة التبادل أكبر من قيمة الإنتاج.

د– العرض والطلب: أدرك المسلمون أهمية العلاقة الموجودة بين عرض السلعة او الخدمة مع الطلب الموجود عليها، حيث ان سعرها يرتفع إذا زاد الطلب عن العرض و ينخفض السعر إذا انخفض الطلب مقارنة مع عرضها, فهذا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه رأى قلة الحنطة والزيت في أسواق المدينة المنورة مع حاجة الناس إليها فخفض ضريبة العشر إلى نصف العشر(عقوب فتحي خليفة،2000،ص 111.)، و يفهم منه ان قلتها زاد من سعرها، فاتخذ إجراءا يساعد على زيادة توفرها من خلال خفض أحد عناصر التكلفة (ضريبة العشر) لتخفيض سعرها على المشتري، ثم يكون محفزا للبائع على زيادة كميتها المجلوبة فتزيد كميتها المعروضة في السوق. منه ينخفض سعرها لزيادة عرضها. أي أن المسلمين عرفوا مدى التأثير و العلاقة الموجودة بين العرض والطلب.

هـ- عنصر المخاطرة: كذلك يعتبر عنصر المخاطرة من بين إهتمامات فقهاء المسلمين، ويظهر هذا من خلال بعض قواعدهم كقولهم " الخراج بالضمان"، " الغنم بالغرم" (السيوطي، 1983). أي أن الربح يتناسب مع درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها السلعة أو الخدمة كالتلف، العطب، .. فالسعر في هذه الحالة يكون مرتفعا إذا كان الخطر كبيرا، و منخفضا إذغ كان الخطر صغيرا.

2.5-ضوابط تحديد السعر:

يختلف الإقتصاد الإسلامي عن الإقتصاديات الوضعية في عملية تحديد السعر من خلال وضعه لعدة ضوابط تساعد على تشكيل سعر التوازن المقبول من طرف البنك و العميل، أي أن البنك يحقق ربحا من السعر المعتمد في المبادلة، أما العميل فيحصل على الخدمة من دون غبن تضيق به نفسه. وهذا ما معناه أن كليهما راض في هذه العملية عن السعر، ومن بين هذه الضوابط نذكر:

أ- إجتناب الربا: لغة (الفيروزآبادي ، القاموس المحيط 1659/1): الزياة، ربا الماء يربو: زاد وارتفع، أيضا هو الفضل(الشرباصي أحمد،1981، ص 19.). أما اصطلاحا فهي الزيادة على أصل المال من غير عقد تبايع. وقيل : هو فضل خال عن عوض شرط لأحد المتعاقدين. وحكمه الحرمة لورود عدة آيات وأحاديث تنص على ذلك منها قوله سبحانه وتعالى:" وأحل الله البيع وحرم الربوا"(البقرة:275)، وقوله صلى الله عليه وسلم: الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل سواءا بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" (صحيح البخاري، حديث رقم 2134، 43/3). ومن بين علل تحريم الربا أن فيه ظلم للناس المحتاجين(المنيع عبد الله بن سليمان ،1996،ص 331.)، مع وجود معان إنسانية أخرى منها: غلظة طباع المرابي، الشح في الإنفاق، العزوف عن فعل الخيرات،... منه نلاحظ أن الربا يحقق الربح الدائم للبنك، لكن يشكل مصدر غبن بالنسبة للعميل.

ب- تحريم الإحتكار: على أن معنى الاحتكار لغة فهو: الجمع والإمساك، و الإحتكار –بكسر التاء- حبس الطعام للغلاء والمدة غير محددة سواءا كانت سنة، أربعون يوما، شهرا. أما اصطلاحا فله عدة تعاريف منها تعريف أبو يوسف:" حبس كل ما يضر بالعامة، سواء كان ذلك الشيئ قوتا أو لا ."، أي أنه إذا تعدى الحبس إلى مضرة العامة فهو إحتكار. وكذلك أن الإحتكار لا يكون فقط في الأقوات، بل في كل ينتفع به حتى الخدمات (الخدمات البنكية)(أبو العلا يسرى محمد، 2007، ص 147). ومن الأدلة على تحريمه قول النبي صلى الله عليه وسلم:" لا يحتكر إلا خاطئ."(صحيح مسلم ، حديث رقم 4206 ، 56/5). وأيضا قوله صلى الله عليه وسلم:" من احتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالجدام والإفلاس."(سنن ابن ماجه رقم 2155 ،729/2). أي أن الاحتكار يحقق الفائدة للمحتكر (البنك) ويضر بالعميل.

ج- تحريم النجش: وهو قيام المشتري بالزيادة في سعر السلعة او الخدمة لا ليشتريها و إنما ليغري صاحبها، فيطمح البائع إلى رفع السعر تبعا للسعر المعطى له(الفائق في غريب الحديث ، الزمخشري 407/3 ، دار المعرفة بيروت). وهذا محرم لقول النبي صلى الله عليه وسلم :" أنه نهى عن النجش." (صحيح مسلم رقم 1016، 1156/3). وفي هذه الطريقة غير الشرعية رفع لسعر الخدمة المصرفية عن قيمة توازنها الفعلية و في

تحريمها إبقاء للسعر على حالته التوازنية و حماية للبنك من الخسارة. على أن نتيجة هذه الحالة هي وجود ضرر يلحق بالبنك.

د- **تحريم الغش و التدليس:** فيها يتم تغليط العميل من خلال إخفاء عيوب موجودة في الخدمة لا يرغب فيها العميل، أو أن يقوم البنك بتحفيز العميل وترغيبه على إشتراء الخدمة من دون خلال إعطاءها مواصفات تخفي جانبها السلبي. و عليه يقول النبي صلى الله عليه وسلم:" من غش فليس منا ." (صحيح مسلم رقم 164، 99/1). وتبعا لهذه الطريقة يقبل العميل بسعر مرتفع الخدمة عن سعرها التوازني الحقيقي، حيث أنه لو علم العميل بالمواصفات الحقيقية للخدمة ما قبل بهذا السعر. أي أن السعر الذي يدفعه العميل لا يعكس حقيقة الخدمة المسلمة له.

هـ – **تحريم الإضرار بالآخرين:** تظهر هذه الحالة خاصة في سياسة الإغراق، أين يقوم البنك بعرض خدمة مماثلة لغيرها بسعر أقل منهم دفه هو حصد أكبر حصة سوقية ممكنة. وتبعا للقاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار" (ابن نجيم، 1980) فإنه يحرم التعامل بهذه السياسة التي تضر بالبنوك الأخرى – لأكثر شرح يراجع طريقة التسعير –. ومنه يلاحظ أن الفائدة يتحصل عليها العملاء و البنك المتبع لهذه السياسة، على أن الضرر يلحق بالبنوك الأخرى.

و – عدم تلقي الركبان: العلة في تحريم هذه الطريقة هي تغرير القادم من خارج البلد حيث يتم عرض عليه خدمة أكبر من سعرها الحقيقي الموجود بداخل البلد، أو أن يشتري منه سلعة بسعر أقل من السعر المتعارف عليه. وفيها يقول النبي صلى الله علية وسلم:" لا تلقوا الركبان و لا يبع حاضر لباد." سئل ابن عباس: ما قوله: لا يبع حاضر لباد؟ فقال : لا يكون له سمسارا." (صحيح البخاري رقم 2050 ، 2/ 757). و تحريم تلقي الركبان بيعا و شراءا يرجع إلى حماية العميل من الإغرار به، ويساعد على إرجاع السعر التبادلي إلى السعر التوازني.(أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،ص20،21.)

ز- عدم المغالاة في الربح: يقصد بالربح الفارق الإيجابي الموجود بين سعر البيع (رقم الأعمال) وسعر التكلفة الوحدوية (إجمالي التكاليف). (فقهيا يعبر عنه بالتجارة التي تعني النماء الحاصل) وفي رفع الربح بشكل فاحش يحدث غبنا للعميل، أين يكون العميل جاهلا للغبن أثناء العقد. وعليه بطلب الإعتدال و السماحة حالة تحديد نسبة الربح في إطار التعاون والتكافل وعدم الجشع بين البنك والعميل.

ح – الرقابة الدقيقة للتكاليف: على البنوك الإسلامية أن تتوفر على طرق سليمة مساعدة على تحديد النفقات الفعلية التي تمت من أجل توفير خدماتها للعملاء، على أن هذا التدقيق يساعد على تجنب أخطاء تسعير تضر به أو بعميله. و في نفس الوقت يجب القيام بمتابعة والتأكد من مختلف النفقات الحادثة ومقارنتها بالنفقات المتوقعة. كذلك التعرف على مختلف الفوارق (الانحرافات) وأسباب حدوثها. على أن البنوك الإسلامية تتبع هذه الطريقة لتسهيل عملية تحديد السعر العادل وكذلك لتجنب أي خطأ يكون سببا في خسارتها أو سببا في غبن عميلها. أما بالنسبة للطرق فيركز عليها من طرف طريقة نسبة الربح و طريقة إتباع للتكلفة الفعلية.

3- الطرق المستعملة في تحديد السعر في البنوك الإسلامية وأهم الفوارق مع البنوك الثقليدية :

1.3-نسبة معينة من الربح:

للفرد المسلم عدة أهداف من القيام بعملية الاستغلال في الأنشطة المختلفة، منها: تحقيق كفايته، القيام بواجب الاستخلاف، تنمية موارده، ... . ولتحقيق مثل هذه الأهداف يجب الحصول على فائض بعد القيام بصرف أموال للقيام بالنشاط، ويظهر جليا هذا المعنى من الحديث الذي يقول فيه رسول الله عليه الصلاة و السلام:" دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض" (صحيح مسلم ، حديث رقم 3902 ، 6/5) . ويسمى هذا الفائض بالربح الذي يمثل بنسبة من القيمة الإجمالية، أما قيمته فيجب أن تفوق نسبة 5,2% لأنها مساوية لنسبة الزكاة. كما أنه يجب أن تكون معقولة لا يوجد فيها استغلال أو احتكار(الهيثي، 2006،ص 128.).

وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون (الكفراوي عوف محمود، 1985،ص 140.):" أن معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء،.. . و هذا الربح بالنسبة إلى أصل المال يسير، إلا أن المال إذا كان كثيرا عظيم الربح لن القليل في الكثير كثير.". ومن هذا يمكن ملاحظة أن الربح (النسبة) يجب أن تحقق مصلحة صاحب البنك في استرداد نفقاته و مساعدته على البقاء ومن جهة أخرى تحمي العميل من خلال صغر النسبة ليتسهل عليه القيام بإقتناء خدمات البنك. ولعل أبلغ حديث هو قوله صلى الله عليه و سلم:" رحم الله رجلا سمحا إذا باع سمحا إذا اشترى سمحا إذا إقتضى"(صحيح البخاري ، حديث رقم 2076 ، 75/3) .

علما أن الربح من المنظور الإقتصادي الإسلامي لا يدخل في قيمة الفائدة (ربا النسيئة)، لاينتج عن الغش أو التدليس، عن عملية الاحتكار، عدم احتساب الزكاة، وتمام هذا هو عدم المغالات في الحصول على الربح، و منه فإن السعر يحسب من العلاقة الآتية :السعر = التكلفة الكلية x (نسبة الهامش,1). أما كيفية تحديد مقدار الربح فندرج قرار مجلس مجمع الفقه الدولي الإسلامي رقم 46 (5/8) المنعقد في دورته الخامسة بالكويت (خانجي محمد بهاء الدين، 2009، ص 32.) و الذي جاء في فقرته الثانية أنه ليس هناك تحديد لنسبة معينة للربح يتقيد بها التاجر في معاملاته، لكن يتم مراعاة ما تقضي به الآداب الشرعية من الرفق والقناعة و السماحة و التيسير.

2.3-إتباع التكلفة الفعلية:

تعد هذه الطرق من بين الطرق الخاصة بالبنوك الإسلامية التي يتم فيها التركيز على قيمة الانفاقات الفعلية بدقة نظرا لعملية الإقراض التي يقوم بها البنك اتجاه العميل. أي أن السعر الذي يحسب على العميل يكون مساويا فقط لقيمة الإقراض مضافا إليها قيمة مختلف المصاريف المتحملة من أجل تسليمه القرض، منه يحدد السعر تبعا لعلاقة الآتية: السعر = قيمة القرض + التكلفة الفعلية المتحملة.

وسبب إدراج التكاليف إلى القرض هو الإنتفاع الذي ينجر عن عملية الإقراض للمقترض، علما أن الذي يتحملها هو المقترض حسب نص الآية رقم 282 من سورة البقرة إذ يقول الله سبحانه وتعالى :" و ليملل الذي عليه الحق." ، وجاء في الشرح الكبير:" فمن إقترض إردبا (مكيال يعادل أربعة وعشرين صاعا) فأجرة كيله على المقترض، وإذا رده فأجرة كيله عليه بلا نزاع." (الشرح الكبير للدردير:145/3). أما بالنسبة لمعاملة البنوك الإسلامية فقد اختلف المعاصرون فيها إلى قولين(السويدان محمد بن وليد بن عبد اللطيف، 2010،ص 69.):

القول الأول: جواز أخذ البنك للنفقات المترتبة على عملية الإقراض للمقترض، وبه قال: مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية و الإفتاء بالمملكة العربية السعودية، مثلا جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (3/13:1): بخصوص أجور خدمات القرض في البنك الإسلامي للتنمية:

- أولا: يجوز أخذ أجور خدمات القروض على أن يكون ذلك في حدود النفقات الفعلية.
- ثانيا: كل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة، لأنها من الربا المحرم شرعا."

القول الثاني: عدم أخذ أي مقابل على عملية الإقراض وبه قال : د.الطيار، د. عبد الله السعيدي،.. . و دليلهم فيه قول الله سبحانه وتعالى:" ما على المحسنين من سبيل." (سورة التوبة، الآية رقم 91)، أي أن الآية قاعدة كلية في الإحسان.

ويرجح محمد بن وليد بن عبد اللطيف السويدان في بحثه الخاص المعنون بـ:" التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية."(السويدان محمد بن وليد ،2010،ص 80) القول الأول الذي يجيز أخذ قيمة تكاليف الإقراض من المقترض. مستشهدا بمخالفة هذه الطريقة للزيادة الداخلة في الربا، وكذلك أن القول الثاني يكون مانعا للبنوك من الإقراض لتحمله قيمة النفقات الإضافية و أيضا تضيق على الناس حالة إمتناع البنك من هذه المعاملة، وتسمى هذه القيمة التابعة للتكلفة بـ:" العمولة، أو الأجر".

3.3- إتباع سعر المنافسين :

تظهر هذه الصورة عند طرح خدمة جديدة، أو لما تريد القيام بتنشيط مبيعات خدماتها، فإن البنوك الإسلامية بإحترام الأسعار الخاصة بالخدمات المماثلة المعروضة من البنوك الأخرى في السوق. إلا أنه يجب التنبيه على تماثل الخدمات فيما بينها من ناحية المواصفات، أي أن خدمة البنك لها نفس مستوى الجودة لخدمات البنوك الأخرى، والهدف من هذه الطريقة هو تجنب الإضرار بالغير. ويشهد على هذا النمط نظام الحسبة الذي تطبقه الدولة على البعض في حالة تخفيضهم للسعر بهدف إكتساح السوق ، منه تقوم بإجبارهم على اتباع سعر التوازن السوقي أو الخروج من السوق(أبو سعيد بلعيد بن أحمد،2005،ص101.). أما حالة عدم التماثل (التباين، التميز) فإنه لا يتم تسعير خدماتهم (لأكثر معلومات راجع طريقة التسعير).

وكنتيجة لما ذكر فإن البنوك الإسلامية مطالبة بدراسة السوق والتركيز على مستوى جودة الخدمات المقدمة من البنوك الخرى. فإذا وجدت تماثل بين نوع من خدماتهم وخدمتها فعليها أن تعطيها نفس السعر الموجود عندهم(أبو سعيد بلعيد بن أحمد،2005،ص101.). أما غدا وجد تباين فيما بينها فتحدد إذا كانت خدمتها أعلى مستوا من مستوى جودتهم فترفع سعرها، وإن كان مستوى جودتها أقل من مستوى جودتهم فتخفض من سعر خدمتها.

4.3- العرض والطلب:

تستعين هذه الطريقة في تحديد السعر على العلاقة الموجودة بين العرض والطلب التي تحصل على حالة توازن بينهما، إلا أن هذا القانون ليس هو نفسه قانون العرض والطلب الوضعي لأنه يركز على عدة ضوابط (أبو العلا يسرى محمد،2007،ص 107.) تؤثر على مستوى التوازن وهي أن تسود السوق ظروف منافسة حرة كعدم وجود للإحتكار، الغش، التدليس، تلقي الركبان، أيضا الطلب يعبر عن الحاجات الحقيقية للمجتمع المسلم.

العميل يقوم بالإنفاق ملتزما لقواعد السلوك الإسلامي، العرض يلتزم كذلك بآداب السلوك الإسلامي، الدولة توفر شروط المنافسة (ما يعرف بنظام الحسبة) من خلال مراقبة العارضين و الطالبين.

وتعرف هذه الحالة عند الفقهاء بـ" ثمن المثل" المأخوذة من الحديث الذي يقول فيه صلى الله عليه وسلم:" من أعتق شركا له في عبد، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد، قيم عليه قيمة عدل، لا وكس و لا شطط، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد." (متفق عليه). أي أن نسبة صمن المثل مأخوذة من " قيمة العدل"، كما يسميها البعض بـ" السعر المتوسط". ومن بين الأحاديث المعتمد عليها في هذا الموضوع حديث جاء فيه جماعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم و طلبوا منه أن يسعر بعد الغلاء الذي حدث في أسعار الأقوات في السوق، فأجابهم :" إن الله هو الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله و ليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم و لا مال." (سنن الترمذي رقم 1318 :56/3).ويفهم من الحديث أن سعر السوق غير المقصود مقبول شرعا حتى ولو كان مرتفعا، لأنه ناتج عن ظروف عادية إما عن نقص في العرض، أو عن إرتفاع في في الطلب على الخدمة المصرفية. أما في حالة قصد هذا الإرتفاع – أي مفتعل- من طرف البنوك ففي هذه الحالة يمكن تخفيض السعر بتدخل للدولة (آنظر طريقة التسعير). علما أن في هذا الإرتفاع تعويض للمالك عن الخسارة التي كان من الممكن أن يتحملها لو اعتمد على السعر السابق. عليه فإنه يجب على البنوك الإسلامية مراعات وضعية العرض والطلب من أجل تحقيق سعر التوازن العادل (أي تسوي قيمة التبادل مع القيمة) مع إحترام جميع الضوابط.

5.3- التسعير (سعر الحكومة، نظام الحسبة) :

ذكر في الطريقة السابقة أن السعر يتحدد تبعا لظروف السوق من تغير في الطلب و العرض، مع إنتفاء تأثيرات غير المرغوب فيها كالإحتكار، الإكتناز. أما المنظم و الحارس على وجود توازن طبيعي (أخلاقي) للسوق هو الدولة من خلال تطبيقها لنظام الحسبة . وفيه تكون كمراقبة توفر الظروف الخاصة بالتوازن المطلوب في السوق الإسلامية، من دون أي تأثير أو تحكم في السعر، ومن المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف في السوق من أجل مراقبة أعمال التجار(- أبو رخية و آخرون، 1998، 367-379.).

لغة: له نفس التعريف المعطى للسعر، لكن المقصود هنا هو السعر الجبري الذي يحدده ولي الأمر كقيمة رسمية للسلع و الخدمات. أما اصطلاحا: له عدة تعاريف فقهية و إقتصادية، منها:

عرفه عيسى عبده: بأنه يوضع للسلع أثمان فيها كسب محدود لا يظلم البائع و لا يثقل على المحتاج."

عرفه فتحي الدريني: بأنه إجبار أرباب السلع و المنافع الفائضة عن حاجاتهم على بيعها بثمن او أجر معين، بموجب أمر يصدره موظف عام مختص بالوجه الشرعي عند حاجة الناس أو البلاد إليه."

يفهم من هذين التعريفين أن للدولة أن تلجأ إلى تسعير خدمات البنك في حالات خاصة منها شدة حاجة العملاء لها، وجود فائض عند البنك، أن يكون السعر المفروض عادلا ليس فيه ضرر لا للبنك و لا للعميل.

4- أهم الفوارق بين السعر في البنوك الإسلامية والبنوك الثقليدية:

يتضح مما سبق أنه يوجد عدة إختلافات في مضمون السعر وطرق حسابه نذكر منها:

- سعر خدمات البنك الاسلامية يكون تحت احترام لمجموعة من الضوابط السوقية، على عكس السعر في البنوك التقليدية التي لا تراعيها (الضوابط المذكورة سابقا).

- تركز البنوك الاسلامية على بلوغ السعر العادل بالدرجة الأولى ، بخلاف البنوك التقليدية التي تركز على تحقيق أكبر ربح ممكن.
- التسعير يكون بالأساس تبعا لهامش ربحي معلوم ، بينما الأخرى تقوم على نسبة تضاعفية حسب المدة المعنية بالقرض، من خلال العلاقة الموالية (Lemaire.P et Lemaire.N, 1980 , p 02):

السعر = القرض الأصلي (النسبة,1)الفترات

- تأخذ بعين الإعتبار فقط للتكلفة الفعلية على سحوبات المودعين، أو أن تتحمل هذه التكلفة، لكن البنوك التقليدية تحقق هامش ربحي (نسبة) على جميع الخدمات المقدمة.
- يتحقق الربح في البنوك الاسلامية بأسبابه الشرعية من: المال، العمل والضمان وفق الأساليب الشرعية المحددة لكل سبب(العطيات، يزن خلف سالم،2008،ص 65.)، أما الأخرى فالربح عندها يساوي إلى الفرق بين النسبة المعطاة للمودعين (سعر خدمة الإيداع)، و النسبة المستلمة من المقترضين (سعر خدمة الإقراض).
- يمكن للمودع تحقيق خسارة مثل حالة المضاربة، بينما عند البنوك التقليدية المودع يحقق للربح في جميع الحالات (نسبة ربح مسبقة).
- يمكن للبنك الاسلامي أن يتحمل الخسارة إذا كان رب مال في مضاربة، وبقدر رأس المال في المشاركات، وإذا دخلت تحت ضمانه في البيوع، لكن البنك التقليدي يحقق الربح على جميع الخدمات المقدمة، أي أن الخسارة يتحملها المقترض.
- الربح والخسارة بعد خصم المصروفات والنفقات فقط والربح وقاية لرأس المال وجابر له من الخسران (العطيات، يزن خلف سالم، 2008، ص 65)، أما الفائدة فتحسب ضمن عناصر تكلفة رأس المال ومن تم تؤثر على الربح.
- تدخل الدولة عندها من الأمور المسلمة ، أي ما يعرف بنظام الحسبة. والسبب هو أن سعر الدولة يحقق لها هامش ربحي، بينما البنوك التقليدية لا تقبل بتدخل الدولة في تحديد قيمة سعر خدماتها.
- لا يمكنه الزيادة في قيمة السعر، وإنما تقوم بدراسة السبب. فإن كان العميل معسر فيزاد له في المدة، أما إن كان ميسر الحال فيمكن اللجوء إلى العدالة لإرغامه على تسديد إلتزاماته، عكس البنوك التقليدية التي تقوم بتغريم الزبون حالة تأخره في السداد للأقساط المستحقة في آجالها.
- العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما: هي بالمثل وليس بالقيمة (أحمد محمد محمود نصار،2009،ص)، بينما عند البنوك التقليدية فالفائدة على القرض ناتجة عن تدني قيمة النقوذ مع مرور الوقت

الخاتمة:

يبقى الفارق الكبير بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية في عنصر التسعير هو إعتماد النوع الأول على الفائدة التي تعتبر عند النوع الثاني ربا محرمة، وهي مجمع على تحريمها، ومن بين القرارات (الفتاوى) التي تبين تحريمها قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي(السالوس، علي أحمد، 2002،ص 396،434.) في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية رقم 115(12/9) الذي ينص على عدة نقاط أولها:" العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما، هي بالمثل و ليس بالقيمة، لأن الديون تقضى بأمثالها، فلا يجوز ربط الديون الثابتة في الذمة، أيا كان مصدرها بمستوى الأسعار".

وإذا قيل إن حجة إعتماد البنوك التقليدية على الفائدة هي تغير قيمة النقود، فإن البنوك الإسلامية لها نفس الإنشغال بالنسبة إلى قضية تغير قيمة النقود (خاصة حالة التدهور، أو التضخم). لكنها لا تعتمد على هذه الطريقة و إنما لها علاج مغاير لعلاج البنوك التقليدية –الفائدة– ألا وهو ما يعرف باستخدام أساليب توظيف الأموال(خليفي، عيسى،2010،ص 187-194.)، مثل استخدام الأموال في التمويل بالمشاركة (المتناقصة، الثابتة، المتغيرة)، تميل المرابحة، السلم، المضاربة، تمويل الاستصناع، الإجارة، ... .

منه يلاحظ أن السعر المستعمل في البنوك الإسلامية هو سعر عادل أخلاقي لأنه يتحدد تبعا لضوابط أخلاقية منها: تحريم الربا، تحريم الإحتكار، تحريم الغش و التدليس. أما عدالة السعر فتتضح من خلال أخذه بعين الإعتبار مصالح البنك نفسه من خلال تحقيق الربح والعميل من خلال تسهيل إكتسابه للخدمة المصرفية من غير غبن، وأيضا مصالح البنوك فيما بينها من خلال تحريم الإضرار ببعضها البعض مثل تحريم إعتماد تخفيض السعر للأقلية قصد إكتساح السوق، أما تدخل الدولة فهو كذلك من أجل تعزيز أخلاقية السعر العادل من خلال حماية العملاء من إتفاق البنوك و حماية البنوك من إتفاق العملاء.

قائمة المراجع:

- أبو العلا يسرى محمد، 2007 ، المعاملات الإقتصادية للأسواق في النظام الإسلامي، مصر ، دار الفكر الجامعي.
- أبو العلا يسرى محمد، 2008 ، سياسات التسعير في التشريع الإسلامي، مصر ، دار الفكر الجامعي.
- أبو تايه صباح محمد، 2008 ، التسويق المصرفي، الأردن ، دار وائل.
- آل حسين، عبد الرحمن بن عبد الله ، 2008، التسعير ومكانته في السياسة السعرية، المملكة العربية السعودية ، دار الصميدي للنشر والتوزيع.
- بلحيمر إبراهيم، 2004، المزيج التسويقي من منظور التطبيقات التجارية الإسلامية، جامعة الجزائر، رسالة دكتوراه.
- الجيوسي سليمان شكيب ، الصميدعي محمود جاسم، 2009 ، تسويق الخدمات المالية، الأردن، دار وائل
- خانجي محمد بهاء الدين، 2009 ، المزيج التسويقي في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- خليفي، عيسى، 2010، التغيرات في قيمة النقوذ " الآثار و العلاج في الإقتصاد الإسلامي"، الأردن، دار النفائس للنشر و التوزيع.
- السالوس، علي أحمد، 2002، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي، قطر، دار الثقافة.
- ساهل سيدي محمد، 2004، واقع تطبيع التسويق المصرفي في الجزائر، رسالة دكتوراه، الجزائر ، جامعة تلمسان.
- السويدان محمد بن وليد بن عبد اللطيف، 2010، التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية"الأسباب والضوابط"، ، الأردن دار النفائس.
- الشرباصي أحمد، 1981 ، المعجم الإقتصادي الإسلامي، بدون دولة ، دار الجيل.
- طاري محمد العربي، 2007/2006 ، التسويق المصرفي في الجزائر، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة الجزائر.
- العجارمة تيسير، 2005 ، التسويق المصرفي، الأردن ، دار الحامد
- العطيات، يزن خلف سالم،2008، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عقوب فتحي خليفة، 2000/1999 ، التسويق في الإقتصاد الإسلامي " أحكامه وضوابطه"، رسالة ماحستير، الأردن ، جامعة اليرموك.
- قلعه جي محمد رواس، 2000 ، مباحث في الإقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، الأردن ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة.
- الكفراوي عوف محمود، 1985 ، دراسة تكاليف الإنتاج و التسعير في الإسلام، دون دولة، مؤسسة شباب الجامعة.
- محارب عبد العزيز قاسم، دون سنة، تنظيم الأسواق في الإسلام، مصر ، مركز الإسكندرية للكتاب.
- معلا ناجي ، 2007، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، الأردن، الطبعة الثالثة، دون مطبعة.
- المنيع عبد الله بن سليمان ، 1996، بحوث في الإقتصاد الإسلامي، لبنان، المكتب الإسلامي.
- نصار، أحمد محمد محمود، 2009، مبادئ الإقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع.
- الهيثي عبد الستار إبراهيم رحيم، 2006 ، السياسة السعرية في المذهب الإقتصادي الإسلامي، الأردن ، الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى.
- Lemaire.P et Lemaire.N, 1980, Application des Mathématiques, France, Classiques.

واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لِما بعد جائحة كورونا (كوفيد–19)، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر

The Reality of Microfinance in Algeria and Prospects for its Development After the Corona Pandemic (Covid-19), An Evaluation Study of the Experience of the National Agency for Management Microcredit in Algeria.

ط.د ولد الصافي عثمان
مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية
ouldsafi.othman@univ-ghardaia.dz

د. علماوي أحمد
مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية
ahmed.almaoui@univ-ghardaia.dz

د. بن عبد الرحمان ذهيبة
مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية
benabderrahmane.dehiba@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/29 تاريخ القبول: 2020/09/01

الملخص: نهدف من خلال هذا المقال إلى تقييم التجربة التمويل الأصغر للوكالة الوطنية لدعم القرض المصغّر بالجزائر منذ نشأتها، وإبراز دورها في محاربة البطالة والفقر، وإنشاء مشاريع مصغرة، مع الإشارة إلى جهود الوكالة في دعم المشاريع التي تساهم في مكافحة انتشار جائحة كورونا (كوفيد– 19)، وباستخدام المنهج التحليلي؛ خلصنا إلى أن برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ساهم مساهمة فعالة في إنشاء مشاريع مصغرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، أدت إلى خلق مناصب شغل وبالتالي التقليص من حجم البطالة والفقر، كما كان له دوراً هاماً في تمكين فئة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في القطاع الإنتاجي، كما أشرنا إلى إستراتيجيات النشاط الجديدة التي انتهجتها الوكالة في ظِل تفشي جائحة كورونا. وفي الأخير أدرجنا بعض التوصيات للنهوض بقطاع التمويل الأصغر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تمويل أصغر، قرض مصغّر، وكالة وطنية لتسيير القرض المصغّر، جائحة كورونا، الجزائر

Abstract : In this paper, we aim to evaluate the microfinance experience of the National Microcredit Agency in Algeria. Since its creation, the role of this Agency is to decrease unemployment and poverty as well as create small projects, Noting the Agency's efforts in supporting projects that contribute to combating the spread of the Corona pandemic (Covid-19). the analytical method used in this work confirmed that the agency's program made an effective contribution to setting up small projects in various economic sectors, as result, it contributed to create jobs and reduce the unemployment and poverty, It also has an important role in empowering women and people with special needs and their integration in the productive sector, We also highlighted the new strategies of the agency to meet the new challenges of the Corona pandemic. Finally, we have included some recommendations to advance the microfinance sector in Algeria.

.***Key Words*:** Microfinance . microcredit . National Microcredit Agency .Corona pandemic. Algeria.

JEL Classification : G32, G21, R51.

* مرسل المقال : ولد الصافي عثمان (othman1981@gmail.com).

مقدمة :

تُعد صناعة التمويل الأصغر من أبرز الأساليب التمويلية المتنامية لاسيما في اقتصاديات الدول النامية، نظراً لِما توفره من ابتكارات ومنتجات تمويلية تمكِّن فئة الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة والفقراء من زيادة مستويات دخولهم، وتحسين مستوى معيشتهم بما يدعم الحركة الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت مع بداية القرن الحالي لمواكبة التطور الحاصل في صناعة التمويل الأصغر من خلال ادخال العديد من الآليات التمويلية المصغَّرة، والتي أسَّست لها هياكل مستقلة تعمل وفق برامج محددة ومُسطَّرة، تهدف إلى دعم ومرافقة المشاريع المصغَّرة، مما ساعد على انتشال الكثير من الأفراد والأسر من دائرة الفقر والبطالة والتهميش المالي واقحامهم في دائرة الإنتاج، ومن بين الأجهزة التي قامت الدولة بإنشائها في هذا الاطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر. ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

– ما واقع صناعة التمويل الأصغر في الجزائر من خلال تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر؟ وهذا السؤال يقودنا للإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

– ما الاطار المفاهيمي للتمويل الأصغر ؟

– إلى أي مدى ساهم التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر في إنشاء المشاريع المصغّرة ؟

– وما الدور الذي يلعبه هذا النوع من التمويل في القضاء على البطالة والفقر ؟

فرضية البحث: بغرض الإجابة على الأسئلة أعلاه نفترض مايلي :

– حققت تجربة التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغّر في الجزائر نجاحاً من خلال إنشاء عدة مشاريع مصغَّرة عبر التراب الوطني؛

– تساهم الوكالة في توفير مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة والفقر.

أهداف وأهمية البحث:

– التعرّف على التمويل الأصغر في سياقه الدولي والوطني؛

–عرض وتقييم الحصيلة الإقراضية للوكالة الوطنية لدعم القرض المصغّر منذ نشأتها إلى غاية 2020؛

–واقع التمويل الأصغر في الجزائر و آفاق تطويره في ظِل جائحة كورونا (كوفيد ـ 19).

منهج البحث: للإجابة على اشكالية البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري للتمويل الأصغر والمنهج التحليلي لتقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر.و في سبيل تحقيق أهداف البحث واختبار صحة فرضياته، قسّمنا البحث إلى أربعة محاور : أولا الإطار النظري للتمويل الأصغر، ثانيا التمويل الأصغر في الجزائر، ثالثا تقييم نشاط الوكالة الوطنية للقرض المصغّر منذ إنشائها إلى غاية 2020/06/30 ؛ وأخيرا المحور الرابع مستقبل تطوير التمويل الأصغر و مؤسساته في الجزائر لما بعد جائحة كورونا (كوفيد–19).

1. الاطار النظري للتمويل الأصغر:

تعود بدايات التطبيق الفعلي للتمويل الأصغر إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي وبالضبط إلى سنة 1976 حين أقدم الدكتور محمد يونس على مشروع لتأسيس بنك غرامين كمشروع تجريبي على مستوى أحد البنوك التجارية إلى أن تحوّل إلى بنك مستقل سنة 1983 وأصبح يُعرف ببنك الفقراء (عمران، 2016/2015، صفحة 65 بتصرف) بفضل هذا المشروع اتضحت أهم ملامح التمويل الأصغر ممثلة في أهدافه ومبادئه ومنتجاته وعملائه.

1.1. مفهوم التمويل الأصغر:

يقصد بالتمويل الأصغر تلك البرامج التي تركّز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مُدرَّة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد قليلي المردودية والكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية (عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص3).

2.1. مبادئ التمويل الأصغر:

أصدرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) مجموعة من المبادئ، تهدف إلى تأكيد مفهوم أن التمويل متناهي الصِّغر المستدام يساهم في الحد من العجز المالي والفقر، وتركّز هذه المبادئ على النقاط التالية(موقع وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمصر):

- الفئات ذات الدخل المحدود لا تحتاج إلى القروض فقط، بل إلى حزمة متنوعة من الخدمات المالية؛
- التمويل متناهي الصغر يعتبر أداةً قويةً لتقليل حدة العجز المالي والفقر؛
- التمويل متناهي الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض؛
- الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصِّغر ضرورية للوصول إلى عدد كبير من محدودي ومنخفضي الدخل، حيث أن الاستدامة المالية تؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات وتقديم منتجات أفضل؛
- التمويل متناهي الصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة قادرة على تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الملاءمة لمحدودي ومنخفضي الدخل.
- دور الحكومة هو خلق بيئة داعمة لتطوير خدمات التمويل متناهي الصغر مع حماية محدودي الدخل؛
- يجب أن يستخدم الدعم من الجهات المانحة لبناء القدرات المؤسسية وتطوير البنية الأساسية الداعمة لمؤسسات التمويل الأصغر وإدماج الخدمات المالية لمحدودي ومنخفضي الدخل في الأسواق المالية المحلية؛
- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يُعد من أهم المعوقات مما يتطلب وضع برامج لبناء قدرات كافة الأطراف المعنية بالصناعة (المؤسسات وجهات الإشراف والرقابة والهيئات المانحة)؛
- أهمية الشفافية المالية والإفصاح عن الأداء المالي والاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر.

3.1. خدمات التمويل الأصغر :

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر عدة خدمات لعملائها، نذكر من أهمها (ماركوا، 2006، ص ص 6-7):

- **خدمة تقديم القروض** :حيث تعتبر الخدمة الأساسية لمؤسسات التمويل الأصغر وتأتي لسد الحاجات التمويلية لعملاء وزبائن التمويل الأصغر و لمشاريعهم، تكون هذه الخدمة مقابل ضمانات مادية أو بضمانات المجموعة، كما يمكن أن تقدَّم خدمات الإقراض الأصغر بفوائد أو تكون عبارة عن قروض خالية من الفوائد، و يمكن تقسيم خدمات الاقراض إلى نوعين خدمات الإقراض الفردية وخدمات الإقراض الجماعية: خدمة الادخار المصغَّر؛ خدمة التأمين الأصغر؛ خدمة التحويلات المالية؛ الخدمات غير المالية و تتعلق بخدمات المرافقة و الاستشارة والتدريب.

4.1. الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر:

تتولى تقديم خدمات التمويل الأصغر جهات رسمية وأخرى غير رسمية، نلخصها كالتالي (عمران، 2016/2015، ص ص 24-25 بتصرف)، (ماركوا، 2006، ص16 بتصرف) :

أ. **الجهات غير الرسمية المقدِّمة لخدمات التمويل الأصغر:** وتشمل كل من الأفراد مثل الأصدقاء و كذلك التجار؛ الجمعيات مثل جمعيات العمل التطوعي؛ والمنظمات غير الحكومية.

ب. الجهات الرسمية المقدِّمة لخدمات التمويل الأصغر : توجد عدة أطراف تقدم خدمات التمويل الأصغر تتمثل في بنوك التمويل الأصغر وهي بنوك متخصصة في خدمات التمويل الأصغر مثل بنك الأمل في اليمن وبنك غرامين ببنغلادش وبنك راكيات بإندونيسيا؛ وكذلك البنوك التجارية التقليدية؛ والمؤسسات المالية غير المصرفية –وهي المؤسسات التي تقدم خدماتها المالية الاسلامية في مجال التمويل الأصغر– بالإضافة إلى صناديق ودواوين الزكاة.

5.1. النماذج التطبيقية لتقديم خدمات التمويل الأصغر:

توجد عدة نماذج للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل الأصغر، غير أننا سنركّز على الأربع نماذج التالية (عمران، 2016/2015، الصفحات 18-21؛ 90؛ 95بتصرف) :

أ. تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك غرامين : ويعتبر هذا النموذج الأكثر شيوعاً في العالم، حيث يتعامل البنك مع أفراد الفئات المستهدفة على أسلوب المجموعات التضامنية المشكَّلة ذاتيا من خمسة أعضاء يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويكون تقديم التمويل لأعضاء هذه المجموعات حسب سلوكهم في تسديد القروض السابقة، كما أن القروض تُصرف بعد موافقة الأعضاء الآخرين، وبهذا تكون عملية تسديد القروض مسؤولية مشتركة بين جميع الأعضاء، بحيث إذا عجز أحدهم عن التسديد في الآجال المتفق عليها يواجه جميع الأعضاء هذه المشكلة، وبذلك يحقق الانتماء للمجموعة التعاون والتضامن فيما بين أعضاءها.

ب. تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك القرية: يُعد بمثابة النموذج المؤسسي الثاني الذي تمت إعادة تطبيقه على نطاق واسع على مستوى دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية، بموجب هذا النموذج تقوم الهيئة المنفذة لبرنامج التمويل الأصغر بتأسيس بنوك القرى، يتراوح عدد أعضاء البنك ما بين 30 و50 عضواً، أين تقدم هذه الهيئة لبنوك القرى رأس مال كافي للقيام بالتمويل المستمر للأفراد الأعضاء، بحيث يُسدِّد الأعضاء المقترضون

قروضهم في شكل أقساط أسبوعية لمدة أربعة أشهر، وهي المدة التي يُعيد فيها بنك القرية الذي تم تأسيسه أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه إلى الهيئة المنفذة، وكل بنك يسدّد قروضه بالكامل يُعتبر مؤهلاً للحصول على قروض أخرى، حيث يشكِّل الضغط الذي يمارسه الانتماء والعضوية في بنك القرية حافزاً لتسديد القرض المتحصل عليه.

ت. تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج الاتحاد الائتماني: شائع الاستخدام في كثير من الدول الأسيوية، يقوم على مفهوم التبادلية من خلال الاتحاد الائتماني، وهو نوع من التعاونيات المالية غير الهادفة للربح والمملوكة والمسيَّرة من طرف أعضائها، بحيث تعمل هذه الاتحادات الائتمانية على تعبئة مدخرات الأعضاء وتوظيفها في تقديم القروض لهم لبدء مشاريعهم الصغيرة والمصغَّرة ذات الربحية، وقد ترتبط هذه الاتحادات الائتمانية بالهيئات المحلية أو الدولية المانحة التي تقدم لها رأس المال، والمساعدات الفنية والتقنية المتعلقة بمجالات التمويل الأصغر.

ث. تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج جماعات العون الذاتي: تُعرف كذلك باسم مجموعات المساعدة الذاتية، وهي إحدى ابتكارات التمويل الأصغر، خصوصاً في أندونيسيا والهند، وفق هذا النموذج تُشكَّل كل مجموعة من أفراد يتراوح عددهم من10إلى15فرداً متقاربين ومتجانسين من حيث الدخل، ويشكِّلون فيما بينهم جمعية للمدخرات، حيث تقوم بتعبئة المدخرات المنتظمة من أعضائها وتستخدمها في عملية الاقراض حسب الشروط المحددة والمتفق عليها من قبل الأعضاء، وبالإضافة إلى مواردها المالية الذاتية تتلقى هذه الجمعيات الدعم من طرف الهيئات الخارجية كالبنوك بحكم علاقاتها ببعض المنظمات غير الحكومية.

2. التمويل الأصغر في الجزائر:

كانت بدايات التمويل الأصغر في الجزائر في سنة 1999 على شكل برنامج مسيّر من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ولكن الانطلاقة الفعلية للتمويل الأصغر كانت في سنة 2005 بعد انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2020بتصرف)

1.2. تعريف التمويل الأصغر في الجزائر :

يشير مصطلح التمويل الأصغر في الجزائر إلى ما يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى المساعدة على انشاء المؤسسات المصغَّرة ومكافحة البطالة (عمران،2016/2015، ص143بتصرف) عن طريق تقديم قروض مصغّرة بغية التقليص من الفقر واستحداث مناصب شغل، فالقرض المصغّر هو قرض يُمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، يهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال احداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات، يوجّه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط، وشراء المواد الأولية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد6، 2004، المرسوم الرئاسي رقم 04-13، ص3).

2.2. مقدموا خدمات التمويل الأصغر في الجزائر :

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، نذكرها كالآتي (مطاي و آخرون، 2018، ص 134 بتصرف) :

أ .**البرامج الحكومية:** هناك ثلاثة أجهزة توفر خدمات التمويل الأصغر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر ANJEM.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأجهزة الثلاثة تعتمد نفس أسلوب التنظيم والعمل، غير أنها تختلف من حيث الفئات المستهدفة وسقف القروض التي تمنحها، فقد يصل القرض الذي تمنحه كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى عشرة ملايين دينار جزائري، لذلك لا يمكن تصنيفه على أنه قرض مصغَّر، وبالتالي ركَّزنا في دراستنا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر التي لا تتعدي قيمة القروض الممنوحة مبلغ مليون دينار جزائري.

ب. البنوك: تتولى خمس بنوك تجارية عمومية تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر وذلك بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل أصحاب المشاريع المصغّرة بعد حصولهم على اشعار بتلقيهم إعانات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر، وتتمثل هذه البنوك في : البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري ؛ وبالإضافة إلى البنوك العمومية هناك بنوك خاصة لها تجارب في مجال التمويل الأصغر وهي بنك البركة الجزائري و بنك السلام.

ت. الجمعيات والمنظمات غير الحكومية : تلعب الجمعيات والمنظمات غير الحكومية دوراً بارزاً في مجال التمويل الأصغر، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن بدايات التطبيق الفعلي لتجربة التمويل الأصغر في الجزائر تعود للجمعية الوطنية للتطوّع والمعروفة باسم جمعية تويزة (عمران، 2016/2015، ص137بتصرف).

ث. صندوق الزكاة : يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، تم إنشاؤه سنة 2003 و يعمل على جمع أموال الزكاة عن طريق عملية جمع التبرعات في المساجد أو عن طريق الحسابات البنكية والبريدية، ومن ثم توزيعها على مستحقيها في شكل هبات أو قروض لتمويل المشاريع المصغَّرة للشباب، و يتشكل الصندوق من ثلاثة مستويات وهي : اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على مستوى كل ولاية، اللجان القاعدية على مستوى الدوائر. وجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الدينية قامت بإبرام اتفاق مع بنك البركة ليكون وكيل لها في مجال استثمار أموال الزكاة(مطاي، قسول ، بلقلة، 2018، ص 135 بتصرف).

3.2. التحديات و الصعوبات التي تواجه صناعة التمويل الأصغر في الجزائر:

تواجه استراتيجية التمويل الأصغر في الجزائر تحديات ومعوِّقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغَّر، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات المقدِّمة لخدمات التمويل الأصغر ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة.

أ . **الصعوبات و التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر:** يمكن إيجاز أهمها فيما يلي (مغني ناصر، 2011، ص ص 13-14 بتصرف)، (مطاي، قسول، بلقلة، 2018، ص 140 بتصرف):

- عدم توفر الجزائر على نظام مالي خاص بمنح التمويل الأصغر، أي عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في هذا النوع من التمويل؛
- بالإضافة إلى ارتباط التمويل الأصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل الأصغر نظراً لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى المعتادة عليها؛

- تعقيد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية بكثرة التعديلات؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببط؛
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير المعلومات و تنشر الاحصائيات الخاصة بهذا النوع من التمويل؛
- غياب إطار رقابي موحد لتطوير هذا التمويل، نتيجة تشتُّت الجهات المقدمة له و عدم وجود جهة تسييره.

ب .الصعوبات التي تتعلق بالمؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر: تواجه الهيئات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر العديد من التحديات نورد أهمها فيما يلي (طويطي، وليدية ، 2017، ص86 -87بتصرف) :

- صعوبة وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى الإستدامة المالية وتحقيق الربحية دون الاعتماد على دعم الدولة؛
- صعوبة اندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي؛
- عدم وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام؛
- ضعف استخدام التكنولوجيا البنكية في مجال تقديم الخدمات المالية من طرف مؤسسات التمويل الأصغر.

ت . الصعوبات المتعلقة بالفئة المستهدفة: تتمثل أساسا فيما يلي (مغني ناصر، 2011، ص 14 بتصرف) :

- نقص الكفاءة المهنية والخبرة التسييرية لدى المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر؛
- ميل المستفيدين للإستثمار في النشاط التجاري والخدمي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج والمولّد لمناصب شغل؛
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، مما يُشكِّل عائق في الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر وتحقيقها للربحية؛
- تزايد الطلب على التمويل الأصغر يجعل من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغّرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغّرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

3. تقييم نشاط الوكالة الوطنية للقرض المصغّر منذ إنشائها إلى غاية 2020/06/30:

تشكِّل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر أداة لتجسيد سياسة الدولة فيما يخص محاربة الفقر والبطالة والاقصاء المالي والهشاشة الاجتماعية من خلال تقديم قروض مصغَّرة وبمختلف الصيغ، تستهدف هذه القروض فئة البطالين والنساء وأصحاب الحرف وذوي الاحتياجات الخاصة.

1.3. التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغّر مع مطلع سنة2004بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14والمؤرخ في 22 يناير 2004، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تتكفل بمهام تسيير القرض المصغّر وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وتتولى في إطار جهاز القرض المصغّر منح القروض لأصحاب المشاريع المؤهلة وتدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة المرافقة في تنفيذ أنشطتهم (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد6، 2004، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، ص8).

2.3. أشكال وصيغ التمويل المتاحة من قِبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر:

تُشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر على تقديم الصيغتين التمويليتين التاليتين(موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر، الخدمات الممنوحة):

أ . تمويل لشراء المواد الأولية: هو عبارة عن سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة بقيمة لا تتجاوز مائة ألف دينار جزائري، وقد تصل إلى مائتين وخمسين ألف دينار جزائري على مستوى ولايات الجنوب الجزائري، و يكون هذا النوع من التمويل موجّه أساساً لشراء المواد الأولية، لا تتعدى مدة تسديده 36 شهر.

ب .التمويل الثلاثي: هو عبارة عن قرض موجه لإنشاء نشاطات والتي تستدعي تركيباً مالياً مع إحدى البنوك، لا تتعدى قيمته مليون دينار جزائري، فهو تمويل ثلاثي تكون نسبة المساهمة الشخصية لطالبه 1%، ونسبة السلفة بدون فائدة الممنوحة من قبل الوكالة 29%، أما نسبة القرض البنكي فتمثِّل 70 % من مبلغ التمويل، يكون هذا التمويل موجّه لشراء الآلات والعتاد الصغير، وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي. ويمكن توضيح هاتين الصيغتين في الجدول التالي:

جدول رقم (1) : أنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 000 100 دج	كل أصناف شراء المواد الأولية	%0	ـــ	%100	ـــ
لا تتجاوز 000 250 دج	كل أصناف شراء المواد الأولية في ولايات الجنوب	%0	ـــ	%100	ـــ
لا تتجاوز 000 000 1دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	ـــ

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر، **صيغ التمويل**، تاريخ الاطلاع 14/05/2020، **https**://**www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit**/

3.3. تقييم الحصيلة الاقراضية للوكالة الوطنية للقرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية 2020/06/30:

بدأ نشاط الوكالة بشكل فعلي في سنة 2005، وسنبين فيما يلي حصيلة نشاطها إلى غاية 30 جوان 2020.

أ. عدد القروض الممنوحة حسب نمط التمويل: يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 2: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشائها إلى غاية 2020/06/30

نمط التمويل	عدد القروض إلى غاية 31/12/2019	عدد القروض خلال الثلاثي الأول من 2020	عدد القروض خلال الثلاثي الثاني من 2020	إجمالي عدد القروض إلى غاية 30/06/2020	النسبة
عدد السلف لشراء المواد الأولية	832 247	1410	599	834 256	%90,39
عدد السلف لإنشاء مشاريع	87 738	335	582	88 655	%09,61
المجموع	919 985	1 745	1 181	922911	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على حصيلة الخدمات المالية، تواريخ الاطلاع 2020/05/14، 2020/07/25، 2020/08/11، https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن صيغة التمويل الموجَّهة لشراء المواد الأولية تشكِّل نسبة 90,39 %، في حين نجد أن صيغة التمويل الثلاثي التي يتدخَّل فيها البنك تشكِّل نسبة09,61 %. وهذا يدل على ضعف اندماج البنوك العمومية في قطاع التمويل الأصغر في الجزائر وعدم تقبُّلها تمويل أصحاب المشاريع المصغّرة والذي يعود إلى عدم وجود ضمانات كافية من قِبل أصحاب هذه المشاريع. ومن جهة أخرى يمكن تفسير الفرق الكبير بين الصيغتين في كون الصيغة الأولى الموجَّهة لشراء المواد الأولية يمكن أن يستفيد منها الشخص أكثر من مرة بشرط تسديد القرض السابق، كما أنها لا تتطلَّب وقت طويل في منحها من طرف الوكالة بعد الموافقة على التمويل، بخلاف الصيغة الثانية التي يتدخَّل فيها البنك فهي تتطلب وقت للدراسة والتحقق من استيفاء بعض الشروط التي تشترطها البنوك قبل قبولها عملية التمويل، كما نلاحظ زيادة في منح القروض الموجهة لإنشاء مشاريع خلال الثلاثي الثاني وهذا يرتبط بمنح قروض موجّهة لدعم أصحاب المشاريع التي تدخل في إطار مكافحة وباء كورونا الذي شهد تفشي كبير خلال هذا الثلاثي.

ب. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط:

الشكل رقم 1 :القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

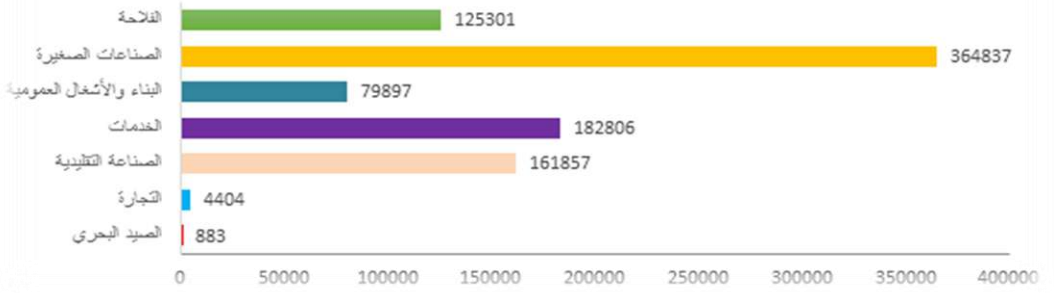

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغَّر

نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 والجدول رقم 3 أدناه أن أغلب التمويلات التي قدمتها الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 2020/06/30 كانت موجَّهة إلى قطاع الصناعة الذي يضم الصناعات الصغيرة و التقليدية، أي ما يعادل 57,25 % من عدد القروض الممنوحة، تلاه قطاع الخدمات حيث نال نسبة 19,87%، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بنسبة 13,62% من عدد القروض الممنوحة، ثم احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض الممنوحة أي بنسبة 8,68%، و أخيراً قطاعي التجارة والصيد البحري بنسبة 0,48% و0,10%. إن اهتمام جهاز القرض المصغّر بقطاع الصناعة بمختلف أشكالها خصوصا الصناعات الصغيرة كالصناعات التحويلية، يعود لإستراتيجية الوكالة التي تهدف إلى خلق مؤسسات مصغّرة تمتاز بالديمومة والاستمرار في النشاط وقادرة على خلق مناصب شغل دائمة، وبالتالي المساهمة في امتصاص جزء من البطالة. كما أن تمويل مشاريع الصناعات الصغيرة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لإنشائها، وبالتالي فإن احتياجاتها التمويلية تتوافق في حجمها مع قيمة القروض المقدّمة من قبل الوكالة. ويفسّر ضعف حجم القروض المقدمة لكل من قطاع الفلاحة

والخدمات والصيد البحري بكون هذه القطاعات تتطلب رؤوس أموال كبيرة، كما أنه توجد مؤسسات تمويلية أخرى متخصصة في تمويل هذه القطاعات مثل البنوك التجارية.

ت. عدد مناصب التشغيل المستحدثة :

الجدول رقم04: حصيلة مناصب التشغيل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30/06/2020

صيغ التمويل	المناصب المستحدثة إلى غاية 2019/12/31		عدد المناصب خلال الثلاثي الأول من سنة 2020	عدد المناصب خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020	المناصب المستحدثة إلى غاية 30/06/2020	
	العدد	النسبة%			العدد	النسبة%
تمويل لشراء المواد الأولية	1 218 751	90,15	1 686	1 225	1 221 662	90,06
تمويل ثلاثي لإنشاء مشاريع مصغرة	133 056	09,85	422	1 249	134 727	09,94
المجموع	1 351 807	% 100	2 108	2 474	1 356 389	100 %

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على حصيلة الخدمات المالية، تواريخ الاطلاع 2020/05/14، 2020/07/25، 2020/08/11، https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أن الوكالة استطاعت بفضل الصيغ التمويلية التي تمنحها من استحداث 1 356 389 منصب شغل إلى غاية نهاية 2020/06/30، فأغلب هذه المناصب أُنشأت في صيغة تمويل شراء المواد الأولية لكون أغلب تمويلات الوكالة موجّهة لهذا الغرض، ومن خلال هذه المناصب المستحدثة تكون الوكالة قد ساهمت بشكل فعّال في امتصاص جزء كبير من البطالة، لأن من بين الأهداف الأساسية للوكالة المساهمة الفعالة في سوق الشغل وامتصاص البطالة.

ث. توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد:

الجدول رقم 05: توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد

جنس المستفيد	القروض الممنوحة إلى غاية 2019/12/31		القروض الممنوحة خلال الثلاثي الأول من سنة 2020	القروض الممنوحة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020	القروض الممنوحة إلى غاية 30/06/2020	
	العدد	النسبة			العدد	النسبة
نساء	584 995	%63,59	1 153	538	586 686	%63,57
رجال	334 990	%36,41	592	643	336225	%36,43
المجموع	919 985	% 100	1 745	1 181	922911	100 %

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على حصيلة الخدمات المالية، تواريخ الاطلاع 2020/05/14، 2020/08/2020،11/07/25، https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 5 أن نسبة استفادة النساء من القروض الممنوحة بلغت 63,57% وهي أكبر من نسبة استفادة الرجال التي وصلت إلى36,43%، ويعود ذلك إلى كون جهاز القرض المصغّر يستهدف

فئة النساء خصوصا فئة النساء الماكثات بالبيت، فالقروض الصغيرة التي تمنحها الوكالة والموجهة لشراء المواد الأولية تناسب الأنشطة النسوية التي تُمارس في البيت مثل الخياطة والطرز وصناعة الحلويات وغيرها.

ومع تفشي وباء كورونا (كوفيد-19) وتنفيذا لتعليمات وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وجَّهت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر دعوة لكل النساء الماكثات بالبيوت والحرفيين للتسجيل عبر بوابة الوكالة الإلكترونية، للإستفادة من قروض مالية تمكِّنهم من فتح ورشات خاصة بخياطة الكمامات والمآزر وانتاج مواد التطهير وغيرها من مستلزمات الوقاية، وذلك بهدف دعم مساعي مكافحة انتشار هذا الوباء من جهة، ومن جهة أخرى لدعم الحرفيين من تأثيرات الوضع الصحي على نشاطاتهم، حيث يتولى خبراء الوكالة مهمة دراسة الملفات عن بُعد والرد عليها في وقت قياسي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر، قروض ميسَّرة لفتح ورشات صناعة المستلزمات الطبية، تاريخ الاطلاع2020/06/11 https://www.angem.dz/ar/presse/).

كما أكدت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على ضرورة تدعيم وتوسيع مشاريع الشباب المتعلقة بالوقاية من كوفيد-19 والممولة ضمن جهاز تسيير القرض المصغر(وكالة الأنباء الجزائرية، ضرورة توسيع مشاريع الشباب المتعلقة بالوقاية من كوفيد-19 ضمن جهاز تسيير القرض المصغّر، تاريخ الاطلاع2020/06/17، http://www.aps.dz/ar/societe/87291-19) مع إعطاء الأولوية في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر للنشاطات التي تساهم في مكافحة انتشار هذا الوباء وتحديداً في صناعة وسائل الحماية من كمامات وأطقم وأقنعة، (وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة التضامن ترافق جميع المبادرات لمكافحة وباء كوفيد-19، تاريخ الاطلاع2020/06/17، http://www.aps.dz/ar/societe/86933-19).

ج. توزيع القروض حسب الشريحة العمرية: تتوزع القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر حسب الفئات العمرية للمستفيدين كالآتي :

الجدول رقم 06: توزيع القروض حسب شريحة العمر الى غاية 2020/06/30

الشريحة العمرية	توزيع القروض إلى غاية 2020/03/31		توزيع القروض في الثلاثي الثاني من سنة 2020	توزيع القروض إلى غاية 30/06/2020	
	العدد	النسبة		العدد	النسبة
18ـ 29 سنة	330 451	% 35,85	414	330 865	% 35,85
30ـ 39 سنة	288 663	%31,32	331	288 994	%31,31
40ـ 49 سنة	169 643	%18,40	248	169 891	%18,41
50ـ 59 سنة	95 690	%10,38	134	95 824	%10,38
60 سنة فـما فوق	37 283	%04,04	54	37 337	%04,04
المجموع	921 730	%100	1 181	922 911	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على حصيلة الخدمات المالية، تواريخ الاطلاع 2020/05/14، 2020/08/2020،11/07/25، https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6 أن الفئات العمرية الأكثر استهدافاً من طرف الوكالة هي الفئة العمرية الأولى من 18إلى 29 سنة، ثم تليها فئة 30 ـ 39 سنة، وبعد ذلك الفئات الموالية بدرجة أقل. وهذا يدل على إعطاء الشباب الأولية في منح القروض، لأن هذه الفئة تمتاز عن غيرها بالحيوية والنشاط وتنامي روح المقاولة لديها، والتركيز على هذه الفئة بالذات يندرج ضمن استراتيجية الدولة من خلال جهاز القرض المصغّر في القضاء على البطالة في أوساط الشباب وبالخصوص الشباب ذوي المؤهلات والكفاءات المهنية والتركيز أيضا على هذه الفئة لضمان ديمومة واستمرارية المشاريع المموّلة.

ح. توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي: تتوزع القروض الممنوحة حسب المستويات التعليمية للمستفيدين كما يلي:

الجدول رقم 07: توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليم	توزيع القروض الممنوحة إلى غاية 2020/03/31		توزيع القروض في الثلاثي الثاني من سنة 2020	توزيع القروض إلى غاية 2020/06/30	
	العدد	النسبة		العدد	النسبة
دون المستوى	143 502	%15,57	74	143 576	%15,56
متعلم	13 892	%1, 51	22	13 914	%1, 51
إبتدائي	137 585	%14,93	116	137 701	%14,92
متوسط	459 918	%49,90	650	460 568	%49,90
ثانوي	129 550	%14,06	284	129 834	%14,07
جامعي	37 283	%4,04	35	37 318	%4,04
المجموع	921 730	% 100	1 181	922 911	% 100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على حصيلة الخدمات المالية، تواريخ الاطلاع 2020/05/14، 2020/08/2020،11/07/25، https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ من خلال الجدول رقم 7 أن نسبة 49,90% من القروض المصغّرة الممنوحة من قبل الوكالة استفاد منها أصحاب المستوى المتوسط، لكون أغلب الأشخاص في هذه الفئة من خريجي معاهد التكوين المهني وأصحاب الحرف، وبالتالي تقوم الوكالة بتوجيه قروضها إلى هذه الفئة لتكوين مؤسسات مصغّرة، وبالتالي فإن استراتيجية الوكالة في منحها للقروض لا تتركز على مستوى تعليمي معين بقدر ما تركّز على إمكانية استخدام هذه القروض في انشاء حرفة أو إنشاء مؤسسة مُنتجة توفر مناصب شغل، بغض النظر عن المستوى التعليمي لصاحب المؤسسة. فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر تشترط ضمن ملف التأهيل شهادة حرفي أو شهادة كفاءة مهنية، لذا نجد أن أصحاب الحرف الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط هم الأكثر استحواذاً على القروض، في حين أن أصحاب الشهادة العليا كخريجي الجامعات هم أقل استفادة من هذه القروض.

خ. حصيلة التمويل للفئات الخاصة: تسعى الوكالة إلى دمج عدة فئات في عالم الشغل لتمكينها من استحداث مشاريع خاصة، حيث تضم هذه الفئات الخاصة كلا من : الأشخاص ذوي الإعاقة، المسجونين المفرج عنهم،

ضحايا المأساة الوطنية، المرشحين للهجرة غير الشرعية، المهاجرين غير الشرعيين العائدين، الأشخاص المصابين بداء نقص المناعة البشرية، والجدول التالي يوضح عدد القروض الممنوحة لهذه الفئات:

الجدول رقم 08 : حصيلة التمويل للفئات الخاصة

الفئات	توزيع القروض إلى غاية 2019/12/31		توزيع القروض في الثلاثي الأول من سنة 2020	توزيع القروض في الثلاثي الثاني من سنة 2020	توزيع القروض إلى غاية 30/06/2020	
	العدد	النسبة			العدد	النسبة
الأشخاص ذوي الإعاقة	1629	%33,69	00	07	1636	%33,69
المسجونين المفرج عنهم	1876	%38,80	05	09	1890	%38,92
ضحايا المأساة الوطنية	402	%08,31	00	00	402	%08,27
المرشحين للهجرة غير الشرعية	95	%01,96	00	00	95	%01,95
الأشخاص المصابين ب (السيدا)	63	%01,30	00	00	63	%01,29
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	770	%15,92	00	00	770	%15,85
المجموع	4835	%100	05	16	4856	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على حصيلة الخدمات المالية، تواريخ الاطلاع 2020/05/14، 2020/08/20،11/07/25، https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

الشكل رقم 03 يوضح حصيلة القروض الموجهة لتمويل الفئات الخاصة

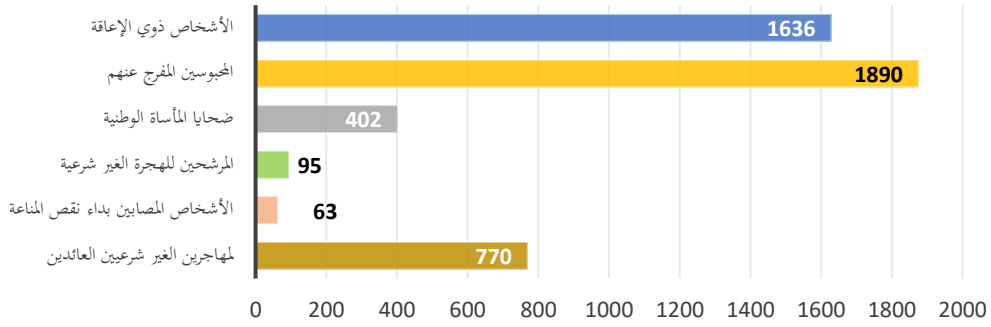

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 8

نلاحظ من خلال الجدول رقم 8 والشكل رقم 3 أن الوكالة موّلت الفئات الخاصة بـ 4856 قرض، وقد شكّل المحبوسين المفرج عنهم أكبر نسبة من هذا التمويل، حيث استفادوا من 1 890قرض أي بنسبة 38,92%، وذلك بهدف إعادة دمج هذه الفئة في المجتمع، تلتها فئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بـ 1 636 قرض أي بنسبة 33,69%، ومن هنا تتضح رغبة السلطات العمومية في منح الشخص المعاق نفس الحظوظ التي تقدم للأصحاء على حد سواء، إذ يحق له مثلما يحق لأي مواطن الاستفادة من البرامج التي تهدف إلى استحداث نشاط، مع ضرورة إثبات كفاءاته و قدراته في مجال النشاط الذي اختاره.

ثم احتلت فئة المهاجرين غير الشرعيين العائدين المرتبة الثالثة من حيث تمويل الفئات الخاصة، فمنذ انشاء الوكالة إلى غاية 2020/06/30 تم منح 770 قرض، أي بنسبة 15,92 % وذلك ضمان استقرار هذه الفئة في الوطن.

وعموما فإنه يمكن استخلاص أن حجم القروض الممنوحة لهذه الفئات الخاصة والذي يقدَّر بـ 4856 قرض يمثل نسبة ضئيلة جداً قدرها 0,52 % من اجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة، وقد يعود ذلك إلى قلة هذه الفئات أو عدم قدرة الوكالة على الاستجابة للطلب الكبير على القروض المصغّرة من طرف هذه الفئات.

د. حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر: بالإضافة لتقديم خدماتها المالية المتمثلة في منح قروض مصغَّرة، تسعى الوكالة إلى توفير خدمات غير مالية للمستفيدين بهدف دعم واستمرارية أنشطتهم، وتشمل هذه الخدمات ما يلي (موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر، الخدمات الممنوحة،2020):

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- متابعة جوارية جدية لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
- عقد دورات تكوينية لإنشاء و/ أو تسيير المؤسسات الجِد مُصغَّرة وللتربية المالية؛
- القيام باختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات متخصصة ومخوَّلة؛
- تنظيم معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغَّر؛

ويمكن توضيح حصيلة هذه الخدمات غير المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم9: حصيلة الخدمات غيرالمالية المقدمة من قبل الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 30 /2020/06

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين إلى غاية 31 ديسمبر 2019	عدد المستفيدين في الثلاثي الأول من سنة 2020	عدد المستفيدين في الثلاثي الثاني من سنة 2020	إجمالي المستفيدين إلى غاية 30/06/2020
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	109 793	1 994	49	111 836
التكوين في مجال التعليم المالي العام	101 079	2600	00	103 679
التكوين حسب ب GET) AHEAD)	1 560	56	00	1 616
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	3 751	249	00	4 000
العدد الإجمالي للمقاولين المكوَّنين	216 183	4899	49	221 131
إختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	90 275	1647	115	92 037
صالونات عرض/ بيع	27 237	353	111	27 701
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	333 695	6899	275	340 869

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على حصيلة الخدمات غير المالية، تواريخ الاطلاع 2020/05/14، https://www.angem.dz/ar/article/services-non-،2020/08/2020،11/07/25 /financiers

نلاحظ من خلال الجدول رقم 9 أن الوكالة قامت بتقديم خدمات غير مالية في إطار مرافقة المستفيدين من القروض المصغّرة، ومن أهم هذه الخدمات نجد التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة، حيث استفاد منه 111 787 مُقترض، كما قامت الوكالة بتكوين 679 103 مقترض في مجال التعليم المالي العام وتكوين 1616 في برنامج (GET AHEAD)، بالإضافة إلى تكوين 4000 مقترض في مواضيع عامة تتعلق بإنشاء وتسيير نشاط، وبذلك وصل العدد الإجمالي للمقاولين المكوَّنين 131 221 مستفيد، كما خضع 037 92 مستفيد لاختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية، واستفاد 701 27 مقترض من المشاركة في صالونات ومعارض نظمتها الوكالة في إطار مساعدتهم على تسويق منتجاتهم، خصوصا في بعض المناسبات كعيد المرأة.

أما فيما يخص تأطير هذه الخدمات، يشرف عليها بعض المرافقين، حيث يُعرّف المرافق بأنه الموظَّف المسؤول عن القرض المصغَّر بالوكالة، فهو في علاقة مباشرة مع العملاء وله نفس صفة موظَّف البنك، تقع تحت مهامه عملية منح القرض ومتابعة مراحل تسديده، وفي بعض الأحيان يتوجب على المرافق الانتقال إلى مكان إقامة العملاء، لذلك وضعت الوكالة مُرافق على مستوى كل دائرة (محنان صبرينة، 2018/2017، ص 182 بتصرف).

وعموما وعند مقارنتنا لعدد المستفيدين من الخدمات غير المالية البالغ عددهم 869 340 بالمستفيدين من الخدمات المالية، نجد أنهم مثّلوا نسبة 36,93% من إجمالي المستفيدين من القروض التي قدمتها الوكالة والبالغ عددهم 911 922 وبالتالي فإنه ليس كل المستفيدين من القروض المصغّرة تابعوا التكوينات التي قامت بها الوكالة، وهذا ما يدل على عدم إلزاميتها.

4. مستقبل تطوير التمويل الأصغر و مؤسساته في الجزائر لما بعد جائحة كورونا (كوفيد–19):

تعتبر تجربة التمويل الأصغر بالجزائر حديثة النشأة نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من التجارب المماثلة في بعض الدول لذا كان لزاماً على الدولة التفكير جدياً في تطوير هذا النوع من التمويل وتدعميه من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والطبيعة المتاحة واستغلال السوق الواسع الذي يتجسد في الطلب المتزايد على منتجات التمويل الأصغر و خصوصا في ظِل الوضع الاقتصادي الراهن الذي تعرفه الجزائر والذي شهد انخفاضاً حاداً في إيرادات الدولة نتيجة الهبوط المستمر لأسعار النفط والناجم عن تفشي وباء كورونا كوفيد–19.

1.4. الفرص المتاحة لتطوير التمويل الأصغر في الجزائر:

أ. إقامة مؤسسات تمويلية متخصصة في مجال التمويل الأصغر يكون دورها الأساسي تقديم مختلف خدمات التمويل الأصغر لعملائها، تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية في التسيير وتحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

- اتساع نطاق الانتشار : أي إمكانية الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء و تغطية أكبر نطاق جغرافي للسوق؛
- عمق الانتشار: أي الوصول إلى أقل مستوى من الدخول (الفقراء والمعدومين والنساء الماكثات بالبيت)؛
- جودة الخدمة: أي تقديم خدمات بصورة سريعة و مُيسَّرة بما يتلاءم ومتطلبات العملاء؛
- تحقيق الاستدامة المالية : أي الاستمرار في تقديم الخدمات المالية دون توقف ويتم عن طريق البحث عن موارد لضمان تغطية تكاليف النشاط ويتحقق ذلك عن طريق تسعير الخدمات، إذ لا يمكن أن تعتمد هذه المؤسسات في تمويلها على اعانات الدولة. (شادي، 2017)

ب. تفعيل دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر: وذلك من خلال اشراكها في مختلف البرامج الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر، بحيث يصبح دورها يتمثل في تنمية الأفراد الفقراء بدلاً من اغاثتهم مع إمكانية تطوير هذه الجمعيات العاملة في مجال التمويل، بحيث تتحول إلى مؤسسات مالية رسمية تنشط في مجال التمويل الأصغر (عمران عبد الحكيم، 2016/2015، ص 195بتصرف)؛

ت. تلبية الطلب المتزايد على التمويل الأصغر : تعتبر فئة النساء وخصوصا الماكثات بالبيت والأفراد محدودي الدخل والبطالين من الأشخاص المستهدفين من طرف مؤسسات التمويل الأصغر، حيث تشكِّل هذه الفئات نسبة هامة من المجتمع الجزائري، والذين هم في حاجة ماسة إلى خدمات التمويل الأصغر، و بالتالي فإن هناك طلب كبير محتمل لخدمات التمويل الأصغر من طرف هذه الفئات يتوجب على الدولة وضع الآليات المناسبة و الكفيلة لتلبية هذا الطلب بما يتناسب واحتياجات هذه الفئات (عمران عبدالحكيم، 2016/2015، ص 195 بتصرف)؛

ث. إقامة فروع مستقلة ومتخصصة في مجال التمويل الأصغر على مستوى البنوك التجارية العمومية أو البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، بحيث تختص هذه الفروع بتقديم خدمات التمويل الأصغر،كما يمكن انشاء فرع أو وحدة مختصة في الاشراف على نشاط التمويل الأصغر بالبنك المركزي مثلما هو وجود في العديد من الدول (عمران عبد الحكيم، 2016/2015، ص197)؛

ج. فتح المجال للمستثمرين الخواص من مؤسسات تمويلية وبنوك ومنظمات غير حكومية لإنشاء سوق تمويل أصغر في الجزائر، وذلك لتحقيق المنافسة التي تؤدي إلى جودة الخدمات المقدمة وتخفيض تكاليفها، وتوسيع نطاق التمويل الأصغر للوصول إلى جميع المناطق الريفية والنائية، وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء؛

ح. تثمين دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتغيير استراتيجيتها نحو مؤسسة مستقلة تحقق عوائد من نشاطها، فاعتماد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر في إيراداتها على اعتمادات الخزينة العمومية، من شأنه أن يؤثر على استمراريتها و استدامتها المالية، لذا كان لزاماً على الوكالة التفكير في تحقيق عوائد من نشاطها تضمن لها تغطية تكاليفها وتحقيق إيراداتها، وذلك بفرض رسوم على خدماتها بالإضافة إلى منح الوكالة الاستقلالية في التسيير، وكذا تنويع الصيغ التمويلية للوكالة واستحداث صيغ تمويلية أخرى تحقق لها عوائد واقبال كبير عليها مثل صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمرابحة (محنان صبرينة، 2018/2017، ص 225).

خ. تأسيس مؤسسات تمويل اصغر قائمة على إيرادات الزكاة و المصادر الوقفية، كما هو معروف يوجد على مستوى كل ولاية صندوق زكاة يتولى جمع الأموال المتأتية من الزكاة، حيث يمكن استغلال جزء من هذه الأموال في تقديم قروض حسنة للشباب البطال ذوي المؤهلات، و بهذا يمكن ترقية هذه الصناديق إلى مؤسسات تمويل أصغر تتولى تقديم خدمات تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية(محنان صبرينة، 2018/2017، ص 225).

2.4 . استراتيجية الجزائر في لتطوير التمويل الأصغر في ظل وباء كورونا (كوفيد . 19):

أدى تفشي وباء كورونا (كوفيد ـ 19)بشكل متسارع في الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى التأثير على كافة قطاعات النشاط نتيجة للإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة من أجل الحد من تداعيات هذه الجائحة، ومن بين القطاعات التي كان لها نصيب من التأثير قطاع التمويل الأصغر ممثلا في التأثير على نشاط الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغَّر، حيث تبنت استراتيجية جديدة في منح القروض تهدف إلى ضمان الاستمرارية في النشاط وتقديم الخدمات للجمهور عن طريق التسجيل الإلكتروني في موقع الوكالة دون الذهاب إلى الوكالة، وأطلقت في هذا الإطار حملة تحت شعار " استفد من القرض من بيتك "، بموجب ذلك أصبح بإمكان كل طالب قرض التسجيل في موقع الوكالة بإنشاء حساب خاص به وتقديم طلب القرض بواسطة هذا الحساب، كما يتيح لهم هذا الحساب كافة المعلومات المتعلقة بالقرض وصيغ التمويل الممكنة واختيار قطاعات النشاط التي يرغب طالب القرض النشاط فيها وشروط التأهيل المطلوبة بالإضافة إلى مكونات الملف في حالة قبول طلب التمويل، كما يتيح التسجيل إمكانية متابعة مدى تقدم دراسة ملف التمويل.

وفي اطار دعم جهود الدولة الرامية إلى مكافحة انتشار الوباء قامت الوكالة بدعوة كافة الشباب الراغبين في الاستثمار في مجال مكافحة انتشار جائحة كورونا للتسجيل عبر بوابة الوكالة، وتقديم طلبات للإستفادة من قروض مصغّرة تمكّنهم من فتح ورشات خاصة بإنتاج مواد التطهير والتعقيم والكمامات والمآزر والألبسة الوقائية، وسيتم دراسة هذه الطلبات عن بُعد والرد عليها في وقت قياسي، وتسعى الوكالة من خلال هذه القروض الجديدة إلى تشجيع المشاريع الصغيرة التي تكون لها فائدة معمّمة خاصة في ظِل استمرار الوضع الصحي الصعب الذي يتطلب توحيد جهود كل الفاعلين الاقتصاديين بالخصوص المؤسسات المصغرة.

وفي اطار هذه الظروف الصعبة سمحت الوكالة لبعض موظفيها ممن استفادوا من العطل الاستثنائية جراء هذه الجائحة بأداء العمل من بيوتهم، دون اللجوء إلى الحضور اليومي لمقرات الوكالة وارسال هذه الأعمال عبر البريد الالكتروني الخاص بالوكالة. وفضلا عن ذلك، مكّنت الوكالة في ظل هذه الجائحة المرافقين والمكونين من تقديم دورات تدريبية للمستفيدين من القروض بتقنية التحاضر عن بعد(/https://www.angem.dz/ar/presse) اطلع عليه بتاريخ 2020/07/04.

خاتمة :

كان لتجربة التمويل الأصغر في الجزائر المسيَّرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر آثاراً إيجابية في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية على الفئات المستهدفة، فقد ساهمت بشكل فعّال في الاندماج الاقتصادي لبعض الفئات الهشة في المجتمع، مثل النساء وأصحاب المداخيل الضعيفة وحتى الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تمكينهم من انشاء مؤسسات تُخرجهم من دائرة الفقر وتدمجهم في دائرة الإنتاج، وفي ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) ساهمت القروض المقدمة من طرف الوكالة بالتصدي بشكل فعال لهذا الوباء، من خلال دعم أنشطة الشباب الرامية لإنشاء المؤسسات التي تعمل في إطار منع إنتشار الوباء ومكافحته.

فيما يخص اختبار فرضيات الدراسة فإننا نلاحظ أن الوكالة موّلت عدد لابأس به من المشاريع وصلت في 30 جوان 2020 إلى 655 88 مشروعا حسب احصائيات الوكالة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، في حين كان لتجربة التمويل الأصغر في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر دوراً مُهما في توفير مناصب الشغل ؛ إذ وصل عدد المناصب المستحدثة حسب احصائيات الوكالة منذ انشائها إلى غاية30جوان2020: 389 356 1منصب

شغل، وبهذا تكون الوكالة قد ساهمت بشكل فعّال في التخفيف من حدة البطالة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

كما أنه من خلال دراستنا هذه، يمكننا الخروج ببعض النتائج أهمها:

- تعتبر سوق التمويل الأصغر في الجزائر سوقاً واعدة وحديثة النشأة بالإمكان استغلالها بفتح المجال للمؤسسات الوطنية والدولية المختصة في التمويل الأصغر لاقتحامه واستغلال الفرص المتاحة فيه؛
- فيما يخص الخدمات المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر، فقد إقتصرت على تقديم القروض المصغرة وبعض الخدمات غير المالية، لذا بإمكان الوكالة التنويع من خدماتها لتتعدى إلى خدمات أخرى مثل التأمين المصغّر والادخار المصغّر والتحويلات المالية؛
- يمكن لقطاع التمويل الأصغر الاستفادة من تفشي جائحة كورونا وذلك باستغلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والتواصل عن بعد لتقديم الخدمات المالية إلكترونيا، وحتى تقديم الخدمات غير المالية مثل إقامة الدورات التدريبية للمستفيدين بتقنية التواصل عن بعد.

وفيما يخص الاقتراحات فإنه يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- تهيئة البنية التنظيمية من خلال سن قوانين على مستوى البنك المركزي تنظم عمل مؤسسات التمويل الأصغر؛
- تحقيق الموازنة بين ربحية مؤسسات التمويل الأصغر ووصولها لأكبر عدد ممكن من الزبائن؛
- فتح المجال لاعتماد المزيد من المؤسسات التي تنشط في مجال التمويل الأصغر؛
- الاستفادة من التجارب العالمية المؤسساتية الناجحة في هذا المجال كتجربة بنك غراميين للفقراء ببنغلادش، وبنك راكيات بأندونسيا، وتجربة مؤسسة التنمية الاجتماعية بمصر، وبنك الأمل باليمن وغيرها من التجارب الناجحة.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، 2004، المرسوم الرئاسي رقم 04-13.
- طويطي، مصطفى، وزاني، ليدية. (2017). تجربة التمويل الاصغر في الجزائر : دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. العدد 7.
- ماركوا، إليا. ترجمة فادي قطان. (2006). التمويل المتناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية. ترينتو ايطاليا.
- محنان، صبرينة. (2018/2017). تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية دراسة مقارنة بين التجربة الأندونسية و الجزائرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة سطيف.
- مطاي، عبد القادر؛ قسول، أمين؛ بلقلة، براهيم. (2018). التمويل الأصغر في الجزائر...الواقع والمأمول، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغَّر ANGEM.مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية. المركز الجامعي الونشريسي. تيسمسيلت: الجزائر. العدد 3.

- مغني، ناصر. (2011).القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر.
- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz
- موقع وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمصر : http://www.fra.gov.eg/jtags/microfinance/international.html
- عمران، عبد الحكيم. (2015/2016). تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة سطيف.
- عمران، عبد الحكيم؛ غزي، محمد العربي.(2011). برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر.
- شادي، محمد عبد الباقي ابراهيم صلي. (2017). دراسة تحليلية لأثر التمويل الاصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع. مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة. مصر.
- وكالة الأنباء الجزائرية، ضرورة توسيع مشاريع الشباب المتعلقة بالوقاية من كوفيد-19 ضمن جهاز تسيير القرض المصغَّر، http://www.aps.dz/ar/societe/87291-19.

الملاحق :

الجدول رقم 03 توزيع القروض حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30/06/2020

قطاع النشاط	القروض الممنوحة إلى غاية 31/12/2019		عدد القروض خلال الثلاثي الأول من سنة 2020	عدد القروض خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020	إجمالي عدد القروض الممنوحة إلى غاية 30/06/2020	
	العدد	النسبة			العدد	النسبة
الفلاحة	125 301	%13,62	130	179	125 610	%13,61
الصناعات الصغيرة	364 837	%39,66	809	273	365 919	%39,67
البناء و الأشغال العمومية	79 897	%8,68	180	179	80 256	%8,68
الخدمات	182 806	%19,87	348	261	183 415	%19,87
الصناعة التقليدية	161 857	%17,59	217	189	162 263	%17,59
التجارة	4 404	%0,48	58	96	4 558	%0,48
الصيد البحري	883	%0,10	3	4	890	%0,10
المجموع	919 985	% 100	1 745	1 181	922 911	% 100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على حصيلة الخدمات المالية، تواريخ الاطلاع 2020/05/14، 2020/07/25، 2020/08/11، https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

استراتيجية عصرنة ادارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر

Modernization Strategy of Tax Administration to Combat Tax Evasion in Algeria

ط.د قدوري نورة

مخبر الاقتصاد غير الرسمي المؤسساتية والتنمية
LAREIID
جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
kadori20@univ-tlemcen.dz

أ.د. غازي نورية

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
ghazi.n@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/03 تاريخ القبول: 2020/04/21

الملخص: تهدف الورقة البحثية الى تبيان اهمية عصرنة ادارة الضرائب كوسيلة وقائية لمكافحة التهرب الضريبي ،و تطرقنا ضمن هده الورقة الى دراسة اهم المحاور الرئيسية لاستراتيجية عصرنة ادارة الضرائب في الجزائر ،و المتمثلة اساسا في تحسين و تعزيز علاقة الادارة بالمكلف بالضرائب عن طريق تحسين نوعية الخدمة المقدمة وكسب رضا المكلف بالضريبة للوصول الى اكبر قدر من الثقة المتبادلة الدي هو قبول للضريبة و بالتالي عدم اللجوء الى التهرب من ادائها أضافة إلى تحديث النظام المعلوماتي و نظام الاعلام الالي وانشاء هياكل و مؤسسات متخصصة. حيث تمت الاشارة الى الهياكل الجديدة التي تم انشائها و التي اصبحت تعمل بشكل فعلي مع تقيم مدى فعاليتها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المكلف بالضريبة –إدارة الضرائب –استراتيجية العصرنة – التحصيل الضريبي – التهرب الضريبي.

Abstract: This research paper aims to show the importance of modernizing tax administration as a preventive means to combat tax evasion, in this paper we dealt with the study of the most important axes of the modernization strategy of tax administration in Algeria, mainly represented in improving and strengthening the administration's relationship with the taxpayer by improving the quality of service provided and get The satisfaction of the taxpayer in order to reach a great level of mutual trust, which is the acceptance of the tax and therefore not resorting to evading its payment, updating the information system and the automated media system, and establishing specialized structures and institutions. Where it has been indicated to the new structures that have been established and that are now working effectively with the evaluation of their effectiveness in combating tax evasion in Algeria

Key Words: Tax payer-Tax administration-Strategy of modernization-Tax collection– Tax evasion.

JEL Classification : H21, H22.

*مرسل المقال : قدوري نورة (kadori20@hotmaill.fr)

المقدمة :

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تقلص من أهمية النظام الضريبي وفعالية وجوده في جميع دول العالم مع اختلاف مستوياتها، ومند نهاية السبعينات ازدادت أهمية الظاهرة بسبب النمو السريع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز الميزاني على وجه العموم.

ونظرا للدور الهام الذي تؤديه الضريبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي إذ تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، ومساهمتها في صياغة السياسة التنموية، يترتب على التهرب عدة انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد الوطني، مما يقتضي مكافحة الظاهرة والتخفيف من حدتها، باتخاذ مختلف الوسائل والتدابير الممكنة.

ونظرا لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر في الآونة الأخيرة بشكل كبير فقد كانت لها أثار وخيمة على الميزانية العامة للدولة ،وبالدرجة الأولى على الموارد الذاتية ،حيث أضحى هاجسا يهدد استقرار الدولة ويقلص من دورها في التدخل في الحياة الاقتصادية ،ونظرا للوضعية غير المستقرة التي تعرفها البلاد اقتصاديا أو ماليا ،من حيث عدم استقرار سعر الصرف ،ضعف الادخار ،انخفاض في سعر البترول ،،ضعف محفزات الاستثمار ،التضخم ...الخ، وأمام كل هذه التحديات وجب على الدولة التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها أو على الأقل التخفيف من حدتها أو تجنب وقوعها بشكل وقائي ذلك أن القضاء النهائي على الظاهرة يعد ضربا من الخيال لكننا نأمل أن يكون خاصية استثنائية بدلا من أن يعم انتشاره كما هو عليه في الوقت الراهن.، وفي هذا السياق باشرت الحكومة الجزائرية منذ أكثر من عشرية ببرنامج عصرنه إدارة الضرائب وفق استراتيجية خاصة لعصرنة الادارة من اجل مكافحة الظاهرة .

اشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تسعى هده الدراسة الى الاجابة على الاشكالية التالية: فيما تتمثل استراتيجية عصرنة ادارة الضرائب للمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر؟

منهج الدراسة: في الجانب النظري اعتمدنا خلال دراستنا على المنهج الوصفي و المناسب لسرد مختلف المفاهيم حول التهرب الضريبي و اشكاله، طرقه و اسبابه ،اما الجانب التطبيقي فاستخدمنا المنهج التحليلي هدا بالاستعانة ببعض الجداول و المنحنيات البيانية .

خطة الدراسة: للإجابة على هده الاشكالية ارتأينا ان نتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

- المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي.
- المحور الثاني: واقع التهرب الضريبي في الجزائر.
- المحور الثالث: تدابير مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

المحور الاول : الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي:

1.مفهوم التهرب الضريبي:

ظاهرة التهرب الضريبي رغم انتشارها على المستوى العالمي فإن تعريفها تعريفا دقيقا قد لا يجد خلافا بين الفقهاء، فهناك اتفاق على أن التخلف عن الالتزام بدفع الضريبة كلها أو جزء منها بأية وسيلة من الوسائل يعد تهرب ضريبي ، إن التشريعات الضريبة العربية لا تستعمل لفظة واحدة تشير إلى الإفلات من الضريبة، في لبنان مثلا تستعمل كلمة التلقي، في مصر والعراق تستعمل كلمة التخلص وفي الأردن كلمتا التلقي والتهرب، و في سوريا لفظ التهرب، في الجزائر لفظ التهرب ، وهذه الألفاظ الثلاث(التلقي، التخلص، التهرب) تشير إلى الإفلات غير القانوني من الضريبة. (يونس احمد البطريق،1984،ص114). وهنا يجب أن نوضح أنه لا يوجد تعريف دقيق وشامل للتهريب الضريبي، حتى في النصوص القانونية لا نجد مفهوم لهذه الظاهرة لهذا فسوف نحاول أن نعطي التعاريف والمفاهيم التي أتى بها بعض العلماء، وفي الأخير نستبح تعريفا لهذه الظاهرة.

1.1 تعريف التهرب الضريبي:

- **التعريف القانوني:** "التهرب الضريبي هو محاولة التخلص من الضريبة في حدود القانون." (.Margairez ;1975,P25)
- **التعريف الاقتصادي:** يعرف Camil التهرب الضريبي بأنه " مجموع العمليات المحاسبية وكل المحاولات التي يلجأ إليها المكلف بالضريبة أو غيره من أجل التخلص من الضريبة"(André .Margairez ;1975,P27).

و كتعريف نهائي حد للتهرب الضريبي :« وهو أن يقوم المكلف بالضريبة من التخلص من عبئها كليا أو جزئيا، وذلك دون نقل عبئها إلى الغير، باستعمال وسائل وطرق مشروعة أو غير مشروعة تؤدي في النهاية إلى حرمان الخزينة العمومية من إيرادات » .

2.1 أشكال التهرب الضريبي:

تشكل الضريبة عبئاً على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر، فالتهرب الضريبي هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق هذا التهرب، أو ما يسمى بالتملص يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا الأساس يمكن التميز بين عدة أشكال للتهرب الضريبي أهمها:

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي.
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.
- التهرب الضريبي محلي.
- التهرب الضريبي الدولي، وهو أخطر أنواع التهرب الضريبي.
- تهرب ضريبي كلي وتهرب ضريبي جزئي.

أ. **التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي L'évasion fiscale): أي التجنب الضريبي و يقصد به أن يتخلص المكلف** القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم(ناصر مراد؛2003؛ص8) ، تهرب يلجأ إليه المكلف بالضريبة عن طريق استعمال طرق مشروعة دون انتهاك القانون وهو ما يعرف بـ " التجنب الضريبي " « Evasion fiscale ».

ب. **التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي Fraude Fiscale):** يرى أن الغش الضريبي هو التخلص من الضريبة وإعطاء عرض خاطئ للواقع أو تفسير مضلل(Margairez , 1975,p16). إذن من خلال التعاريف المقدمة والتي كلها تخص مفهوم الغش الضريبي ، نستخلص أن الغش الضريبي يعتبر مخالفة صريحة ومباشرة لقانون الضرائب ، فهو تخلص من الضريبية بطريقة غير قانونية وإعطاء عرض خاطئ للواقع وتفسير مضل، يتضمن ممارسات وتصرفات غير مشروعة من طرف المكلف بالضريبية، تهرب يلجأ إليه المكلف بالضريبة عن طريق استعمال طرق غير مشروعة وهو ما يسمى " بالغش الضريبي."

ج. **التهرب الضريبي المحلي والدولي:** يمكن أيضا تقسيم التهرب الضريبي وفقا لمكان وقوعه سواء في إقليم الدولة أو خارجها إلى تهرب داخلي وتهرب خارجي أو دولي .

- **التهرب الضريبي الداخلي** : وهو الذي يحدث ويقع داخل إقليم وحدود الدولة بحيث عمليات الغش والتدليس لا تتجاوز هدا الاقليم ويواجه المكلف المعني سلطة جبائية وحيدة تبعا للدولة محل التهرب بعض النظر عن جنسية المكلف، فالعبرة ليست الجنسية بل ما يترتب من خسارة في موارد الدولة، وهذا النوع من التهرب هو الأكثر انتشاراً داخل معظم دول العالم، وتقول الدكتورة سوزي عدلي ناشد "التهرب الضريبي الداخلي هو في حقيقته تهرب غير قانوني بمعنى أن الممارسات التي تتم في هدا الصدد تخرج عن إطار القانون وحدوده ،أي أنها كلها ممارسات غير مشروعة، فهو اذا ظاهرة سلبية في إطار العلاقة بين الفرد والسلطة"(عدلي ناشد سوزي؛1995.،ص18).
- **التهرب الضريبي الخارجي (الدولي):** ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة قديمة، غير أن انتشارها تزايد خاصة على المستوى الدولي، وهذا راجع للانفتاح الاقتصادي، اتساع التجارة الخارجية والعولمة ويظهر التهرب الضريبي الدولي بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، و التي تبحث عن الدولة ذات التشريع الضريبي الأقل حدة ، وهذا ما يعرف بالجنات الضريبيةles paradis fiscaux ،ويساعدها على ذلك مبدأ السيادة الضريبية la souveraineté fiscale،حيث أن لكل دولة نظامها الضريبي الخاص بها و لا يسمح لأي دولة أخرى بالتدخل أو بتطبيق نظامها الضريبي الإقليمي، وأهم ما يميز التهرب الضريبي الدولي هي صفة سرية الأرباح التي كان من الواجب إخضاعها للضريبة، و صعوبة المراقبة من ظرف المصالح الضريبية للدولة المعنية به.

د. **التهرب الجزئي والتهرب الكلي:** هناك من يقسم التهرب الضريبي من زاوية أخرى إلى تهرب جزئي وكلي.

- **التهرب الضريبي الجزئي:** وهو كل عملية تهرب لا تمس إلا جزاء من الضريبة، أي أن المكلف يدفع جزءا ويتجاوز عن الجزء الأخر، مثلاً في حالة شراء سلعة ما بدون فاتورة وبطريقة غير قانونية تم يبيعها فهذا

المكلف لا يدفع الضريبة الخاصة بباقي السلع التي يبيعها، وبذلك فالتهرب لا يمس إلا جزاء من السلعة، وهو ما يعرف بالتهرب غير المشروع أو الغش الضريبي.

- **التهرب الضريبي الكلي** : يعتبر تهرباً كليا في حالة ما إذ كان شخص ما يقوم بعملية غير قانونية كان من الموجب أن تفرض عليها الضريبة، وبالتالي لا يدفع الضريبة أساسا من منطلق عدم الوجود القانوني مثل أصحاب المحلات التجارية غير القانونية والغير مصرحة بعملياتهم التجارية خوفا من الضريبة، وهو ما يعرف بالتهرب المشروع أو التجنب الضريبي، وهو استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقيق الضريبة عليه بصورة صحيحة.

المحور الثاني :واقع التهرب الضريبي في الجزائر:

1. ماهية التهرب الضريبي وطرقه من منظور التشريع الجبائي الجزائري:

إن المكلف بالضريبة كثيرا ما يلجأ إلى حيل وتصرفات من أجل التخلص أو التملص من دفع الضريبة وهذا ما يعرف بـ " التهرب الضريبي "، فالتهرب الضريبي جريمة تعرفها معظم المجتمعات، باعتبارها وجدت بتواجد الضريبة نفسها، وهي من أهم انشغالات المشرع الجزائري لأنها تهدد وجود النظام الضريبي وتقلل من أهميته وفعاليته (عدلي ناشد سوزي؛1992،ص224). فالمشرع الجزائري لم يعرف التهرب الضريبي بنوعيه (المشروع، غير المشروع) بل اكتفى بذكر الطرق الاحتيالية والتدلسية التي يعتمد عليها المكلف بالضريبة للتهرب من دفعها على سبيل المثال لا الحصر، لأنه لا يستطيع الإلمام بمختلف الطرق والأساليب لكثرتها، وتختلف حسب قدرة وتفنن المكلفين المتهربين.

1.1 التهرب الضريبي غير المشروع:

أ. **تعريف الغش الضريبي:** المشرع الجزائري لم يعرف الغش الضريبي بل اكتفى بذكر بعض الأعمال التي يعتبرها غش ضريبي على سبيل المثال لا الحصر، وهذا ما جاء به في المادة 193 فقرة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (المادة 193 فقرة 02، 2006)، يقصد بأعمال الغش خاصة:

- إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتوجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة (TVA) من طرف كل شخص مدين له، وخاصة المبيعات بدون فاتورة.
- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد إليها عند طلب الحصول على تخفيض أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة وإما الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين.
- القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد حسابات، أو القيام بتقييد أو إجراء قيد في الحسابات غير صحيح أو وهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 09 و 10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محلها، لا يطبق هذا الحكم على المخالفات المتعلقة بالنشاطات التي تم إقفال حساباتها.
- قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به.
- ممارسة نشاط غير قانوني، يعتبر كذلك نشاط غير مسجل أو لا يتوفر على محاسبة قانونية محررة تتم ممارسته كنشاط رئيسي أو ثانوي "(المادة 193 فقرة 02.).

- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة وبالتالي تقليص الأرباح المفروضة عليها الضريبة.
- إخفاء الورثة لجزء من تركة المورث، أو عدم التصريح بها لآجال المحددة.
- إخفاء المكلف لأمواله حتى يتعذر على المصالح الجبائية من أن تستفي مبلغ الضريبة عند عملية التحصيل.
- قيام أصحاب المهن الحرة (أطباء، محامون، مهندسون...) بتصريح برقم أعمال أقل من قيمته الحقيقية، فمثلا: الطبيب يقوم في اليوم بعشرون(20) كشف ولكن يصرح عن 10 كشوف فقط.
- تقديم وثائق مزورة من أجل الإعفاء أو استرجاع الرسم على القيمة المضافة (TVA) على أساس العمل مع قطاعات معفاة من هذه الضريبة.

2.1 التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي Evasion Fiscale):

التجنب الضريبي هو تخلص المكلف من دفع الضريبة كليا أو جزئيا دون أن يعكس عبئها على الغير متفاداي في ذلك أي مخالفة للنصوص التشريعية، مستغلا ما يكتنف النصوص التشريعية من ثغرات أو عدم ضبط في الصياغة الذي يؤوله المكلف المتهرب لصالحه، ويتم تجنب الضريبة بتجنب الواقعة المنشئة لدين الضريبة وهو أيضا أمر مشروع لا يعاقب عليه القانون.(دراز حامد عبد المجيد ، ص: 168). والمشرع الجزائري لم يعطي تعريف للتجنب الضريبي (التهرب الضريبي المشروع) ولم يحدد قانونيا أهم طرق ومظاهر هذا النوع من التهرب. فالمكلف بالضريبة يتحرك في إطار قانوني رسمه المشرع من خلال سلسلة من التشريعات الضريبية التي تشوبها ثغرات، فإن إهمال المشرع يكون وراء هذا النوع من التهرب (التجنب)، وكذلك اجتهاد المكلفون وإبداعهم من أجل التهرب من الضريبة بصورة قانونية مستعينين في ذلك بأهل الخبرة، فالمكلف بالضريبة باستطاعته تجنب الضريبة بوسيلتين:

- **الأولى:** هي التهرب الناشئ من الثغرات القانونية والتي يعمد المكلف إلى استغلال ما تعتريه القوانين من ثغرات، نقائص وغموض، والتباسات بغية في عدم تحقيق الضريبة في حقه.
- **الثانية:** هي التهرب المنظم وهو ما يحدث في الغالب بالنسبة لنظام التقييم الجزافي لأساس الضريبة ويكون بتواطؤ أعوان الإدارة الضريبية، وذلك باستغلال الإعفاءات والامتيازات الجبائية.

2. طرق التهرب الضريبي في الجزائر:

في المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 533 من قانون الضرائب غير المباشرة، المادة 118 من قانون الرسم على رقم الأعمال ،المادة 533 من قانون الضرائب غير المباشرة ،المادة 33 و 34 من قانون الطابع، المادة 119 من قانون التسجيل، و المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية. ذكر المشرع الجزائري الأعمال التي يعتبرها طرق تدليسية وفي نفس الوقت طرق للتهرب الضريبي بشكل عام و الأكثر ممارسة في الجزائر والمتمثلة في:

أ. **طرق تدليسية أثناء قيام الضريبة (الوعاء الضريبي)**:وأهمها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة أو الإدلاء ببيانات خاطئة في الإقرارات والتصريحات الجبائية(انظر المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.).

- إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين له، وخاصة المبيعات بدون فاتورة(المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع.)
- الإغفال أو التقليل عن قصد في التصريح عن رقم الأعمال، مثلا: تخفيض الإيرادات عن طريق البيع بدون فوترة.
- ممارسة نشاط غير مصرح به(المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية.).
- تقييد عمليات محاسبية خاطئة أو وهمية عمدا في الوثائق المحاسبية بالتخفيض من الإيرادات وتضخيم التكاليف(المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية.)

ب. طرق تدليسية أثناء أداء الضريبة (تحصيل الضريبة.: التهرب لا يكون في تقدير الوعاء الضريبي فقط بل أيضا في تحصيل الضريبة، وذلك بتحضير المكلف **إعساره** (organisation de l'insolvabilité)، فيقوم المكلف بتدبير إعساره من أجل عرقلة تحصيل الضريبة من طرف قباضة الضرائب (La recette des impôts)، وحسب المشرع الجزائري فتعتبر الطرق التالية عمليات تدليسية:

- كل المناورات التي تهدف إلى تدبير المكلف لإعساره لعدم قصد تمكين الإدارة من تحصيل مستحقاتها الضريبية (المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية). مثلا: القيام بتسجيل عقارات ومنقولات باسم الزوج أو الزوجة عملا بمبدأ استقلالية الذمة المالية للزوجين و العمل بأسماء مستعارة، أو شركات وهمية بعناوين لمقرات غير موجودة مما يصعب الأمر على أعوان الضرائب من تحصيل الضريبة الواجب أدائها، وعدم القدرة على الوصول ومعرفة هؤلاء.
- إعلان الإفلاس باستعمال طرق احتيالية، كأن يقوم مسير الشركة بتحويل الأصول الناتجة عن بيع منقولات لأحد الأقارب أو المعارف.

وبصفة عامة قد أجمعت كل النصوص التشريعية على اعتبار الطرق التدليسية كل عمل أو وسيلة يلجأ إليها المكلف من أجل عرقلة قيام أو أداء الضريبة (الوعاء و التحصيل)، أي التملص وتجنب من دفع الضريبة كليا أو جزئيا.

3. أسباب التهرب الضريبي في الجزائر:

حتى تستطيع الدولة الجزائرية بمختلف مؤسساتها معالجة التهرب الضريبي، يجب عليها التعرف على الدوافع والأسباب الحقيقية التي أدت إلى انتشاره، والأسباب مختلفة تاريخية منها، اقتصادية ونفسية متعلقة بالمكلف بالضريبة، وكذلك بالنظام الضريبي، والإدارة الضريبية، و قد حاولنا تقسيم الأسباب إلى أسباب متعلقة بالمكلف، أسباب متعلقة بالنظام الضريبي والإدارة الضريبية، وأسباب اقتصادية.

1.3 أسباب متعلقة بالمكلف بالضريبة:

غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف بحد ذاته والتي تندرج في إطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية، ونظرا لصعوبة تحديدها بشكل دقيق داخل المجتمع الجزائري، حاولنا وحسب الميثاق الوطني للمكلف

بالضريبة، وحسب التصريحات الرسمية للسيد المدير العام للضرائب الأسبق السيد بودربالة، إعطاء أهم الأسباب المرتبطة بالمكلف والمتمثلة أساسا في(وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلف بالضريبة، ص: 21.)

- ضعف الوعي الجبائي
- عدم الاعتراف بشرعية مبدأ الضريبة.
- الإخلال بأداء الالتزامات الجبائية .
- الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة .
- ضعف المستوى الدراسي للمكلف بالضريبة.
- النظر إلى الضريبة على أنها تشكل إعاقة مالية.

2.3 الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي:

توجد عدة عوامل تؤثر على ظاهرة التهرب الضريبي وتؤدي إلى انتشارها وتوسيع نطاقها، والتي ترتبط بالتنظيم الفني الضريبي، ومدى استقرار التشريع الضريبي، وفي الجزائر يمكننا أن نجملها في العناصر التالية:

- الضغط الضريبي
- تعقد النظام الضريبي.
- عدم استقرار التشريع الضريبي.
- ضعف العقاب المفروض على المتهرب.

3.3 أسباب متعلقة بالإدارة الضريبية:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فضعف التنظيم، الكفاءة، الوسائل المادية والبشرية على مستواها كما هو الحال في الجزائر، يفتح المجال أمام المكلفين بالتهرب من الضريبة، وعلى العموم فأهم الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية في الجزائر يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- ضعف الوسائل المادية.
- ضعف الوسائل البشرية.
- ضعف التكوين.
- ضعف التسيير والتنظيم.

المحور الثالث : تدابير مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.:

كما نعلم أن للتهرب الضريبي آثار ضارة من عدة جوانب خاصة على مستوى موارد الخزينة العمومية والتنمية الاقتصادية، لذلك تعمل الدولة الجزائرية على مكافحة هذه الظاهرة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، من خلال معالجة أسبابه باتخاذ التدابير اللازمة كوسائل وقائية لذلك ، بإتباع إستراتيجية خاصة تصب في تنمية مستوى الوعي الجبائي، والتي تبقى مرتبطة تماما بتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة(Ministère de finance,.2008.P8) ، وذلك من خلال تبسيط النظام الضريبي والإجراءات الضريبية وعصرنه الإدارة الضريبية

(بتحديث هياكلها، طرق تسييرها، ونظامها المعلوماتي ...الخ)على المستوى المحلي. وفي هذا المحور سنحاول عرض أهم التدابير المتخذة في الآونة الأخيرة من أجل مكافحة التهرب الضريبي بمختلف أنواعه المشروع وغير المشروع) كوسائل رقابية ووسائل وقائية في العناصر التالية:

- تعزيز وسائل الرقابة الجبائية.
- تعزيز و تحدث الوسائل الوقائية(تبسيط النظام الضريبي.، ، عصرنه الإدارة الضريبية)،حيث يعتبر هدا العنصر موضوع بحثنا .

1. تعزيز الوسائل الرقابية:

إن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي، والذي يقوم من خلاله المكلفين بالضريبة بالتصريح من تلقاء أنفسهم بالأسس الخاضعة للضريبة، ومن أجل التأكد من مصداقية وصحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة، منح المشرع لإدارة الضرائب حق الرقابة الجباية كوسيلة لحمايتها من التهرب الضريبي، وهي تعتبر كل فحص لتصريحات وثائق ومستندات المكلفين بالضريبة، سواء كانوا أشخاص طبيعية أو معنوية، قصد التأكد من صحة ما تحتويه، ومقارنتها مع ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها وفقا لبرنامج مسبق مسطر من طرف مصلحة الرقابة الجبائية، وعلى المحققين أتباعه، كما حصر المشرع الرقابة الجبائية ضمن نطاق دقيق وواضح وإجراءات محكمة من أجل ضمان حقوق الإدارة وحقوق المكلف بالضريبة، وأمام مواصلة بعض المكلفين ذوي النية السيئة انتهاج مختلف الممارسات الهادفة إلى التهرب من الخضوع للضرائب المستحقة عليهم، لا سيما ممارسة نشاط خفي، الشراء أو البيع بدون فاتورة، وتحويل وجهة الامتيازات الجبائية الممنوحة لهم، ومن أجل محاربة كل هذه الممارسات، والحفاظ على موارد الخزينة، تتزود الإدارة الضريبية بشكل دائم بإجراءات وتقنيات جديدة مستحدثة بغية محاربة كل هذه الظواهر المضرة بالخزينة العمومية، وفي هذا السياق تم تأسيس تقنيات جديدة في مجال الرقابة المعمقة والمتمثلة في إنشاء التحقيق المصوب في المحاسبة، إنشاء إجراء التلبس الجبائي، تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلف خلال مرحلة الرقابة، وهذا كله من أجل تحقيق رقابة أكثر فعالية، وفي كل الحالات يعتبر تعزيز وتحديث وسائل الرقابة الجبائية واحدة من بين الأنشطة التي تستعملها الإدارة الجبائية الجزائرية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي(وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب الجزائر، نشرة شهرية –رقم 2012/58، ص: 01.)

1.1 الإجراءات الجديدة لتعزيز و تحديث الرقابة الجبائية:

في إطار التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية التي سطرتها الإدارة الجبائية للفترة 2007-2011، اتخذت مهمة الرقابة الجبائية بعدا نوعيا قصد الزيادة من فعاليتها والتحسين من قابليتها، انطلاقا من البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ووصولا إلى عملية التحصيل، وتبقى الغاية هي الحصول على النوعية خلال جميع مراحل الرقابة الجبائية، من أجل ضمان تغطية أكثر انسجاما للنسيج الجبائي، والقيام بتحقيقات نوعية، بالإضافة إلى تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة ذوي النية الحسنة، وبالتالي التخفيف من حدة التهرب الضريبي، وبغية الاستجابة لهذه الغايات الأساسية، برزت إجراءات جديدة للرقابة تهدف ليس فقط للتعميم وإنما أيضا للمثالية(رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 2013/70، ص: 07) ، لذا أضيف إلى التدابير الكلاسيكية للرقابة المطبقة والموضوعة تحت

تصرف أعوان الإدارة الجبائية قصد مراقبة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة شكل جديد من الرقابة يسمى "التحقيق المصوب في المحاسبة " وإجراء جديد يسمى " التلبس الجبائي".

أ. التحقيق المصوب في المحاسبة (La vérification ponctuelle): يعتبر التحقيق المصوب للمحاسبة إجراء رقابة موجه، أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل اتساعا من إجراء التحقيق في المحاسبة، فقد تم إنشاء هذا الإجراء بموجب المادة 22 من قانون المالية 2008، فهو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، ولفترة كاملة أو لجزء منها، ولفترة غير متقادمة، ولمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية ولمدة زمنية تقل عن سنة جبائية. (DGI 2013, P : 04).

ب. التلبس الجبائي: La flagrance fiscal: من أجل محاربة كل ممارسات التهرب من الضريبة، تم تعزيز وتحديث وسائل الرقابة الجبائية من طرف الإدارة الجبائية وذلك بإنشاء **إجراء التلبس الجبائي** بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2010 في مواده 07 و 18 وتعزيزه بالمادة 12 من قانون المالية لسنة 2013، حيث يمنح هذا الإجراء للإدارة الجبائية وسائل أكثر فعالية وردعية من شأنها أن تضع حدا للتهرب الضريبي بمختلف أنواعه (المشروع وغير المشروع) وذلك بمرافقتها بإطار قانوني يسمح لها خلال ممارسة حق المعاينة، الرقابة والحجز ...الخ، من التدخل ووقف عملية الغش الجبائي الجارية ومعاينة جنحة التلبس وهذا حتى قبل انقضاء أجل الالتزامات التصريحية(رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 2013/62، ص: 6). وينفذ في إطار حق المعاينة أو التحقيق أو الحجز أو الإطلاع أو الرقابة، والذي من شأنه أن يسمح للإدارة الجبائية بالتدخل لوضع حد لجنحة الغش الجبائي الجارية وذلك حالما تتوفر المؤشرات الكافية حتى قبل انقضاء أجل الالتزامات التصريحية وذلك بهدف معاينة وإيقاف عملية غش جارية وتعزيز التحصيل الضريبي.

2. تعزيز و تحديث الوسائل الوقائية:

1.2 تبسيط النظام الضريبي:

منع وقوع التهرب يتحقق بمعالجة إزالة الأسباب عن طريق تبسيط النظام الضريبي كوسيلة وقائية، وحسب تصريح السيد وزير المالية السيد جلاب خلال مناقشته لمشروع المالية لسنة 2015 أمام نواب المجلس الشعبي الوطني في شهر نوفمبر 2014، حيث قال :" لجعل الجباية في الجزائر تلعب دورا هاما في التحفيز والتوجيه الاجتماعي والاقتصادي، قد تم اتخاذ تدابير تشريعية من أجل تبسيط النظام الضريبي للتخفيف من ضغطه، وتعزيز محاربة الغش والتهرب الضريبي (mfdgi.gov.dz , 2014.) ، وفي هذا السياق اتخذت عدة تدابير وإجراءات لتبسيط النظام الضريبي في الجزائر منذ الإصلاحات إلى يومنا هذا، سواء من حيث تخفيف الضغط الضريبي، تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين، وتبسيط الإجراءات الإدارية .

2.2 تخفيف الضغط الضريبي:

من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية المختلفة خاصة قانون المالية 2006، 2007، 2008، 2009، 2011، 2012، 2013 ، 2017 تم اجراء التغيرات التالية في فميا يخص الضرائب والرسوم المماثلة كالتالي:

- إلغاء الضريبة على فوائض القيمة المطبقة على عمليات التنازل عن الأملاك المبنية وغير المبنية المنجزة بصدد التحويلات العقارية من طرف الخواص(المادة 28،قانون لمالية 2009).
- تأسيس تخفيض جزافي في حدود 10% بالنسبة للنفقات المصرح بها غير المبررة لفائدة الخاضعين للضريبة التابعين لنظام التصريح المراقب.
- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) المطبقة على أنشطة الإنتاج والأشغال العمومية والبناء والسياحة من 25% إلى 19%.
- تخفيض معدلات وأقساط الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ليصل الحد الأقصى إلى 35% بعدما كان 60% ،(المادة 5 من قانون المالية 2008).
- تخفيض معدل الضريبة على الرسم على النشاط المهني من 2.55% إلى 2%.
- الغاء نظام الدفع الجزافي (المادة 13 من قانون المالية 2006).

3.2 تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلف (قانون المالية 2009):

وذلك من خلال إنشاء المحرر الجبائي، إذ يعتبر أداة لتحسين الحماية القانونية للمكلف، فهو ضمان يضع المكلف بالضريبة بمنئي من كل تقويم جبائي، والمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 12-334 المؤرخ في 08 سبتمبر 2012 المتعلق بالمحرر الجبائي تعرفه كما يلي :" يعتبر المحرر الجبائي قرارا قطعيا اتخذته الإدارة الجبائية التي لجأ إليها المكلف بالضريبة حسن النية، يشكل هذا المحرر ردا واضحا ونهائيا على طلب المكلف بالضريبة الذي يريد معرفة الأحكام الجبائية المطبقة في وضعية ما بالنظر إلى التشريع الجبائي المعمول به "(قانون المالية 2012) ، ويشمل مجال تطبيق المحرر الجبائي في المقام الأول الشركات العاملة في قطاع المحروقات، الشركات المقيمة في الجزائر العضوة في مجمعات أجنبية وكذا تلك التي لا تتوفر على إقامة مهنية دائمة في الجزائر، شركات رؤوس الأموال، وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال كما هو منصوص عليه في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

3.3 تبسيط إجراءات المنازعات:

لقد تم تعديل وتبسيط إجراءات المنازعات خلال السنوات الأخيرة من أجل دعم الضمانات المقدمة للمكلف بالضريبة من جهة والسماح بتنظيم أمثل للنزاع الضريبي، وتتمحور التدابير المدرجة أساسا في تبسيط إجراءات المنازعات حول ما يلي:(DGI, 2014, p2)

- إدخال مرونة على شروط قبول الشكاوى وعرائض الدعاوي.
- إدخال مرونة على شروط الطعن.
- إدخال مرونة على شروط الحصول على تأجيل قانوني للدفع.

4.3 تبسيط إجراءات ربط وتحصيل الضريبة :

- تبسيط إجراء تسديد الضريبة على أرباح الشركات وإلغاء الجداول، حيث يقوم المكلفون بالضريبة المعنيين بأنفسهم بعملية التصفية، التصريح والدفع التلقائي للتسبيقات الوقتية الثلاث عن طريق التصريح الشهري وكذا تسديد رصيد التصفية.
- تسهيل عملية استخراج رقم التعريف الجبائي (NIF)، والذي وضع كإجراء جديد للترقيم بموجب قانون المالية لسنة 2006، إذ يجب إظهاره خلال كل معاملة تجارية أو مالية لتبرير التواجد الجبائي، وبالتالي منع التهرب الضريبي تتم بشكل لا مركزي على مستوى مديريات الضرائب الولائية من خلال إصدار شهادة الترقيم حيث يتم منح رقم التعريف الجبائي في غضون 48 ساعة التي تلي إيداع الطلب، والذي أصبح ساري العمل به ابتداء من 2013/06/01.(وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، رقم 2013/69، ص: 02.)
- انشاء ضريبة وحيدة مبسطة تسمى بالضريبة الجزافية الوحيدة والخاصة بصغار المكلفين ،في اطار قانون المالية 2007، وذلك لتبسيط الإجراءات.
- إلغاء غرامات التأخير في التحصيل الضريبي بشكل نهائي)في حالة الدفع الكلي لمبلغ الضرائب والرسوم المستحقة وفق المادة 51 من قانون المالية 2015 .
- اعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية(المادة 90من فانون المالية 2017).

3.عصرنة ادارة الضرائب:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة لتنفيذ النظام الضريبي، فضعف التنظيم على مستواها كما هو الحال في الجزائر يفتح المجال أمام المكلفين بالضريبة للتهرب منها، وباعتبارها مكلفة أساسا بمهام تعبئة الموارد المالية وتقديم الخدمة العمومية التي تضعها في علاقة مباشرة مع المواطنين والمؤسسات تعين على الإدارة الضريبية التكيف مع التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي يعرفها عالم الأعمال وتطور المجتمع الجزائري بصفة عامة، وفي هذا السياق باشرت المديرية العامة للضرائب في الجزائر في برنامج عصرنه إدارتها كوسيلة وقائية.لمكافحة التهرب الضريبي والتحكم بشكل أفضل في فئة المكلفين بالضريبة، وهو قائم على إستراتيجية خاصة مبنية على مبدأ " تحسين مرجعية نوعية الخدمة "، ويرتكز أساسا على مجموعة من المحاور الرئيسية التالية:

- تحسين وتعزيز علاقة الإدارة مع المكلف بالضريبة.
- تحديث نظام الإعلام الآلي.
- إنشاء هياكل جديدة "مؤسسات متخصصة"

1.3 تحسين علاقة الإدارة بالمكلف بالضريبة:

ضمن المنحنى الجديد الذي أخذته علاقة الإدارة الضريبية بالمكلفين بالضريبة والذين أصبحوا تحت تسمية "مستعملي الإدارة، زبائن"، لا يمكن لأحد إنكار اتساع متطلبات هذا الأخير فيما يخص نوعية الخدمة التي أصبحت تشكل إحدى أهم انشغالات السلطات العمومية على وجه العموم، والإدارة الضريبية على وجه الخصوص

والـتي أصـبحت تواجـه تحـديا كبـيرا يتمثـل في تقـديم للمكلـف بالضـريبة خدمـة عصـرية ذات نوعيـة .(DGI,2013,p27)

وفي هذا السياق ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة خاصة في تنمية وتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة من أجل التخفيف من حدة التهرب الضريبي، اتخذت عدة إجراءات تكميلية في إطار عصرنه إدارة الضرائب لتعزيز وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة وهي كالتالي:

- تحسين استقبال الجمهور في المصالح الجبائية.
- تحسين الممارسات الإدارية (السلوك الإداري).
- ترقية الاتصال وتحسين وصول المعلومات الجبائية.(وضع نظام التصريح وتسديد الضرائب عن بعد عبر البوابة الاكترونية www.jibayatie.dz
- تحسين المحيط الجبائي.
- تخفيف الإجراءات النزاعية وتقليص آجال دراسة الملفات.

2.3 تحديث النظام المعلوماتي ونظام الإعلام الآلي:

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، ونجاح الإصلاحات مرهون بوضع نظام معلوماتي جديد الذي يمثل عنصرا هاما من برنامج العصرنة. حيث سيسمح النظام ألمعلوماتي الجديد عبر تحويل مواد المعلومات المادية إلى ملفات حاسوبية بتقريب المواطن من الإدارة وتسهيل الانتقال إلى إدارة عصرية قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المستعملين، والتحكم أكثر في فئة المكلفين بالضريبة، وبالتالي التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي. (mfdgi.gov, 2014.) وفي هذا السياق قامت المديرية العامة للضرائب باتخاذ التدابير اللازمة لتحديث النظام ألمعلوماتي وهذا عن طريق: وضع نظام تسيير الجباية (SGF)، صمم هذا البرنامج في إطار برنامج MARA وتم وضعه حيز التشغيل في مراكز الضرائب، تسمح هذه الأداة بالتسيير الرقمي للملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة (mfdgi.gov,2014.)وتوظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي، حيث قامت المديرية العامة للضرائب بالاستعانة بمتعامل إسباني Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، حيث يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان، وهذا النظام ألمعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP)، ويتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة الضرائب.

3.3 إنشاء هياكل جديدة (مؤسسات متخصصة):

الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي تأثرت بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة، وفي هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية خاصة لعصرنه هياكلها، وذلك بالاعتماد التدريجي على وضع مخطط تنظيمي جديد موجه للمكلفين بالضريبة، يرتكز على مفهوم الزبائن الجدد (المكلف بالضريبة يعتبر زبون)، والقائم على التحول من التنظيم ا لعمودي للإدارة حسب الوظيفة (التحصيل، التسجيل،

المراقبة، المنازعات ،التقييم ...الخ) ، إلى تنظيم أفقي حسب فبيئات المكلفين، وفي هذا السياق وقصد تحقيق هذه الغاية قامت المديرية العامة للضرائب في الجزائر بإتباع برنامج خاص بالعصرنة لهياكلها ابتداء من سنة 2002 من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة على مستوى المصالح الخارجية، هدفها تجميع المفتشيات والقبضات في هيكل واحد وحسب طبيعة المكلفين بالضريبة، وتتكفل هذه الهياكل بمهام التسيير، الرقابة، والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية الخاضعة لها والتابعة لمجال اختصاصها، وذلك قصد تحسين علاقة الإدارة بالمكلف بالضريبة ومن ثم تحسين نوعية الخدمة، ورفع مستوى الوعي الجبائي للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي، والرفع من مردودية التحصيل الضريبي، وتتمثل الهياكل الجديدة التي تم إنشاؤها في(المديرية العامة للضرائب، 2011،ص02) :

أ. مديرية كبريات المؤسسات DGE : يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، وتهدف هذه المؤسسة المتخصصة إلى تحقيق ما يلي(رسالة المديرية لعامة للضرائب، العدد 2013/65،ص: 7) :

- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها.
- توسيع طرق الطعن.
- تحديث وتبسيط الإجراءات؛ وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد.
- مكافحة التهرب الضريبي.

وتقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير أساسا الملفات الجبائية المتعلقة ب:(المديرية العامة للضرائب2013، ص: 7)

- بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري/ الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري.
- الشركات الأجنبية البترولية غير مقيمة في الجزائر.
- الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر.
- المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

ب. بمركز الضرائب (CDI): يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم و يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعه بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة. يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه.

ويتبع لمجال اختصاص مركز الضرائب (La lettre de la DGI N^0 54/2011): المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي أو النظام المبسط **و** الممارسين عمليات البيع بالجملة، العمليات التي يقوم بها الوكلاء

المعتمدون، موزعو محطات الوقود، المكلفون بالضريبة الذين يقومون بعمليات التصدير، الأشخاص الذين يقومون بعمليات البيع لمؤسسات مستفيدة من الإعفاء المنصوص عليه في التنظيم المتعلق بالمحروقات، والمؤسسات التي تستفيد من نظام الشراء الإعفاء من الرسم، الفرازون وتجار الأملاك وما شابههم وكذا منظمو العروض والألعاب والتسليات بمختلف أنواعها، الصناع وتجار المعادن الثمينة، الشركات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات.

ت.المركز الجواري للضرائب (CPI): يمثل مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنه هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب، حيث يعتبر المركز الجواري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) و يهدف إنشاء المركز الجواري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات، والتخفيف من حدة ظاهرة التهرب الضريبي. أما عن مجال اختصاص المركز الجواري للضرائب، فهو يقوم المركز الجواري للضرائب بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساس في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) و الممثلين في :

- الاشخاص الطبيعيين او المعنويين ،الشركات و التعاونيات الدين يمارسون نشاطا تجاريا او صناعيا او حرفيا او مهنة غير تجارية لا يتجاوز رقم اعمالهم السنوي المحقق30.000،00دج
- المستثمرون الدين يمارسون انشطة او ينجزون مشاريع و المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب عن البطالة و لا يتجاوز رقم اعمالهم السنوي 30.000،00دج .

ت.الهياكل الجديدة لإدارة الضرائب و الناشطة بشكل فعلي: سوف نعطي بعض الإحصائيات عن الهياكل الجديدة لإدارة الضرائب و التي تم فتحها وتعمل بشكل فعلي على المستوى الوطني وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 01 تعداد الهياكل الجديدة لإدارة الضرائب والناشطة بشكل فعلي

الهياكل	عدد المكلفين بالضريبة
مديرية كبريات المؤسسات	3400
مركز الضرائب وريبة	900
مركز الضرائب سطيف	2500
مركز الضرائب الحراش	850
مركز الضرائب مستغانم	1100
مركز الضرائب قالمة	900
مركز الضرائب معسكر	2000
مركز الضرائب تلمسان	2500
مركز الضرائب تيارت	800
مركز الضرائب سيدي بلعباس	1000
مركز الضرائب تيسمسيلت	700
مركز الضرائب عين تيموشنت	500
مركز الضرائب بورج بوعريريج	600
مركز الضرائب أم البواقي	400
مركز الضرائب الجلفة	200
مركز الضرائب الاغواط	300
مركز الضرائب عنابة	3000
مركز الضرائب سعيدة	200
مركز الضرائب النعامة	150

المصدر: المديرية العامة للضرائب 2013

يشير الجدول أعلاه إلى أهم الهياكل الجديدة لإدارة الضرائب والتي تم فتحها والتي أصبحت تنشط بشكل عملي، حيث أول هيكل تم فتحه هو مديرية كبريات المؤسسات وذلك في سنة 2006، يضم 146 موظف، ويسير 3400 ملف جبائي (مكلف بالضريبة)، ثم 15 مركز ضريبي في 15 ولاية وبشكل تدريجي على فترات ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2013،تسير أزيد من 1500 ملف جبائي، وتضم أزيد من 900 موظف.

الشكل رقم 01: تطور عدد المكلفين بالضريبة على مستوى الهياكل الجديدة بين 2003 و 2013

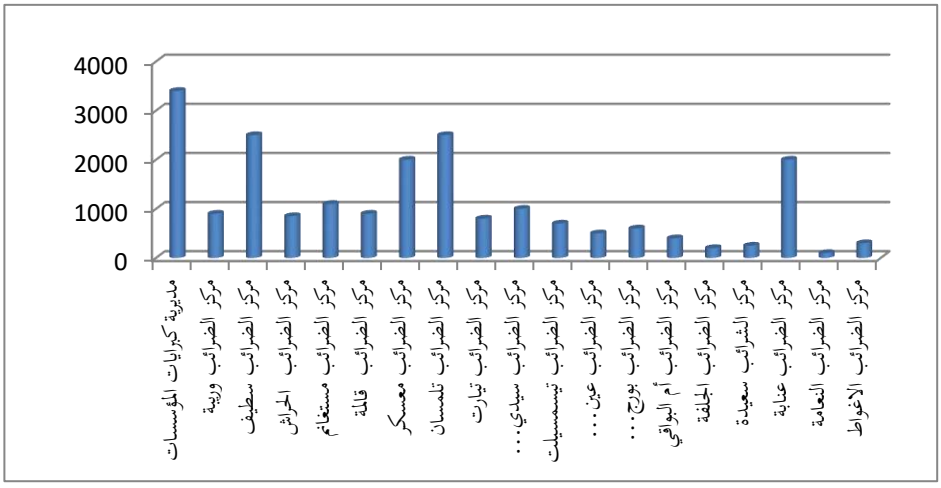

المصدر: من معطيات الجدول رقم 1

يشير الشكل إلى أن مديرية كبريات المؤسسات تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المكلفين بالضريبة و ذلك بنسبة 18.23%، وفي المرتبة الثانية مركز الضرائب سطيف وتلمسان بنسبة 13.40%، أما في المرتبة الثالثة مركز الضرائب معسكر بنسبة 10.72%، وهذا يدل على أن هناك فعالية ونجاعة في أداء للهياكل الجديدة.

الجدول رقم 2 : التحصيل الضريبي الاجمالي من 2003 إلى 2013

الوحدة : مليار دينار جزائري.

السنوات	مجموع التحصيل الضريبي
2003	1311950000,00
2004	1394500000,00
2005	1495930000,00
2006	1526770000,00
2007	1649116000,00
2008	1725000000,00
2009	2549500000,00
2010	2904300000,00
2011	3002900000,00
2012	3157350000,00
2013	3447300000,00
المجموع	29345686000,00

المصدر: المديرية العامة للضرائب 2013

الشكل رقم 02: تطور التحصيل الضريبي بين 2003 و 2013

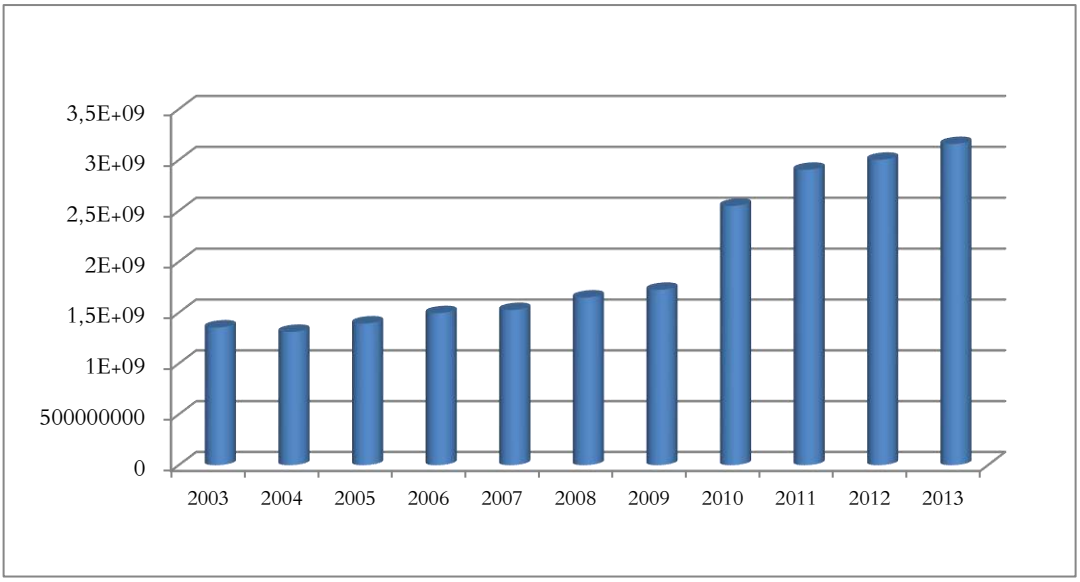

المصدر: من معطيات الجدول رقم 2

يشير الجدول و الشكل أعلاه أن مجموع التحصيل الضريبي للهياكل الجديدة المتخصصة لإدارة الضرائب والمتمثلة في مديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب تطور بشكل ملحوظ مابين 2006-2013.

بالنسبة لمديرية كبريات المؤسسات: فقد تطور التحصيل الضريبي مابين سن 2006-2013 ،حيث انتقل من 265 مليار دج في سنة 2006 إلى 900 مليار دج في سنة 2013، أي زيادة بأكثر من 200% خلال ألثمان سنوات، وهذا يدل على التطور الايجابي لأداء هذه الأخيرة فيما يخص التسيير الدائم لملفات المكلفين بالضريبة المنتمين إليها وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف مع تطوري محيط تسوده الثقة بينها وبين الشركات المنتمية إليها.

أما بالنسبة لمركز الضرائب: فقد تطور التحصيل الضريبي بشكل ملحوظ مابين سنة 2006-2013،حيث انتقل من 152 مليار دج إلى 2000 ألف مليار دج، أي زيادة بأكثر من 200% خلال ألثمان سنوات، وهدا نتيجة زيادة فتح مراكز الضرائب عبر التراب الوطني. كما يدل على التطور الايجابي لأداء هذه لمراكز فيما يخص التسيير وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين التي أعادة الثقة للمكلف بالضريبة اتجاه إدارة الضرائب، وهذا ما يؤكد صحة الإشكالية في أن الإجراءات الوقائية المتخذة لمكافحة التهرب الضريبي منِ شأنها العمل على التخفيف من حدة التهرب الضريبي.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن هناك إرادة سياسية لمكافحة التهرب الضريبي بمختلف الوسائل وبشتى الأشكال و لا يمكن أن يكون ذلك من خلال الرقابة و الردع فقط وإنما بإيتاح أساليب وقائية.

ومن اهم النتائج المتوصل اليها :

- الإنجازات في مجال مكافحة التهرب الضريبي عن طريق برنامج عصرنه إدارة الضرائب بإنشاء مؤسسات متخصصة يعتبر أداة قيمة وضمان تسيير أفضل للملفات الجبائية، والتي أدت إلى تزايد عدد المكلفين بالضريبة.
- تعود النتائج لمتحصل عليها فيما يخص ارتفاع مستوى التحصيل الضريبي وزيادة عدد المكلفين بالضريبة الى كفاءة اداء الهياكل الجديدة و المجهودات المبذولة من طرف اعوانها .
- هناك تطور ايجابي لإدارة الضرائب في مجال مكافحة التهرب الضريبي من الجانب الوقائي عن طريق برنامج
- العصرنة و القائم على اساس تحسين علاقة الادارة بالمكلف بالضريبة من خلال تحسين نوعية الخدمة المقدمة واعادة ثقة المكلف بالإدارة.
- هناك إرادة سياسية لمكافحة التهرب الضريبي بمختلف الوسائل وبشتى الأشكال ولا يمكن أن يكون ذلك من خلال الرقابة والرّدع فقط وإنما باتباع أساليب وقائية.

و في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات بما قد يسهم في تطوير ادارة الضرائب من جهة و المكلف بالضريبة من جهة اخرى ويؤدي الى تخفيف من حدة التهرب الضريبي في نفس الوقت :

- تحسين وضعية اعوان الادارة الضريبية من حيث زيادة في الاجور ،الزيادة في المنح التحفيزية بشكل يسمح له بتحقيق مستوى معيشي جيد و هدا حتى لا يقوم باخد الرشوة والقيام بعملية الغش مما يساهم في زيادة ظاهرة التهرب الضريبي
- محاربة الفساد بكل انواعه عن طريق تطبيق سياسة الحكومة القائمة عل الشفافية و المسالة ادارة الضرائب
- التخفيف من حدة الضغط الضريبي على المكلف بالضريبية عن طريق التخفيض من معدلات و عدد الضرائب المفروضة

قائمة المراجع:

- البطريق يونس احمد (1984)، "المالية العامة"، دار النهضة ، مصر.
- العرباوي حسن، د جلال كبير (1994)، "المالية العامة" ،مصر .
- دراز حامد عبد المجيد، مرسي السيد حجازي (2003) ، المالية العامة ،الجامعة العربية ،بيروت.
- عبد المنعم فوزي (1972)، " المالية العامة " والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
- عدلي ناشد سوزي (1995)، "ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول النامية" ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية.
- ناصر مراد (2009)، "التهرب والغش الضريبي في الجزائر"، الطبعة الثانية، دار قرطبة للنشر، الجزائر،
- وزارة المالية مديرية العامة للاضراب تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/12/15 عن الموقع الإلكتروني: www.mfdgi.gov.dz
- Brochier Hubert et TobaToni Pierre (1963), Economie financière, France, presses universitaires de France.
- Bulletin d'information de Direction Générale des Impôts, N^0 51/2014, P : 02.
- Margairez Andrée (1997), La fraude fiscale et ses succédanées, Ed, Vaudo, Lausanne.
- Ministère de finance, Direction Générale des Impôts (2012), Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N^0 60/2012, P : 08.
- Ministère des finances, Direction Générales des Impôts (2003), Mesures de lutte contre la fraude et l'évasion fiscales, Alger, 2003
- Office National des statistiques (2012), Collection Statistique N^0 172/2012 série E :statistiques économiques N^0 69,,Alger, juillet 2012,P : 31.

فعالية الجباية البيئية في حماية البيئة من تلويث المنشآت المصنفة

The Effectiveness of Environmental Collection In Protecting the Environment From Polluting the Classified Facilities

ط.د. بوحزمة كوثر
جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر
kawtharlakhdar93@gmail.com

د. مداح حاج علي
جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر
alimeddah@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/10 تاريخ القبول: 2020/06/12

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية كوسيلة فعالة لحماية البيئة الجزائرية والتقليل من الأضرار البيئية التي تحدثها هذه المنشآت، وذلك بإبراز المفاهيم المرتبطة بالبيئة والتلوث البيئي بفعل المنشآت المصنفة، وأهم آليات الجباية البيئية المطبقة على المنشآت المصنفة في الجزائر، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأدوات الاقتصادية للجباية البيئية تسهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن من أهداف الاقتصاد الاستخدام الأمثل للموارد المتواجدة في البيئة، وعند تلوثها تصبح غير صالحة للاستخدام، وبالتالي فتأثر البيئة يعني تأثر الاقتصاد، وبالرغم من أن الجزائر انتهجت مجموعة من آليات الجباية البيئية إلا أنها بعيدة كل البعد عن مسايرة التطورات الجبائية الحاصلة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: البيئة– التلوث — الجباية البيئية– المنشآت المصنفة– الرسوم البيئية–حماية البيئة.

Abstract: This study aims to highlight the role of environmental collection as an effective way to protect the Algerian environment and reduce the environmental damage caused by these facilities, by highlighting concepts related to the environment and environmental pollution by the classified facilities, and the most important environmental collection mechanisms applied to the facilities classified in Algeria, and the results of the study showed The economic tools of environmental collection contribute significantly to achieving ustainable development, and one of the goals of the economy is to make optimal use of the resources present in the environment, and when polluted, they become unfit for use, thus affecting the environment means being affected Economy, and despite the fact that Algeria has adopted a set of environmental collection mechanisms, but it is a far cry to keep pace with the fiscal developments in this area.

Key Words: Environnement - Pollution -Environnemental collection – Classified facilities – Environnemental fees - Environnemental protection.

JEL Classification : H23, Q51.

* مرسل المقال: بوحزمة كوثر (Kawtharlakhdar93@gmail.com)

مقدمة:

يقوم الإنسان منذ القدم بممارسة نشاطاته الاقتصادية المختلفة، وأثناء قيامه بهذه النشاطات يتعامل مع البيئة فيؤثر فيها، ولكن مع مرور الوقت زادت حاجات الإنسان، مما أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زاد اعتماده على البيئة وتغير سلوكاته في تعامله معها، فظهرت بذلك مشكلات البيئة العالمية والمحلية تعد أكثر المشكلات إلحاحا في الوقت الحاضر، نظرا لتفاقمها السريع وتضاعف نتائجها، وأيضا بالنظر إلى تعقيدها وتصاعد حدة آثارها، حيث تمتد لتشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية متجاوزة بذلك الحدود السياسية، ، لذا تسعى كل دول العالم في الوقت الحالي لحماية البيئة من كل الأضرار التي يمكن أن تصيبها، وذلك من خلال الاعتماد على الأدوات السياسة الاقتصادية المتمثلة أساسا في الجباية البيئية سواء كانت ضرائب أو رسوم أو إعفاءات جبائية المفروضة على نشاطات المنشآت المصنفة الملوثة للبيئة، ذلك أن هناك ارتباط وثيق بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، وبعد التحول العميق الذي شهدته السياسة البيئية في الجزائر جراء التغيير الجوهري للظروف على المستوى السياسي والتشريعي بظهور قوانين جديدة تتعلق بحماية البيئة، شرعت الجزائر وابتدءا من التسعينات في مجموعة من الرسوم، الغرض منها هو تحميل مسؤولية التلوث على أصحاب الأنشطة الملوثة وإشراكهم في تمويل تكاليف التي تستدعيها عملية حماية البيئة، حيث أن مبدأ الجباية يرتكز على قاعدة أساسية مفادها الذي يحدث أكثر ضررا بيئيا هو يدفع الضرائب أكثر.

ويدخل في هذا النطاق المنشآت المصنفة الملوثة للبيئة حيث نصت المادة الأولى من المرسوم 34/76 على مايلي: "تخضع المعامل اليدوية والمعامل والمصانع والمخازن و الورشات وجميع المؤسسات الصناعية أو التجارية التي تتعرض لأسباب الأخطار والأضرار سواء بالنسبة للأمن وسلامة الجوار والصحة العمومية والبيئة لمراقبة السلطة الإدارية ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم." كما نصت المادة 18 من القانون المتعلق بحماية البيئة لسنة 2003 على مايلي:"تخضع لأحكام هذا القانون المصانع و الورشات والمشاغل و مقالع الحجارة والمناجم، وبصفة عامة المنشآت التي يشغلها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص، والتي تتسبب في أخطار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية أو قد تتسبب في مساس براحة الجوار."

وبالنظر إلى التنظيم الجديد الخاص بالمنشآت الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف، حيث تخضع المنشآت من الصنف الأول إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة، ويخضع الصنف الثاني إلى ترخيص من الوالي المختص إقليميا، في حين يخضع الصنف الثالث إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي، أما المنشآت الخاضعة للتصريح في تلك المنشآت التي لا تسبب أي خطر أو مساوئ للصالح العام.(بن جديد فتحي، 2016، ص23 -24).

لذا تعتبر الجباية البيئية من الجزاءات الوقائية الردعية التي تهدف إلى تحميل المنشآت المصنفة مسؤولية أنشطتها الملوثة والمضرة بالبيئة، وتجسد المبادئ التي أقام عليها المشرع الجزائري في قانون البيئة، وذلك كعقوبة لإلحاقهم أضرار

بالبيئة من خلال اعتمادهم على تكنولوجيا مضرة بالبيئة التي يمكن أن تقضي على نصيب الأجيال القادمة، لهذا نجد أن جل بلدان العالم تهتم بالقضايا البيئية، وذلك أن تحقيق التنمية المستدامة يقتضي الحفاظ على البيئة من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها جراء عدم مبالاة المنشآت المصنفة بها.

الإشكالية: المطروح في هذا الصدد هو : ما مدى فعالية الجباية البيئية كآلية لردع المنشآت المصنفة الملوثة للبيئة في الجزائر؟

المنهج المتبع: وصفي تحليلي حيث تقتضي دراسة الموضوع عرض الإطار النظري و المفاهيمي للموضوع بمختلف جوانبه، وتحديد مكانتها في مكافحة التلوث البيئي وذلك بتحليل المعطيات المرتبطة بدراسة حالة الجزائر.

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة وفق المنهج المعتمد استلزم منا مناقشة الموضوع وفق للخطة ثنائية:

- الإطار المفاهيمي حول البيئة و التلوث البيئي.
- واقع تطبيق الجباية البيئية على المنشآت المصنفة في الجزائر.

1. الإطار المفاهيمي حول البيئة و التلوث البيئي:

البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها فنقول، البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة السياسية والبيئية الاجتماعية، والصحية، والثقافية.... ويعني ذلك النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات، وفي نطاق تلويث البيئة يعد العنصر البيئي هو المصلحة التي ينصرف إليها السلوك الإجرامي أو التعريض للخطر، وهو ما يدعونا إلى تحديد مفهوم البيئة وكذا تحديد مفهوم التلوث:

1.1 تعريف البيئة:

رغم شيوع استخدام مصطلح البيئة في كل ميادين العلم والعمل، ورغم التباين الذي اكتنف مفهومه من ناحية التعريف، إلا انهلا مناص من توضيح رؤى الغير نحوه في اللغة والاصطلاح فضلا عن المفهوم القانوني لها وعلاقتها بعلم الاقتصاد وهو ما سيتم توضيحه في هذا الصدد.

أ. **البيئة في اللغة:** البيئة: اسم مشتق من الفعل الماضي باء وبوأ، وتبوأ أي حل ونزل وأقام والاسم من هذا الفعل هو (البيئة)، ويعبر بها أيضا عن الحالة فيقال: باءت بيئة سوء، أي بحالة سوء، وقيل أيضا أن البيئة وكذلك المياه- هي المقام والمنزل أي محل الإقامة وتبوأ المكان أي أقام به(طارق إبراهيم الدسوقي عطية،2014،ص 87) ومن ذلك قوله تعالى" وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْقَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ"(سورة الحشر ، الآية 9).

ب. **البيئة في الاصطلاح:** إن غموض المفهوم الدقيق لتعبير البيئة وتحديد مجالاتها أثار خلافا في الرؤى وتضارب في الاتجاهات بشان تحديد ماهيتها، ومن ثم تحديد الإطار اللازم لمكوناتها، وقد عرفت كمصطلح علمي من الناحية الفنية هي الوسط المحيط بالإنسان بما يشمل من الماديات وغير الماديات من البشر، وغير البشر، بمعنى كل ما يحيط الإنسان من موجودات (لطرش علي عيسى عبد القادر، 2016، ص 21)، وذهب جانب من علماء البيئة في التفرقة بين مفهوم البيئة في المجال القانوني والاقتصادي ومفهومها في مجال العلوم والاجتماعية فالبيئة تعني في

المجال الأول مجموعة العوامل والظروف الفيزيقية والاقتصادية والثقافية والجمالية والاجتماعية التي تحيط وتؤثر في رغبة وقيمة الملكية كما تؤثر في نوعية الحياة، وتعني في المجال الثاني مكونات كل المصادر والعوامل الخارجية التي يستجيب لها الإنسان ويكون ذو حساسية لها، كما نجد لجنة الجرائم البيئية في فنلندا وضعت تعريفا عاما للبيئة يشمل البيئة الطبيعية بكل عناصرها من ماء هواء وأرض وكائنات حية أخرى وكذلك البيئة المشيدة بفعل الإنسان مثل بيئة السكن وبيئة العمل(عادل ماهر الألفي، 2011، ص 122).

ج. **التعريف القانوني للبيئة:** يقصد بها في قانون البيئة المصري:"المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت(بوعلام بوزيدي، 2012، ص 358)،أما بالنسبة للمشرع الجزائري عرفها في القانون رقم 83-03 بشأن حماية البيئة الملغى بأنها حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنباتات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها وبالرجوع إلى القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أن المشرع الجزائري لم يعط تعريفا دقيقا للبيئة و اكتفى بإيراد الجوانب الرئيسية التي تتكون منها بقوله: البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والماء والجو الأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي ، و أشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والناظر والمعالم الطبيعية إذ يتبين من خلال ذلك أن مفهوم البيئة يضم البيئة الطبيعية والاصطناعية، بما فيها التراث الثقافي الذي لا يعتبر في ذهن البعض من ضمن مكونات البيئة(المادة 7/4 من القانون رقم 03-10 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،ج ر عدد 43،2003).

وعلى ذات نسق التعريفات الفقهية والقانونية للبيئة التي تعرضت لها من خلال مداركنا العلمية على غرار الأستاذ لطرش على عيسى عبد القادر وما أطلعت عليه فالبيئة "هي كل ما خلق الله في الإنسان وحوله، مما أقامه الإنسان بعلمه، مما أدركه بحواسه وعلمه، وما لم يدركه بعد، وما لن يدركه أبدا، يؤثر فيها ويتأثر بها ولكنها تؤثر عليه دائما بقاعدة الجزاء من جنس العمل. د. علاقة البيئة بعلم الاقتصاد.

من تعريف البيئة يتضح أن البيئة عنصر مرتبط بالاقتصاد، من خلال كون الاقتصاد يدرس مشكلة الحاجات البشرية(المتعددة والمتجددة والمتزايدة) ليجد لها حلا من خلال ما توفره البيئة الطبيعية التي تحيط بالإنسان، لذلك فاستغلال الموارد البيئية يعتمد على مختلف التوليفات التي يقترحها علم الاقتصاد من جهة وحل المشكلات البيئية لا يمكن أن يكون إلا من خلال الأدوات الاقتصادية، الترشيدية، أو العقابية، أو حتى تلك التي تقترح إحلالا لأساليب استغلال اقتصادي غير مضرة بالبيئة.

ومنه ظهر ما يسمى علم اقتصاد البيئة الذي يعني: تسخير علم الاقتصاد بغية الاستخدام الأمثل للموارد البيئية بكل أبعادها بهدف تعظيم الربح وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة(اقتصادية وبيئية) وهناك من يرى أن علم اقتصاد البيئة هو العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، ويهدف إلى المحافظة على التوازنات البيئية تضمن نمو مستديما (عزيزي هاجر، 2016 ، ص 145).

2.1 التلوث البيئي:

تكمن غاية المشرع الجنائي من نطاق الإجرام البيئي والتي يسعى جاهدا نحو تحقيقها من خلال النص القانوني على منع التلوث البيئي ومكافحته، أو على الأقل الإقلال من آثاره،حيث يلعب التلوث دورا خطيرا في الإخلال بالتوازن البيئي بما يهدد وجود الحياة الإنسانية وسائر الكائنات الحية الأخرى، الأمر الذي يستوجب مسؤولية مصدريه كالمنشآت المصنفة، قال تعالى: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (سورة الروم، الآية 41).

غير أن ينبغي الوقوف على ماهية التلوث البيئي بمفاهيمه المختلفة، فضلا عن بيان الأسباب الاقتصادية للتلوث البيئي(إشكالية زيادة النمو الاقتصادي والتلوث)، وبيان أنواعه،و أشكاله خاصة التلوث البيئي الناجم عن المنشآت المصنفة .

أ. **ماهية التلوث البيئي:** التلوث في اللغة صنفان مادي أي اختلاط شيء غريب أيا كان شكله مثل لون الماء بالطين أو خلط الأعشاب للتداوي، وتلوث معنوي كقولك فلان به لوثة أي جنون (بوعلام بوزيدي، المرجع سابق، ص 361). أما اصطلاحا:كما عرفه الأستاذ عادل ماهر الألفي بأنه: "الضرر الحال أو المستقبلي الذي ينال أي عنصر من عناصر البيئة، والمتمثل في الإخلال بالتوازن البيئي، سواء كان صادرا من داخل البيئة الملوثة أو واردا عليها، وسواء نجم عن النشاط الإنساني أو فعل الطبيعة (عادل ماهر الألفي، المرجع سابق، ص 151).

ولا تخلو القوانين المنظمة لحماية البيئة بصفة عامة من تعريف التلوث حيث عرف المشرع المغربي التلوث البيئي ضمن القانون رقم 03-11، المتعلق بحماية البيئة على أنه: "كل تأثير أو تغيير مباشر أو غير المباشر في البيئة من جراء فعل أو نشاط بشري أو عامل طبيعي من المحتمل أن يؤثر على الصحة والسلامة العمومية وأمن الأشخاص والهيئات أو يحدث تغيير بالنسبة للبيئة الطبيعية، العقارات، القيم، والاستخدامات المشروعة بيئة (article) E3/18 , loi n° 11-03,20.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري عرفه بأنه: "كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجامعية والفردية. يلاحظ من خلال هذا التعريف أن المشرع قد راعى لمختلف عناصر البيئة التي قد يطالها التلوث"(المادة 8/4 من القانون رقم 10/03، السابق ذكره).

ما يمكن قوله في هذا الصدد أن التلوث البيئي يعد من بين الجرائم المرتكبة من قبل المنشآت المصنفة بمختلف أنواعه.

ب. **الأسباب الاقتصادية للتلوث البيئي(إشكالية زيادة النمو الاقتصادي والتلوث):** لقد أسهم الاقتصادي Simon Kuznets 1901/1985 بدراسة حول العلاقة بين اللامساواة وزيادة النمو الاقتصادي، وحسب كل من الاقتصاديين Grossman et Krueger 1994أنه يمكن إسقاط معالم هذه النظرية على الجانب البيئي بحيث أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي في البداية يصاحبها زيادة في التلوث البيئي وذلك من خلال زيادة النشاط الصناعي للمؤسسات الاقتصادية، الذي يعتبر العامل الأول في إحداث التلوث البيئي، فتصل نسبة

التلوث إلى أقصى حد ممكن وبارتفاع وتيرة التنمية يصبح لدى المجتمع وعي يصاحبه إمكانيات لمواجهة التلوث مما يستدعي التقليل من حدته (بن عزة محمد، 2013 ،ص 177).

ج. عناصر التلوث: يشتمل التلوث على عدة عناصر أهمها:

- نشاط ضار يحيط بالبيئة يحدث خلل في عناصرها الأساسية.
- نشاط الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- أن يؤدي هذا النشاط إلى خلل لحدوث أو احتمال حدوث أضرار للبيئة (عمار سليماني، 2017 ، ص 845).

د. أشكال التلوث البيئي الصادرة عن نشاط المنشآت المصنفة: سنتطرق في هذا الصدد إلى أهم أشكال التلوث التي يمكن أن تصدر بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن نشاط المنشآت المصنفة وهي كما يلي:

د.1 تلوث الهواء: عرف المشرع الجزائري تلوث الهواء في المادة 10/4 من القانون 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه:"إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي وقد حصر المشرع آثار التلوث الجوي في المادة 44 من نفس القانون بقوله:" يحدث التلوث الجوي في مفهوم هذا القانون، إدخال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الجو في الفضاءات المغلقة مواد من طبيعتها:-تشكل خطرا على الصحة البشرية-أو إفقار طبقة الأوزون-البيولوجية والأنظمة البيئية-تهديد الأمن العمومي-إزعاج السكان-إفراز روائح كريهة شديدة-الإضرار بالإنتاج الزراعي و المنتوجات الزراعية والغذائية-تشويه البنايات والمساس بطابع المواقع-إتلاف الممتلكات المادية (القانون رقم 10/03 مرجع سابق ذكره).

د.2 تلوث المياه: الماء ركن أساسي من الأركان التي تهيء الظروف الملائمة للحياة واستمرارها ويعتبر الهيدروجين الذي يشكل ثلثي تركيب الماء حجمها، هو أساس كل العناصر(دايخ سامية، 2013، ص 177)، وقد عرف المشرع الجزائري التلوث المائي في المادة 9/4 من القانون 03-10، السالف الذكر بأنه: إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية أو البيولوجية للماء، وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات والنباتات البرية، وتمس بجمال المواقع أو تعرقل أي استعمال طبيعي آخر للمياه (القانون رقم 10/03 ،سابق ذكره).

د.3 تلوث التربة والأرض: بالرجوع إلى المادة 4 من قانون البيئة نجد أن المشرع لم يعرف تلوث التربة والأرض، غير أنه أورد فصل كامل يتبنى فيه مقتضيات حماية هذا الوسط البيئي وهو الفصل الرابع بعنوان مقتضيات حماية الأرض وباطن الأرض من الباب الثالث ، فالمادة 59 تؤكد على أن" تكون الأرض وباطن الأرض والثروات التي تحتوي عليها بصفتها موارد محدودة قابلة أو غير قابلة للتجديد محمية من كل أشكال التدهور أو التلوث" وعليه فتلوث التربة بفعل رمي المنشآت المصنفة لمخلفاتها الصلبة أو السائلة تؤثر على كل ما يزرعه الإنسان خاصة إذا كانت هذه المخلفات تحتوي على عناصر ثقيلة وبقايا السوائل أو زيوت أو مواد كيماوية فتصبح التربة مأوى للحشرات أو الحيوانات المختلفة(الكلاب، القطط الفئران) أو مكانا خصبا لتوالد الذباب والجراثيم والميكروبات مما يتسبب في أمراض وأوبئة تلوث المياه وتشوه المنظر الجمالي العام.

د.4 التلوث الضوضائي: لم يعرف المشرع الجزائري التلوث الصوتي، لكنه أكد على مقتضيات الحماية في الفصل الثاني بعنوان مقتضيات الحماية من الأضرار السمعية من الباب الرابع بعنوان الحماية من الأضرار من المادة 72 إلى المادة 75، فالتلوث الضوضائي الناتج عن المصانع والمنشآت المصنفة نتيجة الصناعات التحويلية يتسبب في أضرار كثيرة على من يتعرض لها كالضرر المباشر الذي تسببه للعمال والموظفين في العمل نفسه لهذا السبب عملت الدول المتقدمة على إعطاء خافضات للصوت للعمال المعرضين لأكثر من غيرهم للضوضاء العالية، ضرر الضوضاء بالنسبة للمناطق السكنية القريبة من المنشآت نتيجة مثلا الصناعات التحويلية (مريم ملعب،2018 ، ص 165-167).

2. واقع تطبيق الجباية البيئية على المنشآت المصنفة في الجزائر:

يشير بعض الفقهاء الاقتصاد إلى أن البيئة عنصر مرتبط بالاقتصاد، من خلال كون الاقتصاد يدرس مشكلة الحاجات البشرية ليجد لها حل من خلال ما توفره البيئة الطبيعية التي تحيط ألإنسان ويرون أن حل المشكلات البيئية لا يمكن أن يكون إلا من خلال الأدوات الاقتصادية، ومنه ظهر ما يسمى بعلم اقتصاد البيئة (شيماء فارس، 2015 ، ص 27).

لذلك تعد الأدوات الاقتصادية من انجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والأكفأ على الإطلاق، وذلك ان الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بفرض التعويض عن الضرر الي يسبب فيه الملوث لغيره، باعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الجباية البيئية ،والمبادئ القانونية للجباية البيئية، فضلا عن تحديد تطبيقها الردعي على المنشآت المصنفة وأهدافها.

1.2 مفهوم الجباية البيئية:

تعددت تعاريف الجباية البيئية لعدم تحديد المكلف بها بصفة دقيقة مثل بقية الضرائب والرسوم الأخرى لعدم ضبط وعائها، نظرا لتغير ثوابتها الأساسية كونها لا تفرض على المقاس الواحد يناسب كل الحالات لذا سيتعين تحديد تعريف الجباية البيئية وبيان مكوناتها.

أ. **تعريف الجباية البيئية:** الجباية البيئية أو الجباية الإيكولوجية أو الجباية الخضراء هي كلها تسميات أطلقت على نوع واحد من الجباية، والهدف منها حماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى لقد عرفت الجباية البيئية أول مرة من خلال الاقتصادي Pigou Cecil Arthur 1959-1877، الذي كان يعمل بروفيسور في الاقتصاد السياسي بجامعة كمبريدج في الفترة ما بين 1908-1944، هذه الضريبة سميت باسمه s وتدعىvienne Pigou (les taxes) (فارس مسدور، 2010/2009 ، ص 349). وتعرف الجباية البيئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية

للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا، بحيث أن إسقاط وصف البيئة على الجباية في حالة ما إذا كان وعائها أو من ينوب عنها عبارة عن وحدة طبيعية(بوعزة عبد القادر،2018 ، ص 361).

وقد عرفت الجباية البيئية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)أنها جملة من الإجراءات الجبائية التي يتسم وعائها(منتجات، خدمات، تجهيزات، انبعاثات) بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة، يهدف المشرع من خلال فرضه للجباية البيئية إلى تحسين وضعية البيئة مع اشتراط أن يكون هذا الإجراء مدون في نصوص قانونية حيث أن مثل هذا الإجراء يولد تحفيز اقتصادي لتحسين البيئة والحد من التلوث وإزالته، كما تعرف بأنها إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة مؤخرا التي تهدف إلى تصحيح نقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث والبحث عن تكنولوجيات نظيفة.(مريم ملعب، المرجع السابق، ص 120)

وعرفها الدكتور فارس مسدور بأنها تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرها الدولة على كافة الأشخاص الملوثين للبيئة، كما تشمل مختلف الإعفاءات و التحفيزات الممنوحة للذين يستخدمون في نشاطاتهم تقنيات صديقة للبيئة. (فارس مسدور، المرجع السابق، ص 349)

وتستعمل هذه الأموال في الحد من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء أجهزة تسهر على حماية البيئة في الميدان وأيضا هي حافز لعدم تلويث مرة أخرى من طرف الملوث، ومن جهة أخرى فهي تعتبر أيضا أداة لتحقيق موارد مالية، تستخدم في مشاريع مكافحة التلوث، لذا فإن الإستراتيجية التي بنتها الجزائر في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ترتكز على:

- منح إعانات على شكل قروض ميسره، لتحويل عمليات معالجة التلوث، أو إنشاء مشاريع صديقة البيئة.
- سياسة تجارية:إعفاء الأجهزة المستوردة من الرسوم، ووحدات معالجة التلوث، وكذا تخفيضات جمركية على الموارد المستوردة والتي ينتج عنها سوى معدل أدنى من التلوث البيئي.
- السياسة الضريبية واعتماد مبدأ الملوث الدافع، إضافة إلى فرض رسوم تحفيزية لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية، أو تلك المرتبطة بأنشطة العلاج كما هو في المستشفيات.
- سياسة المنع والتقنين: حيث قد تلجأ الحكومة إلى إصدار نصوص قانونية، تمنع بها أشكال التلوث وهذا بعد الدراسة،والحصول على معلومات دقيقة على النشاط الملوث (موساوي عمر، 2012).

ب. مكونات الجباية البيئية: يشمل التشريع الجبائي على مايلي:

ب. 1 الضرائب البيئية: الضرائب الخضراء أو ضرائب التصحيح أو ضرائب التلوث لها معنى واحد هي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين"المنشآت المصنفة" الذين يحدثون أضرار بيئية من خلال نشاطاتها الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتها الملوثة أو الملونة، واستخدامهم تقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة، وسميت هذه الضريبة باسم الاقتصادي بيجو *Pigou* و تدعى *Les Taxes Pigouviennes* (بالعجين خالدية، 2015،ص128)وهي إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة، أي أنها عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة، ذلك أن حماية البيئة يندرج ضمن الأعباء العامة، وتفرض الضريبة البيئية لتعزيز مبدأ الملوث يدفع لدمج تكاليف إصلاح

الأضرار لا في سعر المنتج، وخلق الحافز لكل المنتجين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث.

ب.2 الرسوم البيئية: نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوم خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها مثل: رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب.

ب.3 الحوافز والإعفاءات الجبائية: فالنظام الجبائي لا يقتصر على الضرائب، وإنما يشمل الحوافز والإعفاءات التي قد تكون لها الأثر الأكبر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن الضرائب والرسوم قد تواجه بالتهرب والغش الضريبي، بينما التحفيز والإعفاء قد تقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيا وتقنيات صديقة للبيئة، ولم يتم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة إلا حديثا، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967، ويهدف هذا النظام إلى الإعفاء الجزئي أو الكلي من دفع الرسوم الإيكولوجية إذا امتثلت المنشأة الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.علما أن الإعفاء والتحفيز قد تأخذ الأشكال التالية:

– الإعفاء الدائم لتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.

– الإعفاء المؤقت والذي يكون لفترة محددة، كأن يتم إعفاء مؤسسة في بداية نشاطها لتحفيزها وتعويضها على اكتساب تكنولوجيا مكيفة ونظيفة ومساعدتها بشكل غير مباشر على إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوثة للبيئة بإعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية (خديجة بوطبل، 2017 ، ص ص43-44)

2.2 المبادئ القانونية للجباية البيئية:

تقوم الجباية البيئية على مبدأين أساسين هما مبدأ الملوث الدافع ومبدأ المصفى:

أ. **مبدأ الملوث الدافع:** لقد تطرقت أهم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية إلى موضوع من يتحمل أعباء حدوث التلوث، وفق الأصل العام وما تمليه العدالة الاجتماعية أن من يتحمل عبء التلوث البيئي هو من تسبب في إحداثه أي "المنشأة المصنفة" ود اعتمد لأول مرة سنة 972 من طرف منظمة التعاون الاقتصادي ويعني هذا المبدأ "أن الملوث يجب أن يتحمل التكاليف المتعلقة بإجراءات منع ومراقبة وتنظيف البيئة التي تقررها السلطات العامة" ويمكن تعريفه على أن النفقات التي تفرضها الوقاية من التلوث ومحاربته(هذه المتطلبات تحددها السلطات العمومية من أجل أن تكون البيئة في وضع مقبول) يتحملنها الملوثون.

وقد تطرق المشرع الجزائري إلى مبدأ الملوث الدافع في القانون 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه: "يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.(بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، 2020 ، ص 165)، حيث تم تطبيق هذا المبدأ من خلال الاستناد إلى قواعد المسؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار وفقا لمبدأ الغنم بالغرم (بن أحمد عبد المنعم، 2009/2008، ص 108)، غير أن تطبيقه يعرف العديد من الصعوبات كونه يتميز بالطابع العام ولا يتم في كثير من الأحيان تحديد هوية الملوثين، كذلك

يمكن أن يظهر هذه التلوث إلا بعد سنوات (مريم ملعب، مرجع سابق، ص 165)، كما تم تكريس هذا المبدأ ضمن المبدأ 16 من إعلان Rio de Janeiro لسنة 1992، كما ظهر في القانون الفرنسي سنة 1995 بموجب قانون 2 فيفري 1995.(بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سابق)

ب. **مبدأ المصفى كاستثناء على مبدأ الملوث بدفع:** بمقتضى هذا المبدأ يتلقى كل من يستجيب للضوابط البيئية امتيازات في شكل إعفاءات أو علاوات مالية، وهو ما أقره المشرع الجزائري في القانون 01-20، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة حيث أكد على أنه تحدد في إطار قوانين المالية إجراءات محفزة بغرض تطوير الفضاءات والإقليم والأوساط الواجب ترقيتها وفقا لأدوات تهيئة الإقليم المصادق عليها، وبالتالي فإن هذه الإعانات والمساعدات المالية المقررة في إطار القانون تهدف إلى : دعم برامج التنمية المتكاملة، ترقية المبادرة العمومية والخاصة في مجال التنمية، إحداث أنشطة وتوسيعها وتحويلها واستقبال الأنشطة المنقولة على موقعها، تطوير هندسة التنمية.(مريم ملعب، مرجع سابق، ص 165)

3.2 تطبيقات نظام الجباية البيئية الردعي على المنشآت المصنفة:

الجباية البيئية المفروضة على المنشآت المصنفة تتمثل في الرسوم البيئية وهي:الرسوم المفروضة على الانبعاثات الملوثة،الرسوم المفروضة على المنتجات، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات.

أ. **الرسوم المفروضة على الانبعاثات الملوثة:** وتتمثل هذه الرسوم فيما يلي:

أ.**1 الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة:** نظم المشرع الجزائري في المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 الرسم القاعدي بالنسبة للمنشآت المصنفة واعتمد في تحديده لمقدار الرسم على معيار التصنيف الثنائي فبالنسبة للمنشآت الخاضعة لإجراء التصريح قدر بحوالي 3000دج، أما المنشآت الخاضعة لنظام الترخيص قدر بحوالي30.000دج أما المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين فخفض الرسم القاعدي إلى 750 دج،ولتوضيح هذه الأسعار راجع المشرع الجزائري هذه الرسوم وقام بمضاعفتها بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 واعتمد في تحديده للمقدار الرسم على معيار التصنيف الرباعي للمنشآت المصنفة وهذه الرسوم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة. والجدول ويحدد المبلغ الوحدي للرسم حسب أ المادة 54 من القانون 99-11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000 كما يلي:

الجدول 1: المبلغ الوحدوي للرسم حسب القانون 99-11

المبلغ		
< عاملين >	**عاملين**	**النشاطات الخاضعة ل:**
2000دج	**9000دج**	**التصريح**
3000دج	**20000دج**	**ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي**
18000دج	**90000دج**	**ترخيص الوالي المختص إقليميا**
24000دج	**120000دج**	**ترخيص الوزير المكلف بالبيئة**

المصدر: https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/index.php/ar/

يحدد مبلغ هذا الرسم برب المبالغ المحددة أعلاه في معامل مضاعف بين 1 و10 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط، ويتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي 09-336، المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، وذلك حسب ما يوضحه الجدول رقم 2، ويخصص ناتج هذا الرسم في مجمله إلى تمويل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث:

الجدول 2: المعامل المضاعف حسب المرسوم 09-336

البيان	المعايير	المعامل المضاعف
الطبيعة والأهمية	التصريح	1
	ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	2
	ترخيص الوالي	3
	ترخيص الوزير	4
نوع النفايات	الخطرة على البيئة، مهيجة والمسببة للتآكل.	1
	القابلة للانفجار، المحرقة، السريعة الالتهاب.	2
	مضرة/ مسممة، مسرطنة، معدية، مسممة لإعادة	3
	التكوين، مسبب لطفرات جينية.	4
كمية النفايات	100 وأقل أو يساوي 1000طن/سنة	2
	100 أو أقل أو يساوي 5000 طن/سنة	2.5
	5000 طن/ سنة	3

المصدر: (عزي هاجر، سالمي رشيد،مرجع سابق، صص 150-151)

أ.**2 الرسم التكميلي على التلوث الجوي بفعل المنشآت المصنفة:** 10 % لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، وقد تم تنظيم هذا الرسم بموجب المرسوم التنفيذي 07- 299.

أ.**3 الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذات المصدر الصناعي:** 17 % لفائدة البلديات، 50% لفائدة ميزانية الدولة،33% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

ب. الرسوم المفروضة على المنتجات: وتتمثل هذه الرسوم فيما يلي:

- **الرسم على الأكياس البلاستيكية:** يحدد مبلغ هذا الرسم ب:200 دج للكيلوغرام الواحد ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا، يخصص حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ب27%،73 % لفائدة ميزانية الدولة.
- **الرسم على الزيوت والشحوم المصنعة محليا أو مستوردة:** يحدد هذا الرسم بـ 37.000دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني التي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة بنسبة 42% لفائدة ميزانية الدولة، والبلديات بنسبة 34%، في حين يستفيد الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بنسبة 24%.(المواد 91-93-94، من القانون رقم 19-14، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر،عدد 81، 2019)

ج. الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات: يأخد هذا الرسم شكلين أساسين:

ج.1 عدم تخزين النفايات الصناعية: الأساس القانوني لهذا المرسوم هو المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ، يحدد الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ب 10،500 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي: 10%لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ج.2 رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية: الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، يحدد هذا الرسم بسعر مرجعي ب: 24،000 دج للطن، ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق قياس مباشر يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

10%لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

(قانون رقم01-21، المتضمن قانون المالية، ج ر، عدد 59 ، 2002)

4.2 أهداف الجباية البيئية: تتمثل أهداف الجباية البيئية في مايلي:

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنه الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف للقواعد البيئية "المنشآت المصنفة".
- تصحيح نقائص السوق إذ أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين"المنشآت المصنفة" ، وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
- ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات.
- غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم.
- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.
- الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.
- تحفز وتشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جدا. (سايح تركية، 2014، ص 160-161)

خاتمة:

ومن خلال هذه الدراسة نستخلص أن الجباية البيئية يمكن أن تلعب دورا هاما في التخفيض من التلوث إلى الحد المقبول اجتماعيا، وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك إذا ما صممت طبقت و بصورة جيدة، لأنها تشكل حافزا مستمرا لتخفيض التلوث مقارنة بغيرها من الأدوات، كما أنها أكثر كفاءة ومرونة لأنها لا ترتكز بالدرجة الأولى على المعلومات التفصيلية للمنشآت الملوثة والتي قد تكون هناك صعوبة في الحصول عليها، بل تكون محددة مسبقا، ويلتزم الجميع بدفعها، كما أنها لا تحتاج لأي نوع من المفاوضات والمحادثات مع الملوثين من أجل الوصول إلى حد معقول ومتفق عليه من التلوث، بل أكثر من ذلك فإنها تشكل مصدرا ثابتا للعائدات لخزينة الدولة والمشرع الجزائري اعتمد الطابع العقابي الردعي في دور الجباية البيئية بإيقاعها على المخالف(المنشآت المصنفة)، لكن هذه المزايا التي يمكن أن تحققها الجباية هي مشروطة في الأساس بحسن التخطيط لها وحسن تقديرها وتطبيقها، حيث نجد أن مسالة حماية البيئة أصبحت من المشاريع التنموية المهمة التي يتعين على جميع الدول العناية بها نظرا للارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، والجباية البيئية تمثل التقنية الأكثر فعالية في حماية البيئة سواء تعلق الأمر بالضرائب أو الرسوم أو الإعفاءات التحفيزية.ومن خلال ذلك يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- حماية البيئة يعتمد بالدرجة الأولى على وعي أفراد المجتمع، باعتبار أن التلوث بالدرجة الأولى مصدره الإنسان، خاصة الأنشطة الناجمة عن المنشآت المصنفة، لذلك وجب تحسيس كل الأفراد بضرورة المحافظة على مختلف المكونات البيئية ذلك أن البيئة هي مصدر حياتهم.
- ضرورة إيجاد ميكانيزمات تهدف إلى تفعيل دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي والذي بدأ يعرف تطورا ملحوظا في الجزائر.
- ضرورة إدخال المرونة على النظام الجبائي الجزائري وجعله يستجيب مع المتطلبات العالمية بخصوص الضرائب و التحفيزات البيئية ومما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث مثل ضرائب الانبعاثات غاز CO_2، تصاريح التلوث القابلة التداول.
- العمل على إدخال إصلاح جبائي أخضر شامل على النظام الجبائي الجزائري الحالي، وهذا من خلال توسيع عدد الأوعية ذات العلاقة بالبيئة والتلوث البيئي القائمة على مبدأ الملوث الدافع.
- فرض مراقبة صارمة في مجال حماية البيئة على المنشآت المصنفة دون تمييز.

وفي الأخير يمكن القول أن الدولة هي الوحيدة التي بإمكانها التدخل لتحقيق ذلك من خلال العديد من الإجراءات التي من شأنها المحافظة وصيانة وإبقاء الشيء المراد حمايته دون ضرر أو وقوع حادث يغيره.

قائمة المراجع:

- الألفي عادل ماهر ،الحماية الجنائية للبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011.
- الجبر شيماء فارس محمد، الوسائل الضريبية لحماية البيئة –دراسة قانونية مقارنة–، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- الدسوقي طارق إبراهيم عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،2014.
- بالعجين الخالدية، الجباية البيئية في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد5، جامعة ابن خلدون،تيارت، جوان .
- بن احمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، بن عكنون، 2008-2009.
- بن جديد فتحي، الترخيص الإداري كإجراء لحماية البيئة من التلوث –رخصتي البناء واستغلال المنشآت المصنفة–، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد السادس، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة ابن خلدون، تيارت، جانفي 2016.
- بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر. مقال متاح على الموقع:-manifest. Univ .ouergla.dz, 3/2/2020.
- بن عزة محمد، دور الجباية في حماية البيئة من أشكال التلوث–دراسة لنموذج الجباية البيئية في الجزائر–، مجلة دراسات جبائية، العدد 3، دون دار النشر، ديسمبر 2013.
- بوزيدي بوعلام ، محاولة لتحديد مفهوم البيئة في القانون الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد23، جامعة أدرار ،2012.
- بوطبل خديجة، دور التشريعات الجبائية في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 25، العام الرابع، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ديسمبر 2017.
- بوعزة عبد القادر، عامر الحاج دحو، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، العدد108، المجلد 24، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2018/07/02.
- دايخ سامية، التلوث صورة من صور المساس بالبيئة، مجلة القانون الدولي والتنمية، العدد1، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2013.
- سايح تركية،حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
- سليماني عمار ، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 8، ج2، جامعة خنشلة، جوان 2017.

- سورة الحشر، الآية 9.
- سورة الروم، الآية 41.
- عزي هاجر، سالمي رشيد، الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، جامعة الجزائر 3، 2016.
- لطرش على عيسى عبد القادر، حماية البيئة والتنمية المستدامة آفاق وتحديات بين التشريعات العربية والدولية، دار الفكر الجامعي، 2016.
- مسدور فارس، أهمية تدخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
- ملعب مريم، المسؤولية الجزائية للمنشآت المصنفة عن تلويث البيئة في القانون الجزائري، ط1،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2018.
- موساوي عمر، بالي مصعب، مقال بعنوان إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهنات التنمية المستدامة والعدالة و الاجتماعية يومي 21/20 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح متاح على الموقع:20: 2/2/2020,20 http:// iefpedia.com/arabcategory
- القانون رقم 01-21، المؤرخ في 22 ديسمبر 2002، المتضمن قانون المالية، ج.ر.ع 59، لسنة 2002.
- القانون رقم 03-10،المؤرخ في 19 يوليو 2003،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 43، المؤرخة في 20 يوليو 2003.
- القانون رقم 19-14، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الصادر في الجريدة الرسمية العدد81، المؤرخة في 30 ديسمبر 2019.
- Loi relative a la protection et a la mise en valeur de l'environnement-loi n° 11-03 promulguée par le dahir n°1-03-59 du 12 mai2003.

الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة: جدلية الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية.

The New Economic Function of Local Communities in Algeria in the Light of Contemporary Local Legislation: The Dialectical Shift from Administrative Decentralization to Economic Decentralization.

د . ابرادشة فريد

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

bradchafarid80@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/03/26 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تتناول هذه الورقة البحثية دراسة موضوع الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر، وبالتحديد التطرق الى فكرة جدلية الانتقال من اللامركزية الإدارية الى اللامركزية الاقتصادية. بهدف توضيح مسألة تجاوز المقاربة الادارية في طبيعة عمل الجماعات المحلية الى المقاربة الاقتصادية التي تعتبر المتغير الاساسي والمفتاح المناسب للخروج من فكرة التبعية المركزية وللوصول الى الغاية الأسمى وهي خلق الثروة محليا، وقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات واستخلاص الأفكار من جملة المعطيات القانونية والدستورية التي تنظم هذا الموضوع. في الختام توصلت الدراسة الى أنه في الجزائر الى اليوم لا تزال مؤسسات الدولة المحلية لم ندخل بعد الى تطبيق اللامركزية الاقتصادية، بل لقد تضاعفت نظرية اللامركزية الادارية أكثر، وبقيت اللامركزية الاقتصادية مجرد شعارات خفاقة، أما مسألة خلق الثروة فلا تكاد تكون إلاّ حلما مؤجلا الى وقت لاحق وجيل لاحق.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية الاقتصادية، اللامركزية المالية، الاستقلالية المالية، خلق الثروة المحلية.

Abstract: This research paper we examines the subject of the new economic function of local communities in Algeria, specifically addressing the dialectical shift from administrative decentralization to economic decentralization. In order to clarify the issue of overcoming the administrative approach in the nature of the work of the local communities to the economic approach, which is the main variable and the key to exit the idea of central dependence and to reach the goal of nominal creation of wealth locally, has been used descriptive analytical method to analyze data and extract ideas from the legal and constitutional data that Organize this topic. In conclusion, the study concluded that in Algeria to this day we have not yet entered into economic decentralization. Administrative decentralization has more than doubled, and the slogans of economic decentralization, specifically the issue of wealth creation, remained a delayed dream until a later generation.

Key Words: Economic Decentralization, Financial Decentralization, Financial Independence, Local Wealth Creation**.**

JEL Classification : H76, H83, R58

*مرسل المقال: ابرادشة فريد (bradchafarid80@yahoo.com)

المقدمة:

إنه لمن البديهي في عصر العولمة الجديد أن تتطور وتتغير المفاهيم، الى درجة أنّ الكثير من دول العالم قد غيرت من سياساتها و مقارباتها الى درجة أنّ بعضها قد وصل الى حد التناقض، سواءً في طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ، أو من حيث مجالات التحول والانتقال من النمط الاشتراكي الذي تقوم الدولة فيه بكل شيء، الى النمط الرأسمالي الذي تتخلى فيه الدولة تقريبا عن كل شيء، طبعا إلاّ بعض المهام الضيقة التي بقيت منتهجة في إطار ما يسمى بمهمة الدولة الحديثة أو المعاصرة القائمة أساسا على متغيري التنظيم والحراسة، بينما في المقابل من ذلك يتولى القطاع الخاص التكفل تقريبا بكل شيء، لأنّ القطاع الخاص كما هو مرسوم لدوره يعتبر العمود الفقري لبناء الدولة الحديثة خاصة إذا تطرقنا الى مجال خلق الثروة.

بطبيعة الحال هذا الانتقال الذي مس كل المستويات المركزية الكلية للدولة، انعكس بدوره على جميع المستويات الفرعية والجزئية، لاسيما في جانبها الاداري الذي أصبحت من خلاله الأقاليم المحلية تعتمد على أنظمة وقوانين إدارية وتسييرية شبه مستقلة عن السلطات المركزية، كل هذا في إطار ما يسمى باللامركزية الادارية، وتعتبر هذه الاستراتيجية خطوة أولية نحو حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمواطن والدولة على حد سواء؛ كحفظ الأمن والصحة العامة، التخفيف من الأعباء، التقليل من الأمراض والآفات البيروقراطية، تقريب الادارة من المواطن، تهيئة الادارات المحلية لتحمل جزء من المسؤوليات الملقاة على عاتق السلطات والادارة المركزية...الخ.

طبعا دخول الجزائر مرحلة النظام الاداري اللامركزي بعد صدور دستور 1976، وكل ما واكبه من تدابير وما تم اتخاذه من إجراءات قانونية وعملياتية، هو الشيء الإيجابي الذي لا ينكره أحد، لكن كما هو معروف فإنّ كل شيء له مجال تنظيري ومجال أخر تطبيقي، أضف الى ذلك أنه لابد على كل قانون أو إجراء أن يكون خاضعا لقاعدة التراكم، هذه القاعدة التي دائما ما تدفع بصانع القرار الى الانتقال تلقائيا نحو الجديد، أي نحو الأفاق، نحو المستقبل والتحديث، هذا المستقبل الذي يجسد أهم الشعارات التي تتخذها الدولة راية خفاقة في كل خطاباتها ورسائلها إنها عبارة : من الشعب والى الشعب، التي حوتها معظم دساتير وقوانين المعمورة.

بالاستناد الى الناحية القانونية ولعل هذا ما تم لاحظه الخبراء والمختصون في الشؤون المحلية على مستوى الساحة السياسية الجزائرية، لاسيما بعد صدور قانون البلدية الجديد 11 . 10 الذي حث ودفع بالإدارات المحلية (اللامركزية) سواءً كانت البلدية أو الولاية الى ضرورة الانتقال من مصاف الإدارات المختصة أو المقتصرة تحديدا على العمل الاداري وتقديم مختلف الخدمات العمومية للمواطن، الى بلديات وولايات خلاقة للثروة منتجة للسلع والخدمات، شعارها الاستثمار في كل القطاعات، وذلك بالاعتماد على ذاتها وإمكانياتها في تسيير ميزانيتها وأمورها المحلية الخاصة، ولهذا أصبح بإمكاننا تشبيه هذا الدور الجديد بعلاقة الابن بوالده، هذا الابن الذي حين بلغ سن الرشد شرع اليا في تأسيس أسرة والاستقلال بحياته الجديدة، ومن ثمة أصبح اعتماده على نفسه لا على أبيه، ثم صار الأب في مرحلة لاحقة هو الذي يعتمد على ابنه، وفي الأخير النتيجة هي أنّ الأب استراح من العديد من تلك الأعباء القديمة التي أثقلت كاهله، ببساطة يمكن اختصار فكرة اللجوء الى اللامركزية الاقتصادية التي تعتمدها الدول على نحو هذه العلاقة بين الأب والابن.

أهمية الدراسة:

إنّ موضوع المركزية واللامركزية ليعتبر حقيقة من المواضيع الحساسة والمعقدة في حياة الشعوب والأمم، ولذلك قد يكون من المستحيل علينا أن نجد في عالم اليوم نظاما سياسيا واحدا يستغني عن المركزية وفي ذات الوقت لا يمكنه أن يستغني عن اللامركزية، فهما وجهان لعملة واحدة، مكملان لبعضهما البعض، وبالتالي فأينما توجد اللامركزية فإنّ المركزية ستكون ملازمة لها، حتى بالنسبة للنظم العالمية ذات نمط الحكم المحلي، والتي يمكن أن يوصف بعضها باللامركزية المتطرفة التي قد تصل درجة الاستقلالية المحلية فيها عن الحكومة المركزية الى حد الـ: 90 بالمائة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع ذلك فهناك مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي تجعل من المركز يمارس نوعا من الضبط والسلطة على تلك الإدارات، لكن تبقى من حيث الممارسة الميدانية لكل نظام خصوصياته ومنطلقاته التي لا يمكن أن تنطبق على الكل أو تعمم على الجميع. كما يمكن ارجاع أهمية هذه الدراسة الى التطورات المتسارعة للإدارات المحلية، والتي تؤكد يوما بعد يوم مدى حاجة الدولة الى تجسيد تلك الاستقلالية المالية ، لاسيما في ظل تراجع المداخيل البترولية، وتزايد حجم الوعاء السكاني الذي تزايدت من خلاله مطالبه بنسبة غير معهودة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين واتجاه العالم الى تكريس فكرة النموذج الأوحد الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية والتي تطبق نظاما يدخل في هذا الحيز الذي تتطرق له دراستنا هذه.

الآن وقبل طرح الاشكالية نقول هل حان الوقت وهل الوقت مناسب ومهيأ في الجزائر فعلا ليتم الاعلان والدخول في إطار برنامج الانتقال من المقاربة الادارية في إداراتها المحلية الى مقاربة اقتصادية على غرار دول العالم المتقدمة أين تصبح تلك المحليات مصدر الريع الحقيقي وليس البترول كما يصوره البعض بأنه لا خيار لنا غير البترول.

إشكالية الدراسة: مما تقدم نطرح الاشكالية البحثية التالية: هل تستطيع الجزائر الانتقال من اللامركزية الادارية المرتكزة على تقديم الخدمات العمومية التقليدية للمواطن، الى أداء أدوار أكثر تقدما من خلال الانخراط في الدور الانتاجي والاستثماري وخلق الثروة ؟ وبعبارة أخرى: ما هي الاليات التي تمكن الادارات المحلية في الجزائر من تجسيد هذا الدور الاقتصادي الخلاق للثروة؟ و هل ستكون اللامركزية الاقتصادية سبيلا حقيقيا لتجسيد مختلف برامج التنمية المحلية في الجزائر؟ وهل تمتلك الجزائر الامكانيات المادية والبشرية والتقنية التي تؤهلها للعب هذا الدور؟

فرضيات الدراسة:

- لا يمكن خلق الثروة في الجماعات المحلية إلاّ بتوفر الكفاءات البشرية المؤهلة علميا وتقنيا.
- حتى لو توفرت الاموال فإنه بدون عقلانية في التسيير ومحاربة الفساد لا مستقبل ولا نجاح للامركزية الاقتصادية في الجزائر.

الهدف من الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة الى حث صانع القرار الجزائري على ضرورة تحميل الجماعات المحلية مسؤولية الانخراط في المقاربة الاقتصادية للامركزية، ومن ثمة فسح المجال أمام ترشيح الكفاءات المناسبة وأصحاب العقول القادرة على خلق الثروة من العدم ، وشيئا فشيئا تتحول تلك الجماعات من طابعها الاتكالي الاستهلاكي الى طابع مستقل منتج.

منهج الدراسة: سوف نعتمد في دراسة هذا الموضوع على منهج وصفي تحليلي للوصول الى كشف اللثام عن كيفية الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية، ومن ثمة كيفية أو ألية تطبيقها على أرض الواقع.

1. المفهوم النظري والتاريخي لفكرة المركزية واللامركزية في الجزائر:

لكل شيء أصل وأصل الادارة المحلية في الجزائر هو الاستنادين الدستوري والقانوني، فعندما استقلت الجزائر في 5 جويلية 1962 لم تستطع الدولة الجزائرية الحديثة أن تسن قانونا للبلدية، بحكم قلة الخبرة وعدم توفر الامكانيات، لا المادية ولا البشرية وانشغلت بالكثير من الأزمات والملفات خاصة الحدودية، وبالتالي وتفاديا لحالة السكون والجمود التي كانت ستصيب مؤسسات الدولة الفتية، ارتأت الحكومة الجزائرية مواصلة العمل بالتشريع الفرنسي وبتلك البلديات التي ورثتها عن المستدمر الاوربي، رغم أنّ أول دستور للجمهورية الجزائرية في عام 1963 قد نص صراحة في مادته 9 على أنّ البلدية تعتبر أساس للمجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، لكن في الحقيقة لم تكن تلك البلديات تعبر حقيقة عن الطابع الديمقراطي الشعبي، وذلك لأن الحكومة لم تنتهج في تسييرها للمحليات على المقاربة الديمقراطية لاختيار المنتخبين، حيث كانت بالتعيين ولم تكن بالانتخاب، ولهذا فقد قامت السلطات الحاكمة في ذلك الوقت بتعيين مجموعة من المندوبين المكلفين من المركز بتسيير أعمالها. (دستور الجزائر، 1963، المادة 9).

لقد كانت السلطة المركزية في الجزائر المستقلة حديثا هي المتحكم في كل أعمال ومهام العمالات (الولايات حاليا) والبلديات، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى غاية صدور أول قانون للإدارة المحلية الجزائرية (البلدية) تحت رقم 67 . 24 · وهو أول قانون للإدارة المحلية البلدية الذي تعرفه الجزائر المستقلة، وبعده جاء القانون 69 . 38 أيضا كأول قانون للولاية، أما الاستناد الدستوري لفكرة الجماعات المحلية الجزائرية، وفكرة اللامركزية بالتحديد فقد ظهر في بداية الأمر من خلال دستور 1976 ، وذلك بنص المادة 36 التي تقر صراحة بأنّ المجموعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، وأنّ البلدية هي المجموعة الاقليمية السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة. (دستور الجزائر، 1976، المادة 36). ولأنهما كما يقول البروفيسور محمد الصغير بعلي هما مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، و هما مجسدا الإدارة المحلية. (بعلي، 2013، ص: 5 . 7).

أيضا المادتين 34 و 35 من دستور 1976 على التوالي جاء فيهما إشارة جد واضحة الى فكرة اللامركزية القائمة على المشاركة الديمقراطية الفعلية للجماهير في تسيير شؤونها العمومية، وذلك من خلال التوزيع الحكيم للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل إطار وحدة الدولة، بعدها عرّج المشرع إلى ذكر أهداف السياسة اللامركزية المنتهجة من خلال منح تلك المجموعات الاقليمية كافة الوسائل البشرية والمادية، ومنحها المسؤولية والصلاحيات التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها كمجهود مكمل لما تقوم به الأمة.

إننا ومن خلال هذه العبارة يتأكد لنا ولو من الناحية النظرية بأنّ نية المشرع الجزائري في منح تلك الاستقلالية الادارية تمهيدا للاستقلالية الاقتصادية والمالية فيما بعد تباعا، وتبقى التجربة خير مثال للحكم على نجاح أو فشل العملية برمتها، لأنه وللأسف الشديد عندما بدأت الأمور تأخذ مسارها الطبيعي في التنفيذ، لم تكن تلك العمليات تستجيب لا لتطلعات التخطيط المركزي ولا لآمال المواطنين في المحليات، وظل الوضع على ما هو عليه إلى حين إعلان التعددية وصدور قوانين جديدة للإدارة المحلية من خلال قانوني البلدية والولاية على التوالي 90 . 08 و 90 . 09 . أو ما قبلها من خلال التقسيم الإداري الجديد الذي عرفته الجماعات المحلية في الجزائر، إذ تم رفع عدد تلك الوحدات

من حوالي 676 بلدية الى أكثر من 1541 بلدية، على نفس الشاكلة التي تركتها السلطات الاستعمارية 1535 وهو ما شكل عائقا وتعقيدا حقيقيا على كيفية تجسيد برامج وميكانيزمات التنمية الوطنية في الجزائر.(بوضياف، 2012، ص 108 . 109)

1 . 1 . مفهوم الادارة المحلية: الإدارة المحلية هي فرع من فروع الإدارة العامة، وبالتالي فهي مشتقة منها ويكفي للتدليل على ذلك أن تكون واقعة تحت طائلة القانون الإداري وليس أي قانون آخر، فالقانون الدستوري في امريكا مثلا هو الذي يكون سببا في إيجاد تلك الوحدات المحلية، عكس ما هو موجود عندنا اين تقع تحت سلطة القانون الاداري. عالميا تأسست فكرة الادارة المحلية بحكم تماسها بالمصالح المباشرة للمجتمع و أفراده، ومنه فقد وجدت لها اهتماما بالغا من طرف علماء السياسة، والاجتماع، والقانون، والإدارة، والنفس... الخ. (بعلي، 2013، ص: 9 . 10).

1 . 2 . مفهوم المركزية الادارية: تُعَرَفُ المركزية الإدارية على أنها عملية جمع الوظيفة الإدارية وحصرها بيد شخص معنوي عام واحد هو الدولة ممثلة في مؤسساتها المركزية، حيث تتولى وتهيمن على جميع النشاطات الإدارية، حتى وإن تعددت الهيئات والأفراد القائمين بتلك الوظيفة، طبعا مع ضرورة الخضوع لنظام السلطة الرئاسية، مثل استئثار الوزير ومختلف مصالحه بالموافقة على كل كبيرة وصغيرة تحدث على مستوى الأقاليم المحلية، وقد كان هذا مقبولا حينما كانت الدولة حديثة الاستقلال وقليلة التعداد السكاني. (بعلي، د س ن، ص: 35). ولا يفهم من المركزية الإدارية وحصرها لكل السلطات أو معظمها في يد الوزير ومعاونيه، بأنها عبارة عن إشراف شخصي من الوزير أو أحد معاونيه على كل المعاملات والتعاملات، فالمصالح المركزية في الواقع لا تشرف شخصيا على كل الأعمال الإدارية في الأقاليم، وإنما تعتمد على مراقبين ومفتشين يقدمون مجموعة التقارير للسلطة المركزية وقد يخطئون في الكثير من المرات في تقدير الوضع، مما يؤدي إلى سوء تفاهم بين السلطات المركزية والمحلية وبالتالي عادة ما يقع أعضاء المجالس المحلية تحت طائلة عقوبات مختلفة عن قصد أو دون قصد منهم. (الذنيبات، 2003، ص: 69 . 71).

1 . 3 . تعريف اللامركزية الادارية:

هي توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية، بما من شأنه تمكين هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونا، والهدف الاسمى من هذا النظام هو توفير الخدمات وتقديمها إلى المواطنين بأبسط طريقة وأيسر أسلوب وأقل جهد وثمن. (بن حبتور، 2009، ص: 253). ويرى علماء النفس بأنه لا يعرف الشيء إلاّ بضده ولهذا يشير الأستاذ هال Hall إلى أنّ المركزية تعبر عن كيفية توزيع السلطة أو القوة داخل المنظمات، في حين يشير هاغ Hage إلى أنّ المركزية تعبر عن مستوى ونوع المشاركة في القرارات الإستراتيجية من قبل جماعة العمل في المنظمة، أما الأستاذ فان دو فان، Van de Ven، فيرى بأن المركزية الإدارية تعني اتخاذ القرار بشكل هيراركي عكس اللامركزية الإدارية التي تعني تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الإدارة والمستوى المعني بالقضية، وبهذا فالمنظمة تقترب من المركزية كلما زادت نسبة القرارات المتخذة على المستويات العليا والعكس صحيح، وترتفع درجة التركيز الإداري كلما قل عدد الأفراد الذين يتخذون القرار، و هنا أيضا يكون العكس صحيح. (عمارة، د س ن، ص: 207 . 208).

وتقول العرب في حِكمها لا تدرك الاشياء إلاّ بأضدادها، وبهذا يمكننا من التعريف السابق إذا أخذنا عكسه تماما أن نتوصل إلى تعريف جيد للامركزية الادارية: فهي تلك القرارات المتزايدة المتخذة على المستويات الدنيا، دون احتكارها من طرف المستويات العليا، و التي لا يمكن لنظرية اللامركزية أن تتجسد إلاّ بتطبيقها حقيقة على أرض

الواقع، بعيدا عن كل الشكليات؛ مثل أن يكون التفويض للسلطات المحلية ثم لا تتخذ القرارات إلاّ بالعودة إلى الوصاية في العاصمة (في المركز) أو عن طريق الهاتف ...الخ، لأننا في هذه الحالة لم بعد قد خرجنا من منطق قوانين النظام المركزي الوصائي في العاصمة التي تطبق في النظم الاشتراكية. أيضا هناك من يعرفها على أنها توزيع الوظائف الإدارية بين الهيئات والوحدات أو الأقسام الأقل ترتيبا في السلم الهيراركي للدولة، وبالتالي فالهيئات المحلية في هذه الحالة تمارس سلطاتها بعيدا عن الإشراف المباشر للسلطات المركزية، لكن دون التعدي إلى ممارسة صلاحيات وسلطات أقاليم أخرى، كأن يتدخل رئيس بلدية كبيرة في صلاحيات رئيس بلدية صغيرة إلى جواره، أو والي ولاية كبيرة في صلاحيات والي ولاية أخرى صغيرة. (بوضياف، 2010، ص: 29 . 30). فبمفهوم الدولة تعني اللامركزية توزيع الوظائف الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية وبين هيئات مرفقية أو إقليمية لها شخصية اعتبارية أو معنوية مستقلة، تنقل بعض الوظائف إلى هيئات مستقلة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية، وتكون خاضعة للوصاية الإدارية أو المالية أو الفنية للحكومة المركزية، ومن هنا يمكننا التمييز بين شكلين أو نوعين من اللامركزية، الإقليمية والمرفقية أو المصلحية كما هو معلوم في القانون الاداري. (بلوط، 1998، ص: 243).

1 . 4 . الجمع بين المركزية واللامركزية: انفتاح أم تقييد:

على الرغم من اتجاه مختلف التشريعات العالمية نحو اعتماد اللامركزية كبديل عام للمركزية، إلاّ أنّ فكرة الغاء المركزية من تعاملات الدول تبقى فكرة في غاية من المثالية، ولهذا كما يقول الدكتور محمد بوضياف في كتابه شرح قانون البلدية الجديد 11 . 10 بأنّ خيار الجمع بين النظامين المركزي واللامركزي سوف يكون الخيار الأمثل لتسيير شؤون الدولة المركزية واللامركزية. ولعل المتتبع للشؤون العالمية يجد بأنّ جميع دول العالم حتى العظمى منها والتي تدعي تطبيق الحكم المحلي في أقوى ممارساته كالولايات المتحدة الامريكية، هذه الدول عادة ما تعمل الوحدات المحلية الى الرجوع الى المركز في العديد من القضايا الشائكة والامور المستجدة والظروف الطارئة، وبالتالي كيف يمكن التحدث عن فكرة الفصل التام بين المركزية واللامركزية. في هذا المقام يمكن كذلك أن نستدل بم استدل به هنري فايول رائد علم الإدارة الصناعية في فرنسا، والذي كانت أفكاره متبلورة بشكل ناضج وواقعي، لأنّ فيها لمسة عصرية مبتكرة أساسا لمجابهة متطلبات ومشاكل الإدارات في العصر الحديث، كفكرته حول مبدأ المركزية واللامركزية في المؤسسة وكيفية استعمال كل منهما، إذ يرى بأنّ هذه المسألة نسبية وخاصة، وهي تخضع لظروف واحتياجات كل مؤسسة على حدا، لأنّ مسألة اختيار أي منها دون غيره، إنما تتحدد بالدرجة الأولى والمثلى على حسب نوع المنشأة وتوجهاتها. (عمارة، مرجع سابق، ص 109). لكن عموما لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء المركزية من قاموس التشريعات الإدارية للدول ولربما سوف تعيد دول العالم مراجعاتها مستقبلا حول ضرورة إعادة العودة الى الجمع بين المركزية واللامركزية .

فإذا كانت المنشأة أو المؤسسة من الحجم الكبير لدرجة أنه يصعب إدارتها من طرف جهاز مركزي واحد، فإنه كضرورة حتمية وحتى عملية، فإنّ تلك المؤسسة ستلجأ الى اعتماد نظام اللامركزية وتفويض السلطات أكثر فأكثر، أما إذا كانت المؤسسة أو المنشأة صغيرة الحجم، فالمركزية حينئذ تكون النظام الأمثل، ولأنّ الحكمة تؤكد على أنّه في الكثير من المرات يكون لجوء المؤسسة الى اللامركزية وتفويض السلطات والقرار إهدارا للوقت والجهد والمال، وذلك لما يتبع تلك العملية ومن إجراءات إعادة الهيكلة البشرية والمادية، خاصة مسألة الاحتياج الى بناء هياكل وتوظيف كوادر بشرية جديدة، تكون المؤسسة غالبا في غناً عنهم، وفي اعتقادنا أنّ هذا الأمر لا يحدث إطلاقا في القطاع الخاص،

لأنّ القطاع الخاص هدفه الربح وليس تسوية الظروف والمتطلبات الاجتماعية لبعض الأفراد كما يحدث في القطاع العام خاصة في الدول التي اتبعت النهج الاشتراكي، أو ما يعرف حاليا بسياسة شراء السلم الاجتماعي وتوزيع الريع الذي كان سببا في إدخال العديد من الدول في عالم فضيع من الفساد والبطالة المقنعة وغيرها.

ونفس ما قلناه على فكرة المركزية واللامركزية، يمكن أن يقال على اللامركزية الادارية واللامركزية الاقتصادية، إذ لا يستغني أحدهما عن الأخر، ولكن في هذه المرة اللامركزية الاقتصادية ليست اختيارا بل هي حتمية، لأنه مهما كانت طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي تتبعه الدولة، فلا يمكن أن نعتقد بأنّ هناك دولة لا ترغب في أن تكون إداراتها المحلية منتجة وخلاقة للثروة، وبالتالي فإنّ هذه المسألة هي مسألة محسومة مسبقا، وهي أنّ الدولة تكون في أفضل حالاتها إذا قامت السلطات المحلية فيها بكل واجباتها ومهامها دون اللجوء الى طلب الريع الذي تعودت أن يضخه المركز عليها في بداية كل سنة مالية. لكن الغريب في الأمر والذي يصل الى حد المفارقات التناقضية، هو ما يحدث في طبيعة عمل النظام السياسي المنغلق الذي تتبعه الصين، والذي لا يتلاءم تماما مع طبيعة نظامها الاقتصادي المنفتح الذي يعبر عن قمة الرأسمالية، ولهذا فالصين كدولة براغماتية لم ترى في طبيعة الاختلاف بين نظامها السياسي والاقتصادي عائقا أمام تقدم الصين وتنميتها، بل بالعكس فقد انتهجت نظرية عملية قائمة على فكرة بسيطة جدا، مفادها: لا يهم لون القطة إن كانت سوداء أو رمادية، المهم أنها تصطاد فأرا .

إنّ هذه الحقيقة لم تعد خافية على أحد بحيث تمكنت الصين في ظرف وجيز 1978 . 1990 أن تتكيف مع خطاب النظرية الواقعية الذي أكدّ بأنّ الصين استطاعت بذكاء غير مسبوق أن تندمج في إطار الجماعة الدولية بعد تخليها عن فكرة الانغلاق والانعزال الذي كانت تمارسه بفعل تلك الأفكار القديمة التي جعلتها لا تدرك حجمها الطبيعي، هذا الحجم الذي بات يخيف أكبر دول العالم في الوقت الحاضر. (حكيمي، 2007 . 2008، ص: 3 . 4). ونحن نتكلم عن هذا في الوقت الذي مازلنا في عالمنا العربي والاسلامي الى اليوم نلقن أبنائنا بأنّ الصين هي ذلك العملاق النائم، ولم ندرك بعد أنّ هذا العملاق التنين قد استيقظ واستولى على كل المبادلات التجارية في العالم العربي والاسلامي بل وحتى العالم الغربي الاوربي منذ عشريتين .

مما تقدم يجب أن نتيقن بأنّ مسألة التحول الحقيقي والجاد نحو اللامركزية الاقتصادية في الجزائر، سوف يكون عبارة عن نقلة نوعية حقيقية وسبيلا أكيداً للخروج من فكرة الاعتماد على الريع البترولي، كما أنّ هذا التوجه الجديد الذي لا مكانة فيه للريع سوف يجعل من عدد المترشحين أو الراغبين في اعتلاء عرش الإدارات المحلية الجزائرية منحصراً الى أقصى درجاته، وذلك لأنّ المترشح سيجد خزانة البلدية قائمة على الاعتمادات المحلية الذاتية والتي قد تكون بالأرقام صفر أو أقل مديونية، حينما تتوغل في الاستدانة او خدمة الدين، وبالتالي سيقع على عاتق المنتخب الجديد مسؤولية خلق الثروة، الأمر الذي سيتطلب وجود مترشحين على قدر عالي من الوعي والفكر والثقافة، وسيكون الشعار الكبير الذي يتصدر المحليات: "الخزائن فارغة تكفل أيها المنتخب والطالب للمسؤولية بملئها". وفي هذا الموقف الحازم لا يمكن التقدم الى تلك المسؤوليات إلاّ الذين يملكون الدراية بأمور الجباية والاستثمار، أو الذين يملكون المال والعلم في وقت واحد بهدف الاستثمار والتنمية حتى وإن كان هدفهم الربح، فالقانون كفيل بضبط تعاملاتهم وطموحاتهم وربما مأربهم غير المشروعة، لأنّ هذا الوضع أحسن من الاوضاع السابقة التي كانت فيها الدولة ممثلة في سلطاتها المركزية هي

المتكفل بضخ الملايير من الدينارات لسد احتياجات تلك المحليات، لكن النتيجة عدم تحقيق جزء بسيط من تلك المخططات والبرامج التي تم تسطيرها سلفا.

إنّ الاقتصاد الحديث هو الاقتصاد القائم على المعرفة، إنه الاقتصاد الذي يكون هدفه مرتكزا على الرفع من وتيرة الأداء التكنولوجي داخل المنظومة الاقتصادية، والذي يرتكز على تحويل الثروة الافتراضية الى منتجات حقيقية، ولهذا فقد أكدّ وزير المالية الأسبق عبد الرحمان بن خالفة، بأنه يجب أن تتم عملية استحداث أكثر من 5000 شركة كبرى وذلك للترويج للاقتصاد الوطني وإنعاشه بدل السياسة العرجاء الحالية. (بن خالفة، 2018، ص: 13). وفي الحقيقة لو قمنا فعلا بإنشاء هذه 5000 شركة، وقمنا بتوزيعها على عدد البلديات في الجزائر، ولنلاحظ النتيجة التي سيتم تحقيقها، طبعا هذه الشركات لا يجب أن تكون عمومية 100% مائة بالمائة، وإنما قد تكون شركات مختلطة أو خاصة تخضع لرقابة وضبط عمومي بعيد المدى، ستكون النتائج ممتازة كالقضاء على البطالة والتقليل من فاتورة الاستيراد، ويفتح افاقا واسعة نحو افريقيا والعالم العربي لجلب العملة الصعبة والاستثمارات، وهذا أمر ممكن جدا بالنظر الى الإمكانيات والمؤهلات والكفاءات الجزائرية.

2: وظائف وأهداف الإدارة المحلية:

إنّ الادارة المحلية في العالم أجمع تقوم على مجموعة من الركائز في مقدمتها مجموعة من الوظائف ومجموعة من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها، هذه الوظائف والأهداف التي تنص عليها قوانين الجمهورية الجزائرية من خلال قوانين الجماعات المحلية التي عرفتها الدولة الجزائرية منذ القانون 67 . 24 سنة 1967 الى القانون 11 . 10 سنة 2011، وفيما يلي سوف نتفصل في دراسة هذه الوظائف والاهداف؛ ولعل هذه الوظائف والاهداف هي التي توضح فكرة الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية.

2 . 1: وظائف و صلاحيات الإدارة المحلية:

هناك عدة وظائف أسندت للإدارة المحلية الجزائرية ممثلة في مؤسساتها المختلفة (ولاية ، بلدية) وذلك بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات والصلاحيات التي تخص عملها، ويمكننا حصر تلك الوظائف سواءً لدى الولاية أو البلدية فيما يلي، باعتبار أنهما جماعتين محليتين مكملتين لبعضهما البعض، بل أنّ الوضع في القانون الجزائري أشد حيث أن عمل ونشاط البلدية ككل لا يتم إلاّ بإجازة او تأشيرة من مصالح الولاية وهو ما تفصله القوانين المتعلقة بهذا الشأن المواد 41 الى 45 من قانون البلدية 90 . 08، وكذلك المواد 56 الى 60 من قانون البلدية 11 . 10، بعد كل هذا نتساءل أين اللامركزية هنا؟ ناهيك عن التفصيل في النوعين الاداري والاقتصادي.

بالاطلاع على قوانين البلدية لاسيما التي صدرت في فترة التعددية الحزبية ممثلة في القانون 90 . 08 ثم يعدها قانون 11 . 10 على التوالي، فإنّ القانون البلدي 90 . 08 قد خصص مجموعة من الفصول في شكل مواد من المادة 84 الى 110، وذلك للتطرق الى أهم وظائف ومهام البلدية، وهو نفس ما جاء في القانون 11 . 10 .

و من خلال المواد من 103 الى 124 والتي تفصلت جميعها في تحديد صلاحيات رئيس البلدية. فرئيس البلدية يلعب دورا مزدوجا بحيث يمثل الدولة تارة ويمثل الجماعة المحلية تارة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنّ فله دور سياسي بصفته ممثلا عن الدولة ودور إداري بصفته ممثلا للجماعة المحلية.

كذلك نفس الأمر إذا اطلعنا على قوانين الولاية لاسيما التي صدرت في فترة التعددية الحزبية، ممثلة في القانون 90 . 09 و 12 . 07، فإنّ القانون الولائي 90 . 09 قد خصص مجموعة من الفصول في شكل مواد من المادة 55 الى 77، وذلك للتطرق الى أهم وظائف ومهام أو صلاحيات الولاية، وهو نفس ما جاء في القانون 12 . 07 لاسيما المواد من 73 الى المادة 101 والتي تفصلت في صلاحيات المجلس الشعبي الولائي، وأيضا دون إهمال صلاحيات الوالي التي تدخل في ذات السياق، فكلا القانونين، القانون 90 . 09 من المادة 92 الى 102 ، والقانون 12 . 07 من المادة 110 الى المادة 123 كلها تتفصل في صلاحيات الولاة والتي هي في الحقيقة منسجمة ومكملة لعمل وصلاحيات البلديات. وما قيل عن دور رئيس البلدية ينطبق على دور الوالي تماما.

وفيما يلي نذكر أهم تلك الصلاحيات والمهام التي تقوم بها الجماعات المحلية بفرعيها الولاية والبلدية، وفي الحقيقة هي مهام مكملة لمهام الدولة ككل:

. حفظ الأمن والنظام العام : فيما يخص هذه الوظيفة أو المهمة فإنها تتعلق بتسيير الشؤون المحلية وتنظيمها، كما تعمل كذلك على صيانة المؤسسات وتفعيل عملها، وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في توفير راحة المواطنين من تقديم مختلف الخدمات المجانية، وحفظ الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام والقضاء على كل العوامل التي تهدد استقراره، ولذلك نجد في الغرب أنّ المواطن يدفع الضرائب ليكون آمناً على كل شيء، والحكومات في الدول المتقدمة تدرك هذا الدور الكبير للمواطنين في قيام الدولة.

. المصلحة العامة المحلية : تقوم مؤسسات الإدارة المحلية بعمل هام جدا فيما يخص تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية، لذلك نجد أنّ تلك الإدارات اليوم مطالبة بتكييف جميع أساليب عملها وتعاملاتها مع تطلعات المواطنين، ومحاولة ربطها بكل المتغيرات التي حدثت على المستوى الاجتماعي والنظام العام ككل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا...الخ ، من خلال الاعتماد على أسلوب المرونة وفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية وانعكاساتها على تصرفات وسلوكيات جميع المواطنين .

. الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن و حماية الثقافة والعادات المجتمعية: وتتم هذه العملية من خلال تنمية روح المشاركة الفعلية لدى المواطنين في إدارة شؤونهم وإعلامهم بما يجري واطلاعهم على بعض الوثائق وتسهيل انتقال المعلومات بين المواطنين وإداراتهم، مما يؤدي إلى إحساس المواطن بدوره وارتفاع روحه المعنوية، وتقبله لكل ما تفرضه الهيئات المحلية من التزامات وتكاليف. (الطهراوي، 2004، ص: 7). وأيضا الحفاظ على التقاليد الخاصة بالشعارات الوطنية و الأعراف الاجتماعية و الثقافية، وحماية التراث وكل أثار البلاد.

2.2 . أهداف الإدارة المحلية:

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية إلى تحقيقها، ولكن وتوخيا للاختصار سوف نقوم بحصرها في مجموعة رئيسية كالآتي:

أ . الأهداف الاقتصادية: وهذا في الواقع لب موضوع دراستنا هذه، إذ يجب علينا أن نحرك الإشكالية المفتاحية للبحث العلمي والتي مفادها: كيف يمكن ترقية أجهزة الإدارة المحلية ممثلة في البلدية والولاية، الى أجهزة استثمارية وتجارية تكون مهمتها الأساسية خلق الثروة وإنعاش الخزينة المحلية والمركزية؟. طبعا بالاستناد الى قوانين الإدارة المحلية

الجزائرية، سواءً كان ذلك في مرحلة الأحادية أم التعددية، لأنه إذا رجعنا الى قانون البلدية 67 . 24 نجد بأنه قد ورد في الكتاب الثاني منه أمورا بعنوان: اختصاصات البلدية لاسيما الباب الأول منه والمتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي تشير كل فصوله الثمانية، إلى أنه بإمكان البلدية، بل يجب عليها أن تساهم في كل المهام الموكلة لها، وبالتحديد في إنشاء تعاونيات ومؤسسات ومصانع تكون في خدمة مخططات التسيير الاشتراكي للدولة، أين تصبح مصدرا أساسيا للقضاء على البطالة من جهة، ولإثراء الخزينة المحلية والمركزية من جهة أخرى.

وليس في خطط فتح المال العام والبنوك العمومية تحديدا أمام رجال الاعمال والمقاولين حتى يقوموا بهذا الدور دون رقابة ولا حساب، والذي كلف الخزينة العامة الجزائرية ملايير الدينارات والدولارات، التي هربت الى الخارج ولم تستثمر محليا استثمارا حقيقيا خلاقا للثروة، وهذا الأمر يعلمه القاصي والداني وليس بكلام يحتاج الى برهان.

وهو نفس الإجراء الذي ورد في المادتين 136 و 137 من قانون البلدية 90 . 08 ، أين تحدث المشرع الجزائري صراحة على أنه بإمكان البلدية إنشاء مؤسسات عمومية بلدية، سواءً ذات طابع إداري أو اقتصادي أو صناعي أو تجاري، وطبعا تكون تلك المؤسسات مصدرا هاما من مصادر خلق الثروة.

لكن وللأسف الشديد، كل تلك القوانين بقيت حبرا على ورق، نظرا للعديد من الاعتبارات و العراقيل، في مقدمتها: غياب استراتيجية تنموية علمية محلية في باب الاستثمارات الممكنة، اعتماد البلاد على الريع البترولي الذي يدفع نحو الجمود والركود، بدلا من الاتجاه آليا نحو مجال خلق الثروة ولو تطلب الأمر الحفر في الصخر كما هو واقع في جميع دول العالم المتقدم، التي تقدم بعضها من العدم كاليابان وسنغافورة، وما كان لها من الإمكانيات إلاّ الموارد البشرية المؤمنة بالتنمية والتقدم والتي كانت السبب الرئيسي في حصول التنمية.

ب. الأهداف السياسية : ترتبط تلك الأهداف بمقومات الإدارة المحلية، والتي تتمثل أساسا في مبدأ الانتخاب، خاصة بالنسبة لرؤساء المجالس الشعبية المحلية، و كذا لأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ وفي إطار ذكر تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية الملازمة للاهداف السياسية :

- **التعددية** : يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة بحيث تكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية وتعتبر الجماعات المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، والمشاركة عموما في صنع السياسات في ميادين هامة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة ...وغيرها. (أعراج، 2013، ص: 58 . 59).
- **الديمقراطية والمشاركة** : تعتبر الديمقراطية والمشاركة كذلك أحد اهم الأهداف الرئيسية التي تسعى الإدارة المحلية الى تحقيقها، وهي التي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات وفي إدارة الشؤون المحلية تأسيسا عل مبدأ حكم الناس لأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع ، حيث تعتبر الإدارة المحلية بمثابة الأساس لنظام الحكم الديمقراطي للدولة ككل. وقد نصت المادة 103 من قانون البلدية 11 . 10 على ذلك؛ بحيث يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. لكن هذا الاجراء لم يجد له وسيلة أو الية حقيقية للتطبيق، وبقيت الامور مجرد حبر على ورق منذ صدور قانون البلدية 11 . 10 الذي تفاءل بشأنه الجميع، ولكن الى يومنا الحالي مازال المواطن لم يجد طريقة الى المشاركة الحقيقية التي لاتزال شعارا إعلاميا براقا.

- **تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة:** وذلك بتوزيع الاختصاصات بين المركز والأقاليم المحلية بدلا من تركيزها في العاصمة، وهذا في الواقع ليس ضربا في وحدة الدولة، بقدر ما يعتبر ميكانيزما أساسيا لقوة الدولة ومتانة قوانينها، إذ من خلال هذا الهدف تتحمل كل وحدة محلية مسؤولياتها أمام المواطنين والسلطات المركزية ومختلف هيئات الرقابة ومحاربة الفساد، وهذا الأمر الذي يمهد الطريق لكفاءات لإثبات كفاءاتها وجدارتها.

ت. الأهداف الإدارية والاجتماعية : تعتبر الأهداف الإدارية مدخلات تقليدية، لدرجة أنها أصبحت أمورا عادية جدا، كما أنها ضرورة لا يختلف عنها أحد، وعموما يمكن تلخيص أهم الأهداف الإدارية للإدارة المحلية الجزائرية فيمايلي:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية و التخفيف من الأعباء المركزية والحد من ظاهرة التضخم السائد في ظل الأسلوب المركزي.
- خلق روح التنافس بين الوحدات المحلية ومنح فرص للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض.
- ضرورة الاتفاق على توحيد مختلف الإجراءات والاليات في كل وحدات الوطن، لأنه من غير المعقول أن تطبق كل بلدية أو ولاية قانونا خاصا بها .
- دعم وترسيخ الثقة العامة وترسيخ قيم المواطنة، واحترام حرية المواطن وإرادته ورغبته في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للمواطن دستوريا وقانونيا. (التعديل الدستوري الجزائري، 2016، المادة 15). فالإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وتلبيتها وإشباع رغباتهم واحتياجاتهم، طبعا القانونية والمتعارف عليها منها ليس إلاّ. (بوضياف، 2010، ص: 214 . 215). ذلك لأنّ مجال اشباع الحاجات والرغبات دون عقلانية قد يخرجنا عن الاطار القانوني وكذلك الاخلاقي الى أطر أخرى قد لا يؤمن جانبها.

3 . اللامركزية الاقتصادية : المفهوم ، الأهداف والغايات:

3 . 1 . مفهوم اللامركزية الاقتصادية:

ترتكز فكرة اللامركزية الاقتصادية والتي يسميها البعض الآخر باللامركزية المالية، على فكرة تخويل الهيئات المحلية المنتخبة بعض أو حتى جزء كبير من مسئوليات التخطيط و الإنفاق والاستثمار، و كذلك صلاحيات تعبئة الإيرادات المحلية لتمويل الأنشطة التي تقوم بها تلك الادارات، بما يكفل لها الاستقلالية في صنع جميع قراراتها المالية، وفى ظل هذا الإطار فإنّ المواطنين المحليين يكونون أكثر قدرة على اختيار نوع المنتخب والبرامج التي يرغبون فيها، والتي ستكون بدورها منسجمة وتطلعاتهم، كما أنهم سيشاركون بفعالية أكبر في صنع القرار المحلى بناءً على أسس ديمقراطية متينة وقوية على الشاكلة المعمول بها في مختلف تشريعات العالم.

هذا الأمر طبعا سيتولد منه مخرجين هامين جدا أولهما: تحقيق وتقديم خدمات محلية أفضل، وثانيهما وهو أمر أساسي وضروري كذلك لأنه سيحقق رضاً واستقرار اجتماعي وجماهيري لجموع الناخبين التي شاركت وصوتت في الانتخابات كما أنّ المواطن المحلي بناءً على تلك الرؤية المستحدثة سيشعر بأنه رقم هام في كل المعادلة التنموية المحلية، وبما أنّ مواطن يدفع الضرائب مقابل الحصول على الخدمات الحقيقية، كما له الحق كذلك في مساءلة ومحاسبة المسؤول

المحلي عن طبيعة وجودة تلك الخدمات، وعن المشاريع والبرامج والمخصصات المالية المرصودة لها، أو التي لم تصرف في مجالاتها الحقيقية المخصصة لها، لأنه إذا نظرنا الى حجم الأغلفة المالية التي صرفت منذ 2000 الى 2018 والتي قاربت 1500 مليار دولار مما يعني بلغة الارقام سبعة مرات تكلفة مشروع مارشال الذي أعاد بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنّ المنتخب المحلي سيكون ملزما بدوره على تحقيق كل الوعود التي قطعها للمواطنين في حملته الانتخابية، وعن طريق هذه الآليات العالمية المنطقية المستحدثة لتمويل الخزانة العامة بنوعيها المركزية والمحلية، وتدعيم مختلف المشاريع الوطنية والمحلية، سيصبح المواطن بالمنظور الديمقراطي هو لب وجوهر العملية السياسية قاطبة، بدل أن يبقى دوره دورا هامشيا في عالم الريع (الريح)، أما في حالة عدم رضا المواطن عن المنتخبين المحليين فيمكنه تغييرهم عن طريق تلك الانتخابات التي كانت سببا في وصولهم الى سدة الحكم. وبالتالي كما جاء هذا المسؤول بالصندوق فمن باب أولى أن يكون رحيله بنفس الصندوق الذي جاء به.

تؤكد الأستاذة منال السيد عبد العظيم الشحري بأنّ اللامركزية المالية بما تكفله من استقلالية للوحدات المحلية في إدارة وتنمية مواردها المالية الذاتية، ستحقق العديد من المنافع والإيجابيات، و من أهمها :(الشحري، 2009، ص: 8 . 9).

– كفاءة تخصيص الموارد وخفض التكاليف وزيادة القدرة على تعبئة الموارد المحلية، لأنه في إطار اللامركزية ستكون الأجهزة المحلية أكثر قربًا واحتكاكاً بالناس، بالإضافة الى امتلاكها لمعلومات ومعطيات أفضل عن السكان المحليين، وهو ما سينعكس في الاستجابة لمطالبهم وحاجاتهم، وفي مقدمة تلك الاحتياجات تقديم الخدمات العامة التي لابد أن تنسجم وتتلاءم مع تفضيلاتهم واختياراتهم.

– زيادة الموارد المحلية نظرًا لأنّ الوحدات المحلية ستكون أكثر قدرة وكفاءة على الوصول إلى دافعي الضرائب، الذين لا تصل إليهم الحكومة المركزية، أو الذين لا تملك المعلومات والمعطيات الكافية عنهم ولا عن نشاطاتهم، وبهذا لا تبقى تلك الضرائب خارج الدورة الاقتصادية، طبعا هذا بعد تضافر الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة السيادية كالعدالة والأمن والمالية والوحدة المحلية في إنجاح هذا المسعى.

– حرية الجماعات المحلية في العمل وزيادة إمكانية مبادراتها المستقلة بالتخطيط لمشروعات التنمية المحلية، بالإضافة الى ارتفاع حجم الاستثمار، وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل للشباب الراغبين والقادرين على العمل في المجتمعات المحلية، ومن ثم رفع مستوى معيشة المواطنين المحليين، وتجدد تلك التحديثات والاصلاحات سنة بعد سنة نحو الأحسن، مما سيحقق التنمية المستدامة للجميع.

3 . 2 : الأسباب الدافعة الى الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية:

في بادئ الأمر يجب أن نعلم بأنّ الجزائر لم تبدأ بعد في تطبيق فكرة اللامركزية الاقتصادية، وذلك لعدم صدور قانون للجماعات المحلية يشرح ويبين كيفية هذا الانتقال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نعلم كذلك بأنّ صانع القرار لم يتجه نحو الترويج لفكرة الانتقال أو التحول من اللامركزية الادارية المحضة الى اللامركزية الاقتصادية أو المالية هكذا اعتباطا أو مصادفة أو تأسيا بتجربة تم رصدها هنا أو هناك، أو حتى لظروف خارجية ضاغطة كما يتصوره البعض قد فُرضت على البلاد، بل إنّ القضية وما فيها أنها جاءت نتيجة لاعتبارات ومعطيات واقعية مؤلمة كانت معبرة عن حالة عدم استجابة مختلف الادارات المحلية لتطلعات التنمية والحكم الراشد رغم مرور العشرات من السنين

من ظهورها في مختلف التقارير الدولية خاصة تقرير البنك الدولي1989 هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة للجهود الجبارة وللميزانيات الضخمة المرصودة من طرف المركز لهذه الجماعات، ولكن الثمار المرجوة كانت دوما على غير المتوقع، هذا إن كانت هناك ثمار أصلاً، لأنه لا ثمار في السنوات الماضية.

كل هذا طبعا دفع بالسلطات المركزية الجزائرية الى طرح العديد من علامات الاستفهام والتعجب، مثل لماذا لا تكون هناك تنمية و تطور في جماعاتنا المحلية رغم ما نوفره لها من إمكانيات؟. وعندما لم تجد إجابة مقنعة كان البديل في ضرورة تحميل تلك الجماعات المحلية جزءً من المسؤولية أمام الجماهير الشعبية، تلك الجماهير التي كانت دائما تلقي باللوم على المركز وعلى الدولة بالتحديد، على الرغم من أنّ الدولة عبارة عن كيان غير مرئي، لأنّ المقصود من ذلك كله طبعا هي الحكومة، تلك الحكومة التي من حقها كذلك أن تستغني قليلا عن وصايتها الكبيرة اتجاه تلك الجماعات، لأنه من غير المعقول أن يتحمل الوزير أو رئيس الوزراء أو حتى الرئيس مسؤولية بلدية فاشلة أو ولاية متأخرة أو حالات فساد هنا وهناك.

في الحقيقة لا توجد لدينا معطيات دقيقة حول واقع الإدارات المحلية في الجزائر، ولكننا نستطيع من خلال ما نتابعه من محاضرات وندوات وملتقيات وأيام دراسية عبر مختلف الجامعات الجزائرية حول واقع تلك الجماعات أن نتأكد بأنّه من بين الـ: 1541 بلدية في الجزائر، 95 بالمائة منها هي بلديات عاجزة عن دفع مستحقات عمالها وموظفيها، بل أنّ الكثير منها لا تستطيع حتى تحمل دفع تكاليف الكهرباء والهاتف، (ولعل مسألة ديون الجماعات المحلية لدى شركة سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، أكبر دليل على الواقع المزري الذي تتخبط فيه لأنّ أكثر من عشرة مليار دينار ديون على البلديات لسونلغاز)، وبناءً على ذلك تقوم السلطة المركزية بتولي هذه المهمة التي هي أشبه ما يكون بالمهمة الأبوية مع الأبناء العاجزين، فتلجأ الحكومة الى تسوية جميع تلك المشاكل، عبر تسديد ديونها، وهو نفس ما حدث في سنوات 2019 و 2020 مع شركة الجوية الجزائرية وسوناطراك فأين هذا من فكرة الاستقلالية المحلية التي يتحدث عنها المشرع.

وبالتالي فبلغة القانون والسياسة يجب ان نتساءل عن ماهية الدور الذي تقوم به هذه الجماعات، إذا كانت دائما تنتظر تدخلا من السلطات المركزية أو الولاة لحل مشاكلها، لأنّ هذه الوضعية قد قادت التفكير الحكومي الجزائري الى ضرورة استحداث قوانين محلية جديدة، تكون أولا وقبل كل شيء مواكبة لكل المستجدات والتطورات التي تعيشها المعمورة، ثم ثانيا محاولة عكس تلك المعادلة الغريبة القائمة على الاعتماد الريعي الى معادلة قائمة على الاعتماد على ميكانيزمات خلق الثروة، ومن ثمة بدل أن تقوم السلطات المركزية بتمويل الجماعات المحلية، فإنّ الجماعات المحلية هي التي تقوم بتمويل الخزينة العمومية، وتدريجيا سوف تستغني الدولة عن الريع النفطي، وتتحول من دولة ريعية الى دولة استثمارية ومنتجة.

طبعا بعد كل تلك السجالات والتجاذبات أرادت الحكومة الجزائرية أن تطرح هذا الموضوع للنقاش حتى تستطيع أن ترتقي بدور تلك المجالس المحلية والمنتخب المحلي تحديدا، من ذلك الدور الإداري البحت الى دور اقتصادي خلاق يجعل من تلك المحليات أقطابا صناعية وزراعية وفلاحية وسياحية وطاقوية وغيرها، تكون في مستوى تطلعات الجميع وتطلعات المركز وفي وزن وثقل ومكانة دولة كالجزائر.

3 . 3 : اليات الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية:

يتبين من الواقع الدولي بأنّ التطبيقات العملية على أرض الواقع للنظام المركزي المتشدد أو المتطرف قد زالت من الوجود نهائيا، و لهذا لا تكاد توجد دولة من الدول في عصرنا الحالي مازالت تعتمد في سياساتها على النظام المركزي المتشدد، لأنّ الكثير من المعطيات والمتطلبات تدفعها الى تفويض العديد من الأمور الى الأقاليم المحلية، نتيجة التزايد الكبير لعدد السكان وكذلك كثرة أعباء الدولة التي عادة ما تدفع اليا نحو تبني هذه الخطوة من اللامركزية. (بوضياف، 2012، ص: 57 . 58).

إنّ قضية المركزية لوحدها من دون لامركزية أصبحت مسألة لا تطيقها حتى الدول القزمية من حيث حجم المساحة وعدد السكان، وذلك لاحتياجها الماس إلى تفويض مجموعة من الصلاحيات للسلطات المحلية اللامركزية طبعا كل ذلك بهدف تسهيل تسيير مختلف المصالح المختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخراطها في العمل الاقتصادي والاستثماري، وبالتالي لعب دور المضخة الضريبية نحو خزينة الدولة، طبعا هذه المقاربة الجديدة هي التي أرادت الحكومة الجزائرية أن توصلها الى فكر المواطن، و بالأخص إلى فكر المنتخب المحلي، الذي يجب أن يدرك ويعلم ابتداءً بأنّ ترشحه لتلك المنصب لن يكون سلطة بل سيكون مسؤولية عظمى لن يأخذها إلاّ بحقها، وانه سوف يحاسب حسابا شديدا في حال الاخلال بها. كذلك تبرز هنا مسألة تقنية ونوعية في ذات الوقت، والمتمثلة في كيفية تحقيق تلك المعادلة، من خلال تفعيل دور الاحزاب السياسية من جهة، وكذلك تنمية الوعي المجتمعي لدى المواطنين من جهة أخرى، لأنّ نوعية المنتخبين المحليين هم في بداية أو نهاية الأمر سيفرزون نتيجة لتلك الترشيحات والقوائم التي تقدمها الأحزاب السياسية، فإنّ كانت تستجيب لتطلعات الحكومة الجزائرية فإن البرامج الانتقالية نحو اللامركزية الاقتصادية ستكون ناجحة، وإذا حدث العكس فإنّ تلك البرامج ستبقى حبرا على ورق، أيضا المواطنين سيلعبون دورا بارزا في هذه المسألة، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار الرجل المناسب الذي يقود المرحلة ويخرجهم من مختلف الأزمات والمشاكل التي يتخبطون فيها، ولذلك هم أدرى بالشخصية التي تستطيع أن تحقق أمالهم وتبني مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. طبعا لقد أصبح جليا وواضحا لدى صانع القرار الجزائري بأنّ مسألة انتقال اللامركزية من بوتقة العمل الإداري إلى التوسع نحو اللامركزية الاقتصادية الخلاقة، والتي سوف تصبح فيها الجماعات المحلية أقطابا اقتصادية لا تخضع إلاّ لقانون اقتصادي محلي متميز، انطلاقا من الإمكانات والمقدرات المحلية لكل إقليم، هذا الأمر بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى خلق ثقافة التنويع والتخصص وكذلك التميز الاقتصادي المحلي الذي لا تستغني عنه الدولة الحديثة في بناء صرح مؤسساتها، وتجسيدا ميدانيا وحقيقيا للاستغناء عن الريع النفطي، والاتجاه العام نحو الاستثمار أساسا في الطاقات المتجددة الطبيعية والنظيفة. وبناء على هذا سوف تكون الحكومة المركزية متينة، قوية وقادرة على إدارة عملية التحول نحو اللامركزية واستمرارها، وإدارة مختلف السياسات المالية والنقدية على المستوى القومي، وتوفير القدرات والمهارات الفنية والإدارية للوحدات المحلية، ووضع قواعد للعلاقة بين المستويات الحكومية المختلفة، بالإضافة الى خلق درجة عالية من مشاركة المواطنين، من خلال مبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية.

3 . 4: معوقات تجسيد برامج الانتقال نحو اللامركزية الاقتصادية:

إنّ الغالبية العظمى من الدول النامية مازالت تفتقر لمتطلبات التطبيق الفعال للامركزية الاقتصادية خاصة وأنها تتسم بانخفاض في درجة المشاركة، وعدم فعالية النظم الانتخابية بها، بالإضافة إلى عدم الشفافية في صنع القرار، وضعف

استجابة الحكومات للمطالب الشعبية، وعدم توافر البيئة المؤسسية المساندة لتطبيق اللامركزية وهو الأمر الذى يحد من تحقيق المنافع المرجوة من تطبيق اللامركزية المالية في تلك الدول، بل على العكس من ذلك قد تؤدى إلى العديد من السلبيات التي نذكر من أهمها: (الشحري، مرجع سابق، ص: 9). فقدان السيطرة على الاقتصاد الكلى، والتباين الإقليمي في توفير الخدمات، وسوء توزيع الموارد، بحيث يمكن أن تحدث حالات خلل وعدم استقرار للاقتصاد الكلى إذا ما تم تخصيص الأوعية الضريبية بشكل غير ملائم، كما يمكن أن يسهم الاقتراض الذي تقوم به الحكومات المحلية في عدم استقرار الاقتصاد الكلى حينما تفشل الحكومة المركزية في فرض قيود مشددة على الموازنة وغياب آلية فعالة لمراقبة التزامات الديون.

بالإضافة الى هذا فإنه وفي إطار اللامركزية المالية قد تزداد درجة عدم المساواة بين الوحدات المحلية الغنية والفقيرة، حيث ستستفيد المناطق الأكثر ثراءً ومع المناطق الفقيرة مع إعطاء الادارات المحلية قدرة أكبر على فرض الضرائب، وفي المقابل تتعرض البلديات الفقيرة الى التهميش والانهيار، مثلا في الجزائر هناك بلديات غنية وعددها قليل جدا بالمقارنة هناك بلديات فقيرة جدا وعددها كثير، بل انّ الاشد أنّ هناك بلديات مفلسة ومدانة. كذلك الأمر المتفق عليه أنّ " اللامركزية " تعد أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشئون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون فيها، كما أنّه بدون تطبيق سليم للامركزية، لا يمكننا القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع، خاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة وسوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى .ولهذا فبدون تلك اللامركزية لا يمكننا أيضا الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة لاسيما السياسية والإدارية وحتى الاجتماعية. (الطوخي، 2007، موقع الكتروني). أيضا هناك مشكل كبير في مسألة عدم التفريق بين الجباية المحلية والوطنية، من خلال نسبة المداخيل الجبائية من الضرائب والرسوم، التي غالبا ما يتم تقسيمها الى جزئين؛ جزء محلي وجزء اخر وطني، ولكن الملاحظ في الجزائر، هو أنّ الجزء الأكبر من الجباية المحلية يذهب إلى خزينة الدولة المركزية، ولا يبقى إلاّ الجزء البسيط للمحليات، التي لا يساعدها هذا الإجراء أو التعامل في تجسيد مختلف مخططات التنمية، لأنه من المفترض أن توجه النسبة الكبيرة من تلك الجبايات المحلية الى تنمية وتوفير الخدمات للمواطن المحلي الذي هو في الأساس من قام بدفعها، ولهذا فمن المعقول والمنطقي جدا أن تعود عليه، (لا أن تعود على غيره حتى ولو كان مواطنا أخر في بلدية مجاورة.) (عميور، 2012 . 2013، ص: 54).

لكن يبقى هذا مجرد حلم جميل صعب التحقيق خاصة في وضع مثل وضع الجزائر التي تقوم ميزانيتها العامة على الريع البترولي (98% مداخيل الدولة)، وفي ظل سياسة التهرب الضريبي والغش والتحايل على الدولة ومؤسساتها في دفع الضرائب والرسوم...الخ، تلجأ الأخيرة دائما الى دعم تلك الجماعات المحلية ماليا، باعتبارها جماعات محلية غير منتجة، بل أنّ هناك بلديات ليس فيها جباية أصلا، وليس لها مورد واحد يمكن ان يثري خزينتها.

3 . 5 : أفاق اللامركزية في الجزائر:

يرى العديد من الدارسين والمتخصصين في العلوم السياسية والقانونية والاقتصادية...الخ أنّ أفضل مكان لتطبيق الديمقراطية هو الفضاء المحلي القريب من المواطنين، بل إنّ الشرط الضروري لاتصاف أي نظام بالديمقراطية هو في مدى تطبيق تلك الديمقراطية على المستوى المحلي، ذلك لأنّ المواطن المحلي لا يملك الميكانيزمات أو الاليات أو

القنوات الكافية للاتصال بالمركز، وفوق هذا مع فقدانه للمعطيات الضرورية التي تؤهله للمشاركة العامة، أو إيصال صوته للحكومة، طبعا إلاّ في الإطار المحلي الذي يعتبر فضاءً متاحا بالنسبة له، كما أنه ومن جهة أخرى فإنّ المواطن المحلي لا يعتبر نفسه مواطنا، إلاّ إذا شعر بأهميته وقيمته الحقيقية عبر إشراكه في شؤون الحكم المحلية التي تعنيه مباشرة وتكون في صالحه. وهذا ما نجده مطبقا في أكبر الديمقراطيات في العالم، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تطبق هذا النوع من انواع الديمقراطية التي هي اشبه ما يكون بالديمقراطية المباشرة التي استعملها اليونان أول مرة منذ أكثر من 23 قرنا مضت، لقد كتب كل من كتاب الديمقراطية الأمريكية الجديدة التي من خلالها يمكن للناخبين أن يقيلوا المنتخبين وهم في عهدتهم الانتخابية خاصة إذا لم يكن ادائهم منسجما مع تطلعات المواطنين او أنهم أخلوا ببنود العقد الذي تأسس بينهم خلال الحملة الانتخابية. (فيورينا، 2004، ص: 8. 11)

هذا ما يمكن أن نسميه بالمشاركة الإيجابية العامة ليس السياسية فحسب، والتي نعني بها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا بارزا في الحياة السياسية المجتمعية، بحيث لا تتشكل لديه فرصة المشاركة في وضع وتنفيذ الأهداف العامة للمجتمع فقط، وإنما هي كذلك وسيلة لإشراك الفرد المحلي في مختلف مستويات عمل النظام السياسي (المركزي واللامركزي) عبر إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، سواء بصفة مباشرة مثلما هو معمول به في الديمقراطيات الحديثة عن طريق تجسيد فكرة الحكومة الالكترونية، أو بصفة غير مباشرة عبر ممثليه في البرلمان، كما هو الحال بالنسبة للديمقراطية النيابية. (الأسود، 199، ص: 175). فهذه المشاركة في الحقيقة تمثل حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا بل رئيسيا في عملية صنع القرارات السياسية ورسم السياسات، وأن يراقب تلك القرارات بالتقويم والمتابعة عقب صدورها من السلطة، ويمكنه الاحتجاج عليها رسميا ورفضها عليها سلميا إذا لم تتلاءم وتطلعاته، وبهذا فقط تتحقق معادلة الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية أو المالية.

هنا أيضا لابد من إثارة نقطة حساسة قد يغفل عنها الكثير من المتخصصين في دراساتهم وهي مسألة التمويل الإيرادات المحلية والتي تبقى في بعض الوحدات المحلية منعدمة تماما أو أنّ تلك المبالغ لا تكفي حتى لسد فاتورة الهاتف البلدي أو الماء وبالتالي كيف يمكننا التحدث عن تنمية محلية و برامج واعدة لخلق الثروة، وطبعا هذا الحال أو الوضع تمثله الغالبية الساحقة من البلديات في الجزائر. هذا الوضع على الرغم من أنه مؤسف وسلبي كما يراه الجميع، إلاّ انه من ناحية أخرى أو من زاوية غير الزاوية التي ينظر منها المتشائمين سوف تفسح المجال في إطار اللامركزية الاقتصادية الى نوع جديد من رؤساء البلديات تكون مهمتهم الاساسية النحت في الصخر لتحقيق التنمية وبناء المزارع والمصانع ومؤسسات النسيج والصناعات الغذائية والتقليدية وغيرها، وطبعا لن يتقدم الى الانتخابات إلاّ الذين يملكون رؤية عصرية جادة لخلق مناصب شغل وتحقيق مداخيل وافرة للبلدية ولسكانها، كما يجب على المسؤولين الجدد ان يمتلكوا إمكانيات إقناعيه لإقناع المواطن المحلي بدفع الضرائب وكذلك العمل على تسهيل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة على أغنياء الوحدة المحلية وبالتالي تجسيد اليات التشاركية في أوسع معانيها، وذلك لان الديمقراطية هي عمل واقتصاد وليست انتقاد ومطالب فقط.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة وعلى الرغم مما سقناه وأوردناه من معطيات وتحليلات، إلاّ أنّه لا يمكننا أن نقول بأنّ اللامركزية في الجزائر قد انتقلت فعلا من مجرد كونها إدارة خدماتية تقدم معاملات للمواطنين وتسهر على شؤونهم العامة، الى إدارة اقتصادية استثمارية تجارية فلاحية صناعية ...الخ، تساهم في إثراء خزينة البلدية أو الولاية ومن ثم إثراء الخزينة المركزية ككل، لأنّ مسألة عدم لجوء الإدارات المحلية إلى طلب المعونة والتمويل من المركز هو في حد ذاته إثراء للخزينة المركزية، هذه الأخيرة التي بدورها ستقوم بتحويل تلك الأموال نحو إنجاز المشاريع الكبرى والعملاقة التي لا تستطيع الادارات المحلية إنجازها لوحدها، كشراء بواخر وحاملات السلع ورافعات البضائع، الطرق السريعة المزدوجة ، الجسور العملاقة...الخ، مع تشجيع حركة الاستيراد والتصدير، وإنجاز الموانئ والمطارات الجديدة التي يجب أن تكون مجهزة بكل وسائل التبريد والحفظ، مع تسهيل كل الخدمات والمعاملات الادارية التي من شأنها جلب العملة الصعبة للدولة الجزائرية المعاصرة، ولشعبها الذي تضاعف تعداده أكثر من أربع مرات منذ الاستقلال الوطني.

حقيقة لقد انقلبت الموازين الدولية وتغيرت المفاهيم العامة معها، وبذلك التغير تغيرت الادارات المحلية خاصة من حيث بنياتها وبالأخص وظائفها، لتتحول من العمل الاداري والخدماتي المحض الى العمل الاقتصادي والاستثماري الخلاق للثروة والذي من خلاله يتم القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والانسانية، كل هذا التحول جاء كذلك تماشيا مع الانتقال العالمي من الديمقراطية التمثيلية الى التفعيل الديمقراطية التشاركية التي أتاحت للمواطن المحلي أن يشارك في صناعة واتخاذ القرارات خاصة المحلية منها له ولأبنائه وللأجيال القادمة.

كما يجب أن نؤكد على حقيقة هامة يتميز بها الواقع الجزائري العام وهي أنّ الخلل ليس في القوانين، فالقوانين موجودة منذ عهد الحزب الواحد، وجميعها تدعم اللامركزية بشقيها الإدارية والاقتصادية، ويكفي الاطلاع على قانون البلدية 67 . 24 وكذلك قانون الولاية 69 . 38 ليتأكد لنا ذلك تأكدا تاما، وهذا طبعا في فترة الأحادية، وبالتالي كان من المفترض أن تتقوى هذه الاليات في مرحلة التعددية السياسية بعد دستور 1989، لكن ما حدث كان مغايرا للشعارات. الجدير بالذكر كذلك أنه حينما يتم وضع تلك القوانين موضع التنفيذ فإنها دائما تتعرض الى أمور وممارسات تعيقها وتعيق تنفيذها، سواءً كان ذلك على المستوى المركزي أو المحلي أو الاثنين معا، أو حتى من قبل المواطن الذي بدوره يعتبر مساهما بقدر معين في تردي الأوضاع العامة، فالمسؤولية جماعية لكي لا نقوم بإلقاء المسؤولية على طرف واحد دون الأطراف الأخرى . زيادة على ما تقدم إشكالية الريع البترولي وغيره من أنواع الريوع في العالم، التي أثبتت التجارب على أنها عوامل لا تساهم في تدعيم فكرة الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية، وذلك بحكم النظرة الاتكالية لجميع الأطراف على ذلك الريع، سواءً كانوا مواطنين أو مسؤولين، الى درجة أنّ الدول الريعية أصبحت محلا للأطماع الخارجية حتى في أبسط الأمور، كفرض مبالغ مالية معينة نظير حصول مواطنيها على التأشيرات، أو إتمام بعض المعاملات مع بعض المتعاملين سواء في الداخل أو الخارج...الخ.

على العموم تبقى النظرة الاستشرافية الرسمية للإدارة الجزائرية نظرة إيجابية وجادة، خاصة من خلال تأكيد وزير الداخلية الجزائرية الأسبق " نور الدين بدوي " بعد الاستحقاقات المحلية الأخيرة لـ: 23 نوفمبر 2017 على أنّ هناك قوانين جديدة للإدارة المحلية ستصدر قريبا لمواكبة فكرة التحول نحو اللامركزية الاقتصادية التي يكون فيها المنتخب المحلي مخترعا ومبتكرا لكل وسائل وأليات خلق الثروة، وأيضا من خلال التأكيد على ضرورة خلق مؤسسات مركزية

ومحلية متخصصة للتكوين الاداري للمنتخبين المحليين التي سيشرف عليها أخصائيين وأكاديميين من مستويات مختلفة وبكفاءات عليا، وذلك حتى يتم الارتقاء بالممارسة التسييرية المحلية من مجرد تنفيذ للقوانين الى الانخراط في التشريع والإبداع لها ومن مجرد نمو اقتصادي الى تنمية اقتصادية انسانية مستدامة، ومن مجرد التركيز على الكم الى التركيز على الكيف والنوع، ومن مجرد التركيز على المسير الناجح الى المسير العقلاني، ومن المواطن العادي الى المواطن الصالح العقلاني. كل هذا طبعا سيجعل من الجماعات المحلية في الجزائر ترقى الى التصنيفات العالمية التي تحتلها العديد من الدول الصاعدة التي كانت الى فترة التسعينيات من القرن الماضي دولا متخلفة وينخرها الفساد من كل جانب.

ولا نريد ان نكون مثبطين للعزائم ونقول بأنّ الممارسات الادارية في الفضاء المحلي خاصة لم ترقى بعد الى بلوغ فكرة تحقيق اللامركزية الادارية بحذافيرها ناهيك عن التحدث عن اللامركزية الاقتصادية التي تعتبر مدخلا تقنيا دقيقا وخاضعة الى حسابات لا تقبل المساس بها او التدخل في توجيهها، ولذلك إذا لم تخضع جميع القوانين الى هاته الاجراءات فإنّ هذا الانتقال وغيره سوف يبقى حلما مؤجلا الى وقت لاحق وربما الى جيل لاحق. لقد لاحظ العديد من الملاحظين جدية وحرص الدولة على تغيير الأمور نحو الأفضل، وقد اتضح ذلك من خلال سعي إدارة الرئيس عبد المجيد تبون الى تعديل الدستور الذي بعده مباشرة سوف يتم تعديل قوانين الإدارة المحلية وغيرها من القوانين حتى تتماشى ومختلف التطلعات الشعبية وحتى تصل الدولة بمختلف مؤسساتها الى ما تطبقه الدول العالمية حتى وإن لم يتم سلوك نفس الطريق او انتهاج نفس النهج والمذهب، فكما هو معلوم الكثير من الدول الصاعدة اليوم كالصين تركيا أندونيسيا سنغافورة إنما تطورت بلغاتها وبرامجها وإمكانياتها وخصائص اخرى لا تتوفر فيما عند الدول المتقدمة سواء كانت أوربا أو أمريكا.

قائمة المراجع:

- الأسود شعبان الظاهر، (1999)، علم الاجتماع السياسي، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، دستور الجمهورية الجزائرية 1963، 1976، 1989، 1996، 2016.
- . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر 67 . 24، المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية، السنة الرابعة، العدد 6. الصادر في 18 جانفي 1967.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر 69 . 38 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد44، الصادرة في 28 ماي 1969.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 90 . 08، المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتعلق بالبلدية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 90 . 09 ، المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية ، العدد 15 ، السنة السابعة والعشرون.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة في 1 شعبان 1432 الموافق ل 3 يوليو 2011، المتضمنة القانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 12-07 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12 الصادرة في 29 فيفري 2012 .
- الذنيبات محمد، (2003)، الوجيز في القانون الإداري، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- الشحري منال السيد عبد العظيم، (2009)، التحول نحو اللامركزية المالية في الدول النامية ومتطلبات التطبيق فى مصر، رسالة ماجستير في الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- الطهراوي هاني علي، (2004)، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.
- الطوخي سامي،(2007) بحث مقدم بعنوان: اللامركزية المجتمعية : مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، القاهرة.
- . بعلي محمد الصغير، (2013)، الإدارة المحلية الجزائرية Administration Locale Algérienne، دار العلوم للطبع والنشر، عنابة، الجزائر.
- بعلي محمد الصغير، (د. س. ن)، دروس في المؤسسات الإدارية: نظرية التنظيم الإداري، الإدارة العامة الجزائرية، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
- بلوط حسن إبراهيم، (1998)، إدارة المؤسسات، ط1، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- بن خالفة عبد الرحمان، (2018)، توسيع حجم الشركات الكبيرة للترويج للاقتصاد، جريدة الشعب، عدد 17613، يوم 08 أفريل
- بن حبتور عبد العزيز صالح، (2009)، الإدارة العامة المقارنة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- بوضياف عمار، (2010)، التنظيم الاداري في الجزائر: بين النظرية والتطبيق، ط1، جسور للنشر، الجزائر.
- بوضياف عمار، (2012)، شرح قانون البلدية، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.
- حكيمي توفيق، (2007 ـ 2008)، الحوار النيو واقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر.
- عمارة محمد محمد جاب الله، (د. س. ن)، الإدارة في الخدمة الاجتماعية: المدخل إلى منظومة العولمة الأصول المفاهيم الاتجاهات، ط1، الإسكندرية.
- عميور ابتسام، (2012 ـ 2013)، نظام الوصاية الادارية ودورها في ديناميكية الاقاليم، رسالة ماجستير في القانون العام، فرع الادارة العامة والقانون وتسيير الأقاليم، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر.
- فيورينا موريس بي وأخرون، (2008)، ترجمة الطبعة4: لميس فؤاد اليحيى، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

تقييم جودة الخدمة الصحية على رضا الزبون (المريض) من منظور هيئة المستشفى، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية محمد بوضياف بغليزان

Assess the Quality of Health Service to the Satisfaction of the Customer (the Patient) From the Perspective of the Hospital Institution, Mohamed Bodiaf in Relizane as a Case Study

أ. بن حراث العربي

المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، الجزائر

benharratlarbi@yahoo.com

د. بن سليمان نجيب

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر

nadjib.bens@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/06 تاريخ القبول: 2020/06/12

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور جودة الخدمة الصحية على رضا الزبون (المريض)، حيث أن هذه الاخيرة تحظى بدرجة عالية من الاهتمام من طرف السلطات العليا في البلاد، وذلك بمحاولتها تبني واعتماد معايير الجودة في الخدمات الصحية من أجل كسب رضا الزبون (المريض)، فرضاه هو مؤشر على نجاح المنظومة الصحية أو فشلها، وقد تم استخدام أسلوب الاستبيان وذلك بتوزيع 100 استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتم التوصل إلى أن جودة الخدمة الصحية ما زالت بعيدة عن المتوقع وعن المعايير الدولية، إضافة إلى عدم رضا الهيئة العاملة بالمستشفى عن الأوضاع المهنية والمالية، والتي من شأنها تحسين جودة الخدمة الصحية بالمؤسسات العمومية الاستشفائية.

الكلمات المفتاحية: الخدمة، الخدمة الصحية، المستشفى، رضا المريض، جودة الخدمة الصحية.

Abstract: This study aims to highlight the role of quality health service to the satisfaction of the customer (the patient), so that the latter have a high degree of attention of the higher authorities in the country, by trying to adopt the quality standards in health services in order to gain customer satisfaction (patient), because it is an indicator of the success of the health system or its failure, and that's what we tried to stand it through the field study that we did which included a sample of 100 employees, it was concluded that the quality of health service is still far from the average and international standards, despite the efforts of the management and administrative staff and medical improvement, however, some uncontrollable obstacles and difficulties prevent this.

Key Words: service, health service, hospital, patient satisfaction, quality of health service.

JEL Classification: I11, I18, H51

*مرسل المقال: بن حراث العربي (benharratlarbi@yahoo.com)

المقدمة:

يعتبر الرقي بخدمات الرعاية الصحية من بين أهم مؤشرات التنمية المستدامة، ومحور اهتمام دول ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية عابرة للدول، لذلك صارت مركز اهتمام الأبحاث في مختلف العلوم الطبية منها والتكنولوجية، إلى غاية إفرادها في علوم الإدارة بحقل علمي خاص هو إدارة المستشفيات.

تبحث مختلف دول العالم عن أفضل السبل لجعل مؤسساتها للرعاية الصحية، عمومية أو خاصة ذوات أعلى أداء، على الأقل من حيث جودة الخدمة المقدمة وضمان مستوى أدنى لسلامة الأداء.

إن الاهتمام بالخدمات الصحية، والعمل على جعلها في المستويات المطلوبة التي تنال رضا المتلقين لها، وتحقق احتياجاتهم هي أولوية يجب أن يسهر عليها أي نظام صحي، غير أن إصدار الأحكام على مستويات الأداء وجودة الخدمات لا يتم إلا باتباع أساليب علمية في التسيير، ومنهجية تمكن من دراسة درجة الفعالية، والإحاطة بمختلف حيثياتها، لتكوين صورة واضحة تودي إلى تحديد جوانب القوة، ومكامن الخلل ومحاولة تحسينها وتصحيحها، وعلى الرغم من ذلك يعد موضوع تحسين جودة مستوى الخدمة الصحية من بين المواضيع الحديثة النسبية خاصة في المجال الصحي، ولا يزال تقييمها وتحديد مستويات أدائها موضوع نقاش وجدل بين الباحثين وأصحاب الاختصاص.

ومما لا شك فيه، أن الخدمات الصحية هي من أكثر الخدمات التي يكون على عاتق الدولة توفيرها وبالمستويات المطلوبة والمستهدفة، ولذلك فهي تسعى دوما إلى تحسينها وتطوير مستويات جودتها، بالبحث في مختلف الأساليب والآليات التي تمكن من تحقيق ذلك، وبالتالي تحقيق المنفعة للفرد بصورة خاصة، والمجتمع والدولة بصورة عامة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الموالية: ما مدى تبني إدارة المؤسسات العمومية الاستشفائية لجودة الخدمة الصحية من أجل إرضاء الزبون؟

وينطوي تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالمؤسسات العمومية الاستشفائية؟؛
- ماذا يقصد بالجودة في الخدمة الصحية ؟؛
- كيف يقيم العاملين أو الطاقم العامل بالمستشفى الخدمات الصحية؟؛

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية، ومن ثم التساؤلات الفرعية سيتم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- يتميز المستشفى عن باقي المنظمات لكونه يقدم خدمة تلبي حاجات متعددة؛
- تتميز الخدمة الصحية بتنوعها، مرتبطة في ذلك بالأداء التنظيمي للمستشفى؛
- عرفت المؤسسة الاستشفائية بغليزان إصلاحات (كما في باقي الوطن) سعت للرفع من الأداء التنظيمي وتحسينا للخدمة العمومية.

أهمية الدراسة وأهدافها: تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى:

- توضيح الإطار النظري للخدمات الصحية وطرق تقييمها.

- التعرف على الأهمية النسبية لأبعاد أثار الخدمة الصحية.
- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الخدمة الصحية وتأثيرها في منظمات مهمة كالمؤسسة العمومية الاستشفائية، مما قد يُزوّد القائمين على هاته المنظمات بمؤشرات علمية موثوقة، يُستند عليها لأغراض التحسن والتطوير.

منهج الدراسة: يتمثل منهج الدراسة في مجموع الإجراءات والعمليات التي تمكن الباحث من الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، وفي هذا الإطار سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذا العمل.

- ففي الجانب النظري سيتم الاعتماد على مصادر المعلومات من كتب ومجلات علمية ومقالات، سواء بالغة العربية أو باللغات الأجنبية.
- أما في الجانب التطبيقي سيتم اللجوء إلى استبيان،بغية تقييم مستوى أداء الخدمة الصحية من منظور الطاقم الطبي والإداري، (باعتبارهم زبائن داخليين)على مستوى المؤسسة العمومية الاستشفائية بغليزان.

1. الجانب النظري:

1.1. تعريف المستشفى:

عرفت الهيئة الأمريكية للمستشفيات *American Hospital Association AHA* المستشفى بأنه «مؤسسة تحتوي على جهاز طبي يتمتع بتسهيلات طبية دائمة، لتقديم التشخيص والعلاج اللازمين للمرضى»(يوسف، 2016، صفحة 31)

أو هو مبني أو جزء من مبنى، يستخدم للرعاية الطبية والنفسية أو التوليد أو لإجراء العمليات الجراحية، ويستمر العمل فيه طيلة 24 ساعة لعدد من المرضى الداخلين لا يقل عن أربعة»(الشادلي، 1999، صفحة 62)

« وتعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه جزء أساسي من تنظيم طبي واجتماعي، وظيفته تقديم رعاية صحية كامل لسكان علاجا ووقاية، وتمتد خدمات عياداته الخارجية إلى الأسرة في بيئتها المنزلية، والمستشفى هو أيضا مركز لتدريب العاملين الصحيين، وللقيام ببحوث اجتماعية وبيولوجية»(عتيق، 2012، صفحة 41)

2.1. مفهوم الطب:

ويقول الطبيب الفيلسوف **ابن سينا** في كتابه القانون في الطب :« الطب علم يتعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح ويزول عن الصحة ليحفظ الصحة حاصلة، ويستردها زائلة...»(حاروش، 2008، صفحة 48)

أما العلامة **عبد الرحمان ابن خلدون** فيعرف الطب فيقول : « ومن فروع الطبيعيات صناعة الطب، وهي صناعة تنظر في بدن الإنسان، من حيث يمرض ويصح، فيحاول صاحبها حفظ الصحة، وبرء المرض بالأدوية والأغذية، بعد أن يتبين المرض الذي يخص على عضو من أعضاء البدن، وأسباب تلك الأمراض التي تنشأ عنها، وما لكل مرض من الأدوية، وسمي العلم الجامع لهذا كله علم الطب ... »(حاروش، 2008، صفحة 48).

3.1. تعريف الصحة:

أما منظمة الصحة العالمية (O. M. S): فتعرفها على أنها «حالة السلامة البدنية والعقلية الكاملة، وليس مجرد غياب المرض أو عدم التوازن»(عتيق، 2012، صفحة 35)

4.1. مفهوم الرعاية الصحية:

هي نشاط يهدف إلى تعزيز وتشجيع المستوى الصحي للأفراد، والجماعات بكافة الجوانب الجسدية والنفسية أو العقلية والذهنية والاجتماعية، فالرعاية الصحية تركز بداية على منع الإصابة بالمرض والوقاية منه، بوسائل عديدة غير مكلفة، وإذا ما أصاب المرض شخصا تتدخل الرعاية الصحية لمعالجته، ولا ينتهي عملها أو نشاطها عند هذا الحد، بل قد تتدخل لتأهيل المرضى الذين لا يشفون تماما من المرض.(بواعنة، بدون سنة نشر، صفحة 31)

5.1. مفهوم المعالجة الطبية:

هي مكون وفرع وميدان من ميادين الرعاية الصحية، تركز على المرض أو العيب لإزالته أو تخفيضه بعد أن يحل بالإنسان، وبهذا فإن نطاقها ضيق ومحدود، وينتهي دورها ومجالها عند ذلك يبدأ دور الرعاية الصحية.(بواعنة، بدون سنة نشر، صفحة 30)

6.1. خصائص الخدمات الصحية:

تتميز الخدمات الصحية بالمميزات التالية: (وليد، 2011، صفحة 46)

- تتميز خدمات المستشفى بكونها عامة للجمهور، وتسعى من تقديمها إلى تحقيق منفعة عامة لمختلف الجهات والأطراف المستفيدة منها.
- تتميز بكونها على درجة عالية من الجودة، فهي مرتبطة بحياة الانسان وشفائه، وليس بأي شيء آخر يمكن تعويضه أو إعادة شرائه.
- يتأثر المستشفى بصفة خاصة بالقوانين والأنظمة الحكومية، سواء كانت تابعة للدولة أو للقطاع الخاص.
- في منظمات الأعمال تكون قوة القرار بيد شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص يمثلون الإدارة، في حين تتوزع قوة القرار في المستشفى بين مجموعة الإدارة والأطباء.
- نظرا لتذبذب الطلب على الخدمة الطبية في ساعات اليوم والأسبوع أو الموسم، وبهدف الاستجابة إلى أقصى حد ممكن من الخدمات، فهذا سيتوجب الاستعداد المبكر، وحشد الطاقات الإدارية والفنية لإنتاج الخدمة الطبية لطالبها، وعدم إمكانية التأخر عن الاستجابة للطلب، لأن في ذلك إخفاق في مهمة المستشفى الانسانية .
- وجوب الاتصال المباشر بين المستشفى والمستفيد من الخدمة الصحية، إذ أن الخدمة الصحية لا يمكن تقديمها في الغالب إلا بحضور المريض نفسه للفحص، والتشخيص والعلاج وإجراء التحاليل.
- كون الخدمة الصحية مرتبطة بالإنسان، وهو أغلى شيء، فإنه يكون من الصعوبة في كثير من الأحيان على إدارة المستشفيات أن تعتمد المعايير نفسها، والمفاهيم الاقتصادية التي تطبق في خدمات أخرى على عملها.

7.1. جودة الخدمات الصحية:

أ. مفهوم جودة الخدمات الصحية:

درجة الالتزام بالمعايير المعاصرة المعترف بها على وجه العموم للممارسة الجيدة، والنتائج المتوقعة لخدمة محددة أو إجراء تشخيص أو مشكلة طبية.(وليد، 2011، صفحة 50)

ب. أبعاد الجودة في تقديم الخدمات الطبية في المستشفيات:(وليد، 2011، صفحة 51)

- المقدرة والتمكن الفني وتعني المهارات والقدرات ومستوى الأداء الفعلي للمدير والعاملين مقدمي الخدمة.
- سهولة الوصول إلى الخدمة الطبية، أي أن الخدمة الطبية المقدمة يجب ألا يحدها عائق، وإنما الوصول إليها بسهولة، وأن تكون قريبة وتتوافر لها وسائل الاتصال.
- الفعالة والتأثير، حيث تعتمد الجودة على مدى فعالية وتأثير الخدمات المقدمة على أسس علمية، وأن تقدم بطريقة مناسبة تكنولوجيا، مراعية للظروف والمخاطر المحتملة.
- العلاقات بين الأفراد وتعني التفاعل بين المقدم للخدمة الطبية والمستفيد منها، وكذلك بين الفريق الصحي والمجتمع برمته، بحيث تكون العلاقات جيدة، والتجاوب والتعاطف وحسن الاستماع والاحترام المتبادل.
- الكفاءة وتعني تقديم الخدمات الضرورية والمناسبة، والتخلص من الأنشطة التي تقدم بطريقة خطأ، أو على أسس ومعايير غير سليمة.
- الاستمرارية أي تقديم الخدمات على أساس مبدأ الاستمرارية دون توقف أو انقطاع.
- الأمان والسلامة أي تقليل المخاطر لأبعد الحدود، ويشمل ذلك مقدم الخدمة والمستفيد منها.
- الكماليات وتعني مواصفات الخدمة التي تساعد على إرضاء المرضى وإشباع رغباتهم، من توفر غرف الانتظار المريحة، ودورات المياه النظيفة، ووجود ستائر بغرف الكشف الطبي، تحافظ على أسرار المريض وخصوصياته.

ج. قياس جودة الخدمة الصحية:

تقاس جودة الخدمة الصحية بتوافر الأبعاد الخمسة التي توصل إليها؛ وهذه الأبعاد هي:(معزوز، 2011)

ج.1. الجوانب الملموسة، وتشمل المتغيرات الآتية:

- جاذبية المباني والتسهيلات المادية، وكذا التصميم والتنظيم الداخلي لها؛
- حداثة المعدات والأجهزة الطبية؛
- ومظهر الأطباء والعاملين.

ج.2. الاعتمادية، وتشمل المتغيرات الآتية:

- الوفاء بتقديم الخدمة الصحية في المواعيد المحددة؛
- الدقة وعدم الخطأ في الفحص أو التشخيص أو العلاج؛
- توافر التخصصات المختلفة؛

- الثقة في الأطباء والأخصائيين؛
- الحرص على حل مشكلات المريض؛
- والاحتفاظ بسجلات وملفات دقيقة.

ج.**3. الاستجابة**، وتشمل المتغيرات الآتية:

- السرعة في تقديم الخدمة الصحية المطلوبة؛
- الاستجابة الفورية لاحتياجات المريض مهما كانت درجة الانشغال؛
- الاستعداد الدائم للعاملين للتعاون مع المريض؛
- الرد الفوري على الاستفسارات والشكاوى، وإخبار المريض بالضبط عن ميعاد تقديم الخدمة والانتهاء منها.

ج.**4. الأمان**، ويشمل المتغيرات الآتية:

- الشعور بالأمان في التعامل؛
- المعرفة والمهارة المتخصصة للأطباء؛
- الأدب وحسن الخلق لدى العاملين؛
- استمرارية متابعة حالة المريض؛
- سرية المعلومات الخاصة بالمريض؛
- ودعم وتأييد الإدارة للعاملين لأداء وظائفهم بكفاءة.

ج.**5. التعاطف**، ويشمل المتغيرات الآتية:

- وضع مصالح المريض في مقدمة اهتمامات الإدارة والعاملين تفهم احتياجات المريض؛
- ملائمة ساعات العمل والوقت المخصص للخدمة المقدمة؛
- العناية الشخصية بكل مريض وتقدير ظروف المريض والتعاطف معه؛
- الروح المرحة والصداقة في التعامل مع المريض.

8.1. رضا الزبون:

يعتبر الرضا حالة شعورية داخلية، لذلك من الصعب تعريفه على وجه موحد، حيث عرفه فيليب كوتلر على أنه الانطباع الإيجابي أو السلبي للزبون اتجاه تجربة شراء أو استهلاك، ويتشكل هذا الانطباع من خلال المقارنة بين المنتوج وتوقعات الزبون.(والة، 2011، صفحة 109).

2. الجانب التطبيقي:

1.2. تقديم العينة: تم التعامل مع عينة مكونة من مائة 100 موظف من المؤسسة من العمومية الاستشفائية بغليزان، شملت مختلف التخصصات الطبية والإدارية، الخبرة المهنية، وحسب الجنس مقسمة حسب الجداول أدناه:

أ. توزيع العينة حسب طبيعة الجنس:

الجدول 01:" توزيع العينة حسب الجنس"

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	34	%34
أنثى	66	%66
المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور، بلغة الأرقام 66% أي تقريبا ضعف الذكور ،وهذه النسبة تعبر بصدق عن العدد الحقيقي للعمال في المستشفى، فاغلبهم إناث، وإذا أردنا تفسير هذه النسبة المرتفعة من الإناث، فالسبب يعود إلى أن المستشفى مكان للكفاءات، وهذه الكفاءات كلها خريجة معاهد الطب والصيدلة والشبه الطبي والإدارة، وشروط الالتحاق بهذه الأخيرة هو الحصول على شهادة البكالوريا وبمعدلات مرتفعة، ومن خلال 20سنة الأخيرة نلاحظ ان تفوق الإناث في هذا المجال، إضافة إلى أن بعض الاختصاصات تتطلب وجود العنصر النسوي، على غرار مصلحة الأمومة والطفولة، مصلحة التوليد ومصلحة أمراض النساء كالقابلات وطبيبات التوليد والممرضين ومساعدي التمريض.

ب. توزيع العينة حسب طبيعة المهنة.

الجدول 02:" توزيع العينة حسب المهنة"

المهنة	العدد	النسبة المئوية
طبيب عام	08	%08
طبيب أخصائي	15	%15
ممرض	32	%32
صيدلي	08	%08
طبيب أسنان	02	%02
إداري	25	%25
عون مهني	10	%10
المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأطباء العامون من العينة تمثل 08% أما عددها الحقيقي في المستشفى فهو 48 طبيب، ولأن أغلبهم يعملون في مصلحة الاستعجالات وبالتناوب لم نستطع التواصل مع أغلبهم، وذلك راجع إلى اختلاف المواعيد التي خصصت لنا لإجراء المقابلات معهم، أيضا هناك من تصادف الموعد معهم ولكن طبيعة العمل المكثف، والعدد الكثير من المرضى والحالات الحرجة التي تصل المستشفى حال دون ذلك، مما اضطر العديد منهم للاعتذار ومعالجة الحالات الحرجة، والوقوف معها من الأولويات، خاصة حوادث المرور.

أما فئة الأطباء الاختصاصيون فتمثل 15% موزعة على عدة اختصاصات، للإشارة يعتمد المستشفى على الأطباء المقيمين، وأغلبهم كانوا في إضراب، لانهم ينحدرون من المستشفى الجامعي بوهران، ما عدا بعض الاختصاصيون الدائمون والذين مقارنة مع الأطباء العامون لهم تدخلات فقط في الاختصاص، كما أن عدد المرضى محدود مقارنة بالمرضى الذين يعالجونهم الأطباء العامون.

أما عن فئة الممرضين فتمثل 32% من العينة، وذلك راجع للعدد الكبير منهم في كل المستشفيات بصورة عامة وفي مستشفى الدراسة بصورة خاصة، في الحقيقة شملت هذه الفئة إلى جانب الممرضين مساعدي التمريض، لهذه الفئة دور كبير في تقدم العمل الطبي ونجاح الخدمة الصحية، نظرا للمجهودات الكبيرة التي تبذلها اتجاه المريض، من جهة وتكملة ومساعدة الطبيب في تأدية مهامه من جهة أخرى، فلا يمكن إجراء عملية جراحية لأي مريض دون وجود على الأقل 03 ممرضين، لهذا دورها مهم في تقديم خدمة صحية جيدة للمريض.

أما فئة الصيادلة فتمثل 08% سواء الموجودين في الصيدلية المركزية للمستشفى، أو الصيدليات الفرعية سواء بالنسبة للاستعجالات الطبية أو بقية المصالح الاستشفائية، ودورها كبير ومهم فهي تسهر على وضع قائمة مختلف الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة للمستشفى، ومراقبتها بالكمية والنوعية لدى دخولها للمستشفى وخروجا إلى مختلف المصالح الاستشفائية.

تمثل فئة أطباء الأسنان 02% من العينة، فأغلب تدخلاتهم تكون في الحالات الليلية، نتيجة التهاب الأسنان وتعذر ذهاب المرضى إلى الأطباء الخواص الذين يغلقون في الليل، فلهذا يتجه أغلب المرضى مباشرة إلى المستشفى دون البحث عن الخواص المناوبين في الليل.

أما عن نسبة الإداريين فتمثل 25% من العينة، إذ تشمل الموظفين المتواجدين على مستوى دائرة الموارد البشرية وقسم المحاسبة والمالية وقسم الصفقات، فهي تقوم بجميع الأعمال الإدارية المتعلقة بشؤون كل الطواقم الطبية والإدارية والمهنية، سواء توظيف، ترقية، أجور أو غيرها، أو سواء باقتناء كل الوسائل التقنية والأدوية والمستلزمات الطبية التي يحتاجها المستشفى.

أما عن نسبة 10% فهي تمثل العمال المهنيين سواء فئة السائقين، أعوان الأمن والوقاية، عمال النظافة، فهذه الفئة تعمل على توفير الأمن والنظافة داخل المصالح الإدارية والاستشفائية ومساعدة المريض وتوجيهه، للإشارة فالمريض يصادف هذه الفئة لدى دخوله للمستشفى، هذه الاخيرة لها دور كبير في توفير جو الاستقبال للمريض.

ج. توزيع العينة حسب طبيعة الخبرة المهنية.

الجدول 03:" توزيع العينة حسب الخبرة المهنة"

الخبرة المهنة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	34	%34
أقل من 15 سنة	31	%31
أكثر من 15 سنة	35	%35
المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن مؤشر الخبرة المهنية أو الأقدمية له دور كبير في تطور المنظومة الصحية، نتيجة تراكم الخبرات والمعارف، وبالتالي تأدية مهمة الخدمة الصحية بنوع من الدقة والصحة، وعدم الوقوع في الأخطاء، خاصة الطبية منها، لأن عواقبها وخيمة على صحة الإنسان، إذ لا بد من تقليل هوامش الأخطاء إلى مستويات منعدمة، ولا مجال للتلاعب بصحة المريض، فلابد من توافر معارف ومهارات للقيام بهذا العمل ولا يمكن بأي حال من الأحوال إسناده للمبتدئين.

إذ من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 35%من العينة المدروسة لها خبرة مهنية تتجاوز 15 سنة عمل، وهي مدة كافية لكل طبيب عام، أخصائي، ممرض أو صيدلي للقيام بعمله دون أخطاء، يعني تجاوز فترة التربص أي أن هذه الفئة أحيانا تستطيع تشخيص الداء أو المرض بمجرد ملاحظة الأعراض، وبالتالي وصف الدواء نتيجة تعاملها مع حالات سابقة، وتجنيب المريض عناء الانتظار وإجراء التحاليل والفحوصات المعمقة، إلا في حالات استثنائية، كما يمكنها معالجة الحالات الخطيرة التي يصعب التعرف عليها من طرف الأطباء الجدد.

كما أن نسبة الأقل من 5 سنوات مرتفعة، نتيجة عمليات التوسع في التوظيف، ورغبة إدارة المستشفى في تغطية بعض الاختصاصات، أو مضاعفة الأعداد سواء من حيث الأطباء العامون أو الاختصاصيون أو شبه الطبي أو الأعوان الاداريين، وهذا نتيجة إضافة اختصاصات جديدة لم تكن من قبل كقسم الأورام والمعالجة الكيميائية التي أصبحت تجرى على مستوى المستشفى، كذلك تواجد المستشفى في قلب عاصمة الولاية، وتوافد عدد كبير من المرضى وتغطيته لعدة دوائر، وبالتالي كثافة سكانية كبيرة.

2.2. تفريغ النتائج:

حسب ما هو موضح في نموذج الاستبيان، تم عرض مجموعة أسئلة مقسمة إلى أربعة محاور، يخص الأول محور استراتجية القيادة العليا للمستشفى ونظرتها لجودة الخدمة الصحية، والثاني محور استراتجية إدارة المستشفى لتحقيق رضا الزبون، أما المحور الثالث فخصص لاستراتيجية المستشفى لتحقيق رضا الموظف، أما المحور الرابع فخصص لمشاركة الموظفين في تحسين جودة الخدمة الصحية.

وتم اعتماد مقياس ليكرت العشاري، إذ يتضمن 10 مستويات أدناها 01 وأعلاها 10 ، ولقد استعملت عدة وسائل إحصائية لاستخراج النتائج، منها الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد مستويات ومتغيرات البحث، وفيما يلي عرض لأجوبة الموظفين ومناقشتها:

أ. محور استراتجية القيادة العليا للمستشفى ونظرتها لجودة الخدمة الصحية

الجدول 04:" التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول"

الفقرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تتحمل إدارة المستشفى مسؤولية الجودة.	12	8	7	17	20	9	5	5	10	7	5.06	2.68
جودة الخدمة الصحية مرتبطة بالخطة الاستراتيجية على مستوى المستشفى.	12	12	6	12	21	13	6	5	9	4	4.88	2.57
يعطي مسيرو المستشفى المثل: التصرف الشخصي يشكل نموذج سلوك يخدم جودة الخدمة.	8	6	6	24	16	6	15	7	4	8	5.27	2.48
رؤساء الدوائر والمصالح الطبية يساندون مبادرات تحسين جودة الخدمة الصحية.	7	11	8	11	16	13	13	3	9	9	5.41	2.64
أهداف الجودة في المستشفى محددة بشكل واضح.	5	12	15	16	15	10	8	4	10	5	5.01	2.50
معايير الجودة مدمجة في التسيير اليومي.	10	10	13	13	11	11	9	6	5	12	5.18	2.81
الوسط الحسابي والانحراف الإجمالي للمحور الأول											**5.14**	**2.61**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج الإكسل

من خلال النتائج الواردة في الجدول يتضح أن الوسط الحسابي للمحور الأول وهو استراتجية القيادة العليا للمستشفى ونظرتها لجودة الخدمة الصحية بلغ 5.14 بانحراف معياري قدره 2.61، ويتبين من خلال ذلك أن نسبة الاتفاق تجاوزت النصف أي 50%من العينة، وهذا يعني أن نصف مجتمع الدراسة من مختلف الشرائح العاملة بالمستشفى موافقون ويقرون بدور ومجهود إدارة المؤسسة بوضع خطط استراتجية، من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية، وذلك من خلال بعض المبادرات كجلب بعض التخصصات الطبية الجديدة التي لم تكن موجودة، وتجنيب المرضى مشقة التنقل إلى مستشفيات أخرى مجاورة، أو التوجه نحو الخواص ذوي الكلفة المرتفعة، سواء في الفحص أو التحاليل أو

إجراء العمليات الجراحية، كذلك من خلال عمليات توسعة الطاقة الاستيعابية للمؤسسة، من أجل حسن إيواء المرضى وتجنب الاكتظاظ، واقتناء معدات طبية حديثة على غرار جهاز السكانير الذي لم يكن موجود.

ب. محور استراتجية إدارة المستشفى لتحقيق رضا الزبون

الجدول 05:" التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني"

الفقرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يعد المستشفى ميكانزمات لإدراك وقياس حاجات وتوقعات المرضى.	10	9	14	12	20	10	8	5	7	5	4.87	2.51
يضع المستشفى أنظمة للاستجابة بسرعة لاحتياجات المريض.	8	15	10	15	26	10	4	4	7	1	4.51	2.22
الرعاية والعناية المقدمة للمريض تتم بنوع من الشفقة والاحترام واللطف.	5	5	7	8	14	12	15	8	21	5	6.18	2.50
يركز المستشفى على (المريض) في رؤيته وفي مخططه الاستراتيجي.	7	9	10	10	11	22	13	5	8	5	5.35	2.45
للمستشفى إجراءات مركزة باستمرار على تحقيق رضا المريض.	8	9	9	20	12	18	9	5	4	6	5	2.40
يقدم المستشفى دورات تكوينية لاستقبال المرضى.	24	11	14	7	5	13	11	1	9	5	4.35	2.90
المستشفى فعال في معالجة الشكاوي وإيجاد الحلول لها	12	15	7	8	15	16	12	4	5	6	4.87	2.63
المستشفى مزود بأنظمة تقييم رضا الزبون (المريض).	15	11	13	10	13	13	14	2	4	5	4.59	2.57
تتحقق إدارة المستشفى من سير العمل من أجل إرضاء المريض (الزبون).	7	16	14	11	14	11	10	7	4	6	4.83	2.54
الوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي للمحور الثاني											**4.95**	**2.52**

من خلال النتائج النهائية الواردة في الجدول يتضح أن الوسط الحسابي للمحور الثاني استراتجية إدارة المستشفى لتحقيق رضا الزبون قد بلغ 4.95 بانحراف معياري قدر بـــ 2.52 وهذا يعني أن النسبة لم تتجاوز النصف، أي 50%

أي أن نصف الهيئة العاملة بكل شرائحها يرون أن المؤسسة الاستشفائية بعيدة عن وضع ميكانزمات لمعرفة وقياس رضا الزبون، رغم أنها تضعفي استراتيجيتها هذا الهدف على المدى المتوسط والبعيد، إلا أن تحقيقه على أرض الواقع مازال لم يتجاوز النصف، ما عدا بعض المبادرات كوضع سجل الشكاوي والاقتراحات والتعليقات على مستوى المؤسسة الاستشفائية، وفتح مكاتب المراقبة الطبية، ووضع إعلانات مواعيد المناوبة الطبية في جميع الاختصاصات وكذا الإدارية، كذلك وجود التقارير الطبية كوسيلة اتصال بين الادارة ومختلف المصالح الاستشفائية، أما عن مستوى الدورات التكوينية والتدريبية مازالت بمعدلات ضعيفة نتيجة سياسة التقشف، كذلك ما تم الاتفاق عليه هو التذبذب في احترام مواعيد المرضى لعدة أسباب ما عدا الحالات المستعجلة جدا، كذلك تم الاتفاق على أن نسبة الأخطاء الطبية سواء في التشخيص أو الجراحة أو التحاليل قليلة.

ج. محور استراتجية المستشفى لتحقيق رضا الموظف.

الجدول 06:" التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث"

الفقرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يقوم المستشفى بتقدير ومساندة موظفيه (عماله).	8	20	7	14	28	5	9	1	4	4	4.42	2.30
إلى أي حد المستشفى ملتزم بإشباع حاجات ومتطلبات موظفيه.	12	17	9	16	19	9	9	4	4	1	4.27	2.67
إلى أي حد المستشفى مزود بوسائل لترقية موظفيه.	10	20	12	17	15	14	6	3	2	1	4.07	2.10
إلى أي حد المستشفى يعترف ويثمن ويقدر مجهودات موظفيه .	11	19	11	13	15	10	14	4	1	2	4.28	2.28
إلى أي مدى يستخدم المستشفى بانتظام طرق وأساليب لتقييم وقياس ورضا الموظفين.	13	17	12	9	15	13	15	3	3	0	4.28	2.26
الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث											**4.26**	**2.32**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج الإكسل

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن محور اهتمام إدارة المستشفى بتحفيز الموظفين، باعتباره مهم في تحسين جودة الخدمة الصحية، قد بلغ المتوسط الحسابي لعباراته 4.26 بانحراف معياري 2.32، وهذا يعني أن نصف الموظفين يرون أن جهود إدارة المستشفى ما زالت دون المستوى لتحقيق مطالبهم، هذه المطالب منها ما هو مهني يخص تحسين

ظروف العمل وتوفير الحماية، ومنها ما يتعلق بالشق المالي والمسار المهني، وباعتبار المستشفى هيئة عمومية، فهي تخضع لقوانين الوظيف العمومي، وبالتالي لا يمكن مراجعتها إلا بتدخل الوصاية المركزية.

د. محور مشاركة الموظفين في تحسين جودة الخدمة الصحية.

الجدول 07:" التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الرابع"

الفقرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
كافة مستخدمي المستشفى لهم معارف متخصصة وخبرات من أجل إنجاح أعمالهم.	3	10	18	12	11	16	8	9	9	4	5.25	2.43
مدى منح وتخصيص التكوين المرتبط بتحسين الجودة الخدمة الصحية للمسيرين، ورؤساء المصالح.	10	8	12	13	18	7	17	7	5	3	4.96	2.42
التكوين المخصص لتحسين الجودة موزع على كل ممارسي الصحة وأعضاء الإدارة.	9	12	14	13	10	11	10	7	13	1	4.96	2.58
كل فرق العمل في المستشفى التي تضيف مساهمة معتبرة وبليغة من أجل تحسين الجودة يتم تعويضها مقابل مساهمتها.	10	11	10	16	15	16	13	4	5	0	4.65	2.21
يعاون مستخدمي المستشفى مصالح الجودة.	6	11	13	11	20	10	9	9	7	4	5.09	2.44
الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الرابع											**4.98**	**2.41**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج الإكسل

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور مدى مشاركة الموظفين في تحسين جودة الخدمة الصحية بلغ غلى التوالي 4.98 و2.41، وهذا يعني أن نصف العينة تقريبا يقرون بمشاركتهم في تحسين جودة الخدمة الصحية كل من منظوره وحسب مجاله، أما عن النصف الاخر فيرجعون سبب ضعف المساهمة في التحسين إلى العراقيل التي تحول دون ذلك، كنقص الأدوية وتعطل أدوات التشخيص، ونقص الاختصاصيين المناوبين في تلك الفترة، أي أن فترة الدراسة تزامنت وإضراب الأطباء المقيمين، وهي الفئة الغالبة من الأخصائيين إضافة إلى العدد الهائل من المرضى الوافدين من كل أنحاء الولاية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- الوسط الحسابي للمحاور الأربعة بلغ 4.83 أي دون الوسط، مما يعني أن تقييم الهيئة العاملة بالمستشفى متوسط، ويرون أن هذه المؤسسة الاستشفائية في نظرهم لم تستطيع الوصول إلى مستوى جودة خدمة الصحية يقارب مستوى المعايير الدولية، كما أن الانحراف المعياري للقيم الأربعة بلغ 2.46، وبالتالي هناك تشتت للقيم، أي ليس هناك إجماع على التقييم يقترب من التقييم الوسطي وهو النصف أي (5) الخمسة.
- موظفي القطاع ليسوا راضين على الوضعية الحالية فيما يخص تحقيق مطالبهم المهنية والمالية، ويتخبطون في العديد من المشاكل أعاقت سير العمل، وبالتالي المساهمة في تقديم خدمة صحية للمريض تتلائم ومتطلباته.
- تسعى الإدارة الحالية للمستشفى إلى الرقي بالصحة العمومية وتحسينها، وذلك من خلال فتح بعض التخصصات الطبية، وتقليل مواعيد الانتظار بالنسبة للمرضى، وتكثيف الرقابة الطبية والمداومات، خاصة بالنسبة للاختصاصيين، حيث أصبحت المناوبة والتغطية مضمونة تقريبا يوميا خاصة بالنسبة للأمراض النادرة.
- وعي جميع الموظفين بالمستشفى سواء كانوا أطباء عامون، اختصاصيون، ممرضون، إداريون، صيادلة، شبه طبي، أعوان مهنيون بضرورة تكاثف الجهود لتحسين جودة الخدمة الصحية إذا ما توفرت شروط العمل.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة بعض المقترحات:

- ضرورة إعادة النظر في قانون الصحة والقانون الأساسي لممارسي الصحة العمومية، حتى يواكب التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال، ويستجيب اكثر لهذه الفئة، ويحقق مطالبها المهنية والمالية حتى ينعكس إيجابا على تقديم خدمة صحية ترضي المريض.
- ضرورة الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية وتحسينها بما يتناسب مع الاحتياجات المتجددة والمتغيرة للمستفيدين، وذلك بمواكبة التطور التكنولوجي السريع، خاصة في مجال الأجهزة والمعدات التقنية الطبية المتقدمة، وتوفير الأدوية مما يزيد من رضا المريض ويقلل من معاناته.
- تنمية المهارات المهنية للعامل، من خلال توفير متطلبات العمل، وتسطير برامج تكوينية وتربصات في الداخل والخارج، أو من خلال برامج التوأمة مع مستشفيات جامعية جزائرية أو أجنبية من أجل الاحتكاك والاستفادة من التجارب الناجحة وإلى أحدث ما توصل إليه الطب.
- عصرنة القطاع ورقمنته، خاصة فيما يخص المواعيد ورزنامة المداومات، وضرورة التقيد بها من طرف الجميع
- ضرورة رفع التجميد على المشاريع المتعلقة بالصحة (تجهيز أو تسيير)، سواء وطنيا أو على مستوى ولاية غليزان من أجل تغطية صحية تقارب المعدلات الدولية، وتقلل الاكتظاظ على المستشفيات الموجودة في عواصم الولايات.

قائمة المراجع:

- الشادلي محمد خليل. (1999). طب المجتمع. بيروت: أكادميا انترناشيونال للنشر والطباعة.
- بواعنة عبد المهدي. (بدون سنة نشر). إدارة الخدمات والمؤسسات الصحية مفاهيم ونظريات واساسيات في الادارة الصحية. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- حاروش نورالدين. (2008). إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية. الجزائر: دار الكتامة.
- صالح وليد يوسف. (2011). إدارة المستشفيات والرعاية الصحية والطبية (الإصدار ط 1). عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.
- عتيق عائشة. (2012). "جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة". رسالة ماجستير. جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- مصطفى يوسف. (2016). إدارة المستشفيات. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- معزوز نشيدة ، بن عبد العزيز فاطمة. (18-19 ماي, 2011). "التغيير التنظيمي وعلاقته بإدارة الجودة الشاملة في المنظمات الصحية". المؤتمر الدولي حول الإبداع ودوره في الرفع من أداء المنظمات الحديثة وعلاقته بالتغير التنظيمي دراسة وتحليل تجارب دولية ووطنية. جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
- والة عائشة. (2011). أهمية جودة الخدمات الصحية في تحقيق رضا الزبون دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لعين طاية. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، الجزائر.

تحسين اتخاذ القرارات باستخدام نظم المعلومات، دراسة حالة المؤسسات الاستشفائية بسدي بلعباس

Improve Decision Making Using Information Systems, Case Study of Sidi Bel Abbes Hospital Institutions

أ. بوجمعة فاطمة الزهراء

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر

fatimaz_2006@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/09 تاريخ القبول: 2020/06/12

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلي معرفة مدى تأثير نظم المعلومات في تحسين اتخاذ القرارات للمؤسسات الإستشفائية بسيدي بلعباس، حيث توصلت نتائج الدراسة أن نظام المعلومات يساهم في تحسين اتخاذ القرارات وهو الأداة الفعالة أمام الإدارة لأنه يوفر المعلومات الآنية والدقيقة والمتكاملة لذلك يعتبر الأكثر دعما لصانع القرار.وأظهرت نتائج الدراسة أن البنية الأساسية للنظام من معدات وتجهيزات وبرامج يحتاج إلى تطوير، وأن الكوادر البشرية تحتاج لدورات تدريب وتكوين من أجل تنميتها لتنفيذ النظام. وقد أوصت الدراسة بإدخال تقنيات حديثة ومتطورة، كمصدر غني من المعلومات المستندة على المعرفة ومن ثم على النظم الذكية، ودعم القرارات بتفعيل متصفح الويب، للتوجه نحو التغيير والإنتقال بكافة أنظمة المؤسسات الى بيئة التكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية: اتخاذ القرارات، نظم المعلومات، نظم دعم اتخاذ القرار، تكنولوجيا المعلومات.

Abstract : This study aimed to examine the impact of information systems in improving decision-making for hospital institutions in Sidi Bel Abbes.

The results revealed that the information system contributes to improve decision-making and an effective instrument for management because it provides timely, accurate and integrated information, so it is most supportive of decision-makers. The results showed that the infrastructure of the system of equipment and programs needs to be developed, and the human resources need training courses in order to develop them to implement the system. The study recommended to introduce a modern technologies, as a rich source of information based on knowledge and then on a smart systems, and support decisions to activate the web browser, to move towards change and transition of all enterprise systems to the modern technology environment.

***Key Words*:** Decision making, Information systems, Decision-Support Systems, Information Technology

JEL Classification : I18, D81.

* مرسل المقال: بوجمعة فاطمة الزهراء (fatimaz_2006@yahoo.fr)

المقدمة:

إن إحدى أهم نتائج نظم المعلومات التي تولدت لدى المنظمات هو انخفاض مستوى الشك في المعلومات، وزيادة مستوى الثقة في الدور الذي يمكن أن تلعبه والتحسن الملحوظ في عمليات صناعة واتخاذ القرار،فقد أثبتت دورها في تحسين جودة تدفق المعلومات المطلوبة الى مراكز القرار، والتي بدورها وظفتها في عملية صناعة واتخاذ القرارات.

ونتيجة لذلك فقد أثبتت الدراسات أن نظم المعلومات لها تأثير واضح على تحسين صناعة واتخاذ القرار، وهذا التأثير الإيجابي ألزم المؤسسات الإستشفائية على غرار باقي المؤسسات على تبني نظام معلومات يساعدها في تقديم المقترحات الضرورية لإتخاذ القرار الصائب.

اشكالية الدراسة: كيف تساهم نظم المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الإستشفائية؟

وسيتم تحليل هذه الاشكالية من خلال الاجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

– هل هناك علاقة بين نوعية المعلومات التي توفرها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة؟

– ما مدى تأثير نظم المعلومات على تحسين اتخاذ القرارات؟

فرضيات الدراسة: من خلال ما سبق استندت الدراسة على الفرضيات التالية:

– هناك علاقة بين نوعية المعلومة التي يقدمها نظام المعلومات وفعالية اتخاذ القرار؛

– تمكن أنظمة دعم عملية صنع القرارات من إضافة القيمة للمؤسسات الإستشفائية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في الدور الذي يحضى به نظام المعلومات في أداء المؤسسة وكذا دوره في بناء وإتخاذ قرارات استراتيجية محكمة تهتم بمختلف الأبعاد في ظل التحديات التي تفرضها البيئة وتغيراتها المتسارعة وخصوصا مع التحولات التكنولوجية.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى بلوغ الأهداف الآتية:

– تقييم دور نظم المعلومات في مساعدة صانعي القرار في إتخاذ قرارات أكثر فعالية؛

– وصف الأنواع المختلفة للقرارات وإجراءات اتخاذ القرارات ومتطلباتها من المعلومات؛

– تحديد كيفية تمكن أنظمة دعم عملية صنع القرارات من إضافة القيمة للمؤسسات الإستشفائية عينة الدراسة.

– دراسة واقع استخدام نظم المعلومات في المؤسسات الاستشفائية.

المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية المتعارف عليها في التحليل ومنها الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي وتضمن التحليل الوصفي للبيانات عرض الجداول الإحصائية المناسبة كما تم إستخدام برنامج SPSSفي التحليلات المختلفة للوصول إلى العديد من المعلومات.

وسنحاول الإجابة عن إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال الإطار النظري والإطار الميداني(الجانب التطبيقي).

1. الاطار النظري:

1.1. تحليل مفاهيم نظم المعلومات:

بفعل ثورة المعلومات أصبحت نظم المعلومات أساسية للمؤسسات لأنها تساعد متخذي القرارات في الحصول على المعلومات المهمة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة، المأمول منها المساهمة في إنجاح المؤسسات وعلى الإستمرارية في أعمالها، ويمكن الحصول على عبارة نظم المعلومات بضم كلمة نظم وكلمة معلومات، فمصطلح النظام مركب من مجموعة من الأجزاء المتفاعلة لتحقيق هدف مشترك، ومصطلح المعلومات يتعلق بالبيانات المعالجة للحصول على مخرجات يستعملها متخذ القرار(نوري، 2015، صفحة 99).

– النظام system: مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل لتسهيل تدفق المعلومات أو المواد، تحكمها علاقات وآليات عمل معينة في نطاق محدد لتحقيق غاية وهدف محدد من خلال تحويل مدخلاته إلى مخرجات ويتلقى النظام المدخلات من البيئة المحيطة به ثم يعيد مخرجاته إليها (Morley, 2006, p. 3).

– المعلومات Information: هي بيانات تم تصنيفها، تحليلها، تنظيمها، وتلخيصها بشكل يسمح بإستخدامها والإستفادة منها وبالتالي فان المعلومات هي بيانات تم تنظيمها ولها معنى وقيمة .(Luke, 2008, p. 18).

أ. **تعريف نظام المعلومات:** يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه نظام يتألف من مجموعة الأشخاص والأجهزة والبيانات للقيام بمجموعة من الخطوات والإجراءات المتتالية كان يتم إجراءه يدويا في السابق وأصبح الآن إلكترونيا يقوم بالوظائف التالية: يقوم بجمع البيانات، يتم معالجة هذه البيانات وتحليلها، يقوم بإستخراج النتائج والمعلومات، وبعد ذلك يقوم بتوفير هذه المعلومات لمستخدميها من المدراء ومتخذي القرار لمساعدته في اتخاذ القرارات(الصيرفي، 2005، الصفحات 179-180).

إذا نظام المعلومات هو مجموعة من المكونات التي تتفاعل فيما بينها لجمع ومعالجة وتخزين البيانات وتحليلها وتنظيمها والتحكم بها بهدف عرض المعلومات أو إتخاذ إجراء أو دعم القرار في المنظمة وفق قواعد محددة (Laudon & Laudon, 2010, p. 18).وهناك خمسة أنواع من الموارد المختلفة التي نحتاج لها لإنتاج أو انشاء نظام للمعلومات(الكردي و العيد، 2003، صفحة 31): الموارد البشرية، الموارد المادية، الموارد الشبكية، البيانات والموارد البرمجية.

ب. **المداخل الحديثة لنظم المعلومات:** تشير المداخل الحديثة لنظم المعلومات أنه لا توجد نظرية منفردة أو منظور محدد بل إن حقل نظم المعلومات يمتد إلى مداخل إدارية وتقنية وسلوكية.

ب.1. **المدخل التقني:** حيث يركز المدخل التقني لنظم المعلومات على دراسة النماذج الرياضية والإمكانيات التكنولوجية المادية لهذه النظم، ومن العلوم التي تساهم في الجانب التقني نجد: علوم الحاسوب، علوم الادارة وبحوث العمليات (سلطان، 2000، صفحة 14).

ب.2. المدخل السلوكي: جزء كبير من حقل نظم المعلومات معنى بالقضايا السلوكية التي تبرز خلال تطوير نظم المعلومات من هذه القضايا التكامل الإستراتيجي للأعمال، التصميم، التنفيذ الاستخدام والإدارة حيث لا يمكن استكشافها عمليا مع النماذج المستعملة في الجانب التقني وتتعلق هذه القضايا بالعلوم التالية: علم الاجتماع، علم النفس وعلم الاقتصاد(ثابت، 2007، صفحة 131). يفضل اعتماد المفهوم السلوكي التقني للأنظمة حيث يتجنب هذا المفهوم النظر إلى نظام المعلومات من زاوية تكنولوجية بحتة أو سلوكية بحتة بل يجمع بين المفهومين.

ج. الأبعاد الأساسية لنظم المعلومات: يتطلب إستخدام نظم المعلومات بفعالية وكفاءة، الفهم الكامل لأبعاد نظم المعلومات وهي:

ج.1. المنظمة Organization : ان نظم المعلومات هي جزء متكامل في المنظمة، وفي بعض المنظمات لا يمكن تصور نشاط الاعمال أو أي نظام عمل من دون نظام المعلومات.

ج.2. الإدارة Management: تعتبر الإدارة العنصر الأكثر أهمية في المنظمة ونظام المعلومات، ويتوقف نجاح نظام المعلومات على نجاح الإدارة في إستثمار موارد النظام وإستخدامه في عملية تكوين القيمة من خلال المعلومات التي يقوم بإنتاجها والدعم المقدم للأنشطة والعملية الادارية.

ج.3. تكنولوجيا المعلومات Information Technology: تكنولوجيا المعلومات هي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها المديرون لإدارة عمليات المنظمة وما تتطلبه هذه العمليات من موارد وإدارة تغيير وتضم تكنولوجيا المعلومات حزمة متنوعة من المكونات أهمها:

- الأجهزة Hardware:الأجهزة المادية؛
-البرامجSoftware:التركيبات التفصيلية المبرمجة بما فيها أنظمة التشغيل؛
-التخزين Storage:وسائط مادية لتخزين البيانات والبرامج؛
-تقنية الاتصالات Communication tecnology:نقل البيانات من مكان مادي لآخر؛
-الشبكات Network:ربط أجهزة الكمبيوترات لمشاركة البيانات أو المصادر لها.

هذه المكونات الجوهرية والأبعاد الاساسية لنظم المعلومات تشكل فيما بينها وحدة تنظيمية وتقنية متكاملة وبدون تكنولوجيا المعلومات لا يمكن أن يعمل وحتى إن وجد نظام المعلومات(سعد، 2008، الصفحات 29-33).

2.1. أنواع نظم المعلومات المستخدمة في المنظمة: بما أن المنظمة مقسمة إلى ثلاث مستويات إدارية والتي تتمثل في المستوى الإستراتيجي، المستوى الإداري و المستوى التشغيلي، فإن لكل مستوى نظم معلومات خاصة بها وهي كالتالي:(المجالي، 2015)

أ. أنظمة معالجة المعاملات Transaction Processing Systems (TPS): هي أنظمة تستند الى الكمبيوترات التي تشكل وتسجل الأحداث الروتينية اليومية الضرورية للقيام بالأعمال التي تخدم المستوى التشغيلي في أدائها لوظائفها، وهي تصب في خدمة أهداف المنظمة وهي تشكل المصدر الأساسي للمعلومات.

ب. أنظمة المعلومات الادارية Management Information System (MIS): عبارة عن نظام من خلاله يتم عملية تحليل وتجميع وتخزين البيانات وتوصيل معلومات تستخدم في المستوى الإداري لخدمة وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات للرقابة والسيطرة على الأنشطة حيث يتم ذلك من خلال قيام MIS بتزويد ملخص روتيني أو إستثنائي وحديث.

ج. أنظمة دعم القرارات Decision-Support Systems (DSS): هو تطبيق أو نظام إلكتروني، يقوم بتحليل بيانات المنظمة وتحويلها الى معلومات تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات الصحيحة أو المثلى. تعتمد على البيانات الخارجية والداخلية، ويقوم بإجراء نماذج تحليلية متطورة بإستخدام أدوات تحليل إحصائية، وتحليل معلومات ومتغيرات غير مرتبطة.

د. أنظمة دعم المدراء الإستراتيجيين Executive Support Systems (ESS): مخرجات النظامين MIS وDSSهي مدخلات لنظام دعم الادارة العليا وفي حالة الحاجة لمزيد من البيانات فإنه يتم الإستعانة بالخبراء والأنظمة الخبيرة Expert Systems وذلك للوصول إلى قرارات إستراتيجية.

هـ.أنظمة إدارة المعرفة Knowledge Management Systems (KMS): هي أنظمة تستخدم في تطوير المنتجات وزيادة فعالية الأنشطة من خلال البحوث والتطوير من خلال زيادة المعرفة في النشاط الذين يعملون به لرفع كفاءة قدرتهم في اتخاذ القرارات.

و.أنظمة أتمتة المكاتب Office Atomization Systems (OAS): هذه الأنظمة تعمل على تحويل ممارسة النشاطات من الطريقة التقليدية الى استخدام الكمبيوترات من خلال تخزين وتبويب البيانات داخل الملفات وفهرستها وأرشفتها بما يحقق سرعة وكفاءة الوصول إليها وبالتالي على سرعة الإنجاز.

3.1. إسهامات نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرار: إن منظمات الأعمال أو المؤسسات، لا يمكن ان تستمر في عملها بشكل فعال من دون نظم المعلومات، فهي تحتل مكان القلب النابض بالحياة في بيئة المنظمات والمؤسسات الحديثة، لقدرتها الكبيرة على تسيير ومتابعة العمل في المؤسسة وأيضا دعم اتخاذ القرار بالمعلومات المطلوبة.

أ. عملية اتخاذ القرار: تعتبر عملية اتخاذ القرار بدرجة كبيرة، عملية إدارية تتم في كافة المستويات الإدارية ومن قبل كافة المدراء والموظفين المعنيين بالوظائف التي تستدعي اتخاذ القرار،وهي عملية المفاضلة وبشكل واعي ومدرك بين مجموعة من البدائل المتاحة لمتخذ القرارلإختيار واحد منها لتحقيق هدف معين.أما القرار فهو عبارة عن منتج نهائي، يتم إنتاجه بتحويل مادة أولية هي المعلومات الى مادة جديدة ذات أبعاد وجوانب ومعاني نظرية وتطبيقية جديدة، ويهدف الى حل مشكلة أو تنفيذ مقترحا ما.(الأرياني، 2019، صفحة 65)

ب. المعلومات واتخاذ القرار: تعتبر المعلومات مادة القرار الإداري، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج إليها، ولهذا فإن توفر المعلومات بالكمية والنوعية الملائمتين وبالوقت المناسب يمثل العمود الفقري لإتخاذ القرار، فالقدرة على إتخاذ قرارات ناجحة تزداد

كلما زادت جودة المعلومات، ولتأمين ذلك لابد من وجود نظام المعلومات(نائب و باقية، 2015، الصفحات 35-36). ولذلك فان جودة القرارات التي تتخذ في جميع المستويات الادارية تتوقف على مدى توفر المعلومات المتاحة لمتخذ القرار.

ج. **دور نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرار:** أثبتت الدراسات ان نظم المعلومات، لها تأثير واضح على تحسين عملية إدارة صناعة واتخاذ القرار، وهذا التأثير الإيجابي خفض من حالة عدم التأكد ولعب دورا مهما في دعم جهود الإدارة لصناعة قرارات أكثر دقة من خلال(الحمامي و السعدون، 2016، صفحة 76):

- تسهيل تبادل ونقل المعلومات باستخدام المتاح من تقنيات حديثة؛
- سهولة الحصول على البيانات وتجميعها وخزنها؛
- سهولة تحليل ومعالجة هذه البيانات للوصول الى النتائج؛
- سهولة الإستفادة من المعرفة والخبرات في المواقع المتباعدة وبشكل اني؛
- سهولة التشاور وصناعة القرار بإستخدام التقنيات المتاحة.

د. **تأثيرات نظم المعلومات على المنظمة:** من خلال نظم المعلومات يمكن التعرف على المشاكل التي تقابل المنظمة ومن ثم المساهمة في حلها فهي تحقق تكاملا بين مختلف وظائف التنظيم حيث توفر قاعدة بيانات تغطي معظم مجالات المؤسسة، وترفع من سرعة صنع القرارات(الأرياني، 2019، صفحة 256).

2. نتائج تحليل الدراسة الميدانية:

1.2. تحديد مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة المستهدف يتكون من متخذي القرار للمؤسسات الإستشفائية لولاية سيدي بلعباس والبالغ عددها 15 مؤسسة إستشفائية ولمعرفة اثر نظم المعلومات على تحسين اتخاذ القرار، تم توزيع (32) إستبيانة تم الإجابة على كل الإستبيانات بنسبة 100% وهي نسبة ممتازة للإعتماد عليها في الوصول الى أهداف الدراسة.

2.2. اختبار الصدق والثبات لأداء الدراسة:

أ. **صدق الأداة (الصدق الظاهري):** تم استخدام الإستبيانة من أجل جمع المعلومات اللازمة من افراد العينة، وقد تم تقسيم الإستبيانة الى قسمين.

- القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 4 فقرات حول البيانات الشخصية والوظيفية لأقراد العينة.
- القسم الثاني: تم تقسيمه الى ثلاث محاور كما يلي:
  - المحور الأول: يتضمن فقرات حول واقع استخدام نظم المعلومات في المؤسسة؛
  - المحور الثاني: يتضمن فقرات حول تشخيص عملية اتخاذ القرار في المؤسسة؛
  - المحور الثالث: يتضمن فقرات يناقش مدى مساهمة نظم المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرار.

ب. ثبات أداة الدراسة: يقصد بالثبات إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه. ويعرف بأنه مدى الدقة والإتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الإختبار، لقياس ثبات أداة الدراسة تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للإتساق الداخلي لكل بعد من أبعاد الإستبيان، حيث طبقت المعادلة على العينة لقياس الثبات والجدول التالي يوضح معامل ثبات متغيرات الدراسة.

الجدول 01: " معاملات ثبات متغيرات الدراسة "

الاستبيان	الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
نموذج الاستبيان	41	0.812

المصدر: المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول ان معامل الثبات العام بلغ 0.812 وهي قيمة جيدة،وتشير إلى صدق الإستبيانة بدرجة جيدة وعلى ذلك يتسم المقياس بدرجة عالية من الصدق والثبات ودرجة مرضية من الإتساق الداخلي مما يمكن الباحثة من تطبيقها على عينة الدراسة وإمكانية إستخدامها كأداة للدراسة الميدانية.

3.2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لقد إختارت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية لمعالجة البيانات والمعلومات التي تجمعت لديها بواسطة الإستبيانة حيث تمت المعالجة الإحصائية بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS وفي مايلي الأساليب الإحصائية التي أستخدمت:

- الإحصاء الوصفي: والذي يتصمن إستخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، وإستخدام المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري، لقياس مستوى توفر المتغيرات وبهدف إعطاء تحليل تفسيري عن مدى إجابة المبحوثين والعوامل الأكثر تقديرا لديهم.
- الوسط الحسابي: فهو يساوي مجموع نقاط الفقرات مقسوما على عددها.
- الإنحراف المعياري: يشير إلى مدى تشتت البيانات عن بعضها ويساوي مجموع مربع إنحرافات القيم مقسوما على عددها.
- الفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات المقياس المستخدم (معادلة الهدف منها هو قياس ثبات الإستبيانة).

4.2. تحليل خصائص عينة الدراسة: يتضمن الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية. وفي ما يلي سيتم حساب التكرار والنسب المئوية لعينة الدراسة والمتعلقة بالجنس والمؤهل العلمي والخبرة الوظيفية والمستوى الوظيفي.

الجدول 02: " خصائص أفراد عينة الدراسة "

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
النوع	ذكر	14	43.8
	انثى	18	56.2
المؤهل العلمي	ثانوي	7	21.9
	جامعي	25	78.1
مدة الخدمة	اقل من 5 سنوات	13	40.6
	من 5-10 سنوات	10	31.3
	من 10- 15سنة	5	15.6
	15سنة فأكثر	4	12.5
المسمى الوظيفي	مدير عام	7	21.9
	رئيس قسم	7	21.9
	رئيس مصلحة	11	34.4
	رئيس مكتب	7	21.9

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS

اظهرت النتائج المبنية في الجدول (2) مايلي:

– **الجنس**: 43.8% من أفراد عينة الدراسة هم ذكور، ونسبة 56.2% هم إناث،وهي نسبة عالية مقارنة بالذكور ويعود هذا الفارق إلى طبيعة نشاط المؤسسة قيد الدراسة وهو النشاط الإداري حيث يمكن الاعتماد على الإناث لتسيير نشاطات المؤسسات؛

– **المؤهل العلمي**: 21.9% من أفراد عينة الدراسة لهم مستوى ثانوي، كما بينت النتائج أن نسبة الافراد الذين لهم مستوى جامعي هي 78.1 % وهي نسبة عالية تعود دائما الى سياسة التوظيف في المؤسسات الإستشفائية باعتمادها على الإطارات الجامعية ذات المستوى العلمي والى طبيعة الوظيفة التي تحتاج الى هذا المستوى العلمي العالي،وكذا سعي هذه المؤسسات الى الإستفادة من الكفاءات الشابة التي تملك القدرة على الابداع والتطوير؛

– **مدة الخدمة**: يتضح من الجدول (2) ان نسبة من يمتلكون خبرات قليلة بلغت 12.5 %، من اجمالي نسبة عينة البحث وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع نسب باقي افراد العينة، فالنسبة الأكبر كانت للذين كانت خبرتهم أقل من 5سنوات وهي 40.6 % ، ثم تلتها نسبة افراد العينة التي تراوحت خبرتهم مابين 5-10سنوات والتي بلغت 31.3 % وعليه يمكن القول ان هذه المؤسسات تعتمد على الفئة الشبابية في تسيير أنشطتها لأن أعلى نسبة كانت للفئة أقل من 5سنوات ثم من 5 الى 10 سنوات، لأن طبيعة النشاط والبرامج المسيرة من طرف المؤسسات الإستشفائية والتي طبقت نظام التقاعد المبكر؛

– **الوظيفة الحالية**: نلاحظ ان أعلى نسبة تمثلت في فئة رئيس مصلحة بنسبة 34.4 %، وتليها فئة مدير، ورئيس قسم، رئيس مكتب بنسبة متساوية قدرت ب21.9 %.

5.2. تحليل بيانات الدراسة:

أ.تحليل فقرات المحور الأول (المتغير المستقل) حول واقع استخدام نظم المعلومات في المؤسسة:

الجدول 03: " التحليل الإحصائي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لإجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة للقسم الخاص بالمعلومات العامة حول الموضوع ".

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعتمد المؤسسة على نظام معلومات فعال	2.00	000	000
نجاح الإدارة في أداء وظائفها ومتابعة العمل مرتبط بمساعدة نظام المعلومات	2.81	0.821	29.21
تولي المؤسسة أهمية بالغة لنظام المعلومات	2.09	1.058	50.62
فشل نظام المعلومات يرجع الى تدني نوعية المعلومة	2.03	0.474	23.34
النظام يفرض قيود يعيق الأسلوب القديم الذي تعود عليه الموظفين	1.56	0.716	45.89
يتعين وجود نظام معلومات في المؤسسة لتحقيق أهدافها المرجوة	2.06	1.162	56.40
نظام المعلومات له القدرة على تخزين المعلومات ثم استرجاعها في وقت الحاجة	2.00	000	000
توفر المؤسسة تكوين ودورات لعمالها في مجال استخدام التكنولوجيا الجديدة	1.47	0.507	34.48
أدى إدخال نظام المعلومات الى إعطاء شكل أحسن للمعلومات مما يسهل التعامل معها	2.03	0.822	40.49
توفر المؤسسة أجهزة ذات تكنولوجيا حديثة يستخدمها النظام وبشكل دوري	1.88	0.336	17.87
إجمالي الفقرات	1.99	0.589	29.62

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين(1.47-2.81)بمتوسط قدره (1.99) وإنحراف معياري قدر ب(0.589) ومعامل إختلاف قدر ب (29.62)،وهذا ما يدل على انه يوجد إنسجام في أراء أفراد العينة بالنسبة لواقع إستخدام نظم المعلومات في المؤسسة، ويبين الجدول رقم (2) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور الأول. جاءت في المرتبة الأولى فقرة "نجاح الإدارة في أداء وظائفها ومتابعة العمل مرتبط بمساعدة نظام المعلومات"بمتوسط حسابي بلغ (2.81) مما تدل على موافقة أفراد العينة بمستوى إستجابة مرتفعة، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام (1.99) وانحراف معياري بلغ(0.821)ومعامل إختلاف قدر ب(29.62)، ويلاحظ أنه كل الفقرات التي تبين الدور الحيوي لنظام المعلومات في حياة المؤسسة بلغ متوسطها الحسابي بين (1.88-

2.06) ماعدا الفقرة7 "توفر المؤسسة تكوين ودورات لعمالها في مجال إستخدام التكنولوجيا الجديدة" فقد جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.47) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (1.99) وإنحراف معياري(0.507) ومعامل إختلاف قدر ب(34.48)، وعليه يمكن القول أنه هناك علاقة بين نظام المعلومات ونجاح الادارة في أداء وظائفها الى حد معين وذلك لما يقدمه نظام المعلومات من تسهيلات في عملية انتقال المعلومات بين المستويات الإدارية، فجودة القرارات مرتبطة بجودة المعلومات وسرعتها ودقتها، في حين لا تقدم أغلب المؤسسات تكوين ودورات لعمالها في مجال استخدام التكنولوجيا الجديدة.

ب. تحليل فقرات المحور الثاني (المتغير التابع) حول تشخيص عملية اتخاذ القرار في المؤسسة:

الجدول رقم (04):"التحليل الاحصائي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لإجابات افراد عينة الدراسة بالنسبة لمحور تشخيص عملية اتخاذ القرار في المؤسسة".

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
نتائج القرارات تتماشى مع غايات وأهداف المؤسسة	1.69	0.471	27.87
صناعة القرار يعتمد على عنصر الدقة بالمعلومة	2.16	0.677	31.34
هناك سرعة وعدم تريث في إصدار القرار	1.69	0.738	43.66
تتحسن نوعية القرارات بالمشاركة	2.19	0.471	21.50
تواجه المؤسسة مشاكل عند تطبيق بعض القرارات	1.88	0.492	26.17
إطلاع المرؤوسين على مشاكل المؤسسة وأسباب إحداث التغيرات	2.25	0.440	12.55
منح المرؤوسين القدرة على التعبير عن أفكارهم والمساهمة بمقترحاتهم	2.22	0.751	33.82
للعنصر البشري دور متميز وهام في كافة مراحل صنع القرار	2.00	0.672	33.60
فعالية القرارات الإدارية تتوقف على مدى توفر وتكامل المعلومات الضرورية للإدارة العليا مع المؤسسة	1.69	0.780	46.15
إجمالي الفقرات	2.00	0.610	30.50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.69-2.25)بمتوسط قدره (2.00) وانحراف معياري قدر ب(0.610) ومعامل اختلاف قدر ب (30.50)، وهذا ما يدل على أنه يوجد انسجام في اراء أفراد العينة بالنسبة لتشخيص عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، ويبين الجدول **رقم** (3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور الثاني. جاءت في المرتبة الأولى " إطلاع المرؤوسين على مشاكل المؤسسة وأسباب إحداث التغيرات لتنفيذ القرارات" بمتوسط حسابي بلغ(2.25) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.00) وإنحراف معياري(0.440) ومعامل إختلاف قدر ب(19.55)، ثم يلاحظ من الجدول أعلاه جاءت فقرة" تتحسن نوعية القرارات بالمشاركة"

بمتوسط قدره (2.19) في المرتبة الثانية وتلتها وفقرة "صناعة القرار يعتمد على عنصر الدقة بالمعلومة" بمتوسط قدره (2.16) فيما جاءت الفقرات" نتائج القرارات تتماشى مع غايات وأهداف المؤسسة" بمتوسط حسابي (1.69) وإنحراف معياري (0.470)، وفقرة "هناك سرعة وعدم تريث في إصدار القرار" بمتوسط حسابي (1.69) وانحراف معياري (0.738) وفقرة "فعالية القرارات الإدارية تتوقف على مدى توفر وتكامل المعلومات الضرورية للإدارة العليا مع المؤسسة" بمتوسط حسابي (1.69) وإنحراف معياري (0.780) في المرتبة الاخيرة. إذن يمكن استخلاص أن هناك معرفة كافية وإطلاع المرؤوسين على مشاكل المؤسسة ومنحهم القدرة على التعبير عن أفكارهم والمساهمة بمقترحاتهم، وأن قرارات المؤسسة تتحسن بالمشاركة وإشعار العاملين بأهميتهم.

ج. تحليل فقرات المحور الثالث حول مدى مساهمة نظم المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرار: ستعرض الفقرات الخاصة بمدى مساهمة نظم المعلومات على تحسين عملية إدارة صناعة وإتخاذ القرار، والذي يمكن أن يستدل عليه من خلال تصميم أنظمة مرنة وقادرة على تجهيز بدائل متعددة لإستلام البيانات وتقيم المعلومات المطلوبة لمساندة أساليب الإدارة المختلفة ومهارات الأفراد ومعارفهم ليتمكنوا من لعب أدوارهم في تحقيق غايات مؤسستهم حسب متطلبات العمل الإداري. وفي مايلي يتم عرض الفقرات والجدول الخاص بإجابات أفراد عينة البحث.

- الفقرة1: يوفر نظام المعلومات قاعدة بيانات تغطي معظم مجالات المؤسسة.
- الفقرة2: يوفر النظام المعلومات الآنية والدقيقة وهو الأكثر دعما لصانع القرار.
- الفقرة3: يمكن نظام المعلومات من إيجاد حلول للمشاكل محل الدراسة وبالتالي التحكم والرقابة.
- الفقرة4: يعمل نظام المعلومات على تقديم الأسباب المحتملة لتشخيص المشكلة.
- الفقرة5: نظام المعلومات يؤكد التغيرات ويتصف بالمرونة والاستجابة السريعة.
- الفقرة6: يقدم نظام المعلومات الدعم لكل المستويات الإدارية.
- الفقرة7: يساعد نظام المعلومات في صياغة نماذج اتخاذ القرار في ظل عدم التأكد وعدم وجود معلومات كافية.
- الفقرة8: نظام المعلومات يقلل من التخمين والحظ واتخاذ قرارات.
- الفقرة9: يعمل نظام على توفير الوقت والجهد في حصول متخذي القرارات على المعلومات.
- الفقرة10: يعمل نظام المعلومات على التغيير الجوهري في كل من هيكلية المؤسسة وأسلوب العمل.

الجدول رقم (05): "التحليل الإحصائي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لإجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة للقسم الخاص بدور نظم المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرار "

	الفقرات	درجة التأثير وفق مقياس ليكرت الخماسي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
الفقرة1	التكرار	1	6	11	12	2	3.25	0.950	29.23
	النسبة%	3.1	18.8	34.4	37.5	6.3			
الفقرة2	التكرار	0	3	5	21	3	3.75	0.768	20.32
	النسبة%	0	9.4	15.6	65.6	9.4			
الفقرة3	التكرار	0	3	12	15	2	3.50	0.762	21.77
	النسبة%	0	9.4	37.5	46.6	6.3			
الفقرة4	التكرار	1	2	6	19	4	3.72	0.888	23.87
	النسبة%	3.1	6.3	18.8	59.4	12.5			
الفقرة5	التكرار	0	9	15	6	2	3.03	0.861	28.41
	النسبة%	0	28.1	46.9	18.8	6.3			
الفقرة6	التكرار	1	2	15	13	1	3.34	0.781	23.38
	النسبة%	3.1	6.3	46.9	40.6	3.1			
الفقرة7	التكرار	1	1	12	17	1	3.50	0.762	21.77
	النسبة%	3.1	3.1	37.5	53.1	3.1			
الفقرة8	التكرار	1	11	8	10	1	3.03	1.031	34.02
	النسبة%	3.1	34.4	25.0	31.3	6.3			
الفقرة9	التكرار	0	2	15	12	3	3.50	0.762	21.77
	النسبة%	0	6.3	46.9	37.5	9.4			
الفقرة10	التكرار	0	2	12	15	3	3.59	0.756	21.05
	النسبة%	0	6.3	37.5	46.9	9.4			
	إجمالي الفقرات						3.42	0.831	24.55

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم (5) ان إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بمدى مساهمة نظم المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرار تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين(3.03 – 3.75) لمتوسط مقداره (3.42)

وانحراف معياري قدرب(0.831) ومعامل إختلاف قدر ب(24.55) لكل الدرجات، في حين تفوقت درجة موافق على باقي الدرجات بنسبة(43.73 %) وجاءت في الأخير درجة غير موافق بشدة بنسبة(1.55%) وهذا ما يدل على أنه يوجد انسجام في أراء أفراد العينة لهذا المحور.

وعليه يمكن القول أن المؤسسات الإستشفائية تشجع إداراتها على التعامل بنظم المعلومات في مختلف وظائفها، لأنها تعمل على التخفيف من أعباء العمل، وتتغلب على العديد من السلبيات للعمل البشري التي قد يتسبب بها الملل من العمل الروتيني أو عدم وجود الحافز المعنوي اللازم، وكذا تزويد الإدارة بكل ما تحتاجه من معلومات دقيقة ووافية عن أنشطة وعمليات المؤسسة وفي مقدمتها عمليات اتخاذ القرار، كما ان امتلاك المؤسسات لهذه النظم يزيد من القدرة التنافسية للمؤسسة في بيئة العمل.

الخاتمة:

يمكن اجمال أهم النتائج و التوصيات المتوصل اليها في هذا البحث من خلال ما يلي:

تمت الدراسة على المؤسسات الإستشفائية لولاية سيدي بلعباس بما فيها المؤسسات الخاصة وكانت النتائج كالتالي:

- تعتمد المؤسسات الإستشفائية، خاصة الحديثة منها على الإطارات وخريجي الجامعات في تسيير أنشطتها مما يتيح الفرصة أمامها لمواكبة التكنولوجيا الجديدة؛
- البنية الأساسية للنظام (من معدات وتجهيزات أو برمجيات) والتي نحتاج لها لإنتاج أو إنشاء نظام للمعلومات في المؤسسات الإستشفائية متوفرة بدرجة متوسطة؛
- ضعف جودة شبكة الاتصالات؛
- الموارد البشرية الإستشفائية متوفرة بدرجة جيدة، ولكن ينقصها التكوين والتدريب في مجال استخدام التكنولوجيا (ضعف التدريب والتأهيل وعدم تنميتها)؛
- تولي المؤسسات الإستشفائية الخاصة أهمية بالغة بالنسبة لإستخدام نظم المعلومات، وتدرك أن نجاح الإدارة في أداء وظائفها ومتابعة العمل مرتبط بمساعدة نظام المعلومات؛
- للمرؤوسين وعي وإدراك تام بالمشاكل التي تواجه المؤسسة وتمنح لهم القدرة على التعبير عن أفكارهم والمساهمة بمقترحاتهم؛
- قرارات المؤسسات تتحسن بالمشاركة وإشعار العاملين بأهميتهم وللعنصر البشري دور متميز وهام في كافة مراحل صنع القرار؛
- تشير نتائج الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين نظم المعلومات وعملية اتخاذ القرار في المؤسسات القديمة ولكن أقل من الحديثة باعتبار هذه الأخيرة تستخدم نظم معلومات يتماشى مع التحول التكنولوجي؛
- تشير نتائج الدراسة الى وجود علاقة بين نوعية المعلومات من الدقة والموثوقية والثبات التي توفرها نظم المعلومات وتحسين عملية اتخاذ القرار؛

- ان المؤسسات الإستشفائية العمومية تسعى الى تطوير نظام المعلومات،وتوسيع الاستفادة منه على أكمل وجه بهدف تسهيل عملية الاتصال ومواكبة التطور.

في ضوء نتائج الدراسة نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة إعادة تأهيل العاملين في حقل نظم المعلومات بشكل دائم لمواكبة التطورات المتسارعة؛
- العمل على تحديث الأجهزة والبرامج المستخدمة بإستمرار؛
- تطوير نظام المعلومات، ليصمم ويستخدم نماذج مستحدثة تتصدى للظروف والمشاكل التي تتطلب سرعة في اتخاذ القرار؛
- إدخال تقنيات حديثة لجلب موارد المعلومات ودعم قرارات المؤسسة وذلك بتفعيل واستخدام متصفح الويب؛
- ربط المؤسسات الإستشفائية داخليا وخارجيا، أرضية وفضائية، بشبكات فائقة السرعة.

قائمة المراجع:

- الأرياني اروى يحي. (2019). نظم دعم اتخاذ القرار (الإصدار 1). الأردن: دار اسامة للنشر و التوزيع.
- الحمامي علاء ، والسعدون عصون. (2016). تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الإلكترونية المتطورة. دار وائل للنشر.
- الصيرفي محمد. (2005). نظم المعلومات الإدارية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع.
- الكردي منال محمد ، و العيد جلال ابراهيم. (2003). مقدمة في نظم المعلومات الإدارية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- المجالي ميثان عبد الكريم. (2015). موضوعات متقدمة في نظم المعلومات (الإصدار 1). عمان: دار العصار العلمي للنشر.
- ثابت ادريس. (2007). نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- سعد ياسين غالب. (2008). نظم المعلومات الإدارية. عمان، الأردن: دار البازوري الهلمية للنشر و التوزيع.
- سلطان ابراهيم. (2000). نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- نائب ابراهيم عبد الواحد ، و باقية انعام عبد المنعم. (2015). نظرية القرارات نماذج و اسليب كمية محوسبة (الإصدار الثانية). عمان: دار وائل للنشر.
- نوري منير. (2015). نظام المعلومات المطبق في التسيير. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- Laudon, K., & Laudon, J. (2010). *Management des systèmes d'information* (éd. 11). france: Pearson Education.
- Luke, W. (2008, August Septembrer). The Information Architecture Behind Good Web forms. *Bulletin of the American Society For Information Science and Technology, 34*(6), p. 18 19.
- Morley, C. (2006). *Management d'un projet système d'information* (éd. 5éme). Paris: Dunod.

إشكالية تمويل التعليم العالي بين الأحادية والتنويع في ضوء تجارب دول

The Problem of Financing Higher Education Between Unilateralism and Diversification, in Light of Countries Experiences

د.عمري ريمة
جامعة بسكرة
rima.amri@univ-biskra.dz

د.بوزيان لعجال
جامعة مستغانم
ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/08 تاريخ القبول: 2020/06/12

الملخص: يواجه التعليم العالي مشاكل في كل إنحاء العالم، حيث لا تتلقى الجامعات تمويلا كافيا مما يؤثر على نوعية التعليم بها ونسبة الطلبة الملتحقين، فالتعليم في هذه المرحلة لم يعد سلعة للاستهلاك تتمتع بها الصفوة فقط، بل عنصر مهم في الأداء الاقتصادي الوطني ومحدد أساسي لفرص الإنسان في الحياة، ولذلك فان التوسع الذي يحدث على المستوى الدولي هو أمر ضروري ومرغوب فيه، ولكن التعليم العالي مكلف ويواجه منافسة على الإنفاق العام من قبل ضروريات حتمية أخرى، لذلك تعد مسالة تمويله مهمة وحساسة للغاية؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتبيان اهمية دعم الاسلوب الاحادي في التمويل المرتكز على الحكومات والتوجه نحو التنويع، ومن بين الآليات المقترحة تنمية الجهود الذاتية بالتحول الى جامعات منتجة، ورفع مستوى الوعي والالتزام المجتمعي، باشراك المؤسسات الربحية وغير الربحية، الاسر والطلبة في العملية التمويلية، و عرض تجارب في مجال تمويل التعليم العالي، للدول بريطانيا، امريكا واليابان بهدف الاستفادة من مقومات نجاحها.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات التعليم، التمويل الحكومي للتعليم العالي، بدائل تمويل التعليم العالي، الجامعة المنتجة.

Abstract: Higher education faces problems all over the world, as universities do not receive sufficient funding, which affects the quality of education and the proportion of students enrolled. Education at this stage is no longer a commodity for consumption that the elite enjoy, but rather an important component of national economic performance and a fundamental determinant of human opportunities in Life, and therefore the expansion that takes place at the international level is necessary and desirable, but higher education is expensive and faces competition for public spending by other imperatives. Therefore, this study came to demonstrate the importance of supporting the unilateral approach in government-based financing and orientation towards diversification. Among the proposed mechanisms is the development of self-efforts by converting to productive universities, raising the level of awareness and societal commitment, by involving profit and non-profit institutions, families and students in the financing process, and presenting Two pioneering experiences in the field of financing higher education, for the countries of America and Japan, in order to benefit from the elements of its success.

***Key Words*:** Education economics, Government funding for higher education, Alternatives to financing higher education, Productive university**.**

JEL Classification : I22, I23.

*مرسل المقال: عمري ريمة (rima.amri@univ-biskra.dz)

المقدمة:

تعد الموارد البشرية في مقدمة القضايا التي تعتني بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها، فقد ثبت أنَّ العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية، بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية الاقتصادية والمستدامة، بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم، ومن ثمّ أخذت قضية العناية بتنمية الرأسمال البشري بأفضل السبل وأكثرها جدوى مكانة على اعتبار أنّ الإنفاق عليها يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار.

وباعتبار التعليم أهم أوجه الاستثمار في المورد البشري، واحد عوامل النمو الاقتصادي، فان توفير تعليم جيد يتطلب تخصيص موارد مالية كافية للوفاء بمتطلبات جودة التعليم.

ولان العديد من الدراسات أشارت إلى تزايد نفقات التعليم وتكاليفه، خصوصا المستوى العالي منه في الدول النامية والمتقدمة على السواء، نتيجة تزايد الطلب الاجتماعي عليه،والاتجاه نحو تخفيض الإنفاق الحكومي لصالح هذا القطاع، ظهرت إشكالية تمويل التعليم العالي كتحدي أمام الحكومات يستوجب إيجاد توليفة مناسبة تضمن كفاءة وجودة التعليم العالي إلى جانب قصور التمويل الحكومي في تغطية النفقات المتزايد لهذا المستوى التعليمي، لذلك جاءت إشكالية البحث كالتالي: هل أصبح التوجه نحو تنويع مصادر تمويل التعليم العالي أمرا حتميا في ظل عدم كفاية التمويل الحكومي وتزايد نفقات هذا القطاع؟

من اجل الإجابة عن الإشكالية السابقة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

- اقتصاديات التعليم العالي.
- فلسفة تمويل التعليم العالي.
- عرض تجارب دول.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث أن الخوض في إشكالية تمويل التعليم العالي بين الاعتماد شبه كلي على الإعانات الحكومية وضرورة التوجه نحو تنويع مصادر التمويل، يعتبر من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم رغم مستويات النمو الاقتصادي المتفاوتة، ولان التعليم العالي من أكثر القطاعات التي تحتاج إلى استقلالية واعتماد على الذات في توليد الأموال من اجل الابتكار والاستمرار، ومن هنا قد تفتح هذه الدراسة آفاقا أوسع للاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تبيان ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، وعرض البدائل الممكنة.
- عرض تجارب دول في مجال تمويل التعليم العالي كأمريكا واليابان وبريطانيا للاستفادة من مقومات نجاحها.

1. اقتصاديات التعليم العالي.

نظراً لكون التعليم العالي عنصراً بارزاً من عناصر الخطط التنموية الشاملة، والسبيل الأنجع للنهوض بالمجتمعات ورفع مستوى معيشتها، سنتطرق لتعريفه، أهم مؤسساته ثمّ عرض مفهوم اقتصاديات التعليم وتبيان أهميته.

1.1.تعريف التعليم العالي:

لم يعد التعليم العالي تلك الخدمة التي تقدم للأفراد، بل أضحى اقتصادا صناعته العملية التعليمية وقطاعه الإنتاج الفكري، ووظيفته الرئيسية نشر الموجود من المعرفة ومحاولة تطويرها، وهو كأي صناعة تستوعب الموارد الاقتصادية وتشتري عوامل الإنتاج اللازمة من أسواق هذه العوامل؛ إلا أن صناعة التعليم تختلف في طبيعتها عن الصناعات الأخرى فيما يلي (أحمد مندور و آخرون، 1996، ص. 393)

- لا يباع إنتاج صناعة التعليم العالي مباشرة كإنتاج الصناعات الاستهلاكية.
- الدورة الإنتاجية في التعليم أطول بكثير منها في الصناعات الأخرى.
- تقوم هذه الصناعة باستهلاك جانب كبير من إنتاجها الذي يعتبر مرة أخرى احد عوامل الإنتاج اللازمة لها.
- ليس من أهدافها تحقيق أقصى قدر من الأرباح .

يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون 99-05 في المادة الثانية بأنه« كل نمط للتكوين أو التكوين والبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي» وذلك وفق المادة 02 من القانون رقم 99-05، ويضمن هذا التعليم في مجال التكوين العالي: التكوين العالي للتدرج (قصير وطويل المدى)، التكوين العالي لما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه)، ويساهم في التكوين المتواصل.

1 .2. مؤسسات التعليم العالي:

بالنسبة للنظام الهيكلي للتعليم العالي هناك ثلاثة أنماط رئيسية مكونة لمؤسسات التعليم العالي، وهي:

أ.المعاهد أو الكليات: وتدعى المؤسسات قصيرة الدورة وتستمر الدراسة فيها لأقل من أربع سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ويحصل خريجي هذه المعاهد على دبلوم مهني أو فني، وفقا لطبيعة التخصص، وتختلف هذه المنظمات باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة ككليات إعداد المعلمين، وبعضها متعدد التخصصات Poly Technique (مذكور، 2000، ص.25)

ب. المعاهد العليا أو المدارس العليا: وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي، يعني بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات بعد المرحلة الثانوية ليتم منحهم شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة (بدران، دهشان، 2001، ص.76)

ج.الجامعات: وهي أكثر الأنماط انتشارا تعتبر القطب الرئيسي في قطاع التعليم العالي من حيث حجمها وميزانيتها في تقديم خدمة عمومية في هذا القطاع، وتضم الجامعة مجموعة من المعاهد والكليات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد الدراسة فيها عموما إلى أربع سنوات، ما عدى بعض الكليات ككلية الهندسة وجراحة الأسنان. وتمارس الجامعة دورا بارزا في تطوير المجتمع وخدمته، وتتجلى أهم وظائفها في النقاط التالية:

ج.1.إعداد القوى البشرية: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته في العصور الوسطى، حيث أسندت لها مهمة الإعداد للمهن المختلفة عن طريق تقديم تعليم عال متخصص، وبذلك فهي تمثل استثمارا في الرأسمال البشري الذي لا يقل أهمية عن الاستثمار المادي وتكلف عملية إعداد الموارد البشرية لاكتساب المهارات قدرا معينا من الأموال، لكن هذه المهارات تعطي عائدا يغطي تكاليف إعدادها وقد يفوق ذلك بكثير، فاختراع آلة صناعية من قبل شخص متعلم قد تغطي التكاليف الكبيرة التي أنفقت على تعليمه، بل ستربح أضعافا مضاعفة لما أنفق عليه.

ج.2.البحث العلمي: يعد البحث العلمي ركنا أساسيا من أركان الجامعة وأداة رئيسية لإنتاج المعرفة وزيادتها، حيث لا تقتصر وظيفة الجامعة على إعداد الإطارات ومنح الشهادات، وإنما تعتبر المؤسسة الأكثر قدرة على ترقية البحث و تطويره بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة، فهي تولي عناية خاصة وهذا ما يحتم عليها توفير المناخ العلمي وما يستلزمه من وسائل تكنولوجية وتسخيرها للأساتذة والطلبة على السواء، وتعد الجامعة الألمانية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي.

ج.3. التنشيط الثقافي والفكري العام: يعتبر نشر العلم والمعرفة والتنشيط الثقافي من الوظائف الأساسية للجامعة، إذ تعتبر مركز للإشعاع الثقافي والفكري تبحث عن العلاجات الضرورية لمشكلات مختلف مكونات المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

1. 3. مفهوم اقتصاديات التعليم العالي:

يعتبر علم اقتصاديات التعليم من التخصصات أو الفروع الحديثة التي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الاقتصادية، والتي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيراً واضحاً في كثير من الدول.

ويعرف بأنَّه « أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب وتوزيع أحسن لهذا التكوين» (المالكي، ؟) أيَّ أنَ اقتصاديات التعليم العالي هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التدريب، وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة محدَّدة من الزمن، وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل (فليه،2003، ص.14).

ومن ثمَّ فإنَّ هذا الميدان يهتم بدراسة الموضوعات التالية:

- تخصيص الموارد اللازمة للخدمة التعليمية الجامعية، بحيث يتعلق التوازن بين الحاجة للتعليم العالي والموارد والإمكانيات المتاحة.
- إنتاج الخدمات التعليمية وتقديمها بتوازن تام بين جانبي العرض على التعليم العالي والطلب عليه.
- تحقيق فرص تعليمية متكافئة سواء على مستوى المناطق أو الأفراد.
- التعرف على حجم الإنفاق على التعليم العالي، وما يعد منه استهلاكاً أو استثماراً.
- السعي لتحقيق كفاءة النظام التعليمي الجامعي بالاهتمام بمدخلات ومخرجات هذا النظام.

كما اهتم جمع من الاقتصاديين بهذا العلم وطرحوا عددا من الأفكار أهمها كيفية التعامل مع العنصر البشري اقتصاديا ومحاسبيا باعتباره رأسمال ومن أهم هؤلاء:

آدم سميث الذي يعتبر أول من ساهم في فتح قناة الاتصال بين الاقتصاد والتعليم، فقد اتضحت اهتماماته بالعنصر البشري في كتابه الشهير "ثروة الأمم" عام 1776، واعتبر أن القدرات الناتجة عن قوة العمل هي قوة أساسية للتقدم، وقد اشتمل التعريف الذي قدمه للرأس المال الثابت على الرأسمال البشري، كما دعا آدم سميث للمحافظة على ثروة المجتمع بالتدريب، وكان واثق من أنّ إنتاج الرأسمال البشري له عائد مناسب يتمثل في الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

وقف ألفريد مارشال عند أهمية التعليم بوصفه استثماراً قومياً، ويمثل أجزى صور رأس المال عطاء بالنسبة للمجتمع، وميّز مارشال بين العناصر البشرية والمادية، إضافة لدراسته أثر التعليم على المستوى الفردي والقومي، كما نادى بضرورة توسيع الإنفاق التعليمي الذي عدّه شرطاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأكّد على المردودية العالية للتعليم، حيث أن اختراع آلة صناعية من طرف شخص متعلم تدِر عائداً يغطي جميع تكاليف تعليمه، بل يحقق أرباح مضاعفة لِما انفق على تعليمه، لذلك تعتبر دراسة ألفريد مارشال الأكثر اقتراباً من فكرة الاستثمار البشري بمعناها المعاصر.

احتل عنصر العمل بمفهومه الواسع مكان الصدارة في فكر ماركس Marx، فقد انعكست أهمية النَّظرة الماركسية للإنسان في اهتمامه الفائق بالتعليم باعتبار دوره الخلاق في إعداد وتكوين العنصر البشري، وتنمية قدراته الذهنية والفكرية.

وتعد أبحاث شولتز Shultez من أهم ما قدّم في قياس العائد الاقتصادي للتعليم، ويعتبر من أوائل من طرحوا فكرة تكلفة الفرصة الضائعة وكيفية حسابها وكان هذا عام 1957، كما توصل أنَّ نوعية الأفراد وتعليمهم هما الشرطان الرئيسيان في رفاهية المجتمع، واعتبر أنَّ الاستثمار في الرأسمال البشري له عدة جوانب منها: التعليم، الصحة والتدريب، وجميعها تزيد القدرة الإنتاجية للفرد والمجتمع، وقد أجرى دراسات عديدة لمعرفة العلاقة بين مستوى الدخل والتعليم، ومستويات التعليم ومقارنتها بالتكاليف.

قام جاري بيكر Beaker بدراسات رائدة في 1960، اشترك في قسم منها مع شولتز، حيث قام بحساب معدل العائد لخريجي المرحلة الابتدائية، الثانوية والجامعية للمستويين الخاص والاجتماعي، وربط ذلك بمستوى الأجور، كما توصل في دراساته أنَّ التعليم العالي أكثر ربحية من المراحل الأخرى، وانَّ الموارد الإضافية الصافية من التعليم العالي كبيرة.

2. فلسفة تمويل التعليم العالي.

إن واقع تمويل التعليم العالي يبين سيادة النهج الأحادي بالاعتماد شبه الكلي على التمويل الحكومي، مع وجود بعض المبادرات المتناثرة لتنويع مصادر التمويل، لذلك سوف يتم التطرق إلى التمويل الحكومي، مبرراته، مؤشرات تستدعي التوجه نحو التنويع، وعرض مجموعة من البدائل غير الحكومية القادرة على المساهمة في التمويل.

2. 1.التمويل الحكومي:

تعتمد مؤسسات التعليم العالي بشكل عام على فلسفة ترتكز أنّ الدولة مصدرها التمويلي الرئيسي شأنها شأن الأشكال الأخرى من الخدمات والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بالإنفاق عليها من الإيرادات العامة المتحققة لديها (العاني، 2003، ص.173)، وتعتبر هذه الفلسفة للتمويل وليدة القناعة بمسؤولية الدولة بشكل عام عن كافة ما يتعلق بالمواطن وحياته اليومية.

أ. مفهوم التمويل الحكومي: يقصد بالتمويل الحكومي ذلك التمويل المستمد من حصيلة الضرائب والدخل القومي للدولة، وهو ما يطلق عليه في كثير من الدول "التمويل العام"، حيث يقدم عن طريق الحكومة المركزية أو عن طريق المشاركة بينها وبين السلطات المحلية(الهلالي،2007، ص.274).

ب. مبررات التمويل الحكومي: تعد الحكومات الجهة الأكثر قدرة وتبريرا في الإنفاق على التعليم العالي، وهذا راجع إلى عدة حجج نذكرها في النقاط التالية:

- يحقق التمويل الحكومي ديمقراطية التعليم العالي ومجانيته، فيزيد من عدد الأفراد الملتحقين بالجامعات رغم ظروفهم المادية، مما يسمح لجميع طبقات المجتمع الاستفادة من خدمة التعليم بصورة متكافئة تحقيقا لمبدأ تكافؤ فرص التعليم.
- يسمح التمويل العام بتدخل الحكومة في توجيه التعليم العالي وتخطيطه لضمان التنسيق بينه وبين القطاعات الأخرى.
- باعتبار التعليم يتبع اقتصاديات الحجم، فان تمويله وتوفيره بصورة عامة يعد أكثر فعالية، ويفيد شريحة أوسع من المجتمع.
- بما أن الفوائد الاجتماعية للتعليم تفوق فوائده الفردية، لذلك ينبغي على الدولة تقديم التمويل الكافي منعا لانخفاض الاستثمار في هذا المجال.
- التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي يأخذ في اعتباره الجوانب السياسية والاجتماعية والمؤسسية، ويضمن غالبا عدالة التوزيع وجدوى الإنفاق. (حمدان، 2002،ص.91)

يسبب الاعتماد بشكل أساسي على التمويل الحكومي في تغطية متطلبات الإنفاق المتباينة على المؤسسات التعليمية تأثر هذه الأخيرة وبرامجها بشكل جدي بالحالة الاقتصادية العامة للبلد، حيث ينعكس واقع الميزانية العامة للدولة على التخصيصات المقدمة لهذه المؤسسات؛ ويعد وجود مصادر تمويل إضافية وتباين حجم مساهمتها في دعم مؤسسات التعليم العالي لا يؤدي إلى الاستغناء عن التمويل الحكومي إلا في بعض أوجه الإنفاق الجاري والتكميلي.

ج. مؤشرات تستدعي التوجه نحو التنويع: توجد العديد من المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي للتعليم العالي، والتي تبرر البحث عن بدائل أخرى غير حكومية للتمويل، من بينها ما يلي:(محمد فالح الجهيني،2008، ص.42)

- تحديد الجامعات لاحتياجاتها السنوية، غالبا ما لا تحصل على المبالغ اللازمة التي تطلبها مما يؤثر على مستوى أدائها.

- نمو التعليم العالي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته.
- عدم القدرة على التوسع في إحداث التخصصات التطبيقية او تلبية متطلباتها.
- تقلص عدد الأساتذة المستفيدين من التأهيل في جامعات غربية واللجوء إلى إعدادهم محليا نتيجة قلة الموارد المالية.
- عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحثية للأساتذة.
- توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء.

أما عن أسباب ظهور هذه المؤشرات، فهي راجعة إلى التضخم عموما وارتفاع تكلفة التعليم العالي، ارتفاع النمو السكاني، عدم ملائمة مخرجات الجامعات مع متطلبات سوق العمل بسبب التقدم العلمي والتقني المتسارع، وقلة اهتمامها بالبحث العلمي، ضف إلى ما سبق الاستمرار في سياسة التوسع في التعليم العالي مع ارتفاع معدلات الهدر التعليمي كالرسوب والانقطاع عن الدراسة.

2.2. بدائل غير حكومية لتمويل التعليم العالي:

يقصد بالبدائل غير الحكومية لتمويل التعليم العالي، تلك الأساليب المختلفة والمتنوعة دون الاعتماد على الإعانات الحكومية، والهدف من التوجه نحو هذه المصادر تخفيف العبء عن الحكومة وبالتالي تقليص الضغط على الميزانية العامة بالتخلي عن نهج الأحادية والمضي باتجاه التنويع، وهناك عدة تقسيمات لهذه البدائل، من أبرزها تقسيمها إلى جهود ذاتية والالتزام المجتمعي.

أ. **الجهود الذاتية:** وهي ما تقوم به وتتخذه كل مؤسسة تعليم عال منفردة للحصول على موارد مالية غير حكومية واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها، وهذا النشاط يطلق عليه مصطلح "الجامعة المنتجة" .

تتمثل فلسفة التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي من خلال الأنشطة والفعاليات الإنتاجية التي تؤمن الإيرادات، وتعد اتجاها ونشاطا حديثا لجأت إليه هذه المؤسسات لمعالجة حالة القصور في مصادر التمويل الرئيسية فيها، فتزايد القيود على التمويل الحكومي علاوة على الصعوبات والمخاطر التي تواجه فرض رسوم دراسية كبيرة أدى إلى اتجاه الجامعات وبخاصة في الدول المتقدمة لمباشرة مدى واسع من أنشطة كسب الدخل.

والمقصود بالجامعة المنتجة هو« قيام مؤسسات التعليم الجامعي ببعض الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها» (العاني و آخرون،2003، ص.177) ، حيث أن الجامعات غالبا تضم نخبة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات يمكن الاستفادة منهم لخدمة مجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام، ومن أشكال الجهود الذاتية:

- تشغيل الجامعة لموجوداتها من خبرات ومعارف بشرية وورش، مختبرات، أراضي زراعية وعقارات، مطابع، دور النشر، قاعات وملاعب في تقديم خبرات واستشارات أو انجاز فعاليات إنتاجية بما يحقق إيرادا ماليا للمؤسسة التعليمية.
- استخدام مؤسسات التعليم العالي كمراكز للبحث والاستشارة.
- استثمار الأملاك المنقولة وغير المنقولة عبر آليات البيع أو الإيجار.

- تطوير التخصصات التي يمكن الاستفادة منها في التقنيات العالية، وخاصة فيما يتعلق ببحوث الطاقة الشمسية والهندسية الوراثية حيث أن مثل هذه التخصصات يمكن أن تحقق مردودا ماليا عاليا.
- الاستفادة من ريع براءات الاختراع المسجلة من قبل أعضاء الهيئة التدريسية العاملين فيها، وعلى الجامعة إصدار التعليمات التي تنظم العلاقة المالية ما بين صاحب براءة الاختراع والجامعة.

فعلى الرغم من وجود بعض التحفظات الأساسية على هذا النشاط النابعة من ادعاء وجود تعارض مبدئي بين الأهداف التعليمية بسياقات مختلفة ومتعارضة مع أهداف ومسارات العملية التربوية إلاّ أنّ تجارب عديدة لمثل هذا النشاط لم تظهر مثل هذا التعارض أو الاختلاط، فقد أصبح هذا التوجه إلزاميا في بعض الدول مثل نيجيريا التي تلزم الجامعات بتوليد (10%) من ميزانيتها السنوية من الموارد غير حكومية، وفي الهند تقرر منذ عام 2000 أن تساهم كل جامعة بنسبة 7% من ميزانيتها السنوية من مواردها الإضافية وبزيادة (1%) كل عام كحد (عبد المالك، ب.س).

مما سبق يمكن القول أنّ التحول إلى الجامعة المنتجة أو التمويل الذاتي ليس المقصود به سعي الجامعة لمنافسة المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق الربح بشكل يبعدها عن أداء مهامها الأساسية ولكن عليها الاكتفاء ببعض الأنشطة التي تساعدها في الحصول على ربح معقول يساهم في تغطية نفقاتها وتحقيق ووظائفها المتمثلة في التعليم، البحث العلمي والخدمة العامة.

ب. الالتزام المجتمعي: وهو ما يقدم من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته الربحية وغير الربحية إلى مؤسسات التعليم العالي من تبرعات وهبات ومنح نقدية وعينية وقروض مالية لتساعدها على تحقيق أهدافها، ومن إشكاله: الأوقاف لصالح الجامعات، استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي، إشراك الطلبة وأسرهم عن طريق دفع الرسوم الدراسية، وتقديم قروض للطلبة بشروط ميسرة وغيرها.

ب.1. الأوقاف: في الواقع أن الوّقف بدأ في الدول الإسلامية منذ وقت طويل، وقد قام بدور تمويلي جد هام، حيث أمّن تقديم مختلف أنواع الخدمات التعليمية من إنشاء مؤسسات، مكتبات، مساكن للطلبة والخدمات الصحية، وساهم في إنشاء الكثير من المؤسسات الجامعية العربية العريقة مثل الأزهر الشريف بمصر وجامعة الزيتونة بتونس(الهلالي ،2007، ص.309) ؛ رغم ذلك يلاحظ تراجع كبير في حجم الأموال الوقفية الموجهة لتمويل مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحالي، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض مستوى التبرع، وعدم وجود سياسة ضريبية مشجعة للمتبرعين علاوة على وجود حالات إنسانية أكثر إلحاحا من التعليم الجامعي بحاجة إلى مثل هذه المساهمات كحالات العجز، المرض والفقر الشديد.

ب.2. فرض الرسوم على الطلبة: تعد الرسوم إحدى الآليات الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل عبء تمويل التعليم العالي من الحكومة إلى الأسر والطلبة، ومسألة فرضها مضادة تماما للرؤية التي سادت في الخمسينيات والستينيات التي أكدت على مبدأ المجانية، وأن حرمان الفقراء من التعليم بسبب الرسوم يعد باب من أبواب عدم المساواة، إلا أن التخلي عن هذه الفكرة لم يكن فقط نتيجة لضعف التمويل، بل لإدراك المجتمعات أن مجانية التعليم في هذه المرحلة تبتعد عن مسألة المساواة بل قد تدل على عدم المساواة، لأن أبناء الطبقة الغنية القادرون–

في الغالب- على دفع مختلف الرسوم وبيّسر يستفيدون من تعليم عال مجاني أكثر من أبناء الفقراء، وبين مبررات فرض الرسوم كمصدر تمويلي إضافة إلى اعتبارها مصدر تمويلي إضافي، فانه يؤدي إلى دفع الطلاب إلى بذل الجهد والسعي إلى النجاح بتفوق، كما يجعل الجامعات أكثر حساسية تجاه احتياجات الطلاب وأكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل، ويمكن أن تصبح سياسة فرض الرسوم أكثر فعالية إذا تم اعتماد سياسة انتقائية كفرضها على الراسبين دون الناجحين مثلا.

ب.3. فتح المجال للقطاع الخاص: اي قيام القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق بصورة تتماشى مع السياسة العامة للدولة. (الهلالي،2007، ص. 300) يرجع سبب السماح بإنشاء مؤسسات جامعية خاصة إلى النقاط التالية: تخفيف العبء المالي عن الدولة، مما يفيد في توجيه الأموال المخصصة له إلى قطاعات أخرى، تحسين مستوى الكفاءة والجودة في التعليم الجامعي، خفض الطلب المتزايد على التعليم، وبالتالي تقليص عدد خريجي الجامعات العاطلين على العمل، يحد التعليم العالي الخاص من هجرة الطلاب إلى الجامعات الأجنبية، كما أن دفع الطالب لتكاليف تعليمه تجعله يختار تخصص دراسته وفقا لاعتبارات اقتصادية، فيتجه لأنواع التعليم ذات المردود الاقتصادي العالي وإلى المهن التي يزداد الطلب عليها في سوق العمل. ومن الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب إن التعليم خدمة عامة هامة جدا للمجتمع تهم جميع أفراده دون استثناء، لا يجوز أن تترك للقطاع الخاص، بل يجب أن تتولى أمرها الدولة في جميع مكوناتها بما في ذلك التمويل.

ب.4. القروض: لا تحظى القروض بالاهتمام الكافي – باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لتمويل التعليم العالي- رغم تغيّر النظرة اتجاه التعليم واعتباره استثمارا مجزيا لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم إلى المواطنين، حيث مازال الشائع تمويل نفقات التعليم الجامعي من الواردات الثابتة للدولة، أما القروض فكانت توجه للمشاريع الإنتاجية، أي للاستثمارات القادرة على تقديم إنتاجا وعائدا يسدد القروض والفوائد المستحقة عليها، لكن دراسات كثيرة بينت أن التعليم العالي يحقق إنتاجا هاما على المدى الطويل مما يسمح بإمكانية تعويض القروض في مدة تتراوح بين 9 و10 سنوات، بمعنى أن هذه المدة تقل عن كثير من المشاريع الأخرى التي تصل الفترة اللازمة من أجل التسديد ما بين 12 و15 سنة،(الراشدان، 2005، ص.136) والقروض المستخدمة لتمويل التعليم العالي تنقسم إلى شقين (حمدان، 2002، ص.79).

الشق الأول: قروض تطلبها الدولة من أجل دعم وتمويل مؤسسات هذا القطاع وقد تكون خارجية بشروط من طرف البنك الدولي، أو داخلية من طرف المنظمات وقطاع الأعمال، والمعروف أنّ اللجوء إلى مثل هذه القروض يزيد من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة، لذا لابد من إقامة موازنة دقيقة بين أعباء القروض والفوائد المالية التي تجنى من وراءها.

الشق الثاني: هو قروض تقدم مباشرة للطلبة غير القادرين على تمويل تعليمهم؛ ففي ظل الاتجاه لفرض الرسوم للدراسة، أصبح إقراض الطلبة لتغطية نفقات دراستهم من النظم المستحبة، بل يعتقد البعض أنها الحل المرضي من ناحية العدالة والكفاءة معًا وتحقيق التمويل الخاص على نطاق واسع وعلى نحو لا يهدر اعتبارات العدالة

الاجتماعية، حيث يسترد القرض وفوائده من الخريج بعد أن يتم توظيفه، وقد تأخذ قروض الطلبة أشكال متعددة، إلا أنها تشترك في تغطية جزء من تكاليف التعليم الجامعي سواء كانت هذه التكاليف خاصة بالتعليم أو خاصة بإعاشة الطلاب، ومن أمثلة أسلوب القروض، برنامج إقراض طلاب التعليم العالي في ألمانيا، وهو عبارة عن برنامج مرّكز يطلق عليه (BafoG)، ويتعامل هذا البرنامج في كثير من الأوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطالب على أساس أنها منح، أما النسب الأخرى فيتم التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة السداد؛ وفي الكثير من المرات يتم التنازل عن نصف القروض المتراكمة على الطلاب ويطالبوا بسداد النصف الآخر فقط، وتكون هذه القروض بدون فوائد طوال فترة الدراسة ويبدأ السداد بعد خمس سنوات من التخرج(الهلالي، 2007، ص. 295). فإن فرص نجاح نظام إقراض الطلبة تكون قليلة جدا، وقد تصبح معدومة تقريبا خاصة في الدول النامية حيث توجد نسبة عالية من الخريجين تتعرض للبطالة أو تمارس أنشطة تحقق دخولا منخفضة.

3. عرض تجارب دول:

تستند أنماط التمويل المعتمدة في دول العالم المتقدم إلى تجربة قرون من الخبرة في تسير الشأن المالي والشراكة بين الجامعات والبيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وتتعدد مستويات تمويل التعليم والجهات المتدخلة من بلد إلى آخر وفقا للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، ومع أن الدولة تتدخل في دعم المؤسسات الحكومية والخاصة، فان الاتجاه السائد في هذه الدول هو تقاسم التكاليف بين الجهات الرسمية والجامعية وهيئات المجتمع، مع تحميل الطالب جزء أو كل تكاليف تعليمه، لذلك من المهم عرض تجارب ناجحة لغرض الاستفادة.

3 .1. التجربة التمويلية في بريطانيا:

يعد التعليم في بريطانيا خدمة وطنية تدار محليا، وتعد اللامركزية من أهم سمات النظام التعليمي، وتتحمل السلطات المحلية المسؤولية كاملة في تمويل التعليم وإدارته، وتتكفل السلطات بحوالي 40% من نفقات التعليم بجميع مراحله، وتساعد الدولة السلطات المحلية بحوالي 55% 60% من هذه النفقات، وقد تصل هذه المساهمة إلى 90% من المصروفات، وذلك في حالة عجزها عن تحصيل الضرائب، ومن ابرز الإمعات الخاصة في بريطانيا أكسفورد وكمبردج، وتمثل الرسوم الدراسية إلى جانب مساهمة المجلس البريطاني وما يمنحه الخواص المصدر الثاني للتمويل الجامعي، ومنذ 1998 أصدرت الحكومة تشريعا ينص على مشاركة الطلبة بنصيب أوفر في مصاريف مؤسسات التعليم العالي، مع إعفاء ذوي الأسر الفقيرة او دفع قسط منها فقط، كما تدر العقود البحثية والاستشارات العلمية والهندسية والأوقاف إيرادات إضافية،(الدقي نور الدين، 2015، ص.36-37) وبذلك تعد هذه السنة نقطة تحول كبير في الطريقة التي تمول بها الحكومة البريطانية التعليم العالي من المنح المقدمة إلى القروض الطلابية والرسوم الدراسية، وقد رفعت مرة أخرى في عام 2006 ومرة أخرى 2012 ، وقد أدى ذلك إلى زيادة التمويل الإجمالي، ولكن المنح التعليمية الحكومية انخفضت، ونتيجة لذلك فان 96% من هذه المنح أصبح في شكل قروض. (العتيبي، 2018، ص.12)

3 .2. أساليب التمويل في أمريكا: يتميز نظام التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة المرونة ومواكبة التغيرات المحيطة، ويمكن القول ان مصادر تمويل التعليم العالي الأمريكي ترتكز على مايلي:

أ. **التمويل الحكومي**: ويضم ثلاثة مصادر فرعية هي الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات والسلطات المحلية، وتنفق الحكومة الفيدرالية على التعليم نسبة ضئيلة تقترب من 7% فقط، الباقي فتتولاه الولايات والسلطات المحلية.

ب. استثمار القطاع الخاص: يقبل الخواص على تقديم الخدمات التعليمية باعتبارها استثمارا، ولكنهم لا يسعوا إلى الربحية على حساب جودة المنتج، وذلك لسلطة الرقيب الذي يقوم أداءه بصفة مستمرة، ويحظى القطاع الخاص بالدعم الفيدرالي والتسهيلات من حكومات الولايات في تخفيض الضرائب ومنح الأراضي، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة لم ترفع يدها مطلقا عن التعليم، لإدراكها أن هذا القطاع يجب أن يخضع لقانون العرض والطلب والمزايدات الاقتصادية الهادفة. (العتيبي، 2018، ص.04)

ت. الأوقاف: تنتشر استخدام الوقف في تمويل التعليم بشكل بارز في أمريكا، بسبب انتشار ثقافة التبرعات والهبات والوعي بمسؤولية كل الأطراف في المشاركة في توفير خدمات التعليم، وتتوفر بالولايات المتحدة الأمريكية تجربة كبيرة في هيكلة برامج الأوقاف، وتقدر قيمة الإيداعات الوقفية في جامعات أمريكية بمليارات الدولارات، وقد تحتل جامعة هارفارد الصدارة بحجم أوقاف يزيد عن 32 بليون دولار، تليها جامعة تكساس بقيمة تزيد عن 19 بليون دولار، ثم جامعة ييل ب 20 بليون دولار، وبوجه عام يقدر عدد الجامعات الأمريكية التي تفوق حجم وقفاتها عن 5 مليار دولار بسبع جامعات، بينما يصل عدد الجامعات التي تزيد أوقافها عن ملياري دولار إلى 26 جامعة. (الدقي، 2015، ص.39).

الجدول رقم 01: الجامعات الأمريكية العشرة التي لديها اعلي قيمة من الأوقاف سنة 2016

الرقم	اسم الجامعة بالترتيب بأعلى أوقاف	قيمة الأوقاف بليون دولار	
		بداية السنة	نهاية السنة
01	جامعة هارفارد	32.689.489	36.429.256
02	جامعة تكساس	19.740.283	25.445.315
03	جامعة بيل	20.708.793	23.858.561
04	جامعة ستانفورد	18.688.868	21.466.006
05	جامعة برينستون	18.768.132	20.576.361
06	معهد ماستشوتس للتكنولوجيا	10.857.976	12.425.131
07	جامعة تكساس	8.238.774	10.521.034
08	جامعة متشجن	8.272.366	9.603.919
09	جامعة بنسلفانيا	8.174.165	9.582.335
10	جامعة كولومبيا	8.197.880	9.223.047

المصدر: حسناء بلج العتيبي، **تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا–بريطانيا– اليابان– استراليا) في تمويل التعليم العالي والاستفادة منها**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 25، المجلد الثاني، أكتوبر 2018، ص 9.

ث. التمويل الذاتي: امتازت الجامعات الأمريكية باهتمامها البالغ بإنشاء شبكة علاقات تعاونية مع المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، فقامت بالعديد من البحوث اللازمة لهذه المؤسسات، وتعتبر جامعة معهد ماسو تش للتكنولوجيا نموذجا مثاليا ومتقدما للتجربة الأمريكية في الجامعة المنتجة، منذ القرن العشرين ظهرت إرهاصات

الاستغلال الاقتصادي للنشاط التعليمي والبحثي بالجامعة الواقعة في مدينة بوسطن ضمن منطقة كانت بداية نشاطها الاقتصادي زراعيا ثم تطور لتتكون صناعات جديدة ساهمت في إنشائها الجامعة من خلال التعاون مع هيئات المجتمع وقطاع الأعمال في شكل براءات الاختراع والابتكارات من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لحماية الملكية الفكرية وكذلك من خلال مكتب نقل التقنية Transfer of Technology Office وتوفير رأس المال المغامر Venture Capital لأعضاء هيئة التدريس الين لديهم أفكار أو ابتكارات تحتاج للترويج والتسويق. (محمد عمر باطويح، و آخرون، 2012، ص.39)

ج. نظام المنح Pell Grant: يهدف هذا الأسلوب إلى تسهيل الحصول على خدمات التعليم العالي للطلبة من الأسر منخفضة الدخل، في ظل زيادة الجامعات الخاصة ورفع مستوى الرسوم حتى في الجامعات الحكومية،ومن اجل تحقيق منظور العدالة ومن اجل رفع الكفاءة والفعالية، في 2005 قدمت الحكومة الفيدرالية من خلال برنامج المنح مبلغ 13 مليار دولار إلى 5,3 مليون طالب، بمتوسط قدره 2400 دولار ، وفي 2008 تقرر رفع مبلغ المنحة إلى 4000 دولار للطالب، رغم ذلك تبقى نفقات المعيشة أكثر بكثير مما يضطر الطلبة إلى الاقتراض أو العمل إلى جانب الدراسة (Tulip ,2020.)

ح. القروض: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على عدة صيغ من برامج القروض الطلابية، وأهمها قرض Stafford والذي يأخذ شكلين احدهما القروض المباشرة للطلبة من الإدارة الفيدرالية، في حين ان النوع الثاني هو قروض مضمونة تقدم من طرف البنوك الخاصة التي تضمن الحكومة السداد فيها، وعادة لا يتم فرض فوائد على هذه القروض إلا بعد التخرج بسنة أشهر، وفي بعض الأحيان يتم تحويل جزء من هذه القروض إلى منح، كما تستفيد الكليات من قروض (Tulip ,2020,p.22)

ومما سبق يمكن الاستخلاص إن آليات تمويل الجامعات الأمريكية يختلف من جامعة إلى أخرى حسب بعض المحددات، وهي مستوى المؤسسة(جامعة كلية أو معهد)، نوعيتها (حكومية أو خاصة) وموقعها (إلى أي ولاية تنتمي)، ومؤخرا ظهر اتجاه حديث للتمويل يهتم بجودة التعليم وكفاءته وفعاليته، فيتغير أسلوب التمويل بناءا على الأداء وقد ثبت جدواه في أمريكا من حيث تحسين المخرجات، وقد تم ذلك بقياس مستوى أداء الطلبة أو فعالية البرامج التعليمية.

3.3. نموذج التمويل في اليابان: تهتم الحكومة اليابانية بدعم ميزانية الجامعات من منطلق سياسي ، ومن منطلق أن الاستثمار في المورد البشري يعوض مصادر الثروة الطبيعية، باعتبار التعليم أساس التميز والنهضة، وتتنوع مصدر تمويل التعليم العالي في اليابان، نوجزها فيما يلي:

أ. **التمويل الحكومي**: بسبب وجود عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي الخاصة في اليابان، فان نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي اقل من العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكنتيجة لذلك انتقل العبء التمويلي إلى الطلاب وأوليائهم بشكل اكبر، وفي سنة 2012 بلغت نسبة التمويل الحكومي 1,5% من إجمالي الناتج المحلي، ومنه فالتمويل العام في اليابان لا يشكل سوى نسبة 34,3% من إجمالي مصادر التمويل. (Huang ,2016,p.10)

ب. **استثمار القطاع الخاص**: تنتشر المؤسسات التعليم العالي الخاصة بشكل ملحوظ في اليابان، إلا أن الدولة تبقى مشرفة ومراقبة لنشاط هذه المؤسسات تجسيدا لمبدأ الأهمية البالغة لهذا القطاع وحرصا على مستوى المخرجات، ويصل حجم الرسوم المدفوعة من طرف الطلبة إلى نسبة 12% من دخل الجامعات، لذلك يقع عبء كبير على المستفيدين من خدمات التعليم وعائلاتهم يفوق الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. **المنح**: رغم أهمية هذا المصدر التمويلي المعتمد في النظام الياباني، إلا أن الإحصائيات أثبتت أن مقدار المنح الموجهة للجامعات الحكومية أو الخاصة في انخفاض مستمر، وهذا راجع إلى اللجوء إلى بدائل أخرى للتمويل كالإقراض، والشكل الموالي يبين ما سبق:

الشكل رقم 02: حجم المنح المقدمة للجامعات الحكومية خلال الفترة 2015/2004

(الوحدة: 10 مليون دولار)

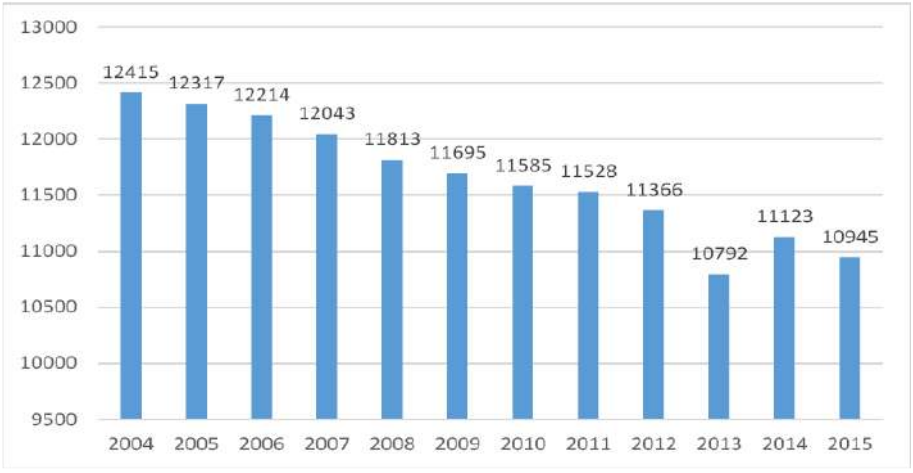

Source: Futao Huang (2016) change and challenges to higher education financing in gapan, centre for global higher education working paper, n.10.december , p.10, in: https://www.researchcghe.org/perch/resources/publications/wp10.pdf

والملاحظ من الشكل السابق أن حم المنح انخفض من مبلغ 12415 مليون دولار سنة 2004 إلى 10945 مليون دولار سنة 2015، والاتجاه التنازلي لقيم المنح راجع إلى تنوع مصادر التمويل بالنسبة لهذا القطاع في اليابان وزيادة التوجه نحو أسلوب القروض الميسرة للطلبة.

خ. **القروض**: نظرا لارتفاع الرسوم في الجامعات اليابانية، قامت الحكومة بتوفير قروض للطلبة وهناك مؤسسة تتولى هذا الأمر، وهناك نوعان من القروض، احدهما بدون فوائد والأخر بفوائد، وتوجد مدة سماح بعد التخرج كي يقوم الطالب بالسداد وأقصى مدة 20 سنة، وتستخدم طرق مختلفة في عملية السداد، والهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلبة وأسرهم.

د. **التمويل الذاتي**: تعتمد الجامعات اليابانية في توفير احتياجاتها المالية على جزء من دخلها الناتج عن المستشفيات الجامعية من جهة، ومن جهة أخرى عن عقود البحث مع الحكومات والشركات الخاصة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: تغير عدد ومبالغ التمويل الخاصة بالمشاريع البحثية المشتركة بين الجامعات اليابانية والقطاع الخاص فترة 2009 إلى 2014.

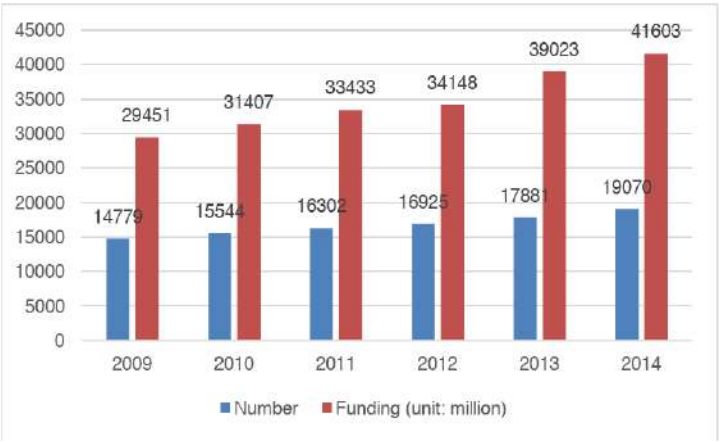

Source: Futao Huang (2016) change and challenges to higher education financing in gapan, centre for global higher education working paper, n.10.december, in: NO 10. DECEMBER 2016. P 23, IN WEB SITE https://www.researchcghe.org/perch/resources/publications/wp10.pdf AT 01l02l2020

ومن خلال الشكل السابق يتضح بوضوح التوجه القوي للجامعات اليابانية نحو الجهود الذاتية لتوليد مواردها المالية، فعدد البحوث الموجهة للمؤسسات الخاصة ومبالغها في ارتفاع واضح خلال فترة خمس سنوات من 2009 إلى 2014 وهذا يبين تبني منهج الجامعة المنتجة في دولة اليابان.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتبلور إشكالية تمويل التعليم العالي في محاولة الجمع بين متغيرين متباعدين الطلب المتزايد على التعليم وقصور الموارد المالية الحكومية.
- لا تكفي الحكومات وحدها في تغطية الاحتياجات المالية لمؤسسات التعليم العالي، مما يستوجب التحول نحو الجامعات المنتجة برفع حجم الجهود الذاتية المبذولة من طرف هذه المؤسسات لتحصيل المزيد من الموارد المالية.
- إن إشراك المؤسسات الربحية وغير الربحية، المجتمع، الطلبة وأسرهم، من أسباب تحقيق الاستدامة المالية لقطاع التعليم العالي، بشرط توفر التعاون، الالتزام ووعي كل الأطراف.

وفيما يخص التوصيات، يمكن اقتراح مايلي:

- ترشيد الإنفاق على التعليم العالي بما يضمن جودة الأداء الأكاديمي بالجامعات.
- رفع مستوى المجهودات الذاتية المبذولة من طرف مؤسسات التعليم العالي للمساهمة في عملية التمويل، وزيادة التوجه نحو تطبيق الجامعة المنتجة من خلال حاضنات الأعمال وبيوت الخبرة.
- ضرورة وجود تهيئة قانونية ومؤسساتية لإشراك قطاع الأعمال في تمويل التعليم العالي.
- زيادة مستوى الوعي بأهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، وسرعة اتخاذ القرار بتطبيق تشكيلة من البدائل التمويلية.

- فرض المساهمات في التعليم على البنوك والمؤسسات الاقتصادية، ومضاعفة الجهود في التوعية بأن التعليم مسؤولية اجتماعية وليست التزام حكومي على الدولة فقط.
- تخصيص حوافز مادية ومعنوية للجامعات التي تتبنى فكرة الجامعة المنتجة وتزيد من إعمالها المدرة لموارد مالية.

قائمة المراجع:

- الجهيني محمد فالح (2008) التعليم العام والتعليم العالي. مجلة المعرفة، العدد 157.
- حمدان سهيل (2002)، اقتصاديات التعليم(تكلفة التعليم و عائداته). مؤسسة رسلان علاء الدين، دمشق.
- الدقي نور الدين (2015)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، بحث مقدم الى المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الإسكندرية، 26/22 ديسمبر.
- الراشدان عبد الله زاهي (2005)، في اقتصاديات التعليم. ط2، دار وائل، الأردن.
- الشر بيني الهلالي الهلالي (2007)، التعليم الجامعي في العالم العربي (في القرن الحادي والعشرين). دار الجامعة الجديدة، مصر.
- العاني طارق ، السامرائي نصير أحمد ، التميمي علي خليل (2003)، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل. المركز العربي، ليبيا.
- العتيبي بلج حسناء (2018)، تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا-بريطانيا- اليابان- استراليا) في تمويل التعليم العالي والاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 25، المجلد الثاني.
- المالكي عبد الله، اقتصاديات التعليم. متوفرة على الموقع: www.Almualem.net/igtissad.html تاريخ الزيارة 2017/08/02.
- باطويح محمد عمر ، بامخرمة أحمد سعيد ، احمد السيد عبد اللطيف (2012)،الجامعة المنتجة
- بدران شبل ، دهشان جمال (2001) التجديد في التعليم الجامعي. دار قباء، القاهرة.
- فليه فاروق عبده (2003) اقتصاديات التعليم . 2003.
- مدكور علي أحمد (2000)، التعليم العالي في الوطن العربي (الطريق إلى المستقبل). دار الفكر العربي، القاهرة.
- مندور أحمد محمد ، نعمة الله أحمد رمضان (1996) المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

- Huang Futao (2016), change and challenges to higher education financing in gapan, centre for global higher education working paper, n.10.december, in: https://www.researchcghe.org/perch/resources/publications/wp10.pdf.
- Tulip Peter (2020) : financing higher education in the united states, OECD, economics department working papers, n.584, in: https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/043760330834.pdf?expires=1582996364&id=id&accname=guest&checksum=D514DDB11A553103200F47C7CA5DE751

الفقر وعلاجه بين الاقتصاد الوضعي المعاصر وبين الإسلام

Poverty and its Treatment Between the Contemporary Positive Economy and Islam

د. محمد مصطفى أحمد شعيب

جامعة المدينة العالمية، ماليزيا

harith150@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/25 تاريخ القبول: 2020/07/20

الملخص: يهدف البحث إلى بيان عظمة الإسلام وكماله في علاج الفقر مقارنة بالاقتصاد الوضعي، ونظرته القاصرة التي لا تحقق العدالة ولا الرحمة للفقراء والمساكين، ولا تعالج مشكلتهم بالطريقة المثلى التي عالجها بها الإسلام. ومنهج البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي و أبرز نتائجه هي: أن سبب مشكلة الفقر هو الإنسان نفسه، وفساد نظامه الاقتصادي، سواء من حيث ضعف الإنتاج، أو سوء التوزيع، وأن الإسلام يعالج مشكلة الفقر بالوصول إلى تمام الكفاية، وليس «حدّ الكفاف» كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، وإنما يهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسينها وذلك بأحد طريقين: عن طريق الفقير نفسه، بعمله وجهده، ويعتبرُ الإسلامُ توفيرَ فرص العملِ لكل قادرٍ عليه واجباً من واجبات الدولة والمجتمع، والثاني، من كان عاجزًا عن الكسب، بسبب الشيخوخة، أو المرض، أو الأنوثة، أو الصغر، أو اليُتم؛ فيتم توفير كفايتهم من خلال: النفقات الواجبة بحق القرابة؛ إضافةً إلى تكفّل المجتمع المسلم والدولة المسلمة بذلك.

الكلمات المفتاحية: إسلام، فقر، معالجة الفقر، اقتصاد وضعي، حد الكفاف.

Abstract : The Research aims to demonstrate Islam's greatness and perfection concerning the treatment of poverty, compared to Positive Economy and its reductionist vision that fails to achieve justice or mercy for the poor and the needy, nor does it find solutions to their problems in the same best way as Islam does.

The methodology in this paper shall be the Inductive Analytical Approach. The most prominent Thesis results establishes that the cause of poverty problem is the human being himself, his economic system corruption, whether in terms of poor production or distribution, that Islam finds solutions for the problem of poverty by reaching the extent of complete sufficiency, not the "subsistence limit" as it is in the Positive Economy, and that Islam aims to raise and improve the standard of living by one of the following: First, The poor himself, through their work and effort, as Islam considers providing job opportunities to every able-bodied person as a duty of the state and society, and second, Persons unable to earn money because of old age, illness, being females, little age, or orphan hood shall be provided with sufficient amounts by: expenses due from kinship; in addition to sponsorship of Muslim community and state.

Key Words: Islam, Poverty, Treatment of poverty, Positive Economy, subsistence limit.

JEL Classification : I30, Z12.

* مرسل المقال: محمد مصطفى أحمد شعيب (harith150@hotmail.com)

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى مِنْ شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله (صلى الله عليه وسلم).

وبعدُ: فإنَّ علم الاقتصـــاد– وما يرتبط به من المعاملات المالية – من أهم العلوم المســـاهمة في تطور البشـــرية وتقدمها ورفاهيتها، ولذا كانت العناية به في شـريعتنا الإسـلامية عناية فائقة، حتى كان من مقاصـد الشـريعة الكلية الكبرى مقصد: الحفاظ على المال.

وبالرغم من ذلك فإن معظم المعاملات المالية والاقتصـــادية لا تزال في كثير من البلاد بعيدةً عن تعاليم الإســـلام وشرائعه وضوابطه، ولا زالت معظم بلاد المسلمين تعاني من جراء تبعيتها لتلك النظم الاقتصادية الوضعية؛ الرأسمالية منها والاشتراكية على حدٍّ سواء، مما يُحتِّم على علماء الإسلام ودعاته وطلاب العلم وعلماء الاقتصاد من المسلمين: أن يعملوا جاهدين على إبراز عناية الإسـلام وشـرائعه بالاقتصـاد، وبيان قواعد الشـريعة ومقاصـدها في المعاملات المالية، والتقعيد لها، وتنزيلها على الوقائع والمستجدات التي لا تنتهي، ليسهموا بذلك في إيجاد اقتصاد إسلامي بديل للاقتصاد العلماني المسيطر والمهيمن على الساحة في معظم أرجاء الأرض.

ولعلي في بحثي هذا (الفقر وعلاجه بين الإسلام وبين الاقتصاد المعاصر) أحاول بيان عظمة الإسلام وكماله ورحمته وعدله، في علاج موضوع الفقر، مقارنة بالنظام الاقتصادي المعاصر، ونظرته القاصرة، التي لا تحقق العدالة ولا الرحمة للفقراء والمساكين، ولا تعالج لهم مشكلتهم بالطريقة المثلى التي عالجها بها الإسلام.

فنظرة الإسـلام وتشـخيصـه لمشـكلة الفقر، تختلف كليًا عن نظرة وتشـخيص الاقتصـاد الوضـعي– رأسماليًا كان أو اشـتراكيًا –، ولذلك اختلفت الحلول في الإسلام عنها في ذلك الاقتصاد الوضعي، وهذا ما أحاول بيانه بإجمال من خلال هذا البحث بإذن الله تعالى.

كما أن البحث يُظهر في ثناياه شيئًا من شمولية الإسـلام، فالإسـلام شـاملٌ لجميع مناحي الحياة بما فيها الجانب الاقتصـادي، فليس الإسـلام حبيس المسـاجد، ولا هو خاص بالعبادات وبعض المعاملات التي تنظم العلاقة بين الزوجين– فيما يُسمَّى بالأحوال الشـخصية–؛ وإنما هو دينٌ شـاملٌ كاملٌ، ينظِّم حياة البشرية في كل مجالاتها؛ السـياسـية، والاجتماعية، والاقتصـادية، والإعلامية، والأخلاقية، والتعبدية، والجنائية، وغيرها من سـائر مناحي الحياة ؛ كما قال الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّـلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّـيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ " (سورة البقرة : آية ٢٠٨)

مشكلة البحث: ما يعانيه الفقراء والمساكين من فاقة وحاجة، وعدم تمكن الكثيرين منهم من علاج ذلك، بل يبقى معظمهم وهو يعيش على المساعدات والصدقات، في حين تكفل الإسلام – لو عملنا بتعاليمه – بعلاج مشكلتهم – بإذن الله تعالى – والانتقال بهم من مرحلة الفقر إلى مرحلة الغنى، أو على الأقل: تحقيق وتوفير تمام الكفاية لهم، وبما يحفظ لهم كرامتهم الإنسانية ويحفظ لهم آدميتهم.

منهج البحث: سلكت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي التحليلي.

خطة البحث وهيكله: يحتوي البحث على مقدمة وثلاثة مباحث رئيسية وخاتمة.

في المقدمة بينت أهمية البحث ومشكلته ومنهجه وخطته. ثم تم التطرق للمحاور التالية:

- تعريف الفقر لغة واصطلاحًا.
- الفقر وعلاجه في الاقتصاد الوضعي.
- الفقر وعلاجه من منظور الإسلام.

وبينت في الخاتمة ب أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة .

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

1. تعريف الفقر لغة واصطلاحًا

1.1. الفقر لغة

من الفقير، وهو المكسور فِقار الظهر، يقال: فقرته الفاقرة، أي كسرت فقار ظهره وكأن الفقير مكسور فقار الظهر، من ذلته ومسكنته. (القزويني، 1979) و (ابن الأثير، 1979)

2.1. والفقر اصطلاحاً

عرفه الحنفية بأنه: (من له دون النِّصاب). (المصري، تاريخ النشر غير مذكور) (258/2)[1]

وعرفه المالكية بأنه: (من لا يملك قوت سنة). (العدوي، 1994) (456/1)، و (الدريدر و المالكي، تاريخ النشر غير مذكور) (492/1)

وعرفه الشافعية بأنه: (من لا مال له ولا كسب يقع منه مَوْقِعاً) (الإمام الشافعي، 1990) (97/4)، و (الماوردي، 1999) (270/8)

وعرفه الحنابلة بأنه: (من لا يملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلاً عنه)[2]

وعلى هذا يمكن أن يُعَرَّف الفقير بأنه: (من لا يتوفر له حدّ الكفاية)، وهذا الحد يختلف باختلاف الزمان والمكان والمستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات.

قال الإمام ابن تيمية – رحمه الله –: (وقد تنازع العلماء: هل الفقير أشد حاجة أو المسكين؟ أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل؟ على ثلاثة أقوال لهم، واتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فإنه يعطى ما يكفيه، سواء كان لُبْسُهُ لُبْسُ الفقير الاصطلاحي، أو لِباسَ الجند والمقاتلة، أو لُبْسَ الشهود، أو لبس التجار، أو الصناع، أو الفلاحين، فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف، بل كل من ليس له كفايةٌ تامةٌ من هؤلاء، مثلُ الصانعِ الذي لا تقوم صنعته بكفايته، والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته، والجندي الذي لا يقوم إقطاعه بكفايته، والفقير والصوفي الذي لا يقوم معلومه من الوقف بكفايته، والشاهد والفقيه الذي لا يقوم ما يحصل له بكفايته، وكذلك من كان في رباط أو زاوية وهو عاجز عن كفايته؛ فكل هؤلاء مستحقون) (تيمية، 1995) (570/28).

والإنسان قد عرف الفقر والحرمان منذ زمن بعيد، وذلك لحكمة يعلمها الله تعالى، حيث لم يسوِّ سبحانه بين خلقه في الرزق، فهناك الغني والفقير، ولم يفلح الداعون لعلاج هذه المشكلة في مختلف العصور لانتشال الفقراء من فقرهم، كما لم يفلحوا في كسب عطف الأغنياء وبذلهم على الفقراء دون مَنٍّ أو فضل، والإسلام هو وحده القادر على إيجاد التوازن وتحقيقه بين الأغنياء والفقراء، بحيث يعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووئام، يعطف الغني على الفقير ويعطيه ويتصدق عليه، ولا يحقد الفقير على الغني ولا يتصارع معه لأخذ ما في يده ؛ هذا إن عمل الجميع بتعاليم الإسلام.

2. الفقر وعلاجه في الاقتصاد الوضعي:

1.2. المراد بالفقر في الاقتصاد الوضعي:

تتمثل مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي في: ظاهرة الجوع والحرمان، أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، وهو ما يُعبَّر عنه بمصطلح «حدّ الكفاف» مما يتعلق بمتطلبات البقاء، بمعنى أن الفرد يُعدُّ فقيراً عندما لا تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدراته على العمل والإنتاج. (الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، تاريخ النشر غير مذكور، صفحة 35)

و«حدُّ الكفاف» هو الحد الأدنى للمعيشة من مأكل وملبس ومأوى، مما بدونه لا يستطيع المرء أن يعيش وينتج، فهو غير قابل للنقصان، ولا يختلف إلا باختلاف القوى الشرائية في كل زمانٍ ومكانٍ، بخلاف «حدّ الكفاية»، أو «حدّ الغنى» فهو مستوى أرقى من المعيشة، وهو قابل للزيادة، ويختلف باختلاف مستوى التقدّم والتحضر في كل زمان ومكان.

2.2. سبب الفقر في الاقتصاد الوضعي:

يتفق الاقتصادان الرأسمالي والاشتراكي على أن أساس المشكلة الاقتصادية المسببة للفقر هي (النُّدرة)، ويعنون بها أن الموارد محدودة وحاجات البشرية ومطالبها متعدّدة ومتجددة، مما يدفعُ الناس إلى التنافس – بل التقاتل – على تلك الموارد،[3] ثم ينفرد كلٌ منهما بسبب آخر للفقر:

أ. ففي الاقتصاد الاشتراكي: سبب الفقر هم الأغنياء أنفسهم؛ بجشعهم وسيطرتهم على خيرات المجتمع دون الأغلبية الكادحة، وبالتالي نشوء التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، فقضية الفقر في نظر الاشتراكية: هي أساساً قضية سوء توزيع. (القرضاوي، 1985، الصفحات 9-10)

وقد رتبت الاشتراكية على ذلك نظريتها في الصِّراع بين الطبقات، وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة، وتصفية الرأسماليين البرجوازيين – بحسب تعبيرهم –.

ب. وفي الاقتصاد الرأسمالي: سبب الفقر هم الفقراء أنفسهم؛ لكسلهم وقلة إنتاجهم، وضعف عملهم، فقضية الفقر في نظر الرأسمالية: هي في الأساس قضية قلة إنتاج. (القرضاوي، 1985، الصفحات 9-10)

وقد رتبت الرأسمالية على ذلك: أن على الدولة أن تبيح الحرية المطلقة للجميع لينتجوا ويكسبوا ويغتنوا دون قيدٍ أو شرطٍ، وأن على من خانه الحظ أن يرضى بواقعه فهو نصيبه وقدر الله له.

3.2. علاج مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي:

حاول الاقتصاد الاشتراكي علاج مشكلة الفقر عن طريق: «نظام التأمين الاجتماعي» لكنه لم يستطع حلها؛ لأن هذا النظام مقصورٌ على العمال الأعضاء في النقابات، والذين يعملون بأجر، فلا يشمل غيرهم من فئات الشعب وطبقاته، ثم إنه يكون مقابل ما يُحصَّل من العمال من أموالٍ يدفعونها للدولة، وقد بلغت نسبة ما يُدْفَع لصناديق التأمين في روسيا ما يساوي (14%) من جملة أموال المستفيدين به. (أبو يحيى، 1989، الصفحات 87-88)

كما حاول الاقتصاد الرأسمالي علاج مشكلة الفقر من خلال أمرين:

- فرض الضرائب على الأغنياء، واستخدامها في خدمات تُقَدَّم للفقراء، للحدِّ من الطبقية المقيتة، ومحاولة التقريب بين طبقة الأغنياء الموسرين وبين طبقة العمال والفقراء.
- تطبيق نظام التأمين الاجتماعي، وقد فعل الرأسماليون ذلك مضطرين، بعد أن علت صرخات الفقراء والمعوزين في بلادهم.

وبالرغم من ذلك لم ينجح هذان الأمران في علاج مشكلة الفقر، ولم يقضيا على أسباب النزاع بين الأغنياء والفقراء، ولم يُحِدَّا من أطماعِ الأغنياء وعدوانهم واستغلالهم للفقراء والعمال، ولا أن يقضيا على كراهية الفقراء والمعوزين وحقدهم على أصحاب الأموال ورجال الأعمال، فتفكك المجتمع الرأسمالي، وكثرت فيه الأمراض الاجتماعية، وعلى رأسها: الظلم والاستغلال والحقد والكراهية. (أبو يحيى، 1989، الصفحات 89-91).

3. الفقر وعلاجه من منظور الإسلام:

يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الوضعي فيما يتعلق بالفقر في عدة أمور، وسوف أتناولها من خلال ما يلي:

1.3. حقيقة الفقر من المنظور الإسلامي:

يرى الاقتصاد الوضعي أن الفقر ينحصر في ظاهرة الجوع والحرمان، أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية «حدِّ الكفاف»، بينما يرى الإسلام أن مشكلة الفقر تتمثل في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان، وقد عبر عنه الفقهاء المسلمون القدامى بـ «حد الكفاية»[4] مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة، كما عبروا عنه أحياناً بـ «حد الغنى»[5]، فيُعدُّ المرء فقيراً متى لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة وغنى عن غيره.

فالفقير في نظر الإسلام – فرداً كان أو دولةً – هو من لا يتوافر له المستوى اللائق للمعيشة بحسب حاله وزمانه ومكانه، وباصطلاح الفكر الاقتصادي الإسلامي: هو من لا يتوافر له «حدُّ الكفاية»، أو «حدُّ الغنى»، لا «حدُّ الكفاف». (الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، تاريخ النشر غير مذكور، صفحة 38)

2.3. سبب مشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي:

تقدم بيان ما يراه الاقتصاد الوضعي من أن المشكلة المسببة للفقر هي (النُّدرة في الموارد) مع كثرة الاحتياجات وتعدّدها (تعدُّد الحاجاتِ ونُدْرَة الموارد).

وهذا الاتجاه يردُّه الإسلامُ ويرفضه، فالأصل في هذا الكون هو وفرة الموارد – وليس ندرتها – ؛ فالله تعالى هيَّأ للخلق جميعاً أرزاقهم، وما خلق سبحانه خلقاً إلا وأوجد له رزقه وما يحتاجه للعيش.[6]

قال تعالى: "وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ" (سورة هود الآية 6).

وقال تعالى: " وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ " (سورة الأعرف الآية 10)

وقال جل وعلا: " أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ " (سورة لقمان الآية 20)

وقال تعالى ممتناً على عباده بنعمه الوفيرة التي لا تحصى: " وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ " (سورة النحل، الآية 18) ومع وفرة النعم والأرزاق وكثرتها، فإنَّ كلّ شيء في كون الله بقدر وحسابٍ وميزان، قال جل وعلا: " وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فيها رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فيها مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فيها مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ * وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ " (سورة الحجر، الآيات 19 – 21)

أي: أنبتنا في الأرض من الجواهر والحيوانات والمعادن وكل ما يُكال ويُوزن، والمطاعم والمشارب، ووفَّرنا أسباب الرزق مدى الحياة. (الإمام القرطبي، 1964) (13/10).

وقال تبارك وتعالى: " اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ " (سورة الرعد، الآية 8) أي: ليس هناك زيادة ولا نقصان في الرزق ولا في الأجل. «الجامع لأحكام القرآن» (289/9).

وقال سبحانه: "الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا" (سورة الفرقان، الآية 2)، وقال جل وعلا: " وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ " (سورة فصلت، الآية 10) أي: قدَّر في الأرض أرزاق أهلها وما يصلح لمعايشهم من التجارات والأشجار والمنافع في كل بلدة ما لم يجعله في أخرى، ليعيش بعضهم من بعض بالتجارة، والأسفار من بلد إلى بلد. (الإمام القرطبي، 1964) (342/15، 343).

وقال جل وعلا: "وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ" (سورة الشورى، الآية 27)[7].

ولهذا فلا مانع من أن توجد ندرةٌ في الموارد في بعض الظروف والأحوال، أو بعض الأماكن والبلدان (نُدرةٌ نسبية)، وذلك لحكمٍ وأسبابٍ منها:

أ. ابتلاء الله لعباده، قال تعالى: " وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ " (سورة البقرة، الآية 155)

ب. عدم التزام الإنسان بتعاليم ربه، قال جل وعلا: " وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ " (سورة الأعراف، الآية 130).

ت. عدم استخدام الإنسان لكامل طاقاته الذهنية والعقلية، وعدم استغلاله لموارد الطبيعة الاستغلال الأمثل.[8]

ث. طغيان الإنسان وظلمه لأخيه الإنسان، ومثال ذلك: ما تفعله بعض الدول الرأسمالية بإلقاء المنتجات الزراعية في البحر، أو إحراقها لكي تحافظ على ارتفاع السعر. (الخطيب، 1989، الصفحات 65-66).

فإذا ما استثنينا السبب الأول- وهو البلاء والاختبار من الله تعالى لعباده بالفقر ونقص الموارد-، فإن الأسباب الثلاثة الأخرى راجعة إلى الإنسان نفسه.

وعلى هذا فالسبب الرئيسي للفقر – غالباً – هو الإنسان نفسه؛ قال جل وعلا – بعد أن عدَّد مظاهر نِعَمه على عباده –: " وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ " (سورة ابراهيم، الآية 34) فأشار سبحانه إلى أن المشكلة تكمن في الإنسان قبل كلِّ شيء، في ظلمه لنفسه، وظلمه لغيره، وكفرانه بنعم الله تعالى التي أنعم بها عليه. فالمشكلة ليست في (ندرة الموارد) لأن الموارد – في غالب الأحيان – متوافرة وتكفي كل ما خلق الله تعالى من كائنات، لكنَّ هذه الموارد الموجودة في الكون والمسخَّرة للإنسان، يحتاج حصوله عليها إلى جهدٍ وعملٍ، ولو أنَّ هذه الموارد متوفرةً وفرةً مطلقةً – بحيث يُحصل عليها بلا جهد ولا عمل- ؛ لتكاسل الناس وتقاعسوا عن العمل, ولما كانت هناك دوافع للعمل، والسعي في الأرض وعمارتها؛ يقول الدكتور عيسى عبده: «الندرة النسبية ظاهرة لفشل الإنسان وعجزه، وليست أصلاً من أصول الخلق أو قانوناً من قوانين الحياة المفروضة على الجنس البشري، وهذا ما يثبت العكس بتقرير حقيقة الوفرة من جهة أنها هي أصل من أصول الخلق » (عبده، 1394 هـ، صفحة 54).

كما أن المشكلة ليستْ محصورةً في الفقراء، كما ذهب الاقتصاد الرأسمالي، وليست محصورةً في الأغنياء واستئثارهم بالثروات، ووجود التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكي.

فقد يكون سبب الفقر: الفقير ذاته، بكسله وتقاعسه وتركه للعمل مع قدرته عليه وتوفّره له، وكونه عملاً حلالاً، مؤثراً السؤال والتسوَّل والاعتماد على الغير في تحصيل رزقه!.

وقد يكون سبب الفقر: القصور في استغلال الموارد الطبيعية، لا قلة هذه الموارد.

وقد يكون سبب الفقر: أثرة الأغنياء وجشعهم، واستغلالهم للثروات دون بقية أفراد المجتمع، أو ما يمكن التعبير عنه بسوء التوزيع للثروات.

وقد يكون سبب الفقر: عدمُ أداءِ حقِّ الله تعالى من النفقات والزكوات الواجبة بأنواعها المختلفة، فزكاة الركاز وحدها – ومنها البترول – ونسبتها (20%)، كفيلة بأن لا يبقى على ظهر الأرض فقير، بإذن الله تعالى، فضلاً عن الإنفاق التطوعي الذي حث عليه الإسلام ورغب فيه؛ قال تعالى: " وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ " (سورة يس، الآية 47)

وقد يكون سبب الفقر: ظلم الإنسان وطغيانه، بأكل أناسٍ أموال الآخرين بالباطل، واستغلالهم للفقراء والضعفاء والتضييق عليهم في أرزاقهم واستعبادهم، من أجل زيادة ثرواتهم وأرصدتهم، وصدق الله تعالى إذ يقول: " كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى " (سورة العلق، الآيات 6-7)

وقد يكون سبب الفقر: الإسراف والغلو والبذخ الذي يدفع إلى تبديد الموارد الطبيعية وسوء توظيفها، واختلال التوازن بين طبقات المجتمع، فبينما يموت أناسٌ من التُّخمة والترف والبذخ، يموت آخرون من الجوع والعري!!؛ وقد

أثر عن علي (ض) أنه قال: «ما جاع فقيرٌ إلا بما شبع غني» (الرضي، تاريخ النشر غير مذكور) (101/3)، وعن السلف الصالح: «ما من سَرَفٍ إلا وبجواره حقٌ مُضَيَّع». (ربه، 1940) (165/2).

فسبب مشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي هو الإنسان نفسه وفساد نظامه الاقتصادي، سواء من حيث ضعف الإنتاج، أو سوء التوزيع، وقد رتب الإسلام على ذلك ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، وأن أحدهما لا يُغني عن الآخر، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يُسَلِّم به الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كافٍ هو توزيع للفقر والبؤس، وهذا يرفضه الإسلام. (الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، تاريخ النشر غير مذكور، صفحة 47)، و (الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي، 1981، صفحة 65)[9].

وقبل أن أنتقل لبيان علاج مشكلة الفقر في نظر الإسلام، أرى أنه من الضروري أن أُفَرِّقَ بين أمرين، هما: الحاجات، والرغبات أو الطموحات، فالموارد تكفي لحاجات الناس جميعاً، وهي ما يلزمهم للعيش بالمستوى اللائق بهم وبحسب بيئتهم ومجتمعهم وزمانهم،[10] فالموارد في الكون تكفي لحاجات البشرية جميعاً، لكنها لا تكفي قطعاً لرغباتهم وطموحاتهم وشهواتهم وتطلعاتهم التي لا تقف عند حدٍّ، قال تعالى: " زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ " (سورة آل عمران، الآية 14) .وقال جل وعلا: " وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا " (سورة الفجر، الآية 20) .وعن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: «لو أنَّ لابنِ آدم مِثْلَ وادٍ مالاً لأحَبَّ أنَّ له إليه مِثْلَهُ، ولا يملأُ عينَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ، ويتوبُ الله على من تاب»[11]

4. علاج مشكلة الفقر في الإسلام:

الإسلام يعالج مشكلة الفقر بالوصول إلى مستوى الكفاية، بل تمام الكفاية، وليس «حدّ الكفاف»، فالإسلام في علاجه لمشكلة الفقر، لا يهدف إلى توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، وإنما يهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسينه، وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث، بعد أربعة عشر قرناً من الزمان، معبراً عنه باصطلاح «الرفاهية الاقتصادية» أو «الرخاء المادي».

واصطلاح فقهاء المسلمين «حد الكفاية» أو «تمام الكفاية» أدق وأعمق وأولى بالاستعمال من اصطلاح «الرفاهية الاقتصادية» أو «الرخاء المادي»، لسببين:

- **الأول**: أنَّ المالَ في الإسلام ليسَ غايةً وإنما هو وسيلة لراحة الإنسان وسعادته، وقد رأينا كيف أنه في المجتمعات الوضعية الحديثة حين جَعَلَت «الرخاء المادي» هدفها الأساسي، إن لم يكن مطلبها الوحيد، قد انزلقت إلى عبادة المادة أو على الأقل طغت عليها الماديات، وما استتبع ذلك من نشوء علاقات سياسية وأخلاقية مادية أشقت الإنسان وأصبحت تُهَدِّد الوجود البشري ذاته. (نامق، تاريخ النشر غير مذكور، صفحة 6)
- **والثاني**: أن الإسلام – وإن أباح الغنى والثراء – نهى عن حياة الترف والإسراف والتبذير والبذخ، ومصطلح «الرفاهية الاقتصادية»، أو «الرخاء المادي» بحسب الاقتصاد المعاصر، يرتبط بالكماليات والترف والإسراف والمغالاة، وكل ذلك يرتبط عادة بالبطر والعلو على الناس، وهذا منهيٌ عنه في الإسلام. (شعيب، 2015، الصفحات 525-534) [12]

ومن ذلك تتبين عظمة الإسلام حين ربط المشكلة الاقتصادية منذ البداية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه، لا مجرَّد توفير الضروريات الأساسية، كما تتبين أيضاً: دقة وبعد نظر فقهاء الشريعة حين عبَّروا عن ذلك باصطلاح «حدّ الكفاية»، أو: «حدّ الغنى» لكل مواطن، مما يختلف بحسب إمكانيات وظروف كل مجتمع، ولم يعبِّروا بمصطلح: «الرخاء المادي»، أو: «الرفاهية الاقتصادية» المصطلح عليه حديثاً، وما صاحبه على الوجه المتقدِّم من مساوئ ومثالب. (الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، تاريخ النشر غير مذكور، الصفحات 41-42)

والوصول إلى تمام الكفاية – وبه يخرج الإنسان عن حدِّ الفقر – يكون بأحد طريقين:

- **الأول**: عن طريق الفقير نفسه، بما يوفِّره لنفسه ولمن يعولهم من أفراد أسرته بعمله وجهده، ويلزم من ذلك: تمكين كل قادر على العمل أن يعمل، سواء أكان عملاً ذهنياً أو يدوياً، ويعتبرُ الإسلامُ توفيرَ فرص العملِ لكل قادرٍ عليه واجباً من واجبات الدولة والمجتمع. (شعيب، 2015، الصفحات 366-368).

ويدخل في ذلك: تمكين كل ذي موهبة وقدرة من الانتفاع بموهبته وقدرته، فقد قرَّر فقهاء الإسلام أن كل ما يقوم عليه العمران من هندسة، وطب، وفلاحة للأرض، وإقامة للمصانع، والجهاد في سبيل الله تعالى دفعاً للأذى وحماية للدين والوطن؛ واجبٌ على الأمَّة، وهو واجبٌ على وجه الخصوص على من كان قادراً بالفعل على واحدٍ من هذه الأمور، وواجبٌ على عموم الأمة، ويمثلها ولي أمرها والقائمين على شئونها، ومعنى هذا: أنه يجب على الدولة الإسلامية تشجيع الكفاءات، وتنمية القدرات لجميع أبنائها، وتأهيلهم التأهيل الذي يمكنهم من أداء دورهم – حسب قدرتهم واستعداداتهم الفطرية وميولهم المكتسبة – ، وأن تضع الدولةُ الرجلَ المناسب في المكان المناسب. (أبو زهرة، 1965، الصفحات 142-145)، و (التركاني، 1398-1399، الصفحات 59-60)

- **الثاني**: من كان عاجزاً عن الكسب، بسبب الشيخوخة، أو المرض، أو الأنوثة، أو الصغر، أو اليُتم – أو غيرها من أسباب –؛ فإن الإسلام يتكفل لهم بتمام كفايتهم، ويوفر لهم كلَّ حاجاتهم من الطعام والشراب واللباس والمسكن والتعليم والعلاج – وغيرها من الحاجات –، وبالمستوى اللائق بهم بحسب بيئتهم وزمانهم ومجتمعهم الذي يعيشون فيه. وذلك من خلال النفقات الواجبة بحق القرابة؛ فالإسلام أوجب على الغني نفقة قريبه العاجز الفقير. (أبو زهرة، 1965، الصفحات 146-147) فإذا لم يكن للفقير العاجز قريب غني موسر، تكفَّل له المجتمع المسلم والدولة المسلمة بذلك، عن طريق الزكاة (الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي، 1981، صفحة 61)، والصدقات والتبرعات، والكفَّارات، والوقف، والقرض الحسن، والديات، والوصايا، ومن خلال خزينة الدولة ومواردها المختلفة – ومنها: الغنائم، والخراج، والجزية، والعشور –.

ويرى فقهاء الحنفية أن ولي الأمر إذا لم ينفذ ذلك، كان للقاضي المختص الحكم بتنفيذ هذا بحكم يلزم بيت المال به، والحكم ينفذ في بيت المال الخاص بالضوائع.[13]

وقد أقرَّ الرسول (صلى الله عليه وسلم) مبدأ المشاركة بين المهاجرين والأنصار، وقال (صلى الله عليه وسلم) في ذلك: «مَن كان معه فَضْـلُ ظَهْرٍ فليَعُدْ به على مَنْ لا ظَهْرَ له، ومن كان له فَضْـلٌ من زاد فليَعُدْ به على من لا زاد له»[14] . وقال (صلى الله عليه وسلم) أيضاً: «ما آمن بي من بات شبعاناً وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم»[15].

وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال: «إنَّ الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا أو عَرُوا وجَهَدُوا فبمنع الأغنياء، وحقٌ على الله تعالى أن يُحاسِبَهم يوم القيامة، ويُعَذِّبهم عليه»[16]

الخاتمة

في ختام هذا البحث الموجز المختصر، أجمل أهم نتائج البحث ومقاصده على النحو التالي:

– تتمثل مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي في: ظاهرة الجوع والحرمان، أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، وهو ما يُعبَّر عنه بمصطلح «حدّ الكفاف» ؛ فيُعدُّ المرء فقيراً عندما لا تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدرته على العمل والإنتاج.

– بينما تتمثل مشكلة الفقر في الإسلام في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، وهو ما عبر عنه الفقهاء باصطلاح «حد الكفاية» مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة، وأحياناً باصطلاح «حد الغنى» ؛ فيُعدُّ المرء فقيراً متى لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة وغنى عن غيره، فالفقير في نظر الإسلام – فرداً كان أو دولةً – هو من لا يتوفَّر له المستوى اللائق للمعيشة، بحسب حاله وزمانه ومكانه.

– يتفق الاقتصادان الرأسمالي والاشتراكي على أنَّ أساسَ المشكلة الاقتصادية المسببة للفقر هي (النُّدرة)، وهذا يردُّه الإسلامُ ويرفضه، فالأصل في هذا الكون هو وفرة الموارد؛ فالله تعالى هيَّأ للخلق جميعاً أرزاقهم، وما خلق خلقاً إلا وأوجد له رزقه وما يحتاجه للعيش، وقد توجد ندرةٌ نسبيةٌ في الموارد في بعض الظروف والأحوال، أو بعض الأماكن والبلدان، إما ابتلاء من الله لعباده، أو بسبب مخالفة الإنسان لتعاليم ربه وعدم التزامه بها، أو لعدم استخدام الإنسان لكامل طاقاته الذهنية والعقلية، وعدم استغلاله لموارد الطبيعة الاستغلال الأمثل، أو بسبب طغيان الإنسان وظلمه لأخيه الإنسان.

– انفرد الاقتصاد الاشتراكي بسبب آخر للفقر، وهو: الأغنياء؛ بجشعهم وسيطرتهم على خيرات المجتمع دون الأغلبية الكادحة، كما انفرد الاقتصاد الرأسمالي بسبب آخر للفقر، وهو: الفقراء؛ لكسلهم وقلة إنتاجهم، وضعف عملهم.

– سبب مشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي هو الإنسان نفسه، وفساد نظامه الاقتصادي، سواء من حيث ضعف الإنتاج، أو سوء التوزيع، وقد رتب الإسلام على ذلك ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، وأن أحدهما لا يُغني عن الآخر، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يُسَلِّم به الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كافٍ هو توزيع للفقر والبؤس، وهذا يرفضه الإسلام.

– الإسلام يعالج مشكلة الفقر بالوصول إلى تمام الكفاية، وليس «حدّ الكفاف» ؛ فالإسلام في علاجه لمشكلة الفقر، لا يهدف إلى توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، وإنما يهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسينه، وذلك بأحد طريقين:

الأول: عن طريق الفقير نفسه، بعمله وجهده، ويعتبرُ الإسلامُ توفيرَ فرص العملِ لكل قادرٍ عليه واجباً من واجبات الدولة والمجتمع. والثاني: من كان عاجزاً عن الكسب، بسبب الشيخوخة، أو المرض، أو الأنوثة، أو الصغر، أو اليُتم – أو غيرها من أسباب – ؛ فيتم توفير كفايتهم من خلال: النفقات الواجبة بحق القرابة ؛ إضافةً إلى تكفّل المجتمع المسلم والدولة المسلمة بذلك.

قائمة المراجع

- ابن الأثير. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. بيروت لبنان: المكتبة العلمية.
- ابن تيمية. (1995). مجموع الفتاوى. المدينة النبوية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن عبد ربه. (1940). العقد الفريد. القاهرة مصر: لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ابن فارس القزويني. (1979). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر.
- ابن نجيم المصري. (تاريخ النشر غير مذكور). البحر الرائق شرح كنز الدقائق (الإصدار 2). دار الكتاب الإسلامي.
- أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني. (تاريخ النشر غير مذكور). المعجم الكبير (الإصدار 2). القاهرة مصر: مكتبة ابن تيمية.
- أبو الليث السمرقندي. (تاريخ النشر غير مذكور). بحر العلوم.
- أبو زكريا يحي بن شرف النووي. (1392 هـ). شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (الإصدار 2). بيروت لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- أبو زكريا يحي بن شرف النووي. (تاريخ النشر غير مذكور). المجموع شرح المهذب. بيروت لبنان: دار الفكر.
- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. (1989). الأدب المفرد، بيروت، الطبعة الثالثة 1409هـ 1989م. (الإصدار 3). بيروت لبنان: دار البشائر الإسلامية.
- أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري. (تاريخ النشر غير مذكور). المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر.
- أحمد الدريدر، و محمد عرفه الدسوقي المالكي. (تاريخ النشر غير مذكور). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. دار الفكر.
- أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي. (2003). السنن الكبرى (الإصدار 3). بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.
- أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي. (2003). شعب الإيمان، (الإصدار 1). الرياض السعودية: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
- أحمد بن محمد ابن الشحنة الثقفي الحلبي. (1973). لسان الحكام في معرفة الأحكام (الإصدار 2). القاهرة مصر: البابي الحلبي.
- أحمد محمد جمال. (1975). محاضرات في الثقافة الإسلامية. مطبوعات دار الشعب.
- الإمام الشافعي. (1990). الأم. بيروت لبنان: دار المعرفة.

- الإمام القرطبي. (1964). الجامع لأحكام القرآن (الإصدار 2). القاهرة مصر: دار الكتب المصرية.
- الإمام الماوردي. (1999). الحاوي الكبير (الإصدار 1). بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.
- البهوتي. (بلا تاريخ). الروض المربع شرح زاد المستقنع، للبهوتي. مكتبة المؤيد ومؤسسة الرسالة.
- الشريف الرضي. (تاريخ النشر غير مذكور). نهج البلاغة. بيروت لبنان: ار المعرفة للطباعة.
- الكاساني. (1986). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (الإصدار 2). دار الكتب العلمية.
- المرغيناني. (تاريخ النشر غير مذكور). الهداية في شرح بداية المبتدي. دار إحياء التراث العربي.
- بدر الدين العيني. (2000). البناية شرح الهداية (الإصدار 1). دار الكتب العلمية.
- دنييس غابور، و امبرتو كولامبو. (1982). الخروج من عصر التبذير: التقرير الرابع إلى نادي روما. (عيسى عصفور، المترجمون) دمشق: سوريا: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- صلاح الدين نامق. (تاريخ النشر غير مذكور). مشكلة الفقر وعلاقتها بالاقتصاد الاجتماعي. مكتبة النهضة المصرية.
- عدنان خالد التركاني. (1399هـ). العمال بين الإسلام والنظم الوضعية. مجلة كلية الشريعة واللغة العربية(1).
- علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي أبو الحسن العدوي. (1994). حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني. بيروت: دار الفكر.
- عيسى عبده. (1394 هـ). الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج (الإصدار 1). دار الاعتصام.
- فرانسيس مورلاييه، و جوزيف كوليتز. (1983). صناعة الجوع وخرافة الندرة. (الناشر، المترجمون) الكويت: دار عالم المعرفة.
- محمد أبو زهرة. (1965). تنظيم الإسلام للمجتمع. دار الفكر العربي.
- محمد حسن أبو يحيى. (1989). اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة (الإصدار 1). الأردن: دار عمار.
- محمد شوقي الفنجري. (1981). نحو اقتصاد إسلامي (الإصدار 2). الرياض: شركة مكتبات عكاظ.
- محمد شوقي الفنجري. (تاريخ النشر غير مذكور). الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول. مصر: وزارة الأوقاف المصرية.
- محمد مصطفى شعيب. (2015). كسب المال واستثماره وإنفاقه في ضوء المقاصد الشرعية (الإصدار 1). لبنان: مكتبة ابن حزم.
- محمد ناصر الدين الألباني. (1988). صحيح الجامع الصغير وزيادته (الإصدار 3). بيروت: المكتب الاسلامي.
- محمد ناصر الدين الألباني. (1997). صحيح الأدب المفرد (الإصدار 4). دار الصديق للنشر والتزيع.
- محمد ناصر الدين الألباني. (تاريخ النشر غير مذكور). صحيح الترغيب والترهيب (الإصدار 5). الرياض السعودية: مكتبة المعارف.
- محمود إبراهيم الخطيب. (1989). النظام الاقتصادي في الإسلام. الرياض السعودية: مكتبة الحرمين.

- نبيل السمالوطي. (1998). بناء المجتمع الإسلامي (الإصدار 3). دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.
- نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. (1414هـ.). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. القاهرة : مكتبة القدسي.
- يوسف القرضاوي. (1985). مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. مؤسسة الرسالة.
- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي.(422 ه). صحيح البخاري (الإصدار1). بيروت. دار طوق النجاة.
- أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (تاريخ النشر غير مذكور). صحيح مسلم. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.
- أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي. (1984). مسند أبي يعلى. (الإصدار 1). دمشق سوريا. دار المأمون للتراث.
- أبو بكر أحمد بن عمرو البزار. (تاريخ النشر غير مذكور) مسند البزار: المنشور باسم البحر الزخار. (الإصدار 1). المدينة المنورة – السعودية. مكتبة العلوم والحكم.

الإحالات

[1] وفيه قال ابن نجيم: «الفقير من له أدنى شيء، والمسكين من لا شيء له، وقيل على العكس، ولكل وجه، والأول هو الأصح، وهو المذهب كذا في الكافي، والأولى أن يفسر الفقير بمن له ما دون النصاب كما في النقاية أخذاً من قولهم: يجوز دفع الزكاة إلى من يملك ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام، وهو مستغرق في الحاجة».

[2] انظر: (البهوتي) ومعه: حاشية الشيخ العثيمين، وتعليقات الشيخ السعدي (658/1).

[3] وقد أورد محمود بن إبراهيم الخطيب أسباباً لظهور المشكلة الاقتصادية كما يراها الاقتصاديون من غير المسلمين، وهي: (الخطيب، 1989، الصفحات 28-29)

- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية لعدم كفايتها بالحاجات، أي: عدم توفُّر السلع الاقتصادية لسد الحاجات.
- زيادة السكان بصورة أكبر من زيادة الموارد، وهذا ما يطلقون عليه (الانفجار السكاني).
- سوء توزيع الموارد بسبب سوء الأنظمة الوضعية.
- ظهور الاحتكارات والبنوك الربوية، وهدر كثير من الموارد وحرمان البشرية منها؛ لتستقر في أيدي فئات خاصة من الناس.

[4] عبَّر بعض فقهاء الحنفية عن حدِّ الكفاية باصطلاح «الحاجة الأصلية» وهي في نظرهم: ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقاً أو تقديراً كالنفقة والثياب التي يحتاج إليها لدفع الحر والبرد، وكذا إطعام أهله، وما يتجمل به من الأواني إذا لم تكن من الذهب والفضة. (الكاساني، 1986) (11/2)، و (المرغيناني، تاريخ النشر غير مذكور) (112/1)، و (العيني، 2000) (303/3).

[5] قال الإمام النووي في (النووي، المجموع شرح المهذب، تاريخ النشر غير مذكور) (193/6): «في قدر المصروف إلى الفقير والمسكين قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين: يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية علي الدوام، وهذا هو نص للشافعي».

[6] وقد ظهرت دراساتٌ غربيةٌ حديثة تؤكِّد أن دعوى الندرة مجرد خرافة، وتبين إمكانية تحقيق منتجات أكبر وأضخم بنفس الموارد المتاحة، طالما توفر قدرٌ من الترشيد وحسن الاستخدام، ومن تلك الدراسات: (غابور و كولامبو، 1982) و (مورلاييه و كوليتز، 1983، صفحة 18)، ومما ورد في هذا الكتاب: «إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض هو لومٌ للطبيعة على مشكلات من صنع البشر».

[7] قال نصير بن يحيى: سمعت شَقِيق بن إبراهيم يقول في قوله تعالى: «لو أَن الله تعالى رزق من غير كسبٍ لبغوا فِي الأَرْض»، وقال: «لو أَن الله تعالى رزق عباده من غير كَسْبٍ لتفرَّغوا وتفاسدوا في الأرض، ولكن شغلهم بالكَسْب حَتَّى لا يتفرغوا للفساد». انظر: (الحلبي، 1973، صفحة 437)، و (السمرقندي، تاريخ النشر غير مذكور) (244/3).

[8] وذلك من خلال التخطيط الجيد، وعدم الإسراف والتبذير، والمحافظة على تلك الموارد وتجديد ما يمكن تجديده منها باستمرار.

[9] وذكر الفنجري: أن مشكلة الفقر في التشخيص الإسلامي، مشكلة ذات صفة مزدوجة، أو هي كالعملة ذات وجهين: أولهما: يتعلق بوفرة الإنتاج، وثانيهما: يتعلق بعدالة التوزيع على أن ذلك لا يمنع الباحث في الاقتصاد الإسلامي من التركيز على أحد الوجهين بحسب ظروف بلده ومجتمعه، فيرى مشكلة الفقر في إحدى الدول أو المجتمعات الإسلامية هي مشكلة إنتاج وتنمية أكثر منها مشكلة توزيع وعدالة، بينما يراها في دولة أو مجتمع إسلامي آخر هي مشكلة توزيع وعدالة أكثر منها مشكلة إنتاج وتنمية؛ ولا يؤدي به ذلك أن يكون متبعاً في الحالة الأولى للفكر الاقتصادي الرأسمالي، أو أن يكون متبعاً في الحالة الثانية للفكر الاقتصادي الاشتراكي، طالما هو لا يساير في الأساس الفكرين الوضعيين المذكورين في تصور مشكلة الفقر وأسلوب حلها. (الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي، 1981، الصفحات 58-59)

[10] والحاجات الضرورية التي لا بد من توفرها للناس جميعًا، هي: الغذاء، واللباس، والمسكن، والزواج، والتعليم، والعلاج، وانظر تفصيل الكلام على هذه الحاجات في كتابي: (شعيب، 2015، الصفحات 394-407)

[11] رواه البخاري (6437) (92/8) كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال واللفظ له، ومسلم (1049) (725/2، 726) كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً.

[12] انظر: مقصد: تحريم الترف وبيان آثاره السيئة

[13] هناك أربعة أنواع من الأموال التي توضع في بيت المال (خزانة الدولة)، وهي على النحو التالي: (الكاساني، 1986) (68/2، 69)، و (المصري، تاريخ النشر غير مذكور) (128/5)، و (جمال، 1975، الصفحات 249-250)، و (السمالوطي، 1998، صفحة 253)

الأول: جزية الرؤوس وخراج الأراضي وما كان بمعناها، كالذي يأخذه العشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب، وهذا يصرف منه على مرافق الدولة والمصالح العامة، ومنها: رواتب الولاة والقضاة وأهل الفتوى من العلماء والجيش وإصلاح الطرق وعمارة المساجد والرباطات (للجهاد) والقناطر، والجسور، وسد الثغور، وإصلاح الأنهار العامة. والثاني: خمس الغنائم، والمعادن، والركاز، ويُصْرَفُ إلى الفقراء والمساكين واليتامى ومن كان في معناهم. والثالث: الزكاة بمختلف أنواعها، ويُنفَقُ منها على مستحقي الزكاة، الذين حددهم القرآن الكريم. والرابع: ما أخذ من تركة الميت الذي مات ولم يترك وارثاً، ويلحق به الضوائع التي لم يعرف أصحابها، وتصرف هذه الأموال إلى دواء الفقراء المرضى، وعلاجهم، وأكفان الموتى الذين لا مال لهم، ونفقة اللقيط وعقل جنايته، والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته، ونحو ذلك.

[14] رواه مسلم (1728) (1354/3) كتاب اللقطة، باب استحباب المؤاساة بفضول المال، من حديث أبي سعيد الخدري τ. والفَضْلُ: الزيادة، أي من كان عنده شيءٌ زاد عن حاجته، من دابةٍ، أو زادٍ، أو غيرهما من صنوف المال، فليدفعه لمن يحتاج إليه ولا يحبسه عنه. انظر: (النووي، شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 1392 هـ) (33/12).

[15] رواه الطبراني (الطبراني، تاريخ النشر غير مذكور) (751) (259/1) من حديث أنس τ مرفوعًا، وقال الألباني في (الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، تاريخ النشر غير مذكور) (2561) (345/2): «صحيح لغيره»، كما صححه في (الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1988) (5505) (967/2)، وعزاه الإمام الهيثمي في (الهيثمي، 1414هـ.) (167/8) (13554) للبزار - في «المسند» (7429) (26/14) -، وقال: «وإسناد البزار حسن». ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (12741) (154/12)، والبخاري في (الجعفي، 1989، صفحة 52)، والبيهقي في (أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، 2003) (19668) (5/10)، و (أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان،، 2003) (3117) (76/5)، وأبو يعلى في مسنده (2699) (92/5) من حديث ابن عباس τ مرفوعاً، ولفظه: «ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع»، والحديث صححه الألباني في (الألباني، صحيح الأدب المفرد، 1997، صفحة 67)، وقال الإمام الهيثمي في (الهيثمي، 1414هـ.) (167/8) (13555): «رجاله ثقات».

[16] رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (13206) (37/7)، وابن حزم في (الظاهري، تاريخ النشر غير مذكور) (283/4). صحيح

أثر أخلاق العمل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي

The Impact of Work Ethics on Quality an Islamic Economy Perspective

د. ملالة إيمان

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر

imanemelala@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/01 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تناول البحث إشكالية تأثير أخلاق العمل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي، حيث تم تحليل العلاقة بين أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي من خلال ثلاثة أبعاد هي: القوة، الأمانة والمسؤولية، والجودة في الاقتصاد الإسلامي من خلال بعدي الإحسان والإتقان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة حيث تم توزيعه على عينة من 123 عاملا بمؤسسة سوناريك. وبالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss تم تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات من خلال عدد من الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مستوى كل من أخلاق العمل والجودة جاء مرتفعا وفقا لمقياس الدراسة، وأن لأخلاق العمل أثر معنوي على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: إتقان، إحسان، أخلاق العمل، اقتصاد إسلامي، أمانة، جودة، قوة، مسؤولية.

Abstract :

This research include the problem of the impact of work ethics on quality an Islamic economy perspective, where was analysed the relationship between work ethics In Islamic economy through three dimensions: strong, honesty, responsibility and quality in Islamic economy through two dimensions: ihsan and itqan. In order to achieve the objectives of the research, the questionnaire was used as a main tool for collecting data on the study's variables; it was distributed on a sample consisting of 123 employees in Sonaric.

The researcher used statistical package for the social sciences SPSS to analyse and test study hypothesis through a number of statistical methods such as Arithmetic mean, Standard deviation, The sample linear regression and multiple regression analysis. The study reached several conclusions, the most important are both work ethics and quality in Islamic economy are high according to the scale of the study and the presence of significant effect of work ethics on quality in Islamic economy perspective.

***Key Words*:** Itqan, Ihsan, Work ethics, Islamic economy, honesty, Quality, Strong, Responsibility.

JEL Classification : J24, P49

* مرسل المقال: ملالة إيمان (imanemelala@gmail.com).

المقدمة:

تحظى الأخلاق في الإسلام بمكانة هامة، وعناية عظيمة سواء في القرآن الكريم أو في سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن خلال تتبع النصوص القرآنية التي تناولت الأخلاق نجد أن 1504 آية قرآنية عنيت بالأخلاق، وهو ما يمثل ربع آيات القرآن الكريم (السكارنة، 2014: 100)، فضلا عن عديد الأحاديث النبوية التي تناولتها ودعت إلى التحلي بها في سائر شؤون الحياة. وكما اعتنى الإسلام بالأخلاق العامة التي ينبغي أن يتحلى بها المسلم اعتنى أيضا بأخلاق العمل عناية بالغة ووضع لها تصورا متميزا، فهي ليست مفهوما جديدا وإنما تعود نشأتها إلى أكثر من 1400 سنة، حيث تضمن كل من القرآن الكريم والسنة النبوية المبادئ التوجيهية العريضة لها، كما اجتهد العلماء المسلمون على مر العصور في معالجة الأخلاق الخاصة بكل مهنة في مؤلفاتهم، وبيان الأخلاق التي ينبغي أن تتوفر في صاحب كل مهنة.

أما في العصر الحديث فقد كانت بداية الاهتمام بأخلاق العمل بعد الفضائح التي طالت عديد المؤسسات الكبرى في العالم، ليتزايد بعدها الاهتمام بها من قبل المنظمات والحكومات، ثم من قبل الباحثين في بداية السبعينات من القرن الماضي، لينتقل في مطلع الثمانينات من نفس القرن اهتمام الباحثين إلى أخلاق العمل في الإسلام، حيث أشارت عدة دراسات إلى أهميتها في تحسين أداء كل من الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

1. الإطار العام للدراسة وإجراءاته:

1.1. مشكلة الدراسة:

أضحت الجودة محور الاهتمام الرئيسي للعديد من المؤسسات التي تسعى لضمان استمراريتها وتنافسيتها على المستويين المحلي والعالمي، الأمر الذي يستدعى البحث عن العوامل التي تساهم في تحقيقها، ولهذا كانت هذه الدراسة تحاول التعرف على العلاقة بين أخلاق العمل والجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي من خلال دراسة وتحليل الإشكالية الآتية: ما أثر أخلاق العمل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلين الفرعيين الآتيين:

- ما أثر أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي على الإحسان؟
- ما أثر أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي على الإتقان؟

2.1. أهمية وأهداف الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تشكل إسهاما في البحث في العلاقة بين أخلاق العمل والجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يعد إضافة في هذا المجال لندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فهو مجال خصب للبحث والدراسة. ومن ثم كانت هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أثر أخلاق العمل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي من خلال إبراز مختلف الجوانب النظرية لكل من أخلاق العمل والجودة في الاقتصاد الإسلامي ثم الوقوف على تحليل العلاقة بينهما من خلال دراسة تطبيقية عملية، في محاولة لفتح الباب لإثراء هذا الموضوع.

3.1. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لأخلاق العمل أثر إيجابي على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي أثر إيجابي على الإحسان.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي أثر إيجابي على الإتقان.

4.1. نموذج الدراسة:

تستند الدراسة إلى النموذج الفرضي المتكون من متغيرين أساسين المتغير الأول وهو المتغير المستقل والمتمثل في أخلاق العمل من منظور الاقتصاد الإسلامي والذي يشمل ثلاث أبعاد هي: القوة، الأمانة والمسؤولية، والمتغير الثاني وهو المتغير التابع والمتمثل في الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي والتي تشمل بعدين هما الإحسان والإتقان، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

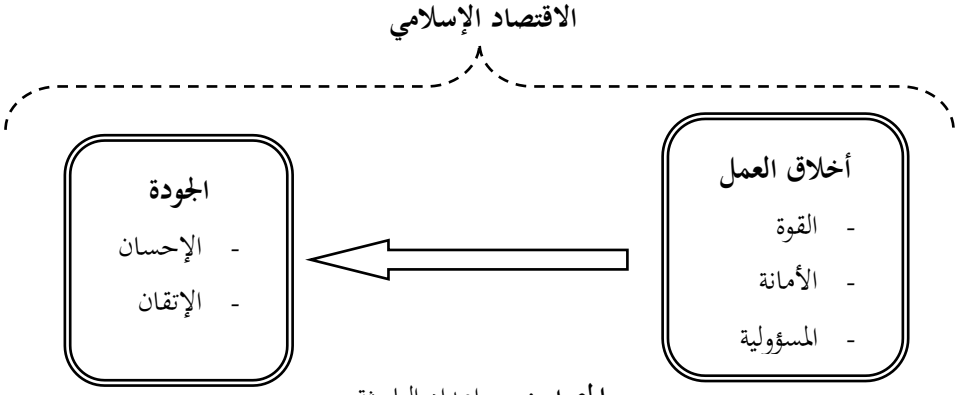

المصدر: من إعداد الباحثة

5.1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع عمال الإنتاج بالمؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة sonaric وحدة فرجيوة، والذي يتكون من 182 عاملا، وتم الرجوع إلى جداول سيكاران (1992: 388) لتحديد حجم العينة، حيث تبين أن حجم العينة الذي يتماشى مع المجتمع المستهدف بالدراسة هو 123 عاملا.

وقد تم توزيع 123 استبيانا وتم استرجاع 100 منها، وبعد مراجعة الاستبيانات المسترجعة تم استبعاد استبيانين اثنين منها لعدم اكتمال الإجابات على أسئلتها، وتم اعتماد 98 استبيانا للتحليل الإحصائي أي بنسبة 80% من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

6.1. منهجية الدراسة:

ناقشت هذه الدراسة أثر أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي من خلال أبعادها الثلاثة: القوة، الأمانة والمسؤولية على الجودة في الاقتصاد الإسلامي ممثلة ببعديها الإحسان والإتقان، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية هذه الدراسة. أما أداة الدراسة فتمثلت في استبيان يتكون من:

- **الجزء الأول:** يتعلق بالبيانات الشخصية للعمال من حيث: الجنس، السن، المستوى التعليمي والخبرة المهنية.
- **الجزء الثاني:** يتعلق بمتغير أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال 18 عبارة مقسمة على ثلاثة أبعاد؛ حيث مثلت القوة بـ 6 عبارات، الأمانة بـ 7 عبارات، أما المسؤولية فمثلت بـ 5 عبارات.
- **الجزء الثالث:** يتعلق بمتغير الجودة في الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال 9 عبارات، 4 منها للإحسان و5 للإتقان.

7.1. صدق وثبات أداة الدراسة:

وللتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين من أساتذة الجامعات وفي ضوء ملاحظاتهم واقتراحاتهم تم إثراء أداة الدراسة وبنائها في صورتها النهائية.

كما تم التأكد من ثبات أداة الدراسة وصدقها البنائي باستخدام معادلة ألفا-كرونباخ وقد بينت النتائج أن قيمة معامل ألفا-كرونباخ للمتغيرات تتراوح بين 0.678 و0.823 وهي أكبر من 0.6 المعدل المقبول إحصائيا، في حين بلغ معامل ألفا-كرونباخ لجميع متغيرات أداة الدراسة 0.908، وبالتالي فإن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

جدول رقم (01): معامل الثبات ألفا-كرونباخ للاستبيان

البعد	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا-كرونباخ
القوة	6	0.823
الأمانة	7	0.678
المسؤولية	5	0.758
الإحسان	4	0.797
الإتقان	5	0.706
الاستبيان ككل	**27**	**0.908**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

2. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

1.2. أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي:

يعرف Rokhman (2010: 22) أخلاق العمل في الإسلام بأنها مجموعة المبادئ الأخلاقية التي يمكن من خلالها التمييز بين ما هو صحيح وما هو خطأ وفقا لتعاليم الإسلام ويشير الغامدي (2010: 33) إلى أن أخلاق العمل من منظور الاقتصاد الإسلامي تتمثل في مجموعة الصفات الحسنة التي ينبغي أن تتوفر في صاحب المهنة ليتمكن من أداء عمله على الوجه الأمثل.وبالتأمل في آيات القرآن الكريم التي فيها إشارة إلى أخلاق العمل نجد أن أهمها وردت في آيتين: الأولى في قول موسى عليه السلام:﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة يوسف، آية 55)، والثانية في قول ابنة شعيب لأبيها بشأن موسى عليهما السلام:﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (سورة القصص، آية 26)، فالقوة (وتشمل العلم) والأمانة والحفظ

أو ما يعرف بالمسؤولية كلها أخلاق هامة ينبغي أن تتوفر في كل صاحب عمل أو وظيفة صغيرة كانت أو كبيرة.فأما القوة فتتمثل في كل ما يتطلبه العمل من خبرات ومهارات وقدرات؛ فهي تستدعي توافر الكفاية العلمية بحيث يكون الإنسان خبيرا بالعمل عارفا بطبيعته ومتطلباته، كما تستدعي القدرة على القيام به (الحارثي، 2003: 394)، ويؤكد الغزالي (1963: 80) على ضرورة توفر العلم قبل العمل لأن العمل لا يكون إلا بعلم بكيفية العمل.وأما الأمانة فهي خلق ثابت في النفس يعف به الإنسان عما ليس له به حق وإن تهيأت له ظروف العدوان عليه دون أن يكون عرضة للإدانة عند الناس، ويؤدي به ما عليه أو لديه من حق لغيره وإن استطاع أن يهضمه دون أن يكون عرضة للإدانة عند الناس، فهي بذلك تشتمل على ثلاثة عناصر (العفاني، 1997: 12/221–222):

- عفة الأمين عما ليس له به حق: لا تقتصر الأمانة على العفة عن الأموال، بل يدخل في حدود الأمانة العفة عن كل ما ليس للإنسان به حق؛
- تأدية الأمين ما يجب عليه من حق لغيره؛
- اهتمام الأمين بحفظ ما استؤمن عليه وعدم التفريط به والتهاون بشأنه.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلة ريدرزدايجست نشرت تحقيقا مثيرا استطلعت فيه آراء حوالي 3000 شخص، وطرحت عليهم 13 سؤالا عن الأمانة الشخصية والمهنية، فكانت المفاجئة أن 39 شخصا فقط أكدوا أنهم لم يقترفوا أية مخالفة من المخالفات الأخلاقية التي تم سؤالهم عنها، حيث أن 13 موظفا من بين كل 1000 موظف أكدوا أنهم يتمتعون بأمانة ونزاهة مطلقة وأنهم لم ولن يخونوا وظائفهم وأماناتهم أبدا (الغامدي، 2010: 175–176).أما المسؤولية فيراد بها تعهد الفرد بتنفيذ الأعمال المعهودة إليه بأقصى قدراته، مع تحمله تبعات ما ينتج عن ذلك (عبد القادر شلالي: 6)، فهي تقتضي بذلك شعور الفرد بتبعته في كل ما يوكل إليه وإدراكه أنه مسؤول عنه أمام الله عز وجل أولا، ثم أمام ضميره ومجتمعه.

2.2. الجودة في الاقتصاد الإسلامي:

يشير Ogunbado & Al-Otaibi (2013: 7) إلى أن مصطلح الجودة معقد ومن الصعب جدا التوصل إلى تعريف دقيق له ومتفق عليه، ويضيف بأن الإتقان والإحسان يستعملان في الإسلام للدلالة على الجودة. ويعرف الرواحنة (2009: 3) الجودة بأنها مجموعة المواصفات والخصائص للمنتج أو الخدمة والتي تولد القدرة على إشباع الحاجات المعلنة أو الضمنية، وهي بذلك تتضمن الخصائص والمميزات الحسنة لما يصدر عن الإنسان بإتقان وإحسان على حسب ما تقتضيه الصنعة ويحقق متطلبات المستفيد.

والجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي تتدرج من الإتقان والذي يتمثل في أداء المنتج بإحكام ودقة فنية مستوفيا كل المواصفات المطلوبة (السكارنة، 2014: 124)، وصولا إلى أعلى مستويات الجودة والمتمثلة في الإحسان وذلك عندما يتضمن المنتج مزايا تفوق ما يتوقعه العميل زيادة على المواصفات الأصلية (العجلوني، 2005: 11)، أو كما وصفه Beekun & Badawi(2005: 135) بأنه تحقيق التميز في العمل.

3.2. الدراسات السابقة للعلاقة بين أخلاق العمل والجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

توجد العديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت موضوع الدراسة بالبحث والتحليل، إلا أن الباحثة لم تعثر على دراسة تطرقت لأثر أخلاق العمل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي إلا بعض الإشارات التي كانت في ثنايا الدراسات التي تناولت إما أخلاق العمل أو الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

فمن الدراسات العربية التي تناولت الموضوع دراسة الرواحنة (2009)، والتي تهدف إلى معالجة الفقه الإسلامي للجودة، وذلك من خلال تحليل معالم الجودة في التشريع الإسلامي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن كل عمل يحتاج إلى القوة حتى يحقق النتائج المرجوة منه وأن جودته لا تكتمل إلا بتوفر صفة الأمانة، وأن المسؤولية شرط أساسي أيضا لتحقيق الجودة في العمل. في حين حاول العجلوني (2005) من خلال دراسته توضيح المفهوم الإسلامي للجودة واقتراح نموذج لإدارة الجودة يقوم على أساس المنهج الإداري الإسلامي، وتوصل الباحث من خلالها إلى أن الإسلام يملك رؤيته ومنهجه الخاص للجودة، وأن للأخلاق دورا هاما في تحقيقها. أما دراسة أحمد عمر عبد الله إبراهيم وعمر التيجاني (2012) فتهدف إلى التعرف على آراء هيئة التدريس بالجامعات السودانية حول نظام إدارة الجودة ومدى توافقه مع ما يدعو إليه منهج القرآن والسنة، ويبين أن القوة والأمانة صفتان أساسيتان ينبغي توفرها في العامل، وأنه بدون توفر صفة الأمانة لا يمكن لأي قوة من علم ومهارة تحقيق التحسين المستمر للعمل للوصول به إلى مرتبة الإحسان.

أما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فمنها دراسة Al Mansoori (2012) والتي تهدف إلى تحليل العلاقة التي تربط بين أخلاق العمل في الإسلام وتأثيرها على أداء الموظفين، وتوصل من خلالها الباحث إلى أن لأخلاق العمل علاقة إيجابية بأداء العاملين، كما لها علاقة إيجابية مع الجودة باعتبارها معيارا للأداء. كما ناقشت أيضا دراسة Shuriye *et al* (2009) أخلاق العمل التي ينبغي أن يتحلى بها العامل أثناء أدائه لعمله حتى يتمكن من إتقانه، وأكدت بأن الإسلام وضع أسس الجودة والإتقان، وأن تحقيق ذلك يتطلب من العامل التحلي بمجموعة من الأخلاق التي نص عليها القرآن الكريم باعتباره مدونة لسلوك المؤمن في سائر أعماله. في حين تبحث دراسة Ishak & Osman (2016) إدارة الجودة من منظور إسلامي وتحاول التعرف على القيم الإسلامية التي تضمن تحقيق الجودة، وقد حصرتها في 18 قيمة على رأسها الأمانة والمسؤولية والمعرفة باعتبارها قيما مهمة لضمان إتقان العمل وإنجازه بطريقة مثالية.

أما دراسة Hasliza *et al* (2016) فتهدف إلى معالجة نظام إدارة الجودة من المنظور الإسلامي في ماليزيا، وتشير إلى أن ماليزيا تمكنت من تطوير نظام إدارة الجودة من منظور إسلامي MS 1900 انطلاقا من دمج القيم الإسلامية في نظام إدارة الجودة ISO 9001، ويقوم MS 1900 على ثلاث ركائز أساسية أهمها تطوير نظام إدارة الجودة يتوافق مع الإسلام من خلال تعزيز الممارسات الأخلاقية الجيدة على جميع المستويات في المنظمة، لا سيما وأن الإسلام تضمن الأخلاق التي تعتبر مبادئ توجيهية ينبغي أن يتحلى بها كل من المدير والموظف على حد سواء، وتشير الدراسة إلى أنه إلى غاية سنة 2014 تمكنت 27 منظمة من الحصول على MS 1900، وهو ما تؤكده أيضا دراسة أجراها Siti Arni & Ilhaamie (2011) حيث تشير إلى أن ماليزيا تمكنت سنة

2005 من تطوير MS 1900 والذي يعد أو نظام إدارة جودة في الإسلام يغرس متطلبات الشريعة الإسلامية في إدارة الجودة ويركز على القيم والأخلاق، وأن أي منظمة تسعى للحصول على MS1900 يجب أن تتضمن أن الأخلاق التي تمارس في المنظمة لا تتعارض مع أخلاق الإسلام، ويجب تعزيز أخلاق الإسلام كالتعاون والأمانة والإخلاص في المنظمة.

3. عرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة:

1.3. الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

سيتم توضيح خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية؛ أي حسب الجنس، العمر، المستوى التعليمي، والخبرة المهنية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات والخصائص	العدد	النسبة %
	ذكر	98	100
الجنس	أنثى	0	0
	المجموع	**98**	**100**
	أقل من 30 سنة	40	40.8
	من 31 إلى 40 سنة	34	34.7
العمر	من 41 إلى 50 سنة	11	11.2
	أكثر من 50 سنة	13	13.3
	المجموع	**98**	**100**
	الابتدائي	11	11.1
	المتوسط	42	42.9
المستوى التعليمي	الثانوي	32	32.7
	الجامعي	13	13.3
	المجموع	**98**	**100**
	أقل من 5 سنوات	43	43.9
	من 5 إلى 10 سنوات	27	27.6
الخبرة المهنية	من 10 إلى 15 سنة	6	6.1
	أكثر من 15 سنة	22	22.4
	المجموع	**98**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

من خلال الجدول نلاحظ أن كل المجيبين على الاستبيان كانوا من الذكور حيث مثلوا ما نسبته 100%، وهذا ربما راجع إلى طبيعة العمل، فضلا أن أغلبهم كانوا من فئة الشباب الذين يقل سنهم عن 30 سنة حيث مثلوا ما

نسبته 40.8% من عينة الدراسة وهي أعلى نسبة، في حين أن 34 من المجيبين يتراوح عمرهم بين 30 و40 سنة بنسبة 34.7%، وبلغ عدد المجيبين بين 40 و50 سنة 11 مجيبا بنسبة 11.2%، بينما العاملون الأكبر من 50 سنة فمثلوا 13 عاملا بنسبة 13.3%، وهو ما يبين بأن المؤسسة تمتلك موارد بشرية فتية قادرة على أداء عملها على أكمل وجه.

أما عن المستوى التعليمي فقد بلغ عدد المجيبين الدارسين بالطور الابتدائي 11 عاملا بنسبة 11.1%، في حين بلغ عدد المجيبين الدارسين بالطور المتوسط 42.9% وهي أعلى نسبة، أما الدارسين بالطور الثانوي فقد بلغ عددهم 32 عاملا بنسبة 32.3%، بينما الجامعيين فقد بلغ عددهم 13 عاملا بمعدل 3.13%. كما يتضح من الجدول أعلاه أن عدد العاملين الذين مستوى خبرتهم أقل من 5 سنوات يمثل 43 عاملا أي ما نسبته 43.9% وهي أعلى نسبة وهو ما يبين أن العاملين بهذه المؤسسة من أصحاب الخبرة القليلة، في حين أن 27 عاملا لهم مستوى خبرة يتراوح بين 5 و10 سنوات بنسبة 27.6%، أما عدد العاملين الذين تتراوح خبرتهم بين 10 سنوات و15 سنة هو 6 عاملين بنسبة 6.1%، بينما 22 عاملا لهم مستوى خبرة يفوق 15 سنة بنسبة 22.4%.

2.3. مستوى أخلاق العمل والجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

أ. مستوى أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي:

سيتم من خلال الجدول الآتي التعرف على مستوى أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي:

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقييم
القوة	4.1395	0.59093	مرتفع
الأمانة	4.1516	0.52009	مرتفع
المسؤولية	4.1612	0.56980	مرتفع
أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي	4.1502	0.47832	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

يبين الجدول رقم (03) المتوسطات الحسابية لأبعاد أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي والتي تراوحت بين (4.1395-4.1612) بانحرافات معيارية تتراوح بين (0.52009-0.59093)، والملاحظ أنها تقع في المجال (3.6-4.2) على سلم ليكرت وبالتالي فهي تشكل قبولا بمستوى مرتفع، كما أن المتوسط الحسابي لمتغير أخلاق العمل ككل بلغ 4.1502 بانحراف معياري 0.47832 وهو مستوى مرتفع، الأمر الذي يبين أن مستوى أخلاق العمل من منظور الاقتصاد الإسلامي لدى عينة الدراسة هو مستوى مرتفع.

ب. مستوى الجودة في الاقتصاد الإسلامي:

سيتم من خلال الجدول الآتي التعرف على مستوى الجودة في الاقتصاد الإسلامي:

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للجودة في الاقتصاد الإسلامي

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقييم
الإحسان	4.0995	0.70321	مرتفع
الإتقان	4.0469	0.54398	مرتفع
الجودة في الاقتصاد الإسلامي	4.0703	0.52853	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

يتضح من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي للجودة في الاقتصاد الإسلامي بلغ 0703.4 بانحراف معياري 0.52853 وهو يقع في المجال (3.6-4.2) على سلم ليكرت وبالتالي فهو يتمتع بمستوى قبول مرتفع، كما أن بعدي الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي يتمتعان بمستوى قبول مرتفع؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل من الإحسان والإتقان 4.0995 و4.0469 بانحراف معياري 0.70321 و0.54398 على التوالي، وبذلك نخلص إلى أن مستوى الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي لدى عينة الدراسة مرتفع.

3.3. اختبار فرضيات الدراسة:

أ. اختبار الفرضية الرئيسية:

يعتبر نموذج الانحدار الخطي البسيط الأسلوب الإحصائي الملائم لتحديد أثر أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي كمتغير مستقل على الجودة في الاقتصاد الإسلامي كمتغير تابع، ومعرفة إذا كان الأثر ذو دلالة إحصائية، والنتائج يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): الانحدار الخطي لأثر أخلاق العمل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي

المتغير	معامل	معامل	معامل	قيمة	اختبار t		اختبار F	
المستقل	**الارتباط**	**التحديد**	**الانحدار**	**β**	**قيمة t**	**sig**	**قيمة F**	**sig**
الثابت	0.665	0.442	1.021	0.665	2.902	0.005	76.069	**0.000**
أخلاق العمل في ا إ			0.735		8.722	0.000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة ارتباط بين أخلاق العمل والجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي، حيث بلغ معامل الارتباط 66.5%، وأن معامل الانحدار الذي بلغ 0.735 سببه تأثير أخلاق العمل على الجودة، ويعزز ذلك قيمة معامل التحديد الذي قدر بـ 0.442 والذي يشير إلى أن المتغير المستقل أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي يفسر 44.2% من التباين في المتغير التابع الجودة في الاقتصاد الإسلامي، في حين 8.55% من التغيرات في الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي ترجع إلى عوامل أخرى.

كما يتبين أن قيمة F المحسوبة بلغت 76.069 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 4.001 عند درجة حرية (96، 1)، ودلالتها 0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير التابع الجودة في الاقتصاد الإسلامي والمتغير المستقل أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي. وحسب نتائج اختبار t فإن أخلاق العمل تؤثر في مستوى الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي لأن قيمتها المحسوبة أكبر من قيمته الجدولية 8.722>1.990 عند مستوى الدلالة 0.05، كما يظهر من خلال الجدول أن أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي لها تأثير إيجابي على المتغير التابع الجودة في الاقتصاد الإسلامي؛ حيث بلغت قيمة 0.665 β وهي قيمة موجبة تبين وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين المستقل والتابع.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين أخلاق العمل والجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي كالآتي:

الجودة في الاقتصاد الإسلامي = 1.021+ (0.735× أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي)

وبهذا نقبل الفرضية الرئيسية: لأخلاق العمل أثر إيجابي على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

وبغرض معرفة وتحديد أثر أبعاد لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي (القوة، الأمانة، المسؤولية) كمتغير مستقل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي باعتبارها المتغير التابع سيتم الاعتماد على الانحدار المتعدد باعتباره الأسلوب الإحصائي المناسب، والنتائج يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): أثر المتغيرات الفرعية لأخلاق العمل على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي بطريقة STEPWISE

المتغير	معامل	معامل	معامل	قيمة	اختبار t		اختبار F	
المستقل	الارتباط	التحديد	الانحدار	β	قيمة t	sig	قيمة F	sig
الثابت	0.658	0.433	1.342		4.159	0.000	36.343	**0.000**
المسؤولية			0.374	0.403	3.879	0.000		
القوة			0.284	0.317	3.054	0.003		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

يبين معامل الارتباط الذي يبلغ 65.8% وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين المستقلين الفرعيين المسؤولية والقوة والمتغير التابع الجودة في الاقتصاد الإسلامي، ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.433 إلى أن المسؤولية والقوة تفسر ما نسبته 43.3% من الجودة في الاقتصاد الإسلامي، زيادة على ذلك فإن قيمة F أيضا تثبت أن للمسؤولية والقوة دلالة إحصائية لأن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (36.343>3.150) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية (95، 2)، مما يعني وجود علاقة معنوية بين المتغيرين المستقلين الفرعيين المسؤولية والقوة والمتغير التابع الجودة في الاقتصاد الإسلامي. كما يتضح من خلال الجدول أن 37.4% من التغيرات في الجودة في الاقتصاد الإسلامي ترجع إلى المسؤولية، و28.4% من التغيرات ترجع إلى القوة، ويشير اختبار t إلى أن المسؤولية والقوة يؤثران على الجودة في الاقتصاد الإسلامي حيث أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (3.879>1.990) و(3.054>1.990) لكل من المسؤولية والقوة على التوالي عند مستوى

الدلالة 0.05. بينما يشير معامل β الذي يبلغ 0.403 و0.317 لكل من المسؤولية والقوة على التوالي إلى وجود علاقة طردية متوسطة بينهما وبين الجودة في الاقتصاد الإسلامي.

ويمكننا من خلال الجدول اعتماد العلاقة الآتية:

الجودة في الاقتصاد الإسلامي= 1.342 + (0.374 × المسؤولية) + (0.284 × القوة)

وقد تم إزاحة المتغير المستقل الفرعي الأمانة لانعدام وجود دلالة إحصائية له، وبهذا يتضح أن أبعاد أخلاق العمل التي تؤثر على الجودة في الاقتصاد الإسلامي هي المسؤولية والقوة.

ب. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يعتبر نموذج الانحدار الخطي البسيط الأسلوب الإحصائي الملائم لتحديد أثر أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي كمتغير مستقل على الإحسان كمتغير تابع، ومعرفة إذا كان الأثر ذو دلالة إحصائية، والنتائج يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): الانحدار الخطي لأثر أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي على الإحسان

المتغير	معامل	معامل	معامل	قيمة	اختبار t		اختبار F	
المستقل	الارتباط	التحديد	الانحدار	β	قيمة t	sig	قيمة F	sig
الثابت	0.510	0.260	0.986		1.830	0.070	33.783	0.000
أخلاق العمل في ا إ			0.750	0.510	5.812	0.000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة ارتباطية بين أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي والإحسان، حيث بلغ معامل الارتباط 51%، وأن معامل الانحدار الذي بلغ 0.750 سببه تأثير أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي على الإحسان، ويعزز ذلك قيمة معامل التحديد التي قدرت بـ 0.260 والتي تشير إلى أن أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي تفسر 26% من التباين في الإحسان، بينما ترجع 74% من التغيرات في الإحسان إلى عوامل أخرى.

ويتبين أيضا من خلال الجدول أن قيمة F بلغت 33.783 عند درجات حرية (1، 96) وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (33.783>4.001) ودلالتها تساوي 000.0 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير التابع الإحسان والمتغير المستقل أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي. وحسب نتائج اختبار t فإن أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي تؤثر في الإحسان لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (5.812>1.990) ودلالتها أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، كما يظهر من خلال الجدول أن أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي لها تأثير إيجابي على المتغير التابع الإحسان؛ حيث أن قيمة β بلغت 0.510 وهي قيمة موجبة تبين وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين المستقل والتابع.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي والإحسان كالآتي:

الإحسان = 0.986+ (0.750× أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي)

وبهذا نقبل الفرضية الفرعية الأولى: لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي أثر إيجابي على الإحسان.

وبغرض معرفة وتحديد أثر أبعاد لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي (القوة، الأمانة، المسؤولية) كمتغير مستقل على الإحسان باعتباره المتغير التابع سيتم الاعتماد على الانحدار المتعدد باعتباره الأسلوب الإحصائي المناسب، والنتائج يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (08): أثر المتغيرات الفرعية لأخلاق العمل في الاقتصاد على الإحسان بطريقة STEPWISE

المتغير	معامل	معامل	معامل	قيمة	اختبار t		اختبار F	
المستقل	الارتباط	التحديد	الانحدار	β	قيمة t	sig	قيمة F	sig
الثابت	0.509	0.259	1.486		3.264	0.002	33.545	**0.000**
المسؤولية			0.628	0.509	5.792	0.000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

يبين معامل الارتباط الذي بلغت نسبته 50.9% وجود علاقة ارتباط بين المسؤولية والإحسان، كما يشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.259 إلى أن المسؤولية تفسر ما نسبته 25.9% من التباين في الإحسان، فضلا عن أن قيمة β التي تبلغ 0.509 تشير إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين المسؤولية والإحسان. كما يتضح من خلال الجدول أن 62.8% من التغيرات في الإحسان ترجع إلى المسؤولية، بينما 37.2% من التغيرات في الإحسان ترجع إلى عوامل أخرى. كما يشير اختبار t إلى أن للمسؤولية أثر على الإحسان؛ حيث أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (5.792>1.990) عند مستوى الدلالة 0.05. وتثبت قيمة F أن للمسؤولية دلالة إحصائية لأن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (33.545> 4.001) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية (96، 1)، مما يعني وجود علاقة معنوية بين المسؤولية والإحسان.

ويمكننا من خلال نتائج الجدول اعتماد العلاقة الآتية:

الإحسان= 1.486 + (0.628 × المسؤولية)

والملاحظ أنه قد تمت إزاحة المتغيرين المستقلين الفرعيين القوة والأمانة لانعدام وجود دلالة إحصائية له، وبذلك تكون المسؤولية البعد الوحيد المؤثر على الإحسان.

ت. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يعتبر نموذج الانحدار الخطي البسيط الأسلوب الإحصائي الملائم لتحديد أثر أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي كمتغير مستقل على الإتقان كمتغير تابع، ومعرفة إذا كان الأثر ذو دلالة إحصائية، والنتائج يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): الانحدار الخطي لأثر أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي على الإتقان

المتغير	معامل	معامل	معامل	قيمة	اختبار t		اختبار F	
المستقل	الارتباط	التحديد	الانحدار	β	قيمة t	sig	قيمة F	sig
الثابت	0.635	0.403	1.049		2.801	0.006	64.922	0.000
أخلاق العمل في ا إ			0.722	0.635	8.057	0.000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

يبين الجدول وجود علاقة ارتباط بين أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي والإتقان، حيث بلغ معامل الارتباط 63.5%، وأن معامل الانحدار الذي بلغ 0.722 سببه تأثير أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي على الإتقان، ويؤكد ذلك معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.403 مما يعني أن 40.3% من التغيرات في الإتقان يعود سببها إلى أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي، بينما ترجع 59.7% من التغيرات في الإتقان إلى عوامل أخرى.

زيادة على ذلك قيمة F أيضا تثبت أن لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي دلالة إحصائية لأن قيمتها المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (64.922>2.758) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية (96، 1)، مما يعني أنه توجد علاقة ذات معنوية بين المتغير المستقل أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي والمتغير التابع الإتقان. وحسب نتائج اختبار t فإن أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي تؤثر على الإتقان لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (8.057>1.990) عند مستوى الدلالة 0.05، بينما تبين قيمة β التي تبلغ 0.635 وهي قيمة موجبة وجود علاقة طردية قوية بين أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي والإتقان.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي والإتقان كالآتي:

الإتقان = 1.049 + (0.722 × أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي)

وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية:

- لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي أثر إيجابي على الإتقان.

وبغرض معرفة وتحديد أثر أبعاد لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي (القوة، الأمانة، المسؤولية) كمتغير مستقل على الإتقان من منظور الاقتصاد الإسلامي باعتباره المتغير التابع سيتم الاعتماد على الانحدار المتعدد باعتباره الأسلوب الإحصائي المناسب، والنتائج يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): أثر المتغيرات الفرعية لأخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي على الإتقان بطريقة STEPWISE

المتغير	معامل	معامل	معامل	قيمة	اختبار t		اختبار F	
المستقل	الارتباط	التحديد	الانحدار	β	قيمة t	sig	قيمة F	sig
الثابت	0.635	0.404	1.047		2.741	0.007	21.196	**0.000**
المسؤولية			0.190	0.199	1.677	0.097		
الأمانة			0.288	0.275	2.643	0.010		
القوة			0.246	0.267	2.444	0.016		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS V 22

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة ارتباط بين أبعاد أخلاق العمل في الاقتصاد الإسلامي والإتقان، حيث بلغ معامل الارتباط 63.5%، ويعزز ذلك قيمة معامل التحديد التي قدرت بـ 0.404 والتي تشير إلى أن المتغير المستقل يفسر 40.4% من التباين في المتغير التابع، ويبين معامل الانحدار أن 19% من التغيرات في الإتقان يعود سببها إلى المسؤولية و28.8% يرجع سببها إلى الأمانة و24.6% يرجع سببها إلى القوة.

ويتبين من خلال الجدول أيضا أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (2.758<21.196) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية (94، 3)، مما يعني وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الفرعية المستقلة والمتغير التابع، ويشير اختبار t إلى أن الأمانة والقوة يؤثران على الإتقان حيث أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.990<2.643) و(1.990<2.444) للمتغيرين على التوالي عند مستوى الدلالة 0.05، في حين أن قيمة t المحسوبة للمسؤولية أقل من قيمتها الجدولية (1.990>1.677) ومستوى دلالتها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05<0.097) وبالتالي ليس لها دلالة إحصائية. وتشير قيمة β لكل من الأمانة والقوة والتي تبلغ 0.275 و0.267 إلى وجود علاقة طردية متوسطة بينهما وبين الإتقان، في حين أن قيمة β للمسؤولية 0.199 تبين وجود علاقة طردية ضعيفة بين المسؤولية والإتقان.

ومن ثم يمكن صياغة المعادلة الآتية:

الإتقان = 1.047 + (0.288 × الأمانة) + (0.246 × القوة) (0.199 × المسؤولية)

الخاتمة:

تعتبر أخلاق العمل محدد أساسي من محددات الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يوجب على المؤسسات الاهتمام بتعزيز أخلاق العمل لدى عمالها وموظفيها بهدف تحقيق الجودة، ومن ثم تعزيز المكانة التنافسية لهذه المؤسسات، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في الآتي:

– سجلت أخلاق العمل مستوا مرتفعا وفقا لمقياس الدراسة، كما سجلت مختلف أبعادها والمتمثلة في القوة، الأمانة، والمسؤولية مستويات مرتفعة، وهو ما يبين أن عمال المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة يملكون القوة الكافية التي تسمح لهم بأداء أعمالهم، كما أنهم يؤدونها بأمانة ومسؤولية عالية.

– سجلت الجودة مستوا مرتفعا، كما سجل كل من بعديها الإحسان والإتقان مستوا مرتفعا، وهو ما يؤكد أن العمال بالمؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة يحرصون على إجادة أعمالهم وأدائها بإتقان وإحسان.

– تؤثر أخلاق العمل تأثيرا إيجابيا على الجودة من منظور الاقتصاد الإسلامي؛ حيث يؤثر كل من بعدي القوة والمسؤولية تأثير إيجابي على الجودة، في حين أنه لا يوجد أي تأثير لبعد الأمانة على الجودة.

– تؤثر أخلاق العمل تأثيرا إيجابيا على الإحسان؛ وتبين أن البعد الوحيد الذي يؤثر تأثير إيجابي على الإحسان هو المسؤولية، في حين أن بعدي القوة والأمانة لا يؤثران على الإحسان.

– تؤثر أخلاق العمل تأثيرا إيجابيا على الإتقان، حيث يؤثر كل من بعدي القوة والأمانة تأثيرا إيجابيا متوسطا على الإتقان، بينما تؤثر المسؤولية على الإتقان تأثيرا ضعيفا.

بناء على نتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

– تبني مدونات عمل تستند إلى القيم والأخلاق الإسلامية.

– التدريب والتأهيل عن طريق تنظيم حلقات وورش عمل ودورات تدريبية في مجال أخلاق العمل.

– تبني معيار إدارة الجودة الإسلامي MS 1900، والذي يرتكز على سيادة أخلاق العمل من منظور الاقتصاد الإسلامي في مكان العمل كشرط أساسي للحصول على MS 1900.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم
- أحمد، عمر عبد الله إبراهيم وعمر، التيجاني (2012)، آراء حول ما جاء في نظام إدارة الجودة ومنهج القرآن والسنة، مجلة العلوم الاقتصادية، مج 13، ع 3.
- الحارثي، جريبه بن أحمد بن سنيان (2003)، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الرواحنة، علي جمعة (2009)، محددات الجودة في الفقه الإسلامي وأبعادها التشريعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 5، ع 4.

- السكارنة، بلال خلف (2014)، أخلاقيات العمل، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- سيكاران، أوما (1992) طرق البحث في الإدارة مدخل بناء المهارات البحثية، ترجمة بسيوني، إسماعيل علي والعزاز، عبد الله بن سليمان، مطابع جامعة آل سعود، السعودية.
- شلالي، عبد القادر، أثر القيم التنظيمية على الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية من منظور أخلاقي، مجلة معارف، البويرة.
- العجلوني، إبراهيم طه (2005)، إدارة الجودة في الإسلام، مؤتمر جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد، الشارقة، الإمارات.
- العفاني، سيد بن حسين (1997)، صلاح الأمة في علو الهمة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الغزالي، أبي حامد محمد ابن محمد (1963)، ميزان العمل، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.
- الغامدي، سعيد بن ناصر (2010)، أخلاقيات العمل ضرورة تنموية ومصلحة شرعية، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، ع 242.

- Almansoori, Yousof (2012) Islamic work ethics and employee performance in the UAE oil and gas industry, Msc in project management, Faculty of business, The British University in Dubai.
- Beekun, Rafik & Badawi, Jamal (2005) Balancing ethical responsibility among multiple organizational stakeholders the Islamic perspective, Journal of business ethics, N 60.
- Hasliza, Ali Mohamad and others (2016), Implementation of Islamic quality management system MS1900 and its benefits: a case study at the department of Hajj Waqf and Zakat Malaysia, Vol 6, N 2.
- Siti Arni, Basir, & Ilhaamie, Azmi Abd Ghani (2011), Malaysian Islamic quality management system MS1900 from an Islamic perspective: an implementation model, Shariah journal, Vol 19, N 2.
- Ishak, Amal Hayati & Osman, Muhamad Rahimi (2016), A systematic literature review on Islamic values applied in quality management context, Journal business ethics, Vol 138, N 1.
- Ogunbado Ahamad Faosiy & Al-Otaibi, Asia Mus'ad (2013) Is quality management an islamic value?, Journal of business and management, Vol 8, N 3.
- Rokhman, Wahibur (2010), The effect of islamic work ethics on work outcomes, Electronic journal of business ethics and organization studies, Vol 15, N1.
- Shuriye, Abdi O and others (2009), ethics of engineering education, International Islamic university Malaysia.

واقع رأس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر

The Reality Human Capital of Scientific Research Institutions in Supporting the Process of Technological Innovation in Algeria

د. عباس نوال

مخبر إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي

MECAS

جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

abbes.nawal@yahoo.com

أ.د. بوثلجة جمال عبد الناصر

جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

bouteldja_nacer@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/11/01 تاريخ القبول: 2020/09/29

الملخص: يهدف هذا البحث الى دراسة واقع أس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي بالجزائر و بتالي تبين مدى مساهمة الباحثين في عملية الإبداع التكنولوجي من خلال دراسة عدد براءات الاختراع على حسب تخصصات العلمية و تحليل عدد الباحثين وعدد طلبة دكتوراه بمراكز البحث العلمي و مخابر البحث والبيانات مأخوذة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz لسنة 2018. واستخلصنا في الاخير ان مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تلعب دور مهم في تكوين الباحثين من خلال توفير لهم عدد مهم من مخابر ومراكز البحث العلمي لتطوير كفاءات ومهارات الباحثين لتحقيق الانتاج المعرفي والعلمي و تعزيز التطوير التكنولوجي والابداع.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري ،الابداع التكنولوجي ، مراكز البحث العلمي ، عدد براءات الاختراع ، عدد الباحثين

Abstract : The objective of this research is to study the status of human capital of scientific research institutions in Algeria and to show the contribution of researchers in the process of technological innovation by studying the number of patents according to the scientific disciplines and analyzing the number of researchers and the number of PhD students in scientific research centers and research laboratories. Ministry of Higher Education and Scientific Research www.mesrs.dz for 2018. Finally, we conclude that the institutions of higher education and scientific research play an important role in the formation of researchers by providing them with an important number of laboratories and scientific research centers to develop the competencies and skills of researchers to achieve knowledge and scientific production and to promote technological development and innovation.

***Key Words*:** Human capital, Technological innovation, Scientific research centers, Number of patents, Number of researcher.

JEL Classification : J24, O15, O32, I23.

*مرسل المقال: عباس نوال (abbes.nawal@yahoo.com)

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات وتغيرات هائلة في مختلف المجالات من أبرز هذه التغيرات هو التحول نحو اقتصاد المعرفة ، وهذا الاقتصاد الذي أصبحت فيه المعرفة موردا أساسيا في عمليات الإنتاج ، حيث أضحت المعرفة عاملا رئيسيا وأساسيا في توليد الثروة ومصدر مهم للميزة التنافسية وتعمل على تحقيق الرفاهية.

يعد الاستثمار في الرأس المال البشري احد الاستراتيجيات الادارة الحديثة التي تهتم برفع انتاجية و اداء الموظف بواسطة التعليم والتدريب و تطوير مهاراته وقدراته الابداعية لتوليد معارف جديدة . ويعد رأس المال البشري احد الدعائم والركائز الاساسية في تحقيق الابداع والابتكار.

وقد أصبح موضوع الإبداع والابتكار ضرورة ملحة للمؤسسات والمنظمات التي تريد التميز والصدارة والقدرة على المواجهة و المنافسة وتقديم ما هو جديد وبالتالي النمو والازدهار (Hamel, 2006)

ان مراكز البحث العلمي اصبح امرا مهما وضروري ، وتتميز الدول المتقدمة بكثرة انشاء المراكز العلمية للبحث العلمي والتكنولوجي .وتسعى هذه الدول بتوفير جميع امكانيات لدعم الابحاث العلمية من اجل التنمية و التطوير ويبين هذا التعريف الواسع والتي ذكرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كالآتي : إن الابداع هو مجال متكامل و طرق مستخدمة للتغيير التي تتبناها وتطبقها المنظمة لتحسين أدائها ولتحقيق النجاح في تحسين نتائج أعمالها الاقتصادية.

الهدف من هده الدراسة: هو تبين واقع رأس المال البشري في دعمه للإبداع التكنولوجي في الجزائر من خلال منظومة التعليم العالي والبحث العلمي .

الاشكالية الدراسة فتتمثل في: ما هو واقع راس المال البشري لمراكز البحث العلمي في تحقيق الإبداع التكنولوجي بالجزائر ؟

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية بحثنا قمنا بتقسيم المقال إلى محورين ، المحور الاول يتمثل في الاطار النظري حول مفاهيم خاصة برأس المال البشري و مراكز البحث العلمي و الإبداع التكنولوجي.اما المحور الثاني يتم فيه تقيم اداء الباحثين في مراكز البحث العلمي من خلال عدد مراكز البحث العلمي و عدد براءات الاختراع و هدا لتبين واقع الابداع التكنولوجي بالجزائر.

1. الاطار النظري:

1.1. رأس المال البشري :

لقد تعددت تعاريف رأس المال البشري باختلاف الباحثين ويمكن ذكر بعض منها :

- اعتبر(Becker, 1993) في كتابه "رأس المال البشري" أنه مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع و الآلات"

– هاريسون ومايرز فيعرفان رأس المال البشري بأنه: "جميع القوى البشرية القادرة على شغل الوظائف الإدارية والفنية". وهذا بالنسبة للمنظمة. (الإنمائي، 2003)

-عرف(JAC, 2000) رأس المال البشرى بانه "الخبرات والمعارف والمبادرات والقدرات التى يمتلكها الافراد ويستعملها في الانتاج ويتم قياسها عن طريق التدريب والتطوير ونظام الحوافز"

-هو عبارة عن معرفة شخصية وخبرة علمية و مهارات وقدرات الإبداعية والابتكارات التي يمتلكها افراد المنظمة. (الرحمان، 2013،ص 08)

-عرف (Lacey, 2010,p02)"ان رأس المال البشري يتكون من ثلاث عناصر اساسية وهي : الكفاءة ، المعرفة، الخبرة ".

2.1.أهمية رأس المال البشري :

تتمثل أهمية رأس المال البشري فى:

-الكفاءات البشرية هي أساس البحث العلمي والعمل على توظيف نتائجه.

-يساهم رأس المال البشري في خلق مصادر جديدة للدخل الوطني بدلا عن مداخيل لثروات الطبيعية كالنفط .

-إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة و الخبيرة ،هي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-رأس المال البشري هو أساس الإبداع والابتكار و انشاء معارف جديدة .

– العنصر البشري يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية وذلك عن طريق التعليم , اذ يساهم التعليم في تراكم رأس المال البشري وبتالي يؤدي الى التقدم التقني و الذي يعد مصدرا من مصادر التنمية المستدامة.

– التعليم يؤثر على الانتاجية وهذا من خلال مقارنة الأجور بين الاشخاص المتعلمين و الغير المتعلمين , وكذلك التعليم يساهم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع القدرة الذهنية في الاستيعاب و يعمل على رفع مستوى الانتاجية لمختلف قطاعات الاقتصادية. (اليفي، 2013،ص6-7)

3.1.تعريف مراكز البحث العلمي:

– مراكز البحث العلمي هي عبارة عن وحدات جامعية علمية ، غير نمطية ، تتسم بإنجازات البحثية وتسعى لتحقيق الريادة وتهدف خدماتها للمجتمع من اجل تنمية ومواكبة التطور العلمي واختزال الفجوة العلمية مع الدول المتقدمة (السيد، 2003،ص82-84)

– المراكز البحث هو كيان مستقل يوفر القيادة المحفزة و بأفضل طرق وممارسات ويوفر الدعم (ويكيبيدا 2014)

ان مراكز البحث العلمي تعمل على التطوير والابداع و دفع بعجلة الانتاج العلمي من أجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية و التنموية المحددة .

4.1. أهداف مراكز البحث العلمي:

-تحقيق الريادة في مجال التخصص ، من خلال توظيف الابحاث العلمية الى عمل افضل في مجال التخصص.

-تحقيق الترابط بين الباحثين والخبراء في الجامعات و الصناعة، و كذلك مع مختلف القطاعات الاخرى .

-اجراء ابحاث علمية ومخصصة في مجالات ذات اهمية وطنية واستراتيجية.

-بناء قاعدة علمية تعد نواة المركز البحثي.

-تسهيل التواصل والانسجام بين التجربة الاكاديمية والعلمية.

-تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس وللباحثين (القاسم، 2014،ص262-276)

5.1. معايير تصنيف مراكز البحث دوليا:

تم تحديد ثلاث معايير اساسية لتصنيف مراكز البحث العلمي لترتيبا دوليا ومتمثل في :

أ. معيار توفير الموارد :

- الموارد البشرية ومدى كفاءتها.
- وجود عدد كبير من الباحثين .
- وجود عقود شراكة بين مختلف الشركات والمؤسسات مع مراكز البحث .
- مدى توفر القدرة على توصيل المعلومات والبيانات .
- تنوع التمويل .
- التسيير الفعال للموارد البشرية والمالية.

ب. معايير جودة الانشطة:

-عدد الانشطة التي ينظمها مركز البحث سنويا.

-عدد المنشورات واهميتها .

-الاهتمام ببرامج التعليم و التدريب .

-درجة استعمال و فعالية المواقع الالكترونية لمراكز البحث العلمي في التواصل والتجديد.

ج. معيار جودة المخرجات:

-جودة الافكار والاهتمام بها من قبل صانعي القرار .

-التأثير على السياسة العامة وعلى المجتمع .

-درجة استخدام الابحاث التي يصدرها المركز البحث العلمي(Mecganne, 2014,pp52-53)

6.1 .تعريف مخابر البحث العلمي:

هي عبارة عن مؤسسة رسمية لها مجموعة من الاهداف تسعى الى تحقيقها والمتمثلة في تقديم خدمات علمية و انتاج المعرفة ،وتعتبر أحد هياكل البحث المستحدثة من أجل القيام بعملية البحث العلمي ويشرف عليها الباحثين ،وتتكون مخابر البحث من ثلاث مصادر تتمثل في :

أ. مصادر بشرية: تتمثل في مدير المخبر و فرق البحث مكونة من باحثين.

ب. مصادر مادية: تتمثل في المكاتب و الورشات والتجهيزات والمعدات اللازمة للمخبر.

ج. مصادر معنوية: تتمثل في القوانين التي تنظم الباحثين، و الفرق من خلال الاعتماد الذي تمنحه الهيئة الوصية لتأسيس المخبر. (ابتسام، 2012،ص 141)

7.1.تعريف الابداع التكنولوجي :

- عرف كل من (Rogers, 1995) و (Mowry D, ,pp29-75,1993) (الابداع بأنه " فكرة أو تجربة أو منتج أو خدمة أو ممارسة أو عملية يدرك بأنها جديدة عن طريق أشخاص أو جماعة التي لها صلة بهذه الفكرة الجديدة، ويجب أن يدرك الفرد أو الجماعة المميزات أو الأداء المتطور الذي يُحدثُهُ هذا الابداع , وفكرة وصفه بأنه ابداع من قبل الفرد والجماعة."
- الابداع "الحداثة في العمل "(Altshuler, 1990)
- الابداع "التنفيذ الناجح لأفكار ابتكارية من داخل المنظمة أو من خارجها"(Amabile, 1996)
- الابداع هو إدخال شيء أو طريقة جديدة، وهو تجسيد المعارف إلى واقع وربطها وتجميعها من أجل الحصول على منتجات أو خدمات منخفضة التكلفة(Luecke, 2009)

8.1.أنواع الابداع:

يشمل إدارة المنظمة لمواردها وتكييفها لتحقيق الأهداف :

أ. الابداع في العرض: وهو النوع من الابداع أكثر شهرة، و يتعلق بتجديد المنتجات والخدمات أو تحسينها.

ب. الابداع في العملية: هذا النوع من الابداع لا يجب اقترانه بتعديل عملية ما، إنما يتمثل في وجوب كون عملية الابداع جديدة وأصلية، وتطبيق هذا النوع من الابداع يجلب دائما ما هو جديد ومختلف، مما يحقق للمنظمة نقلة إلى الأمام.

ج. الابداع في الهيكل: في هذا النوع من الابداع يتم تغيير شكل المنظمة وحاليا تقوم العديد من المنظمات بالبحث عن خلق قيمة بدون تغيير المنظمة بطريقة جذرية من خلال الشراكة، التحالفات الاستراتيجية،...

د. إبداع التسويقي: يقصد به أن المؤسسة تقوم بإنشاء سوق جديد أو حصولها على حصة سوقية جديدة (Jo Cohen، 2001).

9.1. أهمية الابداع :

- تحسين جودة المنتجات و الخدمات.
- تنمية المهارات الشخصية في التفكير و التفاعل الجماعي.
- تحسين الجودة في القرارات التي تخضع لمعالجة المشكلات على مستوى المنظمة في مختلف مستوياتها ووظائفها.
- المساعدة على تعزيز صورة وسمعة المنظمة لدى زبائنها.
- تزايد ظاهرة التقليد.

– المساعدة على ابداع أفضل الطرق لزيادة قيمة المبيعات. (عبدالحميد، 2007)

10.1. قياس الابداع :

يوجد ثلاث أنواع من القياسات الكمية للنشاط الإبداعي، وتتمثل هذه القياسات في :

أ.الانفاق على البحث والتطوير:

هو المتغير الرئيسي لقياس المدخلات الابداع Input وهو الاستثمار في الأشخاص التقنيين مثل المهندسين و العلماء العامليين في البحث والتطوير (Lederman& Saenz 2005) ، عندما لا نحصل على المعلومات نلجأ الي المتغيرات البديلة والتي تتمثل في Gerd & Berd الانفاق المحلى الاجمالي على البحث وتطوير ، ويعتبر الإنفاق على البحث والتطوير R&D واحدا من العوامل الرئيسية في الابداع والتقدم التكنولوجي في أي بلد، وهو ما يوفر تنمية اقتصادية طويلة الأجل.

ب .براءة الاختراع: يعتبر قياس المخرجات و مصدر مهم للمعلومات عن الابداع, استعمال براءة الاختراع لها ايجابيات حيث تقوم بتوفير المعطيات عن البلدان الصناعية ودلك عن طريق المكاتب الوطنية للملكية الفكرية التي تُوَفر البيانات الكترونية لبراءات الاختراع و يطلب من المؤسسات المبدعة إيداع جميع براءات الاختراع السابقة المتعلقة بإبداعاتهم التكنولوجية،

ج. تعداد الإبداعات التكنولوجية: هو عبارة عن الإبداعات قائمة لمختلف المؤسسات و يمثل أحسن مصادر المعلومات لأنها تقيس بوضوح الإنتاج ويستطيع القائمون على وضع قواعد لإعداد المعطيات. حيث أنه يواجه انتقاد بسبب التعداد العشوائي ، فيجب على القائمون أن يحددوا ماذا يمثل إبداع تكنولوجي وما لا يمثل، وعادة ما يفصلون بين الإبداعات التكنولوجية المهمة وغير المهمة، و المعلومات عن تعداد الإبداعات التكنولوجية غير متوفرة في معظم الدول. (Robert, . (P 10).)

2. الاطار التطبيقي:

يشمل هدا المحور دراسة مدى وجود الابداع التكنولوجي في الجزائر وتتم هده الدراسة من خلال تحليل اداء مراكز البحث العلمي بالجزائر عن طريق دراسة عدد الباحثين في مراكز البحث وعدد الطلبة دكتوراه في مخابر البحث العلمي وعدد براءات الاختراع، حيث البيانات مأخوذة من الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر لسنة 2018.

1.2. دراسة عددالباحثين في مراكز البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018:

الجدول رقم (01): عدد الباحثين في مختلف مراكز البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018:

عدد الباحثين	مراكز البحث
231	مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة(CDTA)
379	مركز تطوير الطاقات المتجددة(CDER)
210	مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم و المراقبة (CRTI)
94	مركز البحث في تكنولوجيا نصف نواقل للطاقة (CRTSE)
143	مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني(CERIST)
113	مركز البحث في التحليل الفيزيو-كمياء(CRAPC)
58	مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير (CREAD)
95	مركز البحث العلمي و التقني في المناطق الجافة (CRSTRA)
45	مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA)
84	مركز البحث في الأنثربولوجيا الإجتماعية و الثقافية (CRASC)
76	مركز البحث في البيوتكنولوجيا (CRBT)
30	مركز الشبكات ونظم المعلومات والاتصالات (CRSIC)
156	المعهد الوطني للبحوث الزراعية في الجزائر – INRAA
90	المعهد الوطني للابحاث الغابية
53	المركز الوطني للبحث المطبق لمقاومة الزلازل CGS

الشكل رقم (01) : عدد الباحثين في مراكز البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018

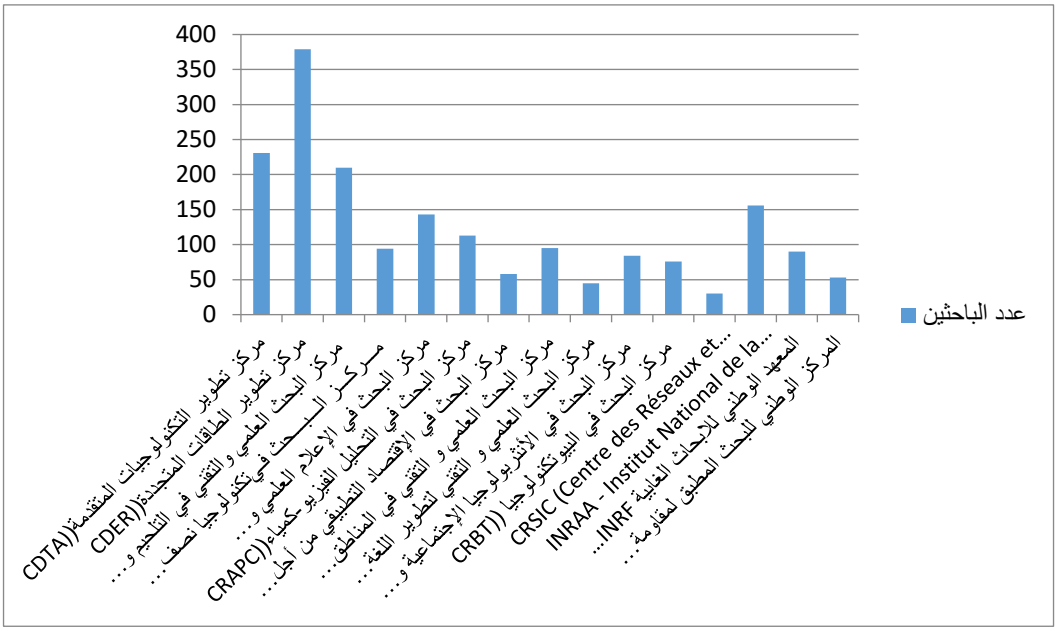

المصادر :من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz لسنة 2018

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن مركز تطوير الطاقات يملك عدد كبير من الباحثين بقدر ب379 باحث ،ثم يليه مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ب 231 باحث ، ثم مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم و المراقبة (CRTI) ب210 باحث ، ثم المعهد الوطني للبحوث الزراعية في الجزائر (INRAA) قدر عدد الباحثين ب 156 باحث ، أما مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني قدر عدد باحثين ب143، ثم مركز البحث في التحليل الفيزيو-كمياء (CRAPC) قدر عدد الباحثين ب 113 ،ثم مركز البحث العلمي و التقني في المناطق الجافة (CRSTRA) قدر عدد باحثيه ب 95، اما المعهد الوطني للأبحاث الغابية عدد الباحثين ب 90 باحث ، اما مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC)بلغ عدد الباحثين ب 84، ثم يليه مركز البحث في البيوتكنولوجيا (CRBT) قدر ب 76 باحث ، أما بنسبة لمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير (CREAD)بلغ عدد الباحثين فيه ب 58 باحث ، ثم يليه المركز الوطني للبحث المطبق لمقاومة الزلازل CGS حيث قدر عدد الباحثين فيه ب 53 باحث ، أما مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA) بلغ عدد الباحثين ب45 باحث ،أما مركز الشبكات ونظم المعلومات والاتصالات(CRSIC)بلغ العدد ب 30 باحث. اذن نستنتج أن مراكز البحث العلمي بالجزائر تملك عدد مهم من الكفاءات البشرية والمتمثلة في الباحثين .

2.2. عدد الطلبة دكتوراه في مخابر البحث العلمي بالجزائر لسنة2018

الجدول رقم (02) : عدد طلبة الدكتوراه في مخابر البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018

الميادين	عدد الطلبة الدكتوراه في المخابر	/ عدد الطلبة الدكتوراه في المخابر %
الآداب والعلوم الانسانية	2.067	16%
الكيمياء	1.474	65%
علوم الهندسة	7.933	71%
علوم الرياضية	575	11%
الفيزياء	594	25%
علوم طبيعة والحياة	2.085	37%
علوم اجتماعية	3.575	20%
علوم الارض والكون	558	28%
المجموع	18.861	32%

المصدر :من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz لسنة 2018

الشكل رقم (02) : عدد الطلبة دكتوراه في مخابر البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018

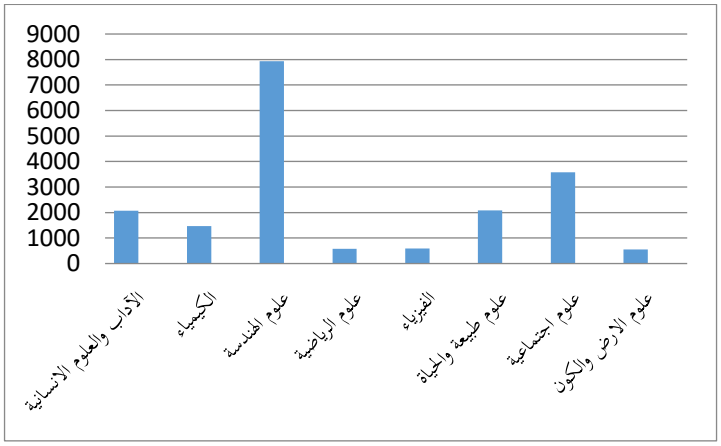

المصدر :من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz لسنة 2018

من الشكل رقم (02) نلاحظ أن عدد طلبة دكتوراه في مخبر العلوم الانسانية يقدر ب 2.067 طالب ،اما مخبر العلوم الكيميائية بلغ عدد طلبة دكتوراه ب 1.474 طالب ،وبنسبة لمخبر العلوم الهندسة بلغ العدد طلابها ب7933 طالب، و مخبر علوم الرياضيات قدر عدد طلاب الدكتوراه ب 575طالب ، اما بنسبة لطلبة دكتوراه لمخبر العلوم الفيزيائية بلغ عددهم ب 564 طالب ،و في مخبر العلوم الطبيعة والحياة بلغ عددهم ب2.085 طالب دكتوراه ، وبنسبة لمخبر العلوم الاجتماعية قدر عدد طلبة دكتوراه ب 3575طالب،أمامخبر علوم الارض والكون سجل عدد طلبة دكتوراه ب558 طالب. و في الأخير نستنتج ان مخبر علوم الهندسة لديه نسبة كبير من طلبة دكتوراه تقدر ب71% ،ثم تليه مخبر العلوم الكيميائية قدرت نسبة طلبة دكتوراه ب65%،ثم مخبر علوم طبيعة والحياة بلغت نسبة طلبة الدكتوراه ب37%، ثم مخبر علوم الارض و الكون بنسبة28%، ثم مخبر العلوم الفيزيائية ب 25%، ثم يليها مخبر العلوم الاجتماعية ب 20% ،و مخبر العلوم الانسانية بلغت نسبة طلبة دكتوراه ب 16%، أما مخبر علوم الرياضيات بلغت النسبة ب 11%

الشكل رقم (03) : نسبة الطلبة دكتوراه في مخابر البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018

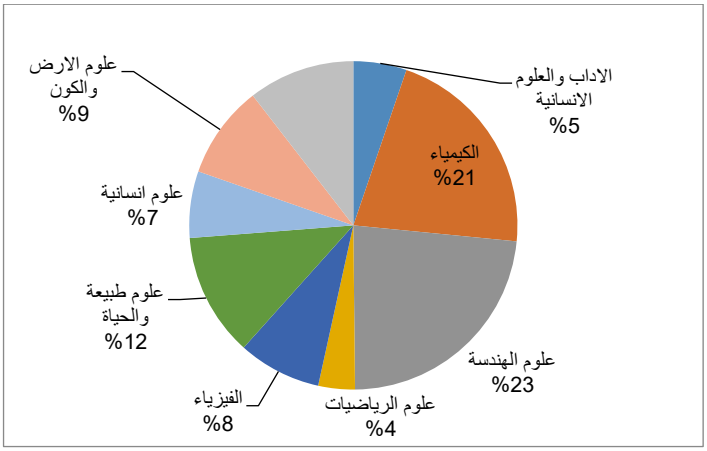

المصدر :من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz لسنة 2018

2 .3. عدد براءات الاختراع في الجزائر لسنة 2018:

الجدول رقم (03) : عدد براءات الاختراع لمؤسسات التعليم العالي ولمراكز البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018

عدد براءات الاختراع	مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي
115	مؤسسات التعليم العالي
90	مراكز و وحداث البحث MESRS
25	مراكز ومعاهد البحث الخارجMESRS
07	وكالات البحثMESRS
237	مجموع براءات الاختراع
2812	عدد براءات الاختراع المقدمة من الجالية الجزائرية بالخارج

المصدر :من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz لسنة 2018

الشكل :رقم (04) عدد براءات الاختراع لمؤسسات التعليم العالي ولمراكز البحث العلمي بالجزائر

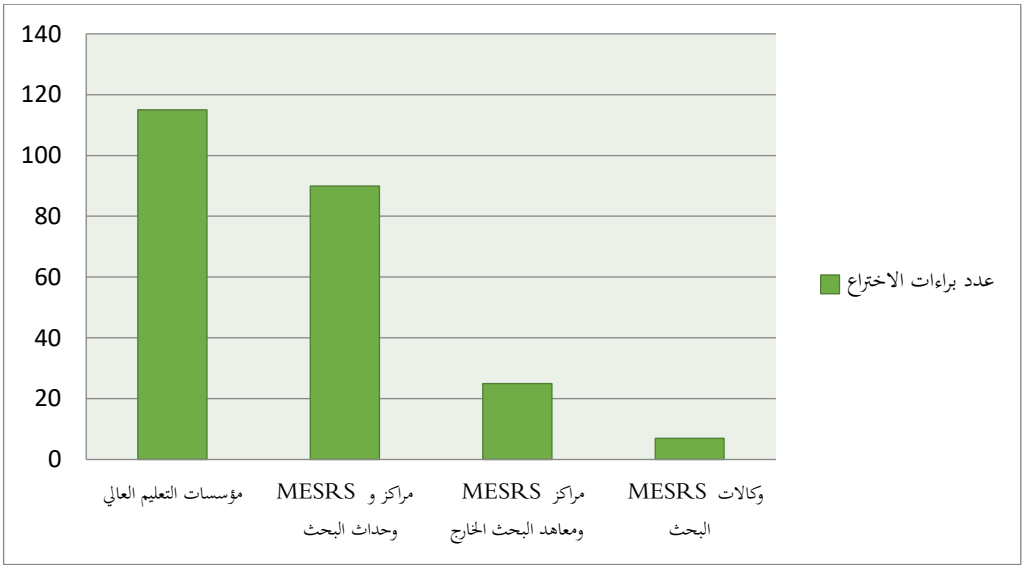

المصدر :من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz لسنة 2018

نلاحظ من الشكل رقم(04) ان عدد براءات الاختراع في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي يقدر ب 115براءة اختراع وثم تليه مراكز وحدات البحث الخاصة ب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بلغ العدد90 براءة اختراع ، واما مراكز البحث العلمي خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قدر العدد ب 25 براءة اختراع ، واخيرا بلغ عدد براءات الاختراع بوكالات البحث ب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ب7 براءات اختراع . ادن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تعرف ارتفاع في عدد براءات الاختراع مقارنة بمراكز و وحدات البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك لمراكز البحث خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و لوكالات البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2018 .

الخاتمة:

مؤسسات البحث العلمي تعد أحد الدعائم والأسس لرأس المال البشري لإنتاج المعرفة والابداع ،اذ تلعب مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر دور مهم في تكوين وتعزيز الباحثين من خلال توفير لهم مراكز البحث العلمي والمخابر في مختلف التخصصات ،حيث نجد مركز تطوير الطاقات يملك 379 باحث وفي مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC) لها 84باحث،أما بنسبة لطلبة دكتوراه نجد في مخبر العلوم الهندسة 7933 طالب ،أما في مخبر العلوم الطبيعة والحياة 2.085 طالب دكتوراه ، وبنسبة لمخبر العلوم الاجتماعية قدر عدد طلبة دكتوراه ب 3575طالب.

وتعد براءات الاختراع مؤشر مهم للبحث والتطوير ومعيار مهم لأداء ولنشاط البحث العلمي ، ومن خلال دراستنا لواقع رأس المال البشري ومساهمته في تحقيق الابداع التكنولوجي والذي اعتبرناه براءات الاختراع في مؤسسات البحث العلمي بالجزائر. و استخلصنا ان عدد براءات الاختراع لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أكبر من وحدات البحث الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن مراكز البحث العلمي خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن وكالات البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ادن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر تعرف تطور في البحث العلمي من خلال امتلاكها و استغلالها لمراكز البحث العلمي والمخابر لتكوين وتحسين أداء الباحثين للحصول على رأس المال بشري كفء و بتالي انجاز مشاريع علمية مثل تحقيق براءات الاختراع.

قائمة المراجع:

- السيد حسن ابراهيم. (2003،ص82-84). مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية . الدار الجامعية .
- خالد عبد الرحمان. (2013،ص 08). أثر رأس المال الفكري على أداء المكاتب السياحية في الأردن ". مذكرة شهادة ماجستير في الأعمال الالكترونية ,جامعة الشرق الأوسط 1 للدراسات العليا ,كلية ادارة الأعمال ,قسم الأعمال الالكترونية ،الأردن8.
- فرعون اليفي محمد . (2013،ص6-7). "استثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة " .
- رشوان حسين عبد الحميد. (2007). الابتكار: الأسس النفسية والاجتماعية"، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- حسونة محمد محمد القاسم. (2014،ص262-276). "رأس المال البشري والابتكار في المؤسسة الجزائرية". مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة العراق ،العدد04.
- مشحوق ابتسام. (2012،ص 141). العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي و تطوير الإنتاج العلمي في الجزائر
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003).

- Altshuler, A. (1990). Innovation And Creativity: Comparison Between Public Management And Private Enterprise.
- Amabile, T. M. (1996). Creativity In Context. Boulder, Co: Westview Press.
- Becker, G. (1993). Human Capital .Chicago University Of Chicago Press Combs.
- Cohen‹, J. (2001,P10). " La Banque Du Future Révise Ses Fondamentaux" , Banque Magazine,.
- Hamel, G. (2006). The Why, What, And How Of Management Innovation. Harvard Business Review.
- Jac, F. (2000). The Roi Of Human Capital: Measuring The Economic Value Of Employee Performance . , Ama, New York, Broadway.
- Jo Cohen. (2001). " La Banque Du Future Révise Ses Fondamentaux". , Banque Magazine, .P 10.
- Lacey, F. (2010,P02). La Théorie Du Capital/ Humain Et Le Gouvernement D'entreprise.
- Luecke, R. &. (2009). Managing Creativity And Innovation. . Boston[M]. Ma: Harvard Business School Press.
- Mecganne, J. (2014,Pp52-53). To Think Tanks Index Report , University Of Pennsylvania , Penn Libraries.
- Mowry D, R. N. (,Pp29-75,1993.). The U.S. National Innovation System. In National Inoorganizational Innovation And Change 621 Vation Systems, Ed. R Nelson, New York: Oxford Univ. Press.
- Rogers, E. (1995). Diffusion Of Innovations . 4th.Ed[M]. New York: The Free Press.

التميز بالأداء من خلال تطبيق الادارة بالأهداف، دراسة حالة مؤسسة أوريدو بشار

Excellence in Performance through the application of Management by Objectives, Case Study of Ooredoo-Bechar

د.يعقوب أسماء

مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية في الجنوب الغربي

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

yagoubasma@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/26 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التميز في الأداء من خلال الإدارة بالأهداف، عن طريق معرفة مدى تطبيق نظام الإدارة بالأهداف و إبراز الدور الذي يلعبه في إقحام و مشاركة جل العاملين في عملية تحديد الأهداف، و الالتزام بتحقيق هذه الأخيرة ، للحفاظ على الوضوح و الشفافية من طرف كل الفاعلين في المؤسسة و بالتالي الوصول إلى تميز الأداء المؤسسي. واعتمدت الدراسة على استبيان تضمن أسئلة متعلقة بموضوع البحث، تم توزيعه على مستوى شركة أوريدو بالجنوب الغربي ، حيث تمت الدراسة على كل العاملين أي مسح شامل و من ثم تحليل نتائج الاستبيان ، و ذلك بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية بغية التوصل إلى حل إشكالية الدراسة . وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التميز في الأداء بالمؤسسة يعتمد على أسس و أساليب الإدارة بالأهداف، إذ عن طريقها تستطيع المؤسسة أن تحقق أهدافها بأكثر فاعلية و تضمن ولاء العاملين بها و بالتالي تصل المؤسسة إلى رقيها و تميز أدائها .

الكلمات المفتاحية: إدارة بالأهداف ، أداء ،التزام ، تميز ، مشاركة .

Abstract : This study aims to identify the excellence in performance through management by objectives, by knowing the extent of the application of management by objectives MPO and highlight the role it plays in the participation of all workers in the process of setting objectives, and commitment to achieve its, to maintain clarity and transparency of All actors in the organization and reach the excellence of institutional performance. The study was based on a survey containing questions related to the subject of the research.. It was distributed at the level of Ooredoo in the south-west, where the study was conducted on all employees then analyze the results of the survey by Spss24 in order to solve the problem of the study.

The study concluded that achieving excellence in the performance of the institution depends on the methods of management by objectives, through which the institution can achieve its goals more effectively and ensure the loyalty of its employees and thus reach the institution to excellence performance.

Keywords: Management by objectives, Performance, engagement, Excellence, participation

JEL Classification : L20, M10.

*مرسل المقال: يعقوب أسماء (yagoubasma@gmail.com)

المقدمة:

إن تسارع التغيرات المعاصرة والمؤثرة في مستقبل المنظمات، قد فرض عليها تحديات جديدة مضافة، تتجلى في سعيها نحو استدراك واستيعاب وإدخال النظم المتطورة والتعامل مع الأفكار والتوجهات الحديثة التي تكسب المنظمات موجة من التحديات ،أدى إلى تبني أسلوب الإدارة بالأهداف القائم على مبدأ المشاركة والتعاون بين الرئيس والمرؤوس في مختلف المستويات الإدارية في المنظمة. ،وان هذا الأسلوب يقوم على تحديد الأهداف ومجالات الأداء وتقييم مدى تحقيقها، بالإضافة أنها تساعد المنظمات على زيادة قدرتها على حل المشكلات، وتهيئ المناخ الملائم للاتصالات بحيث تعمل على تحسين العلاقة بين الإدارة العليا والمستويات الأخرى ، لذلك فان مشكلة الدراسة وأهميتها بأنه يوجد القليل من الدراسات التي تثري مدي تحقيق التميز بالأداء بشكل مباشر عن طريق أسلوب الإدارة بالأهداف.

– ولمعرفة دور هذا الأسلوب في تطوير المؤسسة محل الدراسة فانه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي الأتي: إلى أي مدى تسهم الإدارة بالأهداف في الرقي بالمنظمة إلى تحقيق التميز أداء ؟

سيتم التعرف في الدراسة على العلاقة بين أسلوب الإدارة بالأهداف والتميز بالأداء من خلال طرح الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز، نظام المعلومات) في التميز بالأداء .
- الفرضية الثانية :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند لمقومات الإدارة بالأهداف في تميز القيادة.
- الفرضية الثالثة :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات الإدارة بالأهداف في تميز العاملين.
- الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات الإدارة بالأهداف في تميز العمليات.
- الفرضية الخامسة:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات الإدارة بالأهداف في تميز الإستراتيجية.

تستمد أهمية هذه الدراسة من أنها تسعى إلى بيان دور أسلوب الإدارة بالأهداف في تحقيق التميز بالأداء في المؤسسة محل الدراسة، حيث يعد هذا الأسلوب من الأساليب الناجحة في إدارة المؤسسات ويحقق الرؤية المشتركة للجميع نحو تحقيق غاية المنظمة في تحقيق أهدافها في المستقبل، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على فئة معينة من مجتمع الدراسة تتمثل في العمال ومدى تأثير أسلوب الإدارة بالأهداف على تحقيق التميز بالأداء، بالإضافة إلى ذلك تبرز أهمية الموضوع في كونه إضافة جديدة في مجال إدارة المؤسسات لأنها تفيد المسؤولين في المنظمة .

1.أدبيات الدراسة:

1.1.الإدارة بالأهداف:

إن أسلوب الإدارة بالأهداف أسلوب فعال في تنفيذ وتحقيق أهداف التنظيم. وأنه لابد من تبني هذا الأسلوب في المؤسسات العامة والخاصة لزيادة الفعالية الإدارية.حيث أن أكثر ما تعاني منه أغلب المؤسسات هو عدم وضوح أهدافها، ففي الغالب لا تعرف المؤسسات ما تريد بالضبط.

حددETZIONI مفهوما للأهداف بأنها : " صورة لحالة مستقبلية مرغوبة تحاول المنظمة تحقيقها"(الركابي، 2004، صفحة 183).

يعتبر العديد من المفكرين أن بيتر دراكر، أول من أوجد الإدارة بالأهداف، إلا أن ذلك غير صحيح، و الدليل على ذلك هو أن كل فرد أو جماعة عند ممارستها لأعمالها أو أنشطتها العادية فإنها تسعى لتحقيق هدف معين أو الوصول إلى نتيجة محددة، لكن الفضل يعود لبيتر دراكر في إلقائه الضوء على هذا النمط من الإدارة في كتابه " The Practice of Management"نشر عام 1954(حمدي، 2014، صفحة 26). كما أن شركة جنرال إلكترونيك الأمريكية كانت قد اعتمدت نمط مماثل للإدارة بالأهداف، من خلال فكرة مركزية اتخاذ القرارات بوضع مناطق رئيسية للنتائج عند كل مركز من مراكز اتخاذ القرار، كما قامت آنذاك بتعديل هيكلها التنظيمي.

في عام 1975 وضح دوجلاس ماكريجور بالاعتماد على طرح دراكر مدخلا جديدا لتقييم المرؤوسين و أدائهم، من خلال مراجعة المرؤوسين و الرؤساء، للأهداف المقترحة إلى أن يتم الاتفاق على الصورة النهائية للأهداف التي تكون بمثابة معيار يتم على أساسه الأداء و السلوك، بالتالي يظهر التقييم بواسطة الرؤساء ، و التقييم الذاتي للمرؤوسين مما ينشئ لديهم حافز لتحقيق الأهداف المطلوبة. و مع نهاية الستينات و بداية السبعينات، توسع مجال الإدارة بالأهداف ليصل إلى مجال التخطيط الإستراتيجي و القيادة الإدارية، و كل الجوانب الإدارية و التنظيمية ، و بذلك أخذت الإدارة بالأهداف عدة تسميات، لعل أشهرها الإدارة بالأهداف و النتائج، الإدارة بالأهداف و الأولويات، الإدارة بالالتزام، الرقابة الذاتية، الإدارة بالإنتاجية، الإدارة بالعقود، الإدارة بالجهد الجماعي لتحديد الأهداف (المصري، 1999 ، صفحة 35). ولقد تعددت التسميات لاعتبارات عديدة، فهناك من يسميها "الإدارة بالأهداف و النتائج" أنها تقوم على وضع أهداف محددة و يتم مقارنتها فيما بعد بالنتائج المحصل عليها، وبالتالي المقارنة بين الأهداف و النتائج .و أما من يسميها "الإدارة بالأهداف و الأولويات" ذلك لأن أساس وضع سلم الأهداف هو سلم الأولويات و تدرجها، و أما "الإدارة بالالتزام" يقصد بها وضع الأهداف من الأساس يكون بشكل التزام لابد من الوفاء به ، و الشيء نفسه بالنسبة للمصطلحين "الإدارة بالعقود" و "الإدارة الإنتاجية" .و فيما يخص "الإدارة بالرقابة الذاتية" ذلك لأن هذا النمط من الإدارة يزيد من الرقابة الذاتية لدى الأفراد و يرتكز عليها أساسا، في حين أن تسمية "الإدارة بالجهد الجماعي" لتحديد الأهداف، يتم بالاتفاق بين مختلف الأطراف داخل المنظمة رؤساء و مرؤوسين، كما أن تحقيقها يتم أيضا من خلال التضافر بين الجهود الجماعية(غنيم، 2001 ، صفحة 295).

أ. **مفهوم الإدارة بالأهداف** : للإدارة بالأهداف عدة مفاهيم نذكر منها :

ـ "نظام يتم من خلاله تحديد طريقها و ما تريد أن تصل إليه وقياس النتائج التي تحققها، و هذا النمط من الإدارة عبارة عن مجموعة من العمليات يشترك في تنفيذها كل من الرئيس و المرؤوسين ، و تتضمن هذه الأهداف المطلوب تحقيقها تحديدا واضحا لمجالات المسؤولية الرئيسية لكل فرد(حمدي، 2014، صفحة 120).

ـ هي أسلوب تخطيط و تقييم في الإدارة ، يمكن بواسطته وضع أهداف معينة لفترة معينة، لكل مدير على أساس النتائج التي ينبغي الوصول إليها ، إذا أردنا تحقيق كل الأهداف العامة للمؤسسة ، وفي نهاية الفترة المحددة يتم قياس

النتائج الفعلية مقارنة بالأهداف والنتائج المتوقعة ثم تحديد الانحرافات ومعالجتها وذلك للوصول للأهداف المتفق عليها (عباس، 2002، صفحة 26) .

كما تعرف بأنها "فلسفة إدارية ترمي إلى زيادة الحافز الداخلي للأفراد من خلال اشتراك المرؤوسين مع الرؤساء في تحديد الهدف وزيادة رقابة المرؤوسين في اتخاذ القرار"(عبوي، 2007، صفحة 25)

ويمكن تعريفها على أنها "النتائج التي تسعى المنظمة للوصول إليها مستغلة الموارد المادية و البشرية أفضل استغلال ممكن ، ويتم ذلك من خلال سلسلة من الوسائل والأدوات ، وتعمل في أدنى مستوى إداري إلى أن نصل إلى اعلي مستوى "(علاق، 2008، صفحة 183).

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الإدارة بالأهداف هي :

- أسلوب للتخطيط يعمل على وضع الأهداف المرسومة على أساس النتائج المرجوة.
- فلسفة إدارية يتم من خلالها مشاركة المرؤوسين مع الرؤساء في وضع الأهداف واتحاد القرار.
- أسلوب يتم من خلاله الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى المستوي المطلوب.

ب. مقومات تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف :

_ يتفق الرئيس و المرؤوس على وضع الأهداف المراد تحقيقها خلال فترة معينة يعقبها تقييم للنتائج التي يتم التوصل إليها أولا بأول.

_ أن يعمل المرؤوس على التنسيق الدائم و الاتصال بالرئيس لمشاورته و إبلاغه بما تحقق و المشكلات التي تعترض التنفيذ .

_ بعد انتهاء الفترة المحددة يجتمع الرئيس و المرؤوسون لتقييم ما تم إنجازه و إصلاح العقبات و المشاكل بهدف تجنبها في المرات القادمة .

_ الرئيس المباشر يقوم بتقييم أداء مرؤوسيه(عبوي، 2007، صفحة 63).

الشكل رقم (1) مخطط لمقومات الإدارة بالأهداف

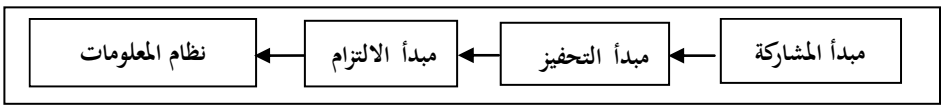

المصدر :من إعداد الباحثة

2.1.التميز بالأداء:

قبل أن نتطرق إلي التميز في الأداء يجب أن نعرج إلى تقييم الأداء و الذي يتم من خلاله الوصول إلى الأداء المتميز .

أ.مفهوم تقييم الأداء:

_ يعرف تقيم الأداء على انه " تقييم شخص من العاملين على أساس الأعمال التي أتمها خلال فترة زمنية معينة وتقييم سلوكياتهم مع من يعملون معهم"(النوري، 2011، صفحة 322)

_ تقييم الأداء هو مقارنة الأداء الفعلي (الإنجازات التي تمت) بالمعايير الموضوعية مسبقا و القيام بعملية تحليل الانحرافات إن وجدت بين الأداء الفعلي و المعايير الموضوعية، و بالتالي" يشكل تقييم الأداء الحلقة الأخيرة في العملية

الإدارية"، التي يترتب عليها اتخاذ القرارات التصحيحية الموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل، بما يوفره من بيانات و معلومات و ما يسهم به من جهود في تخفيض و تحديد المشكلات و وضع خطط الحلول و التطوير.

هناك ثلاث مستويات لتقييم الأداء في المنظمات موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم(2): مستويات تقييم الأداء.

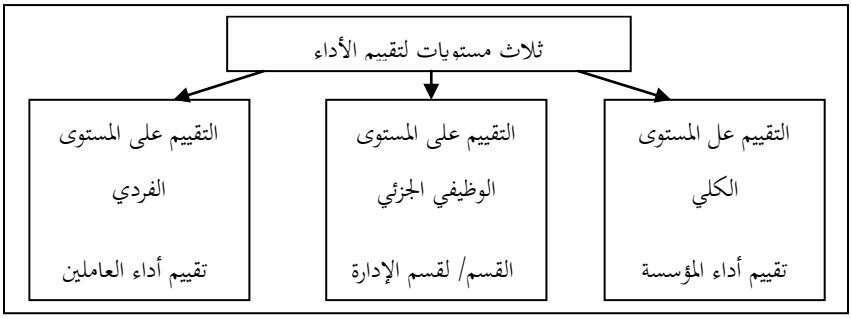

المصدر : (ثابت، 2001، صفحة 15)

و قد تطور تقييم الأداء و اتسعت مجالات استخدامه، حيث أصبح أحد أهم العمليات الإدارية التي تحظى باهتمام معظم المنظمات، و يمكن أن يعرف بأنه" تلك المرحلة الأساسية من مراحل عمليات الإدارة و التي يحاول فيها المديرون أن يفترضوا أن خياراتهم تنفذ بصورة واضحة وانه يلبي أهداف المنظمة"، إذن تقييم الأداء هو قياس للأعمال و الفعاليات المحققة،و مقارنتها بالخطط المعدة سابقا، و ذلك لاكتشاف الأخطاء و تحديد نقاط القوة و الضعف في المنظمة. (الحسيني، 2000، صفحة 233).

ب.تعريف التميز في الأداء: تعددت تعاريف التميز في الأداء ، نذكر منها :

- التميز في الأداء أو الأداء المتميز هو المستوى المرتفع للإتقان (السلمي، 2002، صفحة 11).
- في حين يعرف Drucker التميز في الأداء على أنه يأتي من التميز في المعرفة التي تمتلكها الموارد البشرية فهي محور الأعمال التي تقوم بها المنظمات(مزهوده، 2005).

و يعرف انه أكثر من مجرد انجاز الأعمال بشكل جيد، إذ يذهب إلى ما بعد النجاح و يتعلق بالأفراد الذين يعملون بشكل مبدع و يقومون بانجاز المهام الموكلة إليهم بشكل استثنائي(عبد الله، 2005، صفحة 231). كما قدم Kotler مفهومه للتميز في الأداء من خلال طرحه لنموذج خصائص منظمات الأعمال ذات الأداء المتفوق، و أشار إلى مجموعة عوامل و هدفها بأنها مفاتيح الأداء المتميز. إذ أن الخطوة الأولى في طريق التميز هي تحديد أصحاب المصالح (الزبائن، العاملين، الموردين،الموزعين) فبدون تلبية احتياجات أصحاب المصالح و رغباتهم فلن تحقق المنظمة المكانة المرموقة التي تطمح للوصول إليها، ومن خلال إدارة عمليات الأعمال الأساسية (تطوير منتج جديد، جذب الزبائن، اختزال النفقات) تتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها الخاصة بإرضاء أصحاب المصالح (Dubois, 2000, p. 40). واستنادا إلى كل ما سبق من أراء و تعريفات بعض الباحثين لمفهوم التميز في الأداء، يمكن صياغة مفهوم شامل له وهو: التميز في الأداء هو قدرة الفرد أو المنظمة على أداء الأعمال المطلوبة منهم بدرجة عالية من الإتقان والانضباط والجودة بدون ترك مجال للخطأ أو الانحراف بوجود إدارة تتميز بالتفوق والريادة ومهارات قادرة على انجاز

نتائج تتفوق على ما يقدمه الآخرون كما و نوعا. ويقوم منهج التميز بالأداء أساسا على فلسفة ترتكز على أربعة مبادئ رئيسية تتمثل في القيادة والعاملين والزبون والأداء وأيضا نقوم بتقييم الأداء من هذا المنهج على قياس أربعة عناصر رئيسية من نتائج الأداء تتمثل في الزبائن والعاملين وأصحاب المصالح (مالكي الشركة والموردين) والمجتمع (جميل، 2011، صفحة 23).

ج. مقومات التميز في الأداء :

- **تميز القيادة:** يمثل درجة قدرة القائد المتميزة على استغلال الفرص التنظيمية، وتوفير الفرص التطويرية، وقبول الأعمال المتحدية (المجازفة) بصورة تساعد المنظمة على مواجهة العمليات والأزمات المتعددة(يعقوب، 2014، صفحة 69).
- **تميز العاملين(المرؤوسين):** يمثل درجة اتصاف أعضاء المنظمة بالتميز في تأدية مهامهم و ذلك من خلال امتلاكهم لقدرات عقلية و إمكانيات إبداعية متميزة تساعد المنظمة في تخطي العقبات التي تواجهها وتشجعهم على المشاركة الفعالة التي تعزز تحقيق أهداف المنظمة.
- **تميز السياسة الإستراتيجية:** وتتمثل في درجة تميز الخطوات التي تتخذها المنظمة لتحقيق رؤيتها ورسالتها وتفاعلها كخطة موحدة شاملة ومتكاملة، تربط مزايا المنظمة بقدرتها الإستراتيجية على مواجهة التحديات(المغربي، 1999، صفحة 36).
- **تميز العمليات:** وذلك بدرجة اتصافها بسهولة الإجراءات ووضوح وشفافية الاتصال الداخلي .(Benlakhdar, 2017, p. 30)

2.الجانب التطبيقي :

1.2.الطريقة والأدوات:

تم تصميم استبيان (أداة الدراسة) لقياس التميز بالأداء من خلال الإدارة بالأهداف من وجهة نظر موظفي مؤسسة اوريدو (منطقة الجنوب الغربي). وتكون الاستبيان من (47) فقرة محددة بمقياس ليكرت الخماسي ، و تم أخذ عينة بحصر شامل لمجموع العاملين في مؤسسة اوريدو –منطقة الجنوب الغربي– والمقدر ب 24 عامل في الفترة الممتدة من 2019/04/01 إلى غاية 2019/05/15،فيما استرجع 22 استبيان وتم التأكد من ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات لجميع الفقرات ألفا=0.913 وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض الدراسة.

أ. نموذج الدراسة : إن المتغير المستقل في هذه الدراسة هو الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز، نظام المعلومات) أما المتغير التابع فهو التميز بالأداء ويتكون من المقومات التالية:(تميز القيادة، تميز المرؤوسين، تميز العمليات ،تميز الإستراتيجية)[1] .

الشكل رقم(3) : نموذج الدراسة الافتراضي.

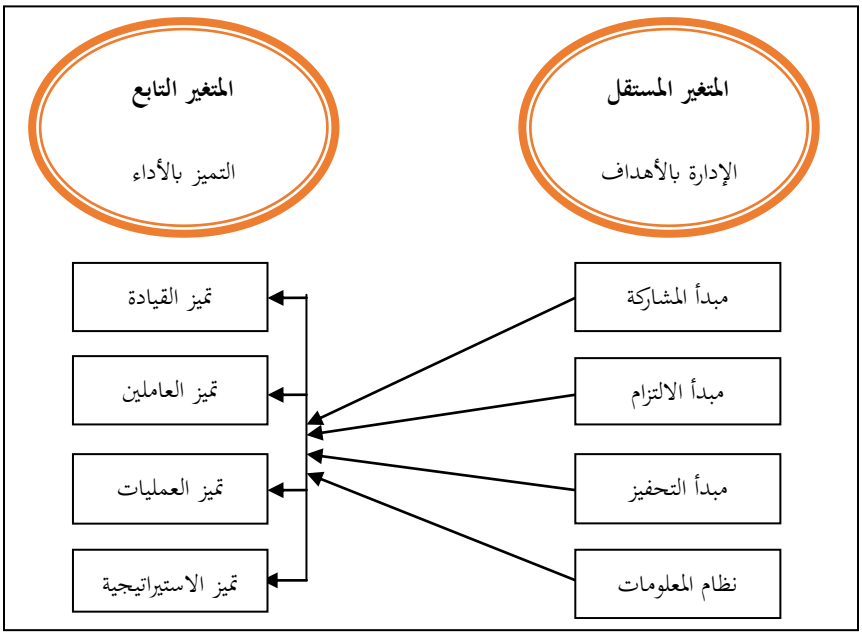

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على النماذج السابقة.

ب. عرض وتحليل النتائج: بداية سوف يتم عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجميع مقومات الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار المقياس المستخدم في الدراسة وهو: تعطى درجة (1) لعبارة غير موافق بشدة، ودرجة (2) لغير موافق، (3) لعبارة محايد، (4) لعبارة موافق ودرجة (5) لعبارة موافق بشدة. وعلى هذا الأساس، فان قيم المتوسطات الحسابية سيتم التعامل معها على النحو التالي: إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي بين المجال [1، 1.8[فيكون مستوى التصورات منخفضا، وهذا يعني عدم موافقة أفراد العينة على العامل أو المقوم، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي [1.8، 2.6[فان مستوى التصورات منخفض نوعا ما، وإذا كان بين [2.6، 3.4[فيكون مستوى التصورات متوسط، و بين المجال [3.4، 4.2[فالمتوسط الحسابي مرتفع نوعا ما و أخيرا بين [4.2، فما فوق] فمستوى التصورات مرتفع.

جدول رقم(1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقومات الإدارة بالأهداف في مؤسسة اوريدو بالجنوب الغربي.

	N	Mini	Max	Moy	Ecart type	مستوى حسب المتوسط
مبدأ_المشاركة	22	2.17	4.83	3.7197	.70970	مرتفع نوعا ما
مبدأ_الالتزام	22	2.11	4.56	3.8283	.52198	مرتفع نوعا ما
مبدأ_التحفيز	22	2.38	4.75	3.8295	.71708	مرتفع نوعا ما
نظام_العمليات	22	1.00	4.71	3.2597	1.12281	متوسط
الإدارة_بالأهداف	22	2.35	4.56	3.6593	.57681	مرتفع نوعا ما
N valide (listwise)	22					

يتبين من الجدول رقم1، أن المتوسط العام لمقومات متغير الإدارة بالأهداف كان مرتفعا نوعا ما حيث بلغ 3.65 وانحراف معياري 0.57، مما يشير إلى أن الإدارة بالأهداف له أهمية بدرجة مرتفعة ، واحتل مبدأ التحفيز و مبدأ الالتزام المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.82، يلي ذلك مبدأ المشاركة بمتوسط حسابي 3.71، وأخيرا نظام العمليات بمتوسط حسابي 3.25.

جدول رقم (2) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقومات الأداء المتميز في مؤسسة اوريدو بالجنوب الغربي.

	N	Min	Max	Moyen	Ecart type	المستوى
تميز_القيادة	22	1.80	5.00	3.5273	.82933	مرتفع نوعا ما
تميز_العاملين	22	2.00	5.00	3.5682	.69941	مرتفع نوعا ما
تميز_العمليات	22	1.00	4.75	3.5114	1.12725	مرتفع نوعا ما
تميز_الاستراتجية	22	1.00	5.00	3.9318	1.11585	مرتفع نوعا ما
التميز_بالأداء	22	1.55	4.94	3.6347	.87311	مرتفعنوعا ما
N valide (listwise)	22					

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم2، أن المتوسطات الحسابية لمقومات التميز بالأداء في مؤسسة اوريدو كانت مرتفعة نوعا ما ،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.63 والانحراف المعياري 0.87. واحتل تميز الاستيراتيجية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.93 بانحراف معياري 1.11 والمرتبة الثانية لتميز العاملين بمتوسط حسابي 3.56 وانحراف معياري 0.69. وجاء تميز القيادة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.52 وانحراف معياري 0.82 وأخيرا تميز العمليات بمتوسط حسابي 3.51 وانحراف معياري 1.12.

جدول رقم(3) : مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين الإدارة بالأهداف والتميز بالأداء على المستوى الكلي والمنفرد

		مبدأ_المشاركة	مبدأ_الالتزام	مبدأ_التحفيز	نظام_العمليات	الإدارة_بالأهداف
تميز_القيادة	Cor/ de Pearson	.274	.772**	.797**	.724**	.859**
	Sig. (bilatérale)	.217	.000	.000	.000	.000
تميز_العاملين	Cor/ de Pearson	.152	.519*	.754**	.589**	.685**
	Sig. (bilatérale)	.499	.013	.000	.004	.000
تميز_العمليات	Cor/ de Pearson	.217	.651**	.859**	.784**	.862**
	Sig. (bilatérale)	.331	.001	.000	.000	.000
تميز_الاست راتجية	Cor/ de Pearson	-.058-	.467*	.788**	.725**	.686**
	Sig. (bilatérale)	.798	.028	.000	.000	.000
التميز_بالأداء	Cor/ de Pearson	.147	.647**	.869**	.774**	.839**
	Sig. (bilatérale)	.513	.001	.000	.000	.000

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

يتبين من الجدول3 أعلاه ،أن معظم العلاقات الارتباطية دالة إحصائيا، وذات مستويات ايجابية بين المتغيرات المستقلة للإدارة بالأهداف، والتميز بالأداء كمتغير تابع، فقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الترابطية بين هدين المتغيرين ككل 0.839 وهي قيمة ايجابية قوية نسبيا تؤكد الدور الفاعل للإدارة بالأهداف في علاقته مع الأداء المتميز، وكانت أقوى هذه العلاقات مع المقوم المستقل مبدأ التحفيز بقيمة ارتباط 0.869 ، في حين بلغت اضعف قيمة 0.467 وكانت من خلال تأثير المستقل مبدأ الالتزام على تميز العمليات .

جدول رقم(4) : نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات البحث.

المتغير التابع	المصدر	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالةF
التميز في الأداء	الانحدار	0.839	13.429	6.714	49.442	*0.000
	الخطأ		2.580	0.108		
تميز القيادة	الانحدار	0.770	11.115	5.557	31.720	*0.000
	الخطأ		3.329	0.175		
تميز العاملين	الانحدار	0.59	5.843	5.843	26.381	*0.000
	الخطأ		4.430	0.221		
تميز العمليات	الانحدار	0.833	22.221	11.111	47.294	*0.000
	الخطأ		4.464	0.235		
تميز الاستيراتيجية	الانحدار	0.743	19.442	9.771	27.436	*0.000
	الخطأ		6.725	0.354		

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجاتspss

*ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

-يوضح الجدول رقم4، صلاحية نموذج اختبار فرضيات البحث، وهذا نظرا لارتفاع قيمة F المحسوبة عن قيمتها الجدولية. حيث أن مقومات الإدارة بالأهداف تفسر83.9% من التباين في المتغير التابع التميز بالأداء.كما تفسر نسبة 77% من التباين مقوم تميز القيادة، وأيضا نسبة 59% من التباين تميز العاملين، و نسبة 83.3% تميز العمليات، وأخيرا نسبة 74.3 % من التباين تميز الإستراتيجية، وكل هذا يؤكد دور الإدارة بالأهداف ومقوماته في تفسير التميز بالأداء وكل مقوم من مقوماته، وبناءا على ذلك نستطيع اختبار فرضيات البحث.

- **الفرضية الأولى**: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف ((مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في التميز بالأداء.

جدول رقم(5) :تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار اثر مقومات الإدارة بالأهداف في التميز بالأداء

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-.261-	.439		-.593-	.560
	مبدأ_التحفيز	.770	.145	.632	5.309	.000
	نظام_العمليات	.290	.093	.373	3.133	.005

*.ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) a.**Variable dépendante** : التميز بالأداء

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss

ومنه معادلة الانحدار النموذج[2] تصبح: $Y=0.770X_3+0.290X_4$

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم5، ومن قيم اختبار Student(t) إن المقومات التالية: (مبدأ تحفيز العاملين، نظام المعلومات) لها تأثير في التميز بالأداء حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (5.309، 3.133) على الترتيب وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). ومنه نستنتج ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في التميز بالأداء ، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في التميز بالأداء

- **الفرضية الثانية:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز القيادة.

جدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار اثر مقومات الإدارة بالأهداف في تميز قيادة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
2	(Constante)	-1.572-	.684		-2.298-	.033
	مبدأ_التحفيز	.603	.159	.522	3.790	.001
	مبدأ_الالتزام	.728	.219	.458	3.329	.004

*.ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) a.**Variable dépendante** : تميز القيادة

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss

ومنه معادلة الانحدار النموذج تصبح: $Y_1=-1.572+0.728X_2+0.603X_3$

يتبين من النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم 6، ومن متابعة قيم اختبار (t) : أن المتغيرات المستقلة التالية (مبدأ الالتزام ، مبدأ تحفيز) لها أكبر تأثير في تميز القيادة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (3.329، 3.790) على التوالي. ومنه نستنتج مايلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز القيادة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز القيادة.

- **الفرضية الثالثة:**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز العاملين.

جدول رقم (7) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار اثر مقومات الإدارة بالأهداف في تميز العاملين.

Modèle		Coefficients non standardisés		Coeff stand	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.751	.558		1.347	.193
	مبدأ_التحفيز	.736	.143	.754	5.136	.000

*.ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) a.**Variable dépendante** : تميز العاملين

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجاتspss

ومنه معادلة الانحدار النموذج تصبح: $Y_3=0.736X_3$

يتبين من النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم 7، ومن متابعة قيم اختبار (t) : أن المتغيرات المستقلة التالية (مبدأ التحفيز) لها أكبر تأثير في تميز العاملين، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (5.136). فنستنتج مايلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمقومات الدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز العاملين، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز العاملين.

- **الفرضية الرابعة:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات)في تميز العمليات.

جدول رقم (8) : تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار اثر مقومات الإدارة بالأهداف في تميز العمليات.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
2	(Constante)	-1.439-	.578		-2.489-	.022
	مبدأ_التحفيز	.951	.191	.605	4.984	.000
	نظام_العمليات	.402	.122	.400	3.296	.004

*.ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) a.**Variable dépendante** : تميز العمليات

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجاتspss

ومنه معادلة الانحدار النموذج تصبح: $Y_3= 1.439+0.951X_3+0.402X_4$

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم8، ومن قيم اختبار Student(t) : إن المقومات التالية (مبدأ تحفيز العاملين،نظام المعلومات) لها تأثير في تميز العمليات حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (4.984، 3.296) على الترتيب وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). ومنه فنستنتج مايلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز العمليات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز، نظام المعلومات) في تميز العمليات.

- **الفرضية الخامسة**:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز الإستراتيجية

جدول رقم (9) :تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار اثر مقومات الإدارة بالأهداف في تميز الإستراتيجية.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
2	(Constante)	.648	.848		.764	.454
	مبدأ_التحفيز	1.424	.193	.915	7.391	.000
	مبدأ_المشاركة	-.583-	.195	-.371-	-2.996-	.007

*.ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) a.**Variable dépendante** : تميز الاستراتيجية

ومنه معادلة الانحدار النموذج تصبح:$Y_4=0.583X_1+1.424X_3$

و يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم9، ومن قيم اختبار Student(t) : إن المقومات التالية (مبدأ المشاركة ، مبدأ التحفيز) لها تأثير في تميز العمليات حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (-2.996-، 7.391

) على الترتيب وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). ومنه فنستنتج مايلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز العمليات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ المشاركة ، مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز ، نظام المعلومات) في تميز العمليات. ونلاحظ أن مبدأ المشاركة يؤثر سلبا علا تميز الإستراتجية ويمكن أن نفسر ذالك إلى أن أوامر التي يتم تطبيقها من طرف العاملين تأتي من المقر الرئيسي لمؤسسة اوريدو والتي يقوم بتنفيذها أفراد المنظمة من مختلف المناطق التابعة للإدارة العليا في هذا المقر.

2.2. مناقشة النتائج:

أشارت أجوبة المستجوبين على مقومات الإدارة بالأهداف إلى أن هذا للأخير كان مرتفعا ، واحتل مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز المرتبة الأولى، يلي ذلك مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار وأخيرا نظام المعلومات وتفسر هذه النتيجة على أن الإدارة بالأهداف يكون من خلال عملية الالتزام ، التحفيز،والمشاركة، نظام المعلومات بحيث يجعل العاملين موضعا للاهتمام والإعجاب الأمر الذي يجعلهم نموذجا للتنمية والتطوير، ويمكن الإستراتيجية الإدارة بالأهداف أن ترسخ الحس لدى العامل بالانتماء وتطوير القدرات والمهارات، فهي في المقابل تتطلب الظروف المساعدة الإدارة بالأهداف والتي عن طريقها يمكن زيادة الإبداع لدى العاملين ، مما يستدعي أن يكون هناك توجه في مؤسسة اوريدو الجنوب الغربي نحو المزيد من اللامركزية الإدارية، وبالتالي وجوب ممارسة الالتزام في القيام بالواجبات بهدف سرعة انجاز الأعمال مع تصميم نظام حوافز عادل وموضوعي وإشراك العاملين والسماح لهم بإدلاء أرائهم وتشجيعهم على طرح أفكار جديدة وإبداعية وهذا ساهم فيه الدورات التدريبية التي تزيدهم خبرة وتكسبهم الفاعلية و تنقلهم من رتابة النشاط إلى كفاءة وجودة المخرجات. واستخدام أفضل التقنيات التي تساعد على أداء المهام على أكمل وجه في نظام المعلومات بما يتناسب مع برمجيات ومتطلبات العمل في المنظمة لتحقيق الأهداف.

وبينت النتائج إلى أن المتوسطات الحسابية لمقومات التميز بالأداء في مؤسسة اوريدو كانت مرتفعة ، واحتل المرتبة الأولى تميز الإستراتيجية، يليه تميز العاملين، وثالثا تميز القيادة وأخيرا تميز العمليات. وتفسر هذه النتائج على أن عاملي مؤسسة اوريدو يمتلكون قدرات عقلية وإمكانات إبداعية متميزة تساعدهم في رسم إستراتيجية تساعدهم على تخطي العقبات التي تواجههم وذلك من خلال السرعة في أداء المهام ، وتشجيع الآخرين على المشاركة الفعالة التي تعزز من تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

الوصول إلى وجود علاقات ارتباطيه ذات دلالة إحصائية هامة بين المتغيرات المستقلة الإدارة بالأهداف والأداء المتميز كمتغير تابع سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل مقوم. وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين الإدارة بالأهداف التميز بالأداء ككل 0.839 وهي قيمة ايجابية وقوية تؤكد الدور الفاعل للإدارة بالأهداف في علاقته مع التميز بالأداء. وكانت أقوى هذه العلاقات مع مقوم مبدأ التحفيز ب 0.869 في حين بلغت اضعف قيمة 0.467 وكانت من خلال تأثير المستقل مبدأ الالتزام على تميز العمليات .

في الختام، يمكن تبرير هذه النتائج المرتفعة نسبيا في مستوى الإدارة بالأهداف التميز بالأداء في مؤسسة اوريدو من خلال الدور الايجابي الذي تلعبه مع عمالها ورعاية زبائنها ومهارات مديريها في مختلف المجالات الإدارية الهامة مثل إدارة الوقت، تقييم الأداء، تصميم العمل الاتصالات والتعاون.

الخاتمة :

إن التغيرات السريعة في عالم اليوم تفرض على المؤسسات تحديات كبيرة ، كما تتيح لها فرص لا حدود لها، وتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن اعتبارها في غاية الأهمية والمتمثلة في تقييم مظهرين موجودين في واقع معظم التنظيمات الحالية على اختلاف أنواعها وأهدافها، ويتعلق الأمر بكل من الإدارة بالأهداف التميز بالأداء للمنظمة .

حيث أن المنظمات الناجحة هي التي تولي اهتماما بالغا للإدارة بالأهداف باعتباره مصدر للنجاح والتميز وذلك من خلال تحقيق أهدافهم مما يساهم في حل المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة من خلال تطبيق أساليب إدارية فعالة كأسلوب الإدارة بالأهداف .

ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي أن الإدارة بالأهداف تعد أسلوب مهم في المنظمات الحديثة والذي يؤثر على سلوك وأداء الموارد العاملين بشكل خاص والمنظمة بشكل عام ، ويشكل دافع مهم نحو التقدم، أي أن الإدارة بالأهداف ترمي إلى زيادة الحفز الداخلي للأفراد من خلال إشراك المرؤوسين مع الرؤساء في تحديد الهدف وزيادة رقابة المرؤوسين في اتخاذ القرار . وأشارت أجوبة المستجوبين على مقومات الإدارة بالأهداف إلى أن متوسطها كان مرتفعا ، واحتل مبدأ الالتزام ، مبدأ التحفيز المرتبة الأولى، يلي ذلك مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار وأخيرا نظام المعلومات وتفسر هذه النتيجة على أن الإدارة بالأهداف يكون من خلال عملية الالتزام، التحفيز، والمشاركة، نظام المعلومات بحيث يجعل العاملين موضعا للاهتمام والإعجاب الأمر الذي يجعلهم نموذجا للتنمية والتطوير، ويمكن الإستراتيجية الإدارة بالأهداف أن ترسخ الحس لدى العامل بالانتماء وتطوير القدرات والمهارات، فهي في المقابل تتطلب الظروف المساعدة الإدارة بالأهداف والتي عن طريقها يمكن زيادة الإبداع لدى العاملين ، مما يستدعي أن يكون هناك توجه في مؤسسة اوريدو الجنوب الغربي نحو المزيد من اللامركزية الإدارية، وبالتالي وجوب ممارسة الالتزام في القيام بالواجبات بهدف سرعة انجاز الأعمال مع تصميم نظام حوافز عادل وموضوعي وإشراك العاملين والسماح لهم بإدلاء أرائهم وتشجيعهم على طرح أفكار جديدة وإبداعية وهذا ساهم فيه الدورات التدريبية التي تزيدهم خبرة وتكسبهم الفاعلية و تنقلهم من رتابة النشاط إلى كفاءة وجودة المخرجات. واستخدام أفضل التقنيات التي تساعد على أداء المهام على أكمل وجه في نظام المعلومات بما يتناسب مع برمجيات ومتطلبات العمل في المنظمة لتحقيق الأهداف.

و يتضح من النتائج أن مقومات الإدارة بالأهداف (مبدأ تحفيز العاملين، نظام المعلومات) لها تأثير في التميز بالأداء حسب النموذج الموضح في المعادلة : $Y=0.770X_3+0.290X_4$

و يمكن تبرير هذه النتائج في مستوى الإدارة بالأهداف و التميز بالأداء في مؤسسة اوريدو بالجنوب الغربي من خلال الدور الايجابي الذي تلعبه مع عمالها ورعاية زبائنها ومهارات مديريها في مختلف المجالات الإدارية الهامة مثل إدارة الوقت، تقنيات تقييم الأداء، تصميم العمل الاتصالات والتعاون. و يمكن تلخيص النتائج التالية :

- تعتبر المشاركة في وضع الأهداف أحد ابرز الأساليب الإدارية الفعالة على الأمد البعيد؛
- استخدام الإدارة بالأهداف يعتبر كأحد الوسائل المهمة في تحقيق الأداء المتميز من خلال تعزيز ممارسة المشاركة والثقة والالتزام بين الرئيس والمرؤوسين؛
- الإدارة بالأهداف هي من الأساليب التي تحدد بها المؤسسة طريقها وما تريد أن تصل إليه و النتائج التي تحققه؛
- الإدارة بالأهداف هي الوسيلة المثلى في المؤسسة بكونها تتم من خلالها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى التميز بالأداء؛
- تعتبر منظمة اوربدو من أهم المنظمات الوطنية التي تعمل بأسلوب الإدارة بالأهداف والدي حقق لها تميز عالي على مستوى أدائها؛
- يعد أسلوب الإدارة بالأهداف طريقة التميز داخل المنظمة وخارجها؛.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود انعكاسات سلبية على مبدأ المشاركة نتيجة عدم وجود اتصالات مباشرة مع لرؤساء.

في ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- الاستمرارية والتركيز على أهمية استخدام طريقة الإدارة بالأهداف كأحد الوسائل المهمة من خلال تعزيز ممارسات المشاركة والثقة والالتزام بين الرئيس والمرؤوسين.
- إنشاء وحدة إدارية مستقلة باسم الإدارة بالأهداف تكون ضمن الهيكل التنظيمي قصد الاهتمام التميز بالأداء والعمل على تحقيق أهدافها في سبيل تحقيق الهدف العام للمنظمة.
- ضرورة تعزيز المنظمة لسبل تطبيق الإدارة بالأهداف من خلال منح الأفراد حرية رسم أهدافهم و الاهتمام بها ومعالجتها من أجل تسهيل عملية تطبيقها.
- مسايرة النظرة الحديثة إلى التميز بالأداء وأهمية النظر إليه كعنصر هام بالمؤسسة الذي يتم من خلاله تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.
- الوقوف دوريا عند تطبيق الإدارة بالأهداف بالمنظمة وذلك من أجل تعديلها وتطويرها حتى تحقق الأهداف المرسومة من أجل الوصول إلى مستوى عال من الأداء.

قائمة المراجع:

- الحسيني فلاح حسن عداي. (2000). الإدارة الإستراتجية. الأردن: دار وائل للنشر.
- االركابي كاظم نزار. (2004). الإدارة الإستراتجية'العولمة والمنافسة'. عمان،الأردن: دار وائل للنشر.
- السلمي علي. (2002). إدارة الأداء المتميز . مصر: دار غريب للنشر و التوزيع.
- المغربي عبد الفتاح. (1999). الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21. مصر: مجموعة النيل العربي.
- المصري سعيد محمد. (1999). التنظيم و الإدارة: مدخل معاصر لعمليات التخطيط و التنظيم و القيادة و الرقابة . مصر: الدار الجامعية.
- ثابت زهير. (2001). ، تقييم أداء الشركات و الأفراد . القاهرة: دار قباء للنشر.

- جميل احمد. (2011). نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق للأداء المالي وتحديات الأداء البيئي . ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات . جامعة ورقلة: طبعة الثانية.
- حمدي هاشم رضا. (2014). الإدارة بالأهداف. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع والطباعة.
- عباس عبد الباسط. (2002). "إدارة الأعمال وفق المنظور المعاصر. لأردن: لطبعة الأولى دار مسير النشر.
- عبوي زيد منير. (2007). الإدارة بالأهداف . مصر: دار كنوز المصرفية للنشر و التوزيع.
- علاق بشير. (2008). مبادئ الإدارة . الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- علي عبد الله. (2005). الأداء المتميز. المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات (صفحة 231). الجزائر: جامعة ورقلة.
- غنيم أحمد محمد. (2001). أساسيات الإدارة في عصر العولمة . الأردن: دار ألجيوشي.
- كورتل فريد ، منير النوري. (2011). إدارة الموارد البشرية . الأردن : مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع .
- مزهوده عبد المليك بن. (2005). المقارب الإستراتجية للأداء مفهوما وقياسا . المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنضمات و الحكومات (صفحة 234). جامعة ورقلة: جامعة ورقلة.
- يعقوب أسماء. (2014). التمكين الإداري ودوره في تحقيق الأداء التنظيمي المتميز ، دراسة حالة مؤسسة موبليس بشار. مذكرة شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال . جامعة بشار.
- Benlakhdar, M. L. (2017). *The role of the dashboard in improving marketing decisions in the algerian economic firm*. International Journal of Business and Administrative Studies, 03(06), 23-36.
- Kotler.P, Dubois.L, .(2000) .*Marketing management*.France: 10 edition , publi-union edition.

الهوامش:

[1] سوف يرمز في النموذج إلى: الإدارة بالأهداف ب X،مبدأ المشاركة ب X_1، مبدأ الالتزام X_2،مبدأ التحفيز X_3، نظام المعلومات X_4، وبالنسبة للمتغيرات التابعة : التميز بالأداء ب Y، تميز القيادة بY_1، تميز العاملين Y_2، تميز العملياتY_3، تميز الاستيراتيجيةY_4.

[2] سوف يرمز في النموذج إلى: الإدارة بالأهداف ب X،مبدأ المشاركة ب X_1، مبدأ الالتزام X_2،مبدأالتحفيز X_3، نظام المعلومات X_4، وبالنسبة للمتغيرات التابعة : التميز بالأداء ب Y، تميز القيادة بY_1، تميز العاملين Y_2، تميز العملياتY_3، تميز الاستيراتيجيةY_4.

التقنيات الحديثة لإدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية، أداة نشر وظيفة الجودة المبهمة FUZZY QFD نموذجا

Contemporary Techniques for Total Quality Management in the Economic Corporation The Model of Fuzzy Quality Function Deployment "FUZZY QFD"

د.مجدوب خيرة

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

جامعة تيارت، الجزائر

kheira.medjdoub@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2018/12/02

د.طويطي مصطفى

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، جامعة غرداية،

kaizen1982@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/07/04

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على توظيف المجموعات المبهمة في خدمة الجودة نظرا لقلة توجه الباحثين لمعالجة مثل هذه المواضيع بدراسات شاملة لاختبار وتدعيم إمكانية تطبيق هذا الأسلوب على الرغم من الأهمية البالغة التي يحتلها في الدول المتقدمة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن استخدام هذه التقنية يسمح لمتخذ القرار بمقارنة نتائج الطرق التقليدية لتقييم وترتيب متطلبات الزبائن في QFD مع نتائج أساليب المجموعات المبهمة Fuzzy Sets واختيار الطريقة التي تسمح بتقديم منتج ذو جودة عالية يمكن المؤسسة الجزائرية من دعم وتعزيز موقعها وتحقيق التميز على الصعيد الوطني والعالمي.

الكلمات المفتاحية : الجودة، إدارة الجودة الشاملة، نشر وظيفة الجودة، التنافسية، المجموعات المبهمة.

Abstract : This study aimed to shed light on the employment of the Fuzzy Sets to improve quality due to the lack of researchers 'tendency to address such issues with comprehensive studies in order to test and support the possibility of applying this method despite the great importance it occupies in developed countries.

This study concluded that the use of this technology allows the decision maker to compare the results of the traditional methods of evaluating and arranging customer requirements in QFD with the results of the Fuzzy Sets methods and choosing the way to provide a high quality product that enables the Algerian establishment to support and enhance its position and achieve excellence at the national and international levels.

Key Words: Quality, Total Quality Management, Quality function deployment, Competitiveness, fuzzy set .

JEL Classification : L52, M11, C61.

*مرسل المقال: طويطي مصطفى (kaizen1982@gmail.com).

المقدمة:

تعتبر تقنية نشر وظيفة الجودة QFD واحدة من أساليب إدارة الجودة الشاملة TQM المعاصرة المستعملة من أجل التعرف على متطلبات الزبائن وحل المشاكل المتصلة بتطوير وتحسين السلعة/الخدمة، فغالبا ما يجد متخذ القرار نفسه في مواجهة جملة من الرغبات غير المشبعة للزبون والتي تهدد بفقده لموقعه في السوق وتحتم عليه البحث عن طريقة تركز وتنسق بين إمكاناته وموارده المحدودة(من أجل تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات المرغوبة)وبين تفضيلات وأسبقيات الزبائن اللامحدودة، ولعل أهم ما يميز متطلبات الزبائن في أداة نشر وظيفة الجودة هو كونها مبهمة وغامضة ومتعددة المعاني مما يستلزم من متخذ القرار استعمال أساليب تتناسب مع هذا النوع من المسائل القرارية بدلا من الطرق الكلاسيكية المستعملة، فالزبون غالبا ما يجد صعوبات وعراقيل تجعله غير قادر على أن يدلي برأيه ومتطلباته بشكل دقيق ومحدد لذلك فإنه يكتفي فقط بالإعلان عنها من خلال قيم تقريبية أو جمل وصفية(لغوية).

إشكالية الدراسة: ومن أجل التعامل الفعال مع مثل هذه المواقف القرارية فإن متخذ القرار غالبا ما يلجأ إلى أساليب المجموعات المبهمة Fuzzy Sets Methods من أجل تقييم وترتيب هذه المتطلبات وإعطاء أوزان أهمية لكل مطلب (على اعتبار أن متطلبات الزبائن لا تحتل نفس الوزن أو الأهمية بالنسبة لمتخذ القرار)، وعلى هذا الأساس تتمثل إشكالية المقال الحالي في صورة التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى كفاءة إستخدام الأساليب الحديثة لتقييم متطلبات الزبائن في ظل الظروف المبهمة لمتخذ القرار بمصنع ندرومة أثاث بتلمسان ؟

فرضيات الدراسة: لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية والتي يمكن اختبارها من خلال الدراسة التطبيقية على النحو التالي:

– توجد علاقة ارتباط قوية معنوية وتأثير معنوي بين السعر وإدراك الزبون لجودة المنتج .

– الزبون مستعد لدفع سعر أعلى لمنتجات ذات جاذبية وشكل ومظهر خارجي أفضل بالنسبة له وذات تأثير في إحساسه وتفضيلاته.

أهمية وأهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على توظيف المجموعات المبهمة في خدمة الجودة نظرا لقلة توجه الباحثين لمعالجة مثل هذه المواضيع بدراسات شاملة لاختبار وتدعيم إمكانية تطبيق هذا الأسلوب على الرغم من الأهمية البالغة التي يحتلها في الدول المتقدمة، خاصة في ظل تنامي أهمية إدارة الجودة الشاملة على نحو أكبر من ذي قبل كونها تعد أسلوبا إداريا حديثا،يركز على إرضاء الزبائن، ويعتمد على مشاركة كل أفراد المؤسسة في التحسين المستمر للعمليات والمنتجات والخدمات باستخدام الأدوات العلمية بهدف النجاح في المدى الطويل.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الأبحاث والدراسات والبحوث النظرية والميدانية لبلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الإستبانة التي تم إعدادها بالاعتماد على مقاييس طورت من قبل العديد من الباحثين، وذلك بهدف جمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات.

حدود الدراسة: تمت هذه الدراسة على مستوى مصنع ندرومة أثاث بتلمسان خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2015 وجانفي 2017.

الدراسات السابقة: أظهر التنقيب عن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا أن أغلبها ما زال في مرحلة التعريف والاستكشاف نظرا للطبيعة الخاصة للمجموعات المبهمة وحداثتها وقلة الأبحاث الأكاديمية التي تناولتها خاصة في الجزائر والوطن العربي وخلصت معظم الدراسات العربية المطلع عليها بالاتفاق على عدة اقتراحات وتوصيات بتطبيق التقنيات الحديثة في الإدارة والتسيير بعد النقص والقصور الذي عرفه تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة وكذا المجموعات المبهمة لذا سيكون تميز هذه الدراسة هو تناول جانب متعلق بكيفية تطبيق هذه التقنيات في ارض الواقع وتوظيفها لخدمة صاحب القرار بالمؤسسة الاقتصادية والذي غالبا ما يجده نفسه مواجهة جملة من الرغبات غير المشبعة للزبون والتي تهدد بفقده لموقعه في السوق وتحتم عليه البحث عن طريقة تركز وتنسق بين إمكاناته وموارده المحدودة (من أجل تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات المرغوبة) وبين تفضيلات وأسبقيات الزبائن اللامحدودة، ولعل أهم ما يميز متطلبات الزبائن في أداة نشر وظيفة الجودة هو كونها مبهمة وغامضة ومتعددة المعاني مما يستلزم من متخذ القرار استعمال أساليب تتناسب مع هذا النوع من المسائل القرارية بدلا من الطرق الكلاسيكية المستعملة، فالزبون غالبا ما يجد صعوبات وعراقيل تجعله غير قادر على أن يدلي برأيه ومتطلباته بشكل دقيق ومحدد لذلك فإنه يكتفي فقط بالإعلان عنها من خلال قيم تقريبية أو جمل وصفية(لغوية).

تقسيمات الدراسة: ومن أجل تحليل وتوضيح الإشكالية أعلاه ارتأينا تقسيم مقالنا إلى العناصر التالية:

- الأدوات السبع الحديثة لإدارة الجودة الشاملة؛
- التقنيات المعاصرة لإدارة الجودة الشاملة؛
- تطبيق منهجية نشر وظيفة الجودة المبهمة على مستوى مصنع ندرومة أثاث بتلمسان.

1. الأدوات السبع الحديثة لإدارة الجودة الشاملة:

تستعمل الأدوات الحديثة لضبط الجودة لتحليل المشاكل المرتبطة بالمعلومات والقرارات الصعبة والحالات المعقدة، لقد تطورت هذه الأدوات قبل الحرب العالمية الثانية في مجال بحوث العمليات وفي حلقات ضبط الجودة الشاملة في اليابان حيث تم تنسيق الجهود اليابانية من خلال لجنة إتحاد العلماء والمهندسين اليابانيين لتطوير تقنيات ضبط الجودة ، وفي عام 1979 وبعد سبع سنوات من الدراسة والاختبار قامت هذه اللجنة بنشر الأدوات السبعة الحديثة لضبط الجودة للمدراء والموظفين إذ يعتمد استخدام أدوات ضبط الجودة على نوع البيانات فمثلا تستخدم الأدوات الحديثة في تحليل المشكلة لضبط الجودة على البيانات الوصفية بينما تعتمد الأدوات التقليدية البيانات العددية في تعريف وتحليل المشكلة ومن ثم تنظم وتحول إلى معلومات مفيدة وفيما يلي عرض لها :

1.1. مخطط العلاقة (الصلة) : لقد تم ابتكار مخطط الصلة أو طريقة KJ من قبل عالم الأنثروبولوجيا "Kawakita Jiro" في ستينيات القرن الماضي(Dahlgaard, Kristensen & Gopal, 2002, p124)، وتعتبر أداة تسيير تسمح بجمع، تنظيم، تبويب وهيكلة المعلومات الجزئية في شكل مجموعات ,Rose)

(2005ويشكل مخطط العلاقة عنصرا مهما في تحقيق التحسين المستمر عن طريق إيجاد طرق جديدة، جيدة ومختلفة للعملية الإبداعية عوضا عن الحلول التقليدية الكامنة في ذهن الأفراد مع إزالة المعوقات المتراكمة من جراء إخفاقات الماضي، إذ يمكن الاستعانة بها في أي مرحلة من مراحل التحسين خاصة إذا كان من المتوقع جمع عدد ضخم من البيانات(Taylor, 2010, p08) والشكل رقم (01) يعطي مثالا حول مخطط للعلاقة.

الشكل 01: "مخطط العلاقة"

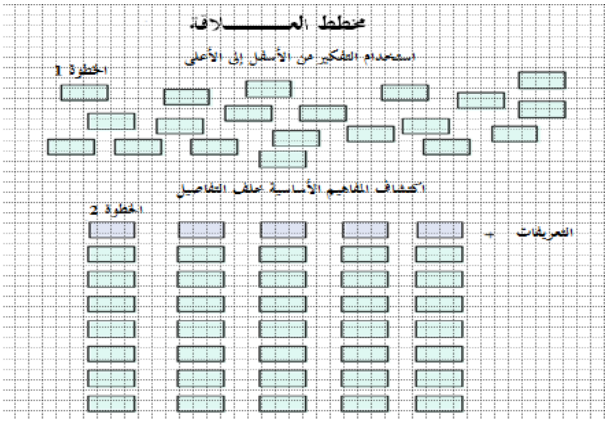

Source: William A.Sandras, Jr: The New Management and Planning Total Quality Control Tools (TQC2), 1993-2002, http://pciconsulting.home.att.net.

2-1. مخطط العلاقات المتداخلة : يعتبر أداة لاكتشاف المشاكل ذات العلاقات السببية المعقدة والتي تساعدنا في حل وإيجاد العلاقات المنطقية بين المسببات والمؤثرات المتشابكة ويشير إلى أن جوهر هذه التقنية هو فحص العلاقة بين مجموعة الفقرات الفردية من خلال تنظيم الفقرات والتي تستطيع من خلالها الوصول إلى عدد من المداخل اعتمادا على نوع المشكلة المراد حلها وعلى نوع البيانات والمعرفة أو الخبرة المستندة على العمل، فهو يرينا العلاقات بين المشاكل من خلال رسم سهمي للفكرة الواحدة التي تؤدي إلى فكرة أخرى والتي هي بمثابة النتيجة، فالفقرات هي معظمها أسهم تذهب إلى هدف بعيد الأمد وتخرج منه ممثلة الهدف الأولي (مؤيد، 2012، الصفحة 148).

الشكل 02: " مخطط العلاقات المتداخلة"

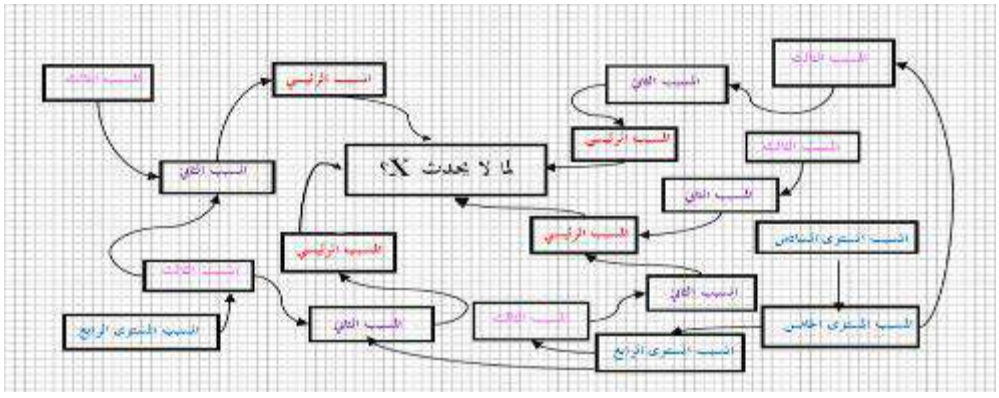

Source: Diaz,Christopher: The new seven Q.C. Tools A Training Presentation on The N7, http://pt.slideshare.net/antony114u/new-seven-qc-tools, 2012, p 24.

1-3. مخطط الشجرة : لقد وضع هذا المخطط من قبل Shigeru Mizuno وحمل عدة تسميات كالمخطط المنهجي، تحليل الشجر ومخطط التسلسل الهرمي، ويبدأ هذا المخطط من عنصر واحد يتفرع إلى قسمين أو أكثر آخذا شكل الشجرة مع جذر وفروع متعددة، وهو يساعد على التحرك خطوة بخطوة نحو توجيه التفكير من العموميات نحو التفاصيل(Nancy, 2004, p501) ، كما يساهم هذا المخطط بطريقة منظمة في تحليل وتجزئة المشكلة الجوهرية إلى عناصرها الرئيسية عند مستويات مختلفة، وتتجلى أهمية استخدام المخطط الشجري في كونه يساعد على(Gopal & Asher , 1996, p223) :

- تحويل رغبات الزبون المصاغة بشكل غامض إلى متطلبات زبون بمستوى قابل للإدارة.
- التحقق من الأسباب الكامنة وراء المشكلة.
- التحقق من الأهداف قصيرة الأمد التي ينبغي انجازها قبل الوصول إلى الهدف المرغوب.

الشكل 03: "مخطط الشجرة"

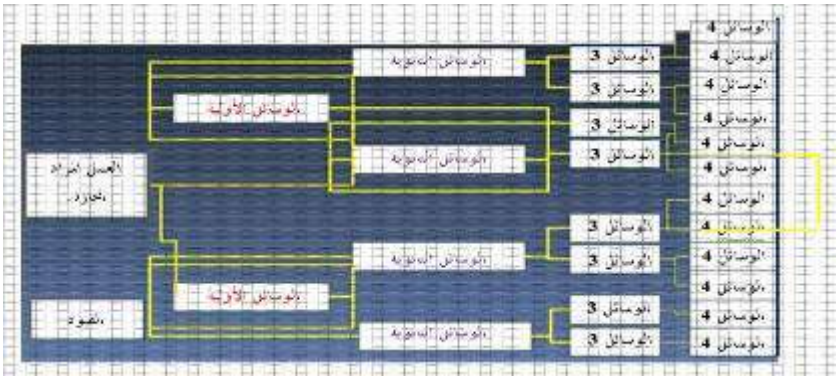

Source: Diaz,Christopher :The new seven Q.C. Tools A Training Presentation on The N7, http://pt.slideshare.net/antony114u/new-seven-qc-tools, 2012, p 29.

1-4. المخطط المصفوفي : عادة ما تحدد المصفوفة عناصر الجودة المهمة وكيفية تنظيمها من خلال مستويات مختلفة من الإنجاز بغية الوصول إلى أعلى مستوى من الجودة(Gopal, 1996, p149) ، ويعتبر المخطط المصفوفي من أكثر الأدوات الحديثة للتسيير استعمالا وانتشارا لوضوحه وسهولة استعماله، فهو أسلوب بياني يستعمل لعرض العلاقة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات النوعية وهو يحتوي على عدد من الأعمدة والصفوف التي تتقاطع فيما بينها من أجل التأكد من وجود علاقات أو عدمه بين المتغيرات المدروسة، ولهذا الأسلوب عدة تطبيقات أهمها (Dahlgaard, Kristensen & Gopal, 2002, p126):

- على المستوى التنظيمي : مخططات المبادرة، مخططات المسؤولية، المخططات التعليمية.
- تطوير الإنتاج : نشر وظيفة الجودة.
- التسويق : التخطيط الإعلامي(Revelle & Margetts , 2010, P143) .

وفيما يلي نموذج عن مخطط مصفوفي يوضحه الشكل (04).

الشكل 04: " المخطط المصفوفي"

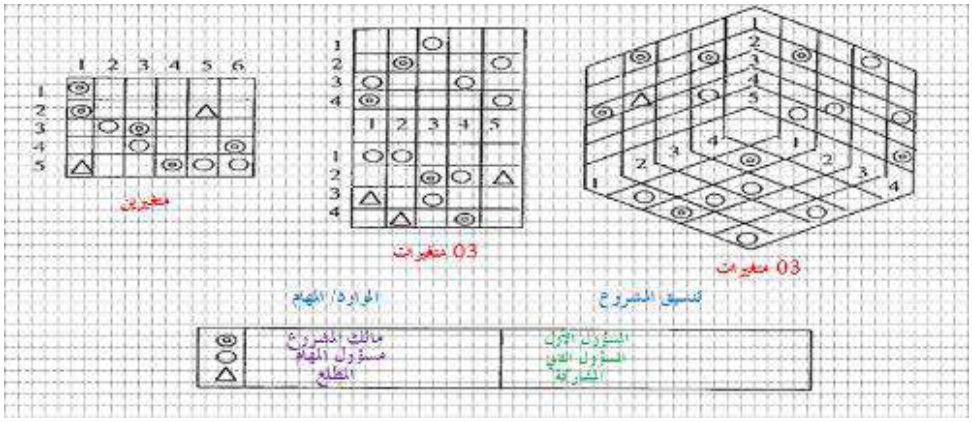

Source: The certified quality manager handbook,2006, p304

1-5. المخطط السهمي أو شبكات الأعمال(AND) : هي أداة تم تطويرها في اليابان خلال ثمانينات القرن الماضي (1980) وهي اشتقاق لكل من طريقة المسار الحرج"CPM" وأسلوب تقييم ومراجعة المشاريع "PERT"الأمريكيا الأصل في سنوات الخمسينات (1950) حيث تعتبر طريقة المسار الحرج نتاج الأعمال المشتركة لكل من شركة "Rand Remington" و شركة "DuPont" وهذا من أجل خفض تعطل الآلات، تكاليف الصيانة وكذا أشغال البناء سنة 1957، في حين استعملت طريقة "PERT" لأول مرة من طرف فريق بحث بالبحرية الأمريكية في مشروع تصميم وإنتاج صواريخ نووية طويلة المدى " Polaris ICBM"سنة 1958، وتعرف هذه الأداة على أنها تمثيل بياني لكل العمليات و الأنشطة المتتابعة و المتصلة فيما بينها بأسهم ودوائر، حيث يعبر كل سهم عن نشاط معين وتعبر كل دائرة عن حدث معين (Revelle & Margetts , p113_114) كما هو موضح بالشكل (5).

الشكل 05: " المخطط السهمي"

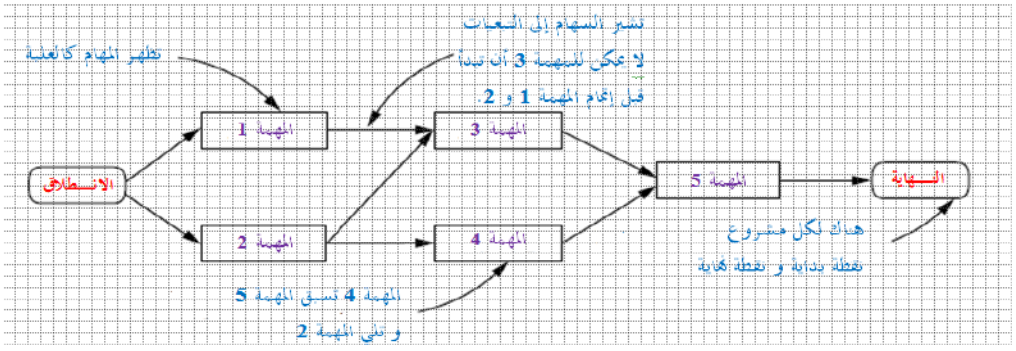

Source: Revelle & Margetts , 2010, p116.

1-6. مخطط برنامج قرار العملية : هو أداة لتخطيط النشاطات غير المتوقعة، فهو يبدأ بتسجيل خطوات الأنشطة بالتفصيل لتحديد أيها سيفشل في كل خطوة من خطوات العملية الإنتاجية لينتهي بتسجيل الإجراءات المضادة للأشياء التي يمكن أن تفشل، ويعتبر أداة جد قوية إذا ما اقترن استعمالها بباقي الأدوات الحديثة للتسيير (William, 2002,p14)، كما يستخدم عندما تكون عملية التنفيذ غير معروفة وغير محددة فهو يظهر نتائج

سلسلة الأحداث المتوقعة خلال التنفيذ المعقد (Gopal & Asher , 1996, p223) ويستعمل لتقييم النتائج المرغوبة للعديد من المخرجات المحتملة ويأخذ الشكل الموالي:

الشكل 06: " مخطط برنامج قرار العملية"

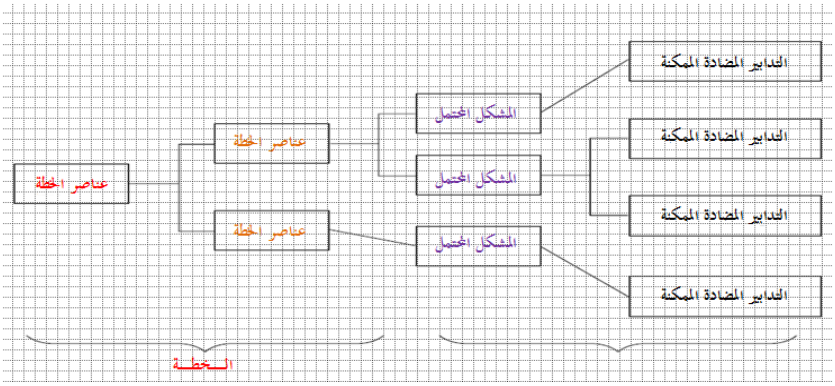

Source: Revelle & Margetts , 2010, p143.

1-7. مصفوفة الأسبقيات (الأولويات): تستخدم هذه الأداة لتقديم صورة للبيانات الرقمية بطريقة فعالة ويمكن استخدامها للحصول على صورة فرضية عن المنتجات المختلفة وخصائص السوق مثلا، فهي تعتبر وسيلة هامة من وسائل التحليل متعدد المتغيرات للبيانات، وهي تستخدم كأداة مشابهة لما يعرف بطريقة تحليل المركبات الأساسية "ACP" ، فهي طريقة تحليل إحصائي متعدد المتغيرات تتطلب معرفة إحصائية واسعة كما تستخدم هذه الأداة لدراسة أشكال وهياكل العلاقات الخطية بين المتغيرات المدروسة (Revelle & Margetts , 2010, p143)فمصفوفة الأولويات هي ابتكار قائم على نتائج الجمع بين اثنين من الأدوات الحديثة للتسيير هما مخطط الشجرة والمخطط المصفوفي ويبدأ استخدام مصفوفة الأولويات باختيار مجموعتين من البيانات؛ وقد تم تنظيم كل مجموعة باستعمال مخطط الشجرة ثم تستخدم مخرجات المخطط لتطوير كل أبعاد المخطط المصفوفي والتي ستصبح بعد ذلك مصفوفة الأولويات(Ron & Nevan , 2003, p34) ، و يمثل الشكل رقم (07) نموذجا لمصفوفة الأسبقيات.

الشكل 07: " مصفوفة الأسبقيات"

الخيارات	التكلفة (0.26)	الزمن (0.14)	مقاومة التغيير (0.01)	الأثر على المشكلة (0.59)	مجموع الصف	الترتيب
A	(0.26) (0.31) = 0.081	(0.14) (0.22) = 0.031	(0.01) (0.11) = 0.001	(0.59) (0.29) = 0.171	0.284	1
B	(0.26) (0.12) = 0.031	(0.14) (0.23) = 0.032	(0.01) (0.37) = 0.004	(0.59) (0.19) = 0.112	0.179	3
C	(0.26) (0.12) = 0.031	(0.14) (0.22) = 0.031	(0.01) (0.02) = 0.000	(0.59) (0.27) = 0.159	0.221	2
D	(0.26) (0.33) = 0.086	(0.14) (0.19) = 0.027	(0.01) (0.29) = 0.003	(0.59) (0.04) = 0.024	0.140	5
E	(0.26) (0.12) = 0.030	(0.14) (0.14) = 0.020	(0.01) (0.21) = 0.002	(0.59) (0.21) = 0.124	0.176	4
				المجموع الكلي	1.000	

Source: Revelle & Margetts , 2010, p142.

2. التقنيات المعاصرة لإدارة الجودة الشاملة

أدى التطور السريع للكثير من المفاهيم الإدارية والتقنية إلى حث المنشآت الخدمية والصناعية على البحث عن الطرق والأساليب والاستراتيجيات المناسبة الرامية إلى تحقيق أهدافها وتعزيز ما تقدمه من خدمات ومنتجات مع ما لديها من موارد وإمكانيات وذلك من خلال التحسين والتطوير المستمر لأدائها في مختلف عملياتها الإدارية والإنتاجية والخدمية، وخاصة فيما يتصل بتحقيق العائدات المادية العالية وتلبي في نفس الوقت رغبات وطموحات عملائها على أعلى مستوى، ويتطلب ذلك من هذه المؤسسات البحث الدائم عن الاتجاهات المعاصرة والأساليب المتجددة التي تحفز على تحسين الأداء وهذا بالاستعانة بعدد من الأدوات والتقنيات التي يسهل على أفرادها استخدامها في حل مختلف المشاكل واتخاذ القرار بشأنها، وكان من أبرز هذه الاتجاهات الحديثة والتي ظهرت في الآونة الأخيرة تلك المتصلة بالجودة الشاملة على غرار تقنية ستة سيجما، التحسين المستمر ونشر وظيفة الجودة.

2-1. مقياس ستة سيجما : بدأ ظهور مفهوم 6 سيجما منذ ثلاثة عقود كإستراتيجية تتوجه نحو جودة عمليات التصنيع ليمتد استخدامها و ينتشر ليشمل كل المجلات صناعية كانت أم إنتاجية أو خدمية وسيجما هو الحرف الثامن عشر في الأبجدية الإغريقية(Wilson, 2005, p05) ورمزه (σ) ، وقد استخدم الإحصائيين هذا الرمز للدلالة على الانحراف المعياري، والانحراف المعياري طريقة إحصائية ومؤشر لوصف الانحراف أو التباين أو التشتت أو عدم التناسق في عملية معينة بالنسبة للأهداف المنشودة، فمقياس 6 سيجما هي "طريقة منضبطة لجمع البيانات، والتحليل الإحصائي(Harris, 2002, p01) لتحديد مصادر الأخطاء وسبل القضاء عليها كما تعرف أيضا على أنها عملية(Allen, 2006, p08) أو إستراتيجية تمكن المنشآت من التحسن بصورة كبيرة فيما يخص عملياتها الأساسية وهيكلها من خلال تصميم ومراقبة أنشطة الأعمال اليومية بحيث يتم تقليل الفاقد واستهلاك المصادر (الوقت – الطاقات الذهنية – الطاقات المادية) وفي نفس الوقت تلبية احتياجات العميل وتحقيق القناعة لديه، ويدل مبدأ 6 سيجما على أن المنشأة تقدم خدمات أو سلعا خالية من العيوب تقريبا لأن نسبة العيوب في 6 سيجما حوالي 3.4 عيب لكل مليون فرصة(Ramanan & Kumar , 2014, pp36-40) ، أي أن نسبة كفاءة وفاعلية العمليات تصل إلى 99.99966. %.

وفي الأخير يمكننا القول أن "6سيجما" هو منهج انتهجته المنظمات في عملياتها الأساسية وهياكلها، حيث يتم من خلاله مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية؛ بهدف الوصول لدرجة متقدمة من درجات الجودة الشاملة يتم فيها تقليل الفاقد وتقليص فرص العيب، لذا يعتبر هذا المنهج أسلوباً علمياً متفرداً في مثل هذه الحالات لتلبية حاجة العميل، ففكرة 6 سيجما تكمن في أنه إذا كانت المؤسسة قادرة على قياس عدد العيوب الموجودة في عملية ما فإنها تستطيع بطريقة علمية أن تزيل تلك العيوب وتقترب من نقطة الخلو من العيوب.

تهتم منهجية DMAIC بالتحديد والقياس والتحليل والتحسين والتحكم وتعتبر من أكثر النماذج شيوعا في تطبيق الـ 6 سيجما(ريزان & برزين ، 2007، الصفحة 03)، وتستخدم هذه المنهجية لتحسين العملية القائمة و الحد من العيوب في سيرها وتشتمل هذه المنهجية على خمس مراحل كما هو مبين في الشكل رقم (08).

الشكل 08: " منهجية DMAIC لتطبيق مقياس ستة سيجما"

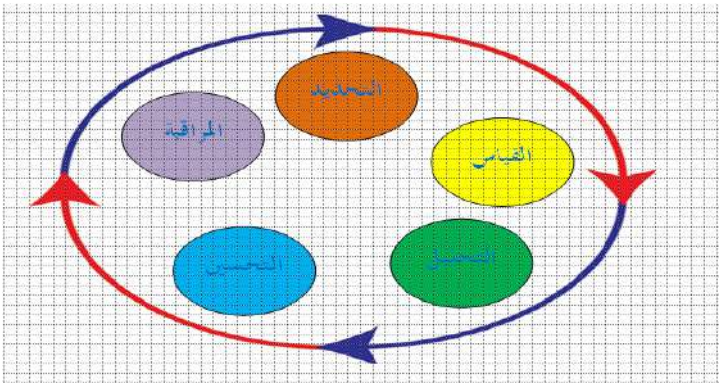

Source: (Arcidiacono G ; Calabrese C ; Yang K: 2012, p 02).

2-2. تقنية الإنتاج الرشيق : قصد إعطاء مفهوم واضح للتصنيع الرشيق لا بد من عرض آراء الكتاب والباحثين في هذا المجال حيث يرى البعض التصنيع الرشيق على أنه الفلسفة المستندة على نظام تويوتا الإنتاجي وغيرها من الأساليب اليابانية الساعية لتقليل الجدول الزمني بين طلب الزبون وتصنيع المنتج ووصوله إليه، مع التأكيد على القضاء على الهدر بكافة أنواعه، في حين يعرف البعض الآخر التصنيع الرشيق على أنه مدخل للعمليات يسعى لتلبية الطلب بشكل فوري، وبالجودة المطلوبة، وبدون هدر، وهو المدخل الذي يختلف عن تطبيقات العمليات التقليدية لكونه يركز على التخلص من الهدر والتعامل السريع وهما يسهمان في تقليل المواد المخزونة، ويعرف التصنيع الرشيق أيضا على اعتباره يمثل قيمة مضافة للمنتج من خلال القضاء على الهدر والتركيز على الجودة وتعزيز فاعلية القوى العاملة، وهناك من يذهب لأبعد من ذلك لتوضيح بأن التصنيع أو الإنتاج الرشيق يمثل خط تجميع ممنهج وضع أصلا من قبل شركة تويوتا لتصنيع السيارات وهدفه الأساسي هو الحصول على الأشياء الصحيحة في المكان الصحيح وفي الوقت المناسب ومن المرة الأولى مع تقليل الهدر قدر الإمكان وتسهيل عمليات التغيير بشكل واضح، ويشير آخرون إلى أنه يمكن إعطاءه تعريف أكثر شمولا باعتباره يمثل مجموعة شاملة من التقنيات عند دمجها تسمح بالقضاء على الهدر وهذا ما سيجعل المؤسسة أصغر حجما وأكثر مرونة واستجابة عن طريق الحد من الهدر (Ramanan & Kumar , 2014, pp29-30).

ويتطلب تطبيق آلية الإنتاج الرشيق التزام الإدارة العليا في المنظمة فضلا عن تدريب وتطوير منتسبي المنظمة على تطبيق آلية صحيحة لإدامة تطبيق الإنتاج الرشيق من خلال الخطوات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل 09: " خطوات تطبيق آلية الإنتاج الرشيق"

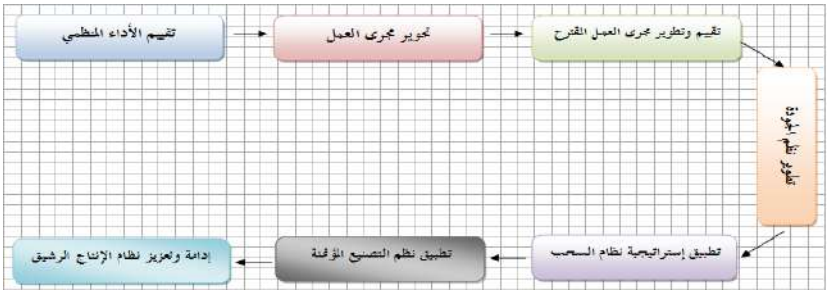

المصدر : نفس المرجع بتصرف الباحثين.

2-3. أداة نشر وظيفة الجودة : كانت اليابان من أبرز الدول التي سارعت بدراسة الأساليب العلمية لإدارة الصناعة ونقل الأفكار الرائدة من المدرسة الأمريكية والأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وتطويرها بما يناسب أهدافها الصناعية ثم ما لبثت أن طورت أنظمة إدارة متميزة تحمل الصبغة اليابانية والتي سرعان ما أصبحت مدارس إدارة متميزة وانتشرت في كل الأنحاء، وقد قدمت علوم الإدارة الحديثة العديد من المنهجيات والأدوات والتقنيات التي أصبح الإلمام بها ودراستها وتطبيقها أمر شديد الأهمية لإمكان ملاحقة التطور ومواجهة الأزمات وسرعة الاستجابة للمتغيرات المختلفة ومن أبرز هذه المنهجيات والأدوات والمفاهيم منهجية ستة سيجما، التصنيع الرشيق، ونشر وظيفة الجودة التي باتت ضرورة تسييرية ملحة لكل مؤسسة راغبة في التطور، النمو والاستمرار .

3. تطبيق منهجية نشر وظيفة الجودة المبهمة "QFD FUZZY" على مستوى مصنع ندرومة أثاث بتلمسان

يعتبر من أهم مقومات نجاح المؤسسة في عصرنا الحالي قدرتها على التأقلم مع الأحداث و المتغيرات والحفاظ على مزاياها التنافسية والبقاء في السوق خاصة مع الانفجار التكنولوجي والتوجه الإداري الحديث نحو الزبون والسعي إلى الإصغاء إليه بشتى الطرق وإسماع صوته في كل المؤسسة، وقد أدى التراكم الهائل للمعلومات وسهولة الحصول عليها إلى وجود حاجة ملحة إلى تنظيم وإدارة وتحليل كل البيانات المتحصل عليها من الزبون، وبات يتوجب على المؤسسات الساعية للريادة توظيف طاقاتها الكاملة وتعزيز روح العمل الجماعي من أجل الاستفادة القصوى منها بهدف نيل رضا الزبون واستدامته ومن ثم استقطاب زبائن جدد.

وفي هذا الإطار توجب على مصنع Nedromeubles مسايرة هذه التطورات من خلال العمل وفق المعايير والاستراتيجيات الحديثة حتى يتسنى له البقاء والاستمرارية ومواجهة المنافسة الوطنية وكذا الأجنبية.

ولعل من أهم ما يميز منتجات الشركات المنافسة للمؤسسة هو دقتها وتجددها وقولبتها في أشكال نهائية ذات تصاميم جذابة وكذا التنوع، على عكس منتجاتها والتي رغم تسجيلها تحسنا ملحوظا فيما يخص التصميم والإتمام إلا أنها لا تزال تعتبر نمطية وخالية من الإبداع، وهذا ما دفع بالمستهلك إلى البحث عن ضالته في المنتجات المنافسة خاصة المستوردة منها، وجاءت هذه الدراسة لتقدم للمؤسسة منهجا تطبيقيا يسمح بتحسين جودة منتجاتها من خلال الإصغاء إلى صوت الزبون والعمل على ترجمة رغباته وحاجاته إلى مواصفات خاصة لتصميم منتجاتها.

إن طبيعة المؤسسة المختارة "Nedromeubles "وكذا المنتج محل الدراسة " غرف النوم" تحتاج معاملة خاصة من أجل الوصول إلى صوت الزبون وجمعه وتحليله، و تغلبنا على هذا المشكل من خلال استعمال مجموعات التركيز وهي مجموعة تضم عددا من البائعين المعتمدين للأثاث تم تحديدهم من طرف المؤسسة بناءا على تعاملات سابقة لهم معها ومع المؤسسات المنافسة لها وكذا عدد من الزبائن الدائمين بها، وتم إجراء الدراسة بمساعدة قسم التسويق ممثلا في السيد رئيس القسم وهذا بالاستعانة بوسائل الاتصال والنقل الخاصة بها، وتحت إشراف مسؤول إدارة الجودة بالمؤسسة ذلك أن له دورا فعالا في تأسيس نظام إدارة الجودة و تطويره، فحسب المواصفة إيزو 9001 فإن مهمته الرئيسية تتمثل في التأكد من تأسيس نظام إدارة الجودة وتطبيقه والحفاظ عليه، ورفع التقارير إلى الإدارة العليا بخصوص أداء هذا النظام لتتم مراجعته، وبالتالي فهو على اطلاع واسع بممارسات الجودة في المؤسسة.

وبعد جمع البيانات اللازمة تم حصر أهم الخصائص والمتطلبات التي قد يرغب الزبون في توفرها بالمنتج وكانت كما يلي: السعر الملائم، اللون، نوعية الخشب، ضبط الأبعاد (الطول، العرض، الارتفاع)، دقة الإتمام، سهولة التركيب، جمالية المنتج (التصميم و الموديل)، إمكانية فصل وتعديل الأجزاء، وتم تضمين هذه الخصائص للاستبيان الذي وجه إلى العينة المستهدفة.

3-1. مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من الأشخاص الذين يخططون لشراء غرفة النوم وتم تحديد حجم العينة بـ 600 زبون من :

- زوار محلات بيع الأثاث بمدينة تلمسان وضواحيها ومدينة عين تموشنت؛
- زوار نقاط بيع المؤسسة الموزعة في كل من: ندرومة، تلمسان، وهران، الجزائر العاصمة، سطيف، قسنطينة، الأغواط، ورقلة؛
- زبائن المؤسسة من مؤسسات عامة وخاصة بكل من: معسكر، عين تموشنت، الغزوات، عين الدفلى، تسمسيلت، مستغانم، سكيكدة.

وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبيان تم توزيعه على العينة الاستكشافية المدروسة لغرض جمع المعلومات، حيث فقد 94 استبيان لعدم إمكانية استرجاعه وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة والتحليل هو 506 استبيان كامل أي أن نسبة معدل الإجابة كان 84.33% والتي تعتبر نسبة معتبرة ومقبولة في العرف الإحصائي في الميدان العملي.

3-2. خطوات تطبيق الدراسة الميدانية ونتائجها: في ظل التغيرات التي يشهدها الجو الاقتصادي الجزائري حاليا والتحولات الكثيرة والمتسارعة أصبحت مؤسسة – ندرومة أثاث – ملزمة بتقدير حجم وشدة المنافسة السائدة في السوق والسعي لمواجهتها وهذا ما لن يتأتى لها إلا بتحليل إستراتيجية منافسيها بناءا على أسس، أدوات ومقاربات علمية بما يتيح لها رصد مختلف الفرص والتهديدات والتشخيص الداخلي لكشف نقاط القوة والضعف بها، وتهدف هذه الدراسة إلى مساعدة المؤسسة على فهم أداة نشر وظيفة الجودة وكيفية تطبيقها واعتمادها كمنهجية خالقة للميزة التنافسية التي تبحث عنها وهذا بالاستعانة بمفهوم الأرقام المبهمة وهذا وفق المنهجية التالية:

الشكل 10: " منهجية ترتيب متطلبات الزبائن"

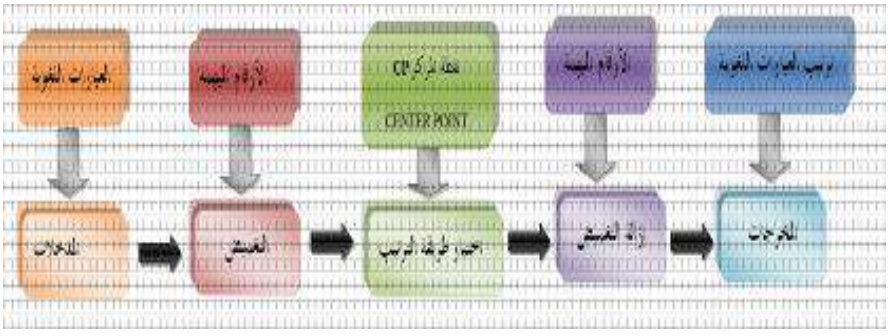

المصدر: من إعداد الباحثين.

أ. ترتيب الزبون المباشر "التقييمات بشكل عام" : في هذه المرحلة يطلب عادة من الزبائن تحديد مدى أهمية الخصائص التمييزية المحصل عليها (W_i) والمعبر عنها بلغة الزبون نفسه وذلك باستخدام الطرق المباشرة التي يؤشر فيها المجيبون (الزبائن) أوزان التقديرات التي يقيمون بها تلك الصفات/الخصائص، وتتراوح أوزان التقدير/التقييم ما بين "غير مهم جدا" و "مهم جدا" على مقياس ليكارت الخماسي ومن ثم تستخدم الإجابات في التحليل الإحصائي للحصول على النتائج وتحليلها.

ب. التقديم المبهم لتقييمات الزبائن : إن نشر وظيفة الجودة QFD حسب Akao هي:"طريقة لتطوير جودة التصميم تستهدف رضا الزبون عبر ترجمة طلباته إلى أهداف تصميمية مع تحديد المناطق الأساسية لضمان الجودة خلال مرحلة الإنتاج"(MAZUR, 2007)، فهي أداة تضمن الأخذ بعين الاعتبار حاجات الزبون أثناء التصميم وحتى نهاية العملية الإنتاجية من خلال الحصول على وتحليل صوت الزبون ونشره في كل أرجاء بيت الجودة وكذا تطوير صوت المهندس ليخدم المواصفات المطلوبة كما هو موضح بالشكل أدناه، وهو ما يعتبر خطوة حيوية في تحديد الفرص المحتملة اكتشاف الحاجات المبهجة للزبون، وتحتم أداة نشر وظيفة الجودة على فريق التصميم التفكير في كيفية تحقيق حاجات الزبون ورغباته ولكن بنفس منطقه ولغته لا باستعمال المصطلحات التقنية، الفنية أو الصناعية، وهذا ما يمكن الوصول إليه عن طريق تسجيل حاجات الزبون بعباراته ذاتها وبدقة وذلك بالاستعانة بمجموعة من الأسئلة التوضيحية (Robin, 1999).

الشكل 11: " منهجية نشر وظيفة الجودة"

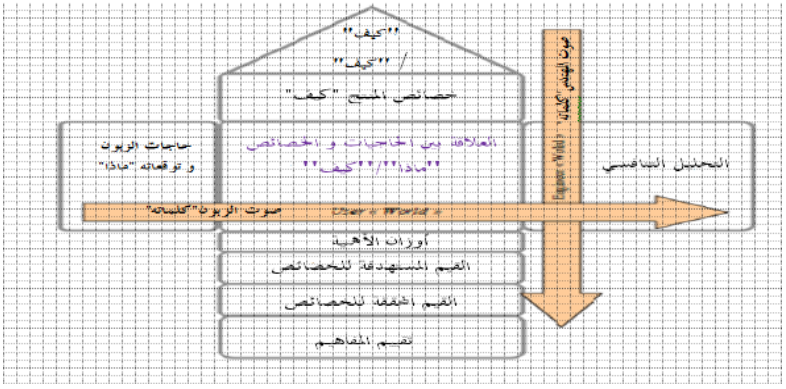

Source: (Marsot J, 2005, pp 185–192).

إن تقنيات البحث عن واستقصاء طلبات الزبون قائمة على اختيار عينة وتحليل إجاباتها وهذا يعتبر غير كاف للحكم على كل المتطلبات، ويتيح تنظيم وتبويب البيانات المتحصل عليها لفريق نشر وظيفة الجودة QFD استوضاح المناطق الغامضة أو تلك الرغبات غير المصرح بها–تلك التي لم يتكلم عنها الزبون– أو ما يسمى بالرغبات الضمنية (Chan& Kao, 1999, pp2499–518).

ترتكز هذه المرحلة من نشر وظيفة الجودة على الاستعانة بالإطار العام للمجموعات المبهمة من خلال تغميض البيانات المدخلة، فبعد تحديد الزبائن (q_i) لدرجة أهمية كل متطلب زبون ($W_1,.....W_8$) باستعمال أرقام محددة تتراوح بين 1 و 9 للدلالة على العبارات اللغوية "غير مهم تماما" ،.....، "مهم جدا"، يتم تحويل هذه الآراء والتعبير عنها بمجموعات مبهمة خاصة، إن فوائد استعمال الأرقام المبهمة بشكل مثلث متنوعة:

أولا: تظهر قابلية تطبيق عالية في التمثيل رغبات الزبائن غير المحددة.

ثانيا: سهلة التطبيق رياضيا والأهم من ذلك أنها تمثل الأساس المنطقي لتحديد المعرفة المبهمة والغامضة حول معظم مسائل القرار على سبيل المثال: ترتيب المنتج، التقييم التنافسي، ....، لذا سنستخدم في بحثنا هذا الأرقام المبهمة بشكل مثلثي للتعبير عن رغبات الزبائن وتفضيلاتهم في ترتيب متطلباتهم اللامحددة.

وهنا استعملنا دوال العضوية المقترحة من طرف Chan et al من أجل تحقيق أهداف الدراسة وكانت النتائج كمايلي:

الشكل 12: " التقييم المبهم لمتطلبات الزبائن"

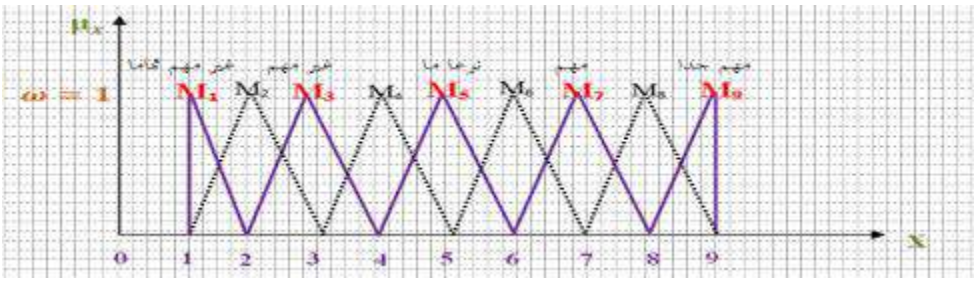

Source: (Chan LK, Kao HP, Ng A, Wu ML, 1999, pp 2499–518).

الشكل 13: " حدود التقييم المبهم لمتطلبات الزبائن"

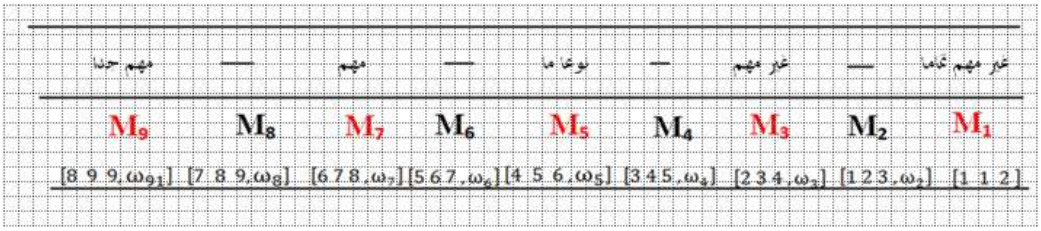

Source: (Chan LK, Kao HP, Ng A, Wu ML, 1999, pp 2499–518).

ج. **ترتيب أداء المؤسسة** : إذا كانت عملية التغميض بوابة الدخول لعالم المنطق الغامض والمجموعات المبهمة فإن عملية إزالة التغميض"**Defuzzification**" هي بوابة الخروج منه، فعن طريق هذه العملية يتم تحويل القيم اللغوية (الغامضة) إلى قيم عددية يسهل على الحاسوب والآلات بصفة عامة التعامل معها، ولإتمام هذه الخطوة هناك عدد من الطرق المختلفة المستعملة لكن أكثرها استخداما هي الطريقة المسماة بـ:"طريقة المركز Centroid Method " على غرار مركز الثقل.

وتبرز مرحلة إزالة التغميض كخطوة ضرورية لإعادة قولبة القيم الغامضة التي أدخلت في بنية النظام الرياضي والمنطق كي تتلاءم مع الآليات السائدة في النمذجة، وتساعد هذه العملية في إنتاج قيم حدية يمكن التعامل معها لمخرجات يمكن استثمارها في اتخاذ قرارات جيدة، وتحسب إحداثيات نقطة المركز وفق المعادلات التالية:

$$\bar{x}_0(\tilde{A}) = \frac{1}{3}[a + b + d]$$

$$\bar{y}_0(\tilde{A}) = \frac{1}{3}\omega$$

وبناءا على تطبيق المعادلات على تقييم متطلبات الزبون، فقد تم تلخيص النتائج المتحصل عليها على النحو الأتي؛

Average CP	4,944	7,5113	7,5779	6,9887	7,49	6,8497	8,056	6,3527
N.RATE	0,089	0,1347	0,1359	0,1253	0,134	0,1228	0,144	0,1139
	8	3	2	5	4	6	1	7

ومنه فإن ترتيب متطلب زبون (Wi) جاءت على النحو الأتي؛

$$W_7>W_3>W_2>W_5>W_4>W_6>W_8>W_1$$

يلاحظ من خلال الجدول حيازة متطلب جمالية المنتج على أعلى نسبة في سلم ترتيب الأهمية لدى الزبون حيث بلغت نسبته 14.44538% مع تقارب رغباته فيما يخص توفر كل من نوعية الخشب، اللون ودقة الإتمام بنسب 13.58% و 3.46% و 13.43% على التوالي واحتل ضبط الأبعاد وسهولة التركيب المركزين 6 و 7 في حين شكل السعر أقل نسبة أهمية إذ بلغ معدله 8.86% مما يعني تفضيل الزبون لأبعاد جودة المنتج من تصميم ونوعية للخشب.....إلخ على سعره، ويوضح مخطط باريتو الموالي ترتيب أسبقيات الزبون الأكثر أهمية بالنسبة لمنتج غرفة النوم.

الشكل 14: " مخطط باريتو ترتيب أسبقيات الزبون الأكثر أهمية بالنسبة لمنتج غرفة النوم"

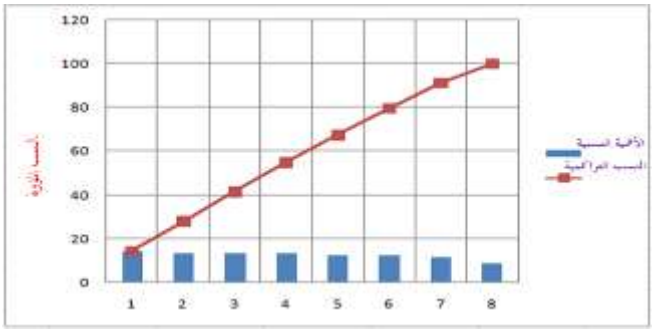

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج الدراسة.

د. ترتيب الأسبقيات التنافسية : في هذه المرحلة يطلب من الزبائن إجراء مقارنة مرجعية بين أداء المؤسسة في تلبية المتطلبات المحددة وأداء منافسيها في نفس السياق، وتعرف المقارنة المرجعية على أنها " العملية المستمرة لقياس مستوى المنتجات، الخدمات، الأنشطة مقارنة بأقوى منافسي المؤسسة في مجال عملها"، وتهدف هذه الخطوة إلى إنشاء معيار يتم على أساسه مقارنة الأداء وفقا له وتحديد نموذج لتعلم كيفية التحسين وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية وتنفرد أداة نشر وظيفة الجودة باستعمالها للمقارنة المرجعية على غرار بحوث التسويق والتحليل التنافسي وهذا راجع لعدة أسباب ففي الوقت الذي تقدم فيه بحوث التسويق معرف حول المتطلبات المتغيرة في السوق يظهر التحليل التنافسي أين تقف المؤسسة في سوق محددة مقارنة مع أفضل منافسيها بينما تستهدف المقارنة المرجعية تحسين الموقع التنافسي للمؤسسة عبر البحث عن وتطبيق أفضل ممارسات متخذي القرار وإن تواجدوا في أسواق مختلفة، وهكذا تنصب بحوث التسويق على الزبون لتحديد متطلباته المتغيرة، ويتوجه التحليل التنافسي صوب المنافس لتحديد الموقع التنافسي، في حين تستهدف المقارنة المرجعية ما هو أبعد من ذلك عبر تحليل الممارسات الفاعلة لمتخذي القرار داخل الصناعة أو خارجها من أجل تحسين الموقع التنافسي كما يصبح الفارق الأساسي بين المقارنة المرجعية والتحليل التنافسي، هو أن الثاني يرتكز على المقارنة مع منتج المنافس، من ناحية المعالم، السعر وغير ذلك،

في حين تتوجه المقارنة المرجعية إلى كيفية تصميم، وتصنيع، وتوزيع ودعم المنتوج وما هي المعالجات المستخدمة في كل مرحلة من تلك المراحل وقد استعملنا في دراستنا الحالية أرقام محددة تتراوح بين 1 و 9 للدلالة على العبارات اللغوية "غير مهم تماما" ،.....، "مهم جدا"، ليتم تحويل هذه الآراء والتعبير عنها بالأرقام المبهمة.

الشكل 14: " عناصر المقارنة المرجعية المبهمة بين أداء المؤسسة وأداء منافسيها"

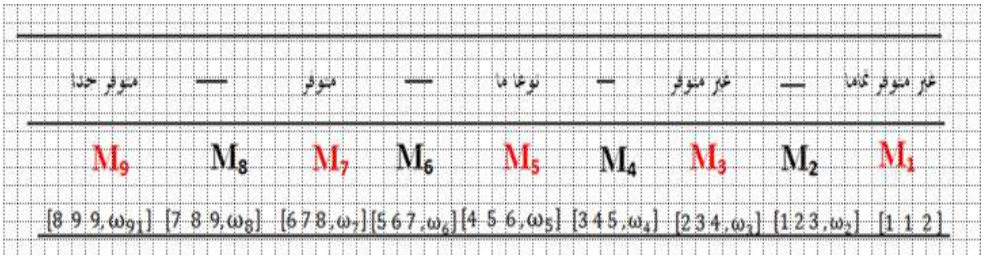

Source: Chan LK, Kao HP, Ng A, Wu ML, 1999, pp2499–518.

وتسمح هذه المقارنة للمؤسسة بالتوجه نحو التحسين والتطوير السريع لأسلوب العمل وتعزيز روح الفريق من خلال:

- تحديد وقياس الفجوة بين أداء المؤسسة ومنافسيها؛
- الفهم و الإدراك لأسباب الأداء الحالي وكيفية تغييره؛
- اختبار أفضل الفرص الخارجية والتنبؤ بمستقبل المؤسسة بعد التغيير؛
- تحديد أولويات ترتيب المتطلبات الأكثر أهمية وكذا التي تحتاج إلى تحسين.

والجدول رقم (1) يبرز تقييمات الزبون لأداء منتج المؤسسة مقارنة بالمنتجات الماليزية والصينية بعد أن تم تغميضها واحتساب نقاط مراكزها لإزالة التغميض وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول(02).

وبناءا على تقييمات الزبائن حول الأداء النسبي لمنتجات المؤسسات الثلاث المرتبط بالمتطلبات الثمان المحددة " Whats" يمكن إعداد مصفوفة التقييم التنافسي للمنتجات الثلاث من خلال حساب معدل مراكز الأرقام المبهمة لكل متطلب زبون، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 01: " مصفوفة التقييم التنافسي "

	C_1	C_2	C_3
W_1	4,107	6,545	5,018
W_2	5,717	6,888	7,464
W_3	5,684	3,001	7,547
W_4	4,368	6,729	7,426
W_5	3,800	6,001	7,596
W_6	4,582	6,480	7,036
W_7	3,279	7,398	7,307
W_8	4,515	6,216	7,102

المصدر: نتائج الدراسة.

واستنادا إلى نتائج الجدول رقم (01)، ومن أجل ترتيب هذه المتطلبات وأسبقياتها واحتساب درجات تقييم الزبون لكل من منتج المؤسسة ومنتجات المؤسسات المنافسة لها نقوم بإجراء الحسابات التالية :

الجدول 02: " ترتيب المتطلبات باستعمال الطريقة المقترحة"

	C_1	C_2	C_3	C_2:C_3	C_1-ave	1/ABS	Rate
W_1	4,107	6,545	5,018	1,304	2,802695	0,356799	0,150884
W_2	5,717	6,888	7,464	0,923	4,794170	0,208587	0,088207
W_3	5,684	3,001	7,547	0,398	5,286359	0,189166	0,079995
W_4	4,368	6,729	7,426	0,906	3,461859	0,288862	0,122154
W_5	3,800	6,001	7,596	0,790	3,009979	0,332228	0,140493
W_6	4,582	6,480	7,036	0,921	3,661022	0,273148	0,115509
W_7	3,279	7,398	7,307	1,012	2,266546	0,441200	0,186575
W_8	4,515	6,216	7,102	0,875	3,639754	0,274744	0,116184

المصدر: نتائج الدراسة.

وتسمح معطيات الجدول أعلاه بترتيب تفضيلات الزبائن و هي كما يلي:

$$W_7>W_1>W_5>W_4>W_8>W_6>W_2>W_3$$

يسمح الجدول أعلاه بملاحظة تباين درجات تقييم الزبون وترتيب متطلباته بالنسبة لمنتج "غرفة النوم" لكل من المؤسسة مقارنة مع منتجات المؤسسات المنافسة لها، إذ يلاحظ حيازة متطلب جمالية المنتج هنا أيضا على أعلى نسبة في سلم ترتيب الأهمية مقارنة بأداء المؤسسات المنافسة للمؤسسة حيث بلغت نسبته 18.65575% في حين احتل متطلب السعر المناسب المركز الثاني بنسبة 15.0884% ثم يليه كل من دقة الإتمام، ضبط الأبعاد وإمكانية فصل وتعديل الأجزاء بنسب 14.0443%، 12.2154% و 11.6184% على الترتيب، وحاز أيضا متطلبا سهولة التركيب واللون على المركزين السادس والسابع، في حين شكلت نوعية الخشب اقل نسبة في الترتيب بنسبة 8.8207%.

هـ. ترتيب الأهمية النهائي : في هذه الخطوة نستعين بمخرجات الجدولين السابقين (01) و (02)، من أجل الحصول على الترتيب النهائي لمتطلبات الزبائن المحددة وفقا للمعادلة التالية:

الترتيب النهائي = ترتيب الزبون X الترتيب التنافسي.

الجدول 03: " ترتيب المتطلبات استنادا إلى التقييم النهائي"

	تقييم الزبون	التقييم التنافسي	التقييم X تقييم الزبون التنافسي	الترتيب النهائي
W_1	0,08865	0,150884	0,01337587	0,10729378
W_2	0,13468	0,088207	0,01187972	0,09529251
W_3	0,13587	0,079950	0,01086281	0,08713541
W_4	0,12531	0,122154	0,01530712	0,12278521
W_5	0,13430	0,140493	0,01886821	0,15135031
W_6	0,12282	0,115509	0,01418682	0,11379876
W_7	0,14445	0,186575	0,02695076	0,21618404
W_8	0,11391	0,116184	0,01323452	0,10615997

المصدر: نتائج الدراسة.

وكانت النتائج كما يلي:

$$W_7>W_5>W_4>W_6>W_1>W_8>W_2>W_3$$

يسمح الجدول أعلاه بملاحظة تباين درجات تقييم الزبون وترتيب متطلباته بالنسبة لمنتج "غرفة النوم" لكل من المؤسسة مقارنة بمنافسيها مع أسبقيات متطلبات الزبون بصفة عامة وهذا ما يوضحه بدقة مخطط الرادار والذي يساعد فريق عمل مشروع نشر وظيفة الجودة في تشخيص الإنحراف ومن ثم تحسين أداء منتج الشركة بما يتوافق وحاجات السوق ورغبات الزبون من خلال التطبيق الفعال لمخرجات الأداة.

الشكل 15: " مخطط الرادار للترتيب النهائي لمتطلبات الزبائن "

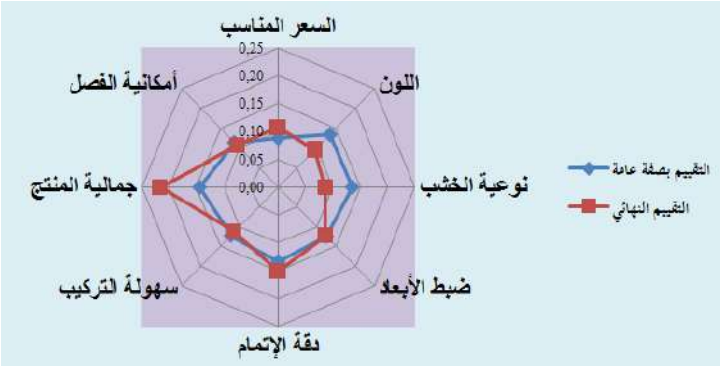

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج الدراسة.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن المؤسسة تحقق ميزة تنافسية فيما يخص أسبقيات اللون ونوعية الخشب مقارنة بمنافسيها ورغبات الزبون بصفة عامة وهذا راجع إلى امتلاك المؤسسة لأجود أنواع الخشب وتفوقها في معالجته بأحجام وألوان متعددة ترضي الزبون وتشبع رغباته إلا أن الأسبقيات المتعلقة بالسعر، ضبط الأبعاد، دقة الإتمام، سهولة التركيب وإمكانية الفصل والتعديل سجلت تطابق مع بين ما يريده الزبون وما تقدمة المؤسسة وتستطيع

تحقيقه وهذا يدل على أن الزبون لا يمانع في دفع سعر المنتج إن كان يتمتع بالمواصفات التي يرغب بها وهذا راجع بشكل أساسي إلى طبيعة المنتج والذي يعد نوعا ما معمرا، فيما يزداد ابتعاد أسبقية جمالية المنتج بشكل حاد عن ما يريده الزبون وما تقدمه المؤسسة مقارنة بمنافسيها و هذا ما يشير إلى عدم مواكبة المؤسسة للتصاميم الحديثة والتكنولوجيا المتبعة في تنفيذها.

خاتمة :

تناولنا من خلال هذه الدراسة والتي تمت على مستوى مصنع ندرومة أثاث بتلمسان من خلال استعراض واقع صناعة الأثاث بالجزائر وما تعانيه من تأخر على جميع المستويات (المالية، الفنية، التقنية،.....) رغم امتلاك المصانع الجزائرية لقدرات، طاقات وخامات تجعل من منتجاتها مميزة حتى عن تلك المستوردة وقادرة على مواجهة المنافسة داخلية كانت أم خارجية.

ومن خلال استقصاء عينة من الزبائن الراغبين في اقتناء منتج غرفة نوم وبالاستعانة بمفهوم المجموعات المبهمة تبين لنا ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط قوية معنوية وتأثير معنوي بين السعر وإدراك الزبون لجودة المنتج، وأن الزبون يكون مستعدا لدفع سعر أعلى عندما يقتنع بأن المنفعة المتحققة من استخدام هذا المنتج متوافقة مع سعره.
- أن الزبون مستعد لدفع سعر أعلى لمنتجات ذات جاذبية وشكل ومظهر خارجي أفضل بالنسبة له وذات تأثير في إحساسه وتفضيلاته وهذا راجع إلى حركة التطور الاجتماعي والثقافي وتطور حاجات ورغبات الزبائن، لذا بات لزاما على المصنع إشباع الحاجات الجديدة والمتجددة من خلال تنفيذ تصاميم حديثة تراعي الهيئة والشكل واللون والفن الجمالي اعتمادا على عادات الشراء ودوافعه وعلى أساس التحسينات التي تجريها المؤسسات المنافسة في منتجاتها لمقابلة الرغبات القائمة والمستحدثة والعمل على تطويرها ليكون المنتج متلائما مع تغير حاجات ورغبات الزبائن، خاصة وأن المؤسسة تنوي تغيير إستراتيجيتها وسيكون من الصعوبة عليها أن تحقق إستراتيجيتها التنافسية ما لم تراع نماذج المنتج وقابلية ذلك التصميم على تقديم الخدمات أو إشباع الرغبات لتأثيرها في القدرة التنافسية للمؤسسة .

ومن خلال هذه الدراسة نورد التوصيات التالية بما نراه يساهم في تحقيق أهدافها في واقع المؤسسات الجزائرية:

- غرس جوهر تبني فلسفة غدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات الجزائرية.
- الحث على استخدام المنهج العلمي للإدارة بالاعتماد على الأساليب الكمية وعلى لااسها المجموعات المبهمة.
- توسيع نطاق استخدام الاساليب الكمية ليشمل مختلف أنشطة المؤسسة.
- ربط المعارف النظرية بواقع الممارسة العلمية من خلال علاقة الهيئات التعليمية بمحيطها من المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

- أرسلان مؤيد أكرم،(2012)، "أثر تطبيق تكامل نظام (ISO 9001 TQM) على السياسة التنافسية:دراسة تطبيقية في معمل التحري للبناء الجاهز"، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال جامعة ST – cléments العالمية ، لندن.
- ريزان صلاح الدين، برزين شيخ محمد،(2007)، "أسلوب كايزن وعلاقته بتخفيض التكاليف"، منشورات جامعة دهوك، العراق.
- Dahlgaard J.J, Kai K & Kanji G K,(2002), Fundamentals of Total Quality Management Process analysis and improvement, Taylor & Francis, New York.
- Kenneth H. Rose, (2005), Project Quality Management Why, What and How, J. Ross Publishing, Inc, U.S.A.
- Taylor Julia,(2010), The Handbook of Quality and Service Improvement Tools, NHS Institute for Innovation and Improvement, University of Warwick, London.
- Tague's Nancy R, (2004), The Quality Toolbox, Second Edition, ASQ Quality Press, london.
- Kanji Gopal & Asher Mike,(1996), 100 Methods for Total Quality Management, SAGE Publications Ltd, London.
- Kanji Gopal,(1996), Total Quality Management in Action, CHAPMAN & HALL publishing, London.
- ReVelle Jack B; Margetts Derek N,(2010), HOME BUILDER'S GUIDE to CONTINUOUS IMPROVEMENT: Schedule, Quality, Customer Satisfaction, Cost, and Safety, CRC Press, Taylor & Francis Group, USA.
- Basu Ron & Wright Nevan,(2003), Quality Beyond Six Sigma, Elsevier Science Ltd, Great Britain.
- Graham Wilson,(2005), Six Sigma and the Product Development Cycle, Elsevier Butterworth-Heinemann, Great Britain.
- Ehrlich, Betsi Harris , (2002),Transactional Six Sigma and Lean Servicing : leveraging manufacturing concepts to achieve world class service, CRC Press LLC, Florida, 2002.
- Allen Theodore T,(2006) Introduction to engineering statistics and six sigma: statistical quality control and design of experiments and systems, Springer-Verlag London Limited, London.
- Ramanan L, Kumar M,(2014), SIX SIGMA - DMAIC Framework for Enhancing Quality in Engineering Educational Institutions, International Journal of Business and Management Invention, Volume 3 Issue 1.
- Rawlings-Quinn Robin,(1999), Quality Function Deployment (QFD): a case study, Manager, Market Research and Developmental Process, Intertape Polymer Group, Marysville, MI, January,04.
- Product Excellence Using Six Sigma: Quality Function Deployment, Warwick Manufacturing Group, UK, January 07.
- Chan LK, Kao HP, Ng A, Wu ML,(1999),Rating the importance of customer needs in quality function deployment by fuzzy and entropy methods. International Journal of Production Research; 37(11).

المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار واستقرارها في سوق النفط العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ودور الجزائر في ذلك

The Actual Contribution of OPEC to Determine the Future of Prices and Stability in the Global Oil Market After the Oil Crisis of 2014, and the Role of Algeria in That

د.بن عباس شامية

جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر

chamiasiham@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/12/28 تاريخ القبول: 2020/07/04

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي يشهدها العالم من تقلبات في أسعار النفط، وما يترتب عليها من تداعيات على توازن أسواق النفط العالمية، مما يفرض على منظمة الأوبك البحث عن أساليب جديدة في المحافظة على توازن تلك الأسواق واستقرارها، كون الأوبك تمتلك احتياطيات نفطية ضخمة وإنتاج مرتفع يجعلها تفرض سيادتها الدولية في تحديد مستقبل أسعار النفط، كما اعتمدنا في دراستنا على إبراز دور الجزائر في التنسيق بين أعضاء منظمة الأوبك في إعادة النظر في سياستها الإنتاجية والتسويقية من خلال تكثيف التعاون مع غيرها من مصدري النفط سواء أعضاء في الأوبك أو غير أعضاء فيها، وذلك لتستطيع البقاء في ساحة المنافسة النفطية العالمية الشرسة.

وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية وهي أن منظمة الأوبك استطاعت إبراز دورها في الصناعة النفطية، وممارسة ضغطها على الدول الصناعية، من خلال التحكم في حجم الإمدادات النفطية بعد الأزمة الراهنة.

الكلمات المفتاحية: منظمة الأوبك، أسعار النفط، الإمدادات النفطية، الصناعة النفطية، المنافسة النفطية، السياسة الإنتاجية والتسويقية.

Abstract: This paper aims to study the fundamental issues in the world of fluctuations in oil prices and the consequent repercussions on, forcing OPEC to look for new methods the balance of world oil markets, on new methods in maintaining the balance of these markets and stability, OPEC has huge oil reserves and high production making it impose its international sovereignty in determining the future of oil prices, highlighting the role of Algeria in coordination among OPEC members in reviewing its production and marketing policy by intensifying cooperation with other oil exporters whether members of OPEC or non-members, in order to remain in the arena of fierce global competition in the oil markets. The study reached a fundamental result that OPEC was able to highlight its role in the oil industry, and exert pressure on industrialized countries, By controlling the volume of oil supplies after the current crisis.

***Key Words*:** OPEC, Oil prices, Oil supplies, Oil industry, Oil competition, Productive and marketing policy.

JEL Classification: L71, D43, P28, P44.

*مرسل المقال: بن عباس شامية (chamiasiham@yahoo.fr).

المقدمة:

يلعب النفط دورا حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في جميع القطاعات فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما اكسبه مكانة مهمة ضمن اطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية، وعلي هذا الأساس خضعت صناعة النفط العالمية لهيمنة شركات النفط الاحتكارية، إذ كانت القوة المسيطرة على تجارة النفط الدولية، والمحدد الرئيسي لسياسات الإنتاج والأسعار التي استهدفت تعظيم أرباح هذه الشركات وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى، في حين أن الدول المنتجة اقتصر دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة، وجبايتها تتمثل أغلبها في الضرائب.

هذا الوضع أثار حفيظة الدول المنتجة وحتم ضرورة اتخاذ موقف موحد، لذلك قامت ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية مجموعة من الدول النامية بتحدي هذه الشركات العملاقة، بالتكتل في إطار ما يسمى منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) التي شهد العالم ميلادها في الستينات ببغداد، كما وصلت درجات التنسيق والتشاور بينها إلي مرحلة متقدمة جدا ساعدتها في ذلك حركات التحرر ونمو الصناعات الوطنية، بالإضافة إلى المحاولات الجادة للدول المنتجة بتأميم قطاع الطاقة لديها، ومنذ مطلع السبعينات عملت منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك علي فرض سيادتها وإبراز دورها في الصناعة النفطية وممارسة ضغطها على الدول الصناعية، وهو الأمر الذي أعطها دفعا قويا في البحث عن ممارسة حقها في تسعير النفط أو التحكم في أسعاره.

طرح الإشكالية: أعطت منظمة الأوبك منذ نشأتها موقعا صلبا، انعكس بدوره على وجود أرضية مناسبة لممارسة حقها في تقرير مصيرها الاقتصادي، والأخذ بزمام الأمور في ما يخص سياسات التسعير الخام، والحيلولة دون أن تصل أسعاره إلى مستويات متدنية جدا تضرب اقتصادياتها، إلا أن ما تتعرض له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية من انخفاض الأسعار، وخاصة في السنوات الأخيرة أي من سنة 2014 إلي يومنا هذا، دفع بمنظمة الأوبك للبحث عن أساليب جديدة في تحريك أسعار النفط الخام والتأثير في مستويات أسعاره في السوق الدولية من خلال حصتها، مع المحافظة على استقرار السوق النفطية العالمية، ومن خلال الجولة الماراطونية التي قامت بها الجزائر في التنسيق بين عدة دول من داخل وخارج منظمة (أوبك)، بهدف تقريب الرؤى والخروج بقرار مشترك خلال الاجتماع التشاوري الذي انعقد في الجزائر، للتدخل وفرض أرائها في الساحة النفطية لتخفيض الإنتاج، مع فرض أساليب وأسقف للتسعير بغية إنعاش سعر البرميل.

ومن هنا تتجلى معالم الإشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: كيف ساهمت منظمة الأوبك في تحديد مستقبل أسعار النفط واستقرارها في أسواق النفط العالمية بعد أزمة 2014، والى أي مدى نجحت الجزائر في ذلك؟

فرضية الدراسة: لكي يتم القيام بدراسة يراعى فيها كل من الإشكالية المطروحة أعلاه، فقد تمت صياغة الفرضية العامة للدراسة على الشكل التالي:

"في ظل الأزمات العالمية الحديثة والانهيارات في سوق النفط، وبالرغم من أن الأوبك ليست المتحكم الوحيد في السوق النفط العالمي، لكن كونها الأقوى من حيث الاحتياطي والإنتاج، تستطيع التحكم في سعر النفط وكذلك التوازن بين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية".

أهداف الدراسة: نسعى من خلال دراستنا، إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها كالآتي :

- محاولة استعراض مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية؛
- فهم مدى تأثير منظمة الأوبك على أسعار النفط العالمية؛
- معرفة أهم الميكانيزمات والأدوات المستخدمة للتأثير على سوق النفط لإعادة استقراره من طرف المنظمة والفاعلين الآخرين في السوق، ودور الجزائر في ذلك؛
- معرفة أهم توقعات منظمة الأوبك المستقبلية في سوق النفط العالمي.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة من خلال توجه العديد من الاهتمامات البحثية العلمية إلى تناول موضوع الصناعة النفطية بصفة عامة، وموضوع الهيئات والمنظمات المسئولة عن هذه الصناعة بصفة خاصة في مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، والتي تتمثل أساسا في دراسة منظمة الأوبك لما لها من تأثير على معطيات عرض النفط في السوق العالمي وعلى أنظمة استغلاله للدول المنظمة لها، خاصة وأن الأسواق الحالية للنفط تشهد حالة عدم الاستقرار نتيجة تذبذب أسعار النفط الذي يعد سمة من سمات السوق، ولكن ما جرى منذ منتصف سنة 2014 هو انهيار في الأسعار غير معهود، لذلك ارتأينا أن ندرس منظمة الأوبك وكيف يمكن لها البحث عن أساليب جديدة للمحافظة على التوازن في أسواق النفط العالمية.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف المتغيرات كذلك التطورات التاريخية والزمنية لمنظمة الأوبك، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لفهم آليات عمل السوق وكيفية تأثير إجراءات منظمة الأوبك على السوق بشقيه(العرض والطلب)، وكيف ينعكس ذلك على السوق النفطية العالمية ككل.

خطة الدراسة: تناول موضوع الدراسة العناصر الآتية:

- مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية؛
- السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الأوبك منذ إنشائها إلى غاية سنة 2018؛
- دور منظمة الأوبك في مواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014؛
- توقعات منظمة الأوبك المستقبلية في سوق النفط العالمي.

1.مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية:

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها، بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، حيث أنها تهدف إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها، حتى تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وهي بذلك تحاول حماية مصالح الدول المنتجة للنفط، التي تعتمد على دخل ثابت للتنمية والتطوير،كما تضمن للدول المصدرة للنفط حمايتها من الدول المستهلكة التي تؤثر عليها من الناحية الاقتصادية، وكذلك تحدد العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأسعار في السوق العالمية وتحاول معالجتها حتى لا تؤثر على السوق العالمي.

1.1.التعريف بمنظمة الأوبك:

أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في 14 سبتمبر 1960 في العاصمة العراقية بغداد باتفاق خمس دول منتجة للنفط، وهذه الدول هي: فنزويلا،إيران،العراق،الكويت والمملكة العربية السعودية، وتضم المنظمة حاليا أربعة عشرة دولة، حيث كان مقر منظمة الأوبك في جنيف بسويسرا في السنوات الخمس الأولى من وجودها، ثم تم نقلها إلى فيينا بالنمسا في 1 سبتمبر 1965 (أحمد س.، 1982، صفحة 75). والجدول الموالي يوضح هذه الدول وسنة انضمامها:

الجدول 01: "دول منظمة الأوبك"

الدولة	العراق	المملكة العربية السعودية	الكويت	فنزويلا	إيران	قطر	اندونيسيا
سنة الانضمام	1960	1960	1960	1960	1960	1961	1962-2008، 2016
الدولة	**ليبيا**	**الإمارات**	**الجزائر**	**نيجيريا**	**الإكوادور**	**الغابون**	**انغولا**
سنة الانضمام	1962	1967	1969	1971	1973- 1992، 2007	1975- 1985، 2016	2007

المصدر: (الأوبك، اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، 2016).

وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، والسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج.

كما لدى الأوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل، حيث تضم اثني عشر نوعا، وهي: خام صحاري الجزائر، ميناس الاندونيسي، الإيراني الثقيل،البصرة العراقي، خام التصدير الكويتي، خام السدر الليبي، خام بوني النيجيري، الخام البحري القطري، الخام العربي الخفيف السعودي، خام مربان الإماراتي، الخام الفنزويلي الخفيف وجيراسول الأنغولي (الأوبك، منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، 2010).

وتصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني

المسئول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين، وتوفر دول أوبك حاليا 40% من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80% من نفط العالم، وتتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة، هي: (مشدن، 2004، صفحة 25)

أ- **المجلس الوزاري:** يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع، وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة ويتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء، وبموجب دستور المنظمة يعقد المجلس الوزاري اجتماعين عاديين كل سنة، وقد ينعقد المجلس في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو في المنظمة، بواسطة الأمين العام للمنظمة الذي يقوم بالتشاور مع رئيس المؤتمر.

ب- **مجلس بالمحافظين:** يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعين عاديين سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات.

ج- **الأمانة العامة:** وهي مسئولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين،تتكون من الأمين العام، ورؤساء الإدارات، وبقية الموظفين المعارة خدماتهم من الدول الأعضاء، وتضم الأمانة العامة للمنظمة خمسة أقسام رئيسة، وتباشر أعمالها ونشاطها ضمن حدود المواد الخاصة بها في دستور المنظمة وعلى ضوء تعليمات مجلس المحافظين.

2.1.أهداف منظمة الأوبك :

تهدف لمنظمة إلى تحقيق النقاط التالية: (سيد و الخولي، 1992، الصفحات 330-331)

- تنسيق، توحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط؛
- تحقيق عائد عادل في استثمارات الصناعة النفطية؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام، الاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

3.1.خصائص منظمة الأوبك:

تتجلى خصائص الأوبك في جملة من النقاط التالية : (Mihailovitch & Pluchart, 1980, pp. 20-22)

- أنها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية؛
- قصر حق العضوية عمليا على الدول النامية؛
- أنها ظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعا مع وجوب موافقة جميع الدول؛

- تعتبر الأمور السياسية رسميا خارج نطاق المنظمة؛
- تباين الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان والقدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.

أما مميزات النفط في منظمة الأوبك: تمتلك الأوبك إمكانيات نفطية هائلة من حيث الاحتياطات والإنتاج، هذه الكميات يمكن أن تجعلها تكتل اقتصادي نفطي كبير يتحكم بالسوق النفطية العالمية مما سمح لها بتحقيق انجازات واضحة في سوق النفط، ومن أهم مميزات نفط دول منظمة الأوبك نذكر (Abdul-Hamid, 2016)، (عاقلي ا.، 2016، صفحة 58):

- يمثل مستوى الإنتاج نحو ثلث الإمدادات النفطية العالمية، فهناك أربعة من أصل اكبر المنتجين العشرة للنفط في العالم وهم السعودية، الكويت، العراق والإمارات، بالإضافة إلي الجزائر، ليبيا وقطر، حيث يشكل هؤلاء المنتجون السبع من أصل الدول الأعضاء ال14في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك؛
- انخفاض تكاليف الإنتاج للنفط العربي التي تعتبر الأرخص مقارنة مع تكاليف إنتاجه في المناطق الأخرى من العالم، إذ يتصف النفط في العراق والسعودية بأنها لأرخص بين كل أنواع النفط في العالم، حيث تصل كلفة الأنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من 3 دولار مقابل 15 دولار كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة؛
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمناطق إنتاج النفط في العراق والسعودية، حيث يشكلان مركزا متكاملا لإنتاج وتصدير النفط إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن قرب مناطق الإنتاج النفطي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه نفقات نقل أقل وخاصة السوق الأسيوية والأوربية؛
- يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم وذلك لانخفاض نسبة الكبريت وخلوه من الشوائب، حيث تعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام المحدد لسعره في الأسواق العالمية، في حين تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعة البترو كيمياوية.

والشكل المولي يوضح الإمكانيات النفطية لمنظمة الأوبك من حيث الاحتياطات:

الشكل 01: " الاحتياطي النفطي لدول الأوبك في نهاية سنة 2015 (مليار برميل)"

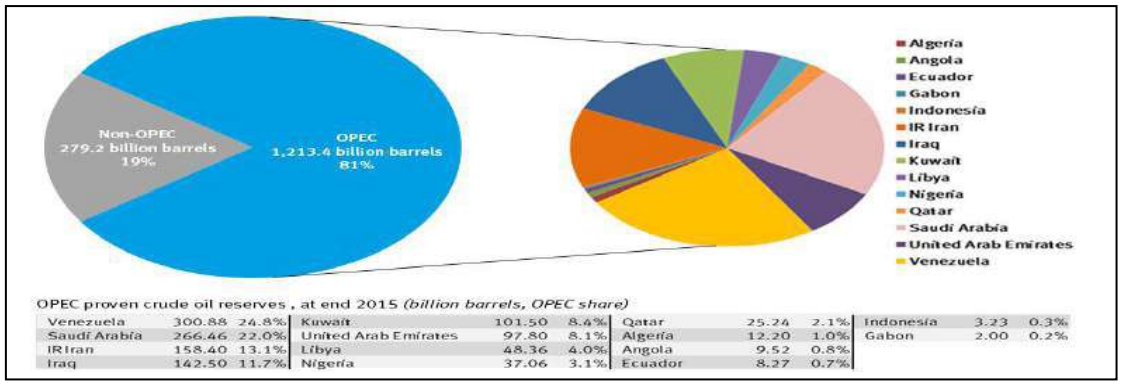

OPEC proven crude oil reserves , at end 2015 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	300.88	24.8%	Kuwait	101.50	8.4%	Qatar	25.24	2.1%	Indonesia	3.23	0.3%
Saudi Arabia	266.46	22.0%	United Arab Emirates	97.80	8.1%	Algeria	12.20	1.0%	Gabon	2.00	0.2%
IR Iran	158.40	13.1%	Libya	48.36	4.0%	Angola	9.52	0.8%			
Iraq	142.50	11.7%	Nigeria	37.06	3.1%	Ecuador	8.27	0.7%			

المصدر: (Abdul-Hamid, 2016)، (عاقلي ا.، 2016، صفحة 58).

نلاحظ من الشكل أعلاه: انه وفق التقديرات النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك،فإن أكثر من 80 ٪ من احتياطيات النفط الخام المؤكدة في العالم تقع في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، أما الجزء الأكبر من احتياطيات أوبك النفطية في الشرق الأوسط، والتي تصل إلى 65 ٪ من إجمالي أوبك، وقد أضافت الدول الأعضاء في منظمة أوبك إضافات كبيرة على احتياطاتها النفطية في السنوات الأخيرة، من خلال تبني أفضل الممارسات في هذه الصناعة، وتحقيق الاستكشافات المكثفة للنفط، ونتيجة لذلك يبلغ احتياطي النفط في أوبك حاليا 1223.43 مليار برميل.

2. السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الأوبك منذ إنشائها إلي غاية سنة 2018:

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها، حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناءا عليه جاءت منظمة الأوبك كرد فعل على هذه التخفيضات للأسعار، التي قامت به الشركات الاحتكارية دون استشارة الدول المنتجة للنفط، وكان لها اثر واضح في تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أنها تضم مجموعة مهمة جدا من الدول ذات الاقتصاد النفطي مما سمح لها بالتدخل وفرض أرائها في الساحة النفطية من خلال فرض أساليب وأسقف للتسعير، وبالتالي أصبح لمنظمة الأوبك موقع مهم في ساحة سوق النفط العالمي، نستعرضه في النقاط التالية: (التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا، 2008)، (بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر(رسالة ماجستير)، 2009، الصفحات 60-63)

1.1.النفط كسلاح سياسي:

بدأت أوبك في الظهور بقوة في أكتوبر/تشرين الأول سنة 1973،عندما اتفقت السعودية وإيران واتبعهما في ذلك باقي الدول على استخدام النفط كسلاح في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول بين العرب وإسرائيل، وتمثل استخدام سلاح النفط يومها في تخفيض إنتاج النفط وصادراته، وقطع إمدادات النفط عن الدول التي وقفت مع إسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وبذلك استطاعت الأوبك من تلك الفترة أن تفرض دورها في تحريك أسعار النفط، وبالتالي فرض سيادتها النفطية في السوق العالمية للنفط، وذلك بعد كسر حاجز الاحتكار من الشركات العالمية الكبرى الذي كان سائدا قبل منظمة الأوبك، والتي سيطرت على الصناعة النفطية حتى فترة الستينيات واستنزفت ثروات الدول النامية التي معظم دولها هي أعضاء حاليا في المنظمة.

2.1. محاولة توحيد الأسعار:

بسبب انخفاض سعر النفط بدءا من جانفي 1974 ، وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الدول، وبهدف سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركات، اتخذت منظمة الأوبك قرارا بجعل معدل عائدات الدول بالنسبة للنفط تتراوح بين 10و12 دولار للبرميل، على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو في ما يخص تكلفة الإنتاج، أما هدف المنظمة من هذا القرار فهو

توحيد سعر النفط وإلغاء كل من السعر المعلن، الريع وتحديد هامشا لشركات بمقدار 22 سنتا للبرميل،كما قررت الأوبك دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع النفط المنتجة في المنظمة، فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق النفطية العالمية، ومع استمرار سعر النفط في الانخفاض خلال سنتي 1975 و 1976 ، قررت منظمة الأوبك في ديسمبر 1976 زيادة هذا السعر من 11.01إلى 12.09 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977، لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة باستثناء السعودية والإمارات بزيادة قدرها 05% حتى نهاية جوان 1977 وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة، وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية.

3.1. محاولة تجميد الأسعار:

حاولت منظمة الأوبك تجميد أسعار النفط في منتصف سنة 1977 حتى آخر سنة 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها: المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار، لذلك تقرر في مؤتمر أبوظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر النفط بصورة تدريجية تصل إلى % 14.5مع نهاية سنة 1979، واشترطت دول الأوبك أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار، إلا أنه لم يمر على قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2 %.

4.1. وضع حد أعلى للأسعار:

رغم استحداث منظمة الأوبك سنة 1978 لما سمي "لجنة الإستراتيجية طويلة المدى" فإنها لم تستطع حتى منتصف سنة 1979 التوصل إلى سياسة موحدة بخصوص الأسعار، ونظرا لشعور غالبية الدول الأعضاء باستثناء السعودية بأن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثورة يبرر زيادة الأسعار زيادة ملموسة، من هنا قررت الأوبك تعديل السعر إلى 18 دولار للبرميل، وإضافة علاوة السوق المقدرة بدولارين بخلاف الفرق المعتاد الذي يبرره مزايا بترول كل دولة متى استوجبت ظروف السوق ذلك، على أن لا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات 23.5 دولار، وقد ساد الاعتقاد في أوساط الأوبك أن وضع الحد الأعلى يتيح للدول بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه.

5.1. محاولة تحقيق الاستقرار في سوق النفط:

أكد أعضاء الأوبك نيتهم في عدم زيادة الإنتاج تعويضا عن انخفاض الصادرات الإيرانية وذلك في مؤتمرهم غير العادي في ماي 1980، إلا أن السعودية قد رفعت إنتاجها إلى 9.9 مليون برميل يوميا سنة 1980 مقابل 9.5 مليون برميل يوميا سنة 1979 و 8.3 مليون برميل يوميا في سنة 1978،من ناحية أخرى عادت المنظمة في مؤتمرها المنعقد في جوان من نفس السنة تحقيق الاستقرار في سوق النفط الدولي بواسطة تحديد مستوى سعر النفط الخام عند حد أعلى سقف يبلغ 32 دولار للبرميل، على أن لا تزيد فوارق النوعية والموقع الجغرافي على 5

دولارات للبرميل وأن تكون هذه الأسعار سارية المفعول بدءا من أول جويلية 1980، كما تقرر في سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر غير عادي للأوبك تثبيت سعر النفط الخام عند 30 دولار للبرميل، وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع النفط الأخرى عند ذات المستوى، لكن السعودية أثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها عند 28 دولار للبرميل وعدم رفعه إلى المستوى المحدد من طرف الأوبك، لذلك استمر الفرق بين السعر السعودي والسعر المحدد يتسع برغم أن كلاهما قد ارتفع بعد ذلك إلى 32 دولار للبرميل والثاني إلى 36 دولار للبرميل في نهاية سنة 1980.

6.1. سياسة تحديد سقف الإنتاج:

في أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، ومنذ سنة 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها،حيث وصلت إلى 9 دولارات للبرميل بعد أن كان 13.2 دولار للبرميل في سنة 1980 ،فيحين بلغ إنتاج دول الأوبك ما يقارب من 19 مليون برميل يوميا خلال جانفي 1986،أي وجود إفراط في عرض النفط وقلة الطلب عليهم ما نتج عنه تدهور في أسعار النفط وولادة الأزمة العكسية للنفط سنة 1986، ومن ثم تحول سوق النفط من جديد من سوق البائعين إلى سوق المشترين يتحكم الدول الصناعية والشركات العالمية في السوق.

وفي التسعينيات تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، حيث شهدت هذه الفترة حرب الخليج الأولى (العراق/ الكويت)، حيث ظهرت مخاوف الغرب على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، فارتفعت الأسعار حتى تخطت حاجز 22 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ظهرت حرب الخليج الثانية(العراق/ الكويت)،وخوفا من تكرر سيناريو الحرب الخليجية الأولى ارتفع سعر بيع البرميل ليبلغ 21 ثم 22.3 دولار،لينخفض ثانية إلى 18 دولار للبرميل سنة1991 باندلاع الحرب،كما بقيت الأسعار بين 15 و 16.8 دولار للبرميل خلال هذه الفترة (1991- 1995) ، وقد انهار إلى 12,28 دولار في سنة1998 بسبب الخلل الوارد بين العرض والطلب،نتيجة تحكم الدول المستهلكة في الطلب وتدهور سياسة دول الأوبك مما ألحق أضرار معتبرة على اقتصاديات دول الأوبك بانخفاض عوائدها النفطية (الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004 ، 2005) (سيد و الخولي، 1992، الصفحات 330-331).

7.1. آلية ضبط الأسعار(زيادة / خفض الإنتاج):

في سنة 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، فارتفع سعر النفط في السنوات التي تلتها حتى اقترب من حاجز الـ100 دولار سنة 2010، حيث قامت منظمة أوبك مع مطلع سنة 2000 بإقرار أربع زيادات في إمدادات النفط والتي كان لها أثر فعال في التخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت عليها السوق النفطية في سنة 2000، وهذا الوضع شجع الشركات على التخلص من المخزون لديها تفاديا للخسائر المترتبة على هبوط الأسعار في المستقبل (الأوبك ا.، 2000، صفحة 18)

أما فيما يخص سنة 2001 فقد واجهت الدول الأعضاء في منظمة أوبك تحديات كثيرة من أهمها: انخفاض الطلب العالمي جراء حالة الركود التي عمت الاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار النفط مقارنة بمستواه في سنة 2000، وبعد التنسيق بينها وبين الدول المنتجة من خارجها لضمان استقرار السوق النفطية، قامت دول منظمة أوبك مع مطلع سنة 2001 بتقليص حصص إنتاجها بنسبة 5.6 % أي ب 1.5 مليون برميل يوميا لتصل مستويات الإنتاج إلى 25.2 مليون برميل يوميا، ثم عادت مرة أخرى وخفضت حصصها الإنتاجية بنسبة % 3.96، أي بمليون برميل يوميا لتبلغ الحصص الجديدة المتفق عليها 24.2 مليون برميل يوميا، وفي إطار متابعتها المستمرة لوضع السوق النفطية العالمية عاودت دول أوبك الكرة مرة أخرى خلال الربع الثالث من السنة وللمرة الثالثة على التوالي بخفض الإنتاج بمليون برميل يوميا أي بنسبة 4.13 % في نهاية السنة لتستقر مستويات الإنتاج عند 23.2 برميل يوميا (الأوبك ا.، 2002، صفحة 09)

بينما ارتفعت إمدادات بلدان أوبك من النفط وسوائل الغاز في سنتي 2004 و 2005 ب 34.1 مليون برميل يوميا، لكنها عادت وقلصت إمداداتها من النفط خلال السنتين 2007/2006 ووصلت إلي 35.3 مليون برميل يوميا بسبب حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية، واستمرت في تخفيض الإمدادات خلال سنة 2008 من 31.2 مليون برميل يوميا إلي 30.2 برميل يوميا، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى بداية سريان مفعول قرارا لخفض في الحصص الإنتاجية لبلدان أوبك الذي اقر في أكتوبر 2008 بمقدار 500 ألف برميل يوميا، ليصل إجمالي التخفيضات المقررة حتى بداية سنة 2009 إلى 4.2 مليون برميل يوميا، ويعد ذلك اكبر خفض للحصص الإنتاجية خلال سنة واحدة، وهذه الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأوبك كانت كفيلة بإحداث وفرة المعروض في سوق النفط العالمي (الأوبك ا.، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، 2004)، (الأوبك ا.، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، 2007).

وفي سنة 2011 ارتفعت إمدادات بلدان أوبك من النفط وسوائل الغاز بحدود 35 مليون برمل يوميا، وبذلك فقد تمكنت المنظمة بزيادة إمداداتها إلى حوالي 67 %من إجمالي الزيادات في إمدادات النفط العالمية والتي نتج عنها توسيع حصة المنظمة في السوق العالمية إلى 40% خلال نفس السنة بعد أن كانت 38.5 % خلال سنة 2010، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي وانعكاساته الايجابية على الطلب العالمي على النفط. (الأوبك ا.، الأفاق المستقبلة للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، 2011، صفحة 42).

8.1. سياسة تخفيض الإنتاج من النفط:

إن أسعار النفط عاودت انتعاشها مع عودة الاقتصاد العالمي بحلول سنة 2010، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال سنة 2011 إلى أن بلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك السنوي ذروته سنة 2012 ليصل إلى 109.5دولار للبرميل، ونجد في النصف الثاني من سنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض المفاجئ لتصل إلى 96.29 دولار للبرميل، وتزايدت حدتها بعد قرار أوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليبلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015

حوالي 50 دولار للبرميل مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات وهو 44.4 دولار خلال شهر جانفي 2015 ،غير أن هذا تحسن نوعا ما في أواخر سنة 2015، لكن سرعان ما عاد إلى التراجع إلى أن وصل إلى حد أدنى بلغ حوالي 63 دولار للبرميل في الفصل الأول من سنة2016 (organization, 2016).

9.1. تواصل التزامها باتفاقية خفض الإنتاج:

إن القرار الذي اتخذ في 30 نوفمبر 2016 خلال اجتماع أوبك في فيينا ، والذي شارك فيه 24 وفدا من دول أعضاء منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء في المنظمة بما في ذلك روسيا، والذي ينص على تمديد سيران مفعول اتفاق الحد من إنتاج النفط بمقدار 1.8 مليون برميل باليوم حتى شهر ديسمبر 2018، سيكون له تأثير بلا شك على استقرار سوق النفط العالمية، وفي الوقت نفسه سوف يحقق الفوائد المالية والاقتصادية للدول، لأنه سوف يزيد من حجم ميزانيتها على حساب الموارد المالية الإضافية من صادرات الطاقة،كما وعدت دول منظمة أوبك والمشاركين في الاتفاق من البلدان خارج المنظمة، الالتزام الكامل لاتفاقيات التي تم التوصل إليها وفقاً للتغييرات المتفق عليها والتي طرأت على حجم الإنتاج (الاستثمار، 2018، صفحة 02).

3. دور منظمة الأوبك في مواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014:

إن تقلبات سعر النفط، سواء أكانت في اتجاه تصاعدي أو انحداري حادين، لها عواقب سلبية عالميا تمس النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والإستراتيجية للمستهلكين والمنتجين للنفط معا، مما يحتم إيجاد آلية حوار بناءة بين المستهلكين والمنتجين للنفط يحقق اعتدالا لأسعار وتأمين للإمدادات النفطية لفائدة التنمية الاقتصادية لكافة الأطراف وتؤدي إلى ازدهار الاقتصاد العالمي ورفاهية الإنسانية، كما أن معرفة آثار النفط على الاقتصاد العالمي تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته.

حيث عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعاره خاصة في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، ويرجع سبب الأزمة إلى تخمة المعروض من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، والى توازنات إقليمية وجيو سياسية، ومع استمرار انهيار أسعار النفط بنسبة تفوق 50 بالمائة، شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز اقتصاديات هذه الدول، ومن التداعيات الوخيمة لانهياره المستمر في أسواق النفط العالمية (OPEC, 2010).

وفي خطوة هي الأولى لها، قررت الدول الأعضاء بالأوبك في اجتماعها في نوفمبر 2016 بالعاصمة النمساوية فيينا، تخفيض إنتاجها من النفط الذي بلغ إجماله أكثر من 33.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر، بواقع مليون ومؤتي ألف برميل يوميا، توزع حصصها على الدول ال 13 الأعضاء في المنظمة، بعد تجميد إندونيسيا عضويتها عقب اتخاذ القرار، وهذا القرار جاء كنتيجة للدور الأساسي الذي لعبته الجزائر في تجسيد التوافق ما سمح بتقليص الإنتاج، حيث استعادت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك دورها كضابط لسوق النفط بقيادتها لمسعى يهدف لوضع حد لتراجع أسعار النفط الخام (Shale & Zervos, 2016).

فبعد سنتين من الجهود الجبارة من المشاورات للتوصل لاتفاق بين دول أوبك وبلدان من خارج المنظمة، استطاعت الجزائر إنجاح مبادرتها في تسوية الخلافات داخل أوبك خصوصا بين السعودية وإيران شهر سبتمبر 2016 خلال القمة الاستثنائية للمنظمة، والتي تمخض عنها اتفاق تاريخي لخفض الإنتاج إلى مستوى يتراوح بين 32ر5 و 33 مليون برميل يوميا، حيث يسمح هذا الخفض بامتصاص الفائض من الإنتاج الذي يعود لارتفاع الإنتاج الأمريكي، نتيجة استغلال النفط الصخري وكذا تباطؤ نمو الاقتصاد في أوروبا والصين (السياسات، 2017)، (الجزائرية، 2017).

وتفاعل منذ ذلك سوق النفط بصفة إيجابية لأن الأسعار بلغت مستويات عالية مقارنة بأدنى مستوياتها منذ سنة ونصف، وبذلك فقد استعادت أوبك بفضل اتفاق الجزائر دورها كضابط لسوق النفط بعد أن فقدته منذ عدة سنوات، كما تعزز اتفاق خفض الإنتاج بانضمام 11 بلدا من خارج أوبك منها روسيا،حيث التزمت هذه الدول بخفض إنتاجها بداية من جانفي 2017 ب 558.000 برميل يوميا ما قفز بالكميات التي تم سحبها من السوق إلى 1.8 مليون برميل يوميا، وهذا من شأنه تسريع إعادة التوازن لسوق النفط العالمي، ومع دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ شهدت أسواق النفط تحسنا في الأسعار مع إعادة توازن السوق في النصف الأول من سنة 2017.

كما استضافت الجزائر في 23 سبتمبر 2018 الاجتماع العاشر للجنة الوزارية لمنظمة الأوبك التي تضم أعضاء من المنظمة ومنتجين مستقلين خارجها، حيث أتي هذا اللقاء في ظل متغيرات عميقة اجتازتها السوق النفطية ما دفع إلى تعديل مسار عمل المنتجين من خفض الإنتاج إلى زيادته منذ سنة 2016، بهدف تبديد المخاوف على المعروض النفطي في ضوء تراجع واسع في إنتاج عدد من الدول الرئيسية، هذا من جهة ومن جهة أخري يعد هذا الاجتماع هو لقاء تكريمي، فيه اعتراف بفضل الجزائر للتوصل إلى تخفيض إنتاج النفط في الاجتماع الماضي (بوزيان، 2016).

كما يوجد مسعى ايجابي من طرف جميع الدول المشاركة في الاجتماع، وهو تسطير رؤية إستراتيجية توافقية بعيدة المدى بين مختلف أعضاء الأوبك وخارجه، بالإضافة على العمل على ضم أعضاء جدد من منتجي النفط.

4. توقعات منظمة الأوبك المستقبلية في سوق النفط العالمي:

لا شك في أن التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد محفوفة بالصعوبات، جراء عوامل عدة معقدة تؤثر على التقديرات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وبالطلب العالمي على الطاقة، وتستند التقديرات المستقبلية على التطور المفترض للطلب، العرض والأسعار، وتشير التوقعات المتاحة لهذه المبادئ الأساسية على المدى البعيد إلى زيادة في الطلب على الطاقة مع حلول سنة 2030 بنسبة 50 % لتبلغ 126 مليون برميل يوميا، وتحديد تلبية احتياجات وسائل النقل، بينما تظهر تقديرات وكالة الطاقة الدولية، زيادة في الطلب على النفط بنحو 36 % فقط لتصل 30 مليون برميل يوميا في سنة 2030 إلى نحو 116مليون برميل في اليوم. (سمبا، 2008).

كما يحرص مراقبو الطاقة ومنهم وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك على عدم التنبؤ بالأسعار، بل بتوفير افتراضات طويلة الأمد حول مستويات الأسعار الضرورية لتوليد الاستثمارات الكافية المتعلقة بالعرض، بهدف تلبية معدلات الطلب المفترضة، حيث وضعت منظمة الأوبك مجموعة من الافتراضات المستقبلية

لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، والتي تتمثل في: (الأوبك ا.، الأفاق المستقبلة للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، 2011، صفحة 05).

- يتوقع أن يتم تلبية جل الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تتزايد إجمالي إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2010 إلى 2030 بحوالي 21.7 مليون برميل يوميا،لتصل إلى حوالي 59.5 مليون برميل يوميا خلال سنة 2030 ؛
- يتوقع أن تلعب الدول الأعضاء في منظمة أوبك دورا بارزا في تلبية الجزء الأكبر من الزيادة في الطلب العالمي على النفط في المستقبل، وبشكل خاص الأقطار الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي إنتاج دول المنظمة من النفط إلى حوالي 75.4% خلال سنة 2030 ،كما يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي الإنتاج العالمي إلى حوالي 35.6 % خلال سنة 2030؛
- تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة لتوسيع طاقاتها الإنتاجية والتصديرية لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، ليس فقط بسبب العوامل الجيو سياسية الداخلية والخارجية وعوامل عدم اليقين التي تحيط بالطلب على نفطها، بل لأسباب أخرى منها الاستثمارات الضخمة المطلوبة في توسعة قطاع الطاقات الإنتاجية وصعوبة تقديرها؛
- من المتوقع أن ترتفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربية بشكل عام إلى حوالي 530 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2011- 2015)، وتبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي 81 % يستحوذ النفط على نسبة 42 % منها.

وعليه، فإن حجم الاحتياطات الضخمة وكمية الإنتاج الكبيرة في منظمة الأوبك قد أكسبها أهمية بالغة في سوق النفط العالمي، كما أن نسبة الإمدادات المرتفعة لمنظمة الأوبك جعلها المصدر الأساسي الذي يعول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول، لذلك فإن جل التوقعات تثبت أن الأوبك تمتلك فائض نفطي يكفي لسد الطلب على النفط حتى سنة 2030.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل02: "أفاق إنتاج النفط العالمي لمنظمة الأوبك للفترة (1990–2030)"

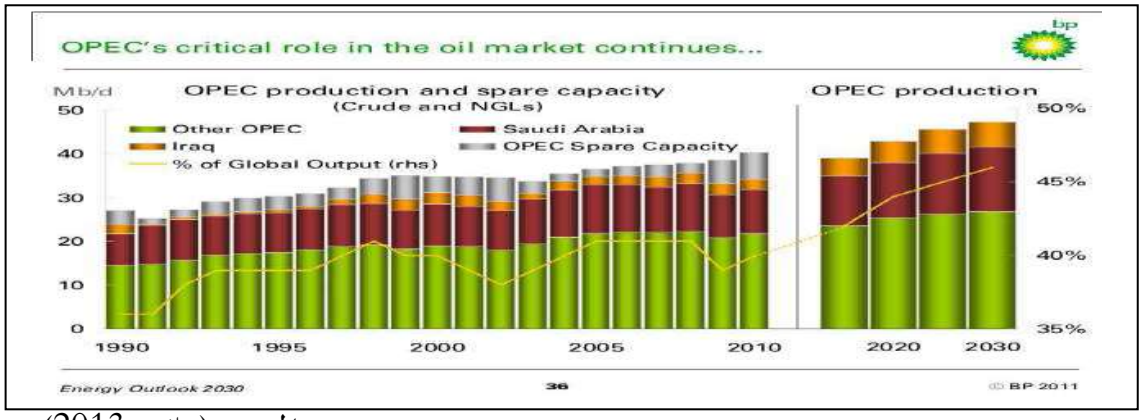

المصدر: (مخلفي، 2013).

نلاحظ من الشكل أعلاه: تزايد مستمر في إنتاج منظمة الأوبك نتيجة زيادة قدرتها الإنتاجية، حيث قدرت قيمة إنتاج النفط الخام لمنظمة الأوبك ككل ب 25 مليون برميل يومي في سنة 1990، أين سجل إنتاج المملكة العربية السعودية حوالي 12 مليون برميل يومي، وحصة العراق ب 10 مليون برميل يومي، أما باقي دول منظمة الأوبك (الجزائر، إيران، ليبيا، الإمارات، اندونيسيا، انغولا والإكوادور)، قدرت بحوالي 3 مليون برميل يومي لنفس السنة 1990.

كما تتوقع الشركة البريطانية العالمية (BP) تزايد في إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام بقيمة 50 مليون برميل يومي في أفق سنة 2030 ، ويعود توقع الزيادة إلى ارتفاع الطلب المحلي للدول المالكة للنفط وكذا الطلب العالمي للدول الصناعية، إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج تمثل استخراج واستغلال الدول المالكة للنفط لاحتياطها المؤكد.

ومستقبلا فان إمدادات الدول الأعضاء في الأوبك سوف تزداد في سوق النفط العالمية على المدى البعيد، بسبب اتساع الفجوة بين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط والإنتاج من خارج الدول الأعضاء في أوبك، حيث سترتفع الفجوة من مليون برميل في اليوم خلال الفترة (2013- 2015)إلى 3 مليون برميل في اليوم خلال الفترة (2025- 2030)، وعليه فان الانخفاض المحتمل في إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك سوف يدفع الأعضاء المنتجة بزيادة أنتاجها من أجل مقابلة زيادة الطلب على النفط في المستقبل، ويرجع ذلك إلى امتلاك الدول الأعضاء في الأوبك احتياطي نفطي ضخم يتميز بانخفاض تكاليف إنتاجه، وتمتلك الدول الأعضاء بمنظمة أوبك 58 % من إجمالي الاحتياطيات النفطية، والجدول الموالي يبين ذلك (المشهداني ب.، 2016، الصفحات 106-109).

جدول 02:"الإمدادات المستقبلية المتوقعة من النفط الخام للفترة (2013– 2030) " مليون برميل يوميا

السنوات	خارج أوبك	أوبك	العالم	نسبة أوبك إلى العالم
2013	46.1	40.7	86.8	%47
2014	46.2	41.7	87.9	%47
2015	46.3	42.6	88.9	%48
2016	46.4	47.5	93.9	%51
2025	45	53.4	98.4	%54
2030	43.3	59.5	103	%58

المصدر: (المشهداني ب.، 2016، الصفحات 106-109).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: بان السيناريو الأساسي الخاص بمنظمة الأوبك هو ارتفاع الطلب على الإمدادات النفطية من 40.7 مليون برميل يوميا سنة 2013 إلي 59.5 مليون برميل يوميا في سنة 2030، ويتم تصنيف الإمدادات النفطية إلي إمدادات بلدان الأوبك وإمدادات خارج الأوبك، لان بلدان خارج الأوبك تتبع سياسة

الإنتاج والتسويق بكامل طاقتها الممكنة وبصورة منفردة، أما بلدان الأوبك تقوم بمراقبة السوق من اجل الموازنة بين العرض والطلب وتلبية الزيادة في الطلب العالمي على النفط عن إمدادات خارج الأوبك.

خاتمة:

من خلال ما سبق، تستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط، ولتأكيد حق الدول المنتجة في جني ثرواتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى، والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها وأهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية، ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط.

وقد كان دور منظمة الأوبك بارزا وكبير عن طريق التدخل بشكل مباشر بفرض سياساتها على الدول الأعضاء، ومحاولة إقناع الدول المنتجة خارج المنظمة، لإتباع نفس السياسات من اجل إعادة الاستقرار والتوازن لأسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل كل الأزمات التي مرت بها.

من خلال هذا البحث، سنعرض مختلف النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها كما يلي:

- تؤثر الأوبك فعليا في أسعار النفط العالمية من خلال آلياتها التسعيرية؛
- إن دول أعضاء منظمة الأوبك تقوم ببناء توجهاتها وتوقعاتها المستقبلية بناءا علي سعر النفط، لما يمثله هذا القطاع في هيكلها الاقتصادي؛
- ساهمت الأوبك فعليا في إعادة الاستقرار لسوق النفط العالمي خاصة في الأزمة الراهنة؛
- كما استطاعت منظمة أوبك وهي كبرى المنظمات التي تجمع أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، على قدرتها التامة لتصحيح مسار السوق النفطي وضبط معدلات الإنتاج مع سنة 2018؛
- إن حجم الاحتياطات الضخمة وكمية الإنتاج الكبيرة في منظمة الأوبك قد أكسبها أهمية بالغة في سوق النفط العالمي، كما أن نسبة الإمدادات المرتفعة لمنظمة الأوبك جعلها المصدر الأساسي الذي عول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول، لذا فإن جل التوقعات تثبت أن الأوبك تمتلك فائض نفطي يكفي لسد الطلب على النفط حتى سنوات عديدة قادمة؛
- يجب على منظمة الأوبك البحث دائما على قواعد جديدة في تسعير النفط، تماشيا مع الوقت الحاضر ولتفادي أي تقلبات في سوق النفط العالمي خلال المستقبل؛
- على منظمة الأوبك السير في المسار الاقتصادي الدولي الجديد وكذا الرهانات الحقيقية لمنظمة الدول المصدرة للنفط في الوقت الراهن، وخاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة العربية من حصار وعدوان واحتلال؛

- على دول أعضاء منظمة الأوبك أن توسع نشاطاتها إلى أنشطة اقتصادية مختلفة، وتقلل اعتمادها على النفط الذي يعتبر سلعة غير مستقرة من حيث الأسعار ومن حيث الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادها وسهولة تعرضها لهزات اقتصادية عالمية وهذا الأمر يصعب التحكم فيه.

قائمة المراجع:

- الامين العام لمنظمة الأوبك. (2000). التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة. الكويت: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- الأمين العام لمنظمة الأوبك. (2002). التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة. الكويت: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- الامين العام لمنظمة الأوبك. (2004). التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة. الكويت : منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- الامين العام لمنظمة الأوبك. (2007). التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة. الكويت : منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- الأمين العام لمنظمة الأوبك. (2011). الأفاق المستقبلة للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته. الكويت : منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (13 11, 2017). معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج. تاريخ الاسترداد 30 08, 2018، من www.dohainstitute.org
- اماني عاقلي. (2016). دور منظمة الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية (مذكرة ماستر) . بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة محمد خيضر.
- أمينة مخلفي. (2013). أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (أطروحة دكتوراة). ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح .
- بن علي حسين المشهداني. (2016). دور السياسة الإنتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها. مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(38).
- سلسلة سمبا. (06 03, 2008). التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد. تاريخ الاسترداد 16 09, 2018، من www.samba.com
- سمير التنير. (2008). التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا (الإصدار 01). لبنان: دار المنهل اللبناني.
- سيد عبد القادر أحمد. (1982). الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها. بن عكنون، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- ضياء مجيد الموسوي. (2005). ثورة أسعار النفط 2004 . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

- فتحي سيد، و أحمد الخولي. (1992). اقتصاديات النفط (الإصدار 02). جدة، السعودية : دار حافظ للنشر والتوزيع.
- قويدري قوشيح بوجمعة. (2009). انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر(رسالة ماجستير). الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي.
- كالة الأنباء الجزائرية. (04 01, 2017). جزايرس. تاريخ الاسترداد 15 07, 2018، من دور أساسي للجزائر في اتفاق إعادة توازن سوق النفط: https://www.djazairess.com/aps/438261
- مجلة جدوى الاستثمار. (19 02, 2018). أسواق النفط العالمية. تاريخ الاسترداد 15 10, 2018، من www.jadwa.com
- منظمة الأوبك. (07 05, 2010). منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). تاريخ الاسترداد 19 04, 2018، من http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm
- منظمة الأوبك. (07 07, 2016). اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). تاريخ الاسترداد 24 03, 2018، من https://www.ig.com/ar-ae/opec-meeting
- مهماه بوزيان. (18 03, 2016). اجتماع أوبك بالجزائر مهم لإعادة التوازن للسوق النفطية. تاريخ الاسترداد 02 09, 2018، من http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180916/150143.html16/09/2018
- وهيبة مشدن. (2004). أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973- 2003)(رسالة ماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- Abdul-Hamid, O. (2016). Annual Statistical Bulletin. Récupéré sur https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf
- Mihailovitch, L., & Pluchart, J. J. (1980). L'organisation des Pays Exportateurs de Pétrole O.P.E.P. USA. USA: The Organization of the Petroleum Exporting Countries.
- OPEC, O. (2010, 08 17). Average annual OPEC crude oil price from 1960 to2016. Consulté le 08 12, 2018, sur http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/2016
- Organization, O. (2016). impacts and policy implications. USA: working paper The oil price shock of 2014 Drivers.
- Shale, I., & Zervos, S. (2016, 06 26). Every thing you need to know about the Oil Crisis. Consulté le 05 18, 2017, sur www.forbes.com

تقييم النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1995–2016)

Evaluation of Tourism Activity in Algeria and its Impact on the Economic Growth, Empirical Study for the Period (1995-2016)

ط.د. بوجمعة شهرزاد
مخبر تقييم سياسة التنمية في الجزائر
جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
shazboudjemaa@univ-tlemcen.dz

أ.د. بلمقدم مصطفى
جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
belmo_mus@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/10/28 تاريخ القبول: 2020/09/01

الملخص: تهدف الدراسة لاستعراض أهمية ودور القطاع السياحي في دعم التنمية للاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط . بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1995–2016) لدراسة العلاقة بين بعض المؤشرات التنمية السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر. وقد بينت النتائج وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل .ويرتبط الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا مع كل من الإيرادات السياحية وعدد السياح، وعكسيا مع كل من الانفاق السياحي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي. في حين أظهرت اختبارات السببية لـ Granger أن هناك علاقة سببية تتجه من السياحة إلى الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع فرضية السياحة– القائدة التي تنص على أن الأنشطة السياحية تشكل أداة مفيدة لزيادة إنتاجية البلد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، السياحة، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، نموذج(ARDL) .

Abstract: This study amis to explore the importance and the role of the tourism sector in supporting the development of the Algerian economy in light of oil prices decline. The Auto Regressive Distributed lags (ARDL) models is adopted to study the relationship between some indicators of tourism development and economic growth in Algeria. The results show that there is a cointegration between the variables in the long run. The GDP is positively related to both receipts tourism and tourists ' number ; but it relates negatively with both the tourism expenditure and the actual real exchange rate. Moreover, Granger's causality tests show that there is a causal relationship from tourism to GDP, which is consistent with the leader tourism hypothesis where tourism activities are a useful tool to increase the country's productivity and thus achieve economic growth.

***Key Words*:** *Algeria, Tourism, Economic Growth, exchange rate, ARDL Model.*

JEL Classification : L83**,** O47, C32.

* مرسل المقال : بوجمعة شهرزاد (shazboudjemaa@univ-tlemcen.dz).

المقدمة:

اعتدنا سابقا على ربط الازدهار الاقتصادي بالنمو في القطاعات الأساسية الزراعية والصناعية وكذلك بتدفق رأس المال الأجنبي. في حين كثيرا ما قلل من دور السياحة في النمو الاقتصادي باعتباره قطاعا بدون نزعة واضحة (Non growth oriented sector)، وبالتالي جذب اهتمام القليل من الاقتصاديين وصناع القرار(Papatheodorou, 1999). لكن في الآونة الأخيرة جلب قطاع السياحة الأنظار لقدرته على التوسع والتنوع حتى أصبح يشار إليه باعتباره واحدا من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا في العالم. وهذا ما أشارت إليه تقارير المنظمة العالمية للسياحة إلى أن الحركة السياحية الدولية تتزايد بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى بحيث عرف عدد السياح الدوليين الوافدين توسعا بمعدل سنوي قدره 6.2%، وتزايد من 25 مليون إلى 980 مليون سائح من عام 1950 إلى عام 2011(Jayathilake, 2013). وواصل قطاع السياحة نموه رغم الأحداث التي يشهدها العالم، إذ بلغ عدد الوافدين سنة 2014 أكثر من 1133 مليون سائح وأكثر من 1200 مليون سائح سنة 2015. وفي المقابل شهدت الإيرادات السياحية الدولية تزايد من 104 مليار دولار في 1980 إلى أن يصل إلى 1245 مليون دولار عام 2014 على مستوى العالم.

كما تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت 7.7% سنة 2012 وارتفعت إلى 9% سنة2015 (Ravinthirakumaran, 2015) . وعلاوة على ذلك صنفت السياحة في المرتبة الرابعة من بين القطاعات الأكثر تصديرا في جميع أنحاء العالم، بعد قطاع الوقود والمواد الكيمائية والمواد الغذائية.

وكل هذا جعل صناعة السياحة في سلم الاهتمامات الرسمية لجميع المسؤولين في العالم، إذ أن استمراريتها تشكل موردا هاما خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الأخرى الباطنية إضافة إلى آثارها الإيجابية في ابراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية، ونتيجة لذلك أعطت العديد من البلدان النامية الأسبقية البارزة لهذه الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

أما في الجزائر، وبالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها، والجهود المبذولة لإعطاء القطاع السياحي بعده الذي يستحقه إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل حضها من الدعم والرعاية.

حاليا، ونظرا لإنهيار أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة دخلت البلاد في أزمة إقتصادية ما دفع السلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة خارج الاقتصاد الريعي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي.

سنحاول من خلال هذه الورقة تقييم أثر النشاط السياحي في الاقتصاد الجزائري وتحليل الدور الذي يلعبه النشاط السياحي في دعم النمو الاقتصادي.

ولهذا نتقدم بطرح التساؤل التالي: هل يمكن للنشاط السياحي أن يكون له أثر على النمو الاقتصادي باعتباره بديل تنموي لقطاع النفط في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تسعى جميع دول العالم إلى رفع مستواها الاقتصادي الذي يؤثر بدوره إيجابا في جميع القطاعات الأخرى. فلكل بلد قطاعات إقتصادية مختلفة تشكل المصادر الرئيسية للدخل القومي، اذ يعتبر الدخل المتأتي من قطاع السياحة أحد هذه المصادر الهامة. فالجزائر لأسباب تاريخية وطبيعية تملك مقومات كافية لا يمكن تجاهلها في مجال القطاع السياحي، وإن الاستغلال الأمثل لهذه المقومات سيزيد من الدخل المتأتي من هذا القطاع، خاصة أن الدخل السياحي هو أحد مصادر الدخل الثابتة لحد ما مقارنة مع الدخل المتأتي من النفط أو مع الدخل المتأتي من القطاعات تعتمد على الظروف المناخية المتذبذبة كالدخل المتأتي من القطاع الزراعي. ولذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في تقييم النشاط السياحي في الجزائر ومعرفة مدى تأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الاقتصادية الهامة في توفير العملات الصعبة في بلد يعاني من أزمة مديونية كبيرة كالجزائر.

أهدف الدراسة: إنطلاقا من أهمية هذه الدراسة، فإنها تهدف بشكل أساسي إلى التركيز على دور قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري ويتجلى هذا في بعض النقاط التالية:

-إبراز المكانة الاقتصادية لقطاع السياحة والدور الممكن أن يلعبه في عملية التنمية.

-محاولة معرفة نقاط الضعف في السياسات السياحية في الجزائر من خلال تقييم أداء النشاط السياحي.

-معرفة الأسباب الحقيقية لتقهقر المنتج السياحي بالجزائر مقارنة بالدول المجاورة رغم توفر الجزائر على امكانيات أحسن من هذه البلدان.

-إقتراح الحلول المناسبة لدفع عجلة السياحة بالجزائر.

منهج الدراسة: ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عند التطرق إلى النشاط السياحي والنمو الاقتصادي، وتعتمد أيضا على منهج التحليل الكمي الاحصائي والأسلوب القياسي، أي النماذج القياسية من أجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة الممثلة للنشاط السياحي والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي.

1. الدور الاستراتيجي للنشاط السياحي في الاقتصاد

1.1. النشاط السياحي:

إن مصطلح السياحة يستعمل بصورة عامة لوصف السفر ويعكس في بعض الحالات زيادة التوسع في السفر الترفيهي. وتشير بعض التقديرات أنه ما من صناعة في العالم لاقت من الرواج والانتشار، مثلما لاقته صناعة السياحة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل: الولايات الأمريكية المتحدة وبعض الدول الأوربية، تحقق دخلا كبيرا من السياحة (مقابلة، 2007، صفحة 02).

وعرف النشاط السياحي كل من منظمة السياحة العالمية OMT ولجنة الإحصاء للولايات المتحدة (2000)، أنها " هي النشاط المرتبط بالأشخاص المسافرين وإقامتهم في مناطق أخرى غير التي يقيمون فيها لفترة معينة لا تتعدى السنة، من أجل الاستجمام أو الأعمال أو لأغراض أخرى"(Demen-Meyer, 2005). كما عرفت من قبل المؤتمر الدولي لسياحة المستدامة المنعقد في جزر الكناري بإسبانيا في 27-28 أفريل 1995 على أنها "ظاهرة عالمية تستجيب وتلبي أعمق تطلعات جميع الشعوب وهي عنصر مهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

للعديد من الدول، حيث لها جانبين، فيمكن أن تساهم في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية إيجابيا، كما يمكن أن تؤدي إلى تدهور البيئة وفقدان الهوية المحلية، فيجب الأخذ بعين الإعتبار بشكل عام هشاشة الموارد السياحية وحجم الطلب، من أجل تحسين والمحافظة على نوعية البيئة والنمو" (Charte du tourisme durable,Annexe 1 , 2014).

2.1. دور الاقتصادي للنشاط السياحي:

تعد السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك، لأن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف. ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني نجد:

أ- **خلق مناصب شغل دائمة:** باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب وله علاقات عديدة و وطيدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وبهذا فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من فرص العمل وعلية فإن السياحة تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي كما تعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، وهناك زيادة في المداخيل الفردية، وتنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة (بوعشة، 2012، صفحة 37)

ب- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تعمل السياحة من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة المتحصل عليها من خلال ما يدفعه السائح من عملات مقابل الخدمات التي حصل عليها، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، وعادة ما يساهم قطاع السياحة بدرجة كبيرة في توفير العملة الأجنبية لتنفيذ خطط التنمية (بوجلطو، 2010، صفحة 5)

ج- **الأثر على تحسين ميزان المدفوعات:** تعتبر السياحة من العوامل المهمة التي تعتمد عليها الدول في تحسين ميزان مدفوعاتها ويتحقق نتيجة تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية المحلية والإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من السائحين نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى (بورحلي، 2016، صفحة 68).

د- **تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية:** التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يؤدي إلى ظهور مشاريع أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية بحيث يزداد الطلب عليها نتيجة الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، كما ينجم عنها تحقيق منافع اقتصادية مباشرة وغير مباشرة منها (ذيب، 2000، صفحة 91):

- جذب الإستثمارات الأجنبية.
- تشجيع رأس المال الوطني على الإستثمارات في مشاريع جديدة.
- استغلال الموارد الطبيعية والبشرية.
- زيادة إيرادات الدولة وبالتالي القدرة على تمويل المشاريع التنموية.

هـ– زيادة القيمة المضافة: تقود جميع المنافذ السابقة الذكر إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة والتي تؤدي بدورها لزيادة في الناتج الوطني للدولة، بالإضافة إلى توزيع المشاريع السياحية على مختلف المناطق السياحية يعمل على تطريرها وتحسين مستويات المعيشة فيها (كافي، 2008، صفحة 78).

3.1. دور النشاط السياحي على الاقتصاد العالمي:

أ. **تطور عدد السياح والايرادات السياحية في العالم:** شهد عدد السياح الدوليين ارتفاع مستمرا باستثناء سنة 2009 شهدت تراجعا في عدد السياح بنسبة 4.2% نتيجة للأزمة المالية العالمية والجدول الموالي يبرز ذلك:

الجدول رقم(01) : تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة (2000–2015)

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السياح مليون	683	949	995	1035	1067	1133	1186

Source :http://www2.unwto.org/fr

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح انتقل من 683 مليون سائح سنة 2000 إلى 949 مليون سائح سنة 2010 بزيادة قدرها 266 مليون سائح، وفي سنة 2015 بلغ عدد السياح مستوى قياسيا حيث قدر حوالي 1186 مليون سائح بزيادة قدرها 4.6% مقارنة بسنة 2013 التي بلغ فيها عدد السياح 1067 مليون سائح. وتزايد عدد السياح الدوليين أدى إلى تضاعف الإيرادات السياحية العالمية بنحو 3 مرات خلال الفترة (2000–2015) فقد بلغ إجمالي الإيرادات السياحية سنة 2015 بقدر 1380 مليار دولار بزيادة قدرها 4.5% عن سنة 2014 أين قدرة الإيرادات السياحية بـ 1133 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02) : تطور الايرادات السياحة العالمية خلال الفترة (2000–2015)

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات بالمليار دولار	478	679	919	1042	1078	1197	1245	1380

Source :http://www2.unwto.org/fr

ب.مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي: يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا، أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي. وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت 9.7% خلال الفترة (2000–2015). ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10.8% بحلول سنة2026 ((WTTC), 2016, p. 3). وهذا يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(03) : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة (2000–2015)

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي%	10.8	9.2	9.4	9.3	9.5	9.8	9.8

Source : http://www.wttc.org/

4.1. الخصائص الهيكلية والتنموية للنشاط السياحي في الجزائر:

أ. المقومات السياحية للجزائر: يوكد **"عبد الله ركيبي"** في مؤلفه الجزائر في عيون الرحالة الانجليز، أن العديد من الرحالة الذين زارو الجزائر وكتبوا عنها، أمثال Simon Hilton في كتابه رحلة في ربوع الأوراس (1912-1920)، وكذلك R .U.C.Bodlley في كتابه ريح الصحراء، و MD.Stot في كتابه الجزائر على حقيقتها، وغيرهم من الكتاب الغرب الذين وصفو الجزائر بأنها فسيفساء حضاري وثقافي وتحفة ناذرة (ركيبي، 1999، صفحة 133).

تتوفر الجزائر على طاقات سياحية لانظيرة لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تزخر بإمكانيات سياحية تتزاوج فيها المكونات الجغرافية والتاريخية للبلاد، لتشكل مقاصد جذابة في الساحل، والوسط وفي الجنوب الكبير، وتعد الجزائر ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد السودان اذ تتربع على مساحة 2381471كم2 وهي تقع شمال الافريقي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200كم،وشرقا تونس وليبيا وغربا كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية وجنوبا النيجر والمالي، ويبلغ عدد سكانها حوالي 39مليون نسمة (حسب إحصائيات اليوان الوطني للإحصاءات 2015).

غير أن القطاع السياحي في الجزائر لايزال من المكونات الاقتصادية التي تستدعي إعادة النظر من قبل السلطات، ليكون مصدر دخل للجزائر قادر على خلافه للمنبع الوحيد لمداخيل البترول، وهذا يتطلب مجهودات أكثر لتنمية والنهوض بهذا القطاع.

ب. مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري:

ب.1. الإيرادات السياحية وعدد السياح: من الشكل رقم (1) نلاحظ في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015) حيث تضاعف عدد السياح حوالي 3 مرات من سنة 1995 أين بلغ 520000 سائح إلى سنة 2015 في حين وصل عدد إلى 1710000 سائحا، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى (بوصفصاف، ديسمبر 2015، صفحة 274):

- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.
- الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة. أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح 2301000 سائحا مسجلا تراجعا بـ 15.8% عن سنة 2013، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.

أما بالنسبة للايرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة فقد بلغ متوسط اجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (1995-2015) 212.06 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الإيرادات السياحية بنحو 5.44% عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين للجزائر، وهذا ما يظهره الشكل رقم (2).

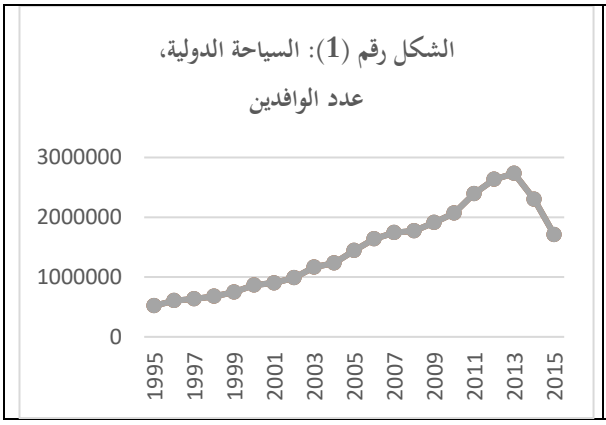

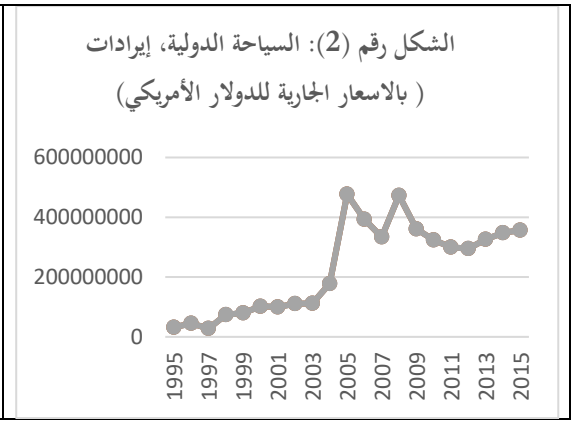

Source : Banque mondial http://donnees.banquemondiale.org

ب.2. المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر للناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى 4% خلال الفترة (2000-2015) وهي نسبة ضئيلة جدا، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي للنمو الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ما أدى إلا التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي لعدم اشراكه بشكل أساسي في عملية تحقيق التنمية الشاملة.

الجدول رقم (4): المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي%	3.1	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5

Source : World Development Indicators (WDI), November 2015
World Travel and Tourism Council Data, 2016

ب.3. مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات: تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تحفيز الطلب على السلع والخدمات الترفيهية والتي تعتبر منتجا سياحيا جديدا منافسا، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلع والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من الحصول على وفرات اقتصادية، والشكل الموالي يبرز ميزان السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة (1999-2010).

الشكل رقم (3): تطور مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2010)

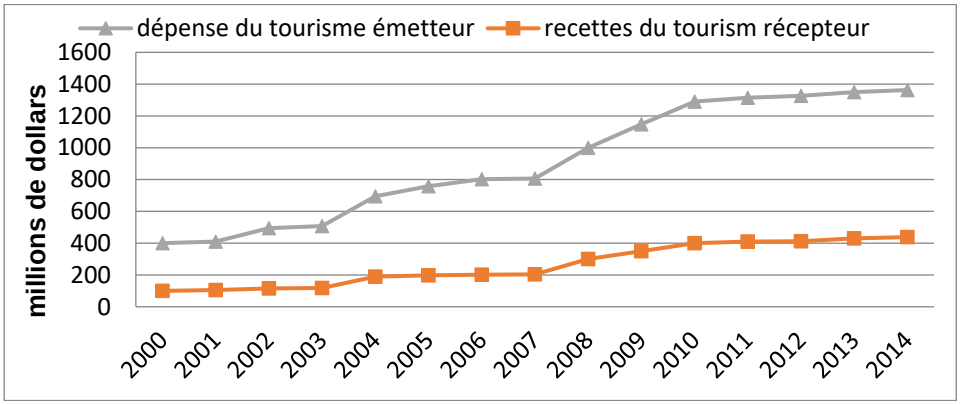

Source : www.ons.dz

2. الدراسات السابقة:

يعرف الجانب التطبيقي لاختبار الأثر أو العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي عديد من الدراسات والبحوث، وفي ما يلي عرضا لعينة انتقائية من الدراسات التي اهتمت بموضوع اختبار العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي على سبيل المثال (samina, 2007) أثبت الفرضية ثنائية الاتجاه بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي التي طبقها على عشرين دولة متطورة، وأكد كذلك(S.T.Katircioglu, 2009) من خلال دراسته للعلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في مالطا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي، كما أشار أيضا أن هناك سببية ثنائية الاتجاه بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي، يستعرض الباحثان(Figin, 2010) عددا من الدراسات القياسية باستخدام منهج الانحدار المقطعي تقييما للعلاقة بين التخصص السياحي والنمو الاقتصادي لأكثر من 150 دولة ولفترات زمنية مختلفة تمتد ما بين 1980-2005 وأظهرت النتائج أن التخصص في السياحة يمكن أن يكون محددا رئيسيا وهاما للنمو الاقتصادي. من الدراسات التي أثبتت الفرضية ثنائية الاتجاه دراسة(Lorde, 2011) لفترة 1974-2004 باستخدام تقنيات التكامل المشترك، أما (Jackman, 2012) استعرض ثمانية عشرة بحثا حول الموضوع في عدد من البلدان، اثبتت ثمانية منهم صحة الفرضية السببية الأحادية الاتجاه من السياحة للنمو الاقتصادي، وثمانية أخرى صحة الفرضية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والسياحة، بينما أفضت دراسة واحدة السببية من النمو الاقتصادي إلى السياحة، ودراسة واحدة للفرضية الحيادية أي لايوجد دليل على وجود علاقة بينهما، في حين أثبت(Ivanov, 2013) التأثير الإيجابي للسياحة على النمو الفردي الحقيقي في (167)دولة. أما الباحثان(Bouzahzah, 2013) فقط أثبتا صحة الفرضية السياحة قاطرة للنمو الاقتصادي في الأجل القصير في كل من المغرب وتونس، بينما تنقلب الوضعية في الأجل الطويل لتصبح الفرضية عكسية، النمو الاقتصادي قاطر للسياحة.ودراسة (عليوه، 2014) من خلال تقييم أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في مصر وتمثلت نتائج الدراسة بوجود أثر إيجابي للنشاط السياحي على النمو الاقتصادي، ويؤكد الباحث(Terzd, 2015) أيضا فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة في تركيا باستخدام نماذج السببية VAR أن هناك تأثير إيجابي على بعضهما البعض في المدى الطويل، كما

درس كذلك (حميداتو، 2015) أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1997-2013) بإستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وأوضحت النتائج أن هناك مساهمة ضعيفة للسياحة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة تفوق 95%، في حين أشارت نتائج تحليل (بورحلي، 2016) أن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ضعيف وهذا راجع لقلة الاستثمارات بهذا القطاع. ومن الدراسات التي أثبتت صحة الفرضية السياحة القاطرة للنمو دراسة(satour, 2016) أكدا أن السياحة تقود النمو الاقتصادي في حين أن الفرضية العكسية غير صحيحة. وكذلك (فطوم، 2017)أيدا فكرة أن قطاع السياحة في الجزائر يواجه قيود كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويحتاج تطوير القطاع إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزء من عملية التنمية عند مقارنتها بتونس، وتطرق أيضا (دفرور، 2017) لوضعية القطاع السياحي بالجزائر وتوصل في دراسته لأسباب تأخره عن المستوى السياحي الذي تتمتع به باقي الدول السياحية منها نقص هياكل الاستقبال، نقص في مرافق الترفيه ونقص في ثقافة السكان عن أهمية القطاع السياحي.

3. السياحة والتنمية الاقتصادية:

3.1. تعريف النمو والتنمية الاقتصادية:

أ. **تعريف النمو الاقتصادي:** يوجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، ويعرف بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين(Arrons, 1999, p. 9) ويمكن تعريفه أيضا بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ب. **تعريف التنمية الاقتصادية:** في هذا الصدد أعطيت عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية فعرفت بأنها "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية إلى وضعية تقدم"(Brasseul, 1993, p. 3) وتعرف كذلك على أنها "تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية " (قدور، 2013، صفحة 65). وفي مايلي خصائص تتميز بها التنمية الاقتصادية(Bret, 2002, p. 7)

- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن وإعادة توزيع الدخل وإدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.
- تغيرات في البنيان الاقتصادي (اكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال، استعمال طرق فنية حديثة...الخ).

ج. **الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:** الفر r;ق بين النمو والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع للدورات الاقتصادية	لا يخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
لايحدث تغيير في هياكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصاد
يرتبط بنظريات اقتصادية	ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية

المصدر: د. محمود عبد الرزاق، محاضرات في التنمية الاقتصادية منشورة بموقع: svu1.7olm.org/t5955-topic

د. **السياحة والتنمية الاقتصادية:** تبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع السياحي كما حدث في إيطاليا وأسبانيا واليونان وملیزیا، وغيرها من البلدان التي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال. وفي مايلي نوضح بإيجاز أهم المزايا التي تبين دور السياحة في التنمية الاقتصادية (الانصاري، 2013):

- تعتمد العديد من الدول على السياحة، كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، واستطاعت هذه الدول الحصول على مدخولات سنوية كبيرة من القطاع السياحي، فهو يعزّز ميزان المدفوعات ويعتبر مصدراً كبيراً لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعاشي والاجتماعي. ولأهمية السياحة فقد أصبحت ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بعد أن كانت عِلماً مجرداً يدرس في الجامعات والمعاهد. وتعتبر السياحة أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدول السياحية.
- وكمثال على أهمية السياحة في قطاع العمل، ووفقاً لتقارير (المجلس العالمي للسياحي والسفر (WTTC)) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهرياً بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال عام 1977. وقد تضاعفت فرص العمل في السنوات الأخيرة والتي توفرها صناعة السياحة والسفر في جميع أنحاء العالم.
- تعتبر السياحة مصدراً مهماً من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، ولا ينكر أن العملات الصعبة، خصوصاً في الدول النامية كمصر وتونس والمغرب، تمكن البلد من استيراد السلع والخدمات وتسند العملة المحلية ما يؤدي إلى التقليل من التضخم وغلاء المعيشة.
- يتجه العالم بخطى سريعة نحو توظيف التقنيات الحديثة في كل جزئيات العمل السياحي سواء في (إعداد ونشر المعلومات السياحية، ترتيب وتنفيذ البرامج السياحية، إعداد وتأهيل الكوادر السياحية).

4. دراسة قياسية للعلاقة بين المؤشرات السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1995–2016):

1.4. منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributive Lags (ARDL) المطور من قبل(others, 2001) ويعتبر هذا النموذج كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة (Engle and Granger (1987), Johanson1988, Johanson– Juselius1990 بحيث يمتاز هذا النموذج عن باقي النماذج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة I(0) أو I(1) فالشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج أو هذه المنهجية هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات من الدرجة الثانية I(2) .كما أن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف أو الابطاء الزمني للحصول على أفضل النتائج، ويعتبر هذا النموذج ملائما للعينات التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة مثل دراستنا التي تستخدم عينة بها 21 مشاهدة.

وفي هذا المجال قامت دراسات عديدة باستخدام هذه المنهجية منها دراسة (Obadiah N.kibara, 2012) وبالعودة الى الدراسات السابقة التي اجريت في هذا المجال تم اختيار المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي،ET : الانفاق السياحي، IT : الايرادات السياحية، TNA : عدد السياح في سنة معينة،REX : سعر الصرف. وستأخذ الدراسة النموذج التالي:

$$GDP=f(ET, IT, TNA, REX)$$

ويمكن تحديد نموذج (ARDL) كالتالي:

$$\Delta GDP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \theta_i \, \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i \, \Delta ET_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i \, \Delta IT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i \, \Delta TNA_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \mu_i \, \Delta REX_{t-i} + + \lambda_1 GDP_{t-1} + \lambda_2 ET_{t-1} + \lambda_3 IT_{t-1} + \lambda_4 TNA_{t-1} + \lambda_5 REX_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

يبين النموذج (1) أن النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بقيمته المتباطئة (المؤخرة زمنيا) ΔGDP_{t-i} و بالقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة (ΔET_{t-i} و ΔIT_{t-i} و ΔTNA_{t-i} و ΔREX_{t-i}) أما المعاملات (φ_i و $\emptyset_i$ و θ_i و γ_i و μ_i) فتمثل معاملات المدى القصير أما (λ_1، λ_2، λ_3، λ_4، λ_5) فتمثل معاملات المدى الطويل،p: عدد التأخرات الزمنية، ε_t يمثل حد الخطأ.

2.4. النتائج التطبيقية:

أ. اختبار جذور الوحدة(Unit Root Test): يهدف هذا الإختبار إلى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية ، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الإعتماد على إختبار كل من(Dickey, 1981) ،و اختبار phillips – perron (PP) ،ومن خلال الجدول رقم (6) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة أي أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى I(0) ، بينما عند اجراء الفرق الأول لنفس المتغيرات نرفض الفرضية العدمية مما يعني ان هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الاول I(1) وعند مستوى معنوية 5%.

الجدول (6): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

المتغيرات	القرار	ADF		PP	
	(الرتبة)	عند المستوى	الفرق الاول	عند المستوى	الفرق الاول
GDP	I(1)	-0.5403 (0.9723)	-3.2138 (0.0466)	-0.7774 (0.9519)	-3.6968 (0.0466)
ET	I(1)	-2.6238 (0.2743)	-505198 (0.0013)	-2.6238 (0.2743)	-8.9755 (0.0000)
IT	I(1)	-1.3474 (0.8463)	-5.5148 (0.0013)	-1.0829 (0.9081)	-6.5840 (0.0002)
TNA	I(1)	-2.0269 (0.5523)	-4.1621 (0.0202)	-1.8879 (0.3311)	-3.6773 (0.0102)
REX	I(1)	-1.2420 (0.8743)	-3.7753 (0.0403)	-1.4582 (0.8115)	-3.7718 (0.0405)

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية (ARDL) و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة بحيث تبين أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى أي I(1) (تستقر بمجرد اجراء الفروق الاولى)، لذلك نمر للخطوة الموالية.

ب. اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test):

سنقوم باختبار الفرضية التالية باستعمال Wald Test أو Bounds Test:

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq 0 \end{cases}$$

تتمثل احصائية الاختبار في F-statistic ويتم اتخاذ القرار وفق المنهجية التالية: إذا كانت F-statistic أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F-statistic أصغر من الحد الأدنى للحدود الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أما إذا كانت F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) عندئذ لا يمكن أخذ أي قرار فنحن فيما يسمى بمنطقة الشك.

الجدول (7): اختبار Bounds Test.

ARDL Bounds Test
Date: 06/06/18 Time: 01:11
Sample: 1998 2016
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.185225	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9

يمثل K عدد المتغيرات المستقلة و القيمة الاحصائية F= 9.18 هي أكبر من جميع حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) (10%، 5%،2.5%، 1%) و بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بعد التأكد من وجدود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسِرة له، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية (ARDL).

ت. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL): بالاعتماد على معايير Akaike info criterion، Schwarz criterion، Hannan-Quinn تم تحديد فترات التباطؤ وتبين أن النموذج ARDL (3,2,1,1,2) هو النموذج الأمثل، نتائج التقدير في المديين القصير والطويل موضحة في الجدول التالي:

الجدول (8): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (3,2,1,1,2) ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(3, 2, 1, 1, 2)
Sample: 1995 2016

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.324196	0.097262	-3.333228	0.0207
D(GDP(-2))	-0.211074	0.073069	-2.888698	0.0342
D(ET)	-0.067511	0.058503	-1.153981	0.3007
D(ET(-1))	-0.185690	0.044868	-4.138619	0.0090
D(IT)	0.203439	0.042769	4.756731	0.0051
D(TNA)	0.124133	0.091764	1.352740	0.2341
D(REX)	-0.004691	0.000714	-6.567365	0.0012
D(REX(-1))	-0.003458	0.001178	-2.934565	0.0325
ECM(-1)	-0.810218	0.077173	-10.498700	0.0001

ECM = GDP - (-0.5233*ET +0.0031*IT + 0.7333*TNA -0.0005*REX + 2.1418)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ET	-0.523285	0.210589	2.484869	0.0555
IT	0.003142	0.118541	-0.026508	0.0399
TNA	0.733261	0.149096	1.918029	0.1844
REX	-0.000491	0.001376	-4.356688	0.0359
C	2.141806	0.427253	5.012969	0.0041

R-squared	0.997952	Mean dependent var	11.04464
Adjusted R-squared	0.992626	S.D. dependent var	0.238457
S.E. of regression	0.020477	Akaike info criterion	-4.800349
Sum squared resid	0.002097	Schwarz criterion	-4.104446
Log likelihood	59.60331	Hannan-Quinn criter.	-4.682575
F-statistic	187.3821	Durbin-Watson stat	2.780399
Prob(F-statistic)	0.000008		

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9

يتبين من الجدول (8) أن حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب (-0.8102) ومعنوي(P=0.0001) أصغر من0.05 وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أن 81.02 بالمئة من أخطاء

الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن أي سنة للعودة للوضع التوازني الطويل الأجل. كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد R^2= 0.99 أي أن 99% من التغيرات الحاصلة في النمو تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة كما أن قيمة معامل التحديد أقل من احصائية DW (2.78>0.99) وبالتالي فان الانحدار ليس زائفا، كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

ث. اختبار استقرار النموذج ككل:

- **اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء:**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :

F-statistic	5.462064	Prob. F(2,3)	0.1000
Obs*R-squared	14.90639	Prob. Chi-Square(2)	0.0006

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9

0.1000 أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضة العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للاخطاء في النموذج المدروس.

- **اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:**

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.350837	Prob. F(13,5)	0.9405
Obs*R-squared	9.063679	Prob. Chi-Square(13)	0.7681
Scaled explained SS	0.822368	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9

0.9405 و 0.7681 أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم أي أن تباين الأخطاء متجانس،وهذا يعني أن المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض فلا وجود لارتباط خطي بينها.

ج. اختبار المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي CUSUM TEST و CUSUM SQUARES TEST: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUMوكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Squares of CUSUM ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما توضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

الشكل (4): الأشكال البيانية لاختبارات كل من CUSUMو CUSUMSQ .

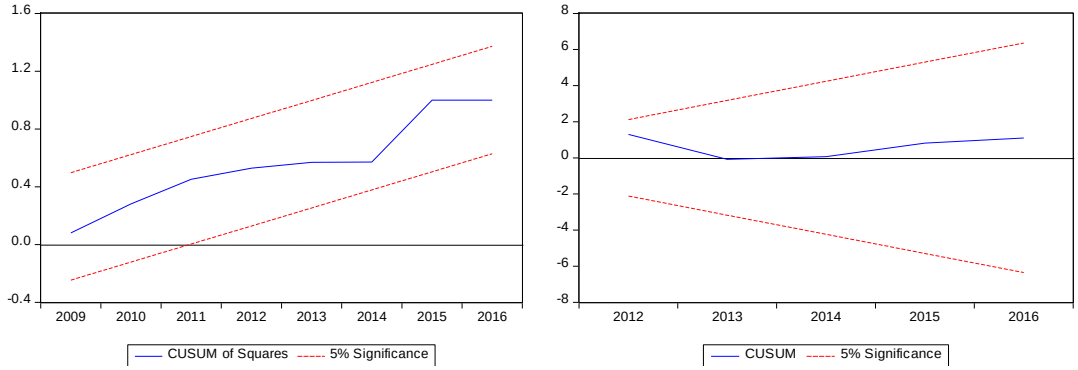

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUMوSquares of CUSUM داخل الحدود الحرجة، ،ويتضح من هذين الاختبارين في الشكل (1) أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير، كما أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن و بالتالي نموذج ARDL هو النموذج المثالي .

ح. تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

ولتدعيم الدراسة أكثر قمنا بإجراء إختبار السببية الذي يعتبر من بين الطرق المستخدمة أيضاً للوصول إلى العلاقة ما بين مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية (Multivariate time series models) ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة

والتي تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة له، وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، لذلك سيستند التحليل القياسي على ما يسمى باختبارات جرانجر للسببية.(Multivariate Granger Causality) .

الجدول (9):نتائج اختبار Granger للسببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ET does not Granger Cause GDP	20	2.13810	0.1524
GDP does not Granger Cause ET		2.01248	0.0080
IT does not Granger Cause GDP	20	2.88719	0.0069
GDP does not Granger Cause IT		0.90891	0.4240
TNA does not Granger Cause GDP	20	7.96352	0.0199
GDP does not Granger Cause TNA		0.95462	0.0471
REX does not Granger Cause GDP	20	0.18973	0.8291
GDP does not Granger Cause REX		1.37900	0.2820

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9

من الجدول (9) نلاحظ أن احتمال تأثير الانفاق السياحي على النمو الاقتصادي أكبر من 5% (0.1524) و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن ET لا يسبب GDP بينما أن احتمال تأثير الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق السياحي أصغر من 5% (0.0080) و بالتالي فان GDP يسببET، وبالنسبة لاحتمال تأثير الايرادات السياحية IT أصغر من 5% (0.0069) وهذا يعني أن IT تسبب GDP في حين

العكسGDP لا يسبب IT و بالمثل نجد أن العلاقة السببية متبادلة بين GDP و TNA و لا توجد أي علاقة سببية بين REX و الناتج المحلي الاجمالي.

3.4. تحليل النتائج:

يظهر تقدير العلاقة الطويلة الأجل أن المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من الدراسات السابقة و من النظرية الاقتصادية كان بعضها موجب و البعض الاخر سالب كما نلاحظ أن بعضها معنوي و الاخر غير معنوي، و تشير نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل أن للإنفاق السياحي تأثير سلبي ومعنوى على النمو الاقتصادي فعند زيادة الانفاق بـ 1% سينخفض النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 52.32% وهذا يدل على أن ما تنفقه الدولة على هذا القطاع لا يتناسب مع المداخيله من هذا القطاع أي لايوجد إستغلال جيد للمرافق السياحية إضافة إلى نقص الوعي الثقافي لدى المواطنين بالنشاط السياحي.

أما بالنسبة للايرادات السياحية لها تأثير موجب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل ويعني هذا أن الإيرادات السياحية تساهم ولو بقليل في الناتج المحلي الإجمالي بحيث الزيادة بـ 1% في الإيرادات السياحية تأدي إلى الزيادة بـ 0.31% وتبقى هذه النسبة منخفضة جدا إذا ما نظرنا إلا المقومات السياحية الهائلة التي تمتلكها وهذا راجع لإعتماد الجزائر على القطاع النفطي وكذا لنقص التنوع في تقديم الخدمات السياحية وتهميش هذا القطاع. في حين أكدت العلاقة السببية ذو إتجاه واحد من الإيرادات السياحية نحو النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل وهذا ما توصل إليه(Kareem, 2013)

وعلى عكس النظرية الاقتصادية أوضحت النتائج أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي ولكن غير معنوي أي غير دال احصائيا، قد يعود هذا لانخفاض عدد السياح الوافدين للجزائر بالرغم من أسعار السلع والخدمات تلائم قدرات السياح، وتوضح هذه النتيجة أن السياح غير حساسين اتجاه الأسعار السياحية بالمنطقة وهذا يدل على وجود عوامل أخرى أكثر أهمية لجذب السياح للجزائر مثل الأمن الداخلي والاستقرار السياسي. ووفقا للنظرية الاقتصادية أوضحت النتائج أن متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وتدل الإشارة السلبية على أن الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي تؤدي إلى انخفاض عدد السياح الوافدين ويظهر هذا على المدى الطويل في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتدل هذه النتيجة على أن السياح حساسين اتجاه التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

وعموما تشير نتائج التقدير في المدى الطويل على وجود علاقة بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي وهذه النتيجة تتفق مع معظم الدراسات التي أجريت حول الموضوع منها.

الخاتمة:

تتعدد مصادر النمو الاقتصادي وتتفاوت بحسب الهيكل الاقتصادي وبنية قطاعاته .ولا يخرج النشاط السياحي عن القطاعات المكونة للاقتصاد في القدرة التأثيرية على النمو الاقتصادي، في حين هناك جدل بين الاقتصاديين حول تأثير السياحة في النمو الاقتصادي، حيث تشير الدراسات النظرية والتطبيقية الكثيرة إلا تنوع النتائج المتحصل عليها ما أثبت أن ليس هناك فرضية قابلة للتطبيق بشكل عام، بدلا من ذلك فإن العلاقة بين السياحة النمو الاقتصادي نابعة من السياق الاقتصادي والسياسة المتبعة في كل وجهة سياحية حسب الفترات المدروسة.

لذلك حاولنا في هذه الدراسة اختبار مدى فعالية النشاط السياحي من حيث تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال بنائنا لنموذج اقتصادي قياسي باستخدام منهجية ARDL الذي أكد على وجود علاقة بين مؤشرات التنمية السياحية، وبين مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية ما بين 1995 و2016. كما سمحت اختبار السببية لأنجل بإثبات الاتجاه الأحادي للعلاقة التي تمر من الاقتصاد السياحي إلى النمو الاقتصادي.

كي تكون السياحة في الجزائر مبادرة للدعم الاقتصادي وقطاعا موازيا لقطاع النفط، لابد من التركيز على الاستدامة والتخطيط وكذا تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية منها والأجنبية، واعتبار السياحة صناعة تنافسية ومحرك رئيسي للأنشطة والقطاعات الأخرى.

ولعل أهم استنتاجات وتوصيات الدراسة مايلي:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذ أحسن استغلال هذه الإمكانيات.
- ضعف المردودية الاقتصادية للقطاع السياحي (ضعف الإيرادات السياحية)، نتيجة وجود عدة عراقيل حالت دون ذلك ومن أبرزها إهمال السلطات للقطاع كمصدر للتنمية خاصة قبل 2008.
- لاينبغي دعم بناء البنية الفوقية جديدة مثل (الفنادق، المطاعم، الحوافز النقدية والمالية) بل تشجيع المؤسسات الخاصة والعامة لتحسين البنية التحتية الحالية وصورة البلاد من أجل تحقيق أعلى نسبة تشغيل وإستقطاب أكبر عدد من السياح.
- استخدام بعض المكاسب التي حققتها السياحة في التنمية السياحية من خلال إنشاء البنية التحتية جديدة وعمل على صيانتها لاسيما في مجالات النقل والطاقة والاتصال والتعليم والسكن والصحة والنظافة.
- اتخذت الدولة العديد من الإجراءات بهدف تخفيف العراقيل التي تواجه تطوير القطاع ومن أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، ولكن يبقى مشكل تسيير وتمويل المخطط أهم تحدي أو عائق يواجه نجاحه.
- نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن استقبال السائحين ومعاملتهم.
- زيادة درجة الاستقرار السياسي، بجانب العمل على وضع استراتيجيا واضحة الأهداف للتنمية السياحية، للوصول إلى تنمية سياحية تراعي البعد البيئي والتنمية المستدامة لذلك النشاط.

وبهذه الطريقة يمكن أن تصبح السياحة في الواقع قوة دافع لتحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك الجزائر.

قائمة المراجع:

- أحمد محمود مقابلة. (2007 ص02). صناعة السياحة. دار الكنوز للمعرفة، القاهرة.
- أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1.
- إلياس شاهد، عبد المنعم دفرور. (2017). السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 06 ، 117-111.
- حميدة بوعشة. (2012). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس.
- د. رؤوف محمد علي الانصاري. (2013). السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الكترونية شاملة.
- د. عيساوي سهام، د.حوحو فطوم. (2017). واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس – دراسة مقارنة-. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، 98-82.
- د.خالد مقابلة، أ. فيصل الحاج ذيب. (2000). صناعة السياحة في الأردن. عمان، الأردن: دار وائل.
- زينب توفيق السيدة عليوه. (2014). تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65 ، 94-68.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي. (2016). متطلبات تنمية القطاع السياحي الجزائري. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 3(4) ، 81-67.
- عبد الله ركيبي. (1999). الجزائر في عيون الرحالة الانجليز. الجزائر: الجزء الاول، دار الحكمة.
- عبد الناصر حميداتو ونصر حميداتو. (2015). أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1997-2013. مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 5(9)، 86-73.
- فوزية بوصفصاف. (ديسمبر 2015). تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد09.
- مصطفى يوسف كافي. (2008). فلسفة اقتصاد والسفر. دمشق: دار الرضا للنشر.
- موسى سعداوي، حكيم بوجلطو. (2010). أهمية مقوكات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة. جامعة بسكرة: الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها التنمية المستدامة.

- Bemard Bret. (2002). Le tiers monde: croissance, développement, inégalité. Collection Histege.
- Charte du tourisme durable, Annexe 1. (2014). www.tourisme-solidaire.org/ressource/pdf/ charte_ts.pdf.
- Choukri benzarour and rachid satour. (2016). Tourism and econoic growth in algeria: Evidence of cointegration and causal analysis. University Library of Munich, Germany .
- Christine Demen-Meyer. (2005). Le tourisme: essai de définition. Management & Avenir 25-7 .

- D.A. and Fuller W.A. Dickey. (1981). The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Econometrica 491072-1057 .
- El Menyari, Y Bouzahzah. (2013). International Tourism and economic growth: the case of Morocoo and Tunisia. Journal of North African Studies, 18(4)592-607.
- Harun Terzd. (2015). Is the Tourism-Led growth hypothesis (TLGH) valid for turekey? dogus Universitesi Dergisi, 16(2), 165-178
- Jaque Brasseul. (1993). Introduction a l'économie du développement. paris: édition Armoud Colin.
- Jean Arrons. (1999). Les théories de la croissance. Paris: édition du seuil.
- K,Kakar, M.K. Waliullah samina. (2007). Role of tourism in Economic Growth:Empirical evidence from Pakistan Economy. The Pakistan Development Review, 46(4)995-985 .
- Kalaichelvi Ravinthirakumaran. (2015). Tourism and Economic Growth Nexus in Sri Lanka. Economics and Business Statistics Discipline, griffith Business School, Griffith University pp 1-26.
- Mahalia Jackman. (2012). Revisiting the Tourism-Led Growth hypothesis for Barbados: Market Approch. Regionl and Sectoral Economic Studies, Vol.12-2. Central Bank of Barbados. http://www.usc.es 26-15 .
- Nicholas M.Josephine M. Njuguna Obadiah N.kibara. (2012). tourism And Economic growth In Kenya: An Empirical Investigation. International Business &Economic Research Journal (Online) 11(5), 517 .
- Olayinaka Idowu Kareem. (2013). A Reassessment of Tourism-Exports Led Growth Hypothesis in Africa. American Journal of Tourism Resaearch, 2(1) 140-130.
- P ,& Vici, L Figin. (2010). Tourism and growth in a cross section of countries. Tourism Economics, 16(4), http://www.campus.unibo.it 805-789 .
- P.M. Bandula Jayathilake. (2013). Tourism and Economic Growth in Srilanka: Evidence from cointegration and causality analysis. International Journal of Business,Economics and Law,Vol.2,Issue (June),www.ijbel.com. pp 22-27.
- Papatheodorou. A (1999). The demand for international tourism in the Mediterranean region. Applied Economics, 31(5), 619-630.
- Pesaran. M.H. and others. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationship . Journal of Applied Econometrics, 16326-289 .
- S. & Webster,C Ivanov. (2013). Tourism's impact on growth: the role of globalization. Annals of Tourism Research, 41236-231 .
- S.T.Katircioglu. (2009). Testing The tourism-Led Growth hypothesis:The Case of malta. Acta Oeconomica, vol 59(3), Akadémiai Kiad, Budapest. www.researchgate.net 343-331 .
- T. Francis, B. and Drakes,L Lorde. (2011). Tourism services exports and economic growth in Baebados. International Tarde Journal, Vol 2523-205.
- (WTTC), T. W. (2016). Economic impact world. Delivered by http://www.wttc.org/.

التسويق السياحي كآلية تجارية و قانونية لبعث التنمية المحلية الصحراوية، المقصد السياحي (الساورة)

Tourism Marketing as a Commercial and Legal Mechanism to Stimulate Local Desert Development Tourist Destination (Al-Saoura)

د.العماري يمينة

مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين

جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

yaminalamari08@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/07 تاريخ القبول: 2020/08/28

الملخص: تهدف الدراسة إلى التعريف بالمقصد السياحي (الساورة) الذي يعتبر من أهم المقاصد المتمتعة بمقومات سياحية لم يتم استغلالها بأكملها، مما أثر سلبا على التنمية المحلية بالمنطقة، فامتلاك المقومات السياحية المتميزة وحدها غير كاف لتنشيط الحركة السياحية و تفعيل دورها في تحقيق التنميةالمحلية المستدامة، بل تحتاج إلى مضاعفة جهود القطاع العام و الخاص و التركيز على آلية التسويق السياحي نظرا لدورها الفعال في نقل الصورة الحقيقية للمقومات السياحية التي تزخر بها المنطقة.

توصلنا في النهاية إلى أنه و رغم الزخم التشريعي الحاصل في مجال السياحة إلا أنه يفتقر للتجسيد على أرض الواقع في المنطقة التي تتذيل الترتيب الوطني في هذا المجال إضافة لعدم التحكم في التقنيات الحديثة للتسويق السياحي، و افتقارها للعديد من المقومات التي تقومأساسا على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي، و الاهتمام برأس المال البشري.

الكلمات المفتاحية: التسويق السياحي؛ التشريع السياحي؛التنمية المحليةالمستدامة؛ البعد الاجتماعي؛ البعد التجاري والاقتصادي.

Abstract :The study aims to inroduce the tourist destination (Al-Saoura), which is considered one of the most important destinations that enjoy tourism ingredients that have not been fully exploited, which negatively affected the local development in the region. You need to redouble the efforts of the public and private sectors and focus on the mechanism of tourism marketing due to its effective role in conveying the true image of the tourism ingredients that abound in the region.

We finally concluded that, despite the legislative momentum in the field of tourism, it lacks materialization on the ground in the region that appeals to the national arrangement in this field in addition to the lack of control in modern technologies for tourism marketing, and its lack of many elements that are mainly based on encouraging local investment And foreigner, and interest in human capital .

Key Words: Tourism marketing; Tourism legislations; Sustainable local développements; Commercial and economic dimension.

JEL Classification : L83, M31.

*مرسل المقال:العماري يمينة (yaminalamari08@gmail.com)

المقدمة:

رغم ما تزخر به الجزائر من مناطق خلابة و تنوع في المناخ يجعل من السياحة فيها تستمر على مدار السنة، بالإضافة إلى الصحراء المصنفة من أجمل صحاري العالم بإجمالي 80٪ من مساحة البلاد، أين تعتبر الجزائر بلدا متأخرا من حيث الاستفادة من قطاع حيوي كالسياحة ، إذ بقيت إنجازاته جد محدودة.

على صعيد السياسات التنموية المحلية في الجزائر التي تعتبر أحد أدوات تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، نجدها محدودة أيضا نظرا لعدم التحكم في السيولة أو الميزانية المخصصة لتنفيذ هذه السياسات، فالجزائر لم تتوصل بعد إلى سياسة ناجعة تستطيع من خلالها الاستفادة من مبادئ وأسس علمية الخاصة بالتسويق السياحي في تطوير المنتج السياحي، والكفاءة التسويقية للأجهزة والمؤسسات السياحية، و إبراز جوانب الجودة في الخدمة السياحية خاصة السياحة الصحراوية لأنها أحد مقومات النهوض بالتنمية المستديمة، من حيث توفير الشغل، القيمة المضافة والإيرادات بعيدا عن الريع النفطي، والمحطة الهامة المروجة للوجهة الجزائرية ومقصدها بالنظر إلى مقومات عدة منها، شساعة صحرائنا وكنوزها التي تنتظر الاكتشاف.

ما يعيشه قطاع السياحة الصحراوية اليوم من مشاكل ومعوقات رغم وجود مميزات لهذا النوع من السياحة يجعلنا أمام تحديات ورهانات لدراسة وتسليط الضوء عليها و محاولة إيجاد علاج لها.

أهداف الدراسة:

– تتمثل في ضرورة النهوض بالقطاع السياحي الصحراوي في الجنوب الغربي الساورة.

–تحديد عوامل الجذب السياحي في المقصد السياحي الساورة (بشار و نواحيها) و ربط العلاقة بين الموارد السياحية فيها ثم تطويرها تحقيقا لأهداف التنمية المحلية في المنطقة.

– معرفة مدى نجاعة صناعة التسويق السياحي في تحسين الواقع السياحي المحلي ثم الوطني مستقبلا خاصة بما تتيحه التشريعات التالية:

- قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 ،يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة(جريدة رسمية رقم 11– 19 فيفري 2003).
- قانون رقم 03-03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.(جريدة رسمية **عدد** 11 – 2003)
- مرسوم تنفيذي رقم 08-384 مؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1429 موافق 26 نوفمبر سنة 2008 يتضمن تأسيس المهرجان الدولي للسياحة والأسفار.(جريدة رسمية عدد 68 – 2008).
- القرار المؤرخ في 23 رمضان عام 1441الموافق 28 مايو سنة2019 ، يتضمن تقرير إعداد مخطط التهيئة السياحية لمنطقة التوسع والموقع السياحي'' بشار''ولاية بشار (جريدة رسمية رقم48بتاريخ31 جويلية 2019)،إضافة إلى التشريعات ذات العلاقة التي يمكن التطرق إليها لاحقا.

أهمية الورقة البحثية: انطلاقا من المعطيات الآنفة تظهر أهمية الدراسة من عدة جوانب ، تجارية اقتصادية ، اجتماعية وثقافية سياسية و قانونية التي تتمحور أساسا حول آلية التسويق السياحي للنهوض بالتنمية السياحة المحلية في الجنوب الغربي و هو ما يسعى لإبرازه موضوع البحث من خلال طرح الإشكالية التالية:

إن المقصد السياحي (الساورة) بالجنوب الغربي منطقة سياحية صحراوية ، تزخر بموروث تاريخي ثقافي و طبيعي رائع ، لكنها لم تحظ إلى اليوم بالاهتمام اللائق من طرف السلطات المركزية و المحلية ، و هو ما جعلها تتذيل ترتيب الاستقطاب لعنصر السائح على مدار السنة باستثناء موسم تاغيت (رأس السنة الميلادية)، أو المقاطعة الإدارية بني عباس (المولد النبوي) ، ما انعكس سلبا على استفادة المواطن المحلي من العائدات المرجوة من القطاع .

الإشكالية: كيف يمكن أن تساهم إستراتيجية التسويق السياحي في إبراز المؤهلات السياحية التي تزخر بها منطقة (الساورة) كوجهة سياحية صحراوية ، وإمكانية التعويل عليها في ترقية التنمية المحلية بالمنطقة من خلال ما تكفله مواد القانون الجزائري؟.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية نقوم بتجزئتها إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- المقصود بالتسويق السياحي، آليات توظيفه للنهوض بالسياحة المستدامة محليا؟.
- دور المجتمع المحلي في ترقية الخدمة السياحية في المقصد السياحي الساورة (بشار و نواحيها)؟.

منهجية الدراسة: في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لاستظهار مكامن الجمال للمواقع و المؤهلات السياحية و التراث الثقافي للمنطقة محل الدراسة و التي لم يتم استغلالها بما يكفي للنهوض بالتنمية المحلية لكافة بلديات بشار و مقاطعاتها خاصة بالاعتماد على تقنية التسويق السياحي. كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي لتسليط الضوء على المواد القانونية ذات العلاقة بموضوع الورقة البحثية ومحاولة استقرائها.

الأدوات المستعملة: بما أن الدراسة قانونية اقتصادية فإن التشريع الجزائري هو محورها الأساسي، بالإضافة إلى الكتب و المراجع العربية و الأجنبية، المداخلات، الملتقيات، رسائل الدكتوراه، المذكرات و الدراسات السابقة في مجال التسويق السياحي من خلال مواقع شبكة الانترنيت.

1. مفهوم السياحة، التسويق السياحي و الخدمات السياحية:

مما لاشك فيه أن السياحة أصبحت من أكبر الصناعات في العالم فهي تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، فالسياحة من منظور اقتصادي هي عبارة عن نشاط إنتاجي قائم بحد ذاته له مدخلاته ومخرجاته، الأمر الذي جعلها تمثل مصدرا رئيسيا للدخل في العديد من دول العالم،كما يتميز المردود المادي للسياحة عن غيره من مردودات المرافق للإنتاجية بأنه مردود متفرع ومتشعب وتستفيد منه مختلف النشاطات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية أو ثقافية و غيرها من النشاطات الأخرى(زير ،2018، ص10)،كماتفتح أفاق جديدة لمزيد من فرص التبادل التجاري والثقافي والحضاري ، وتبادل الخبرات بين كل من المجتمع المضيف والسائح فما المقصود بكل من السياحة ؟ التسويق السياحي و الخدمات السياحية؟

1.1.مفهوم السياحة:

التطرق لمفهوم السياحة يقودنا إلى التعريف بأصل الكلمة اللغوي و الاصطلاحي.

أ.السياحة لغة: هي "نشاط إنساني ناتج عن رغبة الإنسان في المتعة والترفيه وكسب المعرفة وممارسة الهوايات المحببة إليه"(مقابلة و الحاج ذيب، 2000، ص 18) ، و قد وردت كلمة (ساح) في موضع من سورة التوبة في القرآن الكريم:﴿فسِيحواْ فِي الأَرْضِ أَرْبعة أَشْهُرٍ واعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غيْرُ مُعْجِزِي اللهِ وأَنَّ الله مُخْزِي الْكافِرِين ﴾(.سورة التوبة، الآية 32)، بمعنى سيروا أيها المشركون سير السائحين آمنين لمدة أربعة أشهر لا يتعرض لكم خلالها أحد، وقوله تعالى: ﴿التَّائِبُون الْعابِدُون الْحامِدُون السَّائِحُون الرَّاكِعُون السَّاجِدون الآمِرون بِالْمعْرُوفِ والنَّاهُون عنِ الْمُنكرِ والْحافِظُون لِحُدُودِ اللهِ وبشِّرِ الْمُؤْمِنِين﴾(سورة التوبة ، الآية 11).

إن المقصود بالسائحين في الآيات السابقة هم الصائمون لقوله صلى الله عليه و سلم في الحديث الشريف: ﴿ سياحة أمتي الصوم﴾، وهو نفس المعنى في قوله تعالى: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ﴾.(سورة التحريم، الآية 55).

تم استخدام المفهوم" Tourism " ليدل على السفر أو التجوال أو الانتقال أو الترحال من مكان لآخر حيث يتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين (مقابلة و الحاج ذيب ،2000، ص18) ؛ و هناك العديد من المفاهيم اللغوية للسياحة نذكر أهمها:

- يعتبر السفر سياحة إذا كان مؤقتا وغير إجباري بحيث لا يتم فيه البحث عن العمل أو أي نشاطات ربحية أخرى (عميش ، 2015 ، ص 18) .
- أما قاموس Petit Robert يعرف السياحة بأنها: " الأنشطة المتعلقة بتنقل السياح و إقامتهم خارج سكناهم"(Le petit robert, 1987, p1018).

ب.السياحة اصطلاحا: هي جميع أشكال السفر و الإقامة للسكان غير المحليين، وهي عبارة عن انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع و عشرين ساعة وتقل عن عام واحد على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد عبور الدولة لأخرى (ترانزيت)(محمود غنيم و نبيل سعد ، 2003 ،ص22 -23).

- أما المنظمة العالمية للسياحة فعرفتها على أنها: "نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من مكان إقامتهم الدائمة إلى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة كاملة لغرض من أغراض السياحة المعروفة ما عدا الدراسة والعمل (بركان و هاني، بدون سنة ، ص2).
- المقصود بالسياحة هو مجموعة التنقلات البشرية و أوجه النشاط المترتبة عليها و الناتجة عن ابتعاد الفرد السائح عن موطنه لتحقيق رغبته الكامنة (البرواري و البزرنجي ، 2007، ص 215).
- إن القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة تطرق للسياحة من خلال ذكر أنواعها التي تتفق في مجملها على أنها إقامة مؤقتة لأشخاص خارج منازلهم أو تنقل لأغراض علاجية و استشفائية بواسطة مياه المنابع الحموية أو مياه البحر كما تطرق إلى تعريف السياحة من خلال السياحة الصحراوية فقال أنها :"كل إقامة سياحية في محيط

صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية و التاريخية و الثقافية ، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية و ترفيه و استكشاف" المادة الثالثة منه. فالمادة الثالثة من القانون أعلاه شملت العديد من المفاهيم التي تطرقت في مجملها للتعريف بالسياحة حيث عرفت النشاط السياحي بأنه:"كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله..."، كما عرفت منطقة التوسع السياحي على أنها :كل منطقة أو امتداد لإقليم يتميز بصفات أو خصوصيات طبيعية أو ثقافية و بشرية و إبداعية مناسبة للسياحة و يمكن استغلالها في نمط .أما الموقع السياحي فقد عرفته نفس المادة بأنه : "كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية و الذي يجب تثمين أصالته و المحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان ...".

و جعل من بين أهداف القانون 01/03 و في المادة الثانية أن يدمج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية ، عبر إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية قصد تنويع العرض السياحي و تطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية ، و تحسين نوعية الخدمات السياحية وترقية و تنمية الشغل في الميدان السياحي.

أما المادة الثانية من القانون 03/03 متعلق بمناطق التوسع و المناطق السياحية فعرفت السياحة من خلال المنطقة المحمية بأنها: "جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء و يستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو الأثرية أو الثقافية".

مما سبق تظهر بجلاء عناية المشرع الجزائري بقطاع السياحة الذي كان و سيبقى الخزان المغذي للتنمية الاقتصادية الذي لا ينضب ودائم التجدد إذا ما لقي الاهتمام اللائق في أرض الواقع.

كخلاصة يمكن القول بأن السياحة عبارة عن انتقال الأفراد من مكان إلى مكان و من زمان إلى زمان السياحة الخارجية ، أو الانتقال داخل البلد نفسه السياحة الداخلية ، لمدة يجب أن لا تقل عن أربع و عشرون ساعة بحيث لا تكون من أجل الإقامة الدائمة و أغراضها، بل من أجل الثقافة، الأعمال، الدين، الرياضة أو غيرها من أسباب الاستجمام الأخرى(بلقاسم و ناصري ، 2018 ، ص 12).

2.1. التسويق السياحي و الخدمات السياحية:

تعتبر السياحة الصحراوية أحد مقومات النهوض بالتنمية المستديمة، من حيث توفير الشغل، القيمة المضافة والإيرادات بعيدا عن الريع النفطي لأن السياحة اليوم هي قاطرة التنوع الاقتصادي والمحطة الهامة المروجة للوجهة الجزائرية ومقصدها بالنظر إلى مقومات عدة منها، شساعة صحرائنا وكنوزها التي هي في انتظار الاكتشاف.

ما يعيشه قطاع السياحة الصحراوية اليوم من مشاكل ومعوقات رغم وجود مميزات لهذا النوع من السياحة يجعلنا أمام تحديات ورهانات لدراسة وتسليط الضوء عليها و محاولة علاجها،لأن الرهان يتعلّق بتحسين جاذبية وتنافسية المقصد السياحي الجزائري عموما وتحقيق التموقع بالشبكات التسويقية وتلبية حاجيات السوق الداخلية والسعي للتعريف بالسياحة الصحراوية بالجنوب عن طريق صناعة التسويق السياحي و تطوير الخدمات السياحية.

أ.التسويق السياحي: سنتطرق من خلاله لتعريف التسويق ثم التسويق السياحي:

أ.1 .تعريف التسويق :عرف:" على أنه عبارة عن أوجه النشاط الخاصة بدراسة وتحديد حاجات السوق وتوجيه موارد المنظمة نحو ما يمكن تقديمه من المزيج الخاص بالمنتجات والأسعار و التوزيع والترويج الذي يحقق الإشباع لهذه الحاجات وبما يحقق أهداف المنظمة والمجتمع"(زير ، 2018، ص100).

كما عرفه Kotler على أساس: " أن التسويق هو تصميم، تحليل، تنظيم، وتخطيط ومراقبة النشاطات والاستراتيجيات وموارد المؤسسة التي لها تأثير مباشر على الزبون من أجل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين بطريقة ذات مردودية" (Kotler et Dubois , 2000, p40).

و من التعريفين نستنتج ما يلي:

أن التسويق بمفهومه البسيط عملية اتصال مباشر أو غير مباشر بالمستهلك لتعريفه بالمنتوج، ومحاولة إقناعه بأنه يحقق حاجاته ورغباته وحمايته من الاستغلال (الحاج و آخرون ،1997 ، ص 159) .

أ.2.تعريف التسويق السياحي،خصائصه واستراتيجياته: "هو كافة الجهود و الأنشطة المنظمة و التي يتم تأديتها بتناغم مدروس من قبل كافة مقدمي الخدمة السياحية بعناصرها المختلفة التي تهدف إلى إشباع أذواق المتلقين أو الراغبين في السياحة بشتى صورها "(بركان و هاني، بدون سنة ،ص 291).

إضافة إلى السياحة فإن لمشرع الجزائري اهتم بالتسويق السياحي من منطلق ترقية السياحة و الإعلام السياحي في القانون 01/03 و المواد 24-25-26 -28 أين نص على أنه:"تعتبر ترقية سياحية، كل عمل إعلامي و اتصالي موجه لتثمين القدرات السياحية قصد استغلالها التجاري"، أما المادة 25 فنصت على أن: "....الترقية السياحية تتضمن على وجه الخصوص دراسات السوق و برامج الاتصال و تلجأ إلى مختلف أشكال التسويق مثل المعارض و المنشورات و وسائل الإعلام و التقنيات العصرية في مجال التصور و الإنجاز و النشر" .

أما المادة 26 فنصت على الهيئات المعنية بالتسويق السياحي و هي :الديوان الوطني للسياحة ،الدواوين المحلية للسياحة و الجمعيات السياحية ، الممثليات الدبلوماسية و القنصلية و التجارية الجزائرية الموجودة بالخارج"و حرص على تسجيد التسويق السياحي على أرض الواقع و الاستعانة بآلية تسويقية سياحية هامة بتأسيس المهرجان الدولي للسياحة والأسفار من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-384 السابق الذكر.

كما يمتلك التسويق السياحي خصائص تميّزه عن خطط التسويق الأخرى، لأنّ الزبائن معرضون للسلع والخدمات لفتراتٍ زمنيّةٍ أقصر لذلك على المسوّقين الاعتماد على الأفكار التي تجذب مشاعر السيّاح ، حيث يعتمدون على قضاء وقت ممتع، وأيضاً معاملة بطريقة لا يمكن نسيانها أهم خطواتها:

ضرورة وجود خطة معيّنة لأي مشروع تسويقي، وكذلك الحال بالنسبة للتسويق السياحي والتي تعني الخريطة أو الطريقة الخاصة بالشخص، التي تحتوي على تفاصيل المناطق الخاصة لجذب السيّاح، وتحديد الميزانيّة اللّازمة لعمليّة الترويج، ويمكن استخدامها أيضاً لتحديد الأهداف وإجراء التعديلات اللّازمة للعام المقبل.

أما المزيج التسويقي هو العرض أو القيمة الإجمالية للمؤسسة، بحيث يمثّل الناحية الإستراتيجية للمفهوم والتطبيق الكاملين للسلع أو الخدمات المطلوب تسويقها، ويتكون من أربعة عناصر وهي:

- المنتج: و يعتبر العمل الكلي الذي يتم بيعه، ويتكوّن من الأجزاء المادية مثل المواد الخام، والميزات، والملحقات والأجزاء الغير ملموسة مثل اسم العلامة التجارية وخط الإنتاج ،وخدمة العملاء، بحيث يشير المنتج أيضًا إلى العرض المناسب للاحتياجات من قبل الشركة للمستهلكين، السعر: يشير السعر إلى التكلفة النهائية للمنتج التي يدفعها المستهلك، ويمثّل القيمة الجوهرية للمنتج أو خدمة المستهلكين.
- المكان: يشير إلى موقع العمل وطريقة التوزيع بين المنتجين والمستهلكين؛ وبسبب المجتمعات الحديثة أصبح من الضروري للوسطاء أن يعملوا كحلقة وصل مباشرة بين المنتجين والمستهلكين النهائيين بالنسبة للمنتجات والخدمات.
- الترويج: يعتبر عملية معقدة ومترابطة، بحيث يشير إلى نقل المعلومات بين البائع والمشتري، ويكون هدفها التأثير على المواقف والسلوك (ساهل ، بدون سنة، ص69-70).

وهناك بعض الاستراتيجيّات لعمليّة التسويق السياحي وهي:

-إنشاء وثيقة إستراتيجية: يجب إنشاء إستراتيجية بحيث يطوّر التسويق الخاص بالشخص، وذلك من خلال إدخال جميع المعلومات التي تم الإجابة عليها في مستند مكتوب ويمكن مشاركتها مع الفريق.

-تحديد المشتري: بعد الانتهاء من إنشاء وثيقة للاستراتيجيّات، يجب تحديد خصائص الزائر المثالي، أي الشخص أو الأشخاص الذين يريد صاحب الشركة أو المنتج زيارة وجهته أكثر من أي شخص آخر، بحيث تستخدم هذه المعلومات الشخصية للتأثير على جميع عمليات التسويق الخاصة.

-تحديد الأهداف: تحديد الأهداف تساعد الإستراتيجية التسويقية على تحقيقها ويجب أن تكون أهداف ذكيّة، حيث يجب أن تكون محدّدة، وفي الوقت المناسب، قابلة للقياس، وقابلة للتحقيق.

-فحص الممتلكات الموجودة: يجب إلقاء نظرة فاحصة على الممتلكات الموجودة، حتى يفهم الشخص بشكل أفضل ما يمكن استخدامه لدعم إستراتيجيته الجديدة للتسويق السياحي، وما يلزم لتحسينه، وما ينبغي إلغاؤه بالكامل.

-تحديد تكتيكات التسويق: في هذه الخطوة يتم تحديد التكتيكات التي سيتم استخدامها لإنجاز عمليّة التسويق (mkaleh.com ,2019).، بالتالي يمكن اعتبار التسويق السياحي ذلك النشاط التقني والإداري الذي تقوم به المؤسسات السياحية محليا و دوليا لتحديد الأسواق السياحية والتعرف عليها والتأثير فيها بهدف زيادة حركة النمو السياحية، وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي وبين الدوافع والرغبات للقطاعات السوقية المختلفة، و الاستعانة بتطبيق الانترنيت والتقنيات الرقمية ذات الصلة لتحقيق الأهداف التسويقية.

ب.الخدمات السياحية: على الرغم من أن الخدمات السياحية تقدم للسياح، إلا أنه أحيانا لا ينظر إليها على أنها نوعا من المنتجات بالرغم من خصوصيتها في التقديم والعرض، لهذا يجب معرفة أساسياتها من خلال التالي:

ب.1.تعريف الخدمات السياحية: إن كلمة منتوج من الناحية اللغوية مصطلح شامل يعني جميع ما يقدم للمستفيدين من سلع وخدمات، أما المنتوج السياحي فهو: كل ما يقدم للسياح من مناظر طبيعية ومسابح وفنون

الشعبية، نصب تذكارية آثار تاريخية، آثار دينية، رياضية وتسلية، وتعتبر هذه العناصر كمواد خام يجب تطويرها من أجل تلبية احتياجات السوق المختلفة (mkaleh.com ,2019).

في حين أن كلمة الخدمات السياحية يفهم منها على أنها مجموعة من الأعمال التي تؤمن للسياح الراحة و مختلف التسهيلات عند استهلاك الخدمات والسلع السياحية وذلك خلال وقت سفرهم أو خلال إقامتهم في المرافق السياحية بعيدا عن مكان سكناهم الأصل (mkaleh.com ,2019).

-ذكر المشرع الجزائري الخدمات السياحية ، دائما من خلال القانون 01/03 و المواد21 -22 و 23 التي ركز فيها على العنصر البشري محور تقديم الخدمات السياحية الذي يخضع للتكوين المتخصص لترقية الأنشطة السياحية و هو عامل مهم من العوامل المؤثرة في كفاءة الخدمات السياحية ذات الجودة و أكد في المادة 23 على أن تستجيب الخدمات و الأنشطة السياحية لمقاييس النوعية و التصنيف و الاستغلال المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما.

إذن الخدمات السياحية هي كل ما يشمل أحد العناصر التالية:

- التراث الطبيعي: ويتمثل في المناظر الطبيعية، الجغرافية.
- التراث البشري: المعطيات الديمغرافية، ظروف الحياة، العادات والتقاليد
- الجوانب التنظيمية والسياسية والقانونية والإدارية للبلد.
- مشاركة الشعب في الحكم و تهيئة وقت العمل وتخطيطه لأوقات العمل و العطل كذلك الترقية، الإشهار والتي تعد جوانب اجتماعية.وسائل الخدمات من نقل، إيواء، مطاعم وغيرها.
- الأنشطة الاقتصادية والمالية.

تعرض معظم المناطق السياحية منتجات وخدمات سياحية شاملة مثل الأشياء الثقافية والترفيهية، والخدمات المتعلقة بالمؤثرات، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الدينية وغيرها وذلك بهدف وضع إستراتيجية لمنتوج سياحي ما، حيث يخلق السياح الطلب على الخدمات السياحية التي تتمثل في العرض في السوق(سراب وآخرون ، 2001، ص02).

ب.2. العوامل المؤثرة في الخدمات السياحية: تتأثر الخدمات السياحية بالعديد من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى:

- العوامل المادية:و تعني تلك العوامل المؤثرة على السياحة من هياكل قاعدية بارزة متمثلة في المباني والتجهيزات والآلات والمرافق المساعدة، إضافة إلى المواد الأولية والسلع المختلفة، ونوعية العمل وتركيبه وكذلك عدد العمال.
- العوامل البشرية:يقصد بالعوامل البشرية مجموعة الأفراد الذين يحتكون بالسياح بشكل مباشر، وبالتالي يكون لهم تأثير مباشر عليهم، حيث يعتبر العنصر البشري عنصر مهم في تقديم الخدمات السياحية، فهو يقوم بدور مباشر في خلق صورة ذهنية عن المنطقة السياحية لدى السياح وتحكم مدى تكرارهم للطلب السياحي أو العكس (مروان سكر، 1999 ، ص12).

2.دور استراتجيات التسويق السياحي في النهوض بالسياحة في المقصد السياحي (الساورة) و ترقية المجتمع المحلي:

إن التنمية عموما عملية تخص جميع مستويات الحياة و مجالاتها، انطلاقا من تحقيق الزيادة في معدلات التنمية المحلية، من منظور أن هذه الزيادة تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي، ولتحقيق التنمية المحلية لأهدافها يجب أن يتوفر لها تمويل محلي من الموارد المالية سواء الذاتية أو الخارجية، و عليه سنحاول في هذا العنوان التطرق إلى ما يلي:

1.2.مفهوم التنمية المحلية المستدامة:

سيتم التطرق إلى التعريف بالتنمية المحلية و المبادئ التي تقوم عليها(أ) ثم التنمية المحلية المستدامة(ب).

أ.التعريف بالتنمية المحلية و المبادئ التي تقوم عليها:

أ.1تعريف التنمية المحلية: المقصود بالتنمية المحلية هو مدى تأثير مشروعات و برامج التنمية على المجال الجغرافي الأصغر الذي يعيش فيه السكان، سواء إن كانت تلك المشروعات و البرامج ذات الطابع القومي أو ذات طابع إقليمي مثل مشروعات البنيات التحتية أو الخدمات بمختلف أشكالها، يتم هذا الاهتمام في هذا المجال بالمخرجات المحلية و الآثار الثانوية للمشروعات والبرامج التنموية التي تعتبر في غاية الأهمية للوسط المحلي(حسين ، 2010 ، ص1). و يقول البعض أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي و جهد السلطات الحكومية،لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية، و تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة(الجندي ،1971 ، ص94) ، و من خلال هذا التعريف نستخلص أن هذه العمليات تقوم على عاملين أساسيين هما:

- مساهمة المواطنين الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، كون العنصر البشري المحلي أدرى باحتياجاته التنموية.
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية.

أ.2.المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية: هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت التنمية ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، و من بين هذه المبادئ نذكر:

- مبدأ الشمول: و يتجلى طابع الشمولية للتنمية كونها تتضمن كافة الاحتياجات البشرية بمعنى توفير ضروريات الحياة من تعليم و صحة و مأكل و ملبس و مسكن و نقل و غيرها من الحاجات التي تساعد الإنسان على تطوير طاقاته و المساهمة في المجهود الاجتماعي(علوني، 2010، ص186).
- مبدأ التوازن: يعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجات المجتمع فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا لكل القضايا الأخرى، ما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف.

ب.التنمية المستدامة و المبادئ التي تقوم عليها:

ب.1.التعريف بالتنمية المستدامة : قيل أن التنمية المستدامة :"هي ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن و تدفقه و تحقيق المنفعة العامة" (داودي ، 2008 ، ص42). أما المشرع الجزائري فقد عرفها في المادة 3 من قانون رقم 03-01، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة بأنها: "نمط تنمية تضمن في الخيارات و فرص التنمية التي تحافظ على البيئة و الموارد الطبيعية و التراث الثقافي للأجيال القادمة ". و هو ما يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية.

من خلال ما سبق يظهر لنا مكونات التنمية المستدامة:

- تنمية احتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة .

حماية البيئة و عدم تلوثها .

- عدم استنزاف الموارد الطبيعية و استغلالها بطريقة عقلانية .
- تحقيق التوافق و التوازن بين البيئة و السكان و الطبيعة.

ب.2. مبادئ التنمية المستدامة: إن العلاقة التكاملية بين البيئة و النمو هي علاقة وطيدة و علاقة انسجام، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية و نقية و وجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني، و هذا ما أدى إلى ظهور مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة:

- استخدام أسلوب النظم في أعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة :تعمل التنمية المستدامة على تحقيق التوازن و الانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة، و يهدف للحفاظ على حياة مجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية .
- المشاركة الشعبية:تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال و متابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل ***development below from*** ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل تبدأ من المستوى المحلي، فالإقليمي فالوطني.
- مبدأ المسؤولية المشتركة: بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على حد سواء .
- مبدأ الاحتراز البيئي: بمعنى أنه إذا كان هناك شك في وجود تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة خطورتها لا يسمح بتداولها إلى أن يوجد الدليل على عدم خطورتها.
- مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية :و ذلك باستغلال الموارد بطريقة مثالية و توظيفها بشكل مناسب .
- مبد أستمرار عمر الموارد الاقتصادية و التخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد و وجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل .
- مبدأ التوازن البيئي و التنوع الأيديولوجي.

- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية: بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.
- مبدأ القدرة على البقاء و التنافسية.
- مبدأ الحفاظ على سمات و خصائص الطبيعة:مع تحديد و تطوير هياكل الإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك(غنيم و أبو زنط ، 2010 ، ص 30-31).

إذن و من خلال ما سبق فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون بين المجهود الشعبي و الحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة (بو حديد و الجبري ، 2016 ، ص114) . لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما علاقة التنمية المحلية المستدامة بالسياحة و التسويق السياحي و ما الدور الذي يمكن أن تقوم به للنهوض بقطاع السياحة محليا و جعله منتعشا طيلة السنة؟:

2.2.دور السياحة و التسويق السياحي في إنعاش التنمية السياحية المحلية:

أ.أثر السياحة و التسويق السياحي على التنمية المحلية: تعتبر السياحة ركنا أساسيا في التنمية لما تقدمه من إضافات للاقتصاد عموما و بما يعكسه قطاع السياحة الناجح عل حجم و نوعية الفعاليات التي تكونه و تربطه أفقيا و رأسيا بالأنشطة الاقتصادية الأخرى و هو ما أكده المشرع من خلال المادة 9 من القانون 01/03 متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة التي نصت على أنه :"تهدف التنمية السياحية إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي خاصة عن طريق الاستثمار السياحي مع الحرص على تثمين التراث السياحي الوطني". كما أشارت المادة 10 من نفس القانون إلى أن التنمية السياحية تندرج ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة طبقا للقانون 20/01 متعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة مؤرخ في 2001/12/12.

أ.1.السياحة و الناتج المحلي الإجمالي: تشير الإحصائيات إلى أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي جد معتبر مما دفع ببعض الدول إلى أن تعطي هذا الجانب أهمية كبرى خاصة إذا تعلق الأمر ببعض الدول غير النفطية كتونس و المغرب و حتى مصر و غيرهم من الدول (wadilarab.com).

أ.2 .السياحة و فرص التشغيل: يختلف تأثير السياحة على التشغيل باختلاف درجة الاهتمام به ، و هذا مرتبط بالجهود و الحوافز التي تقدمها الدولة من أجل الاستثمار في هذه الصناعة التي من شأنها الإسهام في خلق فرص الشغل الدائمة أو الموسمية ، و تتمثل خصوصا في العاملين في شركات السياحة و الفنادق و الشقق و المحال السياحية و وكالات السياحة و المرشدين السياحيين؛ كما أن هناك مناصب عمل غير مباشرة بفضل الانتعاش السياحي تظهر في قطاعات أخرى كالعمالة في مجال البناء و منشئات البنية التحتية و الصناعات الحرفية و الزراعة و التجارة ...إلى آخره (بوقلقول و طروبيا ، 2013).

أ.3.رفع الغبن عن المناطق الريفية الفقيرة : تتوافر المناطق الريفية الصحراوية مثلا على مقومات السياحة الطبيعية أو ما يعرف بالسياحة البيئية(الصحراوية) ، إذ أن هذه المناطق مصدر جذب للسياح لزيارة الأماكن الطبيعية و

التعرف على الحياة الفطرية ، و كذا العادات و التقاليد الراسخة ، مما يجعلها في المقابل محل اهتمام السلطات المحلية أين تقوم هذه الأخيرة بإقامة و تعزيز مشاريع البنية التحتية و خلق فرص تنموية متساوية، الهدف منها الحد من النزوح الريفي نحو المدن و الحفاظ على المعالم السياحية في تلك المناطق ، و بهذه الكيفية يمكن القول أن السياحة لها دور رئيس في خلق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين المناطق.

أ.4 .تنشيط الحركة التجارية و الاقتصادية : تقدم السياحة العديد من المزايا للأفراد ، وذلك من خلال الفنادق و النقل و مختلف الوسائل التي تقدم خدمات للسياح، الأمر الذي يساهم في تحسين مستوى أداء الخدمات و تحسين ظروف العيش بالنسبة لقاطني تلك المناطق. إذ تشير الدراسات إلى أن 41 $^0/_0$ مما ينفقه السائح يتجه إلى الفنادق، أما 59$^0/_0$ المتبقية فينفقها على الخدمات الأخرى من مطاعم،تسوق، المواصلات و النقل،المهرجانات،الرياضة، إيجار السيارات، الجولات السياحية المحلية... (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، بدون سنة، ص14).

ب. واقع و آفاق التنمية السياحية المحلية في المقصد السياحي(الساورة) و سبل تفعيلها: يتمتع المقصد السياحي الساورة بالعديد من المؤهلات التي تبرز الطابع الصحراوي لها، وذلك من خلال مناظرها و واحاتها الخلابة ورمالها الذهبية وقصورها العتيقة وهناك العديد من المقومات التي يمكن من خلالها تنمية القطاع السياحي بولاية بشار ومن أهمها.الموقع: تقع ولاية بشار في الجنوب الغربي من الوطن، ويحدها من الشرق ولاية أدرار من الغرب المملكة المغربية من الشمال ولايتي النعامة والبيض من الجنوب ولايتي تندوف وأدرار، تحتل ولاية بشار على المستوى الوطني الرتبة السادسة من حيث المساحة التي تبلغ 161400 كلم^2 أي ما يعادل 7.6 ٪ من المساحة الإجمالية للقطر الجزائري.

ولاية بشار تحتل مكانة سياحية تاريخية حيث أنها كانت مقصداً لمختلف الأجناس ولازالت ولكن نسبة توافد السياح أصبحت ضعيفة جداً مقارنة مع السنوات السابقة، بشار هي عاصمة عروس الساورة ،ويكمن سر جاذبيتها في واحاتها الجميلة التي تتربع في وسط رملي على ضفاف وادي الساورة الذي تعيش في هذه المنطقة حيوانات متنوعة كالغزلان و الأروية والقنافذ والجمال ومختلف الطيور، وبها نباتات مختلفة أغلبها تستعمل لأغراض طبية كما تزخر بآثار ما قبل التاريخ كالنقوش والرماح الحجرية،(بوسهمين ودولي ، 2013، ص 103).

فرغم المؤهلات السياحية الهامة التي تزخر بها الولاية، إلا أنها لم تجد نفسها في سوق السياحة الوطنية و لا حتى العالمية، و هذا راجع لعدة عوامل أهمها نقص السياسات و الاستراتيجيات التسويقية، فبقي المنتج السياحي بالجنوب الغربي مختفيا، و هذا راجع لغياب الصورة الاشهارية و الدعائية لهذا المنتج و إلى ضعف تكوين الحرفيين وعدم تشجيعهم، و تهميش الإرث الثقافي، كما أنه لا توجد على مستوى وزارة السياحة دراسة علمية إستراتيجية حول أذواق السياح وفقا للمتطلبات العصرية.

على الرغم من وجود آلاف السياح المحتملين لاكتشاف هذا المنتج و تذوقه، إلا أن السياسة السياحية و الخطط المتبعة في هذا القطاع جعلت الوضع السياحي بالجنوب الغربي على ما هو عليه، من أجل فهم الوضع أكثر للتسويق السياحي بالجنوب الغربي نتطرق إلى:

ب.1.تحليل المنتج السياحي بالمقصد السياحي الساورة (ولاية بشار و ضواحيها): إن حسن استخدام و استعمال الطبيعة و الموارد السياحية و المنتج السياحي بمختلف أنواعه في عملية التنمية يعتبر من أهم مقومات التنمية السياحية، حيث أن هذه الأخيرة تتحقق بالمعرفة الدقيقة للمنتج السياحي، و إيجاد مناطق و منتجات جديدة و استحداث برامج لجذب السياح ، و لابد من توافق هذه التنمية مع التخطيط العمراني و البيئي للمنطقة حتى لا تفقد قيمتها التراثية أو التاريخية. يفتقر المنتج السياحي بمنطقة الساورة إلى الصناعة السياحية التي تعتمد على التسويق الذي يعمل على التعريف بالمنتج و إظهاره للسياح و تطويره و الرقي به وطنيا و عالميا، فغياب هذا الأخير تسبب في ضياع و تهميش معظم المعالم السياحية التي تميز المنطقة و يظهر لنا ذلك بوضوح في:

- واد بشار: يعيش اليوم وضعا كارثيا، ففي وقت مضى كان مصدر عيش للسكان لما كان يزخر به من أسماك وواحات نخيل و بساتين، أصبح اليوم مكانا للأوساخ وى النفايات، و استخراج مادة الحصى و الرمل بطريقة عشوائية في غياب رقابة الجهات المعنية، و تكوين برك سرعان ما تتلوث بالمياه القذرة.
- القصور القديمة و المعالم التاريخية: لم تسلم هي الأخرى من الإهمال و التخريب، فرغم تخصيص الدولة لميزانية ضخمة من أجل ترميمها ، إلا أن هذه الأموال ذهبت أدراج الرياح لأنها لم توضع بيد أهل الاختصاص، و النتيجة أن هذه القصور فقدت قيمتها التراثية و التاريخية.
- الثروة الحيوانية (الإبل) :سفينة الصحراء و مفخرة المنطقة هي الأخرى تتعرض للانقراض نتيجة الإهمال و تركها عرضة للأمراض و الإصابات المختلفة.
- نظافة المحيط: تلعب نظافة المحيط هي الأخرى دورا أساسيا في جذب السائح فهي توفر له الراحة النفسية، كما أن هناك أماكن أثرية تتعرض في غالب الأحيان إلى النهب و التخريب من طرف المواطنين نتيجة لعدم توفر الحراسة، أما بالنسبة للطرق المؤدية للأماكن السياحية فهي تعاني من خلل في التصميم و العشوائية حيث أن :
- معظم الطرق المؤدية للقصور ترابية و غير معبدة مما يجعل السائح أو الزائر يبذل جهدا للوصول إلى تلك المناطق؛ بالإضافة لانعدام الإنارة على جانب الطرقات.
- انعدام الجانب الجمالي للطرق المؤدية للمعلم أو حتى داخله ؛عدم وجود لافتات إرشادية.
- عدم وجود الحراس و جعل المعالم عرضة للسرقة و التخريب و ساحة للعابثين الذين يخطون كلمات بذيئة على الآثار التاريخية ؛ عدم توفر بيانات مفيدة للزوار عن تاريخ و مراحل تطور تلك المعالم التاريخية ؛ انعدام شبكات الاتصال الهاتفي في أغلب المناطق.

هذه الأوضاع أترث سلبا على قطاع الصناعات الحرفية الذي أصبح يندثر شيئا فشيئا لعدم مردوديته بالنسبة للحرفيين ، وعدم وجود سياسة واضحة تحافظ على هذه الصناعة و ترقيها لأنها من عوامل الجذب السياحي بالمنطقة، فرغم توفر المقصد على منتوج سياحي هائل و متنوع إلا أنه غير مستغل لغياب سياسة سياحية واضحة المعالم تسعى إلى ترقيته و المحافظة عليه (أونيس ،2016 ، ص 103).

ب .2. تحليل طريقة التسيير السياحي بالجنوب الغربي: السياحة قطاع مركب من عدة صناعات ونشاطات متداخلة، فهي تحتاج إلى نوع خاص من المعالجة مختلفة نوعا ما عن المعالجات في القطاعات الأخرى ، فتميزها بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات جعلها تحتاج لجهاز إداري يقوم بالمهام اللازمة بحيث أنه يستوجب التنسيق الدائم والمستمر بين المشاركين في الإدارة السياحية والقطاعات وكذا النشاطات الأخرى التي لها علاقة بالنشاط السياحي، حيث أن أي خلل على هذه المستويات يؤدي إلى عدم فعالية الجهاز السياحي بالطريقة المطلوبة،وهذا ما تتسم به الإدارة السياحية في الجنوب "بشار" وللأسف، حيث لا يوجد تعاون والتنسيق والارتباط بين مختلف الهيئات التي لها علاقة بالقطاع فالكل يعمل بمفرده تاركا المسؤولية التامة لمديرية السياحة، التي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تنشط وحدها و بمفردها وتضطلع بكامل المسؤولية، فلا الجماعات المحلية من ولاية و بلديات ولا النوادي السياحية ولا الجمعيات تعمل في شكل تنسيقي ومترابط من أجل الرقي بالقطاع و لا يمكن أن تجتمع إلا في المناسبات معتبرين ذلك التزاما إداريا لا أكثر، وقد أثر هذا الوضع سلبا على القطاع السياحي بالمنطقة بالرغم من وجود القوانين و الإرادة السياسية و النتيجة فإن الوضع السياحي يتميز ب:

- عدم وجود مسح سياحي شامل يحدد مناطق التنمية السياحية.
- ضعف الإجراءات التنظيمية و الإدارية لضمان تفاعل مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي رغم و جود الزخم القانوني الضابط لاستخدام الأراضي لأغراض سياحية.(القانون 20/01متعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ومؤخرا صدر القرار المؤرخ في 23 28 مايو سنة2019 ، يتضمن تقرير إعداد مخطط التهيئة السياحية لمنطقة التوسع والموقع السياحي'' بشار''ولاية بشار .
- غياب التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن التخطيط الطبيعي و البيئي و التخطيط السياحي.
- ركاكة العرض السياحي لتوفير منتوج سياحي متميز أو جديد.
- انعدام الشركاء في إطار عملية التسويق و الترويج السياحيين.

هذا مع تعرض القطاع السياحي للإهمال نظرا لانعدام سياسة تسييرية سياحية تحدد الأدوار المطلوبة من القطاعات التي لها صلة بالتنمية السياحة، كما أن الاهتمام الرسمي لم يواكبه ويسايره اهتمام مقابل من الهيئات السياحية والفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية على جميع المستويات(أونيس ،2016 ، ص 105).

الخاتمة:

توصلنا إلى أن المشرع الجزائري قد أقر تقنية التسويق السياحي كآلية تجارية و قانونية بصورة صريحة و أخرى ضمنية من خلال مواد القانون 01/03 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة حيث تساهم في ترقية السياحة و عامل أساسي لتحقيق التنمية السياحية المحلية في البلاد ، نظر ا لما يقوم به التسويق من دور هام في التعريف و الترويج للمنتج السياحي من خلال المزيج التسويقي، وتزويد السائح بالمعلومات حول المقومات الطبيعية والمادية للمقصد ، و البحث عن أسواق سياحية جديدة لرفع مستوى العرض السياحي ، و محاولة إقامة نظام معلومات فعال مع السوق المحددة حاليا والمتوقعة ، و بالتالي فهم رغبات السائح ودوافعه الاستهلاكية والعمل على تلبيتها و إشباعها .

أن التنمية السياحية المحلية مطلب أساسي بالنسبة لمناطق الجنوب و بخاصة عروس الساورة بشار و مناطقها لما تزخر به من مقومات سياحية تراثية ، ثقافية و دينية و مناظر طبيعية مختلفة ، لم تحض إلى اليوم بالاهتمام اللائق بها محليا و وطنيا ، حتى تتبوأ المكانة السياحية المطلوبة و تكون مصدرا لرفع الغبن عن الأهالي ، و موردا هاما لجني العملة الوطنية و الأجنبية فما أهم العوائق التي حالت دون الوصول إلى هذا الهدف؟ :

- ضعف الاهتمام بالمجال السياحي الصحراوي في رسم سياسة الاقتصاد المحلي و الوطني رغم وجود الإرادة السياسية و القوانين .
- البني التحتية المهترئة وقلة المرافق الخدماتية الراقية التي تريح السائح المحلي و الأجنبي كوسائل النقل الحديثة المستقطبة للمستثمر و السائح .
- محدودية الخبرة والاحترافية في الميدان السياحي و الافتقار إلى الكادر المؤهل في مجال العلاقات العامة .
- قلة الدراسات العلمية الاستشرافية للنهوض بالقطاع السياحي في الجنوب الجزائري الصحراء.
- عدم التحكم الجيد في تكنولوجيا التسويق السياحي الحديثة و إهمال هذه الصناعة عموما.
- اتجاه الوكالات السياحية إلى استقطاب السائح من الداخل نحو الخارج و ليس العكس.

أما عن الاقتراحات و التوصيات، فهي كمايلي:

- العمل على تسويق المنتج السياحي للمقصد السياحي الساورة عن طريق مختلف وسائل الإعلام، شبكة الإنترنيت، الإذاعة المحلية، التظاهرات المختلفة، الجمعيات السياحية و الملصقات و البطاقات بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، توسيع نطاق التسويق السياحي بإقامة الملتقيات و المنتديات.
- ترقية المنتج المحلي إلى المستوى المطلوب الذي يجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية مما يساعد على جلب السياح الأجانب بكثرة.
- بناء مقاصد سياحية ترتكز على عامل النوعية والاستدامة والتحكم في مسار التنمية السياحية المستدامة.
- المحافظة على التراث السياحي الذي يتعرض للإهمال و الاندثار المستمر.
- ضرورة تكوين عمالة في المجال السياحي من القاعدة إلى القمة، متشبعين بالثقافة السياحية الصحراوية،بمقدورها تقديم خدمات راقية للسائح ، و مرافقة الاستثمار المحلي والأجنبي في مناطق الجذب السياحي (الصحراء).

- تشجيع السياحة الصحراوية «السياحة الشتوية» والسياحة الصحية والاسترخائية، التي هي في تزايد ملحوظ بدائرة تاغيت و المقاطعة الإدارية بني عباس وخير دليل هو حمام الرمل الذي يستقطب المئات من الجزائريين وحتى الأجانب.
- استغلال طاقات الإيواء الموجودة وتصميم منتوجات سياحية متلائمة مع خصوصية الطلب الداخلي وتعريف المواطنين بالأقطاب السياحية الصحراوية وتشجيعهم على قضاء العطل بها من خلال تقنية التسويق السياحي.
- تعزيز النقل الجوي والبري ، بفتح خطوط جوية مباشرة من دول الأجنبية إلى مطار العقيد لطفي ببشار مباشرة حتى يكون مطارا دوليا يجلب السياح .

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم .
- البنا محمد ،(2009)، اقتصاديات السياحة و الفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- السكر مروان ، (1999)، مختارات من الاقتصاد السياحي، الجزء الخامس، مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.
- الجندي مصطفى ، (1971) المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر.
- أونيس فاطمة الزهراء،(2016/2015)، إشكالية التسويق السياحي في الجنوب دراسة حالة ولاية بشار أنموذجا ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة وهـران 2.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني ، أساسيات الفندقة ، الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج ، المملكة العربية السعودية.
- البرواري نزار عبد المجيد والبزرنجي أحمد محمد فهمي ، (2007) استراتيجيات التسويق: المفاهيم، الأسس، الوظائف ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- بركان أمينة ، هاني منال ، (بدون سنة) ،تسويق المنتوج السياحي ودوره في تطوير قطاع السياحة : دراسة واقع التسويق السياحي في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث ،العدد 06.
- بلقاسم شمسة، ناصري نور الهدى ،(2018/2017)، أهمية التسويق السياحي ودوره في التنمية السياحية ، دراسة حالة "فندق الغزالة الذهبية"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير تخصص: تسويق فندقي وسياحي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- بوقلقول الهادي ، طروبيا نذير،2013)(، واقع و معوقات السياحة في الصحراء(حالة تيميمون) ، الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي و تثمين صورة الجزائر تحت شعار "الجزائر وجهة الغد" يومي 06و 07 نوفمبر ، جامعة باجي مختار، عنابة.
- بوسهمين أحمد ،دولي سعاد ، (2013) ، واقع السوق السياحي بولاية بشار وسبل تنميته،مجلة الإستراتيجية و التنمية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر ،العدد 3 ،مجلد2 .

- بوحديد ليلى ، الجبري إلهام ، (2016)، إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية ، مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد5 ، جامعة المدية ، الجزائر.
- حسين بشير محمد، (2010)، التنمية المحلية، المفهوم والخيارات، مجلة الوسط الاقتصادي، الخرطوم.
- داودي الطيب ، (2008)،الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر.
- دعبس محمد يسري إبراهيم ، (2002) العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية، الطبعة الأولى ، الملتقى المصري للإبداع و التنمية ، الإسكندرية .
- زيـر ريـان ،(2018/2017) ، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الإمارات ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(LMD) في العلوم التجارية ، تخصص: تسويق سياحي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.
- سراب إلياس وآخرون، (2001)تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن.
- ساهل سيدي محمد ،(بدون سنة)،السياحة وأهمية التسويق السياحي، حالة: السياحة في الجزائر، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية.
- عميش سميرة ،(2015) ، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، الجزائر.
- علوني عمار، (2010) ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10 ، سطيف، الجزائر .
- محمود غنيم عثمان ، نبيل سعد بنيتا ، (2003) التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- مقابلة خالد و الحاج ذيب فيصل ، (2000) صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر،الأردن .
- محمود غنيم عثمان وأبو زنط ماجدة ، (2010)،التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها ، وأدوات قياسها، دار الصفا ، عمان ، الأردن.
- ماهي التنمية ؟ التنمية المستدامة و التنمية المحلية بحث منشور على الموقع http://www.wadilarab.com
- Barclay , "The importance of tourism marketing essay ukessays, retrieved ukessays , retrieved 10/5/2019, https://mkaleh.com
- Johnson Karen, "What is tourism marketing mall business.chron, retrieved 10/5/2019, https://mkaleh.com
- Kotler Philipe et Dubois Bernard ,(2000) , Marketing management ,10ème édition, publie union édition, paris, France.
- Le petit robert, (1987), dictionnaire de français
- Rodriguez Vanessa , "Building an effective tourism marketing strategy" uhurunetwork, Retrieved 10/5/2019 20,https://mkaleh.com

الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحسين جودة الخدمة (دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز، بشار، قسم العلاقات التجارية)

Electronic administration and its impact on improving service quality (Case study of the Electricity and Gas Distribution Company of Bechar, Commercial Relations Department)

د. بن يامين خالد

جامعة طاهري محمد بشار

benyaminekhaled@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/29 تاريخ القبول: 2020/09/24

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم جوانب الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين جودة الخدمة، والفوائد التي توفرها للمنظمة كونها تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال مما يضمن الدقة والسرعة في الإنجاز.

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية "إلى أي مدى تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز –قسم العلاقات التجارية– بولاية بشار"، تم استهداف عينة للدراسة مكونة من 43 فرد بالمؤسسة محل الدراسة،وقد استخدمنا الإستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، حيث قمنا بتحليل النتائج والتي توصلت الدراسة من خلالها أن للإدارة الإلكترونية أثر ذو دلالة إحصائية على تحسين جودة الخدمة المقدمة في شركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار–

الكلمات المفتاحية: إدارة إلكترونية، خدمة ، جودة خدمة، تكنولوجيا، معلومات، إتصال.

Abstract: The aim of this study is to highlight the most important aspects of the e-management and its role in improving the quality of the service besides the advantages that provide to the organization as it relies on (ICT), which ensures accuracy and speed of delivery.

In order to answer the main problem" to what extent e-management contributes to improving the quality of service ",For this purpose, a study sample of 43 individuals was targeted.The questionnaire was the main tool used in collecting data, we analyzed the results. A statistical indication of improving the quality of service provided Electricity and Gas Distribution Company.

***Key Words*:** Electronic management, service, quality of service, technology, information, communication.

JEL Classification: L86, L95.

*مرسل المقال: بن يامين خالد (benyaminekhaled@yahoo.fr).

المقدمة:

أحدثت التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، واستخدام الإنترنت أشكالا جديدة لتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات، وبالتالي فقد زادت سرعة التنفيذ في إنجاز المهام و المعاملات الإدارية، وتم تقليل الوقت الضائع والتكاليف وتحسين طريقة تقديم الخدمات من الناحية الكمية والنوعية. إن المزايا التي تقدمها هذه التكنولوجيا، جعلت معظم المنظمات تتبنى تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة وتعديل الأدوات الإدارية المستخدمة من قبلها، بالإضافة إلى طبيعة علاقاتها مع عملائها (شركاء، العملاء، الموظفين، الموردين، الإدارات...إلخ).

إضافة إلى ذلك أصبح التحول نحو الإدارة الإلكترونية يمثل توجها عالميا بالنسبة للحكومات و المنظمات الناشطة في مختلف النشاطات والمجالات صناعية كانت أو خدمية، كما أن المؤسسات الجزائرية العمومية سواءا كانت ذات طابع إداري أو اقتصادي اتخذت من هذا توجها لعصرنة أساليب التسيير و إدارة أنشطتها، و هذا بهدف تحسين جودة الخدمات المختلفة المقدمة من طرفها من أجل تلبية حاجات و رغبات العملاء على اختلافهم، وانطلاقا من هذا تعد شركة توزيع الكهرباء والغاز من أبرز المؤسسات التي تماشت مع مفهوم الإدارة الإلكترونية سواء من حيث تجديد عتادها وهياكلها وأنظمتها الإلكترونية و تحسين شبكات المعلومات والإتصال داخل المؤسسة، هذا من أجل تقديم أحسن الخدمات وبجودة عالية.

على ضوء ما سبق، تتضح لنا معالم إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كالتالي:

إلى أي مدى تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز –قسم العلاقات التجارية– بولاية بشار ؟

إن الإجابة على الإشكالية الرئيسية يتطلب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإدارة الإلكترونية ؟
- ماهي مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية؟
- فيما تكمن أساليب تحسين جودة الخدمة؟

فرضيات الدراسة: للوصول إلى هدف الدراسة تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تساعد في الإجابة على الإشكال المطروح:

- للعتاد الإلكتروني دور في تحسين جودة الخدمة.
- تحسين شبكات المعلومات والإتصال يؤدي للرفع من جودة الخدمة المقدمة.
- تؤثر الإدارة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمة المقدمة في المؤسسة محل الدراسة.

منهج الدراسة : لمعالجة الدراسة إعتمدنا على المنهج الوصفي عند عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالإدارة الإلكترونية وجودة الخدمة، والمنهج الإحصائي عند القيام بتجميع ودراسة المعطيات الإحصائية الخاصة بقسم العلاقات التجارية بشركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية بشار.

مرجعية وأدوات الدراسة: بالنسبة للجانب النظري من الدراسة ركزنا على المقالات العلمية والكتب، مذكرات جامعية و المواقع الإلكترونية سواء باللغة العربية أو الأجنبية. ومن بين الأدوات المستخدمة في البحث الميداني هي الإستبانة الموزعة على أفراد العينة ، والمقابلة مع العينة محل الدراسة.

1. مفهوم الإدارة الإلكترونية

من ابرز التعاريف المعتمدة في الادارة الالكترونية :

عرف أحمد محمد غيم الإدارة الإلكترونية بأنها «أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال استخدام تكنولوجيا معلومات متطورة بغية زيادة كفاءة وفعالية الأداء». (غنيم، 2004، صفحة 30)

أيضا الإدارة الإلكترونية هي «منهجية إدارية جديدة تقوم على الإستيعاب والإستخدام الواعي لتقنيات المعلومات والإتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة في مؤسسات عصر العولمة والتغيير المستمر». (السلمي، 2001، صفحة 323).

عرفت على أنها «منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونيا و عبر الشبكات». (ياسين، 2010، صفحة 27).

عرفها نجم عبود نجم أنها « العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال، في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد، والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة». (نجم، 2004، صفحة 127).

يمكن أن تعرف الإدارة الإلكترونية أيضا على أنها «استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ولا سيما الأنترنت لأرشفة اتصالات أفضل بالمنظمة، من اجل تحسين الكفاءة، فعالية الشفافية، ومساءلة ». (Prahono, 2015, p. 312).

تعرف أيضا على انها «مشاركة المنظمة للمعلومات وتوفير الخدمات للعملاء الخارجيين والداخليين مستخدمة تقنيات مثل الشبكات الموسعة كخدمة الأنترنت عبر الهاتف النقال ».(Touito Mohamed, 2017)

يكمن اعتبار الإدارة الإلكترونية انها منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب وذلك بالإعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في إتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف، وذلك بالإستعانة بشبكات الحاسب: الأنترنت، الأنترانت، الإكسترانت. (الكبيسي، 2008، صفحة 30).

من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج تعريف الإدارة الإلكترونية « هي العملية الإدارية المستخدمة لشبكات المعلومات والإتصال من أجل التحول من التوثيق الورقي للإلكتروني».

2. مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

يمكن تطبيق الإدارة الإلكترونية في المجالات التالية: (الرقيعي، 2017، صفحة 10)

- **في المجال الإداري:** وتطبق في إرسال التعليمات والرسائل وتبادل اللوائح والمعلومات، وعمل أرشفة إلكترونية من أجل حفظها في ملفات إلكترونية مع تبويبها وفهرستها.

- **الشؤون المالية:** تطبق في تصميم قاعدة البيانات وربطها بشبكات المعلومات المحلية وكذلك كشوف المرتبات وكافة الأعمال الحسابية التي تتعلق بالمرتبات والأجور والحوافز للعاملين وجميع النواحي المالية.
- **في شؤون العاملين:** والتي تتعلق بالأيدي العاملة وفئاتهم وتخصصاتهم والخبرة ووضع ذلك في ملفات تحتوي بياناتهم إلكترونيا.

3. عناصر الإدارة الإلكترونية:

تتكون الإدارة الإلكترونية من عناصر أساسية هي عتاد الحاسوب والبرمجيات وشبكات الإتصالات،ويقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

1.3. عتاد الحاسوب:

قصد به أجهزة الحاسوب وملحقاتها ونظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فإنه من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل اليه صانعوا العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما: (بلخير، 2017، صفحة 05)

- توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة.
- ملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات.

2.3. البرمجيات وشبكات الاتصالات:

تشمل برامج النظام مثل نظام التشغيل ونظم إدارة الشبكة، والجداول الإلكترونية، وأدوات التدقيق المبرمجة،وكما يضم أيضا التطبيقات،مثل برامج البريد الإلكتروني، وقواعد البيانات،وبرامج إدارة المشروعات، إضافة إلى مختلف الشبكات، الأنترنت، الإكسترنت، الأنترانت. (الكريم، 2010، صفحة 28)

3.3. صناع المعرفة:

هو العنصر الأهم في المنظومة الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية، والمديرون والمحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المؤسسة. ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول الى ثقافة المعرفة من جهة أخرى. (قرشي، 2011)

يجدر التأكيد على ضرورة وجود عنصر التكامل أثناء التأسيس الفعلي لنموذج الإدارة الإلكترونية عن طريق إعطاء الأولوية لتكامل العمليات، التي تمثل وسيلة تتحد من خلالها أنظمة معلومات، ومناهج العمل. (Briner، 2004). يوجد ايضا عناصر اخرى يمكن إعتبارها بشكل أكبر خصائص للإدارة الإلكترونية ومن أبرزها: (القدوة، 2010، صفحة 10)

- **إدارة بلا ورق:** تتمثل في الأرشيف الإلكتروني، الأدلة والمفكرات الإلكترونية،الرسائل الصوتية..الخ.
- **إدارة بلا مكان:**تتمثل في التلفون المحمول والتلفون الدولي والبريد الفوري والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد.

4.3. إدارة بلا زمان:

فهي تستمر 24 ساعة متواصلة لتمكين المؤسسة من الاتصال بالأشخاص وقضاء مصالحهم.

5.3. إدارة بلا تنظيمات جامدة:

تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والذكية التي تعتمد على المعرفة. (يمينة، 2012، صفحة 15).

4. مفاهيم عامة حول جودة الخدمة الإلكترونية:

سيتم التطرق لكل من مفهوم جودة الخدمة ومفهوم الخدمة الإلكترونية.

1.4. مفهوم جودة الخدمة:

توصل Lewis et Booms إلى أن جودة الخدمة «مفهوم يعكس مدى ملائمة الخدمة المقدمة بالفعل لتوقعات طالب الخدمة». (الرحمان، 2001، صفحة 491)

يقصد بجودة الخدمة «نوعية الخدمات المقدمة والمتوقعة والمدركة التي تمثل المحدد الرئيسي لرضا المنتفع أو عدم رضاه». (جاسم الصميدعي، بشير عباس العلاق، 2002، صفحة 410)

2.4. مفهوم الخدمة الإلكترونية:

تعرف الخدمات الإلكترونية على أنها «أنشطة يقدمها المزود إلى المستلم، تكون غير مادية ويتم توفيرها عن طريق أجهزة المعلومات والإتصالات». (Kvasnicova, 2016, p. 193)

عرفها (Sanayel and Jokar) أيضا بأنها « تقديم الخدمات على الشبكات الالكترونية مثل الانترنت والتي تقدم من قبل المنظمات الخدمية والإنتاجية، ويعتمد نجاح هذه المنظمات على جودة الخدمات». (Sanayel, Jokar, 2013, p. 111)

3.4. أبعاد قياس جودة الخدمات الإلكترونية:

لقياس جودة الخدمات الإلكترونية يمكن الاعتماد على الأبعاد أو المعايير التالية:

- **سهولة الإستخدام:** يشير إلى مدى قابلية التفاعل بالنسبة للعملاء مع المواقع الإلكترونية وذلك بتنظيم الموقع بشكل جيد، وسرعة إنجاز العملاء لمهامهم يعتمد على سرعة البحث والتنظيم والتصميم العام. (مشعل عبد المجيد الكساسبة، 2014، صفحة 22)
- **الإعتمادية:** هي درجة الثقة والمصداقية في الأداء، وتعني القدرة على أداء الخدمة المرجوة بدقة وبالطريقة الصحيحة من المرة الأولى وتشمل: (سهى حسن محمود، 2013، صفحة 73)
  - دقة السجلات والمعاملات وتفادي حدوث الأخطاء.
  - تقديم الخدمة بشكل صحيح.
  - صدق المعلومات المقدمة للعملاء من طرف الموظفين من خلال توفرهم على المعرفة الكافية لمساعدتهم والإجابة عن تساؤلاتهم.
- **الثقة والأمان:** وتعني ضرورة تمتع الموظفين باللباقة والمعرفة والخبرة والمصداقية، وقدرتهم على نقل الثقة للعميل بحيث لا يفسح أمامه أي مجال للشك. (مشعل عبد المجيد الكساسبة، 2014، صفحة 74)

- **درجة الإستجابة:** وهي رغبة أو استجابة المستخدمين أو الموظفين واستعدادهم وقدرتهم على تقديم الخدمات،كمثال المعالجة الفورية (تفحص الحساب البريدي عبر الموقع الإلكتروني الخاص ببريد الجزائر ، أو بعث رسالة نصية لرقم مخصص ، والذي بدوره يقوم بارسال رصيد الحساب للمرسل).
  - **التعاطف مع العميل:** وتعني درجة العناية بالعميل والإهتمام الفردي، والإهتمام بمشكلاته والعمل على إيجاد الحلول بطرق إنسانية راقية: (سهى حسن محمود، 2013، صفحة 75): تفهم الموظفين لاحتياجات العميل؛ وضع مصالح العميل في مقدمة الإهتمامات؛ سيادة روح الود والصداقة في تعامل مقدمي الخدمة مع العميل؛ تقدير ظروف العميل والتعاطف معه؛ حرص الموظفين على تقديم خدمات إضافية للعميل.

5. الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

1.5. طريقة الدراسة:

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر التطرق إلى كل من مجتمع وعينة الدراسة، تحديد متغيرات الدراسة.

أ. مجتمع وعينة الدراسة: يمكن تلخيص مجتمع وعينة الدراسة كمايلي:

أ.1. **مجتمع الدراسة:** باعتبار موضوع الدراسة يستجيب مع طابع شركة توزيع الكهرباء والغاز- بشار- قسم علاقات التجارية، فقد اعتمدنا عليها من أجل دراسة أثر الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة.

أ.2. عينة الدراسة: تم إختيار عينة إنتقائية متمثلة في عمال قسم العلاقات التجارية بشركة توزيع الكهرباء والغاز- بشار المستعملين لنظام الإدارة الإلكترونية SGC (Système de gestion de la clientel)، قدر حجم هذه العينة ب 45 عينة باعتبارها المجتمع الكلي وقد استرجعنا 43 عينة قابلة للدراسة.

2.5. تحديد متغيرات الدراسة:

لتحقيق مبتغى الدراسة تم اختيار مجموعة عناصر للإدارة الإلكترونية كمتغير مستقل (العتاد الإلكتروني، برامج وشبكات الإتصال، صناعة المعرفة)، والمتغير التابع تمثل في تحسين جود الخدمة.

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

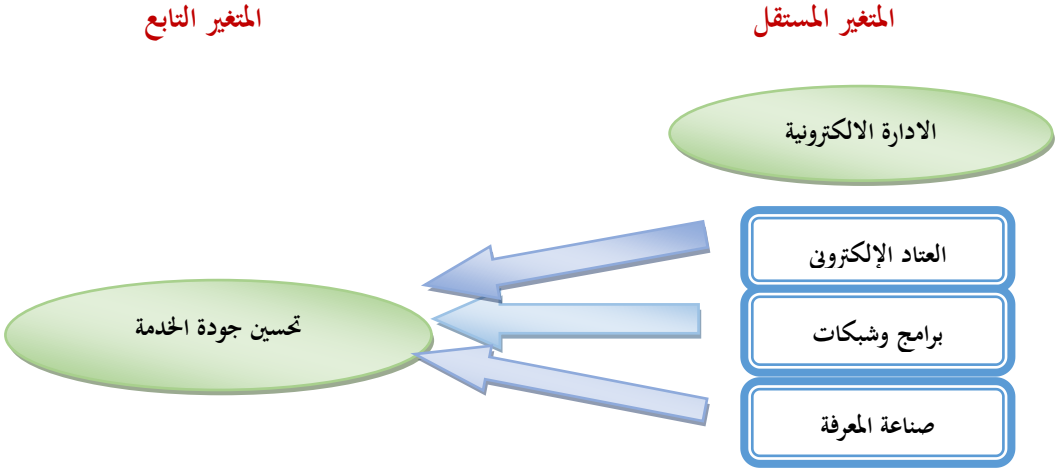

المصدر: من إعداد الباحث

3.5. الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

تم الإعتماد على الإستبيان لجمع المعلومات حيث خصص لمعرفة مدى تأثير الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة للمؤسسة محل الدراسة، ولقد اعتمدنا في توزيعه على الاتصال المباشر بأفراد العينة عن طريق المقابلة.

بالنسبة للنتائج قمنا بمعالجتها عن طريق برنامج SPSS23 بغرض التحليل الاحصائي معتمدين على العناصر التالية: الأوساط الحسابية لتحليل البيانات الديمغرافية ومحاور الاستبيان؛ معامل الثبات (كرونباخ ألفا Alfa Cronbach) وذلك للتأكد من الاتساق الداخلي للعبارات المكونة لمقاييس الدراسة؛ معامل الارتباط Regressionلاختبار قوة العلاقة بين المتغيرات؛ اختبار الانحدار البسيط Regressions linear Simple واختبار تحليل التباين الأحادي anova way one لاختبار فرضيات الدراسة.

6. عرض نتائج الدراسة:

سيتم التطرق في هذا المطلب لعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

1.6. إختبار ثبات الإستبيان بطريقة «ألفا كرونباخ»:

من أجل إجراء إختبار الثبات لأسئلة الإستبيان باستخدام أحد معاملات الثبات مثل معامل" الفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha)، حيث يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد، فإذا لم يكن هناك ثبات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان الثبات تام فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن الزيادة في قيمة ألفا كرونباخ تعني زيادة في مصداقية البيانات.

الجدول رقم (01): نتائج معامل الثبات.

حجم العينة	اختبار (Cronbach alpha)
43	0.896

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج SPSS 23.

من نتائج الجدول رقم (01) نلاحظ إن معامل ألفا كرونباخ قدر ب 0.896، أي ما يعادل (89.6٪) وهي تعتبر نسبة ثبات معقولة من شأنها أن تعطي مصداقية أكثر للنتائج المستخرجة، ولو أعيد اختباره على العينة في زمان آخر سنحصل على نفس النتائج.

2.6. النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة:

لقد تمت دراسة خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات التالية "الجنس، السن، المستوى الدراسي، الخبرة".

جدول رقم (02): البيانات الديمغرافية

المتغير	الخيار	التكرار	النسبة	التفسير
الجنس	ذكر	27	% 63	من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب جنس أفراد العينة، حيث نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة كانوا ذكور حيث قدرت نسبتهم ب63%، وما تبقى كلهم إناث بنسبة تقدر ب37 %، مما يدل على طابع عمل شركة توزيع الكهرباء والغاز –بشار– يجذب إهتمام فئة الذكور أكثر منها الإناث.
	أنثى	16	% 37	
السن	18– 25 سنة	5	% 12	نلاحظ أن أعلى فئة عمرية ما بين 26و35 سنة بنسبة بلغت 37%، تليها الفئة العمرية ما بين 36 و45 بنسبة تقدر ب 30، ثم نسبة 21% لفئة ما فوق 46 سنة، أما فئة 18–25 سنة حازت على أقل نسبة وهي المقدرة ب 12%، مما يدل على أن شركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– تعطي الإهتمام الأكبر لفئة الشباب وخاصة ما بين 26 و35 كونها في مرحلة تلقي الخبرة ومتحمسة للترقي إلى مناصب أعلى.
	26– 35 سنة	16	% 37	
	36– 45سنة	13	% 30	
	أكثر من 46 سنة	09	% 21	
المستوى الدراسي	ثانوي	21	%49	نلاحظ ان توزيع النسب حسب المستوى التعليمي كان متقارب نوعا ما بين المستوى الثانوي والجامعي بنسبتي 49% و44% على التوالي، وما تبقى كان من نصيب الدراسات العليا بنسبة تقدر ب7%، مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد في تنصيبها على المستوى العلمي الجيد.
	جامعي	19	% 44	
	دراسات عليا	3	% 7	
الخبرة	من 01 سنة– 05 سنوات	10	% 23	نلاحظ توزيع النسب على عينة الدراسة حسب الخبرة، حيث نجد ان اغلبية العينة كانت ما بين6و15 سنة بنسبة تقارب 47%، تليها فئة ما فوق 16 سنة ب30%، وفي الأخير مابين 1و5 سنوات بنسبة 23%، مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تولي الإهتمام لذوي الخبرة لديها إضافة لتشجيع تنصيب فئات جدد.
	من 06 سنوات – 16 سنة.	20	% 47	
	من 17 سنة فما فوق	13	% 30	

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج SPSS 23.

3.6. النتائج المتعلقة بآراء العينة المختارة حول محاور الإستبيان:

أ. الجزء الأول: الإدارة الإلكترونية:

أ.1. أهمية العتاد الإلكتروني في شركة توزيع الكهرباء والغاز– بشار– قسم العلاقات التجارية:

في هذا الجانب سنحاول اكتشاف أهمية العتاد الإلكتروني في شركة توزيع الكهرباء والغاز– بشار– قسم العلاقات التجارية، ومن أجل ذلك نعتمد على حساب المتوسط والانحراف المعياري والاتجاه العام كما هو موضح في الجدول(03).

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والإتجاه العام للعتاد الإلكتروني في الشركة والقسم محل الدراسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
	العتاد الإلكتروني			
01	توفر المؤسسة على أجهزة تقنية كافية لإنجاز المهام الإدارية.	3,88	0,76	**موافق**
02	ساهمت الأجهزة الإلكترونية في زيادة سرعة الأعمال المنجزة في المؤسسة.	4,0	0,78	**موافق**
03	تعمل المؤسسة على تجديد وتطوير العتاد الإلكتروني المؤسسة كلما لزم الأمر.	3,67	0,94	**موافق**
04	لدى العمال القابلية للتعامل مع التطورات السريعة.	3,81	0,69	**موافق**
05	يفضل العامل البقاء على التكنولوجيا الحالية وعدم إستبدالها بأجهزة أكثر تطورا.	2,74	1,09	**محايد**
	المعدل العام	**3,62**	**0.52**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج SPSS 23.

يشير الجدول رقم (03) أن عبارة "ساهمت الأجهزة الإلكترونية في زيادة سرعة الأعمال المنجزة في المؤسسة" حازت على المتوسط الحسابي الأكبر ، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فتراوحت بين 0.76 الى 1.09، وكانت معدلاتهما العامة على التوالي 3.62 و0.52 ، يعني ذلك موافقة نسبية للعبارات التي تقيس العتاد الإلكتروني اضافة لدرجة محايد وحيدة، مما يدل على الإستجابة الكبيرة من طرف العينة المستهدفة بشركة توزيع الكهرباء والغاز –بشار– قسم العلاقات التجارية لكون الأجهزة الإلكترونية تساهم في إنجاز الأعمال بسرعة أكثر،إضافة لتوفر الأجهزة التقنية الكافية للقيام بهذه الأعمال لما لهما من أهمية كبيرة في المؤسسة محل الدراسة .

أ.2. أهمية برامج وشبكات الإتصال في شركة توزيع الكهرباء والغاز– بشار– قسم العلاقات التجارية:

الجدول رقم (03): المتوسطات والإنحرافات المعيارية والإتجاه العام لبرامج وشبكات الإتصال

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
	برامج وشبكات الإتصال			
01	شبكة الإتصال المتوفرة لدى المؤسسة تعمل على رفع جودة الخدمة.	3,62	0,92	**موافق**
02	تساعد شبكة الإتصال الداخلية للمؤسسة في سهولة الوصول للمعلومة.	3,93	0,66	**موافق**
03	لدى المؤسسة قاعدة بيانات غنية بالمعلومات التي يحتاجها العامل في تأدية مهامه.	3,86	0,83	**موافق**
04	تعمل المؤسسة على تطوير برامج خاصة فقط بها.	3,95	0,78	**موافق**
05	تسهل الأعمال الإلكترونية الرقابة لدى مسؤولي المؤسسة مع وجود نظام لحماية بياناتها.	3,97	0,59	**موافق**
	المعدل العام	**3.87**	**0.58**	**موافق**

يشير الجدول رقم (03) أن المتوسطات الحسابية لأهمية برامج وشبكات الإتصال تراوحت ما بين 62.3 و3.97، إضافة لانحرافات معيارية موزعة في مجال ما بين 0.66 الى 0.92، فكانت المعدلات العامة على التوالي 3.87 و0.58، مما أشار إلى أن الموافقة كانت كلية للعبارات التي تقيس برامج وشبكات الإتصال، هذا ما يدل على أن الإهتمام الأكبر لعينة الدراسة حول برامج وشبكات الإتصال باعتبارها من بين عناصر الإدارة الإلكترونية، وأهمية هذه الأخيرة تكمن في تسهيل هذه البرامج والشبكات للرقابة من طرف مسؤولي المؤسسة، إضافة لأهميتها في ضمان حماية نظام البيانات والذي يعد من بين الأولويات التي يحتاجها العمال داخل المؤسسة محل الدراسة.

أ.3. أهمية صناعة المعرفة بشركة توزيع الكهرباء والغاز– بشار– قسم العلاقات التجارية.

الجدول رقم(04): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والإتجاه العام لصناعة المعرفة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
	صناعة المعرفة			
01	زادت الإدارة الإلكترونية في المكتسبات المعرفية لدى المؤسسة.	4,0	0,57	**موافق**
02	تتوفر الشبكة الإلكترونية على قاعدة بيانات تمكنها من المعرفة الكاملة التي يحتاجها عمالها.	3,67	0,94	**موافق**
03	إحتواء المؤسسة على أرشيف إلكتروني يسهل الوصول إليه كلما لزم الأمر.	3,65	0,92	**موافق**
04	الإعتماد على مبرمجي المؤسسة لتطوير برامجها الداخلية.	3,74	0,78	**موافق**
05	تعتمد المؤسسة على خبرات خارجية لتطوير برامجها.	3,18	0,90	**محايد**
	المعدل العام	**3.65**	**0.51**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج SPSS 23.

يشير الجدول رقم (04) أن المتوسطات الحسابية لأهمية صناعة المعرفة قدرت بمجال محدد بين 3.18 و4.00، فحازت عبارة" زادت الإدارة الإلكترونية في المكتسبات المعرفية لدى المؤسسة " على أكبر متوسط مقدر 4.00، أما الإنحراف المعياري فكان ما بين 0.57 الى 0.94، مما جعل معدلاتهما على التوالي 3.65 و0.51، هذا ما يدل على أن الإهتمام الأكبر للعينة المختارة بشركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية بشار بخصوص عنصر صناعة المعرفة،كان من نصيب زيادة الإدارة الإلكترونية للمكتسبات المعرفية لدى المؤسسة، والذي يعد من الأولويات التي أشارت لها عينة الدراسة، يليها الإهتمام بضرورة توفير مبرمجين بالمؤسسة يتولون تطوير البرامج المستخدمة التي تسهل إنجاز الأعمال الإدارية اليومية.

ب. جودة الخدمة: في هذا الجانب سنحاول اكتشاف أهمية الإدارة الإلكترونية في تحقيق جودة الخدمة في شركة توزيع الكهرباء والغاز– بشار– قسم العلاقات التجارية، ومن أجل ذلك نعتمد على حساب المتوسط والانحراف المعياري والاتجاه العام كما هو موضح في الجدول (05).

الجدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والإتجاه العام لجودة الخدمة

العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
جودة الخدمة			
تسهل الشبكة الإلكترونية تقديم الخدمة في الوقت المناسب.	4,00	0,61	**موافق**
مساهمة الإدارة الإلكترونية في زيادة كفاءة الأداء لدى العمال.	3,95	0,75	**موافق**
تقليل الإزدحام لدى المؤسسة عبر الدفع الإلكتروني.	3,83	0,99	**موافق**
الإدارة الإلكترونية تعمل على التقييم العادل للعمال لدى المؤسسة.	3,41	1,11	**موافق**
تقلل الإدارة الإلكترونية من الأخطاء المرتكبة لدى الموظفين.	3,83	0,99	**موافق**
تسهيل التعامل مع الزبائن إلكترونيا وتخفيف الضغط على الوكالة التجارية.	3,93	0,76	**موافق**
المعدل العام	3.82	0.65	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج SPSS 23.

يوضح لنا الجدول رقم (05) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 3.41 و 4.00، حيث حازت عبارة "تسهل الشبكة الإلكترونية في زيادة كفاءة الأداء لدى العمال " على أعلى قيمة وهي 4.00، أما أدنى قيمة فكانت من نصيب العبارة "الإدارة الإلكترونية تعمل على التقييم العادل للعمال" بقيمة قدرها 41.3، وكان الإنحراف المعياري ككل محصور بين 0.61 و0.99.مما جعل كل من معدلاتهما العامة على التوالي كما يلي 3.82 و0.65 وهذا يشير إلى أن إتجاه العبارات كان بشكل كلي في درجة موافق بالنسبة لعينة الدراسة، مما يوضح أن اهمية الإدارة الإلكترونية في تحقيق جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية بشار تكمن بشكل واضح في زيادة الإدارة الإلكترونية من كفاءة الأداء، إضافة لكونها تسهل التعامل مع الزبون مما يخفف الضغط على الوكالة التجارية، هذا ما ينعكس مباشرة في تقديم خدمة بجودة أحسن وضمان رضا عند متلقي هذه الخدمة.

7. نتائج اختبار الفرضيات:

سنقوم باختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام الانحدار البسيط وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية: " إن الإدارة الإلكترونية لها أثر مهم على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز– بشار– قسم العلاقات التجارية" :

- الفرضية الصفرية H0: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمة في شركة توزيع الكهرباء والغاز –بشار– قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.
- الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للادارة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمة في شركة توزيع الكهرباء والغاز –بشار– قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.

من أجل قبول أو رفض الفرضية الرئيسية، قسمت هذه الأخيرة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

أ. الفرضية الفرعية الأولى: "إن العتاد الإلكتروني له أثر مهم في تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز– بشار– قسم العلاقات التجارية ".

لنتحقق من الفرضية الفرعية الأولى نقوم باختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين:

- الفرضية الصفرية H0: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعتاد الإلكتروني على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.
- الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعتاد الإلكتروني على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم (06): نتائج إختبار أثر العتاد الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة

البيان	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الإنحدار a	مستوى الدلالة Sig	قيمة الثابت b	الفرضية
أثر العتاد الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة	0.68	0.46	0.83	0.00	0.80	نقبل الفرضية البديلة H1

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج برنامج SPSS 23 .

يوضح الجدول رقم (06) "دور العتاد الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة"، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين العتاد الإلكتروني وتحسين جودة الخدمة حيث بلغ مستوى المعنوية SIG (0.00) والذي يعد أصغر من مستوى الدلالة ($a\leq0.05$)، إذن يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعتاد الإلكتروني على تحسين جودة الخدمة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعتاد الإلكتروني على تحسين جودة الخدمة.

حيث بلغ معامل الإرتباط R (0.68) أي نسبة 68% مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بينهما ، أما معامل التحديد R^2 فقدر(0.46)، أي نسبة 46 % من التغير في جودة الخدمة ناتج عن التغيرات في العتاد الإلكتروني، كما بلغ معامل الإنحدار أو ما يسمى بقيمة درجة التأثير a قدرت (0.83)، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (العتاد الإلكتروني) بوحدة واحدة يقابله تغير بـ(0.83) في المتغير التابع (جودة الخدمة)، وبلغت قيمة الثابت b(0.80).

وتكون معادلة الإنحدار كالتالي: $Y1=0.83x+0.80$.

ب. الفرضية الفرعية الثانية: " إن برامج وشبكات الإتصال لها أثر مهم في تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– قسم العلاقات التجارية ".

لنتحقق من الفرضية الفرعية الثانية نقوم باختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين:

- فرضية الصفرية H0 : لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج وشبكات الإتصال على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.

- الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج وشبكات الإتصال على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز-بشار- قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.

الجدول رقم (07): نتائج إختبار أثر برامج وشبكات الإتصال في تحسين جودة الخدمة

البيان	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الإنحدار a	مستوى الدلالة Sig	قيمة الثابت b	الفرضية
أثر برامج وشبكات الإتصال في تحسين جودة الخدمة	0.51	0.26	0.57	0.00	1.61	نقبل الفرضية البديلة H1

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج SPSS 23.

يوضح الجدول رقم (07) "دور برامج وشبكات الإتصال في تحسين جودة الخدمة"، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين برامج وشبكات الإتصال وتحسين جودة الخدمة، حيث بلغ مستوى المعنوية SIG (0.00)، والذي يعد أصغر من مستوى الدلالة ($a\leq0.05$)، إذن يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج وشبكات الإتصال على تحسين جودة الخدمة، و قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج وشبكات الإتصال على تحسين جودة الخدمة،

حيث بلغ معامل الإرتباط R (0.51) أي نسبة 51% مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة ، أما معامل التحديد R^2 فقدر(0.26)، أي نسبة 26 % من التغير في جودة الخدمة ناتج عن التغيرات في برامج وشبكات الإتصال، كما بلغ معامل الإنحدار أو ما يسمى بقيمة درجة التأثير a قدرت (0.57)، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (برامج وشبكات الإتصال) بوحدة واحدة يقابله تغير بـ(57.0) في المتغير التابع (جودة الخدمة)، وبلغت قيمة الثابت b (1.61).

وتكون معادلة الإنحدار كالتالي: $Y2=0.57x+1.61$

ج. **الفرضية الفرعية الثالثة:** "إن صناعة المعرفة لها أثر مهم في تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز- بشار- قسم العلاقات التجارية ".

لنتحقق من الفرضية الفرعية الثالثة نقوم باختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين:

- الفرضية الصفرية H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصناعة المعرفة على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز-بشار- قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.
- الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصناعة المعرفة على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز-بشار- قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.

الجدول رقم (08): نتائج إختبار أثر صناعة المعرفة في تحسين جودة الخدمة

البيان	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الإنحدار a	مستوى الدلالة Sig	قيمة الثابت b	الفرضية
أثر صناعة المعرفة في تحسين جودة الخدمة	0.71	0.50	0.89	0.00	0.56	نقبل الفرضية البديلة H1

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج SPSS 23.

يوضح الجدول رقم (08) "دور صناعة المعرفة في تحسين جودة الخدمة"، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين صناعة المعرفة وتحسين جودة الخدمة، حيث بلغ مستوى المعنوية SIG (0.00) والذي يعد أصغر من مستوى الدلالة ($a\leq0.05$)، إذن يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصناعة المعر على تحسين جودة الخدمة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصناعة المعرفة على تحسين جودة الخدمة.

حيث بلغ معامل الإرتباط R (0.71) أي نسبة 71% مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بينهما، أما معامل التحديد R^2 فقدر(0.50)، أي نسبة 50 % من التغير في جودة الخدمة ناتج عن التغيرات في صناعة المعرفة، كما بلغ معامل الإنحدار أو ما يسمى بقيمة درجة التأثير a قدرت (0.89)، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (صناعة المعرفة) بوحدة واحدة يقابله تغير بـ (0.89) في المتغير التابع (جودة الخدمة)، وبلغت قيمة الثابت b (0.56).

وتكون معادلة الإنحدار كالتالي: $Y3=0.89x+0.56$.

د. **الفرضية الرئيسية**: "إن الإدارة الإلكترونية لها أثر مهم في تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز– بشار– قسم العلاقات التجارية ".

من خلال إختبار الفرضيات الفرعية نستخلص نتائج الفرضية الرئيسية من خلال إختبار الفرضيتين.

- الفرضية الصفرية H0 : لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.
- الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للادارة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– قسم العلاقات التجارية عند مستوى الدلالة 0.05.

الجدول رقم (09): نتائج إختبار أثر الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة

البيان	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الإنحدار a	مستوى الدلالة Sig	قيمة الثابت b	الفرضية
أثر الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة	0.74	0.55	0.87	0.00	0.061	نقبل الفرضية البديلة H1

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج SPSS 23.

يوضح الجدول رقم (09) "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة"، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمة، حيث بلغ مستوى المعنوية SIG (0.00) والذي يعد أصغر من مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$)، إذن يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمة.

حيث بلغ معامل الإرتباط R (0.74) أي نسبة 74% مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ، أما معامل التحديد R^2 فقدر(0.55)، أي نسبة 55 % من التغير في جودة الخدمة ناتج عن التغيرات في الإدارة الإلكترونية، كما بلغ معامل الإنحدار أو ما يسمى بقيمة درجة التأثير a قدرت (0.87)، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (الإدارة الإلكترونية) بوحدة واحدة يقابله تغير بـ(0.87) في المتغير التابع (جودة الخدمة)، وبلغت قيمة الثابت b (0.061).

تكون معادلة الإنحدار كالتالي: $Y= 0.87x+ 0.061$

7. النتائج المستخلصة ومناقشتها.

بعد عرض نتائج الدراسة المستخرجة عبر الأساليب والاختبارات الإحصائية، وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان والنتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة وتحليلها، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية التي توصلت إليها الدراسة:

- تبين لنا مستوى أهمية البرامج وشبكات الإتصال في شركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– محل الدراسة مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة، إذ أن جل إجاباتهم أخذت الاتجاه الموافق.
- تبين لنا مستوى العتاد الإلكتروني في شركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– محل الدراسة مرتفع نوعا ما من وجهة نظر العينة المختارة، إذ أن أغلب إجاباتهم أخذت الاتجاه الموافق.
- إن مستوى صناعة المعرفة في شركة توزيع الكهرباء والغاز–بشار– محل الدراسة مرتفع نوعا ما من وجهة نظر العينة المختارة، إذ أن أغلب إجاباتهم أخذت الاتجاه الموافق، مع وجود الإتجاه المحايد ولكن لم يشكل الفئة الكبيرة.

الخاتمة:

بعد تقييم الدراسة ومعالجة الإشكالية المتمثلة في "إلى أي مدى تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة بشركة توزيع الكهرباء والغاز –قسم العلاقات التجارية– بولاية بشار"، توضح أن التطورات التكنولوجية الحديثة أسهمت في تطوير الأساليب الإدارية مما شجع على تحسين وسائل الإتصال الإداري من أجل تحسين جودة الخدمة المقدمة للزبون مما يدعو لتبني الإدارة الإلكترونية من أجل إختصار الوقت والجهد، مع محاولة تخفيض بعض التكاليف، عن طريق تحويل المعاملات الورقية إلى إلكترونية معتمدين على التقنيات الإلكترونية المختلفة وتسخير كافة الجهود والمعارف وتكييفها مع ما يتلاءم وأهداف المنظمة من أجل الحصول على خدمة أحسن وبجودة أكبر .

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص بعض الإستنتاجات في مايلي:

- في ظل بروز ثورة التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والإتصال فإن الإدارة الإلكترونية تساعد على إستغلال أفضل لتقنيات هذه التكنولوجيا على عكس الإدارة التقليدية، مما يدعم تبسيط المعاملات داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع كفاءة أداء الموظفين ويترتب عنه إنجازات أكثر دقة وموضوعية .
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين العتاد الإلكتروني وتحسين جودة الخدمة عند مستوى الدلالة 05.0 في شركة توزيع الكهرباء والغاز محل الدراسة.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين العتاد الإلكتروني وتحسين جودة الخدمة عند مستوى الدلالة 05.0 في شركة توزيع الكهرباء والغاز محل الدراسة.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين برامج وشبكات الإتصال وتحسين جودة الخدمة عند مستوى الدلالة 0.05 في شركة توزيع الكهرباء والغاز محل الدراسة.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين العتاد صناعة المعرفة وتحسين جودة الخدمة عند مستوى الدلالة 0.05 في شركة توزيع الكهرباء والغاز محل الدراسة.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين **الإدارة الإلكترونية** و**تحسين جودة الخدمة** عند مستوى الدلالة 0.05 في شركة توزيع الكهرباء والغاز محل الدراسة.

قائمة المراجع:

- الرحمان ,ث .ع .(2001) .الحديث في الإدارة العامة .الاسكندرية :الدار الجامعية.
- الرقيعي ,ك .م .(2017) .تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الادارة الالكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة .المجلة الليبية العالمية .10 ,
- السلمي ,ع .(2001) .خواطر في الادارة المعاصرة .القاهرة ,مصر :دار غريب للنشر و التوزيع.
- العلاق ,ب .(2009) .ثقافة الخدمة .عمان ,الأردن :,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- القدوة ,م .(2010) .الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة .عمان ,الاردن :دار النشر.

- الكبيسي ,ك .م .(2008) .متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر .قطر ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الأعمال :الجامعة الإفتراضية الدولية.
- بلخير ,ع .(2017) .اثر تطبيق الادارة الالكترونية على الاداء الوظيفي في المؤسسات الجامعية) .م .م . الماستر (.Éd ,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،تخصص ادارة اعمال :جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- جاسم الصميدعي، بشير عباس العلاق .(2002) .أساسيات التسويق الشامل والمتكامل .عمان :دار المناهج.
- سهى حسن محمود .(2013) .تقويم فرص التسويق الإلكتروني وتأثيره على تحسين جودة الخدمات المصرفية . الجمهورية العربية السورية :كلية الإقتصاد، قسم ادارة الأعمال، جامعة تشرين.
- عاشور عبد الكريم. (2010). دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. قسنطينة، مذكرة ماجستار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر: جامعة منتوري.
- غنيم ,أ .م .(2004) .الإدارة الإلكترونية)أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل .(مصر :المكتبة العصرية .
- قرشي ,م .ع .(2011) .مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي .مجلة الباحث .90 ,
- مأمون الدراركة .(2001) .إدارة الجودة الشاملة .عمان ,الأردن :دار صفاء للنشر والتوزيع.
- مشعل عبد المجيد الكساسبة .(2014) .أثر الخدمات الحكومية الإلكترونية في أداء العاملين .جامعة الشرق الأوسط.
- نجم ,ن .ع .(2004) .الإدارة الالكترونية)الإستراتجيات والوظائف والمشكلات .(الرياض ,المملكة العربية السعودية :دار المريخ.
- ياسين ,س .غ .(2010) .الإدارة الالكترونية .عمان ,الأردن :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- يمينة ,ح .(2012) .الإدارة الإلكترونية للأعمال ودورها في تفعيل العلميات التجارية في المؤسسة .الجزائر : مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر .
- Briner, A. (2004). le governement électronique. française d'administration publique , 341.
- Kvasnicova, T. (2016). From an analysis of e-services definitions and classifications to the proposal of new e-service classification. management and tourisme. Slovkia: procedia economic and finance39.
- Prahono, A. (2015). Evaluating The Role e-Goverment on public administation Reform-case of official city government. international conferance on computer science and computational intelligence (ICCSCI (p. 124). Jakarta: Procedia computer science.
- Sanayel, Jokar. (2013). Determining the Effect of Electronic Services Quality on Satisfaction. Journal of Acadimic research Internationa , 111.
- Touito Mohamed, R. F. (2017). Les impactes Economique et sociaux de L'e-gouvernement . JFBE.

Comité de Lecture

Pr. Daoudi Tayeb (Univ. de Biskra)
Pr. Madi Belkacem (Univ. d'Annaba)
Pr. Kourtel Farid (Univ. de Skikda)
Pr. Boudi Abdelkader (Univ. de Bechar)
Pr. Bouchenafa Ahmed (Univ. de Bechar)
Pr. Keddi Abdelmadjid (Univ. d'Alger 3)
Pr. Benbouziane Mohamed (Univ. de Tlemcen)
Pr. Kerzabi Abdelatif (Univ. de Tlemcen)
Pr. Berriche Abdelkader (ESC Alger)
Pr. Zebiri Rabah (Univ. d'Alger 3)

Comité Scientifique

Pr. Adala Laadjal (Univ. de Mostaganem,Algérie)
Pr. Benafla Kaddour (Univ. de Chlef,Algérie)
Pr. Boussahmine Ahmed (Univ. de Bechar, Algérie)
Pr. Boudjelal Mohamed (Univ. de M'sila,Algérie)
Pr. Benabdelfatah Dahmane (Univ. d'Adrar, Algérie)
Pr. Berregui Tidjani (Univ. de Setif,Algérie)
Pr. Belmokadem Mostafa (Univ. de Tlemcen,Algérie)
Pr. Chennouf Said (Univ. de Boumerdes,Algérie)
Pr. Deradji Said (Univ. Emir Abdelkader,Algérie)
Pr. Ferhi Mohamed (Univ. de Laghouat, Algérie)
Pr. Faradji Belhadj (Univ. de Bechar,Algérie)
Pr. Hassan Blihi (Univ. Ibn Zohr,Maroc)
Pr. Jassem Med.Chihab Elfares (Mossul Univ,Irak)
Pr. Kouidri Mohamed (Univ. de Laghouat, Algérie)
Pr. Makhloufi Abdessalem (Univ. de Bechar, Algérie)
Pr. Mohamed M.AlMoujtabi (Neelain Univ.,Soudan)
Pr. Messitefa Abdelatif (Univ. de Ghradaia,Algérie)
Pr. Rezig Kamel (Univ. de Blida,Algérie)
Pr. Tafer Zoheir (Univ. de Bechar, Algérie)
Pr. Zoubir Ayach (Univ. d'Oum El Bouaghi, Algérie)
Pr. Zidi Djamel Eddine (Univ. de Tunis,Tunisie)
Pr. Zidane Mohamed (Univ. de Chlef,Algérie)
Pr. Zairi Belkacem (Univ. d'Oran2,Algérie)
Dr. Abdurahman M. Rashwan (Univ.of Sci., Palestine)
Dr. Abbar Mohamed (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Alhussain Almalouki (Univ. de Fès,Maroc)
Dr. Ababnah Omar (Zarqaa University, Jordan)
Dr. Aouadi Mostafa (Univ. d'El Oued, Algérie)
Dr. Aboubakr Boussalem (CU de Mila, Algérie)
Dr. Belouafi A Mehdi (King Abdulaziz Univ,KSA)
Dr. Bouaza Abdelkader (Univ. d'Adrar, Algérie)
Dr. Benlakhdar Med Larbi (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Bendjima Omar (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Benali Amina (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Benabdelaziz Sofyane (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Bekkar Amal (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Cherifi Messaouda (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Chachi Abdelkader (Islamic Bank Of Dvpt,KSA)
Dr. Douli Souad (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Dahmani Aziz (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Hussein M Elrifai (Al Awza'i Univ.Lebanon)
Dr. Hezzam Mohammed (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Larabi Mostafa (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Lakhdimi Abdelhamid (Univ. d'Adrar, Algérie)
Dr. Mhririg Faouzi (Univ. d'el Oued, Algérie)
Dr. Mazri Abdelhafid (Univ. de Bechar, Algérie)
Dr. Saidi Wassaf (Al Ahssa University,KSA)
Dr. Semlali M Yahdih (King Faissal Univ.,KSA)
Dr. Salem Abdelaziz (Univ. d'Oran, Algérie)

- Les lignes du texte doivent être séparées par un interligne simple.
- Les titres doivent être en Gras.
- Les marges à utiliser : Haut = 3 ; Bas = 3 ; Droite = 2,5 ; Gauche = 1,5.

8. La taille de la page pour la mise en page, doit être du type "B5 JIS" (dimensions : 18,2 x 25,7).

9. Les notes du texte doivent être reportées en mode automatique et en fin du document (Notes de fin).

10. La première page doit comporter le titre de l'article, le nom de l'auteur, son grade scientifique, l'organisme auquel il est affilié, ses coordonnées personnelles (Téléphone et Adresse Email), ainsi que les deux résumés de l'article.

11. Les renvois (notes) doivent impérativement être insérées de manière automatique et figurer en fin de document (Notes de fin.)

12. Les références ne doivent en aucun cas figurer comme note de fin de page. La citation des références doit se faire selon le style "APA" (voir lien en bas de la page*), en citant la source dans le corps du texte (auteurs, année), et en la mentionnant en entier dans la liste des références en fin de document.

13. **L'acceptation d'une contribution pour expertise (et éventuellement pour publication), est conditionnée par la signature de l'engagement (disponible au téléchargement sur le site de la revue et à partir de la plateforme ASJP) et aussi par le respect total des normes de publication sus-citées. Aussi, les auteurs peuvent utiliser le Template dédié, disponible au téléchargement au bas de cette page.**

14. Le comité de rédaction de la revue s'engage à confirmer aux auteurs la réception de leurs articles, et de les informer du résultat de l'arbitrage. Cependant, les contributions soumises à la revue ne peuvent être renvoyées à leurs auteurs, qu'elles soient publiées ou non.

15. Le comité de rédaction s'accorde le droit, et quand la situation l'exige, d'apporter des rectifications de forme au texte, mais sans en modifier le contenu.

16. **Aucun article envoyé par mail ne sera accepté. Les articles proposés pour publication doivent être impérativement envoyés par le biais de la page dédiée à la revue Al-Bashaer, sur la "Plateforme des Revues Scientifiques Algériennes (ASJP)" (https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/196)**.

17. La revue n'est en aucun cas responsable des actes de plagiat éventuels. Par ailleurs, les avis qui y sont exprimés n'engagent que leurs auteurs et ne reflètent pas nécessairement le point de vue de la revue.

* Pour insérer des références selon le style APA avec WORD:
https://support.office.com/fr-fr/article/APA-MLA-Chicago-%E2%80%93-Mise-en-forme-automatique-de-bibliographies-405c207c-7070-42fa-91e7-eaf064b14dbb

Le comité de Rédaction

Université Tahri Mohamed - Béchar
Faculté des Sciences Economiques, des Sciences Commerciales et des Sciences de Gestion
Al Bashaer Economic Journal

Consignes aux auteurs

« Al Bashaer Economic Journal » est une revue périodique en indexée (ASJP, EcoLink, EBSCO et IndexCopernicus) et en"Open acess", avec comité scientifique, éditée par la Faculté des Sciences Economiques, des Sciences Commerciales et des Sciences de Gestion, de l'université Tahri Mohammed, Béchar (Algérie). Elle publie des contributions théoriques et pratiques de chercheurs traitants des thèmes en lien avec l'économie, le commerce et la gestion selon les règles suivantes :

1. L'article soumis se doit d'être original et constituer un apport scientifique, (théorique ou pratique) avéré, dans l'un des domaines de spécialisation de la revue.

2. La contribution ne doit pas avoir fait l'objet d'une publication antérieure, d'une soumission à publication en cours ou d'une présentation lors d'une manifestation scientifique quelconque.

3. Le texte peut être rédigé dans l'une des langues suivantes : Arabe, Français ou Anglais. Par ailleurs, la contribution doit comporter deux résumés, l'un en Arabe et l'autre en Anglais (quelle que soit la langue de l'article), d'un volume maximal de 150 mots par résumé,ces derniers devront comporter : un aperçu de la problématique, la ou les méthodologies utilisées, l'intérêt de la contribution et les résultats escomptés, de même pour la conclusion, qui doit comporter un résumé succinct de la contribution et des résultats obtenus.

4. Chaque résumé doit être suivi de cinq (05) mots clés triés alphabétiquement, ainsi que des codes de la classification JEL.

5. Le volume de l'article doit être dans la limite d'une vingtaine (20) de pages (figures, tableaux et annexes compris).

6. Quelle que soit la langue de l'article, son titre doit être traduit en Anglais et inséré directement sous le titre originel.

7. Le texte de l'article doit être rédigé en utilisant le traitement de texte MS Word, aussi :

- Pour les articles en langue Arabe : Ils doivent être rédigés en utilisant la police de caractère «Traditional Arabic», Taille 14 pour le texte et Taille 12 pour les notes de fin.
- Pour les articles en langue étrangère : Ils doivent être rédigés en utilisant la police de caractère « Times New Roman », Taille 12 pour le texte et Taille 10 pour les notes de fin.

Charte d'Ethique
de la Revue « Al Bashaer Economic Journal »

- Les contributions soumises à publication doivent être originale, n'ayant pas fait l'objet d'une publication antérieure sous quelque forme que ce soit, ni fait l'objet d'une présentation lors d'une quelconque manifestation scientifique.
- Les informations qu'elles contiennent sont du fait des auteurs leur contribution est conséquente.
- Si des modifications sont exigées par les experts, leurs rapports (rendus anonymes) sont envoyés aux auteurs, et ces derniers s'engagent à apporter toutes les rectifications exigées.
- Si la contribution est accepté pour publication, les auteurs donnent leur accord pour qu'elle soit publiée dans la revue "Al Bashaer Economic Journal", dans ses versions papier et électronique, et de transférer les droits de propriété intellectuelle à la revue "Al Bashaer Economic Journal". Les auteurs doivent accepter aussi de ne pouvoir y disposer, que cela soit en le publiant (à l'état ou après traduction) chez un tiers, en le chargeant sur une base de données ou sur un site web ou en faire bénéficier n'importe quel média, sans l'accord préalable écrit du directeur de la revue.
- Les auteurs assument la responsabilité pleine et entière, juridique et éthique, pour l'ensemble du contenu de la contribution.
- Les auteurs doivent veiller au respect stricte des règles de déontologie et d'éthique scientifique, et tout plagiat avéré ou le non-respect de ces règles, place les auteurs dans une liste noir et seront exclus de toute publication ultérieure dans la revue.

AL–BASHAER ECONOMIQUE JOURNAL

PRESIDENT D'HONNEUR

Pr. Mamouri Said

Recteur de l'université

DIRECTEUR DE LA REVUE

Pr. Makhloufi Abdessalem

Doyen de la Faculté

CHEF DE REDACTION

Pr. Tafer Zoheir

COMITE DE REDACTION

Dr. Chachi Abdelkader
Dr. Ahmed Mehdi Belouafi
Dr. Abdrahman M. Rashwan
Dr. Alhussain Almalouki
Dr. Oukil Amar
Dr. Hani Abdelhakim Ismail
Dr. Tariq Toufik Youcef
Dr. Ben Kaddour Achwak

Dr. Cherifi Messaouda
Dr. Larabi Mostafa
Dr. Benabdelaziz Sofyane
Dr. Elhazzam Mohamed
Dr. Benlakhdar Med Larbi
Dr. Bendjima Omar
Dr. Bekkar Amal
Dr Bensefiane Zohra
Dr. Hamada Amina

POUR NOUS CONTACTER:

Secrétariat: Mlle. Lahcen Fatima

revsecg.univbechar@gmail.com

BP 417, Bvd Al-istiklal

Bechar, 08000, Algérie

UNIVERSITE TAHRI MOHAMMED, BECHAR

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, DES SCIENCES COMMERCIALES ET DES SCIENCES DE GESTION

ISSN: 2437-0932 / EISSN : 2600-6391
Dépôt Légal : 3910-2015

Volume VI, n° 02 (Décembre 2020)
-Tome 1-

AL-BASHAER ECONOMIQUE JOURNAL

Revue scientifique périodique internationale,

Editée par la Faculté des Sciences Economiques, des Sciences Commerciales et des Sciences de Gestion